٨١٩
ش . س شرح تلخيص المفتاح ، تأليف مسعود بن عمر بن عبد الله
التفتازاني سنة ٧٩٣ هـ . كتبه عبدى بن سليمان ٨٩٤ هـ
١٧٥ ق ٢٣ س ٢٧×١٨ سم
نسخة جيدة ، بهامشها حواش وتعليقات ، خطها
٢٠٨ فارسي حسن ، طبع .
الاعلام ٨ : ١١٣ ، ١١٤ ، دار الكتب المصرية ٢ : ؟؟
١- البلاغة العربية أ- السعد التفتازاني ،
مسعود بن عمر ٧٩٣ هـ ب- الناسخ ج- تاريخ
النسخ د- المطول هـ- شرح التفتازاني لتلخيص
المفتاح .

شرح تلخيص المفتاح

الاستعارة هي ان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الآخر مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به دالا على ذلك باثباتك للمشبه ما يخص المشبه به

مفتاح العلوم

كتبت الكم والدموع تسيل
على صحن خدي والفؤاد عليل

نسيم الصبا بلغ سلامي اليهم
بفضلك سؤال فهو بالسعي جليهم

وكيف يطيب العيش بعد فراقكم
وكل غريب في البلاد ذليل

فقل لهم اني وان كنت غائبا
فقلبي وروحي حاضرات لديهم

الخاطر في الاصل ما يتحرك في البال وقد يطلق على البال

مما ساقه سابق التقدير الى ملك الفقير لطف القدير
حسين بن الحاج احمد المفتي بمدينة حوم
عفي عنه وعن والديهما



الايهام هو اخفاء الامر على السامع

الذهن قوة النفس على اكتساب العلوم وقد يطلق على النفس الحاصلة فيها تلك الة

التلخيص التبيين والشرح

مختار الصحاح



شرح تلخيص المفتاح



بسم الله الرحمن الرحيم وبه العون

الحمد لله الذي الهمنا حقائق المعاني ودقائق البيان وخصصنا ببدائع الايادي وروائع الاحسان
بحكمته نظام العالم على وفق ما اقتضته الحال واورد برافته فرق الانام في طرق الانعام والافضال والصلوة
على نبيه محمد خير من نبع من منبع الكرم والسماحة واشرف من نبغ من دوحة اللسن والفصاحة وعلى
اله واصحابه الذين بهم تلألأت غرة الحق واشرق وجه الدين وانجلى دجى الباطل ولمع نور اليقين وبعد
فان احق الفضائل بالتقديم واسبقها في استيجاب التعظيم هو التحلي بحقائق العلوم والمعارف
والتصدي للاحاطة بما في الصناعات من النكت واللطائف لا سيما علم البيان المطلع على نكت نظم القران
فانه كشاف عن حقائق التنزيل رائق مفتاح لدقائق التاويل فائق تبيان لدلائل الاعجاز واسرار
البلاغة ايضاح لمعالم الايجاز واثار الفصاحة تلخيص لغوامض مسائل كتابه ومفصله تقريب للغوص
على فرائد مجمله ومفصله قواعده كافية في ضوء المصباح الى انوار التاويل موارده شافية عن التهاب الاكباد
الى اسرار التنزيل بيد ان لطهر لباب اثار تراكيبه وصفي وسلسل عذب عباب بحار اساليبه وصفا
لا يدرك الواصف المطري خصائصه وان يكن سابقا في كل ما وصفا ثم انه قد وقع في ايدي جماعة هم اسراء التقليد
وطفقوا يتعاطونه من غير توثيق وتسديد يخوضون في تحرير مقاصده حول القيل والقال ويقتصرون من
تحرير لطائفه على ذكر المقام والحال لا تخرج عن ربقة التقليد اعناقهم حتى تسرح في رياض التحقيق احداقهم
ولا ترتفع غشاوة التعصب عن بصائرهم حتى يتطلع دقائق التفعل انظارهم كل بضاعتهم اللجاج والعناد
وجل صناعتهم الانحراف عن منهج الرشاد فهيهات التنبه للرموز الدقيقة الشان او التفطن للنكتة
الخفية المكان واني بعد ما قضيت من بعض الفنون وطري واجلت في مستودعات اسراره قداح
نظري بعثني صدق النية في الارتقاء الى مدارج الكمال وفرط الشغف باخذ العلم من افواه الرجال على الترحل
الى جرجانية خوارزم محط رحال الافاضل ومخيم ارباب الفضائل صرف الله عنها بوائق الزمان وحرسها
عن طوارق الحدثان فشمرت عن ساق الجد الى اقتناء ذخائر العلوم والمعارف واقتلاد الاناسي من
عيون اللطائف وصرفت شطرا من الزمان الى التفحص عن دقائق علم البيان اراجع الشيوخ الذين
حازوا قصب السبق في مضماره واباحث الحذاق الذين غاصوا على غرر الفوائد في بحاره وكثيرا ما كان
يختلج في قلبي ان اشرح كتاب تلخيص المفتاح المنسوب الى الامام العلامة عمدة الاسلام قدوة الانام

افضل المتاخرين اكمل المتبحرين جلال الملة والدين محمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب بجامع دمشق اناله
الله عليه شآبيب الغفران واسكنه فراديس الجنان اذ قد وجدته مختصرا جامعا لغرر اصول هذا الفن
وقواعده حاويا لنكت مسائله وعوائده محتويا على حقائق هي لباب ابكار النقد منطويا على دقائق هي
نتائج افكار المتاخرين مائلا عن غاية الاطناب ونهاية الايجاز لائحا عليه مخايل السحر ودلائل الاعجاز
ففي كل لفظة منه روض من النثر وفي كل سطر منه عقد من الدر وكان يعوقني عن ذلك اني في زمان ارى العلم قد
عطلت مشاهده ومعاهده وسدت مصادره وموارده وخلت دياره ومراسمه وعفت اطلاله ومعالمه حتى
اشفقت شموس الفضل على الافول واستوطن الافاضل زوايا الخمول يتلهفون من اندراس اطلال
العلوم والفضائل ويتاسفون من انعكاس احوال الاذكياء والافاضل وهكذا يذهب الزمان على الغير
ويفنى العلم فيه ويندرس الاثر لكن لما رايت توفر رغبات المحصلين على تعلم هذا الكتاب وتحصيله واستداد
اعناقهم نحو الاحاطة بجمله وتفاصيله واكثرهم قد حرموا توفيق الاهتداء لما فيه من مطويات الرموز والاسرار
اذ لم يقع له شرح يكشف عن وجوه خرائده الاستار ترى بعض متعاطيه قد اكتفوا بما فهموه من ظاهر المعاني من غير
ان يكون لهم اطلاع على حقيقة الحال وبعضهم قد تصدوا لسلوك طائفة من غير دليل فضلوا كثيرا وضلوا عن سواء
السبيل اختلست من ابناء التحصيل فرصا يا ما اتجرع من الزمان غصصا وطفقت اقتحم موارد السهر غائصا
في لجج الافكار والتقط فوائد الفكر من مطارح الانظار وبذلت الجهد في مراجعة الفضلاء المشار اليهم
بالبنان وممارسة الكتب المصنفة في فن البيان لا سيما دلائل الاعجاز واسرار البلاغة فلقد تناهيت
في تصفحها غاية الوسع والطاقة ثم نجحت لشرح هذا الكتاب ما يذلل صعاب عويصاته الابية ويسهل طرائق
الوصول الى ذخائر كنوزه الخفية واودعته فرائد نفيسة وشحنت اليها كتب القدماء وفوائد شريفة سمحت بها اذهان
الاذكياء وغرائب نكت اهتديت اليها بنور التوفيق ولطائف فقر التقطتها من عين التحقيق وتمسكت
في دفع اعتراضاته بذيل العدل والانصاف وتجنبت في رد ما اورد عليه مذهب البغي والاعتساف واشرت الى
حل اكثر غوامض المفتاح والايضاح ونبهت على بعض ما وقع من الشارح العلامة في شرح المفتاح
واومات الى مواضع زلت فيها اقدام الآخذين في هذه الصناعة واغمضت عما وقع لبعض متعاطي هذا الكتاب
من غير بضاعة ورفضت التاسي بجماعة حظروا تحقيق الواجبات وما فرضت على نفسي سنتهم في تطويل
الواضحات وحين فرغت عن تسويد الصحائف بتلك اللطائف رماني الدهر بالارزاء حتى فؤادي في غشاء من نبال

فصرت اذا اصابتني سهام تكسرت النصال على النصال وذلك من تواتر الاخبار بتناوب الصائبة العشائرة
والاحزان عند تلاطم امواج الفتن في بلاد خراسان لا سيما ديار بها حل الشباب تميمتي واول ارض
مس جلدي ترابها فلقد جرد الدهر على اهاليها سيف العدوان واباد من كان فيها من السكان ولم يدع من
اوطانها الآهلة لم تتكلم من ام اوفى ولم يبق من حزابها الاقوم بيلدح بجمي كان لم يكن بين الحجون الى
الصفا انيس ولم يسمر بمكة سامر فطرحت الاوراق في زوايا الهجران ونسجت عليها عناكب النسيان
وضربت بيني وبينها باسداد وجعلتها كان لم يكن شيئا مذكورا والى الله المشتكى من دهر اذا اساء
اصر على اسائته وان احسن ندم عليه من ساعته ثم ادى بي فرط الملال وضيق البال الى ان تلفظني ارض
الى ارض وتجري من رفع الى خفض حتى القيت بمحروسة هراة حماها الله عن الآفات تفتح عيني منها بجاحة
النعيم بلدة طيبة ومقام كريم لقد جمعت فيها المحاسن كلها واحسن الايمان واليمن والامن والاحسان
فلاحظت ان قد سطعت انوار العلم والهداية وخمدت نيران الجهل والغواية وظل ظل الملوك ممدودا
ولواء الشرع بالنصر معقودا وعاد عود الاسلام الى نضارته وآض روض الفضل الى مائه ونظم شمل
الخلائق بعد الشتات ووصل حبالهم عقيب البتات واستظل الانام بظلال العدل والاحسان وارتعوا
في رياض الامن والامان كل ذلك بميامن دولة سلطان الاسلام ظل الله على الانام مالك رقاب الامم خليفة
الله في العالم حامي بلاد اهل الايمان ماحي آثار الكفر والطغيان ناصر الشريعة الغراء سالك الطريقة المستقيمة
باسط مهاد العدل والانصاف هادم اساس الجور والاعتساف رافع لواء الولاية في الآفاق مالك سرير
الخلافة بالاستحقاق المجتهد في نصب سرادق الامن والامان الممتثل لنص ان الله يامر بالعدل والاحسان
الباذل طويته في اعلاء كلمة الله الصادق نيته في احياء سنة رسول الله خليفة ملك الآفاق بسطوته
والحق كان مداه آية سلكا بحوم حول ذراه العاكفون كان الحجيج ببيت الله معتكف كالبحر نسيم رضي منه الزمان
وكم تكاتف بلفظي من تخطط ملكه اطار صاعقة من نصله فيها الى السماك لواء الشرع قد نصبا وصادف الرشد
منها كل معتسف قد كان في ظلمات الغي منهمكا فكم بن صار فيه العين منتبها والملك اقبل بالاقبال ممتسكا
علا فاصبح يدعوه الورى ملكا وربما فتحوا اعينا عند املكا وهو السلطان الغازي الجاهد في سبيل الله
معز الحق والدنيا والدين غياث الاسلام ومغيث المسلمين ابو الحسين محمد كرت لا زالت اقطار الارض
مشرقة بانوار معدلته واغصان الخيرات مورقة بسحائب رافته هذا والارض في عنان العناية بحمايته

الاسلام

الاسلام وشيد بنيان الهداية اشرف ما اشرف الى الانهدام وامطر على العالمين سحائب الافضال والانعام
وخص من بينهم العالمين بمزيد الاشبال والاكرام اقامت في الرقاب اياديه مقام الاطواق وفي الناس
الحمام فقرات الحمد لله الذي اذهب عنا الحزن ووقعت بنسيان الاحبة والوطن وقرت بنعيم لطفه مغبوطا
محظوظا وبعين عنايته ملحوظا محفوظا فشد ذلك عضدي وقر من عطفي ثم هداني الله سواء
الطريق وافاض علي سجال التوفيق حتى رجعت الى ما جمعت وتممت الاول لتصحيحه وترتيبه وانفقت
الرجل والخيل في تنقيحه وتهذيبه واضفت اليه ما سنح به في اثناء ذلك الفكر الفاتر وسمح بعون الله
للنظر القاصر فجاء بحمد الله كنزا مدفونا من جواهر الفوائد وبحرا مشحونا بنفائس الفرائد فجعلته تحفة لحضرته
العلية وخدمة لسدته السنية لا زال ملجا لطوائف الانام وملاذا لهم من حوادث الايام وحصنا
حصينا للاسلام بالنبي وآله عليه وعليهم السلام والمرجو من خلاني وخلص اخواني ان يسعفوني
بصالح الدعاء ويشكروا الى ما عانيت في هذا التاليف من الكد والعناء والى الله اتضرع في ان ينفع به
المحصلين الذين هم للحق طالبون وعن طريق العناد ناكبون وغرضهم تحصيل الحق المبين لا تسوير الباطل
بصورة اليقين وهذا النحو موصوف عزيز المرام قليل الوجود في هذه الايام فلقد غلب على الطباع
اللدد والعناد وفشا الجدال والحسد بين العباد ولئن تاتي من الناس الثناء الجميل في العاجل
فحسبي ما ارجو من الثواب الجزيل في الآجل وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية بحمد الله سبحانه اداء لحق شيء مما يجب عليه من شكر نعمائه التي تاليف
هذا المختصر اثر من آثارها والحمد هو الثناء باللسان على الجميل سواء تعلق بالفضائل ام بالفواضل و
الشكر فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب الانعام سواء كان ذكرا باللسان او اعتقادا ومحبة بالجنان
او عملا وخدمة بالاركان فمورد الحمد هو اللسان وحده ومتعلقه يعم النعمة وغيرها ومورد الشكر يعم اللسان
وغيره ومتعلقه يكون النعمة وحدها فالحمد اعم باعتبار المتعلق واخص باعتبار المورد والشكر بالعكس
ومن ههنا تحقق تصادقهما في الثناء باللسان في مقابلة الاحسان وتفارقهما في صدق الحمد فقط على
الوصف بالعلم والشجاعة وصدق الشكر فقط على الثناء بالجنان في مقابلة الاحسان والله اسم للذات
الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ولام يقل الحمد للخالق او للرازق او نحوهما مما يوهم باختصاص استحقاق
الحمد بوصف دون وصف بل انما تعرض للانعام بعد الدلالة على استحقاق الذات تنبيها على تحقق

الاستغراقين وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به وان كان ذكر الله اهم في نفسه على ان صاحب الكشاف
فقد صرح بان فيه ايضا دلالة على اختصاص الحمد به تحقيق وبهذا يظهر ان ما ذهب اليه من ان اللام
في الحمد للتعريف الجنس دون الاستغراق ليس كما يتوهمه كثير من الناس مبنيا على ان افعال العباد عندهم ليست
مخلوقة لله تعالى فلا يكون جميع المحامد راجعة اليه بل على منع ان الحمد من المصادر السادة مسد الافعال واصله
النصب والعدول الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات والفعل انما يدل على الحقيقة دون الاستغراق
فكذا ما ينوب منابه وفيه نظر لان النائب مناب الفعل انما هو المصدر النكرة مثل سلام عليك وحمدا لا ما يمتنع
من ان يدخل فيه اللام ويقصد به الاستغراق فالاولى ان كونه للجنس مبني على انه المتبادر الى الفهم الشائع
في الاستعمال لاسيما في المصادر وعند خفاء قرائن الاستغراق او على ان اللام لا يفيد سوى التعريف
والاسم لا يدل الا على مسماه فاذن لا يكون ثمه استغراق وما في على ما انعم مصدرية لا موصولة اما لفظا
فلاحتياج الموصول الى التقدير اي انعم به مع تعذره في المعطوف عليه اعني علم لكون ما لم نعلم مفعوله ومن زعم
ان التقدير وعلمه على ان ما لم نعلم بدل من الضمير المحذوف او خبر مبتدا محذوف او نصب بتقدير اعني فقد
تعسف واما معنى فلان الحمد على الانعام الذي هو من اوصاف المنعم امكن من الحمد على نفس النعمة ولم يتعرض
للمنعم به لقصور العبارة عن الاحاطة به ولئلا يتوهم اختصاصه بشيء دون شيء وليذهب نفس السامع
كل مذهب ممكن ثم انه صرح ببعض النعم ايماء الى اصول ما يحتاج اليه في بقاء النوع بيانه ان الانسان مدني
بالطبع اي محتاج في تعيشه الى التمدن وهو اجتماعه مع بني نوعه يتعاونون ويتشاركون في تحصيل الغذاء
واللباس والمسكن وغيرها وهذا موقوف على ان يعرف كل احد صاحبه ما في ضميره والاشارة لا تفي بالمعقولات
والمعقولات الصرفة وفي الكتابة مشقة فانعم الله عليهم بتعليم البيان وهو المنطق الفصيح المعرب عن الضمير
ثم ان هذا الاجتماع انما ينتظم اذا كان بينهم معاملة وعدل يتفق الجميع عليه لان كل واحد يشتهي ما يحتاج
اليه ويغضب على من يزاحمه فيقع الجور ويختل امر الاجتماع والمعاملة والعدل لا يتناول الجزئيات الغير
المحصورة بل لا بد لها من قوانين كلية وهي علم الشرائع ولا بد لها من واضع يقررها على ما ينبغي مصونة عن
الخطاء وهو الشارع ثم ان الشارع لا بد ان يمتاز باستحقاق الطاعة وهو انما يتقرر بايات تدل على ان شريعته
من عند ربه وهي المعجزات واعلى معجزات نبينا القرآن الفارق بين الحق والباطل فقوله وعلم من عطف الخاص
على العام رعاية لبراعة الاستهلال وتنبيها على جلالة نعمة البيان كما اشير اليه في قوله تعالى خلق الانسان

علمه

علّمه البيان ومن في من البيان بيان لقوله ما لم نعلم قدّم عليه رعاية للسجع والصلوة على سيدنا
محمد خير من نطق بالصواب دعاء للشارع المقنّن للقوانين وافضل من اوتي الحكمة اشارة الى
العقائبين لان الحكمة هي علم الشرائع على ما فسره الكشاف ولفظه اوتي تنبيه على انه من عند ربه لا
من عند نفسه وترك الفاعل لان هذا الفعل لا يصلح الا لله تعالى وفصل الخطاب اشارة الى المعجزة لان الفصل
التمييز ويقال للكلام البيّن فصل بمعنى مفصول ففصل الخطاب البيّن من الكلام الملخص الذي يتبينه من
يخاطب به ولا يلتبس عليه او بمعنى فاصل اي الفاصل من الخطاب الذي يفصل بين الحق والباطل والصواب
والخطاء ثم دعاء لمن عاون الشارع في تنفيذ الاحكام وتبليغها الى العباد بقوله وعلى آله اصله اهل بدليل
أهيل خص استعماله في الاشراف ومن له خطر وعن الكسائي سمعت اعرابيا فصيحا يقول آل واويل واهل
واهيل الاطهار جمع طاهر كصاحب واصحاب وصحابته الاخيار جمع خيّر بالتشديد اما بعد اصله مهما يكن
من شيء بعد الحمد والثناء فوقعت كلمة اما موقع اسم هو المبتدا وفعل هو الشرط وتضمنت معناهما فلتضمنها
معنى الشرط لزمتها الفاء اللازمة للشرط غالبا ولتضمنها معنى الابتداء لزمها لصوق الاسم اللازم للمبتدا قضاء
لحق ما كان وابقاء له بقدر الامكان وهي لهذا زيادة تحقيق في احوال متعلقات الفعل فلما كان ما ظرف بمعنى
يستعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظا او معنى قال سيبويه لمّا لوقوع امر لوقوع غيره وانما يكون
مثل لو فتوهم منه بعضهم انه حرف شرط كلو الا ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول ولما لثبوت الثاني لثبوت
الاول والوجه ما تقدم علم البلاغة هو المعاني والبيان وعلم توابعها هو البديع من اجل العلوم قدرا وادقها
سرا لا حاجة الى تخصيص العلوم بالعربية لانه لم يجعله اجل جميع العلوم بل جعل طائفة من العلوم اجل ما
سواها وجعله من هذه الطائفة يصح ان هذا ادعاء منه ولكن يوجب ما لديهم فرحون اذ به اي بعلم البلاغة وتوابعها
لا بغيره من العلوم تعرف دقائق العربية واسرارها فيكون من ادق العلوم سرا وبه يكشف عن وجوه
الاعجاز في نظم القرآن استارها فيكون من اجل العلوم قدرا لان المراد بكشف الاستار معرفة انه
معجز لكونه في اعلى مراتب البلاغة لاشتماله على الدقائق والاسرار والخواص الخارجة عن طوق البشر وهذا
وسيلة الى تصديق النبي صلى الله عليه وسلم في جميع ما جاء به ليقتفى اثره فيفاز بالسعادات الدنيوية
والاخروية فيكون من اجل العلوم لكون معلومه من اجل المعلومات وغايته من اشرف الغايات وجلالة
العلم بجلالة المعلوم وغايته فان قيل كيف التوفيق بين ما ذكره هنا وبين ما ذكره في المفتاح من ان

يدرك الاعجاز وهو الذوق ليس الا وتعين وجه الاعجاز لا يمكن كشف القناع عنها فقلنا معنى كلامه انه يدرك بالذوق
ولا يمكن وصفه كالملاحة وقد صرح بهذا وما ذكرناه لا يدل على انه يمكن وصفه بل على انه انما يدرك بهذا العلم
وكونه بالذوق المكتسب منه لا بغيره من العلوم وليس الحصر حقيقيا حتى يرد الاعتراض عليه بان العرب
يعرف ذلك بحسب السليقة وقد اشير الى هذا في مواضع من المفتاح كقوله في علم الاستدلال لا وجه الاعجاز
امر خارج من جنس الفصاحة والبلاغة لا طريق اليه الا طول خدمة هذين العلمين وفي موضع آخر لا علم
بعد علم الاصول اكشف للقناع عن وجه الاعجاز من هذين العلمين ثم لا يمكن بيان وجه الاعجاز وادراكه
بحقيقته لامتناع الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب فلا يدخل كنه بلاغة القرآن الا تحت علمه الشامل
كما ذكر في المفتاح وتشبيه وجوه الاعجاز في النفس بالاشياء المحتجبة تحت الاستار استعارة بالكناية
واثبات الاستار لها استعارة تخييلية وذكر الوجوه ايهام او تشبيه الاعجاز بالصور الحسنة استعارة
بالكناية واثبات الوجوه استعارة تخييلية وذكر الاستار ترشيح وقد جرينا في هذا على اصطلاح الم
والقرآن فعلان بمعنى مفعول جعل اسما للكلام المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم ونظمه تاليف كلماته مترتبة
المعاني متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل لا توالها في النطق وضم بعضها الى بعض كيف اتفق
بخلاف نظم الحروف فانه توالها في النطق من غير اعتبار معنى يقتضيه حتى لو قيل مكان ضرب ربض لما ادى
الى فساد وليس الاعجاز بمجرد الالفاظ والا لما كان للطائف العلمين مدخل فيه لانها لا تتعلق بنفس الالفاظ
فلهذا اختار النظم على اللفظ ولان فيه استعارة لطيفة واشارة الى ان كلماته كالدرر وكان القسم الثالث
من مفتاح العلوم الذي صنفه الفاضل العلامة سراج الملة والدين ابو يعقوب يوسف السكاكي تغمده
الله بغفرانه اعظم ما صنف فيه اي في علم البلاغة وتوابعها من الكتب المشهورة بيان لما صنف تمييز من
اعظم لكونه احسنها ترتيبا اي لكون القسم الثالث احسن الكتب المشهورة من جهة الترتيب وهو وضع كل
شيء في مرتبته فلكل مسئلة مثلا مراتب بعضها اليق بها من بعض فوضعها فيه احسن وان شئت ان
تعرف صدق هذا المقال فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر تراها كانها عقد قد انفصم فتناثرت لآليه
ولكونه اتم تحريرا وهو تهذيب الكلام ولكونه اكثرها للاصول والقواعد وهو متعلق بمحذوف يفسره قوله
جمعا لان معمول المصدر لا يتقدم عليه لانه عند العمل مؤول بان مع الفعل وهو موصول ومعمول الصلة لا يتقدم
على الموصول لكونه كتقدم جزء من الشيء المترتب الاجزاء عليه هذا والاظهر انه جائز اذا كان المعمول ظرفا

او شبهه قال الله تعالى فلما بلغ معه السعي ولا تأخذكم بهما رأفة ومثل هذا كثير في الكلام والتقدير تكلف
وليس كل ما أول بشيء حكمه حكم ما أول به فان الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل لان له شأنا ليس لغيره
لتنزله من الشيء منزلة نفسه لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه ولهذا اتسع في الظروف ما لم يتسع
في غيرها ولكن كان القسم الثالث غير مصون اي محفوظ عن الحشو وهو الزائد المستغنى عنه وعن
التطويل وهو الزائد على اصل المراد بلا فائدة وستعرف الفرق بينهما في باب الاطناب وعن التعقيد
وهو كون الكلام مغلقا ينبو على الذهن تحصيل معناه قابلا خبر بعد خبر اي كان قابلا للاختصار لما فيه
من التطويل مفتقرا الى الايضاح لما فيه من التعقيد والى التجريد عما فيه من الحشو
الفت مختصرا جواب لما اي لما كان ما تقدم سببا لتأليف مختصر يتضمن ما فيه اي في القسم الثالث من القواعد
جمع قاعدة وهي حكم كلي ينطبق على جزئياته ليستفاد احكامها منه كقولنا كل حكم منكر يجب
توكيده فانه ينطبق على ان زيدا قائم وان عمرا راكب وغير ذلك مما يلقى الى المنكر بان يقال هذا الكلام مع المنكر
وكل كلام مع المنكر يجب ان يؤكد فيعلم انه يؤكد ويشتمل على ما يحتاج اليه لا ما يستغنى عنه ليكون
حشوا من الامثلة وهي الجزئيات التي تذكر لايضاح القواعد وايصالها الى فهم المستفيد والشواهد
وهي الجزئيات التي يستشهد بها في اثبات القواعد لكونها من التنزيل او كلام العرب الموثوق بعربيتهم
فهي اخص من الامثلة ولم آل من الالو وهو التقصير جهدا اي اجتهادا ومن القراء الجهد بالضم الطاقة
وبالفتح المشقة وقد يستعمل الالو في قولهم لا آلوك جهدا متعديا الى مفعولين والمعنى لا امنعك جهدا
وحذف هنا المفعول الاول لانه غير مقصود اي لم امنع اجتهادا في تحقيقه اي المختصر يعني في تحقيق ما
ذكر فيه من الابحاث وتهذيبه اي تنقيحه ورتبته اي المختصر ترتيبا اقرب تناولا اي اخذا وهو في الاصل
مد اليد الى الشيء ليؤخذ من ترتيبه اي ترتيب السكاكي او القسم الثالث اضافة للمصدر الى الفاعل او المفعول
ولم ابالغ في اختصار لفظه اي المختصر تقريبا مفعول له لما تضمنه معنى لم ابالغ كانه قال تركت المبالغة في الاختصار
تقريبا لتعاطيه اي تناوله وطلبا لتسهيل فهمه على طالبيه ولو لم يأول الفعل المنفي بالمثبت على ما ذكر كان
المعنى ان المبالغة في الاختصار لم تكن للتقريب والتسهيل بل لامر آخر وهذا مبني على اصل ذكره الشيخ
في دلائل الاعجاز وهو ان حكم النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد على وجه ما ان يتوجه الى ذلك التقييد وان
يقع له خصوصا مثلا اذا قيل لم يأتك القوم اجمعون كان نفيا للاجتماع وهذا امر لا سبيل الى الشك فيه

فهو ولكن لقد افرط المدقق في وصف القسم الثالث بان فيه حشوا وتطويلا وتعقيدا لفظيا اولا وتلويحا حيث قال
ثانيا على ما ذكرنا وتعريضا ثالثا حيث وصف مؤلفه بانه مختصر منقح سهل المأخذ اي لا تطويل فيه ولا حشو
ولا تعقيد كما في القسم الثالث واضفت الى ذلك المذكور من القواعد وغيرها فوائد عثرت اي اطلعت في
بعض كتب القوم عليها اي على الفوائد وزوائد لم اظفر لم اقف في كلام احد من القوم بالتصريح بها اي بالزوائد
ولا الاشارة اليها بان يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعية وان لم يقصدوها يعني لم
يتعرضوا لها نفيا ولا اثباتا كبعض اعتراضاته على المفتاح وغيره ولقد الجأ جعل ملتقطات كتب الائمة
فوائد ومخترعات خاطره زوائد وسميته تلخيص المفتاح وانا اسأل الله لا يعرف لتقديم المسند اليه
هنا جهة حسن اذ لا يقتضي للتخصيص ولا للتقوي فكأنه قصد جعل الواو للحال فاتى بالجملة الاسمية من فضله
حال من ان ينفع به اي بهذا المختصر كما نفع باصله وهو المفتاح او القسم الثالث منه انه اي الله ولي ذلك
النفع وهو حسبي اي محسبي وكافي لا اسأل غيره فحاصله لكان الانسب ان يقول والله اسأل بتقديم
المفعول ونعم الوكيل عطف اما على جملة وهو حسبي والمخصوص محذوف كما في قوله تعالى نعم العبد فيكون من
عطف الجملة الفعلية الانشائية على الاسمية الاخبارية واما على حسبي اي وهو نعم الوكيل وح فالمخصوص
هو الضمير المتقدم كما صرح به صاحب المفتاح وغيره في قولنا زيد نعم الرجل ثم عطف الجملة على المفرد وان صح
باعتبار تضمن المفرد معنى الفعل كما في قوله تعالى فالق الاصباح وجعل الليل سكنا على راي لكنه في الحقيقة
من عطف الانشاء على الاخبار وهذا اوان الشروع في المقصود فنقول رتب المختصر على
مقدمة وثلاثة فنون لان المذكور فيه اما ان يكون من قبيل المقاصد في هذا الفن اولا الثاني المقدمة
والاول ان كان الغرض منه الاحتراز عن الخطأ في تأدية المراد فهو الفن الاول والا فان كان الغرض منه
الاحتراز عن التعقيد المعنوي فهو الفن الثاني والا فهو ما يعرف به وجوه التحسين وهو الفن الثالث
وعليه منع ظاهر يدفع بالاستقراء وقيل رتبه على مقدمة وثلثة فنون وخاتمة لان الثاني ان توقف
عليه المقصود فمقدمة والا فخاتمة والحق ان الخاتمة انما هي من الفن الثالث كما ستعرف هناك ان شاء الله تعالى
ولما انجر كلامه في آخر المقدمة الى انحصار المقصود في الفنون الثلاثة صار كل منها معهودا فوقع بخلاف
المقدمة فانه لم يتقدم منه ذكرها ولا الاشارة اليها فلم يكن لتعريفها معنى فنكرها وقال مقدمة اي هذه

مقدمة

مقدمة في بيان معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة في علمي المعاني والبيان وما يتصل بذلك

ما يبنى عليه الكلام ومحصولها ان يعرف على التحقيق والتفصيل غاية العلوم الثلاثة ووجه الاحتياج اليها
والمقدمة ماخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها من قدم بمعنى تقدم يقال مقدمة العلم لما يتوقف
عليه مسائله كمعرفة حده وغايته وموضوعه ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه قدمت امام المقصود لارتباط
له بها فيه وانتفاع بها فيه سواء توقف عليها ام لا ولعدم فرق البعض بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب
اشكل عليهم امرها حتى اجابوا في التفصي عنه الى تكلف احدهما بيان توقف مسائل العلوم الثلاثة
على ما ذكر في هذه المقدمة وثانيهما ما ذكره صاحب المفتاح في آخر المعاني والبيان وما وقع في بعض الكتب من
ان المقدمة في بيان حد العلم والغرض منه وموضوعه زعما منهم ان هذا عين المقدمة واعلم ان للناس
في تفسير الفصاحة والبلاغة اقوالا شتى لا فائدة في ايرادها الا الاطناب فالاولى ان نقتصر على تقرير
ما ذكر في الكتاب فنقول **الفصاحة** وهي في الاصل تنبئ عن الابانة والظهور يقال فصح الاعجمي وافصح
اذا انطلق لسانه وخلصت لغته من اللكنة وجادت فلم يلحن وافصح به اي صرح يوصف بها
المفرد يقال كلمة فصيحة والكلام يقال كلام فصيح وقصيدة فصيحة في النظم والمتكلم يقال كاتب
فصيح وشاعر فصيح **والبلاغة** وهي تنبئ عن الوصول والانتهاء يوصف بها الاخيران اي الكلام والمتكلم
فقط دون المفرد يقال كلام بليغ ورجل بليغ ولم تسمع كلمة بليغة وقوله فقط من اسماء الافعال بمعنى
انته وكثيرا ما يصدر بالفاء تزيينا للفظ وكأنه جزاء شرط محذوف اي اذا وصفت بها الاخيرين فقط
اي فانته عن وصف الاول بها واعلم انه لما كانت الفصاحة عندهم تقال لكون اللفظ جاريا على القوانين
المستنبطة من استقراء كلامهم كثير الاستعمال على السنة العرب الموثوق بعربيتهم وقد علموا
ان الالفاظ الكثيرة الدور فيما بينهم هي التي تكون جارية على اللسان سالمة من تنافر الحروف والكلمات
ومن الغرابة والتعقيد اللفظي والمعنوي ثم افادوه بان اللفظ الفصيح ما يكون سالما عن مخالفة
القوانين والتنافر والغرابة والتعقيد وقد تسامح في تفسير الفصاحة بالخلوص عما ذكر
لكونه لازما لها تسهيلا للامر ثم لما كانت المخالفة في المفرد راجعة الى اللغة وفي الكلام الى النحو
وكانت الغرابة مختصة بالمفرد والتعقيد بالكلام صار فصاحة المفرد والكلام كأنهما حقيقتان
مختلفتان وكذا كانت البلاغة تقال عندهم لمعان مخصوصة كون الكلام على وفق مقتضى الحال وكان
الكل من الفصاحة والبلاغة تقع صفة للمتكلم بمعنى آخر بادروا اولا الى تقسيمهما باعتبار ما تقعان

وصفا له ثم عرف كلا منها على وجه يخصه ويليق به لتعذر جمع الحقائق المختلفة في تعريف واحد ولا يوجد قدر مشترك بينها كالحيوان المشترك بين الانسان والفرس وغيرهما لان اطلاق الفصاحة على الاقسام الثلاثة من اطلاق اللفظ المشترك على معانيه المختلفة نظرا الى الظاهر وكذا البلاغة ولا يخفى تعذر تعريف مطلق العين الشامل للشمس والذهب وغير ذلك فصح ان تعريف الفصاحة والبلاغة على هذا الوجه مما لم يجد في كلام الناس لكنه اخذ من اطلاقاتهم واعتباراتهم وح لا يتوجه الاعتراض على قوله لم اجد في كلام الناس ما يصلح لتعريفهما به بانه لا مدخل للراي في تفسير الالفاظ ولا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالناس الناس المعهودون كالشيخ والسكاكي ثم لما كانت معرفة البلاغة موقوفة على معرفة الفصاحة لكونها ماخوذة في تعريف البلاغة وجب تقديمها ولذا بعينه وجب تقديم فصاحة المفرد

فالفصاحة الكائنة في المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوي اي المستنبط من استقراء اللغة حتى لو وجد في الكلمة شيء من هذه الثلاثة لا يكون فصيحا فالتنافر وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها فمنه ما يوجب التناهي فيه نحو الهعخع بالمعجمة في قول اعرابي سئل عن ناقته تركتها ترعى الهعخع ومنه ما هو دون ذلك نحو مستشزرات في قول امرئ القيس غدائره اي ذوائبه جمع غديرة والضمير عائد الى الفرع في البيت السابق مستشزرات مرتفعات ان روي بالكسر على لفظ اسم الفاعل او مرفوعات ان روي بالفتح استشزره اي رفعه واستشزر ارتفع يتعدى ولا يتعدى الى العلى تضل العقاص في مثنى ومرسل تضل اي تغيب والعقاص جمع عقيصة وهي الخصلة المجموعة من الشعر والمثنى المفتول والمرسل خلاف المثنى يعني ان ذوائبه مشدودة على الراس بخيوط وان شعره ينقسم الى عقاص ومثنى ومرسل والاول يغيب في الاخرين والغرض بيان كثرة شعره وزعم بعضهم ان منشا الثقل في مستشزر هو توسط الشين المعجمة التي هي من المهموسة الرخوة بين التاء التي هي من المهموسة الشديدة والزاء المعجمة التي هي من المجهورة ولو قال مستشرف لزال ذلك الثقل وفيه نظر لان الراء المهملة ايضا من المجهورة فيجب ان يكون مستشرف ايضا متنافرا بل منشا الثقل هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة قال ابن الاثير ليس التنافر بسبب بعد المخارج وان الانتقال من احدها الى الاخر كالطفرة ولا بسبب قربها وان الانتقال من احدها الى الاخر كالمشي في القيد لانا نجد غير متنافر من القريب المخارج كالجيش والشجي وفي التنزيل الم اعهد ومن

البعيد ما هو بخلافه كملح بخلاف علم وليس ذلك بسبب ان الاخراج من الحلق الى الشفة ايسر من اخراجه من الشفة الى الحلق لما نجد من حسن غلب وبلغ وحلم وملح بل هذا امر ذوقي فالحق ما عده الذوق الصحيح ثقيلا متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب المخارج او بعدها او غير ذلك ولهذا اكتفى المص بالتمثيل ولم يتعرض لحقيقته وبيان سببه لتعذر ضبطه فالاولى ان يحال الى سلامة الذوق وقد سبق الى بعض الاوهام ان اجتماع الحروف المتقاربة المخرج سبب للثقل المخل بفصاحة الكلمة وانه لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير عربية عن كونه عربيا فلا يخرج سورة فيها الم اعهد عن الفصاحة واتكه بعضهم بان انتفاء وصف الجزء لا يوجب انتفاء وصف الكل وهذا غلط فاحش لان فصاحة الكلمات ماخوذة في تعريف فصاحة الكلام فكيف لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة وفصاحة الكلمات جزء من مفهوم فصاحة الكلام لا وصف لاجزائها والقياس على وقوع مفرد غير عربي في الكلام العربي فاسد لانه ممنوع ولو سلم فالمعنى انه عربي الاسلوب والنظم ولو سلم فباعتبار الاعم الاغلب ولم يشترط في الكلام العربي ان يكون كل كلمة منه عربية كما اشترط في فصاحة الكلام ان يكون كل كلمة منه فصيحة فاين هذا من ذاك وعلى تقدير تسليم انه لا يخرج السورة عن الفصاحة لكنه يلزم كونها مشتملة على كلام غير فصيح والقول باشتمال القران على كلام غير فصيح بل على كلمة غير فصيحة مما يقود الى نسبة الجهل او العجز الى الله تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا والغرابة كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال فمنه ما يحتاج في معرفته الى ان ينقر ويبحث عنه في كتب اللغة المبسوطة كتكاكاتم وافرنقعوا في قول عيسى بن عمر النحوي حين سقط عن الحمار واجتمع الناس عليه مالكم تكاكاتم على تكاكؤكم على ذي جنة افرنقعوا عني اي اجتمعتم تنحوا عني كذا ذكره الجوهري في الصحاح وذكر جار الله في الفائق انه قال الجاحظ مر ابو علقمة ببعض طرق البصرة وهاجت به مرة فوثب عليه قوم يعصرون ابهامه ويؤذنون في اذنه فافلت من ايديهم وقال مالكم تتكاكؤون علي كما تتكاكؤون على ذي جنة افرنقعوا عني فقال بعضهم دعوه فان شيطانه يتكلم بالهندية ومنه ما يحتاج الى ان يخرج له وجه بعيد نحو مسرج في قول العجاج ومقلة وحاجبا مزججا اي مدققا مطولا وفاحما اي شعرا اسود كالفحم ومرسنا اي انفا مسرجا اي كالسيف السريجي في الدقة والاستواء والسريجي اسم قين ينسب اليه السيوف او كالسراج في البريق واللمعان وهذا قريب من قولهم سرج وجهه بالكسر اي حسن وسرج الله

وجهه اي بالحه وحسنه وانما لم يجعل اسم مفعول منه لاحتمال انهم لم يجيئوا على هذا الاستعمال وان يكون
هذا قولا استشهادا من الراجح على انه لا يبعد ان يقال ان مسرج الله وجهه ايضا من باب
الغرابة واما صاحب مجمل اللغة فقد قال سرج الله وجهه اي حسنه وبهجه ثم انشد هذا المصراع لا يقال
الغرابة بمعنى من كتبهم كون الكلمة غير مشهورة الاستعمال وهي في مقابلة المعتادة وهي بحسب قوم دون
قوم والوحشية هي المشتملة على تركيب يتنفر الطبع عنه وهي في مقابلة العذبة فالغريب يجوز ان يكون
عذبة فلا يحسن تفسيره بالوحشية بل الوحشية قيد زائد لفصاحة المفرد وان اريد بالوحشية غير ما
ذكرنا فلا نم ان الغرابة بذلك المعنى تخل بالفصاحة لانا نقول هذا ايضا اصطلاح مذكور في كتبهم حيث قالوا

الوحشي

الوحشي منسوب الى الوحش الذي يسكن القفار ثم استعير للالفاظ التي لم يؤنس استعمالها
والوحشي قسمان غريب حسن وغريب قبيح فالغريب الحسن هو الذي لا يعاب استعماله على العرب
لانه لم يكن وحشيا عندهم وذلك مثل شرنبث واشمخر واقمطر وهي في النظم احسن منها في النثر ومنه
غريب القرآن والحديث والغريب القبيح يعاب استعماله مطلقا ويسمى الوحشي الغليظ وهو ان يكون
مع كونه غريب الاستعمال ثقيلا على السمع كريها على الذوق ويسمى المتوعر ايضا وذلك مثل جحيش للفريد
واطلخم الامر وجفخت وامثال ذلك وقد لا يكون غير ظاهر المعنى ولاما نعرف الاستعمال تفسير للوحشية
فيتبع كونه مخلا بالفصاحة المتداولة فيما بينهم ظاهر الفساد وان اريد بالفصاحة معنى آخر وزعمت ان
شيئا من التنافر والغرابة والمخالفة لا تخل بها فلا مشاحة والمخالفة ان تكون الكلمة على خلاف القانون

المخالفة

المستنبط من تتبع لغة العرب اعني مفردات الفاظهم الموضوعة او ما هو في حكمها كوجوب الاعلال في نحو
قام والادغام في نحو مد وغير ذلك مما يشتمل عليه علم التصريف واما نحو ابى يابى وعور واستحوذ وقطط
شعره وآل وماء وما اشبه ذلك من الشواذ الثابتة في اللغة فليست من المخالفة في شيء لانها كذلك
ثبتت عن الواضع فهي في حكم المستثناة فكانه قال القياس كذا الا في هذه الصور بل المخالفة لا يكون
على وفق ما ثبت عن الواضع نحو الاجلل بفك الادغام في قوله الحمد لله العلي الاجلل
وقيل فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر ومن الكراهة في السمع بان يمج الكلمة ويتبرأ السمع من سماعها كما يتبرأ من سماع
الاصوات المنكرة فان اللفظ من قبيل الاصوات والاصوات منها ما تستلذ النفس سماعه ومنها
ما تستكره نحو الجرشي في قول ابي الطيب في مدح سيف الدولة ابي الحسن علي مبارك الاسم اغر اللقب

كريم

كريم الجرشي اي النفس شريف النسب فالاسم مبارك لموافقة اسمه اسم امير المؤمنين علي بن
ابي طالب رضي الله عنه واللقب مشهور بين الناس والاغر من الخيل الابيض الجبهة ثم استعير لكل
واضح معروف وفيه نظر لانها داخلة تحت الغرابة المفسرة بالوحشية لظهور ان الجرشي اما من قبيل
تكاكأتم وافرنقعوا او الجحيش واطلخم وقد ذكرنا وجوه الاول انها ان ادت الى الثقل فقد مر
وخلت تحت التنافر والا فلا تخل بالفصاحة والثاني ان ما ذكره هذا القائل في بيان هذا الشرط ان
اللفظ من قبيل الاصوات فاسد لان اللفظ ليس بصوت بل كيفية له كما عرف في موضعه وضعف هذين
الوجهين ظاهر والثالث ان الكراهة في السمع راجعة الى النغم فكم من لفظ فصيح يستكره في السمع
اذا ادي بنغم غير متناسبة وصوت منكر وكم من لفظ غير فصيح يستلذ اذا ادي بنغم متناسبة
وصوت طيب وليس شيء للقطع باستكراه الجرشي دون النفس سواء ادي بصوت
حسن او غيره وكذا اجفخت وملح دون فخرت وعلم والرابع ان مثل ذلك واقع في التنزيل كلفظ
ضيزى ودسر ونحو ذلك وفيه ايضا بحث لانه قد يعرض لاسباب الاخلال بالفصاحة ما يمنع منها
السببية فيصير اللفظ فصيحا فان مفردات الالفاظ تتفاوت باختلاف المقامات كما سيجيء في
الخاتمة ولفظ ضيزى ودسر كذلك والفصاحة في الكلام خلوصه من ضعف التاليف وتنافر الكلمات

فصاحة الكلام

والتعقيد مع فصاحتها حال من الضمير في خلوصه اي خلوصه مما ذكر مع فصاحة كلماته واحترز به
عن نحو زيد اجلل وشعره مستشزر وانفه مسرج ولا يجوز ان يكون حالا من الكلمات في
تنافر الكلمات لانه يستلزم ان يكون كلام مشتمل على الكلمات الغير الفصيحة متنافرة كانت ام لا
فصيحا لانه صادق عليه انه خالص من تنافر الكلمات حال كونها فصيحة فافهم فالضعف ان يكون تاليف
اجزاء الكلام على خلاف قانون النحو المشتهر فيما بين معظم اصحابه حتى يمتنع عند الجمهور كالاضمار قبل الذكر
لفظا ومعنى نحو ضرب غلامه زيدا فانه غير فصيح وان كان مثل هذه الصورة اعني ما اتصل بالفاعل ضمير المفعول
مما اجازه الاخفش وتبعه ابن جني لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كالفاعل واستشهد بقوله
جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل وقوله لما عصى اصحابه مصعبا ادى
اليه الكيل صاعا بصاع ورد بان الضمير للمصدر المدلول عليه بالفعل اي رب الجزاء واصحاب
العصيان كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل واما قوله جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر

وحسن تعالى كثيره ستار وقوله الآتي بشرح على بلدين قوله شعرا عاليا ... من الحاجب فيه
لا يقاس عليه والتنافر ان تكون الكلمات ثقيلة على اللسان فمنه ما هو متناه في الثقل كقوله
وليس قرب قبر حرب اسم رجل قبر صدره وقبر حرب بمكان قفر اي خال عن الماء والكلاء ومنه ما دون
ذلك مثل قوله اي قول ابي تمام كريم متى امدحه امدحه والورى معي واذا ما لمته لمته وحدي والورى مبتدا
خبره معي والواو للحال الا لا بشار ... لكن اخذ في ملامته لانه انما يستحق المدح دون الملامة وفي استعمال
اذا والفعل الماضي ههنا اعتبار لطيف وهو ايهام ثبوت الدعوى كانه تحقق منه اللوم فلم يشاركه احد
لكن مقابلة المدح باللوم دون الذم او الهجاء مما عابه الصاحب قال المصنف فان في امدحه ثقلا لما بين الحاء
والهاء من التنافر ولعله اراد منه ان فيه شيئا من الثقل والتنافر فاذا انضم اليه امدحه ثانيا تضاعف
ذلك الثقل وحصل التنافر المخل بالفصاحة ولم يرد ان مجرد امدحه غير فصيح فان مثله واقع في التنزيل نحو
فسبحه والعذر باستعمال الوزن على كلام غير فصيح مما لا يجترئ عليه المؤمن صرح بذلك ابن العميد وهو
اول من عاب هذا البيت على ابي تمام حيث قال هذا التكرير في امدحه امدحه مع الجمع بين الحاء والهاء
وهما من حروف الحلق خارج عن حد الاعتدال نافر كل التنافر فلو قال فان في تكرير امدحه ثقلا
لكان اولى وبين المثالين فرق آخر وهو ان منشأ الثقل في الاول نفس اجتماع الكلمات وفي الثاني
حروف منها وزعم بعضهم ان من التنافر جمع كلمة مع اخرى غير مناسبة لها كجمع سطليح قنديل
ومسجد بالنسبة الى الحمام مثلا وهو وهم لانه لا يوجب الثقل على اللسان وانما يخل بالبلاغة دون
الفصاحة والتعقيد اي كون الكلام معقدا على ان المصدر من المبني للمفعول ان لا يكون الكلام ظاهر
الدلالة على المعنى المراد فيه لخلل واقع اما في النظم بان لا يكون ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعاني
بسبب تقديم او تاخير او حذف او اضمار او غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد وان كان ثابتا في
الكلام جاريا على القوانين فان سبب التعقيد يجوز ان يكون اجتماع امور كل منها سائغ الاستعمال
في كلام العرب ويجوز ان يكون التعقيد حاصلا ببعض منها لكنه مع اعتبار الجميع يكون اشد واقوى فذكر
ضعف التاليف لا يكون مغنيا عن ذكر التعقيد اللفظي كما توهمه بعضهم كقول الفرزدق في مدح خال
هشام ابن عبد الملك وهو ابراهيم بن اسماعيل المخزومي وما مثله في الناس الا مملكا ابو امه
حي ابوه يقاربه اي ليس مثله في الناس حي يقاربه اي احد يشبهه في الفضائل الا مملكا اعطي الملك

تعقيد لفظي

والمال

والمال اعني مملكا ابو امه اي ام ذلك المملك ابوه اي ابو ابراهيم الممدوح والجملة صفة مملكا اي لا يماثله احد
الا ابن اخته الذي هو هشام ففيه فصل بين المبتدا والخبر اعني ابو امه ابوه بالاجنبي الذي هو حي وبين
الموصوف والصفة اعني حي يقاربه بالاجنبي الذي هو ابوه وتقديم المستثنى اعني مملكا على المستثنى منه اعني
حي ولهذا نصبه والا فالمختار البدل فهذا التقديم سائغ الاستعمال لكنه اوجب زيادة في التعقيد وتكرر
مثله مبتدا وحي خبره وما غير عاملة على اللغة التميمية وقيل بالعكس وبطلان العمل لتقديم الخبر ولا الاظهر
يوجب قلقا في المعنى يظهر بالتامل في قولنا ليس مماثله في الناس حيا يقاربه او ليس حي يقاربه مماثلا في
الناس فالصحيح ان مثله اسم ما وفي الناس خبره وحي يقاربه بدل من مثله ففيه فصل بين البدل والمبدل
منه واما في الانتقال اي لا يكون ظاهر الدلالة على المراد لخلل في انتقال الذهن من المعنى الاول المفهوم بحسب
اللغة الى الثاني المقصود وذلك الخلل انما يكون لايراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط الكثيرة مع خفاء
القرائن الدالة على المقصود كقول الآخر وهو عباس بن الاحنف ساطلب بعد الدار عنكم لتقربوا
وتسكب اي تصب بالرفع وهو الرواية الصحيحة المبني عليها كلام الشيخ في دلائل الاعجاز والتنصيص
عيناي الدموع لتجمدا جعل سكب الدموع وهو البكاء كناية عما يلزم فراق الاحبة من الكآبة والحزن
واصاب لانه كثيرا ما يجعل دليلا عليه يقال ابكاني واضحكني اي سائني وسرني ابكاني الدهر ويا ربما
اضحكني الدهر بما يرضي ولكنه اخطا في الكناية عما يوجبه دوام التلاقي والوصال من الفرح والسرور بجمود
العين فان الانتقال من جمود العين الى بخلها بالدموع حال ارادة البكاء وهي حالة الحزن على مفارقة الاحبة لا الى
ما قصده الشاعر من السرور الحاصل بملاقاة الاصدقاء وهو اصلة الاحبة ولهذا لا يصح ان يقال في الدعاء
لا زالت عينك جامدة كما يقال لا ابكى الله عينك ويقال سنة جماد لا مطر فيها وناقة جماد لا لبن فيها كانهما
تبخلان بالمطر واللبن قال الحماسي الا ان عينا لم تجد يوم واسط عليك بجاري دمعها لجمود فان قيل
استعمال الجمود في مطلق خلو العين من الدمع مجازا من باب استعمال المقيد في المطلق ثم كنى به عن
المسرة لكونها لازمة لها عادة قلنا هذا انما يكفي لصحة الكلام واستقامته ولا يخرجه عن التعقيد المعنوي
لظهور ان الذهن لا ينتقل الى هذا بسهولة والكلام الخالي عن التعقيد المعنوي ما يكون الانتقال فيه من
معناه الاول الى الثاني ظاهرا حتى يخيل الى السامع انه فهمه من حاق اللفظ واما الكلام الذي ليس لمعنى
ثان فهو بمنزلة الساقط عن درجة الاعتبار عند البلغاء كما ستعرفه في بحث بلاغة الكلام ومعنى

تعقيد معنوي

البيت ان عادة الزمان والاخوان الاتيان بنقيض المطلوب والجريان على عكس المقصود واني الى
الآن كنت اطلب القرب والسرور فلم يحصل الا الحزن والفراق فبعد هذا اطلب البعد والفراق
ليحصل القرب والوصال واطلب الحزن والكآبة ليحصل الفرح والسرور وهذا ان نصبت تسكب
بتقدير ان عطفا على بعد الدار وان رفعته كما هو الصواب فالمعنى ابكي واحزن الآن ليحصل في المستقبل
السرور والفرح بالقرب والوصال وح لا يدفل سكب الدموع تحت الطلب لكنه اكتب عليه
ولازمه ملازمة الامر المطلوب لبطق الدعوا انه مطلوب فيا لي بصله هذا هو المعنى المشهور فيما بين
القوم ولا يخفى ما فيه من التكلف والتعسف وقيل انه عدم التوفيق في المعنى وقلة التصحيح الكلام المهر معا
السلف والصحيح انه اراد بطلب الفراق طيب النفس به وتوطينها عليه حتى كانه امر مطلوب والمعنى اني اليوم
اطيب نفسا بالبعد والفراق واوطنها على مقاساة الاحزان والاشواق واتجرع غصصها واحتمل
لاجلها حزنا يفيض الدموع من عيني لا تسبب بذلك الى وصل يدوم ومسرة لا تزول فان الصبر
مفتاح الفرج ومع كل عسر يسرا ولكل بداية نهاية هذا هو المفهوم من دلائل الايجاز وعلى هذا فالسين
في ساطلب لمجرد التاكيد على ما ذكره صاحب الكشاف في قوله سنكتب ما قالوا وغير ذلك وقيل فصاحة
الكلام خلوصه مما ذكر ومن كثرة التكرار وهو ذكر الشيء مرة بعد اخرى وكثرته ان يكون ذلك فوق الواحد
وتتابع الاضافات فكثرة التكرار كقوله الا كنه الا الطيب وشعلى في غمرة بعد غمرة الغرة
ما يغمرك من الماء والمراد الشدة سبوح فعول بمعنى فاعل من السبح وهو سلة هذه والتى يستوى فيه المذكر والمؤنث واراد بها فرسا حسنة الجري لا تتعب راكبها كانها تجري في الماء لها صفة
سبوح منها حال من شواهد وعليها متعلق بها وشواهد فاعل الظرف اعني لها لاعتماده على
الموصوف والضمير في لها لسبوح يعني ان لها من نفسها علامات شاهدة على نجابتها وتتابع
الاضافات مثل قوله اما ابن بانك حمامة جرعى حومة الجندل اسجعي ففيه اضافة حمامة الى جرعى وهي ارض
ذات رمل مستوية لا تنبت شيئا وتانيث الاجرع فقصرها للضرورة واضافة جرعى الى حومة وهي معظم
الشيء واضافة حومة الى الجندل وهي ارض ذات حجارة والسجع هدير الحمام ونحوه وتمامه فانت
بمرأى من سعاد ومسمع اي بحيث تراك سعاد وتسمع صوتك يقال فلان بمرأى مني ومسمع
اي بحيث اراه واسمع قوله كذا في الصحاح وفيه نظر لان كلا من كثرة التكرار وتتابع الاضافات ان تعلق

اللفظ

اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر والا فلا يخل بالفصاحة كيف وقد قال النبي عليه السلام
الكريم بن الكريم بن الكريم بن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابرهيم قال الشيخ عبد القاهر
قال الصاحب اياك والاضافات المتداخلة فانها لا تحسن وذكر انها تستعمل في الهجاء كقوله يا علي بن
حمزة بن عمارة انت والله ثلجة في خيار ثم قال الشيخ لا شك في ثقل ذلك في الاكثر لكنه اذا سلم من الاستكراه
ملح ولطف كقوله فظلت تدير الكاس ايدي جآذر عتاق دنانير الوجوه ملاح وهذه الاطراف المذكور في علم
البديع كقوله بعتيبة بن الحارث بن شهاب وما اورده في الايضاح من كلام الشيخ يشعر بانه
جعل تتابع الاضافات اعم من ان تكون مترتبة لا يقع بين المضافين شيء بغير مضاف كما في البيت او غير مترتبة
كما في الحديث وانه اورد الحديث مثالا لكثرة التكرار وتتابع الاضافات جميعا وانه اراد بتتابع الاضافات ما فوق الواحد
لا يقال ان من اشترط ذلك اراد تتابع الاضافات المترتبة وكثرة التكرار بالنسبة الى امر واحد كما في
البيتين والحديث سالم عن هذا لانا نقول ما ايضا ثقلا وبشاعة فذاك والا فلا جهة لاخلالها بالفصاحة
كيف وقد وقع في التنزيل كذب مثل داب قوم نوح وقوله ذكر رحمة ربك عبده وقوله ونفس وما سواها
فالهمها فجورها وتقواها والفصاحة في المتكلم ملكة هي قسم من مقولة الكيف وقد رسم القدماء الكيف بانه
هيئة قارة لا تقتضي قسمة ولا نسبة لذاته والهيئة والعرض متقاربا المفهوم الا ان العرض يقال باعتبار عروضه
والهيئة باعتبار حصوله والمراد بالقارة الثابتة في المحل فخرج بالقيد الاول الحركة والزمان والفعل والانفعال وبالثاني
الكم وبالثالث باقي الاعراض النسبية وقولهم لذاته ليدخل فيه الكيفيات المقتضية للقسمة او النسبة
بواسطة اقتضاء محلها ذلك والاحسن ما ذكر المتأخرون وهو انه عرض لا يتوقف تصوره على تصور غيره
ولا يقتضي القسمة واللاقسمة في محله اقتضاء اوليا ثم الكيفية ان اختصت بذوات الانفس سميت كيفية
نفسانية وح ان كانت راسخة في موضوعها سميت ملكة والا سميت حالا فالملكة كيفية راسخة
في النفس فقوله ملكة اشعار بان الفصاحة من الهيئات الراسخة حتى لو عبر عن المقصود بلفظ
فصيح من غير رسوخ ذلك فيه لا يسمى فصيحا في الاصطلاح وقوله يقتدر بها على التعبير عن المقصود دون
ان يقال يعبر اشعار بانه يسمى فصيحا حالتي النطق وعدمه اي سواء كان ممن ينطق بالمقصود بلفظ فصيح
في زمان من الازمنة او لا ينطق به قط ولكن له ملكة الاقتدار ولو قيل يعبر لاختص بمن ينطق بالمقصود في
الجملة هكذا يجب ان يفهم هذا الكلام وقوله بلفظ فصيح ليعم المفرد والمركب وذلك لان الكلام في المقصود

للاستغراق اى لكل ما وقع عليه قصد المتكلم وارادته فلو مثل بكلام فصيح لوجب في فصاحة المتكلم
ان يقتدر على التعبير عن كل مقصود له بكلام فصيح وهذا محال لان من المقاصد ما لا يمكن التعبير عنه الا بالمولد
كما اذا اردت ان تلقى على الحاسب اجناسا مختلفة ليرفع حسابها فتقول دار غلام جارية ثوب بساط
الى غير ذلك ولذا قال بلفظ فصيح دون كلام فصيح وقول بعضهم دون كلام بليغ او لفظ بليغ سهو ظاهر
فان قلت هذا التعريف غير مانع لصدقه على الادراك والحيوة وكونهما مما يتوقف عليه الاقتدار المذكور قلت لانم
ان هذا اسباب بل شروط ولو سلم فالمراد السبب القريب لانه السبب الحقيقي المتبادر الى
الفهم عند ما استعمل فيه لفظ السببية (البلاغة في الكلام) والبلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى الحال والمراد بالحال الامر الداعي
الى التكلم على وجه مخصوص اى الى ان يعتبر مع الكلام الذي يؤدي به اصل المعنى خصوصية ما وهو مقتضى الحال
مثلا كون المخاطب منكرا للحكم حال يقتضي تاكيده والتاكيد مقتضاها ومعنى مطابقته له ان الحال ان اقتضى
التاكيد كان الكلام مؤكدا وان اقتضى الاطلاق كان عاريا عن التاكيد وهكذا ان اقتضى حذف المسند اليه
حذف وان اقتضى ذكره ذكر الى غير ذلك من التفاصيل المشتمل عليها علم المعاني مع فصاحته اى مع فصاحة الكلام
فان البلاغة انما تتحقق عند تحقق الامرين وهو اى مقتضى الحال مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة اى الحال والمقام
متقاربا المفهوم والتغاير بينهما اعتباري فان الامر الداعي مقام باعتبار توهم كونه محلا لورود الكلام فيه على
خصوصية ما وحال باعتبار توهم كونه زمانا له وايضا المقام يعتبر اضافته الى المقتضى فيقال مقام التاكيد والاطلاق
والحذف والاثبات والحال الى المقتضى فيقال حال الانكار وحال خلو الذهن وغير ذلك فعند تفاوت
المقامات يختلف مقتضيات المقام ضرورة ان الاعتبار اللائق بهذا المقام غير الاعتبار اللائق بذاك وافتراقهما
عين اختلاف مقتضيات الاحوال ثم شرع في تفصيل تفاوت المقامات مع اشارة اجمالية الى ضبط مقتضيات
الاحوال وبيان ذلك ان مقتضى الحال كما سيجيء اعتبار مناسب للحال والمقام وهو اما ان يكون مختصا
باجزاء الجملة او بالجملتين فصاعدا او لا يختص بشيء من ذلك اما الاول فيكون راجعا اما الى نفس الاسناد
لكونه عاريا عن التاكيد او مؤكدا استحسانا او وجوبا تاكيدا واحدا او اكثر او الى المسند اليه لكونه محذوفا
او ثابتا معرفا او منكرا مخصوصا او غير مخصوص مصحوبا بشيء من التوابع او غير مصحوب مقدما او
مؤخرا مقصورا على المسند او غير مقصور الى غير ذلك او الى المسند كذكره مع زيادة كونه مفردا
فعلا او غيره او جملة اسمية او فعلية او شرطية او ظرفية مقيدا بمتعلق او غير مقيد على ما سنفصل واما الثاني

فكوصل الجملتين او فصلهما واما الثالث فكالمساواة والايجاز والاطناب على الوجوه المذكورة في
بابه وهذا احديث اجمالي يفصله علم المعاني اذا تمهد هذا فنقول مقام التنكير اى المقام الذي يناسب تنكير
المسند اليه او المسند يباين مقام تعريفه ومقام اطلاق الحكم او التعلق او المسند اليه او المسند او
متعلقه يباين مقام تقييده بمؤكد او اداة قصر او تابع او شرط او مفعول او ما يشبه ومقام تقديم
المسند اليه او المسند او متعلقاته يباين مقام تاخيره وكذا مقام ذكره يباين مقام حذفه وهذا معنى قوله
فمقام كل من التنكير والاطلاق والتقديم والذكر يباين مقام خلافه اى خلاف كل منها وانما فصل قوله
ومقام الفصل يباين مقام الوصل لامرين احدهما التنبيه على انه باب عظيم الشان رفيع القدر
حتى حصر بعضهم البلاغة على معرفة الفصل والوصل والثاني انه من الاحوال المختصة باكثر من جملة وفصل قوله
ومقام الايجاز يباين مقام خلافه اى الاطناب والمساواة لكونه غير مختص بجملة او جملتين ولانه باب عظيم الشان
كثير المباحث وقد اشار في المفتاح الى تفاوت مقام الايجاز والاطناب بقوله ولكل حد ينتهي اليه الكلام
مقام فان لكل من الايجاز والاطناب لكونهما نسبيين حدودا ومراتب متفاوتة ومقام كل
يباين مقام الاخر وكذا خطاب الذكي مع خطاب الغبي فان مقام الاول يباين مقام الثاني فان الذكي يناسبه
من الاعتبارات اللطيفة والمعاني الدقيقة الخفية ما لا يناسب الغبي وكان الانسب ان يذكر مع الغبي الفطن لان
الذكاء شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الاراء وتسمى هذه القوة الذهن وجودة تهيؤها لتصور ما يرد
عليها من الغير الفطنة والغباوة عدم الفطنة عما من شانه ذلك فمقابل الغبي هو الفطن ولكل كلمة مع صاحبتها
اى مع كلمة اخرى مصاحبة معها مقام ليس لها مع ما يشارك تلك المصاحبة في اصل المعنى مثلا الفعل الذي قصد
اقترانه بالشرط فله مع كل من ادوات الشرط مقام ليس له مع الاخر ولكل من ادوات الشرط مثلا مع الماضي
مقام ليس له مع المضارع وكذا لكلمات الاستفهام والمسند اليه كزيد مثلا مع المسند المفرد اسما او فعلا
ماضيا او مضارعا مقام ومع الجملة الاسمية او الفعلية او الشرطية او الظرفية مقام اخر اذ المراد بالصاحبة
الكلمة الحقيقية او ما هو في حكمها وايضا له مع المسند المثبت مقام ومع المنفي مقام اخر الى غير ذلك هكذا ينبغي
ان يتصور هذا المقام بجميع ما ذكر من التقديم والتاخير والاطلاق وغير ذلك اعتبارات مناسبة وارتفاع
شان الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه اى انحطاط شانه بعدمها
اى بعدم مطابقة الكلام للاعتبار المناسب والمراد بالاعتبار الامر الذي اعتبره المتكلم مناسبا بحسب السليقة

او بحسب تتبع تراكيب البلغاء يقال اعتبرت الشيء اى نظرت اليه وراعيت حاله واعتبار هذا الامر
في المعنى اولا وبالذات وفي اللفظ ثانيا وبالعرض واراد بالكلام الكلام الفصيح لكونه اشارة الى ما سبق
اولا ارتفاع شان الفصيح واراد بالحسن الحسن الذاتي الداخل في البلاغة دون العرضي الخارج لان الكلام
قد يرتفع بالمحسنات اللفظية والمعنوية لكنها خارجة عن حد البلاغة فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب
للحال والمقام كالتاكيد والاطلاق وغيرهما مما عددناه وبه يصرح لفظ المفتاح ويستشعر لهذا زيادة تحقيق
والفاء في قوله فمقتضى الحال يدل على انه تفريع على ما سبق ونتيجة له وبيان ذلك انه قد علم مما تقدم ان ارتفاع
شان الكلام الفصيح بمطابقته للاعتبار المناسب لا غير لان اضافة المصدر تفيد الحصر كما يقال
ضرب زيد في الدار ومعلوم ان الكلام انما يرتفع بالبلاغة وهي مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فحصل
هنا مقدمتان احديهما ان ليس ارتفاعه الا بمطابقته للاعتبار المناسب والثانية ان ليس ارتفاعه
الا بمطابقته لمقتضى الحال فيجب ان يكون المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحدا والا لبطل احد
الحصرين او كلاهما وفيه نظر وهذا اعني تطبيق الكلام لمقتضى الحال هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر
بالنظم حيث يقول النظم تآخي معاني النحو فيما بين الكلم على حسب الاغراض التي يصاغ لها الكلام وذلك لانه
ذكر في مواضع من كتابه ان ليس النظم الا ان تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على
قوانينه مثل ان تنظر في الخبر مثلا الى الوجوه التي تراها مثل زيد منطلق وزيد ينطلق وينطلق زيد وزيد
المنطلق والمنطلق زيد وزيد هو المنطلق وزيد هو منطلق وكذا في الشرط والجزاء نحو ان تخرج اخرج وان
خرجت خرجت وان تخرج فانا خارج الى غير ذلك وكذا في الحال جاء زيد مسرعا او يسرع او وهو مسرع
او وهو يسرع او قد اسرع الى غير ذلك فتعرف لكل من ذلك موضعه وتجيء به حيث ما ينبغي له وتنظر
في الحروف التي تشترك في معنى ثم ينفرد كل منها بخصوصية في ذلك المعنى فتضع كلا من ذلك في خاص
معناه نحو ان تاتي بما في نفي الحال وبلن في نفي الاستقبال وبان فيما يترجح بين ان يكون وبين
ان لا يكون وباذا فيما علم انه كائن وتنظر في الجمل التي تسرد فتعرف موضع الفصل من موضع
الوصل وفي الوصل موضع الواو من الفاء والفاء من ثم الى غير ذلك وتتصرف في التعريف والتنكير والتقديم
والتاخير والحذف والتكرار والاظهار والاضمار فتصيب بكل من ذلك مكانه وتستعمله على الصحة وعلى
ما ينبغي له ثم ليس هذه الامور المذكورة من التعريف والتنكير والتقديم والتاخير راجعة الى الالفاظ انفسها ومن

حيث هي هي ولكن تعرض لها بسبب المعاني والاغراض التي يصاغ لها الكلام بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال
بعضها مع بعض فرب تنكير مثلا له مزية في لفظ وهو في لفظ آخر في غاية القبح بل وهذه اللفظة منكرة في بيت آخر قبيحة والى
هذا اشار المصنف بقوله فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ لكن لا من حيث انه لفظ وصوت بل باعتبار افادته المعنى يعني الغرض
المصوغ له الكلام بالتركيب متعلق بافادته وذلك لما مر من انها عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال وظاهر
ان الكلام من حيث انه الفاظ مفردة وكلم مجردة من غير اعتبار افادته المعنى عند التركيب لا يتصف بكونه مطابقا لمقتضى الحال
مطابق ضرورة ان هذا المعنى انما يتحقق عند تحقق المعاني والاغراض التي يصاغ لها الكلام وكثيرا ما نصب على الظرف لانه من
صفة الاحيان وما لتاكيد معنى الكثرة والعامل ما يليه على ما ذكره في الكشاف في قوله تعالى قليلا ما تشكرون اى في كثير من
الاحيان يسمى ذلك الوصف المذكور فصاحة ايضا كما يسمى بلاغة وفي هذا اشارة الى دفع التناقض المتوهم من كلام
الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز فانه ذكر في مواضع منه ان الفصاحة صفة راجعة الى المعنى والى ما يدل عليها الالفاظ دون
نفسه وفي بعضها ان فضيلة الكلام للفظه لا لمعناه حتى ان المعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي والقروي والبدوي ولا
شك ان الفصاحة من صفاته الفاضلة فتكون راجعة الى اللفظ دون المعنى فوجه التوفيق بين الكلامين انه اراد
بالفصاحة معنى البلاغة كما صرح به وحيث اثبت انها من صفات الالفاظ اراد انها من صفاتها باعتبار افادتها المعنى عند التركيب
وحيث نفى ذلك اراد انها ليست من صفات الالفاظ المفردة والكلم المجردة من غير اعتبار التركيب وانا انقل لك شواهد
محلي النفي والاثبات هذا خلاصة كلام الله فكانه لم يتصفح دلائل الاعجاز حق التصفح ليطلع على ما هو مقصود الشيخ فان محصول
كلامه فيه هو ان الفصاحة تطلق على معنيين احدهما ما مر في صدر المقدمة ولا نزاع في رجوعها الى نفس اللفظ والثاني وصف في الكلام
به يقع التفاضل ويثبت الاعجاز وعليه تطلق البلاغة والبراعة والبيان وما شاكل ذلك ولا نزاع ايضا في ان
الموصوف بها عرفا هو اللفظ اذ يقال لفظ فصيح ولا يقال معنى فصيح وانما النزاع في ان منشأ هذه الفضيلة ومحلها هو اللفظ
ام المعنى والشيخ ينكر على كلا الفريقين ويحقق ان الكلام الذي يدق فيه النظر ويقع به التفاضل هو الذي يدل بلفظه على معناه
اللغوي ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى المقصود فهناك الفاظ ومعان اول ومعان ثوان فالشيخ يطلق
على المعاني الاول بل على ترتيبها في النفس ثم ترتيب الالفاظ في النطق على وفقها اسم النظم والصورة والخواص والمزايا
والكيفيات ونحو ذلك ويحكم قطعا بان الفصاحة من الاوصاف الراجعة اليه وان الفضيلة التي بها يستحق الكلام
ان يوصف بالفصاحة والبلاغة والبراعة وما شاكل ذلك انما هي فيه لا في الالفاظ المنطوقة التي هي الاصوات والحروف ولا في المعاني
الثواني التي هي الاغراض التي يريد المتكلم اثباتها او نفيها فحيث يثبت انها من صفات الالفاظ او المعاني يريد بها تلك المعاني الاول وحيث ينفي

ان يكون من صفاتها يريد بالالفاظ الالفاظ المنطوقة وبالمعاني المعاني الثواني التي جعلت مطروحة في الطريق وسوى فيها
بين الخاصة والعامة ولئن سلمت ان الحال كما ذكرتم فما بال علماء هذا الفن يفرعون ... لما كانت المعاني تتبين بالالفاظ ولم يكن لترتيب
المعاني سبيل الا بترتيب الالفاظ في النطق تجوزوا فعبروا عن ترتيب المعاني بترتيب الالفاظ ثم بالالفاظ بحذف الترتيب
واذا وصفوا اللفظ بما يدل على تفخيمه لم يريدوا اللفظ المنطوق ولكن معنى اللفظ الذي دل به على المعنى الثاني والسبب انهم لو جعلوها
اوصافا للمعاني لما فهم انها صفات للمعاني الاول الموضوعة اعني التي هي الذوات والكيفيات والخصوصيات فجعلوا كالمواضعة فيما بينهم ان
يقولوا اللفظ وهم يريدون الصورة التي حدثت في المعنى والخاصية التي تجددت فيه وقولنا صورة تمثيل وقياس لما ندركه بعقولنا
على ما ندركه بابصارنا فكما ان تبين انسان من انسان يكون بخصوصية توجد في هذا دون ذاك كذلك يوجد بين المعنى
في بيت وبينه في بيت آخر فرق فعبرنا عن ذلك الفرق بان قلنا للمعنى في هذا صورة غير صورته في ذلك وليس هذا من مخترعاتنا
بل هو مشهور في كلامهم وكفاك قول الجاحظ وانما الشعر صياغة وضرب من التصوير هذا ابتدا ما ذكره الشيخ ثم انه سدد
النكير على من زعم ان الفصاحة من صفات الالفاظ المنطوقة وبالغ في ذلك كل مبالغة وقال بسبب الفساد وعدم التمييز بين
ما هو وصف للشيء في نفسه وبين ما هو وصف له من اجل امر عرض في معناه فلم يعلموا ان معنى الفصاحة التي تجب للفظ لا من
اجل شيء يدخل في النطق بل من اجل لطائف تدرك بالفهم يحسب سلامته من اللحن في الاعراب والخطأ في الالفاظ انا لا ننكر
ان يكون لذاتية الحروف وسلاستها ما يوجب الفضيلة ويؤكد امر الاعجاز وانما ننكر ان يكون الاعجاز به ويكون هو
الاصل والعمدة وما اوقعهم في الشبهة انه لم يستحسن عاقل ان يقول معنى فصيح والجواب ان مرادنا ان الفضيلة التي بها
يستحق اللفظ ان يوصف بالفصاحة انما تكون في المعنى دون اللفظ والفصاحة عبارة عن كون اللفظ على وصف اذا كان عليه
دل على تلك الفضيلة فمنعه ان يوصف بها المعنى كما يمتنع ان يوصف بها بانه دال ولها اي للبلاغة في الكلام طرفان اعلى اليه تنتهي
البلاغة كذا في الايضاح وهو حد الاعجاز وهو ان يرتقي الكلام في بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن معارضته
فان قيل ليست البلاغة سوى المطابقة لمقتضى الحال مع الفصاحة وعلم البلاغة كافل باتمام هذين الامرين فمن اتقنه
واحاط به لا يجوز ان يراعيها حق الرعاية فياتي بكلام هو في الطرف الاعلى من البلاغة ولو بمقدار اقصر سورة منه
قلنا لا نعرف بهذا العلم الآن ان هذا الحال يقتضي ذلك الاعتبار مثلا واما الاطلاع على كمية الاحوال وكيفيتها ورعاية الاعتبارات
بحسب المقامات فامر آخر ولو سلم فامكان الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب ممنوع كيف وكثيرا من مهرة هذا الفن
نراه لا يقتدر على تاليف كلام بليغ فضلا عما هو في الطرف الاعلى وما يقرب منه ظاهر هذه العبارة ان الطرف الاعلى
هو حد الاعجاز وما يقرب من حد الاعجاز وهو مشكل لان ما يقرب منه انما هو من المراتب العلية ولا جهة لجعله من الطرف الاعلى

الذي تنتهي اليه البلاغة اذ المناسب ان يوخذ ذلك حقيقيا كالنهاية او نوعيا كالاعجاز فان قيل المراد ان الطرف الاعلى
حد الاعجاز في كلام غير البشر وما يقرب منه في كلام البشر فالاول حد لا يمكن للبشر ان يعارضه والثاني حد لا يمكنه
ان يجاوزه او المراد ان الاعلى هو نهاية للاعجاز وما يقرب من النهاية وكلاهما اعجاز قلت اما الاول فمنفي لانهم من اللفظ
ان البحث في بلاغة الكلام من حيث هو من غير نظر الى كونه كلام بشر او غيره واما الثاني فلا يدفع النقض وعلى ان الحق
هو ان حد الاعجاز بمعنى مرتبته اي مرتبة للبلاغة ودرجة هي الاعجاز والاضافة للبيان ويؤيده قول صاحب الكشاف في قوله
لوجدوا فيه اختلافا كثيرا اي لكان الكثير منه مختلفا قد تفاوت نظمه وبلاغته فكان بعضه بالغا حد الاعجاز وبعضه قاصرا عنه يمكن
معارضته وما انحط بين النوم واليقظة ان قوله وما يقرب منه عطف على قوله هو والضمير في منه عائد الى الطرف الاعلى
حد الاعجاز اي الطرف الاعلى مع ما يقرب منه في البلاغة ما لا يمكن معارضته هو حد الاعجاز وهذا هو الموافق لما في المفتاح من
ان البلاغة تتزايد الى ان تبلغ حد الاعجاز وهو الطرف الاعلى وما يقرب منه اي من الطرف الاعلى فانه وما يقرب منه كلاهما حد
الاعجاز لا هو وحده كذا في شرحه ولا يخفى ان بعض الآيات اعلى طبقة من البعض وان كان الجميع مشتركة في امتناع معارضته
وفي نهاية الايجاز ان الطرف الاعلى وما يقرب منه كلاهما هو المعجز واسفل وهو ما اي طرف للبلاغة اذا غير الكلام عنه الى ما دونه الى
الى مرتبة هي ادنى منه والتحق اي التحق الكلام وان كان صحيح الاعراب عند البلغاء باصوات الحيوانات تصدر عن محالها بحسب ما يتفق
من غير اعتبار اللطائف والخواص الزائدة على اصل المراد وبينهما اي بين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة بعضها اعلى من بعض
بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات والبعد من اسباب الاخلال بالفصاحة وتتبعها اي بلاغة الكلام وجوه اخر
سوى المطابقة والفصاحة تورث الكلام حسنا هذا تمهيد لبيان الاحتياج الى علم البديع وفيه اشارة الى ان تحسين
هذه الوجوه للكلام عرضي خارج عن حد البلاغة ولفظ تتبعها اشعار بان هذه الوجوه انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة
والفصاحة وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم لانها ليست مما يجعل المتكلم موصوفا بصفة كالفصاحة والبلاغة بل
هي من اوصاف الكلام خاصة والبلاغة في المتكلم ملكة يقتدر بها على تاليف كلام بليغ فعلم مما تقدم وتمهيد لبيان

انحصار علم البلاغة في البلاغة في المعاني والبيان وانحصار مقاصد الكتاب في الفنون الثلاثة وفيه تعريض بصاحب المفتاح حيث
لم يجعل البلاغة مستلزمة للفصاحة وحصر مرجعها في المعاني والبيان دون اللغة والصرف والنحو يعني علم مما تقدم امران احدهما
ان كل بليغ كلاما كان او متكلما فصيح لان الفصاحة ماخوذة في تعريف البلاغة على ما سبق ولا عكس اي ليس كل فصيح بليغا وهو
ظاهر والثاني ان البلاغة في الكلام مرجعها وهو ما يجب ان يحصل حتى يمكن حصولها كما قال لا مرجع الصدق والكذب الى طباق
الحكم للواقع ولا طباقه اي ما به يتحققان ويحصلان الى الاحتراز عن الخطأ في تادية المعنى المراد والا لربما ادى المعنى المراد

بكلام غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغا لما مر من تعريف البلاغة والى تمييز الكلام الفصيح عن غيره والا لربما اورد
الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون ايضا بليغا لما سبق من ان البلاغة عبارة عن المطابقة مع الفصاحة
ويدخل في تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقفه عليها فان قلت قد تقرر مرجع البلاغة بالوجه
الثاني الى والمرجع منها فلم لو جعلت لا بل هو وما سيد لانه ان اريد بالبلاغة بلاغة الكلام على ما صرح به المصنف ان المعنى
الى ان المرجع من كون الكلام مطابقا لمقتضى الحال فصيحا هو الاحتراز عن الخطأ في اداء المقصود وتمييز الكلام الفصيح من
غيره وفيه واضح وكذا ان حملناه على خلاف ما صرح به واريد به بلاغة المتكلم لان غاية ما علم مما تقدم هو ان بلاغة المتكلم
تفيد هذين الامرين او تتوقف عليهما ولم يعلم انها غرض منها وغاية لها فالرجوع الى الحق خير والحاصل ان البلاغة ترجع الى الامرين
الامرين والافتقار عليهما بتوقف على الاتصاف بهذين الوصفين وهو امر يتحصل ويكتسب من علوم متعددة بعد
سلامة الحس فمرجع البلاغة الى تلك العلوم جميعا لا الى مجرد المعاني والبيان واما تحقيق قوله والثاني اي تمييز الفصيح من غيره
يعني معرفة ان هذا الكلام فصيح وذاك غير فصيح منه ما يبين اي تمييز السالم عن الغرابة عن غيره اي معرفة ان هذا
سالم من الغرابة دون ذاك ليحترز عن الغرابة وتمييز السالم عن المخالفة عن غيره وهكذا في جميع اسباب الاخلال بالفصاحة ثم تمييز
السالم من الغرابة عن غيره يتبين في متن علم اللغة اذ به يعرف ان في تكأكأتم ومسرجا غرابة بخلاف اجتمعتم وكالسراج لان من
تتبع الكتب المتداولة واحاط بمعاني المفردات المأنوسة علم ان ما عداها مما يفتقر الى تنقير او تخريج فهو غير سالم من الغرابة
او بعضها يتبين الاشياء وتمييز السالم عن مخالفة القياس عن غيره يتبين في علم الصرف اذ به يعرف ان الاجلل مخالف
للقياس دون الاجل وقس على هذا البواقي فاتضح ان تمييز الفصيح عن غيره منه ما يبين اي يوضح في علم متن اللغة كالغرابة
اعني تمييز السالم من الغرابة عن غيره وانما قال من اللغة يعني معرفة اوضاع المفردات لان اللغة قد تطلق على سائر اقسام
العربية او في علم التصريف كمخالفة القياس او في علم النحو كضعف التأليف والتعقيد اللفظي او يدرك بالحس كالتنافر
اذ به يدرك ان مستشزرا متنافر دون مرتفع وكذا تنافر الكلمات وبقي ما لا يتبين في هذه العلوم ولا يدرك
بالحس ما عدا التعقيد المعنوي اذ لا يعرف بتلك العلوم ولا بالحس تمييز السالم من التعقيد المعنوي من غيره
والغرض من هذا الكلام تعيين ما يتبين في العلوم المذكورة او يدرك بالحس ويحترز بها عما يجب ان يحترز عنه ليعلم انه
لم يبق لنا ما ترجع اليه البلاغة الا الاحتراز عن الخطأ في التأدية وتمييز السالم من التعقيد عن غيره ليحترز عن
التعقيد فمست الحاجة الى علم يحترز به عن الخطأ وعلم يحترز به عن التعقيد ليتم امر البلاغة فوضعوا لذلك علمي
المعاني والبيان وسموهما علم البلاغة لمكان مزيد اختصاص لهما بها والى هذا اشار بقوله وما يحترز به عن الاول

اعني الخطأ في التأدية علم المعاني فالمراد بالاول اول الامرين الباقيين اللذين احتيج الى الاحتراز عنهما واما الاول المقابل للثاني الذي
هو تمييز الفصيح عن غيره فانما هو الاحتراز عن الخطأ لا نفس الخطأ وما يحترز به عن التعقيد المعنوي علم البيان فظهر ان علم
البلاغة منحصر في علم البيان والمعاني وان كانت البلاغة ترجع الى غيرهما من العلوم ايضا وعليك بالتأمل في هذا المقام فانه من مزال
الاقدام ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة الى علم آخر فوضعوا علم البديع واليه اشار بقوله وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع ولما
كان هذا المختصر في علم البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده في الفنون الثلاثة وكثير من الناس يسمي الجميع علم البيان وبعضهم يسمي
الاول علم المعاني والاخيرين يعني البيان والبديع علم البيان والثلاثة علم البديع ولا يخفى وجوه المناسبة **الفن الاول علم المعاني** قدمه
على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب لان البيان علم يعرف به ايراد المعنى الواحد في تراكيب مختلفة بعد رعاية المطابقة لمقتضى
الحال فهو زيادة اعتبار ليست في علم المعاني والمفرد مقدم على المركب طبعا وقبل الشروع في مقاصد العلم اشار الى تعريفه وضبط ابوابه
اجمالا ليكون للطالب زيادة بصيرة ولان لكل علم فنا مسائل كثيرة تضبطها جهة وحدة باعتبارها تعد علما واحدا تفرد بالتدوين ومن
حاول تحصيل كثير تضبطها جهة وحدة فعليه ان يعرفها بتلك الجهة لئلا يفوته ما يعنيه ولا يضيع وقته فيما لا يعنيه فقال وهو علم اي ملكة يقتدر بها
على ادراكات جزئية ويقال لها الصناعة ايضا بيان ذلك ان واضع هذا الفن مثلا وضع ملكة امور مستنبطة من تراكيب البلغاء
تحصل من ادراكها وممارستها قوة بها يتمكن من استحضارها والالتفات اليها وتفصيلها متى اريد وهي العلم ولذا قالوا وجه
الشبه بين العلم والحياة كونهما جهتي ادراك الا ترى انك اذا قلت فلان يعلم النحو لا تريد ان جميع مسائله حاضرة في ذهنه بل تريد
ان له حالة بسيطة اجمالية هي مبدأ لتفاصيل مسائله بها يتمكن من استحضارها ويجوز ان تريد بالعلم نفس الاصول والقواعد
لانه كثيرا ما يطلق عليها ثم المعرفة يقال للادراك الجزئي والبسيط والعلم للكلي والمركب ولذا يقال عرفت الله دون علمته وايضا المعرفة
للادراك المسبوق بالعدم او للاخير من الادراكين لشيء واحد اذا تخلل بينهما عدم بان ادرك اولا ثم ذهل عنه ثم ادرك ثانيا والعلم للادراك
المجرد من هذين الاعتبارين ولذا يقال الله تعالى عالم ولا يقال عارف والفقه قد جرى على استعمال المعرفة في الجزئيات فقال يعرف به احوال
اللفظ العربي دون يعلم لكنه قال هو علم ليستنبطه ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال المذكورة بمعنى ان اي فرد
يوجد منها امكننا ان نعرفه بذلك العلم لا انها جملة تحصل بالفعل لان وجودها لا نهاية له وعلى هذا يندفع ما قيل ان اريد معرفة الجميع
لا انها غير متناهية او البعض فغير الجميع فهو تعريف بالمجهول او المعين فلا دلالة عليه وكذا ما قيل ان اريد الكل فلا يكون هذا
العلم حاصلا لاحد او البعض فيكون حاصلا لكل من عرف مسألة منه والمراد باحوال اللفظ الامور العارضة له من التقديم والتأخير
والتعريف والتنكير وغير ذلك ووصف الاحوال بقوله التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال احترازا عن الاحوال التي ليست بهذه الصفة
كالاعلال والادغام والرفع والنصب وما اشبه ذلك مما لا بد منه في تأدية اصل المعنى وكذا المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع

قوله التي بها يطابق مقتضى الحال احتراز عن العلوم التي تعرف بها احوال اللفظ العربي التي ليس لها مدخل في مطابقة مقتضى الحال
كالنحو والتصريف والاشتقاق والابواب الراجعة الى اللفظ من علم البديع وقد صعب على بعض الطلبة معرفة مقتضى
الحال فقالوا الحال يقتضي رفع الفاعل ونصب المفعول والنسبة والتصغير والاعلال والادغام فكيف يخرج
النحو والتصريف عن التعريف فخصص بعضهم الاحوال فقالوا المراد بالاحوال الاحوال التي ستذكر في الابواب
الثمانية وقال آخرون المراد بمقتضى الحال الخصوصيات الزائدة على ما به يفيد الكلام اصل المعنى وهذا كله لعدم
تصورهم مقتضى الحال كما ينبغي

وظاهر ما يكون بعد رعاية المطابقة وهو قرينة خفية على ان المراد انه علم يعرف به هذه الاحوال من حيث انها يطابق بها اللفظ
مقتضى الحال اذ لولا اعتبار هذه الحيثية يلزم ان يكون علم المعاني عبارة عن معرفة هذه الاحوال بان يقصد بمعرفة التعريف والتنكير
والتقديم والتاخير مثلا وهذا واضح ان هذا فاسد اذ وبهذا يخرج علم البيان عن هذا التعريف لان كون اللفظ حقيقة او مجازا او كناية
مثلا وان كانت احوال اللفظ قد يقتضيها الحال لكن لا يبحث عنها في علم البيان من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ ليس
فيه ان الحال الفلاني يقتضي ايراد تشبيه او استعارة او كناية او نحو ذلك فان قلت اذا كان احوال اللفظ هي التاكيد والذكر
ونحو ذلك ومن جملتها الاعتبار المناسب الذي هو مقتضى الحال كما يفصح عنه لفظ المفتاح حيث يعد الحالة المقتضية للتاكيد والذكر
او الحذف الى غير ذلك فكيف يصح قوله الاحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال وليس مقتضى الحال الا تلك الاحوال بعينها قلت قد
سامحوا في العبارة بان مقتضى الحال هو التاكيد والذكر والحذف ونحو ذلك بناء على انها هي التي بها يتحقق مقتضى الحال والا فمقتضى
الحال عند التحقيق كلام مؤكد وكلام يذكر فيه المسند اليه او يحذف وعلى هذا القياس ومعنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال ان الكلام
الذي يورده المتكلم يكون من جزئيات ذلك الكلام ويصدق هو عليه صدق الكلي على الجزئي مثلا يصدق على ان زيدا قائم
انه كلام مؤكد وعلى زيد قائم انه كلام ذكر فيه المسند اليه وعلى قولنا الهلال والله انه كلام حذف منه المسند اليه فظاهر ان
تلك الاحوال هي التي بها يتحقق مطابقة هذا الكلام لما هو مقتضى الحال في التحقيق فافهم واحوال الاسناد ايضا من احوال اللفظ
باعتبار ان كون الجملة مؤكدة او غير مؤكدة اعتبار راجع اليها وتخصيص اللفظ بالعربي تجريد اصطلاح لان هذه الصناعة انما
وضعت لمعرفة احوال اللفظ العربي لا غير وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح علم المعاني بانه تتبع خواص تراكيب الكلام في
الافادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطاء في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال
ذكره لوجهين الاول ان التتبع ليس بعلم ولا صادق عليه فلا يصح تعريف شيء من العلوم به والثاني انه فسر التراكيب بتراكيب
حيث قال واعني بتراكيب الكلام التراكيب الصادرة عمن له فضل تمييز ومعرفة وهي تراكيب البلغاء ولا شك في ان
معرفة البليغ من حيث هو بليغ متوقفة على معرفة البلاغة وقد عرفها في كتابه بقوله البلاغة هي بلوغ المتكلم في تادية المعاني
حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها فان اراد بالتراكيب في
تعريف البلاغة تراكيب البلغاء وهو الظاهر فقد جاء الدور وان اراد غيرها فلم يبينه واجيب عن الاول بانه اراد بالتتبع
المعرفة كما صرح به في كتابه اطلاقا للملزوم على اللازم تنبيها على ان معرفة حاصلة من تتبع تراكيب البلغاء حتى ان معرفة الوقت
ذلك لا تحصل بسليقة لا يسمى علم المعاني ومعرفتها بتراكيب الادباء مشحونة بالمجاز ومن الثاني بتسليم دلالة كلام السكاكي على انه
فسر التركيب بتراكيب البلغاء بان المراد بها تراكيب البلغاء الموصوفين بالبلاغة ومعرفتهم لا يتوقف على معرفة البلاغة

١٥

16

بالمعنى المذكور اذ يجوز ان نعرف بحسب فطرة الناس ان امرء القيس مثلا بليغ فنتتبع خواص تراكيبه من غير ان نتصور البلاغة
المذكورة للبلاغة كما يمكن لكل احد من العوام ان يعرف فقهاء البلد فيتتبع افعالهم من غير ان يعرف ان الفقه علم بالاحكام
الشرعية الفرعية مكتسب من ادلتها التفصيلية وهو ظاهر واقول لا يلزم من قوله بتوفية خواص التراكيب حقها الا
ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تركيب في المورد الذي يليق به والمقام الذي يناسبه بان يستعمل
مثلا ان زيدا قائم فيما اذا كان المخاطب شاكا او منكرا او والله انه لقائم فيما اذا كان معترا وزيدا ضربت فيما اذا كان
المخاطب حاكما حكما مشوبا بصواب وخطاء لان خاصية ان زيدا قائم ان يكون لنفي شك او رد انكار وخاصية زيدا
ضربت ان يكون لحصر وتخصيص الى غير ذلك فتوفيتها حقها ان يورد التركيب في مورده وفيما هو له وهذا هو معنى
تطبيق الكلام لمقتضى الحال فمعنى توفية خواص التراكيب حقها ان يورد كل كلام موافقا لمقتضى الحال فالمراد بالتركيب
في تعريف البلاغة تراكيب ذلك المتكلم كما يفصح عن ذلك قوله في تادية المعاني وكذا قوله وايراد انواع التشبيه والمجاز
والكناية على وجهها اذ لا معنى له الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تشبيه ومجاز وكناية كما ينبغي وعلى ما هو حقه
وليس المعنى على انه يورد تشبيهات البلغاء ومجازاتهم على وجهها وهذا في غاية الحسن ونهاية اللطافة والعجب من
الشارح وغيره كيف خفي عليهم هذا المعنى مع وضوحه وكيف ظنوا بالسكاكي انه اخذ في تعريف بلاغة المتكلم تراكيب
البلغاء فوق الشيء بنفسه ومعا سد فلة التامل مما يضيق عن الاحاطة بما نطاق البيان ثم الاوضح في تعريف
علم المعاني انه علم يعرف به كيفية تطبيق الكلام العربي لمقتضى الحال ويحصر المقصود من علم المعاني في ثمانية ابواب انحصار
الكل في اجزائه لا الكلي في جزئياته والا لصدق علم المعاني على كل باب وظاهر هذا الكلام يشعر بان العلم عبارة عن
نفس القواعد على ما مر وتعريف العلم وبيان الانحصار والتنبيه الآتي خارج عن المقصود احوال الاسناد الخبري
ب احوال المسند اليه ج احوال المسند د احوال متعلقات الفعل ه القصر و الانشاء ز الفصل
والوصل ح الايجاز والاطناب والمساواة وانما انحصر فيها لان الكلام اما خبر او انشاء لانه لا محالة
يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم وتفسيرها بوقوع النسبة ولا وقوعها
او بايقاع النسبة وانتزاعها خطاء في هذا المقام لانه لا يشمل النسبة الانشائية فلا يصح التقسيم
بل النسبة ههنا هو تعلق احد جزئي الكلام بالآخر بحيث يصح السكوت عليه سواء ايجابا او سلبا او غيرهما
كما في الانشائيات فالكلام ان كان لنسبته خارج في احد الازمنة الثلثة اي يكون بين الطرفين في
الخارج نسبة ثبوتية او سلبية تطابقه اي تطابق تلك النسبة ذلك الخارج بان يكونا ثبوتيين او

سلبيتين او لا تطابقه بان يكون احدهما ثبوتيا والاخر سلبيا فخبر اى فالكلام خبر والا اى وان لم يكن لنسبته خارج
كذلك فانشاء وتمييزه او هذا وصنوفها اى انواع التنبيه والخبر لابد له من مسند اليه ومسند واسناد والمسند
قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا او فى معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والظرف ونحو ذلك وهذا الباب تخصيص بالخبر
لان الانشاء ايضا لابد له مما ذكره وقد يكون للمسند اليه متعلقات وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر او بغير
قصر وكل جملة قرنت باخرى اما معطوفة عليها او غير معطوفة والكلام البليغ اما زائد على اصل المراد لفائدة احترز به عن التطويل
على ما يجئ ولا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ لان ما لا فائدة فيه لا يكون مقتضى الحال والزائد الذى لا لفائدة لا يكون
بليغا او غير زائد عليه هذا كله ظاهر لكن لا طائل تحته لان جميع ما ذكر من القصر والفصل والوصل والايجاز ومقابليه انما هى من احوال
الجملة او المسند اليه او المسند فالذى يهمه ان يبين سبب افراد هذه الاحوال عما سبق وجعل كل منها بابا براسه والا
فنقول كل من المسند اليه والمسند مقدم او مؤخر معرف او منكر الى غير ذلك من الاحوال فلم لم يجعل كل من هذه الاحوال بابا على
حدة ومن رام تقريره هذا بالترديد بين النفى والاثبات فقد ذكلامه اكثر واظهر فالاقرب ان يقال اللفظ اما جملة او مفرد فاحوال
الجملة هى الباب الاول والمفرد اما عمدة او فضلة والعمدة اما مسند اليه او مسند فجعل هذه الاحوال الثلاثة ابوابا ثلثة ثم ابين
الفضلة والعمدة المسند اليه والمسند ثم لما كان من هذه الاحوال ما له مزيد غموض وكثرة ابحاث وتعدد طرق وهو القصر افرد بابا
خامسا وكذا من احوال الجملة ما له مزيد شرف ولهم به زيادة اهتمام وهو الفصل والوصل فجعل بابا سادسا والا فهو
من احوال الجملة ولذا لم يقل احوال القصر واحوال الفصل والوصل ولما كان من الاحوال ما لا يختص بمفرد او لا جملة بل يجرى فيهما
وكان له شيوع وتفاريع كثيرة جعل بابا سابعا وهذه كلها احوال يشترك فيها الخبر والانشاء ولما كان هنا ابحاث
راجعة الى الانشاء خاصة جعل الانشاء بابا ثامنا فانحصر فى ثمانية ابواب **تنبيه** وسمى هذا البحث بالتنبيه لانه قد سبق
منه ذكر ما فى قوله تطابقه وقد علم ان الخبر كلام يكون لنسبته خارج فى احد الازمنة تطابقه او لا تطابقه فالخبر على هذا
يعنى الكلام الخبرى كما فى قولهم الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب وقد يقال بمعنى الاخبار كما فى قولهم الصدق هو الخبر
عن الشئ على ما هو به بدليل تعديته بعن فلا دور وايضا الصدق والكذب يوصف بهما الكلام والمتكلم والمذكور فى
تعريف الخبر صدق الكلام بمعنى مطابقة نسبته للواقع وعدمها والخبر عن الشئ بانه كذا تعريف لما هو صفة المتكلم فلا دور واتفقوا
على انحصار الخبر فى الصادق والكاذب خلافا للجاحظ ثم اختلف القائلون بالانحصار فى تفسيرهما فقد ذهب الجمهور الى
ما ذكره المصنف بقوله وصدق الخبر مطابقته اى مطابقة حكمه فان رجوع الصدق والكذب الى الحكم اولا وبالذات والى الخبر ثانيا و
بالواسطة للواقع وهو الخارج الذى يكون لنسبة الكلام الخبرى وكذبه عدمها اى عدم مطابقته للواقع بيان ذلك ان الخبر

ان الكلام الذى دل على وقوع نسبة بين شيئين اما بالثبوت بان هذا ذاك او بالنفى بان هذا ليس ذاك فمع قطع النظر
عما فى الذهن من النسبة لابد وان يكون بينهما نسبة ثبوتية او سلبية لانه اما ان يكون هذا ذاك او لم يكن فمطابقة
النسبة الحاصلة فى الذهن المفهومة من الكلام لتلك النسبة الواقعة الخارجية بان تكونا ثبوتيتين او سلبيتين صدق وعدمها
كذب وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع والخارج وما فى نفس الامر فاذا قلت ابيع واردت به الاخبار الحالى فلابد له
من وقوع بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ تقصد مطابقته لذلك الخارج بخلاف بعت الانشائى فانه لا خارج له تقصد
مطابقته بل البيع يحصل فى الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له ولا يقدح فى ذلك ان النسبة من الامور الاعتبارية دون
الخارجية للفرق الظاهر بين قولنا القيام حاصل لزيد فى الخارج وحصول القيام له امر متحقق موجود فى الخارج فان الوقوع مع قطع
النظر عن ادراك الذهن وحكمه فالقيام حاصل له وهذا معنى وجود النسبة الخارجية وقيل قائله النظام ومن تابعه صدق
الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان ذلك الاعتقاد خطأ غير مطابق للواقع وكذب الخبر عدمها اى عدم مطابقته لاعتقاد المخبر ولو
كان خطأ فقول القائل السماء تحتنا معتقدا ذلك صدق وقوله السماء فوقنا غير معتقد كذب والواو فى قوله ولو
خطأ للحال وقيل للعطف اى لو لم يكن خطأ ولو كان خطأ والمراد بالاعتقاد الحكم الذهنى الجازم او الراجح فيعم العلم وهو
حكم جازم لا يقبل التشكيك والاعتقاد المشهور وهو حكم جازم يقبله والظن وهو الحكم بالطرف الراجح فخبر العالم
والمعتقد والظان صادق والموهوم كاذب لانه الحكم بخلاف الطرف الراجح واما المشكوك فلا يتحقق فيه الاعتقاد لان
الشك عبارة عن تساوى الطرفين والتردد فيهما من غير ترجيح فلا يكون صادقا ولا كاذبا فيثبت الواسطة اللهم الا
ان يقال اذا انتفى الاعتقاد تحقق عدم المطابقة للاعتقاد فيكون كاذبا لا يقال المشكوك ليس بخبر ليكون صادقا او
كاذبا لانه لا حكم فيه ولا تصديق بل هو مجرد تصور كما صرح به ارباب المعقول لانا نقول لا حكم ولا تصديق للشاك بمعنى انه
لم يدرك وقوع النسبة او لا وقوعها ولهذا لم يحكم بشئ من النفى والاثبات لكنه اذا تلفظ بالجملة الخبرية وقال زيد فى الدار
متلبسا بالشك فكلامه خبر لا محالة بل اذا تيقن ان زيدا ليس فى الدار وقال زيد فى الدار فكلامه خبر وهذا ظاهر وتمسك النظام
بدليل قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين
لكاذبون فانه تعالى سجل عليهم بانهم كاذبون فى قولهم انك لرسول الله مع انه مطابق للواقع فلو كان الصدق عبارة
عن مطابقة الواقع لما صح هذا ورد هذا الاستدلال بان المعنى لكاذبون [illegible] عن صميم القلب وخلوص الاعتقاد
بشهادة ان واللام والجملة الاسمية ولا شك انه غير مطابق للواقع لكونهم المنافقين الذين يقولون بافواههم
ما ليس فى قلوبهم وما قيل انه راجع الى قولهم نشهد وانه خبر غير مطابق للواقع ليس بشئ لانا لا نسلم انه خبر بل انشاء

او المعنى انهم لكاذبون في تسميتها اي في تسمية هذا الاخبار الخالي عن المواطاة شهادة لان المواطاة مشروطة في الشهادة
وفيه نظر لان مثل هذا يكون غلطا في اطلاق اللفظ لا كذبا لان تسمية شيء بشيء ليس من باب الاخبار ولو سلم
فاشتراط المواطاة في مطلق الشهادة ممنوع وحاصل الجواب منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله مستندا
بهذين الوجهين ثم الجواب على تقدير التسليم بما اشار اليه بقوله او المشهود به اي المعنى انهم لكاذبون في المشهود به
اعني في قولهم انك لرسول الله لكن لا في الواقع بل في زعمهم الفاسد واعتقادهم الباطل لانهم يعتقدون انه غير مطابق
للواقع فيكون كاذبا عندهم لكنه صادق في نفس الامر لوجود المطابقة فيه فليتأمل لئلا يتوهم ان هذا اعتراف بكون
الصدق والكذب باعتبار مطابقة الاعتقاد وعدمها فبين المعنيين بون بعيد فظهر بما ذكرنا فساد ما قيل ان الجواب
الحقيقي منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله والوجوه الثلاثة لبيان السند واعلم ان ههنا وجها
آخر لم يذكره القوم وهو ان يكون التكذيب راجعا الى حلف المنافقين وزعمهم انهم لم يقولوا لا تنفقوا على من عند
رسول الله حتى ينفضوا من حوله كما ذكر في صحيح البخاري عن زيد بن ارقم انه قال كنت في غزاة فسمعت عبد الله بن
أبي بن سلول يقول لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله ولو رجعنا من عنده ليخرجن الاعز منها الاذل
فذكرت ذلك لعمي فذكره للنبي عليه السلام فدعاني فحدثته فارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم الى عبد الله
بن أبي واصحابه فحلفوا ما قالوا فكذبني رسول الله صلى الله عليه وسلم وصدقه فاصابني هم لم يصبني مثله قط فجلست
في البيت فقال لي عمي ما اردت الى ان كذبك رسول الله عليه السلام ومقتك فانزل الله تعالى اذا جاءك المنافقون
فبعث الي النبي عليه السلام فقرأ فقال ان الله قد صدقك يا زيد الجاحظ انكر انحصار الخبر في الصدق والكذب واثبت
الواسطة وتحقيق كلامه ان الخبر اما مطابق للواقع اولا وكل منهما اما مع اعتقاد انه مطابق او اعتقاد انه غير مطابق
او بدون الاعتقاد فهذه ستة اقسام واحد منها صادق وهو المطابق للواقع مع اعتقاد انه مطابق وواحد كاذب
وهو غير المطابق مع اعتقاد انه غير مطابق والباقي ليس بصادق ولا كاذب فعنده صدق الخبر مطابقته للواقع مع الاعتقاد
بانه مطابق وكذب الخبر عدمها معه اي عدم مطابقته للواقع مع اعتقاد انه غير مطابق ويلزم في الاول مطابقة الخبر للاعتقاد
وفي الثاني عدمها ضرورة توافق الواقع والاعتقاد حينئذ وغيرهما من الاربعة الباقية اعني المطابقة مع اعتقاد اللامطابقة او بدون
الاعتقاد وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة او بدون الاعتقاد ليس بصدق ولا كذب فكل من الصدق والكذب
بتفسيره اخص منه بتفسير الجمهور والنظام لانه اعتبر في كل منهما جميع الامرين اللذين اكتفوا بواحد منهما فليتدبر
فكثيرا ما يقع الخبط في هذا المقام وفي تقرير مذهب النظام وقد وقع ههنا في شرح المفتاح ما يقضى منه العجب واستدل الجاحظ

بدليل قوله تعالى افترى على الله كذبا ام به جنة لان الكفار حصروا اخبار النبي عليه السلام بالحشر والنشر في الافتراء
والاخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو ولا شك ان المراد بالثاني اي الاخبار حال الجنة غير الكذب لانه قسيمه اي
لان الثاني قسيم الكذب اذ المعنى اكذب ام اخبر حال الجنة وقسيم الشيء يجب ان يكون غيره وغير الصدق لانهم
لم يعتقدوه اي الصدق فعند اظهار تكذيبه لا يريدون بكلامه الصدق الذي هو بمراحل عن اعتقادهم ولو قال لانهم
اعتقدوا عدمه لكان اظهر وايضا لا دلالة لقوله تعالى ام به جنة على معنى ام صدق بوجه من الوجوه فلا يجوز ان يجزم بعضهم
مرادهم بكون كلامه خبرا حال الجنة غير الصدق وغير الكذب وهم عقلاء من اهل اللسان عارفون باللغة فيجب ان
يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب ليكون هذا منه بزعمهم وان كان صادقا في نفس الامر فعلم ان الاعتراض
بانه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق ليس بشيء لانه لم يجعل عدم اعتقاد الصدق دليلا على عدم كونه
صادقا بل على عدم ارادتهم كونه صادقا فالحاصل ما قررنا والوهم ظاهر ورد هذا الدليل بان المعنى اي معنى ام به جنة ام لم يفتر فعبر
عنه اي عن عدم الافتراء بالجنة لان المجنون يلزمه ان لا افتراء له لانه الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون فالثاني ليس قسيما للكذب
بل لما هو اخص منه اعني الافتراء فيكون هذا حصرا للخبر الكاذب بزعمهم في نوعيه اعني الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد ولو سلم
ان الافتراء بمعنى الكذب فالمعنى اقصد الافتراء اي الكذب ام لم يقصد بل كذب بلا قصد لما به من الجنة فان قلت
الافتراء هو الكذب مطلقا والتقييد خلاف الاصل فلا يصار اليه بلا دليل فالاولى ان المعنى افترى ام لم يفتر بل به جنة
وكلام المجنون ليس بخبر لانه لا قصد له يعتد به ولا شعور فيكون مرادهم حصره في كونه خبرا كاذبا او ليس بخبر فلا يثبت
خبر لا يكون صادقا ولا كاذبا قلت كفى دليلا على التقييد نقل ائمة اللغة واستعمال العرب ولا نسلم ان للعقد والشعور
مدخلا في خبرية الكلام فان قول المجنون او النائم او الساهي زيد قائم كلام ليس بانشاء فيكون خبرا ضرورة
انه لا يعرف بينهما واسطة وفيه بحث واعلم ان المشهور فيما بين القوم ان احتمال الصدق والكذب من خواص
الخبر لا يجري في غيره من المركبات مثل الغلام الذي لزيد ويا زيد الفاضل ونحو ذلك مما يشتمل على نسبة وذكر بعضهم
انه لا فرق بين النسبة في المركب الاخباري وغيره الا بانه ان عبر عنها بكلام تام يسمى خبرا وقصد بها كقولنا زيد انسان
او فرس او لا يسمى مركبا تقييديا وتصوريا كما في قولنا يا زيد الانسان او الفرس واياما كان فالمركب اما مطابق
فيكون صادقا او غير مطابق فيكون كاذبا فيا زيد الانسان صادق ويا زيد الفرس كاذب ويا زيد الفاضل
يحتمل وفيه نظر لوجوب علم المخاطب بالنسبة في المركب التقييدي دون الاخباري حتى قالوا ان الاوصاف قبل العلم
بها اخبار كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف فظهر الفرق ثم الصدق والكذب كما ذكره الشيخ انما يتوجهان

الى ما قصد المتكلم اثباته او نفيه والنسبة الوصفية ليست كذلك ولو سلم فاطلاق الصدق والكذب على المركب الخبر التام

مجاز لما هو الحق في تفسير الالفاظ اعني اللغة والعرف وان اريد تجديد اصطلاح فلا مشاحة فيه **الباب الاول**

احوال الاسناد الخبري وهو ضم كلمة او ما يجري مجراها الى الاخرى بحيث يفيد الحكم بان مفهوم احدهما ثابت لمفهوم

الاخرى او منفي عنه وهذا اولى من تعريفه بانه الحكم بمفهوم لمفهوم بانه ثابت له او منفي عنه كما في المفتاح للقطع بان المسند اليه

والمسند من اوصاف الالفاظ في عرفهم وانما ابتداء بباب الخبر لكونه اعظم شانا واعم فائدة لانه هو الذي يتصور بالصور

الكثيرة وفيه يقع الصياغات العجيبة وبه يقع غالبا المزايا التي بها التفاضل ولكونه اصلا في الكلام لان الانشاء

انما يحصل منه باشتقاق كالامر والنهي او نقل كعسى ونعم وبئس واشتريت او زيادة اداة كالاستفهام والتمني

وما اشبه ذلك ثم قدم بحث احوال الاسناد على احوال المسند اليه والمسند مع ان النسبة متاخرة عن

الطرفين لان علم المعاني انما يبحث عن احوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا اليه ومسندا وهذا الوصف انما يتحقق بعد تحقق

الاسناد لانه ما لم يسند احد الطرفين الى الاخر لم يصر احدهما مسندا اليه والاخر مسندا والمقدم على النسبة انما هو

ذات الطرفين ولا بحث لنا عنها لا شك ان قصد المخبر اي من يكون بصدد الاخبار والاعلام لا من يتلفظ بالجملة الخبرية

فانه كثيرا ما يورد الجملة الخبرية لاغراض اخر سوى افادة الحكم او لازمه كقوله تعالى حكاية عن امرأة عمران رب اني وضعتها انثى

اظهارا للتحسر على خيبة رجائها وعكس تقديرها والتحزن الى ربها لانها كانت ترجو وتقدر ان تلد ذكرا وقوله تعالى حكاية عن

زكريا عليه السلام رب اني وهن العظم مني اظهارا للضعف والتخشع وقوله تعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير اولي

الضرر الاية اذكارا لما بينهما من التفاوت العظيم ليتانف القاعد ويترفع بنفسه عن انحطاط منزلته ومثله هل يستوي

الذين يعلمون والذين لا يعلمون تحريكا لحمية الجاهل وامثال هذا اكثر من ان تحصى وكن على بصيرة من هذا على ما ذكرت

قول الامام المرزوقي في قوله قومي هم قتلوا اميم اخي ان هذا الكلام تحزن وتفجع وليس باخبار لكنه اذا كان بصدد الاخبار

فلا شك ان قصده بخبره افادة المخاطب اما الحكم كقولك زيد قائم لمن لا يعرف انه قائم او كونه اي المخبر عالما به اي بالحكم كقولك

قد حفظت التورية لمن حفظها والمراد بالحكم هنا وقوع النسبة او لا وقوعها الظهور ان ليس قصد المخبر افادة انه قد

اوقع النسبة او انه عالم بانه اوقعها وايضا لو اريد هذا لكان لانكار الحكم معنى لامتناع ان يقال انه لم يوقع النسبة فان

قلت هذا ينافي القوم ان مدلول الخبر انما هو حكم المخبر بوجود المعنى في الاثبات وبعدمه في النفي وانه لا يدل على ثبوت

المعنى او انتفائه والا لما وقع شك من شانه في خبر يخبر به بل علم بثبوت ما اثبت ونفي ما نفي اذ لا معنى للدلالة الا افادة

العلم بذلك الشيء ولما صح ضرب زيد الا وقد وجد منه الضرب لئلا يلزم اخلاء اللفظ عن معناه الذي وضع له وح لا يتحقق

الكذب اصلا واللازم باطل لتحقق المتنافيين في الواقع عند الاخبار بامرين متنافيين قلت فان اتراد العلم بثبوت الشيء لا يستلزم

ثبوته فكانهم ارادوا انه لا يدل على ثبوت المعنى في الواقع قطعا بحيث لا يحتمل عدم الثبوت والا فلا نزاع في دلالة الخبر على ثبوت

المعنى او انتفائه معلوم البطلان قطعا اذ لا معنى للدلالة الا فهم المعنى منه ولا شك انك اذا سمعت خرج زيد تفهم منه انه خرج

وعدم الخروج احتمال عقلي ولهذا يصح اذا قيل لك من اين تعلم هذا ان تقول سمعته من فلان ولو كان مفهومه القضية هو

الحكم بالثبوت او الانتفاء لكان مفهوم جميع القضايا محققا وانما لم يصح قولهم بين مفهومي زيد قائم وزيد ليس بقائم تناقض

لامتناع تحقق المتناقضين ثم الحق ما ذكره بعض المحققين وهو ان جميع الاخبار من حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق

واما الكذب فليس بمدلول بل هو نقيضه وقولهم يحتمله لا يريدون ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المراد انه يحتمله

من حيث هو اي لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا ويسمى الاول اي الحكم الذي يقصد بالخبر افادته فائدة الخبر والثاني

اي كون المخبر عالما به لازمها اي لازم فائدة الخبر اذ كره في المفتاح ان الفائدة الاولى بدون الثانية تمتنع وهي بدون الاولى

لا تمتنع كما هو حكم اللازم المجهول المساواة اي اللازم الاعم بحسب الواقع او الاعتقاد فان الملزوم بدونه يمتنع وهو بدون

الملزوم لا يمتنع تحقيقا لمعنى العموم فعلى هذا فائدة الخبر هي الحكم ولازمها كون المخبر عالما به ومعنى اللزوم انه كلما افاد الحكم افاد انه

عالم به من غير عكس كما في حفظت التورية وزعم العلامة في شرح هذا الكلام من المفتاح ان فائدة الخبر هي استفادة

السامع الحكم ولازمها هي استفادته منه ان المخبر عالم بالحكم وهو خلاف ما صرح به صاحب المفتاح في بحث تعريف المسند

لكنه يوافق ما اورده اليه في تفسير هذا الكلام حيث قال لا يمتنع ان لا يحصل العلم وهو علم المخاطب بان المخبر عالم بهذا

الحكم من الخبر نفسه عند حصول العلم الاول وهو علمه بذلك الحكم من الخبر نفسه اذ لو لم يحصل فعدم حصوله عنده اما لانه قد

حصل قبل او لم يحصل بعد والاول باطل لان العلم بكون المخبر عالما بالحكم لابد فيه من ان يكون هذا الحكم حاصلا في

ذهنه ضرورة وان لم يجب ان يكون حصوله من ذلك الخبر وكذا الثاني لان علة حصول سامع الخبر من الخبر اذا التقدير ان حصوله

انما هو من نفس الخبر فيتجه على الاول بعد لا امتناع حصول الثاني قبل حصول الاول وعلى الثاني بعد صح ان سامع الخبر من

الخبر كان في حصول الثاني منه ولا يمتنع ان لا يحصل العلم الاول من الخبر نفسه عند حصول الثاني لجواز ان يكون الاول حاصلا

قبل حصول الثاني فلا يمكن حصوله لامتناع حصول الحاصل كالعلم بكونه حافظا للتورية وح يكون تسمية هذا الحكم

فائدة الخبر بناء على انه من شانه ان يستفاد من الخبر فان قيل كثيرا ما يسمع خبر ولا يخطر ببالنا ان صورة هذا الحكم

حاصلة في ذهن المخبر ام لا وايضا اذا سمعنا خبرا وحصل لنا العلم بكون مخبره عالما به يحصل في ذهننا صورة هذا

الحكم سواء علمناه قبل او لا فيكون الاول حاصلا غايته انه لا يكون علما جديدا فالجواب عن الاول ان العلم بكون

سورة الحكم حاصلة في ذهن المخبر ضرورة لوجود علته اعني سماع الخبر والذهول انما هو عن العلم بهذا العلم وهو جائز وفيه نظر
ويمكن ان يقال ان لازم فائدة الخبر هو كون المخبر عالما بالحكم اعني حصول صورة الحكم في ذهنه وهذا مستحق الضرورة سواء كان السامع
ان المخبر عالم بالحكم او لم يعلم لكن هذا انما في تفسير القوم وعن الثاني ان الذهن اذا التفت الى ما هو مخزون عنده واستحضره لا
يقال انه عالم ولو سلم فانا نمنعه فيما اذا كان مستحضر الخبر مشاهدا اياه فانه يحصل العلم الثاني دون الاول وبهذا يتم مقصودنا
فان قيل لا نم انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به لجواز ان يكون خبره مظنونا او مشكوكا او موهوما او كذبا بحتا قلنا ليس المراد
بالعلم هنا الاعتقاد الجازم المطابق بل حصول صورة الحكم في ذهنه وهذا ضروري في كل عاقل تصدى للاخبار وقد ينزل المخاطب
العالم بهما اي بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل فيلقى اليه الخبر وان كان عالما بالفائدتين لعدم جريه على موجب العلم فان من لا
يجري على مقتضى العلم هو والجاهل سواء كما يقال للعالم التارك للصلوة الصلوة واجبة لان موجب العلم العمل وللسائل العارف
بما بين يديك ما هو هو كتاب لان موجب العلم ترك السؤال ومثله هي عصاي في جواب ما تلك بيمينك ونظائره كثيرة بحسب
موجبات العلم قال صاحب المفتاح وان شئت فعليك بكلام رب العزة ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الاخرة من خلاق
ولبئس ما شروا به انفسهم لو كانوا يعلمون كيف تجد صدره يصف اهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمي واخره ينفيه
عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم يعني ان الشيخ اراد ان نعرف ان العالم بالشيء اعم من فائدة الخبر وغيرها ينزل منزلة الجاهل به لاعتبارات
خطابية لان الاية من امثلة تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل بناء على ان قوله لو كانوا يعلمون معناه لو كان لهم علم
بذلك الشرى لامتنعوا منه اي ليس لهم علم به فلا يمتنعون وهذا هو الخبر الملقى اليهم لان هذا الكلام يلوح عليه اثر الامهال او على
ان قوله ولقد علموا الاية خبر القى اليهم مع علمهم به لان هذا الخطاب لهود واصحابه ولا دليل على كونهم عالمين به وهو ظاهر على ان
شيئا من الوجهين لا يوافق ما في المفتاح ثم اشار الى زيادة التفهيم وان وجود الشيء سواء كان هو العلم او غيره ينزل
منزلة عدمه فقال ونظيره في النفي والاثبات اي في نفي شيء واثباته وما رميت اذ رميت واذا كان قصد المخبر ما ذكر فينبغي
ان يقتصر من التركيب على قدر الحاجة حذرا عن اللغو واشار الى تفصيله بقوله فان كان المخاطب خالي الذهن من الحكم
والتردد فيه اي لا يكون عالما بوقوع النسبة اولا وقوعها ولا مترددا في ان النسبة هل هي واقعة ام لا فعلم ان ما سبق الى
بعض الاوهام من انه لا حاجة الى قوله والتردد فيه لان الخلو من الحكم يستلزم الخلو من التردد فيه ضرورة ان التردد في الحكم
يوجب حصول الحكم في الذهن ليس بشيء الا ترى انك تقول اان زيدا في الدار لمن يتردد في انه هل هو فيها ام لا ولا حكم بشيء
من النفي والاثبات بل الحكم الذهني والتردد فيه متنافيان لا يجتمعان قطعا استغنى على لفظ المبني للمفعول عن مؤكدات
الحكم وهي ان واللام واسمية الجملة وتكريرها وقد ونون التاكيد واما الشرطية وحروف التنبيه وحروف الصلة وان كان

المخاطب مترددا فيه اي في الحكم طالبا له حسن تقويته اي الحكم بمؤكد قال الشيخ في دلائل الاعجاز اكثر مواقع ان بحكم الاستقراء
هو الجواب لكن يشترط فيه ان يكون للسائل ظن على خلاف ما انت تجيبه به فاما ان يجعل مجرد الجواب اصلا فيها
فلا لانه يؤدي الى ان لا يستقيم لنا ان نقول صالح في جواب كيف زيد وفي الدار في جواب اين زيد حتى نقول انه صالح
وانه في الدار وهذا مما لا قائل به وان كان المخاطب منكرا للحكم حاكما بخلافه وجب توكيده اي الحكم بحسب الانكار قوة وضعفا
وكلما ازداد في الانكار زيد في التاكيد كما قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى عليه السلام اذ كذبوا في المرة الاولى انا اليكم
مرسلون مؤكدا بان واسمية الجملة وفي المرة الثانية ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون مؤكدا بالقسم وان واللام واسمية
الجملة لمبالغة المخاطبين في الانكار حيث قالوا ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون وكان
الرسل دعوهم الى الاسلام على وجه ظنوهم اصحاب وحي ورسلا من الله بناء على ان الرسالة من رسول الله رسالة من الله
ولذا قال اذ ارسلنا اليهم اثنين فعدلوا في نفي الرسالة عن التصريح الى الكناية التي هي ابلغ وقالوا ما انتم الا بشر زعما
منهم ان البشر لا يكون رسولا البتة والا فالبشرية في اعتقادهم انما تنافي الرسالة من الله لا من رسول الله وقوله
اذ كذبوا اي الرسل الثلثة مبني على ان تكذيب الاثنين منهم تكذيب للاخر لاتحاد المرسل والمرسل به والا فا
المكذب في المرة الاولى هما اثنان بدليل قوله اذ ارسلنا اليهم الى اصحاب القرية وهم اهل انطاكية اثنين وهما
شمعون ويحيى فكذبوهما فعززنا بثالث قويناهما برسول ثالث وهو بولس او حبيب النجار ويسمى الضرب الاول
ابتدائيا والثاني طلبيا والثالث انكاريا ويسمى اخراج الكلام عليها اي على الوجوه المذكورة وهي الخلو عن التاكيد في الاول
والتقوية بمؤكد استحسانا في الثاني ووجوب التاكيد بحسب الانكار في الثالث اخراجا على مقتضى الظاهر وهو اخص
مطلقا من مقتضى الحال لان معناه مقتضى ظاهر الحال فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كما في صور الاخراج
لا على مقتضى الظاهر فان قيل اذا جعلت المنكر كغير المنكر وقلت مع هذا الكذب الكلام وقلت ان زيدا القائم يكون هذا على وفق
مقتضى الظاهر لانه يقتضي التاكيد وليس على وفق مقتضى الحال لانه يقتضي ترك التاكيد لكن ترك هذا القسم لكونه غير بليغ
فيكون بينهما عموم من وجه لا مطلق قلنا لا نم انه ليس على وفق مقتضى الحال لان المقتضي لترك التاكيد هو الحال بحسب غير
الظاهر لا مطلق الحال ولا يلزم من كونه على خلاف مقتضى الحال بحسب غير الظاهر كونه على خلافه مطلقا لان انتفاء الخاص
لا يوجب انتفاء العام على انه لا معنى لجعل الانكار كلا انكار ثم تاكيد الكلام اذ لا يخرج اعتبار الانكار وعدمه الا بالتاكيد
وتركه وكثيرا ما نصب على الظرف او المصدر اي حينا كثيرا او اخراجا كثيرا يخرج الكلام على خلافه اي الخلاف مقتضى الظاهر يعني
ان وقوعه في الكلام كثير في نفسه لا بالاضافة الى مقابله حتى يكون الاخراج على مقتضى الظاهر قليلا فيجعل غير السائل

واحسن معنى هذا الكلام ان المتحير متردد ان الحكم ... اراد الكلام على مقتضى الظاهر ومن تكلم اراده على خلاف مقتضى الظاهر بل معناه اللوح ... الى الحكم ... الطالب ... مقربا للخبر بالدين

يستشرف

كما ان المراد قدم اليه اى الى المخاطب ما يلوح له اى يشير السائل بالخبر اى يشير اليه فيستشرف غير السائل اى الخبر
يعنى ينظر اليه يقال استشرف الشىء اذا رفع راسه ينظر اليه وبسط كفه فوق الحاجب كالمستظل من الشمس استشراف
المتردد الطالب نحو ولا تخاطبنى فى الذين ظلموا اى لا تدعنى يا نوح فى شان قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك
فهذا الكلام يلوح بالخبر مع ما سبق من قوله واصنع الفلك باعيننا فصار المقام مقام ان يتردد المخاطب فى انهم هل صاروا محكوما
عليهم بالاغراق ام لا ويطلبه فنزل منزلة الطالب وقيل انهم مغرقون مؤكدا اى محكوم عليهم بالاغراق والمراد ان الكلام
المقدم يشير اشارة ما الى جنس الخبر حتى ان النفس اليقظى والفهم الناشط يكاد يتردد فيه ويطلبه لانه يشير
الى خصوصية الخبر وخصوصيته ومثله وما ابرئ نفسى ان النفس لامارة بالسوء وصل عليهم ان صلوتك سكن لهم ويا ايها الناس اتقوا
ربكم ان زلزلة الساعة شىء عظيم وغير ذلك مما ياتى بعد الاوامر والنواهى وهو كثير فى التنزيل جدا وقال الشيخ
عبد القاهر ان فى هذه المقامات لتصحيح الكلام السابق والاحتجاج له وبيان وجه الفائدة فيه ويغنى غناء الفاء وجعل غير
المنكر كالمنكر اذا لاح اى ظهر عليه اى على غير المنكر شىء من امارات الانكار نحو قول حجل بن نضلة جاء شقيق اسم رجل عارضا رمحه
اى واضعا على العرض من عرض العود على الاناء والسيف على الفخذ فهو لا ينكر ان فى بنى عمه رماحا لكن مجيئه واضعا الرمح على العرض
من غير التفات وتهيؤ امارة انه يعتقد ان لا رمح فيهم بل كلهم عزل لا سلاح معهم فنزل منزلة المنكر وخوطب خطاب التفات
بقوله ان بنى عمك فيهم رماح مؤكدا ومثله ثم انكم بعد ذلك لميتون مؤكدا بان واللام وان كان مما لا ينكر لان تماديهم فى
الغفلة والاعراض عن العمل لما بعده من امارات الانكار ويجعل المنكر كغير المنكر اذا كان معه اى مع المنكر ما ان تامله اى شىء
من الدلائل والشواهد ان تامل المنكر ذلك الشىء ارتدع عن انكاره ومعنى كونه مع المنكر ان يكون معلوما له او محسوسا عنده
كما يقال لمنكر الاسلام الاسلام حق من غير تاكيد لان مع المنكر دلائل دالة على نبوة محمد عليه السلام لكنه لا يتاملها ليرتدع
عن الانكار وقد يذكر فى حل لفظ الكتاب هنا وجه مستغنى لا فائدة فى ايرادها وقوله نحو لا ريب فيه ظاهر فى التمثيل لما نحن
بصدده فان قيل التمثيل به لا يكاد يصح لوجهين احدهما ان هذا الحكم اعنى نفى الريب بالكلية مما لا يصح ان يحكم به لكثرة المرتابين
فضلا عن ان يؤكد والثانى انه قد ذكر فى بحث الفصل والوصل ان قوله لا ريب فيه تاكيد لقوله ذلك الكتاب فيكون مما اكد فيه الحكم
بالنكر نحو زيد قائم زيد قائم ويكون على مقتضى الظاهر بل مقصود المصنف انه قد يجعل انكار المنكر كلا انكار تعويلا على ما يزيله
فيترك التاكيد كما جعل الريب بناء على ما يزيله كلا ريب حتى صح نفى الريب بالكلية مع كثرة المرتابين فيكون نظير التنزيل
وجود الشىء منزلة عدمه اعتمادا على ما يزيله فالجواب عن الاول انه ليس نفى الريب على سبيل الاستغراق مع كثرة المرتابين
ذكره الناس وليس احدهما ما ذكر فى السؤال ومعناه جعل الريب كلا ريب تعويلا على ما يزيله وح لا يكون مثالا لما نحن فيه

... فى المطول هذا المقام من ان قوله ولا تخاطبنى مع قوله واصنع الفلك ... يلوح بالخبر فصار المقام مقام ان يتردد المخاطب فى انهم هل صاروا محكوما عليهم بالاغراق ام لا فيطلبه فنزل منزلة الطالب وقيل انهم مغرقون مؤكدا اى محكوما عليهم بالاغراق غير موافق لما نقلنا عنه قبيل هذا لانه جعل فيه الكلام المقدم مشيرا الى جنس الخبر وهنا الى الخبر المخصوص بحج

وفى نفيها ما ذكره صاحب الكشاف وهو انه ما نفى الريب عنه بمعنى ان احدا لا يرتاب فيه بل بمعنى انه ليس محلا لوقوع
الارتياب فيه لانه من وضوح الدلالة وسطوع البرهان بحيث لا ينبغى لاحد ان يرتاب فيه وكانه قيل هو مما لا ينبغى ان
يرتاب فى انه من عند الله وهذا حكم صحيح لكن ينكره كثير من الاشقياء فينبغى ان يؤكد لكن ترك تاكيده لانهم جعلوا الكثير
المنكر لما معهم من الدلائل المزيلة لهذا الانكار لو تاملوها وهو انه كلام معجز اتى به من دل على نبوته بالمعجزات الباهرة وعن الثانى
ان المذكور فى بحث الفصل والوصل انه بمنزلة التاكيد المعنوى ووزانه وزان نفسه فى جاءنى زيد نفسه دفعا لتوهم السهو
او التجوز فلا يكون من قبيل التكرير لكن المذكور فى دلائل الاعجاز يؤكد السؤال وهو انه قال لا ريب فيه بيان وتوكيد
وتحقيق لقوله ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له وبمنزلة ان يقول هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية
لتثبته فان قلت قد ذكر صاحب المفتاح ان اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر يسمى فى علم البيان بالكناية وهى ذكر اللازم
الشىء لينتقل عنه الى ملزومه فما وجهه قلت لعل وجهه ان ايراد الكلام فى مقام لا يناسبه بحسب الظاهر كناية عن انك نزلت
هذا المقام والحال المتحقق منزلة المقام والحال الذى يطابقه ظاهر الكلام واعتبرت فيه الاعتبارات اللائقة بذلك المقام
لان هذا المعنى مما يلزمه ايراد الكلام على الوجه المذكور وينتقل منه اليه مثلا قولك لمنكر الاسلام الاسلام حق مجردا عن التاكيد
كناية عن انك جعلت انكاره كلا انكار ونزلته منزلة خالى الذهن تعويلا على ما يزيل الانكار لان سوق الكلام مع المنكر مساقه
مع خالى الذهن مما ينتقل عنه الى هذا المعنى ونظير ذلك ما ذكره صاحب اللباب فى شرح قوله فى المهد ينطق عن سعادة
جد اثر النجابة ساطع البرهان ان قوله اثر النجابة ساطع البرهان جملة مستانفة جوابا عن سؤال كانه قيل كيف
ذلك الاجتياز والنطق مع انه رضيع فى المهد ففى هذه الجملة اخراج الكلام على غير مقتضى الظاهر لعدم السؤال فحقيقة
وذلك كناية عن ان هذه الغرابة وندوره مما يلوح صدقه للسامع فى بادى الراى ويحوجه الى السؤال عن بيان كيفيته وبيان
صدقه فسبق الكلام معه مساق الكلام مع السامع المستشرف الى كيفيته بيانه المتشوف الى ساطع برهانه
وقس على هذا البواقى ولما كانت الامثلة المذكورة للاعتبارات السابقة من قبيل الاثبات سوى قوله لا ريب فيه
الى التعميم ودفعا لوهم التخصيص فقال وهكذا اعتبارات النفى من التجريد عن المؤكدات فى الابتدائى وتقويته بمؤكد استحسانا
فى الطلبى ووجوب التاكيد بحسب الانكار فى الانكارى والامثلة ظاهرة وكذا اخراج الكلام فيها على خلاف مقتضى الظاهر كما ذكر
فيما تقدم وههنا بحث لابد من التنبه له وهو انه لا ينحصر فائدة ان فى تاكيد الحكم نفيا للشك او ردا للانكار ولا يجب فى كلام
مؤكد ان يكون الغرض منه رد انكار محقق او مقدر وكذا المجرد عن التاكيد قال الشيخ عبد القاهر قد يدخل كلمة ان للدلالة على
ان الظن كان من المتكلم فى الذى كان انه لا يكون كقولك للشىء وهو بمرأى ومسمع من المخاطب انه كان من الامر ما ترى

وحسنت الى فلان ثم انه فعل جزائي ما ترى وعليه رب اني وضعتها انثى ورب ان قومي كذبون ومن خصائصها ان ضمير

الشان من باحسنها لبس بدونها نحو انه من يتق ويصبر الآية وانه من يعمل سوءا الآية وانه لا يفلح الكافرون ومنها تهيئة النكرة

لان تصلح مبتدأ كقوله ان سواء وشوة وخبب النازل الاسوح وان كانت النكرة موصوفة نحو ان احسن

ان دهرا يلف شملي بسعدى لزمان يهم بالاحسان ومنها حذف الخبر نحو ان مالا وان ولدا وان زيدا وان عمرا فكونه مسقطا

ان لم يحسن الحذف اولم يجز انتهى كلامه وقد يترك تاكيد الحكم المنكر لان نفس المتكلم لا تساعده على تاكيده لكونه غير معتقد له

او لانه لا يروج منه ولا يتقبل على لفظ التوكيد ويوكد الحكم المسلم لصدق الرغبة فيه والرواج قال صاحب الكشاف في قوله تعالى واذا لقوا

الذين آمنوا قالوا آمنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم ليس ما خاطبوا به المؤمنين جديرا باقوى الكلامين واوكدهما لانهم

في ادعاء حدوث الايمان منهم لا في ادعاء انهم اوحديون فيه اما لان انفسهم لا تساعدهم عليه لعدم الباعث والمحرك من

العقائد واما لانه لا يروج عنهم لو قالوه على لفظ التاكيد والمبالغة واما مخاطبة اخوانهم في الاخبار عن انفسهم بالثبات على اليهودية

فهم فيه على صدق رغبة ووفور نشاط وهو رائج عنهم متقبل منهم فكان مظنة للتحقيق ومئنة للتوكيد وقد تؤكد الحكم

بناء على ان المخاطب ينكر كون المتكلم عالما به معتقدا له كما تقول انك لعالم كاملا وعليه قوله تعالى قالوا نشهد انك لرسول الله واذا اردت

ان تنبه المخاطب على ان هذا المتكلم كاذب في ادعائه ان هذا الخبر على وفق اعتقاده تؤكد الحكم وان لم يكن مخاطبك منكرا للمطابق

بما ادعاه وعليه قوله تعالى ان المنافقين لكاذبون واما قوله والله يعلم انك لرسوله فتأكيد الحكم لانه مما يجب ان يبالغ في تحقيقه

لانه لدفع الايهام والالحاق المخاطب عالم به وبلازمه فتامل واستخرج من امثال هذا ما يناسب المقام ثم الاسناد مطلقا

سواء كان خبريا او انشائيا ولذا ذكره بالاسم الظاهر دون الضمير لئلا يعود الى الاسناد الخبري منه حقيقة عقلية لم يقل

اما حقيقة واما مجاز لان من الاسناد ما ليس بحقيقة ولا مجاز عنده كما اذا لم يكن المسند فعلا او معناه كقولنا الحيوان جسم

فكانه قال بعضه حقيقة وبعضه مجاز وبعضه ليس كذلك وجعل الحقيقة والمجاز صفة للاسناد دون الكلام كما جعل عبد القاهر وصاحب

المفتاح قال وانما اخترناه لان نسبة الشيء الذي يسمى حقيقة او مجازا الى العقل على هذا انما تصح بلا واسطة وعلى قولهما

استنادا على ما ينسب الى العقل اعني الاسناد يعني ان تسمية الاسناد حقيقة عقلية انما هي باعتبار انه ثابت في محله

ومجازا باعتبار انه متجاوز اياه والحاكم بذلك هو العقل دون الوضع لان اسناد كلمة الى كلمة شيء يحصل بقصد المتكلم دون

واضع اللغة فان ضرب مثلا لا يصير خبرا عن زيد بواضع اللغة بل بمن قصد اثبات الضرب فعلا له وانما الذي يعود الى الواضع

انه لاثبات الضرب دون الزوج وفي الزمان الماضي دون المستقبل فالاسناد ينسب الى العقل بلا واسطة والكلام ينسب

باعتبار ان الاسناد منسوب اليه فان قيل لم لم يذكر بحث الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان كما فعل صاحب المفتاح ومن

بحث الحقيقة والمجاز العقليين في علم المعاني دون البيان كما فعل صاحب المفتاح

تنبيه قلنا قد نبهتم انه داخل في تعريف علم المعاني دون البيان فكانه مبني على انه من الاحوال المذكورة من حيث انها يطابق

في التعريف كالتاكيد والتجريد عن المؤكدات وفيه نظر لان علم المعاني انما يبحث عن الاحوال المذكورة من حيث انها يطابق

بها اللفظ مقتضى الحال فظاهر ان البحث في الحقيقة والمجاز العقليين ليس من هذه الحيثية فلا يكون داخلا في علم

المعاني والا فالحقيقة والمجاز اللغويان ايضا من احوال المسند اليه او المسند وهي اي الحقيقة العقلية اسناد الفعل

او معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف واحترز بهذا عما لا يكون

المسند فيه فعلا او معناه كقولنا الحيوان جسم الى ما اي الى شيء هو اي الفعل او معناه له اي لذلك الشيء كالفاعل فيما بني

له نحو ضرب زيد عمرا والمفعول به نحو ضرب عمرو فان الضاربية لزيد والمضروبية لعمرو بخلاف نهاره صائم فان الصوم

ليس للنهار عند المتكلم متعلق بالظرف اعني له وهذا القيد ليدخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع لكن بقي خارجا عنه

ما لا يطابق الاعتقاد سواء يطابق الواقع ام لا فادرجه بقوله في الظاهر وهو ايضا متعلق بالظرف المذكور اي الى ما

يكون الفعل او معناه له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر كلامه ويدرك من ظاهر حاله وذلك بان لا ينصب قرينة على انه غير ما

هو له في اعتقاده ومعنى كونه له ان معناه قائم به ووصف له وحقه ان يسند اليه سواء كان مخلوقا لله او لغيره وسواء

كان صادرا عنه باختياره كضرب او لا كمرض ومات ولا تشترط صحة حمله عليه والا لخرج ما يكون المسند فيه مصدرا

فقد دخل فيه ما يطابق الواقع والاعتقاد كقول المؤمن انبت الله البقل وما يطابق الاعتقاد فقط نحو قول الجاهل

انبت الربيع البقل وما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه خلق الله الافعال كلها

فان اسناد خلق الافعال الى الله اسناد الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر وان لم يكن كذلك في الحقيقة وهذا المثال

غير مذكور في المتن وما لا يطابق شيئا منهما نحو قولك جاء زيد وانت الا والحال انك جاهله تعلم انه لم يجئ دون

المخاطب لهذا ايضا اسناد الى ما هو له عنده في الظاهر لان الكاذب لا ينصب قرينة على خلاف ارادته وقوله

وانت تعلم بتقديم المسند اليه احترازا عما اذا كان المخاطب ايضا عالما بانه لم يجئ فانه لا يتعين كونه حقيقة

بل ينقسم الى قسمين احدهما ان يكون المخاطب مع علمه بانه لم يجئ عالما بان المتكلم يعلم انه لم يجئ والثاني ان لا يكون عالما

به والاول لا يكون اسنادا الى ما هو له عند المتكلم لا في الحقيقة ولا في الظاهر لوجود القرينة الصارفة فلا يكون حقيقة

عقلية بل ان كان لملابسة يكون مجازا والا فهو من قبيل ما لا يعتد به ولا يعد في الحقيقة ولا في المجاز بل ينسب قائله

الى ما يكره كما صرح به في المفتاح بخلاف الثاني فان المخاطب لما لم يعلم ان المتكلم عالم بانه لم يجئ يفهم من ظاهره انه

اسناد الى ما هو له عنده بناء على سهو او نسيان وانما عدلنا عن تعريف صاحب المفتاح وعنوان الحقيقة

العقلية هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم من الحكم فيه لامور الاول انه جعلها صفة للكلام والمصنف للاسناد
الثاني انه غير مطرد لصدقه على ما ليس المسند فيه فعلا او في معناه نحو الانسان جسم مع انه لا يسمى حقيقة ولا
مجازا وجوابه منع انه لا يسمى حقيقة وكفى بقول الشيخ عبد القاهر انها كل جملة وضعتها على ان الحكم المفاد
بها على ما هو عليه في العقل واقع موقعه فيرتب الله غير منعكس لخروجه عنه الثالث انه غير منعكس لعدم صدقه
على ما لا يطابق الاعتقاد سواء يطابق الواقع ام لا لانه ترك التقييد بقوله في الظاهر والاعتذار عنه بانه اراد كل
مع كونه مرادا اعتمادا على انه يفهم مما ذكره في تعريف المجاز اولا انا لا نلتفت اليه في التعريفات بل جوابه انا لا نسلم عدم
صدقه على ما ذكر فان قوله هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم اعم من ان يكون عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر بل
دلالته على الظاهر لعدم الاطلاع على السرائر ولقائل ان يقول تعريف المص غير مطرد ولا منعكس اما الاول
فلصدقه على نحو قولها فانما هي اقبال وادبار مما وصف الفاعل او المفعول بالمصدر فانه مجاز عقلي نص عليه الشيخ
في دلائل الاعجاز وقال لم ترد بالاقبال والادبار غير معناهما حتى يكون المجاز في الكلمة وانما المجاز في الكلام في ان
جعلتها لكثرة ما تقبل وتدبر كانها تجسمت من الاقبال والادبار وليس ايضا على حذف المضاف واقامة المضاف اليه
مقامه وان كانوا يذكرونه منه اذ لو قلنا اريد انما هي ذات اقبال وادبار افسدنا الشعر على انفسنا وخرجنا الى شيء
مغسول وكلام عامي مردود لا مساغ له عند من هو صحيح الذوق والمعرفة نسابة للمعاني وهو يعني تقدير المضاف فيه
انه لو كان الكلام قد جيء به على ظاهره ولم يقصد المبالغة المذكورة لكان حقه ان يجاء بلفظ الذات لانه مراد وجوابه ان
لفظ ما في التعريف عبارة عن الملابس اي الى فاعل او الى مفعول به هو له على ما صرح به فيما سبق وهذا اسناد
الى المبتدا والاسناد الى المبتدا عنده ليس بحقيقة ولا مجاز واما الثاني فلعدم صدقه على نحو ما قام زيد وما ضرب
عمرو من المنفيات فان اسناد القيام والضرب ليس الى ما هو له لا في الحقيقة ولا في الظاهر وان اريد ان اسناد
القيام والضرب المنفيين الى ما هو له فقد دخل في التعريف من المجاز العقلي ما هو منفي نحو ما صام يومي وما نام
ليلي قال الشاعر فنمت وما ليل المطي بنائم وحاصل الاشكال ان الاسناد اعم من ان يكون على جهة
الاثبات او النفي واثبات الفعل لما هو له معناه ظاهر واما معنى نفي الفعل عما هو له عند المتكلم في الظاهر وجوابه ان معناه
انه لو اعتبر الكلام مجردا عن النفي واتى بصورة الاثبات لكان اسنادا الى ما هو له لان النفي فرع الاثبات فالاسناد
في قام زيد الى ما هو له فيكون حقيقة وكذا اذا نفيته وقلت ما قام زيد بخلاف الاسناد في نحو صام نهاري فانه اسناد
الى غير ما هو له فيكون مجازا سواء اثبت او نفي وكذا الكلام في سائر الانشاءات مثل انهارك صائم

نهاري صائم وما اشبه ذلك فليتامل ومنها اي من الاسناد مجاز عقلي ويسمى مجازا حكميا ومجازا في الاثبات واسنادا
مجازيا وهو اسناده اي اسناد الفعل او معناه الى ملابس له غير ما هو له اي غير الملابس الذي يكون ذلك
الفعل او معناه له يعني غير الفاعل فيما بني للفاعل وغير المفعول به فيما بني للمفعول بتاول متعلق باسناده وحقيقته
قولك تاولت الشيء انك تطلبت ما يؤول اليه من الحقيقة او الموضع الذي يؤول اليه من العقل لان اولت وتاولت فعلت
وتفعلت من آل الامر الى كذا يؤول اي انتهى اليه والمآل المرجع كذا في دلائل الاعجاز وحاصله ان تنصب قرينة
صارفة للاسناد عن ان يكون الى ما هو له وقد اشار الى تفسير التاويل بقوله وله اي للفعل
ملابسات شتى مختلفة جمع شتيت كمريض ومرضى يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان
والسبب لم يتعرض للمفعول معه والحال ونحوهما لان الفعل لا يسند اليها فاسناده الى الفاعل والى المفعول به اذا
كان مبنيا له اي للفاعل او المفعول به يعني ان اسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا له والى المفعول به اذا كان مبنيا له حقيقة قوله
في تعريف الحقيقة ما هو له يشملهما كما مر من الامثلة واسناده الى غيرهما اي غير الفاعل او المفعول به يعني غير الفاعل
في المبني للفاعل وغير المفعول في المبني للمفعول للملابسة يعني لاجل ان ذلك الغير يشابه ما هو له في ملابسة الفعل
مجاز فقد استعير الاسناد بما هو له لغيره لمشابهته اياه في الملابسة كما استعير للرجل اسم الاسد
لمشابهته اياه في الجرأة ولا مجاز ولا استعارة في شيء من طرفي الاسناد وانما الغرض تشبيه هذه الحالة
بحال الاستعارة الاصطلاحية كما قال في دلائل الاعجاز ان تشبيه الربيع بالقادر في تعلق وجود الفعل به ليس
هو التشبيه الذي يفاد بكان والكاف ونحوهما وانما هو عبارة عن الجهة التي راعاها المتكلم حين اعطى الربيع حكم القادر
في اسناد الفعل اليه وهو مثل قولنا شبه ما بليس فرفع بها الاسم ونصب الخبر فان الغرض بيان
تقدير قدروه في نفوسهم وجهة راعوها في اعطاء ما حكم ليس في العمل كقولهم عيشة راضية فيما بني للفاعل واسند
الى المفعول به اذ العيشة مرضية وسيل مفعم في عكسه اذ المفعم اسم مفعول من افعمت الاناء ملأته وقد
اسند الى الفاعل وشعر شاعر في المصدر والاولى ان يمثل بنحو جد جده لان الشعر وان كان على
لفظ المصدر فهو بمعنى المفعول لا بمعنى تاليف الشعر فيكون من قبيل عيشة راضية وحقيقة ما ذكره
المرزوقي وهو ان من شان العرب ان يشتقوا من لفظ الشيء الذي يريدون المبالغة في وصفه ما
يتبعونه به تاكيدا وتنبيها على تناهيه من ذلك قولهم ظل ظليل وداهية دهياء وشعر شاعر ونهاره صائم
في الزمان ونهر جار في المكان وبنى الامير المدينة في السبب الآمر وضربه التاديب في السبب الغائي وقال

يوم يقوم الحساب أي أهله لأجله وقد خرج من تعريف الإسناد والمجاز أمران أحدهما وصف الفاعل
أو المفعول بالمصدر نحو رجل عدل وإنما هي إقبال وإدبار على ما مر والثاني وصف الشيء بوصف محدثه
وصاحبه مثل الكتاب الحكيم والأسلوب الحكيم فإن المبني للفاعل قد أسند إلى المفعول لكن لا إلى
المفعول الذي يلابسه ذلك المسند بل فعل آخر من أفعاله مثل إنشاء الكتاب وكلامه ظاهر في أن المفعول الذي
يكون الإسناد إليه مجازا يجب أن يكون مما يلابسه ذلك المسند وكذا إذا أسند إلى المصدر الذي يلابسه فعل
آخر من أفعال فاعله نحو الضلال البعيد والعذاب الأليم فإن البعيد إنما هو الضال والأليم هو المعذب فوصف
به فعله مثل جد جده كذا في الكشاف وظاهر أن هذا المصدر ليس مما يلابسه ذلك المسند ويمكن الجواب
عن الأول بأنه ليس عنده بمجاز كما أنه ليس بحقيقة وعن الثاني بأن الملابسة أعم من أن يكون بواسطة حرف
أو بدونه وهذه الصور من قبيل الأول إذ الأصل هو حكيم في أسلوبه وكتابه وبعيد وأليم في ضلاله وعذابه فيكون
مما بني للفاعل وأسند إلى المفعول بواسطة فتأمل وقس عليه نظائره والمعتبر عند صاحب الكشاف تلبس ما أسند
إليه الفعل بفاعله الحقيقي لأنه قال المجاز العقلي أن يسند الفعل إلى شيء يتلبس بالذي هو في الحقيقة له كتلبس التجارة
بالمشترين في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم ولكن لا يجعل أمثال هذا من قبيل الإسناد إلى السبب فإن قيل
كثيرا ما يطلق المجاز العقلي على ما لا يشتمله هذا التعريف من نحو قوله تعالى شقاق بينهما ومكر الليل والنهار
وقول الشاعر يا سارق الليلة أهل الدار وقولنا أعجبني إنبات الربيع وجري الأنهار ونحو قوله تعالى ولا تطيعوا
أمر المسرفين وقولنا نومت الليلة وأجريت النهر وما أشبه ذلك من النسب الإضافية والإيقاعية فالجواب
أن المجاز العقلي أعم من أن يكون في النسبة الإسنادية أو غيرها فكما أن إسناد الفعل إلى غير ما حقه أن يسند
إليه مجاز فكذا إيقاعه على غير ما حقه أن يوقع عليه وإضافة المضاف إلى غير ما حقه أن يضاف إليه لأنه جاز موضعه الأصلي
فالمذكور في الكتاب إما تعريف للمجاز العقلي في الإسناد خاصة أو لمطلقه باعتبار أن يجعل الإسناد المذكور في
التعريف أعم من أن يدل عليه الكلام بصريحه كما مر أو يكون مستلزما كما في هذه الأمثلة فإنه جعل فيها البين شاقا
والليل والنهار ماكرين والليلة مسروقة والأمر مطاعا وكذا فيما جعل الفاعل المجازي تمييزا كقوله تعالى أولئك شر مكانا
وأضل سبيلا لأن التمييز في الأصل فاعل فتدبر فإنه بحث نفيس واعلم أن هذا المجاز قد يدل عليه صريحا كما مر وقد يدل
عليه كناية كما ذكروا في قولهم سل الهموم أنه من المجاز العقلي حيث جعل الهموم مخزونة بقرينة إضافة السلة
إليها فافهم وقس ولا نعتبر المجاز العقلي على ما يفهم من ظاهر كلام السكاكي والمصنف وقولنا في التعريف بتأول يخرج نحو

ما ترى من قول الجاهل أنبت الربيع البقل رائيا الإنبات من الربيع فإن هذا الإسناد وإن كان إلى غير ما هو له لكن لا تأول
فيه لأنه مراده ومعتقده وكذا شفى الطبيب المريض ونحو ذلك مما يطابق الاعتقاد دون الواقع ويخرج أيضا الأقوال
الكاذبة فإنه لا تأول فيها فإن قلت أي سر في بيان فائدة هذا القيد وليس هذا من عادته في هذا الكتاب ثم أي سر
في التعرض لإخراج نحو قول الجاهل دون الأقوال الكاذبة فهذا القيد يخرجهما جميعا قلت السر فيه أن صاحب المفتاح عرف
المجاز العقلي بأنه الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأول إفادة للخلاف لا بواسطة وضع
وقال وإنما قلت خلاف ما عند المتكلم دون ما عند العقل لئلا يمتنع طرده بمثل قول الدهري أنبت الربيع البقل وعكسه
بمثل قولنا كسا الخليفة الكعبة إذ ليس في العقل امتناع أن يكسو الخليفة نفسه الكعبة وإنما قلت لضرب من التأول
ليحترز به عن الكذب واعترض المصنف عليه بأنا لا نسلم بطلان طرده بما ذكره لخروجه بقوله لضرب من التأول ولا بطلان عكسه
بما ذكره لأن المراد بخلاف ما عند العقل خلاف ما في نفس الأمر لأن معنى ما عند العقل ما يقتضيه العقل ويرتضيه
لا ما يحضر عنده ويرتسم فيه ونحو كسى الخليفة الكعبة خلاف ما في نفس الأمر فأشار المصنف هنا إلى أن التأول
لا يختص بإخراج الأقوال الكاذبة كما يتوهم من المفتاح بل يخرج نحو قول الجاهل أيضا فلا يبطل طرد تعريفنا بنحو قول
الجاهل ولقائل أن يقول إن مفهوم قولنا ما عند العقل ما حصل عنده وثبت وهذا أعم مما في نفس الأمر لإمكان
تصور الكواذب فلا يجوز التعبير به عنه ومع ذلك يندفع الاعتراض الأول أيضا إذ لا امتناع في أن يشتمل التعريف
على قيدين ينفرد كل منهما بفائدة خاصة مع اشتراكهما في فائدة أخرى يكون حصولها من أحدهما قصدا ومن
الآخر ضمنا ولا يكون هذا تكرارا فإخراج نحو قول الجاهل يمكن أن يسند إلى كل من قوله عند المتكلم ولضرب
من التأول لكن إسناده إلى الأول أولى لأنه السابق في الذكر والمقصود بالثاني إخراج الكواذب وعلى هذا
كان الأنسب أن يقول ليخرج نحو قول الجاهل مكان قوله لئلا يمتنع طرده لكن المناقشة في العبارة بعد وضوح المقصود
ليست من دأب المحصلين فإن قلت ما ذكرت من تقرير كلام المصنف مشعر بأن مراده غير ما هو له عند العقل
وفي نفس الأمر وح يرد عليه نحو قول الجاهل والمعتزلي لمن لا يعرف حالهما أنبت الله البقل وخلق الله الأفعال كلها
وأضل الله الكافر بالتأول والقصد إلى أنه إسناد إلى السبب لأنه إسناد إلى ما هو له في نفس الأمر
وبالجملة إن أراد غير ما هو له في نفس الأمر فقد خرج عن تعريفه أمثال ما ذكر وإن أراد عند المتكلم في الظاهر بقرينة
ذكره في مقابلة الحقيقة فقد خرج نحو قول الجاهل والأقوال الكاذبة بقوله عند المتكلم في الظاهر وصار قوله بتأول مستدركا
وإسناده إخراج نحو قول الجاهل إليه فاسدا قلت أراد بالإسناد إلى غير ما هو له بحسب الظاهر الأعم أعني

مايصدق عليه انه اسناد الى غير ما هو له بوجه ما اعني الخابر في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر وح يدخل
نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة لكون الاسناد فيه الى غير ما هو له في الواقع وقول المعتزلي لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم
فاخرج جميعها بقوله بتأول وبين التعريف مسالما فيخرج عنه ما لا تأول فيه ويدخل فيه نحو قول الدهري والمعتزلي انبت الله
البقل بتأول وخلق الله الافعال كلها بتأول لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم وكذا نحو قول الدهري انبت الربيع البقل بتأول
حين يظهر انه موحد لكونه الى غير ما هو له في الواقع وكذا نحو قول الموحد انبت الله البقل بتأول عند اخفاء حاله من الاجلاء
واظهاره انه غير معتقد لظاهره بل انما اسنده الى السبب لانه الى غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر لا يقال العام لا يتحقق
الا في ضمن الخاص وقد تبين فساده فكيف يجوز ان يراد غير ما هو له اعم من ان يكون في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة
او في الظاهر لانا نقول فرق بين ارادة مفهوم العام وبين تحققه ولا يلزم من عدم تحققه الا في ضمن الخاص عدم
ارادته الا في ضمنه وقد تبين ان الفساد انما كان ينشأ من ارادة الخاص بخصوصه فلا فساد في ارادة العام عمومه
فليتأمل فان هذا مقام يستصعبه اقوام ولهذا اي ولان مثل قول الجاهل خارج عن المجاز لاشتراط
التأول فيه لم يحمل نحو قوله اي قول الصلتان العبدي اشاب الصغير وافنى الكبير كر الغداة ومر العشي على
المجاز اي على ان اسناد اشاب وافنى الى كر الغداة ومر العشي مجاز ما دام لم يعلم او لم يظن ان قائله لم يرد ظاهره
لعدم التأول ح بل حمل على الحقيقة لكونه اسنادا الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر كما مر من نحو قول الجاهل
بعد لم يعلم ولم يستدل بشيء على انه لم يرد ظاهره مثل الاستدلال على ان اسناد ميز الى جذب الليالي في قول
ابي النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع من ان رأت رأسي كرأس الاصلع ميز عنه قنزعا
عن قنزع اي بعد قنزع وهو الشعر المجتمع في نواحي الرأس جذب الليالي اي مضيها واختلافها وفي الاساس
جذب الشهر مضت عامته ابطئي او اسرعي حال من الليالي على تقدير القول او كون الامر بمعنى الخبر ويجوز
ان يكون منقطعا اي انتهي ما شئت ايتها الليالي فلا يتفاوت الحال عندي بجدواك ولا ابالي مجاز خبر ان بقوله
متعلق باستدل يعني عقيبه اي عقيب قوله ميز عنه قنزعا عن قنزع افناه اي ابا النجم او شعر رأسه قيل الله اي امره
وارادته للشمس اطلعي حتى اذا واراك افق فارجعي فانه يدل على انه يعتقد ان الفعل لله وانه المبدئ والمعيد والمنشئ
والمفني فيكون الاسناد الى جذب الليالي بتأول بناء على انه زمان او سبب واقسامه اي المجاز العقلي اربعة لان طرفيه
وهما المسند اليه والمسند اما حقيقتان وضعيتان نحو انبت الربيع البقل او مجازان وضعيان نحو احيا الارض شباب
الزمان فان المراد باحياء الارض تهييج القوى النامية فيها واحداث نضارتها بانواع النبات والاحياء في الحقيقة اعطاء

الحيوة وهي صفة تقتضي الحس والحركة الارادية وتفتقر الى البدن والروح وكذا المراد بشباب الزمان
ازدياد قواها النامية وهو في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان يكون حرارته الغريزية مشبوبة اي
قوية مشتعلة او مختلفان نحو انبت البقل شباب الزمان فيما المسند حقيقة والمسند اليه
مجاز واحيا الارض الربيع في عكسه وهذا التقسيم للطرفين اولا وبالذات وللاسناد ثانيا وبالعرض
وفيه تنبيه على ان الاسناد المجازي لا يخرج الطرف عما هو عليه بل حاله كحال سائر الالفاظ المستعملة في
انه اما حقيقة او مجاز وازالة لما عسى يستبعد من اجتماع مجازين او حقيقة ومجاز في كلام واحد وان
كانا مختلفين وانحصار الاقسام في الاربعة ظاهر على مذهب المصنف لانه اشترط في المسند ان يكون فعلا
او معناه فيكون مفردا وكل مفرد مستعمل اما حقيقة او مجاز فالمجاز في قولنا زيد نهاره صائم انما هو اسناد
صائم الى ضمير النهار وكذا في قول الحبيب احياني ملاقاته المجاز اسناد احيى الى ملاقاته لا اسناد الجملة
الواقعة خبرا الى المبتدا واما على مذهب السكاكي ففيه اشكال وهو اي المجاز العقلي في القرآن كثير واذا
تليت عليهم اياته اي ايات الله زادتهم ايمانا لم يقل منه قوله تعالى او نحو قوله تعالى ايمانا للاقتباس وان المعنى اذا
تليت عليهم اياته زادتهم تصديقا بوقوع المجاز العقلي في القرآن كثيرا والمقصود ان اسناد زادتهم الى
ضمير الايات مجاز لانها فعل الله وانما الايات سبب لها يذبح ابناءهم نسب الى فرعون التذبيح الذي هو فعل
جيشه لانه سبب آمر ينزع عنهما لباسهما نسب نزع اللباس عن آدم وحواء وهو فعل الله حقيقة الى
ابليس لان سببه الاكل من الشجرة وسبب الاكل وسوسته ومقاسمته اياهما انه لهما لمن
الناصحين يوما نصب على انه مفعول به لتتقون اي كيف تتقون يوم القيامة ان بقيتم على الكفر يوما يجعل
الولدان شيبا نسب الفعل الى الزمان وهو لله حقيقة وهذا كناية عن شدته وكثرة الهموم والاحزان
فيه لانه يتسارع عند تفاقم الاحزان الشيب او عن طوله وان الاطفال يبلغون فيه اوان الشيخوخة
واخرجت الارض اثقالها جمع ثقل وهو متاع البيت اي ما فيها من الدفائن والخزائن نسب الاخراج الى
مكانه وهو فعل الله حقيقة وهو غير مختص بالخبر كما يتوهم من تسميته بالمجاز في الاثبات ومن ذكره في
احوال الاسناد الخبري بل يجري في الانشاء نحو يا هامان ابن لي صرحا وقوله فلا يخرجنكما من الجنة فان البناء
فعل العملة وهامان سبب آمر وكذا الاخراج فعل الله وابليس سبب ومثل فلينبت الربيع ما
شاء وليصم نهارك وليجد جدك وما اشبه ذلك مما اسند الامر والنهي الى ما ليس المطلوب صدور

الفعل او الترك عنه ومنه انج النهر ولا يقطع امر فلان علما ما اشرنا اليه وكذا ليت النهر جار واسلوا انك تاركه

ونحو ذلك ولا بد له اي للمجاز العقلي من قرينة صارفة عن ارادة ظاهره لان المتبادر الى الفهم عند انتفاء القرينة

هو الحقيقة لفظية كما مر في قول ابي النجم من قوله افناه قيل الله او معنوية كاستحالة قيام المسند بالمذكور

اي بالمذكور لمسند اليه المذكور معه عقلا اي من جهة العقل بمعنى يكون بحيث لا يدعي احد من المحقين والمبطلين

انه يجوز قيامه به لان العقل اذا خلي ونفسه يعده محالا كقولك محبتك جاءت بي اليك او عادة اي من جهة

العادة نحو هزم الامير الجند وقيام المسند بالمسند اليه اعم من ان يكون لاجل صدوره عنه كضرب وهزم

او غيره كقرب وبعد ومرض ومات وصدوره عن الموحد عطف على استحالة اي وكصدور الكلام عن الموحد

في مثل اشاب الصغير

البيت وانبت الربيع البقل فمثل هذا الكلام اذا صدر عن الموحد يحكم بان اسناده مجاز لان الموحد لا يعتقد انه

الى ما هو له لكن امثال هذا البيت مما يحتمل العقل والا اذ هب اليه كثير من ذوي العقول ولما احتجنا في

ابطاله الى الدليل ومعرفة حقيقته يريد ان الفعل في المجاز العقلي يجب ان يكون له فاعل او مفعول به اذا اسند

اليه يكون الاسناد حقيقة لما مر من انه عبارة عن اسناده الى غير ما هو له وما هو له هو الفاعل والمفعول به الحقيقي

لكن لا يلزم ان يكون له حقيقة لجواز ان لا يسند الى ما هو له قطعا كما ان المجاز الوضعي لا بد له من موضوع له

اذا استعمل فيه يكون حقيقة لكن لا يجب ان يكون له حقيقة لجواز ان لا يستعمل فيه قطعا فمعرفة فاعله او مفعوله

الذي اذا اسند اليه يكون حقيقة اما ظاهرة كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم اي فما ربحوا في تجارتهم واما خفية

لا تظهر الا بعد نظر وتامل كما في قولك سرتني رؤيتك اي سرني الله عند رؤيتك وقوله اي وقول ابن المعذل

يزيدك وجهه حسنا اذا ما زدته نظرا اي يزيدك الله حسنا في وجهه لما اودعه

من دقائق الحسن والجمال يظهر بعد التامل والامعان وكقولك اقدمني بلدك حق لي على فلان اي اقدمتني

نفسي لاجل حق لي عليه وكقولك محبتك جاءت بي اليك اي جاءت بي نفسي اليك لمحبتك وقول الشاعر

وصيرني هواك وبي لحيني يضرب المثل اي صيرني الله بسبب هواك بهذه الحالة وهي ان يضرب المثل بي لهلاكي

في محبتك ففي معرفة الحقيقة في هذه الامثلة نوع خفاء ولهذا لم يطلع عليها بعض الناس وبهذا رد على الشيخ

عبد القاهر وهو بعض به حيث قال اعلم انه ليس بواجب في هذا ان يكون للفعل فاعل في التقدير اذا انت

نقلت الفعل اليه صارت حقيقة كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم فانك لا تجد في نحو اقدمني بلدك حق لي على

انسان

انسان فاعلا سوى الحق وكذا لا تستطيع في صيرني ويزيدك ان تزعم ان له فاعلا قد نقل عنه

الفعل فجعل للهوى وللوجه فالاعتبار اذن ان يكون المعنى الذي يرجع اليه الفعل موجودا في الكلام على

حقيقته فان القدوم موجود حقيقة وكذا الصيرورة والزيادة واذا كان معنى اللفظ موجودا على الحقيقة

لم يكن مجازا فيه نفسه فيكون في الحكم فاعرف هذه الجملة واحسن ضبطها حتى تكون على بصيرة من

الامر وقال الامام الرازي فيه نظر لان الفعل لا بد من ان يكون له فاعل حقيقة لامتناع صدور الفعل

لا عن فاعل فهو ان كان ما اضيف اليه الفعل فلا مجاز والا فيمكن تقديره وانكره اي المجاز العقلي

السكاكي وقال الذي عندي نظمه في سلك الاستعارة بالكناية بجعل الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة

في التشبيه وجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة وهذا معنى قوله ذاهبا الى ان ما مر من

الامثلة ونحوه استعارة بالكناية وهي عنده ان تذكر المشبه وتريد المشبه به بواسطة قرينة

وهي ان تنسب اليه شيئا من اللوازم المساوية للمشبه به مثل ان تشبه المنية بالسبع ثم

تفردها بالذكر وتضيف اليها شيئا من لوازم السبع فتقول مخالب المنية نشبت بفلان بناء

على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقي للانبات يعني القادر المختار بقرينة نسبة الانبات الذي

هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقي اليه اي الى الربيع وعلى هذا القياس غيره اي غير هذا

المثال يعني ان المراد بالطبيب هو الشافي الحقيقي بقرينة نسبة الشفاء اليه وكذا المراد بالامير المدبر

لاسباب الهزيمة هو الجيش بقرينة نسبة الهزم اليه والحاصل انه يشبه الفاعل المجازي المذكور

بالفاعل الحقيقي في تعلق وجود الفعل به ثم يفرد بالذكر وينسب اليه شيء من لوازم الفاعل الحقيقي وفيه

اي فيما ذهب اليه السكاكي نظر لانه يستلزم ان يكون المراد بعيشة في قوله تعالى فهو في عيشة راضية

صاحبها لما سيأتي في الكتاب من تفسير الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكي وقد ذكرناه

نحن وليس كذلك اذ لا معنى لقولنا هو في صاحب عيشة وكذا الاخفى لقولنا خلق من شخص يدفق الماء

اي يصبه في قوله تعالى خلق من ماء دافق ويستلزم ان لا يصح الاضافة في كل ما اضيف الفاعل المجازي

الى الحقيقي نحو نهاره صائم لبطلان اضافة الشيء الى نفسه اللازمة من كلامه لان المراد بالنهار حينئذ فلان

نفسه ولا شك في صحة هذه الاضافة ووقوعها قال الله تعالى فما ربحت تجارتهم ولو مثل بقوله تعالى فما ربحت

تجارتهم او قوله فنام ليلي وتجلى همي كان اوضح للشغب لان قوله نهاره صائم مما ينازع فيه بان الاستعارة

انما هو في ضميره المستتر لانه كالاستخدام في علم البديع لكن المناقشة في المثال ليست من دأب المحصلين ويستلزم ان لا يكون الامر بالبناء في قوله تعالى يا هامان ابن لي صرحا لهامان لان المراد به هو العملة انفسهم وليس كذلك لان النداء له والخطاب معه ويستلزم ان يتوقف نحو انبت الربيع البقل وشفى الطبيب المريض وسرتني رؤيتك مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله تعالى على السمع من الشارع لان اسماء الله تعالى توقيفية لا يطلق عليه اسم لا حقيقة ولا مجازا ما لم يرد اذن الشارع وليس كذلك لان مثل هذا التركيب صحيح شائع ذائع في كلامهم سمع من الشارع او لم يسمع واللوازم كلها منتفية كما ذكرنا فينتفي كونه من باب الاستعارة بالكناية لان انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم وجوابه ان مبنى هذه الاعتراضات على ان مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية ان تذكر المشبه وتريد المشبه به حقيقة وهذا وهم لظهور ان ليس المراد بالمنية في قولنا مخالب المنية نشبت بفلان السبع حقيقة بل المراد الموت لكن بادعاء السبعية له وجعل لفظ المنية مرادفا للفظ السبع ادعاء كيف وقد قال السكاكي في تحقيق تذكر اسم المنية اسما للسبع مرادفا له بارتكاب تأويل وهو ان المنية تدخل في جنس السباع لاجل المبالغة في التشبيه وقال ايضا المراد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان تكون شيئا غير السبع وح يكون المراد بعيشة صاحبها بادعاء الصاحبية لها وبالنهار الصائم بادعاء الصائمية له لا بالحقيقة حتى يفسد المعنى ويبطل الاضافة وايضا يكون الامر بالبناء لهامان كما ان النداء له لكن بادعاء انه بان وجعله من جنس العملة لفرط المباشرة ولا يكون الربيع مطلقا على الله تعالى حقيقة حتى يتوقف على السمع اذ المراد به حقيقة هو الربيع لكن بادعاء انه قادر مختار من اجل المبالغة في التشبيه وهذا ظاهر نعم يرد على مذهبه في الاستعارة بالكناية اعتراض قوي نذكره في علم البيان ان شاء الله تعالى وهو انه اي ما ذهب اليه ينتقض بنحو نهاره صائم وليله قائم وما اشبه ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه وهو مانع عن حمل الكلام على الاستعارة كما صرح به في كتابه وقال ان نحو رأيت بفلان اسدا ولقيني منه اسد وما اشبه ذلك من باب التشبيه لا الاستعارة وجوابه ان لا نم ان ذكر الطرفين مطلقا ينافي الاستعارة بل اذا كان على وجه ينبئ عن التشبيه سواء كان على جهة الحمل نحو زيد اسد او لا نحو لجين الماء بل لبلا انه جعل نحو قوله قد زر ازراره على القمر من قبيل الاستعارة مع اشتماله على

على ذكر الطرفين على ان المشبه به فيهما هو شخص صائم مطلقا والضمير لفلان نفسه من غير اعتبار كونه صائما او غير صائم ومنهم من لم يقف على مراد السكاكي بالاستعارة بالكناية فاجاب عن الاولين بان الاستعارة انما هي في ضمير راضية والصائم في مثله حسنة مثل عيشة راضية صاحبها هو المراد بالنهار الصائم مطلقا فيكون من اضافة العام الى الخاص ولم يسلم من اضافة المسمى الى الاسم فانظر الى ما ارتكب من التمحلات المستبعدة وحمل الكلام الذي هو من البلاغة بمكان على الوجه المسترذل وعن الثالث بان الامر بالبناء لهامان مجاز ولغيره حقيقة وخفي عليه انه اذا كان المراد بلفظ هامان هو البائي حقيقة كما فهم لم يكن الامر له لا حقيقة ولا مجازا الا يرى انك اذا قلت ارم يا اسد لا يكون الامر للحيوان المفترس قطعا وعن الرابع بان التوقيف انما هو مذهب البعض والسكاكي ممن يجوز اطلاق الاسم على الله من غير توقيف ولهذا صرح بان الربيع استعارة بالكناية عنه ولم يعرف انه لو صح ذلك لوجب عند القائلين بالتوقيف ان يتوقف صحة مثل هذا التركيب على السمع وليس كذلك لانه شائع ذائع في كلام الجميع من غير توقيف

الباب الثاني احوال المسند اليه

اعني الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه كحذفه وذكره وتعريفه وتنكيره وغير ذلك من الاعتبارات الراجعة اليه لذاته لا بواسطة الحكم او المسند مثلا ككونه مسندا اليه بحكم مؤكد او متروك التأكيد وكونه مسندا اليه لمسند مقدم او مؤخر معرف او منكر ونحو ذلك وسيأتي كون المسند اليه اولى بالتقديم اما حذفه قدمه على سائر الاحوال لانه عبارة عن عدم الاتيان وهو متقدم على الاتيان لتأخر وجود الحادث عن عدمه والحذف يفتقر الى امرين احدهما قابلية المقام وهو ان يكون السامع عارفا به لوجود القرائن والثاني الداعي الموجب لرجحان الحذف على الذكر ولما كان الاول معلوما مقررا في علم النحو ايضا دون الثاني قصد الى تفصيل الثاني اشارة الى الاول فقال فللاحتراز عن العبث اذا القرينة دالة عليه فذكره عبث لكن لا بناء على الحقيقة وفي نفس الامر بل بناء على الظاهر والا فهو في الحقيقة الركن الاعظم من الكلام فكيف يكون ذكره عبثا وقيل معناه انه عبث نظرا الى ظاهر القرينة واما في الحقيقة فيجوز ان يتعلق به غرض مثل التبرك والاستلذاذ والتنبيه على غباوة السامع ونحو ذلك او تخييل العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ يعني ان الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر وعند الحذف على دلالة العقل وهو اقوى لاستقلاله بالدلالة بخلاف اللفظ فانه يفتقر

ذكر

الى العقل فاذا حذفت فقد خيلت انك عدلت من الدليل الاضعف الى الاقوى وانما قال تخييل لان الدال

عند الحذف ايضا هو اللفظ المدلول عليه بالقراين والاعتماد فى دلالة اللفظ بالاخرة الى العقل فلا عند الذكر يكون

الاعتماد بالكلية على اللفظ ولا عند الحذف على العقل كقوله قال لى كيف انت قلت عليل لم يقل انا عليل للاحتراز

والتخييل المذكورين او لاختبار تنبه السامع عند القرينة هل يتنبه ام لا او اختبار مقدار تنبهه هل

يتنبه بالقراين الخفية ام لا او ايهام صونه اى المسند اليه عن لسانك تعظيما له او فى ما او عكسه اى

ايهام صون لسانك عنه تحقيرا له او لامانة او تأتى الانكار وتيسيره لدى الحاجة نحو فاسق فاجر اى زيد ليتأتى لك

ان تقول ما اردته بل غيره او تعينه او ادعاء التعين او نحو ذلك كضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب ضجرة

وسآمة او فوات فرصة او محافظة على وزن او سجع او قافية او ما اشبه ذلك كقول الصياد غزال

فان المقام لا يسع ان يقال هذا غزال فاصطادوه وكما لا خفاء من غير السامع من الحاضرين مثل جاء وكالتباع

الاستعمال الوارد على تركه مثل رمية من غير رام وشنشنة اعرفها من اخزم او على ترك نظائره كما

فى الرفع على المدح او الذم او الترحم فانهم لا يكادون يذكرون فيه المبتدا نحو الحمد لله اهل الحمد بالرفع ومنه قولهم

بعد ان يذكروا رجلا فتى من شأنه كذا وكذا او بعد ان يذكروا الديار والمنازل ربع كذا وكذا وهذه

طريقة مستمرة عندهم وقد يكون المسند اليه المحذوف هو الفاعل وح يجب اسناد الفعل الى المفعول ولا يفتقر

هذا الى القرينة الدالة على تعيين المحذوف بل الى مجرد الغرض الداعى الى الحذف مثل قتل الخارجى لعدم الاعتناء

بشأن قاتله وانما المقصود ان يقتل ليؤمن من شره وقد يكون حذف الشئ اشعارا بانه بلغ من النباهة

مبلغا لا يمكن ذكره قال الله تعالى ان هذا القرآن يهدى للتى هى اقوم اى الملة التى او الحالة او الطريقة فى الحذف

فخامة لا توجد فى الذكر او بلغ من الفظاعة الى حيث لا يقدر المتكلم على اجرائه على اللسان او السامع على استماعه

ولهذا اذا قلت كيف فلان سائلا عن الواقع فى بلية يقال لا تسأل عنه اما لانه يتحرج ان يجرى على لسانه ما هو فيه

لفظاعته وافتجائه المتكلم واما لانك لا تقدر على استماعه لايحاش السامع وافتجائه واما ذكره فلكونه اى الذكر

الاصل ولا مقتضى للعدول عنه او للاحتياط لضعف التعويل على القرينة او التنبيه على غباوة السامع او زيادة

الايضاح والتقرير ومنه واولئك هم المفلحون بتكرير اسم الاشارة تنبيها على انهم كما ثبتت لهم الاثرة بالهدى

فهى ثابتة لهم بالفلاح فجعلت كل من الاثرتين فى تميزهم بها عن غيرهم بالمثابة التى لو انفردت كفت مميزة

او اظهار تعظيمه او اهانته او التبرك بذكره او استلذاذه او بسط الكلام حيث الاصغاء

مطلوب اى فى مقام يكون اصغاء السامع مطلوبا للمتكلم لعظمته وشرفه نحو هى عصاى ولهذا يطال الكلام مع

الاحباء ويجوز ان يكون حيث يستحسن الاختصار لاحسان الزمان وقد يكون بسط الكلام فى مقام الافتخار والابتهاج

وغير ذلك من الاعتبارات المناسبة كما يقال لك من نبيك فتقول نبينا حبيب الله ابو القاسم محمد بن عبد

الله الى غير ذلك من الاوصاف وقد يذكر المسند اليه للتهويل او التعجب او الاشهاد فى القضية او التسجيل

على السامع حتى لا يكون له سبيل الى الانكار هذا كله مع قيام القرينة وما جعله صاحب المفتاح مقتضيا

للذكر ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين نحو زيد جاء وعمرو ذهب وخالد

فى الدار واعترض المص عليه بانه ان قامت قرينة تدل عليه ان حذف فعموم الخبر وارادة تخصيصه بمعين وحدهما لا

يقتضيان ذكره بل لا بد ان ينضم اليهما امر ثالث كالتبرك والاستلذاذ ونحو ذلك ليترجح الذكر على الحذف

وان لم تقم قرينة كان ذكره واجبا لانتفاء شرط الحذف لا لانتفاء عموم النسبة وارادة التخصيص وجوابه ان عموم

النسبة وارادة التخصيص تفصيل لانتفاء قرينة الحذف وتحقيق له لانه اذا لم يكن عام النسبة نحو خالق لكل شئ لم

يفهم ان المراد هو الله تعالى وان كان عام النسبة ولم يرد تخصيصه نحو خير من هذا الفاسق الفاجر يفهم ان المراد

كل واحد ولا يعنى بالقرينة سوى ما يدل على المراد ويعين مراده فيكون ذكره واجبا لا راجحا والمقتضى ما يكون مرجحا

لا موجبا او يكون ذكره واجبا فلا يكون مقتضى الحال والجواب ان المقتضى اعم من الموجب والمرجح ولا نسلم المنافاة

بين وجوب الذكر وكونه مقتضى الحال فان كله امن مقتضيات الاحوال بهذه المثابة واما تعريفه اى جعل المسند اليه معرفة

وهو ما وضع ليستعمل فى شئ بعينه وحقيقة التعريف جعل الذات مشارا به الى خارج اشارة وضعية وقدم فى

باب المسند اليه التعريف على التنكير لان الاصل فى المسند اليه التعريف وفى المسند بالعكس فتعريفه لافادة المخاطب

اتم فائدة وذلك لان الغرض من الاخبار كما مر هى افادة المخاطب الحكم او لازمه وهو ايضا كلما ان المتكلم ما يحكم

فى الاول بوقوع النسبة بين الطرفين يحكم هنا بانه عالم بوقوع النسبة ولا شك ان احتمال تحقق الحكم متى كان

ابعد كانت الفائدة فى الاعلام به اقوى وكلما ازداد المسند والمسند اليه تخصيصا ازداد الحكم بعدا كما ترى فى قولك

شئ ما موجود وقولك زيد حافظ للتورية فافادة اتم فائدة تقتضى اتم تخصيص وهو التعريف لان كمال التخصيص والنكرة

وان امكن ان تخصص بالوصف بحيث لا يشاركه فيه غيره كقولك اعبد الها خلق السماء ولقيت رجلا سلم

عليك اليوم وحده قبل كل احد لكنه لا يكون فى قوة تخصيص المعرفة لانه وضعى بخلاف تخصيص النكرة ثم التعريف

يكون على وجوه متفاوتة يتعلق بها اغراض مختلفة اشار اليها بقوله فبالاضمار لان المقام للتكلم او الخطاب

او الغيبة وقدم المضمر لكونه اعرف المعارف واصل الخطاب ان يكون لمعين واحدا كان او كثيرا لان

وضع المعارف على ان تستعمل لمعين مع ان الخطاب هو توجيه الكلام الى حاضر فيكون معينا وقد

يترك اى الخطاب مع معين الى غيره اى غير المعين ليعم الخطاب كل مخاطب على سبيل البدل نحو ولو

ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم لا يريد بالخطاب مخاطبا معينا قصدا الى تفظيع حال المجرمين اى

تناهت حالهم الفظيعة فى الظهور وبلغت النهاية فى الانكشاف لاهل المحشر الى حيث تمتنع خفاؤها

فلا يختص بها رؤية راء دون راء واذا كان كذلك فلا يختص به اى بهذا الخطاب مخاطب دون مخاطب بل

كل من يتأتى منه الرؤية فله مدخل فى هذا الخطاب وفى بعض النسخ فلا يختص بها اى برؤية حالهم مخاطب بل كل

رؤية مخاطب على حذف المضاف فالآية فى الايضاح وقد يترك الى غير معين نحو فلان لئيم ان اكرمته اهانك

وان احسنت اليه اساء اليك فلا تريد مخاطبا بعينه بل تريد ان اكرم وان احسن اليه فتخرجه فى صورة

الخطاب ليفيد العموم وهو فى القرآن كثير نحو ولو ترى الآية اخرج فى صورة الخطاب لما اريد العموم فقوله

ليفيد العموم متعلق بما دل عليه الكلام اى يحمل على هذا المعنى عدم ارادة مخاطب معين لارادة العموم يشعر بذلك

لفظ المفتاح وبالعلمية اى تعريف المسند اليه بايراده علما وهو ما وضع لشئ مع جميع مشخصاته وقدمها على

بقية المعارف لانها اعرف منها لاحضاره اى المسند اليه بعينه اى بشخصه بحيث يكون متميزا عن جميع ما عداه واحترز

به عن احضاره باسم جنس نحو رجل عالم جاءنى فى ذهن السامع ابتداء اى اول مرة واحترز به عن احضاره ثانيا

بالضمير الغائب نحو جاء زيد وهو راكب باسم مختص به اى بالمسند اليه بحيث لا يطلق على غيره باعتبار هذا الوضع

واحترز به عن احضاره بضمير المتكلم او المخاطب واسم الاشارة والموصول والمعرف بلام العهد والاضافة فانه يمكن

احضاره بعينه ابتداء بكل واحد منها لكن ليس شئ منها مختصا بمسند اليه معين فان قيل هذا القيد مغن عن الاولين

لان الاسم المختص بشئ معين ليس الا العلم قلنا بعد التسليم ان ذكر القيود انما هو لتحقيق مقام العلمية فلا بأس

بان يقع فيها ما يقع به الاحتراز عن الجميع كما فى التعريفات لا يقال ان قوله ابتداء احتراز عن المضمر الغائب والمعرف

بلام العهد والموصول فان الاولين بواسطة تقدم ذكره تحقيقا او تقديرا والثالث بواسطة العلم بالصلة لانا

نقول هذا موقوف على ان يكون معنى قوله ابتداء بنفسه اى بنفس لفظه يعنى احضاره لا يتوقف بعد العلم بالوضع

على شئ آخر من تقدم الذكر ونحوه ولو اريد ذلك يكون هذا بعينه معنى قوله باسم مختص به وبعد اللتيا والتى يكون

احترازا عن سائر المعارف ولا يكون تخصيصا ذكره لان اللفظ الموضوع لمعين انما هو العلم وما سواه انما وضع

ليستعمل فى معين فينبغى ان يصار الى ما ذكره بعضهم من ان معناه اول زمان ذكره وهو احتراز عن

احضاره فى ثانى زمان ذكره كما فى سائر المعارف فانها لا تفيد اول زمان ذكرها الا مفهوماتها الكلية

وافادتها للجزئيات المرادة فى الكلام انما يكون بواسطة قرينة معينة لها فى الكلام كتقدم الذكر

والاشارة والعلم بالصلة والنسبة ونحو ذلك ولا يخفى على المنصف ان الوجه ما ذكرناه اولا نحو قل هو الله احد

فالله اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت منها حرف التعريف ثم جعل علما للذات الواجب الوجود الخالق

لكل شئ ومن زعم انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية له وكل منهما كلى انحصر فى فرد

فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئى فقد سهى الا يرى ان قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد بالاتفاق من غير

ان يتوقف على اعتبار عهد فلو كان الله اسما لمفهوم المعبود بالحق او الواجب لذاته لا علما للفرد الموجود

منه لما افاد التوحيد لان المفهوم من حيث هو يحتمل الكثرة وايضا فالمراد باله فى هذه الكلمة اما

المعبود بالحق فيلزم استثناء الشئ من نفسه او مطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات

الباطلة فيجب ان يكون اله بمعنى المعبود بحق والله علما للفرد الموجود منه والمعنى لا مستحق للعبودية

له فى الوجود او موجود الا الفرد الذى هو خالق العالم وهذا معنى قول صاحب الكشاف ان الله مختص

بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اى بالفرد الموجود الذى يعبد بالحق تعالى وتقدس او تعظيم او

اهانة كما فى الالقاب الصالحة للمدح او الذم او كناية عن معنى يصلح له الاسم نحو ابو لهب فعل كذا وكذا وفى

التنزيل تبت يدا ابى لهب اى يدا جهنمى لان انتسابه الى اللهب يدل على ملابسته اياها كما

يقال هو ابو الخير وابو الشر واخو الفضل واخو الحرب لمن يلابس هذه الامور واللهب

الحقيقى لهب جهنم فالانتقال من ابى لهب الى جهنمى انتقال من الملزوم الى اللازم او من اللازم الى

الملزوم على اختلاف الرأيين فى الكناية الا ان هذا اللزوم انما هو بحسب الوضع الاول اعنى الاضافى

دون الثانى اعنى العلمى وهم يعتبرون فى الكنى المعانى الاصلية ويجب ان يعلم ان ابا لهب انما استعمل هنا

فى الشخص المسمى به لينتقل منه الى جهنمى كما ان طويل النجاد يستعمل فى معناه الموضوع له لينتقل منه الى

طويل القامة ولو قلت رأيت اليوم ابا لهب واردت كافرا جهنميا لاشتهار ابى لهب بهذا الوصف

يكون استعارة نحو رأيت حاتما ولا يكون من الكناية فى شئ فليتأمل فان هذا المقام من مزال

الاقدام او ايهام استلذاذه اى العلم او التبرك به او نحو ذلك كالتفاؤل والتطير والتسجيل

على الشايع وغير ذلك مما يناسب اعتباره في الاعلام وبالموصولية اي تعريف المسند اليه بايراده
موصولا وكان الانسب ان يقدم عليه ذكر اسم الاشارة لكونه اعرف لان المخاطب يعرف مدلوله بالقلب والعين
بخلاف الموصول ثم الموصول وذو اللام سواء في الرتبة ولهذا صح جعل الذي يوسوس صفة الخناس وتعريف المضاف
كتعريف المضاف اليه وما ذكرنا من الاعرفية هو المنقول عن سيبويه وعليه الجمهور وفيها مذاهب اخر
والمقام الصالح للموصولية هو ان يصح احضار الشيء بواسطة جملة معلومة الانتساب الى مشار اليه
بحسب الامن لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم حاصل
له فلذا كانت الموصولات معارف بخلاف النكرة الموصوفة المخصصة بواحد فان تخصصها ليس بحسب الوضع
فقولك ليتني من ضربته اذا كانت من موصولة معناه ليتني الانسان المعهود بكونه مضروبا لك وان جعلتها
موصوفة فكانك قلت ليتني انسانا مضروبا لك فهو وان تخصص بكونه مضروبا لكنه ليس بحسب الوضع لانه
موضوع لانسان لا تخصص فيه بخلاف الموصول فان وضعها على ان يتخصص بمضمون الصلة وتكون معرفة بها وهذا
هو المقام الصالح للموصول ثم المصنف قد اشار الى تفصيل الباعث له الموجب له او المرجح بقوله لعدم علم المخاطب
بالاحوال المختصة به سوى الصلة كقولك الذي كان معنا امس رجل عالم ولم يتعرض لما لا يكون للمتكلم او لكليهما علم
بغير الصلة نحو الذين في ديار الشرق لا اعرفهم او لا نعرفهم لقلة جدوى هذا الكلام وندرته وقوعه او استهجان
التصريح بالاسم او زيادة التقرير اي تقرير الغرض المسوق له الكلام نحو وراودته التي هو في بيتها عن نفسه
اي راودت زليخا يوسف والمراودة المفاعلة من راد يرود جاء وذهب فكان المعنى خادعته عن نفسه
وفعلت فعل المخادع لصاحبه عن الشيء الذي لا يريد ان يخرجه من يده يحتال عليه ان يغلبه ويأخذه منه وهي
عبارة عن التمحل لمواقعته اياها فان الكلام مسوق لنزاهة يوسف عليه السلام وطهارة ذيله والمذكور ادل
عليه من امراة العزيز او زليخا لان كونه في بيتها ومتولى لها يوجب قوة تمكنها من المراودة ونيل المراد فاباؤه
عنها وعدم الانقياد لها يكون غاية في النزاهة عن الفحشاء وقيل معناه زيادة تقرير المسند لان كونه في
بيتها زيادة تقرير للمراودة لما فيه من فرط الاختلاط والالفة وقيل بل تقرير المسند اليه وذلك لامكان
وقوع الاشتراك في زليخا وامراة العزيز فلا يتقرر المسند اليه ولا يتعين مثله في التي هو في بيتها لانها
واحدة معينة مشخصة واما هو نص في زيادة تقرير الغرض المسوق له الكلام في غير المسند اليه بيت السقط

اعباد المسيح يخاف صحبي ونحن عبيد من خلق المسيح فانه ادل على اعلام خوفهم الضلال من

من ان يقول نحن عبيد الله والمشهور ان الاية مثال لزيادة التقرير فقط والمفهوم من المفتاح انها مثال
لها وللاستهجان التصريح بالاسم لانه قال اوان يستهجن التصريح او ان يقصد زيادة التقرير نحو
وراودته الاية ثم قال والعدول عن التصريح باب من البلاغة واورد حكاية شريح فلو لم تكن مثالا لهما الا
ذكر زيادة التقرير عن الحكاية فافهم او التفخيم نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم ومنه في غير المسند اليه قول
ابي نواس ولقد نهزت مع الغواة بدلوهم واسمت سرح اللحظ حيث اساموا وبلغت ما بلغ امرؤ بشبابه
فاذا عصارة كل ذاك اثام او تنبيه المخاطب على خطاء نحو قول عبدة بن الطبيب من قبيلة يخاطبهم
بنيه ان الذين ترونهم اي تظنونهم اخوانكم يشفي غليل صدورهم ان تصرعوا اي تهلكوا وتصابوا
بالحوادث ففيه من التنبيه على خطائهم في هذا الظن ما ليس في قولك ان القوم الفلاني وجعل صاحب
المفتاح هذا البيت مما جعل الايماء الى وجه بناء الخبر ذريعة الى التنبيه على الخطاء وزيفه المصنف بانه ليس فيه ايماء
الى وجه بناء الخبر بل لا يبعد ان يكون فيه ايماء الى بناء نقيضه عليه وجوابه ان الذوق والذوق شاهد هذا صدق
على انك اذا قلت عند ذكر جماعة يعتقدهم المخاطبون اخوانا خلصا ان الذين تظنونهم اخوانكم كان ايماء
الى ان الخبر المبني عليه امر ينافي الاخوة ويباين المحبة او الايماء الى وجه بناء الخبر الى طريقه تقول عملت هذا العمل
على وجه عملك وعلى جهته اي على طرزه وطريقته يعني تاتي بالموصول والصلة للاشارة الى ان بناء الخبر عليه من اي
وجه واي طريق من الثواب والعقاب والمدح والذم وغير ذلك وحاصله ان تاتي بالفاتحة على وجه ينبه
الفطن على الخاتمة كالارصاد في علم البديع نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون
جهنم داخرين فان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس العقاب والاذلال بخلاف ما اذا ذكرت
اسماؤهم الاعلام ثم انه اي الايماء الى وجه بناء الخبر ربما جعل ذريعة اي وسيلة الى التعريض بالتعظيم
لشانه اي شان الخبر نحو قول الفرزدق ان الذي سمك اي رفع السماء بنى لنا بيتا اراد به الكعبة او بيت
الشرف والعز دعائمه اعز واطول من دعائم كل بيت ففي قوله ان الذي سمك السماء ايماء الى ان الخبر المبني
عليه امر من جنس الرفعة والبناء بخلاف ما اذا قيل ان الله او الرحمن او غير ذلك ثم فيه تعريض بتعظيم
بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء التي لا بناء ارفع منها واعظم او شان غيره اي غير الخبر نحو
الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين ففيه ايماء الى طريق بناء الخبر مما ينبئ عن الخيبة والخسران وتعظيم
لشان شعيب وهو ظاهر وقد يجعل ذريعة الى الاهانة بشان الخبر نحو ان الذي لا يحسن الفقه قد صنف فيه

او شان يسوء نحو ان الذي يتبع الشيطان فهو خاسر وقد يجعل ذريعة الى تحقيق الخبر نحو ان التي ضربت
بيتا مهاجرة بكوفة الجند غالت ودها غول فان في ضرب البيت بكوفة والمهاجرة اليها ايماء الى ان طريق
بناء الخبر مما ينبئ عن زوال المحبة وانقطاع المودة ثم انه يحقق زوال المودة ويقرره حتى كانه برهان عليه وهذا
معنى تحقيق الخبر فظهر الفرق بينه وبين الايماء وسقط اعتراض المعترض بانه لا يظهر فرق بينهما فكيف يجعل
الايماء ذريعة اليه الا ترى ان قوله ان الذي سمك السماء البيت ان الذين ترونهم البيت فيه ايماء من غير تحقيق
الخبر وقد يجعل ذريعة الى التنبيه على الخطأ كما مر فاحسن التأمل في هذا المقام فانه من مطارح الانظار والذي ضل
العلامة قد فسر في شرح المفتاح الايماء الى وجه بناء الخبر بالعلة والسبب كما هو الظاهر في قولنا ان الذين
آمنوا لهم درجات النعيم ثم صرح بان قوله ثم يتفرع على هذا اعتبارات لطيفة ربما جعل ذريعة الى كذا وكذا اشارة
الى جعل المسند اليه موصولا مومئا الى وجه بناء الخبر فاستشكل عليه الامر في نحو ان الذي سمك السماء وان التي
ضربت وان الذين ترونهم لعدم تحقق السببية ومنهم من لم يتفطن لذلك ومن الناس من اقتفى اثره في
تفسير الوجه بالعلة لكن هرب عن الاشكال بان معنى قوله ثم يتفرع على هذا اي على ايراد المسند اليه موصولا
من غير اعتبار الايماء فلا يلزم ان يكون في الامثلة المذكورة ايماء وسوق الكلام ينادي على فساد
هذا الرأي عند المنصف وقد يقصد بالموصول الحث على التعظيم او التحقير او الترحم او نحو ذلك كقولك
جاءني الذي اكرمك او اهانك او الذي سبى اولادك ونهب امواله وقد يكون للتهكم نحو يا ايها الذي نزل
عليه الذكر انك لمجنون ولطائف هذا الباب لا تكاد تنضبط وبالاشارة اي تعريف المسند اليه
بايراده اسم الاشارة متى صلح المقام له واتصل به غرض اما اللائق بالمقام فهو ان يصح احضاره في ذهن
السامع بواسطة الاشارة اليه حسا فان اصل اسماء الاشارة ان يشار بها الى مشاهد محسوس
قريب او بعيد فان اشير بها الى محسوس غير مشاهد او الى ما يستحيل احساسه ومشاهدته
فلتصييره كالمشاهد وتنزيل الاشارة العقلية منزلة الحسية واما الغرض الموجب او المرجح فقد اشار
اليه بقوله لتمييزه اي المسند اليه اكمل تمييز نحو قوله اي ابن الرومي هذا ابو الصقر فردا نصب
على المدح او الحال في محاسنه من نسل شيبان بين الضال والسلم وهما شجرتان بالبادية يعني يقيمون
بالبادية لان فقد العز في الحضر او التعريض بغباوة السامع حتى كانه لا يدرك غير المحسوس كقوله اي الفرزدق
اولئك آبائي فجئني بمثلهم للتعجيز كقوله فاتوا بسورة من مثله اذا جمعتنا يا جرير المجامع او بيان

هذا للقريب ذلك للبعيد وذاك للمتوسط

حاله اي المسند اليه في القرب او البعد او التوسط كقولك هذا او ذلك او ذاك زيد اخر ذكر التوسط لانه
انما يتحقق بعد تحقق الطرفين فان قلت كون ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط مما يقرره الوضع
واللغة فلا ينبغي ان يتعلق به نظر علم المعاني لانه انما يبحث عن الزائد على اصل المراد قلت مثله كثير في علم المعاني كـ
مباحث التعريف والتوابع وطرق القصر وغير ذلك وتحقيقه ان اللغوي ينظر فيه من حيث ان هذا للقريب مثلا
وعلم المعاني من حيث انه اذا اريد بيان قرب المسند اليه يؤتى بهذا وهو زائد على اصل المراد الذي هو الحكم على
المسند اليه المذكور المعبر عنه بشيء يوجب تصوره اياما كان وتوسل فذكره في هذا المقام توطئة وتمهيد لما
يتفرع عليه من التحقير والتعظيم كما اشار اليه بقوله او تحقيره اي المسند اليه بالقرب نحو اهذا الذي يذكر آلهتكم وقد
يقصد به تقريب حصوله وحضوره نحو هذه القيامة قد قامت او تعظيمه بالبعد نحو الم ذلك الكتاب تنزيلا لبعد
درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة وقد يقصد به تعظيم المشير كقول الامير لبعض حاضريه ذلك قال كذا او
تحقيره بالبعد كما يقال ذلك اللعين فعل كذا تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب منزلة بعد
المسافة ولفظ ذلك صالح للاشارة الى كل غائب عينا كان او معنى بان يحكى عنه اولا ثم يشار اليه نحو جاءني رجل
فقال ذلك الرجل وضرب بني زيد فقال في ذلك الضرب لان المحكي عنه غائب ويجوز على قلة لفظ ابي فقال هذا الرجل
وقال هذا الضرب اي هذا المذكور عن قريب فهو وان كان غائبا لكن جرى ذكره عن قريب فكانه حاضر وقد يذكر
المعنى الحاضر المتقدم بلفظ البعيد نحو بالله وذلك قسم عظيم لافعلن لان المعنى غير مدرك حسا فكانه بعيد
او التنبيه اي تعريف المسند اليه بالاشارة للتنبيه عند تعقيب المشار اليه باوصاف اي عند ايراد اوصاف
على عقب المشار اليه يقال عقبه فلان اذا جاء على عقبه ثم تعديه الى المفعول الثاني بالباء وتقول عقبته بالشيء اي
جعلت الشيء على عقبه على انه اي للتنبيه على ان المشار اليه جدير بما يرد بعده اي بعد اسم الاشارة من اجلها
اي من اجل الاوصاف التي ذكرت بعد المشار اليه نحو الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة الى قوله اولئك
على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون عقب المشار اليه وهو الذين يؤمنون باوصاف متعددة من الايمان بالـ
غيب واقام الصلوة وغير ذلك ثم عرف المسند اليه بان اورد اسم اشارة تنبيها على ان المشار اليهم احقاء
بما يرد بعد اولئك وهو كونهم على الهدى عاجلا والفوز بالفلاح آجلا من اجل اتصافهم بالاوصاف المذكورة
او لانه لا يكون طريق الى احضاره سوى الاشارة لجهل المتكلم او السامع باحواله ونحو ذلك وباللام اي
تعريف المسند اليه باللام للاشارة الى معهود اي الى حصة من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا

احكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك كعلم الجنس وهذه الاحكام
اللفظية هي التي اضطرتهم الى الحكم بكونه معرفة وكونها اشارة على ما سبق
ان عود الضمير في قوله وقد ياتي الى المعرف بلام الحقيقة اولى من عوده الى مطلق المعرف باللام كما يشعر به ظاهر لفظ الايضاح
ولكون هذا المعرف في المعنى كالنكرة يعامل معاملة النكرة كثيرا فيوصف بالجملة كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني
وفي التنزيل كمثل الحمار يحمل اسفارا على ان يحمل صفة للحمار وقوله الا المستضعفين من الرجال والنساء
والولدان لا يستطيعون على ان قوله لا يستطيعون صفة للمستضعفين او للرجال والنساء والولدان
لان الموصوف وان كان فيه حرف التعريف فليس لشيء بعينه كذا في الكشاف وهو صريح في ان اللام في المستضعفين
حرف تعريف كما سنذكره عن قريب وان كان اسما موصولا يجيء هذا ايضا لان الموصول ايضا يعامل معاملة هذا
المعرف كما ذكر صاحب الكشاف ان الذين انعمت عليهم لا توقيت فيه فهو كقوله ولقد امر على اللئيم فصح ان يقع النكرة
اعني قوله غير المغضوب وصفا له فان قلت المعرف بلام الحقيقة وعلم الجنس اذا اطلق على واحد كما في نحو ادخل السوق ورايت
اسامة مقبلا احقيقة هو ام مجاز قلت بل حقيقة اذ لم يستعمل الا فيما وضع له لان معنى استعمال الكلمة في المعنى ان يكون
الغرض الاصلي طلب دلالتها على ذلك المعنى وقصد ارادته منها وانت اذا اطلقت المعرف والعلم المذكورين على الواحد فانما
اردت به الحقيقة ولزم من ذلك التعدد باعتبار الوجود وانفهام القرينة فهو لم يستعمل الا فيما وضع له وسيجيء هذا
في بحث الاستعارة وقد يفيد المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة الاستغراق نحو ان الانسان لفي خسر اشير باللام الى
الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هي هي ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الافراد بل في ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء
الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن ذكره وتحقيقه ان اللفظ اذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها في الخارج
فاما ان يكون لجميع الافراد او لبعضها اذ لا واسطة بينهما في الخارج فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها وجب ان يكون
للجميع والى هذا ينظر صاحب الكشاف حيث يطلق لام الجنس على ما يفيد الاستغراق كما ذكر في قوله ان الانسان
لفي خسر انه للجنس وقال في قوله تعالى ان الله يحب المحسنين ان اللام للجنس فيتناول كل محسن وكثيرا ما يطلقونها
بقصد به المفهوم والحقيقة كما ذكر ان اللام في الحمد لله للجنس دون الاستغراق والى هذا ذهب ان اسم الجنس المعرف
باللام اما ان يطلق على نفس الحقيقة من غير نظر الى ما صدقت الحقيقة عليه من الافراد وهو تعريف الجنس ونحوه
علم الجنس كاسامة واما على حصة معينة منها واحدا او اثنين او جماعة وهو العهد الخارجي ونظيره علم الشخص كزيد واما
على حصة غير معينة وهو العهد الذهني ومثله النكرة كرجل واما على كل الافراد وهو الاستغراق ومثله كل مضافا الى نكرة

كان او اثنين او جماعة تقول عندي غلام اذا ادركته تعينه وذلك لتقدم ذكره صريحا او كناية نحو وليس الذكر
كالانثى اي ليس الذكر الذي طلبت امرأة عمران كالتي اي كالانثى التي وهبت لها فالانثى اشارة الى ما سبق
ذكره صريحا في قوله قالت رب اني وضعتها انثى لكنه ليس بمسند اليه والذكر اشارة الى ما سبق ذكره كناية
في قوله تعالى رب اني نذرت لك ما في بطني محررا فان لفظ ما وان كان يعم الذكور والاناث لكن التحرير وهو
ان يعتق الولد لخدمة بيت المقدس انما كان للذكور دون الاناث وهو مسند اليه وقد يستغنى عن
تقدم ذكره لعلم المخاطب به نحو خرج الامير اذا لم يكن في البلد الا امير واحد وكقولك لمن دخل البيت
اغلق الباب وقد يكون لام العهد للاشارة الى الحاضر كما في وصف المنادى واسم الاشارة نحو يا ايها الرجل
وهذا الرجل او للاشارة الى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد كقولك
الرجل خير من المرأة ومنه اللام الداخلة على المعرفات نحو الانسان حيوان ناطق والكلمة لفظ مفرد موضوع ونحو
ذلك لان التعريف للماهية وقد ياتي المعرف بلام الحقيقة لواحد من الافراد باعتبار عهديته في الذهن لمطابقة
ذلك الواحد الحقيقة يعني يطلق المعرف بلام الحقيقة الذي هو موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن على فرد موجود
من الحقيقة باعتبار كونه معهودا في الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا اياها كما يطلق الكلي الطبيعي
على كل من جزئياته وذلك عند قيام قرينة على ان ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هي هي بل من حيث
الوجود لا من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد بل بعضها كقولك ادخل السوق حيث لا عهد في الخارج
فان قولك ادخل قرينة دالة على ما ذكرناه وتحقيقه انه موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن وانما اطلق على
الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع والفرق
بينه وبين النكرة كالفرق بين علم الجنس المستعمل في فرد وبين اسم الجنس نحو لقيت اسامة ولقيت
اسدا فان اسدا موضوع لواحد من احاد جنسه فاطلاقه على الواحد اطلاق على اصل وضعه واسامة
موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن واذا اطلقته على الواحد فانما اردت الحقيقة ولزم من اطلاقه على
الحقيقة باعتبار الوجود التعدد ضمنا وكذا النكرة تفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة الحقيقة نحو ادخل
سوقا بخلاف المعرف نحو ادخل السوق فان المراد به نفس الحقيقة والبعضية مستفادة من القرينة
كالدخول مثلا فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد وذو اللام اذن بالنظر الى القرينة سواء وبالنظر الى انفسهما
مختلفان واليه اشار بقوله وهذا في المعنى كالنكرة يعني بعد اعتبار القرينة وان كان في اللفظ يجري عليه

ولا خفاء في تميز بعضها عن بعض الآن في تعريف الحقيقة فانه ان يقصد به الاشارة الى الماهية من حيث هي هي لم تخبر من اسماء الاجناس

التي ليست فيها دلالة على البعضية والكلية نحو رجعى وذكرى والرجعى والذكرى وان يقصد به الاشارة اليها باعتبار حضورها في

الذهن لم يتميز عن تعريف العهد وهذا حاصل الاشكال الذي اورده صاحب المفتاح على هذا المقام وجوابه انا لا نم عدم

تميزه عن تعريف العهد على هذا التقدير لان النظر في المعهود الى فرد معين او اثنين او جماعة بخلاف الحقيقة فان النظر فيها

الى نفس الماهية والمفهوم باعتبار كونها حاضرة في الذهن وهذا المعنى غير معتبر في اسم الجنس النكرة وعدم اعتبار الحضور

ليس باعتبار لعدمه وهو اى الاستغراق ضربان حقيقي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة نحو عالم الغيب

والشهادة اى كل غيب وشهادة وعرفي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف كقولنا جمع الامير

الصاغة اى صاغة بلده او مملكته لانه المفهوم عرفا لا صاغة الدنيا فان قلت الصاغة جمع صائغ واللام في اسم الفاعل واسم

المفعول اسم موصول لا حرف تعريف عند غير المازني فكان ينبغي على مذهبه تلك الخلاف انما هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنى

الحدوث لانهم يقولون انه فعل في صورة الاسم ولهذا يعمل وان كان بمعنى الماضي واما ما ليس في معنى الحدوث من نحو المؤمن والكافر

والصائغ والحائك فهو كالصفة المشبهة واللام فيها حرف التعريف اتفاقا وكلام صاحب الكشاف والمفتاح ينطق بذلك في

غير موضع والمسلم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف او غيره والموصول ايضا يأتي للاستغراق نحو اكرم

الذين يأتونك الا زيدا واضرب القائمين الا عمرا وهذا ظاهر واستغراق المفرد سواء كان بحرف التعريف او غيره اشمل من

استغراق المثنى والجمع لانه يتناول كل واحد واحد من الافراد واستغراق المثنى انما يتناول كل اثنين اثنين ولا ينافي

خروج الواحد واستغراق الجمع انما يتناول كل جماعة جماعة ولا ينافي خروج الواحد والاثنين بدليل صحة لا رجال في الدار اذا

كان فيها رجل او رجلان دون لا رجل فانه لا يصح اذا كان فيها رجل او رجلان وانا اورد البيان بلا التي لنفي الجنس لانها

نص في الاستغراق بيان ذلك ان النكرة في سياق النفي والنهي والاستفهام ظاهرة في الاستغراق وتحتمل عدم

الاستغراق احتمالا مرجوحا الا عند قرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان فانه يتحقق عدم الاستغراق والنكرة

في الايجاب ظاهرة في عدم الاستغراق وقد تستعمل فيه مجازا كثيرا في المبتدا نحو تمرة خير من جرادة وقليلا في غيره نحو

علمت نفس ما قدمت اى الكافات يا اهل ذا المعشر وقيتم شرا واما اذا كانت النكرة نصا من ظاهرة نحو ما جاءني

من رجل او مبنية نحو لا رجل في الدار فهو نص في الاستغراق حتى لا يجوز ما من رجل او لا رجل في الدار بل رجلان

والى هذا اشار صاحب الكشاف حيث قال ان قراءة لا ريب فيه بالفتح توجب الاستغراق وبالرفع تجوزه ولقائل

ان يقول لا نسلم كون استغراق المفرد اشمل من النكرة المنفية فلانم ذلك في المعرف باللام بل الجمع المحلى بلام الاستغراق

يشمل

استغراق ضربان

استغراق حقيقي

عرفي

استغراق المفرد

الجمع المحلى بلام الاستغراق

يشمل الافراد كلها مثل المفرد كما ذكره اكثر ائمة الاصول والنحو ودل عليه الاستقراء وصرح به ائمة التفسير في كل ما وقع

في التنزيل من هذا القبيل نحو اني اعلم غيب السموات وعلم آدم الاسماء كلها واذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم والله يحب

المحسنين وما هي من الظالمين ببعيد وما الله يريد ظلما للعالمين الى غير ذلك ولهذا صح بلا خلاف جاءني القوم او العلماء

الا زيدا او الا الزيدين مع امتناع قولك جاءني كل جماعة من العلماء الا زيدا على الاستثناء المتصل فان قيل المفرد يتضمن

استغراق الآحاد والجمع لا يقتضي الا استغراق الجموع حتى ان معنى قولنا جاءني الرجال جاءني كل جمع من جموع

الرجال وهذا لا ينافي خروج الواحد والاثنين من الحكم بخلاف المفرد قلنا لا نسلم فلا يمكن خروج الواحد والاثنين ايضا

لان الواحد مع اثنين آخرين من الآحاد والاثنين مع واحد آخر جمع من الجموع والتقدير ان كل جمع من الجموع داخل في الحكم على

ما ذكرتم فان زعموا ان كل جمع داخل في الحكم باعتبار ثبوت الحكم للمجموع دون كل فرد حتى يصح جاءني جمع من الرجال باعتبار

مجيء فرد او فردين منه انه ممنوع بل هو اول المسألة فظهر بطلان ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى رب اني وهن العظم

مني انه ترك جمع العظم الى الافراد لطلب شمول الوهن العظام فردا فردا لصحة حصول وهن المجموع بوهن البعض دون

كل فرد يعني لصح اسناد الوهن الى صيغة الجمع نحو وهنت العظام عند حصول الوهن لبعض من العظام دون كل فرد ولا

يصح ذلك في المفرد وذلك لانا لا نم صحة قولنا وهنت العظام باعتبار وهن البعض بل الوجه في افراد العظم ما ذكره صاحب

الكشاف وهو ان الواحد هو الدال على معنى الجنسية وقصده الى ان هذا الجنس الذي هو العمود والقوام واشد ما تركب منه

الجسد قد اصابه الوهن ولو جمع لكان القصد الى معنى آخر وهو انه لم يهن منه بعض عظامه ولكن كلها حتى كان وهنت العظام

كان المعنى ان الذي اصابه الوهن ليس هو بعض العظام بل كلها كانه وقع من سامع شك في الشمول والاحاطة لان القيد في

الكلام ناظر الى نفي ما يقابله وهذا المعنى غير مناسب للمقام فهذا الكلام صريح في ان وهنت العظام يفيد شمول الوهن لكل

من العظام بحيث لا يخرج منه البعض وكلام المفتاح صريح في انه يصح وهنت العظام باعتبار وهن بعض العظام

دون كل فرد فالتنافي بين الكلامين واضح وتوهم بعضهم انه لا منافاة بينهما بناء على ان مراد صاحب الكشاف انه

لو جمع لكان قصدا الى ان بعض عظامه مما لم يصبه الوهن ولكن الوهن انما اصاب الكل من حيث هو كل والبعض بقي

خارجا كالواحد والاثنين ومنشأ هذا التوهم سوء الفهم وقلة التدبر وذلك لان افادة الجمع المحلى باللام تعلق الحكم

بكل فرد مما هو مقرر في علم الاصول والنحو وكلامه في الكشاف ايضا مشحون به حيث قال في قوله تعالى والله يحب المحسنين

انه جمع ليتناول كل محسن وفي قوله تعالى وما الله يريد ظلما للعالمين انه نكر ظلما وجمع العالمين على معنى ما يريد شيئا

من الظلم لاحد من خلقه وفي قوله تعالى ولا تكن للخائنين خصيما اي ولا تخاصم عن خائن قط وفي قوله تعالى رب العالمين

انما جمع ليشمل كل جنس ما سمى بالعالم حتى لو افرد لتوهم انه اشارة الى هذا العالم المحسوس المشاهد فجمع ليفيد الشمول والاحاطة

ولا يخفى عليك ضعفه وما قيل ان مراده ان المفرد وان كان اشمل لكنه قصد هنا الى معنى آخر وهو التنبيه على كون العالم

اجناسا مختلفة لان المفرد يفيد شمول الآحاد والجمع يفيد شمول الاجناس وذلك لانه اذا لم يكن الجمع مفيدا لتعلق

الحكم بكل ما صدق عليه المفرد كيف يكون العالمين متناولا لكل جنس ما سمى بالعالم فهل هذا الا تهافت وايضا لا دلالة

لفظ العالمين على كل جنس ما سمى به على هذا المعنى وكذا ما قيل ان العالمين ماهيات مختلفة فبناه اولها الجمع بخلاف

العالم وذكر ان هذا المفرد لا يؤيده نقل ولا عقل وبالجملة فالقول بان الجمع يفيد تعلق الحكم بكل واحد من

الافراد مثبتا كان او منفيا مما قرره الائمة وشهد به الاستعمال وصرح به صاحب الكشاف في غير موضع فلا وجه لنقض

جميع ذلك بكلام صدر عن صاحب المفتاح ثم فرق بين المفرد والجمع في المعرف بلام الجنس من وجه آخر وهو ان المفرد

صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه الى الواحد منه كما في قوله تعالى اني اخاف ان يأكله الذئب والجمع صالح لان يراد به

جميع الجنس وان يراد به بعضه لا الى الواحد لان وزانه في تناول الجمعية في الجنس وزان المفرد في تناول الجنسية والجمعية

في جمل الجنس لا في وحدانه كذا في الكشاف فنحو قولهم فلان يركب الخيل وانما يركب واحدا منها مجاز بمثل قولهم بنو فلان

قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم فان قلت قد روى عن ابن عباس ان الكتاب اكثر من الكتب وبينه صاحب الكشاف بانه

اذا اريد بالواحد الجنس والجنسية قائمة في وحدان الجنس كلها لم يخرج منه شيء واما الجمع فلا يدخل تحته الا ما فيه معنى الجمعية

من الجموع قلت هذا انما ينبني على ما هو معتبر عند البعض من ان الجمع المعرف باللام يعني كل جماعة جماعة اورده توجيها لكلام ابن

عباس رضي الله عنه ولم يقصد به انه مذهبه بدليل انه صرح بخلافه في غير موضع والاستعمال ايضا يشهد بذلك وانما

اطنبت الكلام في هذا المقام لانه من مسارح الافكار ومطارح الانظار كم زلت فيه افاضل اقدامهم وكلت

دون الوصول الى الحق افهامهم ولما كان هنا مظنة اعتراض وهو ان افراد الاسم يدل على وحدة معناه والاستغراق

يدل على تعدده والوحدة والتعدد مما يتنافيان فكيف يجتمعان اشار الى جوابه بقوله ولا تنافي بين الاستغراق

وافراد الاسم لان الحرف الدال على الاستغراق كحرف النفي ولام التعريف انما يدخل عليه اي على الاسم المفرد حال كونه مجردا عن

الدلالة على معنى الوحدة كما انه مجرد عن الدلالة على التعدد وانما امتنع وصفه بنعت الجمع نحو الرجال الطوال محافظة على

التشاكل اللفظي ولانه اي المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت

الجمع عند الجمهور وان حكاه الاخفش في نحو الدينار الصفر والدرهم البيض واما قولهم ثوب اسمال ونطفة

امشاج فلان الثوب مؤلف من قطع كل منها سمل اي خلق والنطفة مركبة من اشياء كل منها مشيج فوصف المؤلف

بوصف مجموع الاجزاء لانه موجبه **بالاضافة** اي تعريف المسند اليه باضافته الى شيء من المعارف لانها اخصر طريق

الى احضاره في ذهن السامع نحو قول جعفر بن علبة الحارثي هواي اي مهويّ وهذا اخصر من الذي

أهواه ونحو ذلك والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط السآمة لكونه في السجن والحبيب على الرحيل مع الركب

اليمانين مصعد اي مبعد ذاهب في الارض وتمامه جنيب وجثماني بمكة موثق والجنيب المجنوب المستتبع

والجثمان الشخص والموثق المقيد ولفظ البيت خبر ومعناه تأسف وتحسر او لتضمنها اي الاضافة تعظيما

لشأن المضاف اليه او المضاف او غيرهما كقولك في الاول عبدي حضر وفي الثاني عبد الخليفة ركب وفي

الثالث عبد السلطان عندي تعظيما لشأن المتكلم بان عبد السلطان عنده وهو وان كان مضافا اليه

لكنه غير المسند اليه المضاف وغير ما اضيف اليه المسند اليه وهو المراد بقوله او غيرهما او لتضمنها تحقيرا

للمضاف نحو ولد الحجام حاضر او للمضاف اليه نحو ضارب زيد حاضر او غيرهما نحو ولد الحجام جليس زيد او لانها

وقد يكون الاضافة لاغنائها عن تفصيل متعذر نحو اتفق اهل الحق على كذا او متعسر نحو اهل البلد فعلوا

كذا او لانه يمنع عن التفصيل مانع كتقديم بعض على بعض من غير مرجح نحو حضر اليوم علماء البلد وكالتصريح بذمهم

او لامهم نحو علماء البلد فعلوا كذا او كسآمة السامع او التخاطب نحو حضر اهل السوق او لتضمن الاضافة تنبيها

على الكرم او الذل او نحوهما نحو صديقك بعكرم وعدوك بالباب ومنه قوله تعالى لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده

فانه لما نهيت المرأة عن المضارة اضيف الولد اليها استعطافا لها عليه وكذا الوالد او لتضمنها استهزاء

وتهكما نحو ان رسولكم الذي ارسل اليكم لمجنون او اعتبارا لطيفا مجازيا وهو الاضافة بادنى ملابسة

من غير تملك واختصاص نحو كوكب الخرقاء او لانه لا طريق الى احضاره سوى الاضافة نحو غلام زيد بالباب

او لافادة الاضافة جنسية ونحوها كقولهم تدلك على ... الارض النبي من باجه يعني على جنس الحرا

وذلك لان الاسم المفرد حامل لمعنى الجنسية والفردية فاذا اضيف اضافة هي من خواص الجنس دون

الفرد علم ان القصد به الى الجنس كما في نحو قولنا ولا طائر يطير بجناحيه على ما سيجيء ان شاء الله

تعالى **واما تنكيره** فللافراد اي تنكير المسند اليه للقصد الى فرد غير معين مما يصدق عليه اسم الجنس نحو

جاء رجل من اقصى المدينة يسعى او النوعية اي القصد الى نوع منه نحو وعلى ابصارهم غشاوة اي نوع من

الاغطية غير ما يتعارفه الناس وهو غطاء التعامي عن آيات الله وفي المفتاح انه للتعظيم اي غشاوة عظيمة

تحجب ابصارهم بالكلية وتحول بينها وبين الادراك لان المقصود بيان بعد حالهم عن الادراك والتعظيم

ادل عليه واوفى ببيانه او التعظيم او التحقير يعني انه بلغ في ارتفاع شانه او انحطاطه مبلغا لا يمكن ان يعرف كقوله اي
قول ابن ابي السمط له حاجب اي مانع عظيم في كل امر يشينه اي يعيبه وليس له عن طالب العرف اي الاحسان
حاجب حقير وكيف بالتعظيم او التنكير كقوله ايهم ان له لابلا وان له لغنما او التقليل نحو ورضوان من الله
اكبر والفرق بين التعظيم والتكثير ان التعظيم بحسب ارتفاع الشان وعلو الطبقة والتكثير بحسب اعتبار
الكمية تحقيقا او تقديرا كما في المعدودات والموزونات والمشبهات بها وكذا التحقير والتقليل واكثر
الفرق ان الله بعده وقد جاء للتعظيم والتكثير نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اي ذوو عدد
كثير هذا ناظر الى التكثير وآيات عظام هذا ناظر الى التعظيم ويجي للتحقير والتقليل ايضا نحو اعطاني شيئا
اي حقيرا قليلا فالتعظيم والتكثير قد يجتمعان ويفترقان وكذا التحقير والتقليل وقد ينكر المسند اليه لعدم
علم المتكلم بجهة من جهات التعريف حقيقة او تجاهلا او لانه يمنع عن التعريف مانع كقوله اذا سئمت مهنده يمين
لطول الحمل بدله شمالا لم يقل يمينه احترازا من التصريح بنسبة السآمة الى يمين الممدوح وجعل صاحب
المفتاح التنكير في قوله تعالى ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك للتحقير واعترض عليه بان التحقير مستفاد من
بناء المرة ونفس الكلمة لانها اما من قولهم نفحت الريح اذا هبت اي هبة او من نفح الطيب اذا فاح اي
فوحة وجوابه انه ان اراد ان بناء المرة ونفس الكلمة مدخلا في افادة التحقير في هذا الآية كون التنكير للتحقير
لانه ما يقبل الشدة والضعف وان اراد ان التحقير المستفاد من الآية مفهوم منها بحيث لا مدخل للتنكير
اصلا فممنوع للفرق الظاهر بين التحقير في نفحة من العذاب وبينه في نفي العذاب بالاضافة ومما يحتمل التعظيم
والتقليل قوله تعالى اني اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن اي عذاب ما بالغ او شيء من العذاب والدلالة للفظ
المس واضافة العذاب الى الرحمن على ترجيح الثاني كما ذكره بعضهم لقوله تعالى لمسكم فيما اخذتم فيه عذاب عظيم
ولان العقوبة من الكريم الحليم اشد ومن تنكير غيره اي غير المسند اليه للافراد او النوعية والله خلق كل
دابة من ماء اي كل فرد من افراد الدواب من نطفة معينة وهي نطفة ابيه المختصة به او كل نوع من انواع الدواب
من نوع من انواع المياه وهو نوع النطفة الذي يختص بذلك النوع من الدواب وصرح بانه من غير المسند اليه لانه ذكر
في المفتاح ان الحالة المقتضية لتنكير المسند اليه هي اذا كان المقام للافراد شخصا او نوعا كقوله والله خلق كل
دابة من ماء فتوهم بعضهم انه اراد بالاستشهاد تعلق التنكير بالآية وبعضهم انه مسند اليه تقديرا
اذ التقدير كل دابة خلقها الله من ماء او وما مخصوص خلق الله كل دابة منه وتعسف في ترك مقصد صاحب المفتاح

اي انه مثال لكون المقام للافراد شخصا او نوعا لا لتنكير المسند اليه وهذا في كتابه كثير فلينتبه له
وللتعظيم فأذنوا بحرب من الله ورسوله وللتحقير ان نظن الا ظنا اي ظنا حقيرا ضعيفا اذ
الظن مما يقبل الشدة والضعف فالمفعول المطلق ههنا للنوعية لا للتاكيد وهكذا اجل التنكير
على ما يفيد النوعية كالتعظيم والتحقير والتكثير ونحو ذلك في كل ما وقع بعد الا من المفعول المطلق وبهذا
ينحل الاشكال الذي يورد على مثل هذا التركيب وهو ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد
مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى بيقين فيخرج بالاستثناء وليس مصدر نظن محتملا غير الظن
مع الظن حتى يخرج الظن من بينه ولا حاجة الى ما ذكره بعض النحاة من انه محمول على التقديم والتاخير اي
ان نحن الا نظن ظنا ومثله قوله وما اغتره الشيب الا اغترارا اي ما اغتره الشيب اغترارا ولا الى ما ذكره بعضهم
من ان قولك ضربت زيدا مثلا يحتمل من حيث توهم المخاطب ان يكون قد فعلت غير الضرب مما يجري مجراه كالتهديد
والشروع في مقدماته فبهذا الاحتمال يصير المستثنى منه كالمتعدد الشامل للضرب وغيره من حيث الوهم فكانك
قلت ما فعلت شيئا غير الضرب ومن تنكير غير المسند اليه للتكثير وعدم التعيين قوله تعالى او اطرحوه ارضا
اي ارضا منكورة مجهولة بعيدة عن العمران وللتقليل قوله فيوما بخيل تطرد الروم عنهم ويوما بجود تطرد
الفقر والجدبا اي بجلاد يسير من خيولك وفرسانك وشيء يسير من فيضان جودك وعطائك واعلم
انه كما ان التنكير وهو في معنى البعضية يفيد التعظيم فكذلك اذا صرح بالبعض كقوله تعالى ورفع بعضهم درجات
اراد محمدا صلى الله عليه وسلم ففي هذا الابهام من تفخيم فضله واعلاء قدره ما لا يخفى ومثله قوله او يرتبط بعض
النفوس حمامها اراد نفسه وقد يقصد به التحقير ايضا نحو هذا كلام ذكره بعض الناس والتقليل نحو قول هذا
الامر بعض اهتمامه واما وصفه اي وصف المسند اليه اي تعقيبه بذكر النواعت وهي الفصل عن التنكير بها
لما بينهما من التناسب من ذكر التنكير يعقب التعريف وقدمها السكاكي على التنكير نظرا الى ان هذا الفصل وكثر من
اعتبارات النواعت انما يكون مع تعريف المسند اليه دون تنكيره وقدم من النواعت ذكر الوصف لكثرة وقوعه
واعتباراته والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص وقد يقصد به معنى المصدر وهو الانسب ههنا ليوافق
قوله واما بيانه واما الابدال منه يعني اما الوصف اي ذكر النعت للمسند اليه فلكونه اي الوصف مبينا له اي للمسند اليه
كاشفا عن معناه كقولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله ونحوه في الكشف قوله الالمعي الذي
الذي يظن بك الظن ... فلكون الوصف للكشف لا في كونه وصفا للمسند اليه قوله اوس بن حجر في مرثية فضالة بن كلدة من

فراغ

توكيد المسند اليه فللتقرير

للصدق والكذب ولذا يقال في تاكيد الاخبار والله لزيد قائم والانشاء انما هو نفس الجمل القسمية مثل قولنا والله واقسم
بالله ونحو ذلك وهذا كما ان الشرطية خبرية بخلاف الشرط فان قيل في كلامه ايضا ما يشعر بان وجوب العلم انما هو في الصلة
دون الصفة حيث ذكر في قوله تعالى فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة ان الصلة يجب ان تكون قضية
معلومة للمخاطب ويحتمل انهم علموا ذلك بان سمعوا قوله تعالى في سورة التحريم قوا انفسكم واهليكم نارا وقودها الناس
والحجارة ثم قال وانما جاءت النار معرفة وفي سورة التحريم نكرة لان الاية في سورة التحريم نزلت اولا بمكة فعرفوا منها
نارا موصوفة بهذه الصفة ثم جاءت في سورة البقرة مشارا بها الى ما عرفوه بها اولا قلنا يمكن ان يقال الوصف يجب
ان يكون معلوم التحقق عند المخاطب والمخاطب في سورة التحريم للمؤمنين وهم قد علموا ذلك بسماع من النبي والمشركون
لما سمعوا الاية علموا ذلك فخوطبوا في سورة البقرة واما توكيده فللتقرير اي تقرير المسند اليه اي تحقيق مفهومه
ومدلوله اعني جعله مستقرا محققا ثابتا بحيث لا يظن به غيره نحو جاءني زيد زيد اذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع
لفظ المسند اليه او حمله على معناه ومثل هذا وان امكن حمله على دفع توهم التجوز او السهو لكن فرق بين القصد الى
مجرد التقرير والقصد الى دفع التوهم على ما اشار اليه صاحب المفتاح حيث قال بعد ذكر دفع التوهم وربما كان القصد
الى مجرد التقرير كما يطلعك عليه فصل اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل وذكر العلامة في شرحه ان المراد مجرد تقرير
الحكم ولم يتبين ان اي موضع من بحث التقديم والتاخير يطلعنا عليه وهو خلاف ما صرح به في نحو لا تكذب انت
من ان تاكيد المسند اليه انما يفيد تقرير المحكوم عليه دون الحكم فان قيل انه لم يرد التاكيد الصناعي بل يريد
التكرير نحو انا عرفت وانت عرفت فانه يفيد تقرير الحكم وتقويته قلنا لا نم ان المفيد لتقرير الحكم هو التكرير بل التقديم
الا ترى الى تصريحهم بانه ليس في نحو عرفت انا وعرفت انت تقرير الحكم وانما هو لمجرد تقرير المحكوم عليه على ان السكاكي لم يورد
تحقيق تقوية الحكم في فصل التقديم والتاخير مع الفعل بل في اخر بحث تاخير المسند والاسلم فكان ينبغي ان يتعرض
للتخصيص بل هو اولى بالتعرض لانه الذي يعتبر فيه المسند اليه مؤخرا على انه تاكيد ثم قدم للتخصيص والاظهر ان قول السكاكي
اشارة الى ما اورده في فصل اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل من ان نحو انا سعيت في حاجتك وهل الا انا تاكيد
وتقرير للتخصيص الحاصل من التقديم وايراده في هذا المقام مثل ايراد كل رجل عالم وكل انسان حيوان في التاكيد
الذي لدفع توهم عدم الشمول مع انه ليس في شيء من التاكيد الاصطلاحي ولهذا غير اسلوب الكلام ومثل هذا كثير الا انه
لا حاجة الى حمل كلام المصنف على ذلك كيف وهو يعترض على السكاكي في امثال هذه المقامات وبهذا يظهر ان ما يقال من
ان معنى كلامه ان توكيد المسند اليه يكون لتقرير الحكم نحو انا عرفت او تقرير المحكوم عليه نحو انا سعيت في حاجتك وحدي

او مخصصا

فضيلة اولها ايتها النفس اجملي جزعا ان الذي تحذرين قد وقعا الى قوله ان الذي جمع السماحة والنجدة
والبر والتقى جمعا الالمعي الذي يظن بك الظن كان قد رأى وقد سمعا الالمعي واليلمعي الذكي المتوقد
وهو اما مرفوع خبر ان او منصوب صفة لاسم ان او بتقدير اعني وخبر ان في قوله بعد عدة ابيات اودى فلا تنفع
الاشاحة من امر لمن قد يحاول البدعا فالالمعي ليس مسندا اليه وقوله الذي يظن بك الظن الى اخره وصف
له كاشف عن معناه كما حكي عن الاصمعي انه سئل عن الالمعي فانشد هذا البيت ولم يزد عليه ومثله في الكشف
قوله تعالى ان الانسان خلق هلوعا اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا فان الهلع سرعة الجزع عند
مس المكروه وسرعة المنع عند مس الخير او مخصصا اراد بالتخصيص ما يعم تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال وعند
النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات نحو رجل عالم فانه كان بحسب الوضع
محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قللت ذلك الاشتراك والاحتمال وخصصته بفرد من الافراد
المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف نحو زيد التاجر او الرجل التاجر عندنا فانه
كان يحتمل التاجر وغيره فلما وصفته به رفعت الاحتمال او لكون الوصف مدحا او ذما او ترحما نحو جاءني زيد العالم
او الجاهل او الفقير حيث يتعين الموصوف اعني زيدا قبل ذكره اي ذكر الوصف والتعيين اما بان لا يكون له شريك
في ذلك الاسم او بان يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف وانما شرط هذا لئلا يصير الوصف مخصصا او تاكيدا اذا كان
الموصوف متضمنا لمعنى ذلك الوصف نحو امس الدابر كان يوما عظيما وقد يكون الوصف لبيان المقصود وتفسيره كما سياتي
ومنه قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث وصف دابة وطائرا بما هو من خواص الجنس لبيان ان
القصد منهما الى الجنس دون الفرد وبهذا الاعتبار افاد هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة واعلم ان الوصف قد يكون
جملة ويشترط فيه تنكير الموصوف لان الجمل التي لها محل من الاعراب يجب صحة وقوع المفرد موقعها والمفرد الذي ينسبك من
الجملة نكرة لانه انما يكون باعتبار الحكم الذي يناسبه التنكير وينبغي ان يكون هذا مراد من قال لان الجملة نكرة والاولى التعريف
والتنكير من خواص الاسم ويجب في تلك الجملة ان تكون خبرية كالصلة لان الصفة يجب ان يعتقد المتكلم ان المخاطب عالم باتصاف
الموصوف بمضمونها قبل ذكرها وانما يجيء بها ليتوصل الى طلب الموصوف وتمييزه عنده بما كان يعرفه قبل من اتصافه بمضمون
الصفة فيجب كونها جملة متضمنة لحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكرها والانشائية ليست كذلك فوقوعها صفة او صلة انما
يكون بتقدير القول هذا هو المشهور بين النحاة فان قيل قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن ان
التقدير اقسم بالله ليبطئن والقسم وجوابه صلة من قلنا مراده ان الصلة هو الجواب المؤكد بالقسم وهو جملة خبرية محتملة

او دفع توهم التجوز

او لا خبر غلط فاحش عن ارتكابه فيثبت بما ذكرنا من الوجه الصحيح او دفع توهم التجوز اى التكلم بالمجاز نحو
قطع اللص الامير الامير او نفسه او عينه لئلا يتوهم ان اسناد القطع الى الامير مجاز وانما القاطع بعض غلمانه مثلا
او لدفع السهو نحو جاءنى زيد زيد لئلا يتوهم ان الجائى عمرو وانما ذكر زيد على سبيل السهو ولا يدفع هذا التوهم بنحو
بالتاكيد المعنوى وهو ظاهر او لدفع توهم عدم الشمول نحو جاءنى القوم كلهم او اجمعون لئلا يتوهم ان بعضهم لم يجئ الا
انك لم تعتد بهم او انك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على انهم فى حكم شخص واحد كما يقال
بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم وربما يجمع بين كل واجمعين بحسب اقتضاء المقام كقوله تعالى فسجد الملائكة
كلهم اجمعون بناء على كثرة الملائكة واستبعاد سجودهم جميعهم مع تفرقهم واشتغال كل منهم بشان وبهذا يزداد
التقرير والتفريع على ابليس ولا دلالة لاجمعون على كون سجودهم فى زمان واحد على ما توهم وههنا بحث وهو ان
ذكر عدم الشمول انما هو زيادة توضيح والا فهو من قبيل دفع توهم التجوز لان كلهم مثلا انما يكون تاكيدا اذا كان
المتبوع دالا على الشمول ومحتملا لعدم الشمول على سبيل التجوز والا كان تاسيسا ولهذا قال الشيخ عبد القاهر
لا نعنى بقولنا يفيد الشمول انه يوجبه من اصله وانه لولاه لما فهم الشمول من اللفظ والا لم يسم تاكيدا بل المراد انه
يمنع ان يكون اللفظ المقتضى للشمول مستعملا على خلاف ظاهره ومتجوزا فيه انتهى كلامه واما نحو جاءنى الرجلان كلاهما
ففى كونه لدفع توهم عدم الشمول نظر لان المثنى نص فى مدلوله لا يطلق على الواحد اصلا فلا يتوهم فيه عدم الشمول
بل الاولى انه لدفع توهم ان يكون الجائى واحدا منهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا واما اذا توهم السامع ان الجائى
رسولان لهما او نفس احدهما ورسول الآخر فلا بد لدفعه جاءنى الرجلان كلاهما بل انفسهما او عينهما وكذا اذا
توهم ان الجائى احدهما والآخر تحرض باعث ونحو ذلك فانما يدفع ذلك بتاكيد المسند لان توهم التجوز انما وقع فيه واما
بيانه اى تعقيب المسند اليه بعطف البيان فلايضاحه باسم مختص به نحو قدم صديقك خالد ولا يلزم كون الثانى اوضح
لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما وقد يكون عطف البيان لا لغرض الايضاح كما ذكره صاحب الكشاف ان
البيت الحرام فى قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس عطف بيان جئ به للمدح لا للايضاح كما
يجئ الصفة لذلك وذكر فى قوله تعالى الا بعدا لعاد قوم هود انه عطف بيان لعاد وفائدته وان كان البيان
حاصلا بدونه ان يوسموا بهذه الدعوة وسما ويجعل فيهم امرا محققا لا شبهة فيه بوجه من الوجوه ومما يدل
على ان عطف البيان لا يلزم البتة ان يكون اسما مختصا بمتبوعه ما ذكروا فى قوله والمؤمن العائذات الطير ان الطير
عطف بيان وكذا كل صفة اجرى عليها الموصوف نحو جاءنى الفاضل الكامل زيد فالاحسن ان الموصوف فيه

قوله تعالى لا تتخذوا الهين اثنين

عطف بيان لما فيه من ايضاح الصفة المبهمة وفيه اشعار بكونه علما فى هذه الصفة فان قلت فقد اورد المصنف
قوله تعالى لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد فى باب الوصف وذكر انه للبيان والتفسير واورده السكاكى فى باب
عطف البيان مصرحا بانه من هذا القبيل فالحق فى ذلك قلت ليس فى كلام السكاكى ما يدل على انه عطف بيان
صناعى لجواز ان يريد انه من قبيل الايضاح والتفسير وان كان وصفا صناعيا ويكون ايراده فى هذا البحث مثل
ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان فى بحث التاكيد على ما هو دأب السكاكى ويكون مقصوده انه وصف
صناعى جئ به للايضاح والتفسير لا للتاكيد مثل امس الدابر على ما وقع فى كلام النحاة وتقرير ذلك ان لفظ الهين
حامل لمعنى الجنسية اعنى الالهية ومعنى العدد اعنى الاثنينية وكذا لفظ اله حامل لمعنى الجنسية والوحدة والغرض
المسوق له الكلام فى الاول النهى عن اتخاذ الاثنين من الاله لا عن اتخاذ جنس الاله وفى الثانى اثبات الواحد
من الاله لا اثبات جنسه فوصف الهين باثنين واله بواحد ايضاحا لهذا الغرض وتفسيرا وهذا الذى فصله صاحب
الكشاف حيث قال الاسم الحامل لمعنى الافراد والتثنية دال على شيئين على الجنسية والعدد المخصوص فاذا اريدت
الدلالة على ان المعنى به منهما والذى يساق له الحديث هو العدد شفع بما يؤكده هذا كلامه وقوله يؤكده اى يقرره
ويحققه ولم يقصد انه تاكيد صناعى لانه انما يكون بتكرير لفظ المتبوع او بالفاظ محفوظة على ما وقع فى شرح المفتاح
من ان مذهب صاحب الكشاف ان اثنين في الهين اثنين ونفخة واحدة من التاكيد الصناعى ليس بشئ اذ لا دلالة
لكلامه عليه بل اورد فى المفصل قوله نفخة واحدة مثالا للوصف المؤكد نحو امس الدابر فالحق ان كلا من اثنين
وواحد وصف صناعى للبيان والتفسير كما فى قوله تعالى وما من دابة فى الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث جعل
فى الارض صفة لدابة ويطير بجناحيه صفة لطائر ليدل على ان القصد الى الجنس دون العدد كما سبق فى باب
الوصف فالآيتان تشتركان فى ان الوصف فيهما للبيان وتفترقان من حيث انه فى الهين اثنين واله واحد لبيان
ان القصد الى العدد دون الجنس وفى دابة فى الارض وفى طائر يطير بجناحيه لبيان ان القصد الى الجنس دون العدد
وتقرير هذا البحث على ما ذكرت من الامر يدل عليه للمنصف به تبين ان لا خلاف بين صاحب الكشاف وصاحب
المفتاح والمصنف على ما توهمه القوم واستدل العلامة فى شرح المفتاح على انه عطف بيان لا وصف بان معنى قولهم الصفة
تابع يدل على معنى فى متبوعه انه تابع ذكر ليدل على معنى فى متبوعه على ما نقل عن ابن الحاجب ولم يذكر اثنين وواحد للدلالة على
الاثنينية والوحدة اللتين فى متبوعهما ليكونا وصفين بل ذكر للدلالة على ان القصد من متبوعهما الى احد جزئيه اعنى
التثنية والوحدة دون الجزء الآخر اعنى الجنسية فكل منهما تابع غير صفة يوضح متبوعه فيكون عطف بيان كما انه

ذكر اثنين وواحد

اقول ان اريد انه لم يذكر الا ليدل على معنى في متبوعه فلا يصدق التعريف على شيء من الصفة لانها البتة تكون للتخصيص

او توضيح او مدح او نحو ذلك وان اريد انه ذكر ليدل على هذا المعنى ويكون الغرض من دلالته عليه شيئا آخر كالتاكيد

والتخصيص ونحوهما فيجوز ان يكون ذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة ويكون الغرض من هذا بيان المقصود

وتقريره كما ان الدابر ذكر ليدل على معنى الدبور والغرض منه التاكيد بل الامر كذلك عند التحقيق الابرى ان السكاكي

جعل من الوصف ما هو كاشف وموضح ولم يخرج هذا من الوصفية ثم قال واما انه ليس ببدل فظاهر لانه لا يقوم مقام البدل

منه وفيه ايضا نظر لانا لا نم ان البدل يجب صحة قيامه مقام المبدل منه الابرى الى ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى

وجعلوا الله شركاء الجن ان لله وشركاء مفعولا جعلوا والجن بدل من شركاء ومعلوم انه لا معنى لقولنا وجعلوا الله الجن بل

لا يبعد ان يقال الاولى انه بدل لانه مقصود بالنسبة اذ النهي انما هو من اتخاذ الاثنين من الآله على ما مر تقريره واما الابدال

منه اي من المسند اليه وفي هذا اشعار بان المسند اليه هو المبدل منه وهذا بالنظر الى الظاهر حيث يجعلون الفاعل في

جاءني اخوك زيد هو اخوك والا فالمسند اليه في التحقيق هو البدل وفي لفظ المفتاح ايماء الى ذلك فلزيادة التقرير نحو

جاءني اخوك زيد في بدل الكل وهو الذي يكون ذاته عين ذات المبدل منه وان كان مفهوماهما متغايرين وجاءني القوم اكثرهم

في بدل البعض وهو الذي يكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه وان لم يكن مفهومه بعضا من مفهومه نحو العين اثنين

اذا جعلناه بدلا يكون بدل الكل دون البعض لان ما صدق عليه اثنين هو عين ما صدق عليه العين وسلب زيد ثوبه في

بدل الاشتمال وهو الذي لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه ويكون المبدل منه مشتملا عليه لا كاشتمال الظرف على

المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث يبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره

منتظرة له فيجيء هو مبينا وملخصا لما اجمل اولا وسكت عن بدل الغلط لانه لا يقع في فصيح الكلام فان قلت لم قال هنا لزيادة

التقرير وفي التوكيد للتقرير قلت قد اخذ هذا من لفظ المفتاح على عادة افتنانه في الكلام وهو من اضافة المصدر الى

المفعول او اضافة البيان اي الزيادة التي هي التقرير والنكتة فيه الايماء الى ان البدل هو المقصود بالنسبة والتقرير زيادة

يقصد بالتبعية بخلاف التاكيد فان المقصود منه نفس التقرير وبيان التقرير في بدل الكل ظاهر لما فيه من التكرير قال صاحب

الكشاف في قوله تعالى صراط الذين انعمت عليهم فائدة البدل التوكيد لما فيه من التثنية والتكرير والاشعار بان الطريق

المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين وفي بدل البعض والاشتمال باعتبار ان المتبوع مشتمل على التابع اجمالا

فكانه مذكور اولا اما في البعض فظاهر واما في الاشتمال فلان المتبوع فيه يجب ان يكون بحيث يطلق ويراد به

التابع نحو اعجبني زيد اذا اعجبك علمه بخلاف ضربت زيدا اذا ضربت غلامه فنحو جاءني زيد غلامه او اخوه او حماره بدل غلط

البدل

الابدال

بدل الكل

بدل البعض

بدل الاشتمال

اما العطف

لا بد من اشتماله على ما يشوبه كلام بعض النحاة ثم بدل البعض والاشتمال لا يخلو من ايضاح البتة لما فيه من التفصيل

بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام وقد يكون في بدل الكل ايضاح وتفسير كما مر وكان الاحسن ان يقال لزيادة التقرير

والايضاح كما وقع في المفتاح واما العطف اي جعل الشيء معطوفا على المسند اليه فلتفصيل المسند

اليه مع اختصار نحو جاءني زيد وعمرو فان فيه تفصيلا للفاعل من غير دلالة على تفصيل الفعل اذ الواو انما هو للجمع المطلق

اي لثبوت الحكم للتابع والمتبوع من غير تعرض لتقدم او تأخر او معية واحترز بقوله مع اختصار من نحو جاءني زيد وجاءني

عمرو فان فيه تفصيلا للفاعل مع انه ليس من عطف المسند اليه بل من عطف الجملة او لتفصيل المسند بانه قد حصل من

احد المذكورين اولا ومن الآخر بعده متراخيا او غير متراخ كذلك اي مع اختصار واحترز به عن نحو جاءني زيد وجاءني عمرو

بعده بيوم او سنة وما اشبه ذلك نحو جاءني زيد فعمرو او ثم عمرو او جاءني القوم حتى خالد فهذه الثلثة تشترك في تفصيل المسند

وتختلف من جهة ان الفاء تدل على ملابسة الفعل للتابع بعد ملابسته للمتبوع بلا مهلة وثم كذلك مع مهلة وحتى مثل ثم الا

ان فيه دلالة على ان ما قبلها ما ينقضي شيئا فشيئا الى ان يبلغ ما بعدها والتحقيق ان المعتبر في حتى ترتيب اجزاء

ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز ان يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل

ملابسته للاجزاء الاخر نحو مات كل اب لي حتى آدم او في اثنائها نحو مات الناس حتى الانبياء او في زمان واحد نحو جاءني

القوم حتى خالد اذا جاؤك معا ويكون خالد اضعفهم او اقواهم فحتى تفصيل المسند في حتى انه يعتبر في الذهن تعلقه

بالمتبوع اولا وبالتابع ثانيا باعتبار انه اقوى اجزاء المتبوع او اضعفها فان قلت العطف على المسند اليه بالفاء وثم وحتى

يشتمل على تفصيل المسند اليه ايضا فكان الاحسن ان يقول او لتفصيلهما معا قلت ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان

النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه الى ذلك التقييد وكذا الاثبات وجملة الامر انه ما من كلام فيه امر زائد على مجرد

اثبات الشيء للشيء او نفيه عنه الا وهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه انتهى

كلامه ففي نحو جاءني زيد فعمرو يكون الغرض اثبات مجيء عمرو بعد مجيء زيد بلا مهلة حتى كانه معلوم ان الجائي زيد وعمرو والشك

انما وقع في الترتيب والتعقيب فيكون العطف لاجل تفصيل المسند لا غير حتى لو قلت ما جاءني زيد فعمرو كان نفيا للمجيء عقيب

مجيء زيد ويحتمل انهما جاءاك معا او جاءك عمرو قبل زيد او بعده بمهلة فيه فان قلت فمجيء العطف على المسند اليه بالفاء من

غير تفصيل للمسند نحو جاءني الآكل فالشارب فالنائم اذا كان الموصوف واحدا قلت هذا في التحقيق ليس من عطف المسند

اليه لانه في المعنى الذي يأكل فيشرب فينام ولا نسلم ان لا دلالة فيما ذكر على انه يلزم ان يكون لتفصيل المسند او رد السامع

عن الخطاء في الحكم الى الصواب وسيجيء تحقيقه في بحث القصر نحو جاءني زيد لا عمرو لمن اعتقد ان عمرا جاءك دون زيد او انهما

لفظ بل للاضراب

جاءني جميعا وما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو كذا في المفتاح والايضاح ولم يذكره المصنف هنا لكونه مثل لا في الرد
الى الصواب الا ان لا لنفي الحكم عن التابع بعد ايجابه للمتبوع ولكن لايجابه للتابع بعد نفيه عن المتبوع والمذكور في كلام النحاة
ان لكن في ما جاءني زيد لكن عمرو لرفع وهم المخاطب ان عمرا ايضا لم يجئ كزيد بناء على ملابسة بينهما وملاءمة لانه للاستدراك وهو
رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم رفعا شبيها بالاستثناء وهذا صريح في انه انما يقال ما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد
ان الجي منتف عنهما جميعا لا لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو على ما وقع في المفتاح واما انه يقال لمن اعتقد انهما جاءاك على ان
يكون قصر افراد فلم يقل به احد او صرف الحكم عن المحكوم عليه الى آخر نحو جاءني زيد بل عمرو او ما جاءني زيد بل عمرو فان بل للاضراب
عن المتبوع وصرف الحكم الى التابع ومعنى الاضراب ان يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يلابسه الحكم وان
لا يلابسه نحو جاءني زيد بل عمرو يحتمل مجي زيد وعدم مجيئه وفي كلام ابن الحاجب انه يقتضي عدم الجي قطعا واما اذا انضم اليه لا
نحو جاءني زيد لا بل عمرو فهو يفيد عدم مجي زيد قطعا واما النفي فالجمهور على انه يفيد ثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن ثبوته وانتفائه
في المتبوع فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو ثبوت المجي لعمرو مع احتمال مجي زيد وعدم مجيئه وقيل يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع قطعا حتى
يفيد في المثال المذكور عدم مجي زيد البتة كما في لكن وبهذا يشعر كلامهم في بحث القصر ومذهب المبرد انه بعد النفي يفيد نفي الحكم
عن التابع والمتبوع كالمسكوت او الحكم متحقق الثبوت له فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل ما جاء عمرو فعدم مجي عمرو متحقق ومجي
زيد وعدم مجيئه على الاحتمال او مجيئه متحقق فتقرر الحكم في المثبت ظاهر وكذا في المنفي على مذهب المبرد واما على مذهب الجمهور
ففيه اشكال فان قلت قد صرح ابن الحاجب بان بل في المثبت مطلقا وفي المنفي على مذهب المبرد لا يقع في كلام فصيح فكان
الاولى ترك كبدل الغلط قلت معارض بما ذكره بعض المحققين من النحاة ان بدل الغلط به بل فصيح مطرد في كلامهم لانا مخلوقة
لتدارك مثل هذا الغلط او الشك من المتكلم او التشكيك اي ايقاع المتكلم السامع في الشك نحو جاءني زيد او عمرو او للابهام
نحو وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين او للتخيير او للاباحة نحو ليدخل الدار زيد او عمرو والفرق بينهما ان التخيير يفيد
ثبوت الحكم لاحدهما فقط بخلاف الاباحة فانه يجوز فيها الجمع ايضا لكن لا من حيث انه مدلول اللفظ بل بحسب امر خارج
وما عداه السكاكي من حروف العطف اي المفسرة والجمهور على ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها وفي بعض النسخ التفسير
المجرور من غير اعادة الجار والتفسير المنصوب المرفوع من غير تاكيد او فصل يغني مذهب الجمهور وهذا نزاع لا طائل تحته واما
الفصل اي تعقيب المسند اليه بضمير الفصل وانما جعله من احوال المسند اليه لانه يقترن به اولا ولانه في المعنى عبارة
عنه وفي اللفظ مطابق له وهذا اولى من قول من قال لانه لتخصيص المسند اليه بالمسند فيكون الاعتبارات الراجعة
الى المسند اليه لانا نقول ان معنى تخصيص المسند اليه بالمسند هنا هو تخصيص المسند بالمسند اليه وجعله بحيث

لابحا

فلتخصيص المسند اليه بالمسند

لا يتجاوزه الى غيره كما قال في المفتاح انه لتخصيص المسند بالمسند اليه حاصله قصر المسند على المسند وحصره
فيه فيكون راجعا الى المسند على ان التحقيق ان فائدته ترجع اليهما لانه يجعل احدهما مختصا ومقصورا
والآخر مختصا به ومقصورا عليه فلتخصيصه اي المسند اليه بالمسند يعني لقصر المسند على المسند
اليه لان معنى قولنا زيد هو القائم ان القيام مقصور على زيد لا يتجاوزه الى عمرو ولهذا يقال في تاكيده
لا عمرو فان قلت الذي يسبق الى الفهم من تخصيص المسند اليه بالمسند هو قصره على المسند
لان معناه جعل المسند اليه بحيث يخص المسند ولا يعمه وغيره قلت نعم ولكن غالب استعماله في
الاصطلاح على ان يكون المقصور هو المذكور بعد الباء على طريقة قولهم خصصت فلانا بالذكر اذا ذكرته دون
غيره وجعلته من بين الاشخاص مختصا بالذكر فكان المعنى جعل هذا المسند اليه من بين ما يصح اتصافه بكونه
مسندا اليه مختصا بان يثبت له المسند وهذا معنى قصر المسند على المسند اليه الا يرى الى قولهم في اياك نعبد معناه
نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك ومن الناس من زعم ان الفصل كما يكون لقصر المسند اليه يكون لقصر
المسند اليه على المسند كما يدل عليه كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى واولئك هم المفلحون حيث قال ان معنى
التعريف في المفلحون الدلالة على ان المتقين هم الذين ان حصلت صفة المفلحين وتحققوا ما هم وتصوروا
بصورتهم الحقيقية فهم هم لا يعدون تلك الحقيقة انتهى كلامه فزعموا ان معنى لا يعدون تلك الحقيقة انهم مقصورون
على صفة الفلاح لا يتجاوزونها الى صفة اخرى وهذا غلط فاحش نشأ من عدم التدرب في هذا الفن وقلة التدبر لكلام
القوم اما اولا فلان هذا اشارة الى معنى آخر للخبر المعرف باللام اورده الشيخ في دلائل الاعجاز حيث قال اعلم
ان للخبر المعرف باللام معنى غير ما ذكر وهو مثل قولك هو البطل الحامي لا تريد انه البطل المعهود ولا قصر جنس
البطل عليه بالغة ونحو ذلك بل تريد ان تقول لصاحبك هل سمعت بالبطل الحامي وهل حصلت معنى هذه الصفة
وكيف ينبغي ان يكون الرجل حتى يستحق ان يقال ذلك له وفيه فان كنت تصورته حق تصوره فعليك بصاحبك
يعني زيدا فانه لا يتبعه وراء ذلك وطريقة طريقة قولك هل سمعت بالاسد وهل تعرف حقيقته فزيد هو هو
هذا كلامه واما ثانيا فلان صاحب الكشاف انما جعل هذا معنى التعريف وفائدته لا معنى الفصل بل صرح في هذه
الاية بان فائدة الفصل الدلالة على ان الوارد بعده خبر لا صفة والتوكيد وايجاب ان فائدة المسند ثابتة
للمسند اليه دون غيره ثم التحقيق ان الفصل قد يكون للتخصيص اي قصر المسند على المسند اليه نحو زيد هو افضل
من عمرو وزيد هو يقاوم الاسد ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى اولم يعلموا ان الله هو يقبل التوبة هو

للتخصيص والتأكيد وقد يكون لمجرد التأكيد اذا كان التخصيص حاصلا بدونه بان يكون في الكلام ما يفيد قصر المسند
على المسند اليه نحو ان الله هو الرزاق الا ان الرزاق في الاصول قصر المسند اليه على المسند نحو الكرم هو التقوى والحسب
هو المال اي لا كرم الا التقوى ولا حسب الا المال قال ابو الطيب اذا كان الشباب السكر والشيب همّا فالحياة
هي الحمام اي لا حياة الا الحمام وقدم تقديمه اي تقديم المسند اليه على المسند فان قلت كيف يطلق التقديم على المسند
اليه وقد صرح صاحب الكشاف بانه انما يقال مقدم ومؤخر للمزال لا للقار في مكانه قلت التقديم ضربان تقديم على
نية التأخير كتقديم الخبر على المبتدا والمفعول على الفعل ونحو ذلك مما يبقى له مع التقديم اسمه ورسمه الذي كان قبل التقديم
وتقديم لا على نية التأخير كتقديم المبتدا على الخبر والفعل على الفاعل وذلك بان تجئ الى الاسم فتقدمه تارة على الفعل فيكون
مبتدا نحو زيد قام وتؤخره تارة فيكون فاعلا نحو قام زيد وتقديم المسند اليه من الضرب الثاني ومراد صاحب الكشاف
هو الضرب الاول وكلامه ايضا مشحون باطلاق التقديم على الضرب الثاني فلكون ذكره اي المسند اليه اهم ذكر الشيخ
انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف
فيه معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال انه قدم للعناية من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية وبم
كان اهم هذا كلامه ولاجل هذا اشار الى تفصيل وجه كونه اهم فقال اما لانه اي تقديم المسند اليه الاصل لانه
المحكوم عليه ولا بد من تحققه قبل الحكم فقصدوا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه ولا مقتضي للعدول عنه
يعني ان كون التقديم هو الاصل انما يكون سببا لتقديمه في الذكر اذا لم يكن معه ما يقتضي العدول عن ذلك الاصل فلا تقديم
كما في الجملة الفعلية فان كون المسند هو العامل يقتضي العدول عن تقديم المسند اليه لان مرتبة العامل قبل مرتبة
المعمول وكذا الحكم ما كان معه شيء مما يقتضي تقديم المسند على ما سيجيء تفصيله واما ليتمكن الخبر في ذهن السامع لان
في المبتدا تشويقا اليه ومن هذا كان حق الكلام تطويل المسند اليه ومعلوم ان حصول الشيء بعد الشوق
الذ واوقع في النفس كقوله اي قول ابي العلاء المعري من قصيدة يرثي بها فقيها حنفيا والذي حارت
البرية فيه حيوان مستحدث من جماد يعني تحيرت البرية في المعاد الجسماني والنشور الذي ليس بنفساني وفي
ان ابدان الاموات كيف تحيى من الرفات كذا في ضرام السقط وقيل بان اخر الاية دا انطلق الناس فداع
الى ضلال وهاد يعني بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به وبهذا تبين ان ليس المراد بالحيوان المستحدث
من الجماد ادم ع ولا ناقة صالح ولا ثعبان موسى ولا العنقاء على ما وقع في بعض الشروح لانه لا يناسب
السباق واما لتعجيل المسرة او المساءة للتفاؤل او التطير نحو سعد في دارك والسفاح في دار صديقك واما لايهام

انه لا يزول عن الخاطر او انه يستلذ به واما لنحو ذلك مثل اظهار تعظيمه نحو رجل فاضل في الدار وعليه قوله تعالى
واجل مسمى عنده او تحقيره نحو رجل جاهل في الدار ومثل الدلالة على ان [illegible] انما هو اتصاف المسند اليه
بالمسند على الاستمرار لا تجدد الاخبار بعد ونحوه كقولك الزاهد يشرب ويطرب دلالة على انه يعتاد
الفعل عنده حالة فحالة على سبيل الاستمرار بخلاف قولك يشرب الزاهد فانه يدل على تجدد وحدوث في الحال
او الاستقبال وهذا معنى قول صاحب المفتاح او لان كونه متصفا بالخبر يكون هو المطلوب لا نفس الخبر
اراد بالخبر الاول خبر المبتدا وبالخبر الثاني الاخبار والحكم لما فهم من ايضاح معنى خبر المبتدا اعترض عليه بان نفس
الخبر تصور لا تصديق والمطلوب بالجملة الخبرية انما يكون تصديقا لا تصورا وان اراد بذلك وقوع الخبر مطلقا اي اثبات
وقوع الشرب مثلا فلا يصح لما سيأتي في احوال متعلقات الفعل انه لا يتعرض عند اثبات وقوع الفعل لذكر المسند اليه
اصلا بل يقال وقع الشرب مثلا نعم لو قيل على المفتاح لا نم ان للتقديم دخلا في الدلالة على الاستمرار بل انما يدل عليه
الفعل المضارع كما سنذكره في بحث لو الشرطية ان شاء الله لكان وجها ومثل افادة زيادة تخصيص كقوله
متى تهزز بني قطن تجدهم سيوفا في عواتقهم سيوف جلوس في مجالسهم رزان وان ضيف الم فهم
خفوف والمراد هم خفوف كذا في المفتاح اي محل الاستشهاد هو قولهم خفوف بتقديم المسند اليه فقول المصنف
هذا تفسير للشيء باعادة لفظه ليس بشيء واعترض ايضا بان كون التقديم مفيدا للتخصيص مشروط بكون الخبر فعليا
على ما سيأتي في نحو انا سعيت في حاجتك والخبر ههنا اسم فاعل لان خفوف جمع خاف بمعنى خفيف واجيب بمنع هذا
الاشتراط لتصريح ائمة التفسير بالحصر في قوله تعالى وما انت علينا بعزيز وما انت عليهم بوكيل وما انا بطارد الذين
امنوا ونحو ذلك مما الخبر فيه صفة لا فعل وفيه بحث لظهور ان الحصر في قولهم انهم خفوف غير مناسب للمقام واجيب ايضا
بانه لا يريد بالتخصيص ههنا الحصر بل التخصيص بالذكر الذي اشار اليه في قوله واما الحالة المقتضية لذكر المسند اليه
في ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين وهذا سديد لكن في بيان كون التقديم
مفيدا لزيادة التخصيص نوع خفاء قال عبد القاهر قد اورد في دلائل الاعجاز كلاما حاصله ما اشار اليه بقوله
وقد يقدم المسند اليه ليفيد التقديم تخصيصه بالخبر الفعلي اي قصر الخبر الفعلي عليه والتقييد بالفعلي مما يفهم من
كلام الشيخ وان لم يصرح به وصاحب المفتاح قائل بالحصر فيما اذا كان الخبر من المشتقات نحو وما انت علينا بعزيز ان
ولي حرف النفي اي ان كان المسند اليه بعد حرف النفي بلا فصل من قولهم وليك اي قرب منك نحو ما انا قلت هذا
اي لم اقله مع انه مقول لغيري فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذي نفي عنه من العموم

لان التقديم يفيد التخصيص

والخصوص فلا يقال هذا الا في شئ ثبت انه مقول لغيرك وانت تريد نفي كونك القائل لا نفي القول ولا يلزم منه ان
يكون جميع من سواك قائلا لان التخصيص انما هو بالنسبة الى من توهم الى طلب اشتراكك معه في القول او انفرادك
به دونه لا بالنسبة الى جميع من في العالم ولهذا اى ولان التقديم يفيد التخصيص ونفى الفعل عن المذكور مع ثبوته للغير
لم يصح ما انا قلت ولا غيري لان مفهوم الاول اعنى ما انا قلت ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم ومنطوق الثاني
اعنى ولا غيري نفي قائليته عن الغير وهما متناقضان بل يجب عند قصد هذا المعنى ان يؤخر المسند اليه ويقال ما قلته
ولا احد غيري اللهم اذا قامت قرينة على ان التقديم لا لقصد التخصيص كما اذا ظن المخاطب بك ظنين فاسدين
احدهما انك قلت هذا القول والثاني انك تعتقد ان قائله غيرك فيقول لك انت قلت لا غيرك فتقول له ما انا قلته
ولا احد غيري قصدا الى انكار نفس الفعل فتقدم المسند اليه ليطابق كلامه وهذا انما يكون فيما يمكن انكاره كما
في هذا المثال بخلاف قولك ما انا بنيت هذه الدار ولا غيري فانه لا يصح ولا ما انا رايت احدا لانه يقتضي ان يكون انسان
غير المتكلم قد راى كل احد لانه قد نفى عن المتكلم الرؤية على وجه العموم في المفعول فيجب ان تثبت لغيره ايضا على وجه العموم
لما تقدم قال الشارح لان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل واحد من الناس وقد تقدم ان الفعل الذي يفيد التقديم ثبوته
لغير المذكور هو بعينه الفعل الذي نفى عن المذكور وفيه نظر لانا لا نسلم ان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل احد من
الناس بل الرؤية الواقعة على فرد من افراد الناس والفرق بينهما ان الاول يفيد السلب الجزئي لان نفي الرؤية
الواقعة على كل احد لا ينافي اثبات الرؤية الواقعة على البعض والثاني يفيد السلب الكلي لوقوع النكرة في سياق
النفي ولهذا حمله كثير من الناس على انه سهو من الكاتب والصواب ما انا رايت كل احد واعتذر عنه بعضهم
بوجهين احدهما انه مبني على ما ذكره ائمة اللغة من ان احدا اذا لم يكن همزته بدلا عن الواو لا يستعمل في الايجاب
الا مع كل فيلزم ان يكون ما انا رايت احدا رد اعلى من زعم انك رايت كل احد لانه ايجاب فلا يستعمل بدون كل
الثاني ان احدا يستعمل بمعنى الجمع المذكور في نحو قوله تعالى لا نفرق بين احد من رسله ولا يعود الضمير الجمع اليه في قوله تعالى
فما منكم من احد عنه حاجزين وهو في قوله تعالى لستن كاحد من النساء بمعنى جماعة من جماعات النساء وتمام هذا البيان
هذا الاحكام في كل نكرة منفية يدل على ان هذا ليس مبنيا على انه نكرة وقعت في سياق النفي كما توهمه البعض
وظاهر كلام الشيخ انه بحسب وضع اللغة لانه قال هو اسم لمن يصلح ان يخاطب يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث
وقيل هو مبني على ان احدا اسم في معنى الواحد لا يتغير بتغير الموصوف فيجوز ان يجعله موصوفه مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا
او مؤنثا اى احدا من الافراد او المثنيات او الجماعات واذا كان احد هنا في معنى الجمع يكون المعنى ما انا رايت جميع الناس

ولا انا رايت احدا

ويلزم

ويلزم المحال المذكور وكلاهما فاسدان لان هذا الامتناع جار في نحو ما انا رايت رجلا وما انا اكلت شيئا
وما انا قلت شعرا ونحو ذلك مما وقع بعد الفعل المنفي نكرة على ما سيجي فلا يكون لخصوصية لفظ احد والثاني
بعيد ان يكون احد هنا مبدل الهمزة من الواو ومثله في قوله تعالى قل هو الله احد وان لا يكون بمعنى الجمع ولو سلم
فيكون المعنى ما انا رايت جميعا من الناس والمنفي حينئذ هو الرؤية الواقعة على جماعة من الناس لا
على جميع الناس فالحاصل ان المفهوم من نفي الرؤية الواقعة على كل احد نفي العموم الذي هو سلب جزئي
وقولنا ما انا رايت احدا او رجلا او نحو ذلك يفيد عموم النفي الذي هو سلب كلي وتخصيصه بالمتكلم يقتضي
ان لا يكون غيره بهذه الصفة اعني يجب ان لا يصدق على الغير انه لم ير احدا وعدم صدقه عليه لا يقتضي ان
يكون قد راى كل احد بل يكفيه ان يكون راى احدا لان السلب الكلي يرتفع بالايجاب الجزئي لا يقال السلب
الكلي يستلزم السلب الجزئي فيصح ان الرؤية الواقعة على كل احد منفية ويتم ما ذكره الشارح لانا نقول المعتبر هو المفهوم
الصريح والا لزم امتناع ما انا ضربت زيدا لان نفي ضرب زيد يستلزم نفي الضرب الواقع على كل احد ويلزم المحال
المذكور وتحقيقه ان اختصاص الملزوم بالشئ لا يوجب اختصاص اللازم به لجواز كونه اعم وقال الفاضل العلامة
في شرح المفتاح ان المفعول في قولنا ما انا رايت احدا لما كان عاما لوقوعه في سياق النفي يلزم ان يكون معتقد
المخاطب عاما كذلك وهو انك رايت كل احد في الدنيا لان الخطأ في هذا المقام انما يكون في الفاعل فقط كما هو حكم
القصر فيلزم ان يكون ما نفي من الفعل الواقع على المفعول على الوجه المذكور متفقا بين المتكلم والمخاطب عاما فعام
وان خاصا فخاص اذ لو اختلفا عموما وخصوصا لم يكن الخطأ في الفاعل فحسب والتقدير بخلافه واعترض عليه
بعض المحققين بان الباقي بعد تعيين الفاعل هو السلب الكلي اعني عدم رؤية احد من الناس فيجب ان
يكون المخاطب معتقدا ان انسانا لم ير احدا من الناس واصاب في ذلك لكنه اخطا في تعيينه فزعم انه غيرك او
انت تشاركه الغير فنفيت وهمه وحصرت في نفسك هذا السلب اعني عدم رؤية احد من الناس اذ لو اختلف
الفعلان ايجابا وسلبا لم يكن الخطأ في الفاعل فحسب هذه هي الكلمات الدائرة في هذا المقام على السنتهم وهي
متقاربة ومنشاؤها انهم لم يحافظوا على محصل كلام الشيخ ولم يفرقوا بين تقديم المسند اليه على الفعل وحرف النفي
جميعا وتقديمه على الفعل دون حرف النفي عند قصد التخصيص فجعلوا التخصيص في نحو ما انا قلت هذا مثله في نحو انا ما
قلت كذا وليس هذا اول قارورة كسرت في الاسلام فنقول محصول كلامه انه اذا قدم المسند اليه على الفعل
وحرف النفي جميعا فحكمه حكم المثبت يأتي تارة للتقوي وتارة للتخصيص كما يذكر عن قريب واذا قدم على الفعل دون

حرف النفي فهو للتخصيص قطعا لكن فرق بين التخصيصين في النفي فان قولك انا ما سعيت في حاجتك [illegible] فقصد
التخصيص انما يقال لمن اعتقد عدم سعي في حاجته واصاب ولكنه اخطأ في فاعله الذي لم يسع فزعم انه غيرك او انت
لمشاركة الغير كان قولك انا سعيت في حاجتك انما يقال لمن اعتقد وجود سعي واصاب فيه لكنه اخطأ في فاعله
الذي سعى فزعم انه غيرك او انت لمشاركة الغير واما نحو قولك ما انا سعيت في حاجتك فهو على ما اشار
اليه الشارح العلامة انما يقال لمن اعتقد وجود سعي واصاب لكنه اخطأ في فاعله فزعم انه انت وحدك او انت لمشاركة
الغير فلابد فيه من ثبوت الفعل قطعا على الوجه الذي ذكر في النفي ان عاما فعام وان خاصا فخاص قال الشيخ اذا
قلت ما انا قلت هذا كنت نفيت ان تكون القائل لهذا القول وكانت المناظرة في شيء ثبت انه مقول ولهذا لم يصح
ان يكون النفي عاما وكان خلفا من القول ان يقال ما انا قلت شعرا قط وما انا اكلت اليوم شيئا وما انا رأيت
احدا من الناس لاقتضائه ان يكون انسان قد قال كل شعر في الدنيا واكل كل شيء يؤكل ورأى كل احد
من الناس فنفيت ان تكون هذا كلامه فاذا اعتقد مخاطب ان هناك انسانا لم يقل شعرا قط او لم يأكل اليوم
شيئا او لم ير احدا من الناس واصاب في ذلك لكنه اخطأ في تعيينه فزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير فلابد
وان تقول له انا ما قلت شعرا قط انا ما اكلت اليوم شيئا انا ما رأيت احدا من الناس ويكون هذا معنى
صحيحا كما اذا قلت انا الذي لم يقل شعرا انا الذي لم يأكل اليوم شيئا انا الذي لم ير احدا من الناس لان اللازم من
هذا التخصيص ان لا يصدق هذا الوصف على الغير ويكفي فيه ان يكون احد قد قال شعرا واكل شيئا ورأى احدا ولا يصلح
في هذا المقام ان يقال ما انا قلت شعرا ما انا اكلت شيئا ما انا رأيت احدا لانه انما يكون عند القطع بثبوت الفعل
على الوجه الذي ذكر في النفي من العموم والخصوص ولم يقل احد بانه يستعمل للرد على من اصاب في نفي الفعل واخطأ
في من نفي الفعل عنه فزعم انه غير المذكور وحده او بمشاركة المذكور كما اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفي
جميعا بل الواجب فيما يلي حرف النفي ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاد ثبوت الفعل على الوجه المذكور مخطئا
في اعتقاد ان فاعله هو المذكور وحده او بمشاركة الغير فلهذا لم يصح ولا ما انا ضربت الا زيدا لانه يقتضي ان يكون
انسان غيرك قد ضرب كل احد سوى زيد لان المستثنى منه مقدر عام فيجب ان يكون في المثبت كذلك ايضا
تقدم وفي هذا اشارة الى الرد على الشيخين عبد القاهر والسكاكي وغيرهما حيث عللوا امتناع ما انا
ضربت الا زيدا بان نقض النفي بالا يقتضي ان تكون ضربت زيدا وتقديم الضمير وايلاؤه حرف النفي يقتضي ان
لا تكون ضربته يعني ان علة امتناعه ما ذكرنا لا ما ذكروه لانا لا نسلم ان ايلاء حرف النفي يقتضي ذلك وجوابه انه قد سبق

ان مثل هذا اعني تقديم المسند اليه وايلاؤه حرف النفي انما يكون اذا كان الفعل المذكور بعينه ثابتا متحققا
متفقا بينهما وانما يكون المناظرة في فاعله فهو في هذه الصورة يجب ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاد وقوع ضرب
على من عدا زيدا مخطئا في اعتقاد ان فاعله انت فتقصد رده الى الصواب بقولك ما انا ضربت الا زيدا اي لا انفي ان تكون
انت الفاعل لا لنفي الفعل يعني ان ذلك الضرب الواقع على من عدا زيدا مسلم لكن فاعله غيري لا انا فاذا كان النزاع في
هذا الضرب المعين الواقع على غير زيد وانت قررته ونفيت ان تكون فاعله فلا يكون زيد مضروبا لك ولا لغيرك ايضا
وهذا تحقيق ما ذكره العلامة في شرح المفتاح ان التقديم يقتضي ان يثبت منه الفعل المعين ثم الاستثناء اثبات منه
لنفس عين ذلك الفعل فيتناقض بخلاف ما ضربت الا زيدا فان النفي لا يتوجه الى ضرب معين وح يكون نفي الضرب حولا
على افراد غير زيد والاثبات لزيد فيتلاقى النفي والاثبات لا يقال يجوز ان يكون هناك ضربان وقع احدهما على من عدا زيدا
والآخر على زيد ويكون المناظرة في فاعل الاول فنفاه المتكلم عن نفسه واثبته لغيره فيلزم ان لا يكون زيد مضروبا له
بهذا الضرب الذي نوظر في فاعله ولا يلزم ان لا يكون زيد مضروبا له اصلا لانا نقول المنتقض بالا هو نفي الضرب الذي وقعت
المناظرة في فاعله فيكون هو ثابتا لزيد ومنفيا عنه وهذا محال وهذا ان قوله لم تنقض النفي بالا يقتضي ان تكون ضربت زيدا اجاز
بان يعترض عليه فيقال ان النفي لم يتوجه الى الفعل اصلا بل الى ان يكون فاعل الفعل المذكور هو المتكلم والفعل المذكور هو
الضرب الذي استثني منه زيد فالاستثناء انما هو من الاثبات دون النفي فلا يكون من انتقاض النفي في شيء كما اذا قلت
لست الذي ضرب الا زيدا فكانه اعتقد ان انسانا ضرب كل احد الا زيدا وانت ذلك الانسان فنفيت ان تكون انت ذلك الانسان
واعلم ان ما ذكره الله ليس مخالفة لهم في مجرد التعليل بل يظهر الاثر في قولنا ما انا قرأت القرآن الا سورة الفاتحة فانه لا اشكال
فيه عند القوم لجواز ان يكون احد قد قرأ كل القرآن سوى سورة الفاتحة وعندهم يمتنع هذا لاقتضائه ان تكون الفاتحة
مقروءة للمتكلم غير مقروءة له لما مر هذا ح والا عطف على ان ولي حرف النفي والمعنى ان ولي المسند اليه المقدم حرف النفي
فهو يفيد التخصيص قطعا سواء كان منكرا او معرفا مظهرا او مضمرا وان لم يل حرف النفي بان لا يكون في الكلام نفي اصلا
نحو انا قمت او يكون لكن قدم المسند اليه على النفي والفعل جميعا نحو انا ما قمت فقد يفيد التخصيص وقد يفيد التقوي واليه
اشار بقوله فقد يأتي اي التقديم للتخصيص ردا على من زعم انفراد غيره اي غير المسند اليه المذكور به اي بالخبر الفعلي
او زعم مشاركته اي الغير فيه اي في الخبر الفعلي نحو انا سعيت في حاجتك لمن زعم ان غيرك انفرد بالسعي في حاجته او كان
مشاركا لك فيه فتكون على الاول قصر قلب وعلى الثاني قصر افراد ويؤكد على الاول بنحو لا غيري مثل لا زيد ولا عمرو ولا من سواي
وما اشبه ذلك وعلى الثاني بنحو وحدي مثل منفردا او متوحدا او غير مشارك ونحو ذلك لان الغرض من التأكيد دفع شبهة

تقديم للتخصيص

فانه قلب السابح والشبهة في الاول ان الفعل مقدار من غير كل وفي الثانية مقدار ذلك بشاركه الغير والذال صرح

وسلامة بحال دفع الاول نحو لا غيري وعلى دفع الثاني نحو وحدي دون العكس وقد يأتي لتقوي الحكم وتقريره في ذهن

السامع دون التخصيص نحو هو يعطي الجزيل قصدا الى ان تقرر في ذهن السامع وتحقق انه يفعل اعطاء الجزيل لا

الى ان غيره لا يفعل ذلك وسبب تقويه تكرر الاسناد كما يذكر في باب كون المسند جملة وكذا اذا كان الفعل منفيا فقد

يأتي للتخصيص نحو انت ما سعيت في حاجتي قصدا الى تخصيصه بعدم السعي وقد يأتي للتقوي ولم يمثل له الآية ليتفرع عليه النوبة

بينه وبين تأكيد المسند اليه فانه محل الاشتباه بخلاف التخصيص نحو انت لا تكذب فانه اسند لنفي الكذب من لا تكذب

وكذا من لا تكذب انت مع ان فيه تأكيدا ولذا ذكره بلفظ كذا لانه لتأكيد المحكوم عليه لا الحكم لعدم تكرره فقولنا لا تكذب

نفي الكذب عن الضمير المستتر وانت مؤكد له على معنى ان المحكوم عليه بنفي الكذب هو الضمير لا غيره ومعنى لا يمنع انك

لا تظنن ان عدم الكذب في هذه الحالة التي انتكلم فيها مسند الى غير الضمير وانما اسندته الى الضمير على سبيل التجوز

او السهو او النسيان وليس معناه ان نفي الكذب منحصر فيه فليتأمل وكذا قولنا ما سعيت انا في حاجتك

لا يفيد التخصيص ولا التقوي بل يفيد صدور السعي من المتكلم نفسه من غير تجوز او سهو او نسيان

وهذا الذي فصله صاحب المفتاح حيث قال وليس اذا قلت ما سعيت في حاجتك او سعيت انا في

حاجتك يجب ان يكون انت عند السامع وجود سعي في حاجته وقد وقع خطأ منه في فاعله فتقصد انه

الخطأ بل اذا قلته ان المثال الاخير ابتداء مفيد للسامع صدور السعي في حاجته منك غير مشوب بتجوز

او سهو او نسيان اي في الفاعل فتح وانما لم يتعرض لنفي التقوي لانه انما اورد هذا الكلام في بحث التخصيص وانما خص

البيان بالمثال الاخير لانه هو محل الاشتباه والشارح العلامة قد اورد في هذا المقام على سبيل التجوز او

السهو والنسيان ما لا بد في النظر فيه على التعجب والتحير وذلك انه قال انك اذا قلت ابتداء اي من غير علم

المخاطب بوجود سعي منك سعيت في حاجتك او سعيت انا في حاجتك لتفيد وجود السعي منك تم من غير

ارتكاب تجوز او سهو او نسيان بخلاف ما لو قلت في الابتداء لا لافادة وجود السعي اولا في الابتداء انا سعيت

في حاجتك فانه لا يجب الآباء ارتكاب تجوز او سهو او نسيان اما الاول فلان قولك انا سعيت انما يستعمل لرد

الخطأ في الفاعل لا لافادة وجود السعي فاذا استعمل لافادة وجود السعي فاما ان يكون باعتبار انه لازم معناه

فيكون مجازا او باعتبار انه معناه فيكون سهوا ان لم يعرف انه ليس معناه او نسيانا ان عرف ذلك واما الثاني

فلانك اذا قلت انا سعيت في حاجتك لا في الابتداء بل عند خطأ المخاطب في الفاعل بان اعتقد نسبة الفعل

الى

الى الغير على الانفراد او الشركة فان كان قد نسبه الى الغير لتساهل كان تجوزا والا كان سهوا او نسيانا فالتجوز

او السهو او النسيان على الاول من المتكلم وعلى الثاني من المخاطب ثم بنى على كلامه ما بنى والشيوة تنبي من

الشرة هذا الذي ذكر من التفصيل اذا بني الفعل على معرف وان بني الفعل على منكر افاد التقديم او البناء

على المنكر تخصيص الجنس او الواحد به اي بالفعل نحو رجل جاءني اي لا امرأة فيكون تخصيص جنس او لا

رجلان فيكون تخصيص واحد قال الشيخ انه قد يكون في اللفظ دليل على امرين ثم يقع القصد الى احدهما

دون الآخر فذلك الآخر بان لم يدخل في القصد كان لم يدخل في دلالة اللفظ واصل النكرة ان تكون لواحد

من الجنس فيقع القصد بها تارة الى الجنس فقط كما اذا اعتقد المخاطب بهذا الكلام ان قد اتاك آت ولم يدر جنسه

ارجل هو ام امرأة او اعتقد انه امرأة وتارة الى الواحد فقط كما اذا عرف ان قد اتاك من هو من جنس الرجال ولم

يدر ارجل هو ام رجلان او اعتقد انه رجلان ولفظ دلائل الاعجاز يفصح عن انه يدخل في الجنس تخصيص النوع

نحو رجل طويل جاءني على معنى ان الجائي من جنس طوال الرجال لا من جنس قصارهم ثم ظاهر كلام المصنف انه

اذا بني الفعل على منكر فهو للتخصيص قطعا وليس في كلام الشيخ ما يشعر بالفرق بين البناء على المنكر والبناء

على المعرف بل اشار في موضع من دلائل الاعجاز الى ان البناء على المنكر ايضا قد يكون للتقوي لكن بشرط

ان يقصد به الجنس او الواحد كما في التخصيص ولعلنا نورد كلامه عند تحقيق معنى التقوي ووافقه اي عبد القاهر

السكاكي على ذلك اي على ان تقديم المسند اليه يفيد التخصيص لكن خالفه في شرائط وتفاصيل لان مذهب

الشيخ على ما ذكرنا انه ان وقع بعد النفي فهو للتخصيص قطعا والا فقد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوي مضمرا

كان الاسم او مظهرا معرفا او منكرا مثبتا كان الفعل او منفيا ومع ما ذكره الله انه ان كان الاسم نكرة فهو ايضا

للتخصيص قطعا وظاهر كلام صاحب الكشاف انه موافق لعبد القاهر لانه قائل بالحصر في نحو الله يبسط الرزق

والله يستهزئ بهم وامثاله مما فيه المسند اليه مظهر معرف ومذهب السكاكي انه ان كان نكرة فهو للتخصيص ان لم

يمنع منه مانع كما يجيء وان كان معرفة فان كان مظهرا فلا يكون للتخصيص البتة وان كان مضمرا فان قدر كونه

في الاصل مؤخرا فهو للتخصيص والا فللتقوي ولم يتعرض في كتابه للفرق بين ما يلي حرف النفي وما لا يليه وصرح

باخراج الحكم من الصور الثلاث وان قولك زيد عرف محمول على الابتداء لكن على سبيل القطع لا احتمال التقديم

وكثير ذكر من اراد التوفيق بين كلاميه وكلام الشيخ وقد تعسف والى هذا اشار بقوله الا انه قال

التقديم يفيد الاختصاص بشرطين اشار الى الاول بقوله ان جاز تقدير كونه اي المسند اليه في الاصل مؤخرا

على انه فاعل معنى فقط لا لفظا نحو انا قمت فانه يجوز ان يقدر ان اصله قمت انا فيكون انا فاعلا في المعنى وان كان في
اللفظ تاكيدا للفاعل والى الثاني بقوله وقدر عطف على جاز اي وقدر كونه في الاصل مؤخرا على انه
فاعل معنى والا اي وان لم يوجد الشرطان فلا يفيد الا تقوي الحكم سواء كان انتفاء الشرطين بانتفاء
التقدير او بانتفاء جواز التقدير كما اشار اليهما بقوله جاز تقدير التاخير كما مر في نحو انا قمت ولم يقدر او لم يجز
اصلا نحو زيد قام فانه لا يجوز ان يقدر ان اصله قام زيد فقدم لما سنذكره ولما كان مقتضى هذا
التحقيق ان لا يكون نحو رجل جاءني مفيدا للاختصاص لانه لا يجوز تقدير كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل
معنى فقط لا لفظا اذ لو قلت جاءني رجل فهو فاعل لفظا مثل قام زيد بخلاف قمت انا فيجب ان لا يفيد الا التقوي
مثل زيد قام استثناه السكاكي واخرجه من هذا الحكم بان جعله في الاصل بدلا من الفاعل اللفظي لكونه
فاعلا معنويا فقط كالتاكيد وهذا معنى قوله واستثنى المنكر بجعله من باب واسروا النجوى الذين
ظلموا اي على القول بالابدال من الضمير يعني قدر ان اصله جاءني رجل على ان رجلا بدل من الضمير في جاءني
لا فاعل له وانما جعله من هذا الباب لئلا ينتفي التخصيص اذ لا سبب له اي للتخصيص سواه اي سوى
تقدير كونه مؤخرا في الاصل على انه فاعل معنى ثم قدم لولاه اي لو لا انه التخصيص لم يصح وقوعه مبتدا بخلاف المعرف فانه
يجوز وقوعه مبتدا من غير هذا الاعتبار البعيد فلا يرتكب الا عند الضرورة وهي في المنكر دون المعرف ثم
قال وشرطه اي شرط جعل المنكر من هذا الباب واعتبار التقديم والتاخير ان لا يمنع من التخصيص
مانع كقولنا رجل جاءني على ما مر ان معناه رجل جاءني لا امراة او رجلان دون قولهم شر اهر ذا ناب
فان فيه مانعا من التخصيص اما على التقدير الاول اعني تخصيص الجنس فلامتناع ان يراد المهر شر لا خير لان المهر
لا يكون الا شرا اذ ظهور الخير للكلب لا يهره ولا يغريه واما على التقدير الثاني اعني تخصيص الافراد فلنبوه اي لنبو هذا التقدير
عن مظان استعماله اي موارد استعمال قولهم شر اهر ذا ناب لانه لا يستعمل عند قصد ان المهر شر واحد
لا شران وهذا ظاهر واذ قد صرح الائمة بتخصيصه حيث تأولوه بما اهر ذا ناب الا شر فالوجه اي وجه الجمع بين قولهم
الاية بتخصيصه وقولنا بوجود المانع من التخصيص تفظيع شان الشر بتنكيره اي جعل التنكير للتعظيم والتهويل
كما مر في تنكير المسند اليه ليكون المعنى شر فظيع عظيم اهر ذا ناب لا شر حقير فيكون قولهم معناه ما اهر ذا ناب
الا شر اي الا شر فظيع ويكون تخصيصا نوعيا والمانع انما يمنع من التخصيص الجنسي والفردي فيتاتى التوفيق
بين الكلامين بهذا الوجه لا يجوز جعله نكرة مخصصة بالوصف المقدر المستفاد من التنكير لان الائمة قد صرحوا

بالتخصيص

بالتخصيص بمعنى الحصر حيث تأولوه بما اهر ذا ناب الا شر ولقائل ان يقول بعدما جعل التنكير للتفظيع لتحصل النوعية
لا بد من اعتبار كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط كما هو مذهب السكاكي ليفيد الحصر فبناء التوفيق والنكرة الموصوفة
يصح وقوعها مبتدا كالمعرفة فلا يصح بينهما ارتكاب ذلك الوجه البعيد كما لا يصح في المعرف لصحة وقوعها مبتدا ولا مدفع لهذا
الا بان يقال انه اشترط اعتبار التقديم والتاخير في افادة التقديم الحصر والحصر هنا ليس بمستفاد من التقديم بل من
الوصف بناء على ان التقييد بالوصف عنده يدل على نفي الحكم عما عداه فقولنا رجل طويل جاءني معناه لا قصير من غير تقدير كونه
مؤخرا يدل على هذا انه قال باختصاص الحصر في قولنا ما ضربت اكبر اخويك وهو في معنى ما ضربت اخاك الاكبر وفيه
اي فيما ذهب اليه السكاكي واحتج به لمذهبه نظر اذ الفاعل اللفظي والمعنوي كالتاكيد والبدل سواء في امتناع
التقديم ما بقيا على حالهما اي ما دام الفاعل فاعلا والتابع تابعا بل امتناع تقديم التابع اولى واذا لم يبقيا على حالهما فلا
امتناع في تقديمهما وايا ما كان فتجويز تقديم المعنوي دون اللفظي تحكم لا يقال الفاعل لا يحتمل التقديم بوجه والتابع يحتمله على
سبيل النسخ من التابعية وهو جائز كما في جرد قطيفة واخلاق ثياب وقوله والمؤمن العائذات الطير لانا نقول
لا نم ذلك بل انما يمتنع تقديمه ما دام فاعلا واذا جعل مبتدا واقيم مقامه ضمير فلا وتجويز النسخ في التابع دون الفاعل تحكم
والاستدلال بالوقوع فاسد لان هذا اعتبار محض يمكن في زيد قام فان قلت تقديم الفاعل حال كونه فاعلا
ممتنع بالاتفاق واما التابع فلا نم امتناع تقديمه حال كونه تابعا بل هو واقع كالتاكيد في قوله بنيت بها قبل المحاق بليلة
فكان محاقا كله ذاك الشهر فان كله تاكيد لذاك الشهر والمعطوف في قوله عليك ورحمة الله السلام على وجه اجابت
ولو كان يشكي الى الاموات ما يلقى الاحياء بعدهم من شدة الكمد ثم استكثت لاشكاها وساكن قبر
بسنجار او قبر على قهد فان قوله وساكن عطف على قبر فنحو انا وانت وهو في قولنا انا قمت وانت قمت وهو
قام عند قصد التخصيص ليس بمبتدا عند السكاكي بل هو تاكيد اصطلاحي مقدم والجملة فعلية وكذا رجل جاءني ابدل
اصطلاحي قلت امتناع تقديم التابع حال كونه تابعا سائغ عند النحاة ولهذا جعلوا الطير في قوله والمؤمن العائذات
الطير عطف بيان للعائذات لا موصوفا واتفقوا على امتناع ما جاءني الا اخوك احد بالرفع على الابدال لامتناع تقديم البدل
ومنع هذا مكابرة ودليل امتناع تقديم الفاعل وهو التباسه بالمبتدا قائم هنا بعينه واما قوله فكان
محاقا كله ذاك الشهر فبعد ثبوت كون البيت مما يستشهد به يحتمل ان يكون كله تاكيدا للضمير المستتر في كان
لدلالة قوله قبل المحاق على الشهر فكان قوله ذاك الشهر بدلا منه وتفسيرا له ولو سلم فليكن شاذا محمولا على الضرورة
فلا يدل على جوازه في السعة ولو سلم ففيه تقديم على المتبوع فقط والمطلوب جواز تقديمه على العامل ايضا نعم قد ذكر النحاة انه

يجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم واو ولا على المعطوف عليه في ضرورة الشعر بشرط ان لا يتقدم المعطوف على العامل واما تقدم التاكيد والبدل والصفة على المتبوع والعامل جميعا فلم يقل به احد ثم لام انتفاء التخصيص في صورة المنكر اعني نحو رجل جاءني لولا تقدير التقديم لحصول اي التخصيص بغيره اي بغير تقدير التقديم كما ذكره السكاكي في شر اهر ذا ناب من التهويل وغيره كالتعظيم والتكثير والتقليل وغير ذلك مما يستفاد من التنكير فهو وان لم يصرح بان لا سبب للتخصيص سواه لكن استلزم كلامه ذلك حيث قال انما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر لفوات شرط الابتداء لا يقال التنكير انما يدل على النوعية بالتهويل او غيره والحصر انما يستفاد من تقدير التقديم فلا بد منه بحال لانا نقول قد ذكرنا ان التخصيص بالوصف يتحقق بتقدير التاخير فيه ايضا ونعني بالمرتبة كالمعرف وانه يجب ان يكون الحصر مستفادا من الوصف والا فلا توجيه لكلامه بل الجواب انه انما يعتبر التقديم والتاخير في صورة المنكر اذا لم يقصد التخصيص النوعي الذي يمكن ان يستفاد من الوصف المستفاد من التنكير كما في قولنا رجل جاءني اي لا امراة او لا رجلان ثم لام امتناع ان يراد المهر شر لا خير اذ لا دليل عليه لا نقلا ولا عقلا قال الشيخ عبد القاهر قدم شر لان المعنى ان الذي اهره من جنس الشر لا من جنس الخير ثم قال السكاكي ويقرب من قبيل هو قام زيد قائم في التقوي لتضمنه اي قائم الضمير مثل قام فيتكرر الاسناد ويتقوى الحكم وقال انما قلت يقرب دون ان اقول نظيره لان قائما لم يتفاوت في الخطاب والحكاية والغيبة في انا قائم وانت قائم وهو قائم اشبه الخالي عن الضمير وهذا معنى قوله وشبهه اي شبه السكاكي قائم مع انه متضمن للضمير بالخالي عنه من جهة عدم تغيره في التكلم والخطاب والغيبة كما لا يتغير الخالي عنه نحو انا غلام وانت غلام وهو غلام وقد يتحقق قوله وشبهه مخففا ويظن انه اسم منصوب على انه مفعول معه اي لتضمنه الضمير مع شبهه اي مشابهته للخالي عن الضمير يعني ان قوله ويقرب يشتمل على امرين احدهما المقاربة في التقوي والثاني عدم كمال التقوي فقوله لتضمنه الضمير علة للاول وقوله وشبهه علة للثاني ولا يخفى ما فيه من التعسف ومن اراد هذا المعنى فليقرأ وشبهه بالجر عطفا على تضمنه ليكون اوضح ولهذا اي ولشبهه بالخالي عن الضمير لم يحكم بانه اي قائم مع الضمير جملة واما في صلة الموصول فانما يحكم بذلك لكونه فيها فعلا عدل به الى صورة الاسم كراهة دخول ما هو في صورة لام التعريف على صريح الفعل ولا عومل اي قائم مع الضمير معاملتها اي الجملة في البناء حيث اعرب نحو رجل قائم ورجلا قائما ورجل قائم والى هذا اشار بقوله لانه لما كان متضمنا للضمير وشابه الخالي عنه روعيت فيه الجهتان اما الاولى فبان جعل قريبا من هو قام في التقوي واما الثانية فبان لم يجعل جملة ولا عومل معاملتها في البناء فان قيل لو كان الحكم بالافراد والاعراب في قائم من زيد قائم بناء على شبهه بالخالي لوجب ان لا يحكم بالافراد والاعراب فيما اسند الى الظاهر نحو زيد قائم ابوه لانه كالفعل بعينه اذ الفعل لا يتفاوت

عند الاسناد الى الظاهر قلنا جعل تابعا للمسند الى الضمير وحمل عليه في الافراد وهذا معنى قوله في المفتاح واتبعه في حكم الافراد نحو زيد عارف ابوه اي جعل تابعا لعارف المسند الى الضمير عارف المسند الى الظاهر فحكم بانه مفرد مثله وقال المص معناه اتبع عارف بحرف في الافراد اذا اسند الى الظاهر مفردا كان الظاهر او مثنى او مجموعا ولعله سهو اذ لا حاصل لهذا الكلام ومما يرى تقديمه على المسند كاللازم لفظ مثل وغير اذا استعملا على سبيل الكناية في نحو قولك مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود بمعنى انت لا تبخل وانت تجود في الايجاب نحو مثل الامير حمل على الادهم والاشهب وغيري باكثر هذا الناس ينخدع اي الامير حمل وانا لا انخدع فالاول كناية عن ثبوت الفعل او نفيه عمن الى طلب بل عمن اضيف اليه لفظ مثل لانه اذا اثبت الفعل لمن يسد مسده ومن هو على اخص اوصافه او نفي عنه واريد ان من كان على الصفة التي هو عليها كان من مقتضى القياس وموجب العرف ان يفعل كذا او ان لا يفعل كذا لزم الثبوت لذاته والنفي عنها بالطريق الاولى والثاني كناية عن ثبوت الفعل لمن اضيف اليه لفظ غير في النفي وعن سلبه عنه في الايجاب لانه اذا انتفى الجود عن غير المخاطب مثلا يثبت للمخاطب ضرورة ان الجود موجود ولا بد له من محل يقوم به ولانه اذا اثبت الانخداع للغير من غير القصد الى انسان سوى المتكلم يتصف بالانخداع ولا شك في ثبوت عدم الانخداع لاحد في الجملة لزم سلب الانخداع عن المتكلم فهما قد استعملا على سبيل الكناية ولم يقصد ثبوت الفعل او نفيه لانسان مماثل او مغاير لمن اضيفا اليه كما في قولك مثلك لا يوجد وقوله وغيري جني وانا المعاقب فيكم فكانني سبابة المتندم فان التقديم ليس كاللازم عند قصد هذا المعنى والى هذا اشار بقوله من غير ارادة تعريض لغير المخاطب بان يراد بمثلك وغيرك انسان غير المخاطب مماثل له او غير مماثل وقوله من غير معناه حال كون ذكر القول او الكلام ناشئا من غير ارادة التعريض اي لم ينشأ من ارادة التعريض كما تقول ضربني من غير ذنب اي ضربا لم ينشأ من ذنب كما ان قولك غيري فعل كذا معناه انا لم افعله فهذا مقام آخر يستعمل فيه غير على سبيل الكناية ويلتزم فيه من فليتنبه له لكونه اي يرى تقديمه كاللازم لكون التقديم اعون على المراد بهما اي بهذين التركيبين لانهما من الكناية المطلوب بها نفس الحكم واثبات الحكم بطريق الكناية ابلغ كما سيجيء والتقديم لكونه مفيدا للتقوي اعون على اثبات الحكم بطريق المبالغة وقوله يرى تقديمه كاللازم عبارة الشيخ في دلائل الاعجاز ومعناه ان مقتضى القياس وموجب العرف ان يجوز التاخير ايضا لحصول المبالغة بالكناية لكن التقديم يرى كالامر اللازم لم يقع الاستعمال على خلافه قطعا قال الشيخ وانت اذا تصفحت الكلام وجدت هذين الاسمين يتقدمان ابدا على الفعل اذا قصد بهما هذا المعنى وترى هذا المعنى لا يستقيم فيهما اذا لم يقدما لو قلت يبخل

كذا مثلك او غيرك رايت كلما سعلوا من الجنة وسعيرا من صورة ورايت اللفظ فذ بنا من معناه ورايت الطبع
يأبى ان يرضاه قبيل وقد تقدم المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون بحرف النفي لانه اي التقديم
دال على العموم اي على نفي الحكم عن كل فرد من افراد ما اضيف اليه لفظ كل نحو كل انسان لم يقم فانه يفيد نفي القيام عن
كل واحد من افراد الانسان بخلاف ما لو اخر نحو لم يقم كل انسان فانه يفيد نفي الحكم عن جملة الافراد لا عن كل فرد فالتقديم
يفيد عموم السلب وشمول النفي والتأخير لا يفيد الا سلب العموم ونفي الشمول وذلك اي افادة التقديم النفي عن كل فرد
والتأخير النفي عن جملة الافراد لئلا يلزم ترجيح التأكيد وهو ان يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله وتقويته على التأسيس
وهو ان يكون لافادة معنى آخر لم يكن حاصلا قبله يعني لو لم يكن التقديم مفيدا لعموم النفي والتأخير مفيدا لنفي العموم يلزم
ترجيح التأكيد على التأسيس واللازم باطل لان التأسيس خير من التأكيد لان حمل الكلام على الافادة خير من
حمله على الاعادة فالملزوم مثله فان عورض بان استعمال كل في التأكيد اكثر فالحمل عليه راجح قلنا ممنوع ولو سلم
فمعارض بما ذكرنا لانه اقوى لان وضع الكلام على الافادة وكان هذا القائل يتمسك في اصل الدعوى بالاستعمال ويكون
هذا الكلام لبيان السبب والمناسبة والا فلا يثبت اللغة بالاستدلال وبيان الملازمة اما في صورة التقديم فلان
قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة اهمل فيها بيان كمية افراد المحكوم عليه معدولة المحمول لان حرف السلب قد جعل جزأ من
المحمول لا سلبا عنه ولا يكون تقديم الرابط بعده ثم اثبت للموضوع هذا المحمول المركب من الايجاب والسلب ولهذا جعلت موجبة
معدولة لا سالبة محصلة ولا فرق بينهما عند وجود الموضوع كما هنا الآن وانما جعلناها في قوة السالبة الجزئية والا فالـ
سالبة الجزئية اعم منها لصدقها عند انتفاء الموضوع فاذا كان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة معدولة المحمول يكون معناه
نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد لان الموجبة المهملة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية عند وجود الموضوع نحو لم
يقم بعض الانسان يعني انهما متلازمتان في الصدق لانه قد حكم في المهملة بنفي القيام عما صدق عليه الانسان اعم
من ان يكون جميع الافراد او بعضها وايا ما كان يصدق نفي القيام عن البعض وكلما صدق نفي القيام عن البعض
صدق نفيه عما صدق عليه الانسان في الجملة فكلما صدق انسان لم يقم صدق لم يقم بعض الانسان وبالعكس
اذ التقدير وجود الموضوع فهي في قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفي الحكم عن الجملة لان صدق السالبة الجزئية الموجبة
الموضوع اما بان يكون الحكم منفيا عن كل فرد من الافراد او بان يكون منفيا عن بعض من الافراد ثابتا للبعض الآخر وعلى كل
تقدير يلزمها نفي الحكم عن جملة الافراد دون كل فرد لجواز ان يكون منفيا عن البعض ثابتا للبعض الآخر واذا ثبت ان
انسان لم يقم بدون كل معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل معناه ايضا كذلك كان كل

تأكيدا

تأكيدا لا تأسيسا فيلزم ترجيح التأكيد على التأسيس فيجب ان يكون معنى كل انسان لم يقم
نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل لتأسيس معنى آخر لا لتأكيد المعنى الاول واما في صورة التأخير فلان قولنا لم يقم
انسان سالبة مهملة لا سور فيها والسالبة المهملة في قوة السالبة الكلية المقتضية النفي عن كل فرد نحو لا
شيء من الانسان بقائم وانما قال في الاول المستلزمة وههنا المقتضية لان السالبة الجزئية تحتمل نفي الحكم عن كل
فرد وتحتمل نفيه عن بعض وثبوته لبعض وعلى كل تقدير تستلزم نفي الحكم عن جملة الافراد فاشار بلفظ الالزام
الى هذا بخلاف السالبة الكلية فانها تقتضي بصريحها نفي الحكم عن كل فرد ولما كان المقرر عندهم ان المهملة في قوة الجزئية
وقد حكم ههنا بانها في قوة الكلية احتاج الى بيانه فاشار اليه بقوله لورود موضوعها اي موضوع المهملة نكرة غير
مصدرة بلفظة كل في سياق النفي وكل نكرة كذلك مفيدة لعموم النفي وانما قلنا غير مصدرة بلفظة كل لان ما يفيد
النفي انما هو النكرة التي تفيد الوحدة في الاثبات واما التي تفيد العموم في الاثبات كالمصدرة بلفظ كل فعند ورودها في سياق
النفي انما تفيد نفي العموم لا عموم النفي لان رفع الايجاب الكلي سلب جزئي واذا كان هذه السالبة المهملة في قوة
السالبة الكلية يكون معنى لم يقم انسان نفي الحكم عن كل فرد فاذا ادخلنا عليه لفظ كل وقلنا لم يقم كل انسان فلو كان
معناه ايضا نفي القيام عن كل فرد يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس فيجب ان يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد
ليكون كل تأسيسا فالحاصل ان التقديم قبل كل لسلب العموم فيجب ان يكون بعده لعموم السلب ليكون كل للتأسيس
لا للتأكيد والتأخير بالعكس وذلك لان لفظة كل لا تخلو عن افادة احد هذين المعنيين فعند انتفاء احدهما يثبت
الآخر ضرورة وفيه نظر لانه على تقدير ان يكون كل انسان لم يقم لافادة النفي عن الجملة ولم يقم كل انسان لافادة النفي عن
كل فرد لا انه يجب ان يكون كل تأكيدا حتى يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس لان النفي عن الجملة في الصورة الاولى
اعني الموجبة المهملة المعدولة نحو انسان لم يقم وعن كل فرد في الصورة الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان
انما افاده الاسناد الى ما اضيف اليه كل وهو لفظ انسان وقد زال ذلك اي الاسناد المفيد لهذا المعنى بالاسناد
اليها اي الى كل لان انسان صار مضافا اليه فلم يبق مسندا اليه فيكون اي على تقدير ان يكون الاسناد الى
كل مفيدا للمعنى الحاصل من الاسناد الى انسان يكون كل تأسيسا لا تأكيدا لان التأكيد لفظ يفيد تقوية
ما يفيده لفظ آخر وهذا ليس كذلك لان النفي عن الجملة في كل انسان لم يقم وعن كل فرد في لم يقم كل انسان انما افاده
نفس الاسناد الى كل لا شيء آخر ليكون كل لتقويته وما كان لقائل ان يدفع هذا النظر بان ما ذكرت من معنى
التأكيد هو التأكيد الاصطلاحي ونحن نعني بالتأكيد ههنا ان يكون كل لافادة معنى كان حاصلا بدونه وانه لا يتوقف بتركه

هذا المنع اشارة الى منع آخر على تقدير ان يكون معنى التاكيد هذا فنقول ولان الصورة الثانية اعنى السالبة المهملة

نحو لم يقم انسان اذا افادت النفى عن كل فرد فقد افادت النفى عن الجملة فاذا دخلت كل على الثانية اى على افادة النفى

عن جملة الافراد حتى يكون معنى لم يقم كل انسان نفى القيام عن الجملة لا عن كل فرد لا تكون كل تاسيسا بل تاكيدا

على ما مر من التفسير لان هذا المعنى كان حاصلا بدونه واذا لم يكن تاسيسا فلو جعلناه للنفى عن كل فرد وقلنا

لم يقم كل انسان لعموم السلب مثل لم يقم انسان لا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس اذ لا تاسيس ههنا اصلا بل

انما يلزم ترجيح احد التاكيدين على الآخر واما ما قيل ان لم يقم انسان لما كان مفيدا للنفى عن كل فرد ويلزمه النفى عن الجملة

ايضا فكلا المعنيين حاصل قبل كل فعلى ايهما حملت تكون تاكيدا لا تاسيسا فلا يصح قول المستدل انه يجب ان

يحمل على النفى عن الجملة لئلا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لا يجادل لانه قولنا لم يقم انسان يدل على النفى عن جملة الافراد بطريق

الالتزام ودلالة لم يقم كل انسان عليه بطريق المطابقة فلا يكون تاكيدا الا ان نقول اما ان يشترط فى التاكيد اتحاد الدلالتين

او لا يشترط فان لم يشترط لزم ان يكون كل فى قولنا لم يقم كل انسان تاكيدا سواء جعل للنفى عن الجملة او عن كل فرد وان اشترط

لزم ان لا يكون كل فى قولنا كل انسان لم يقم عند جعله للنفى عن جملة الافراد تاكيدا لان دلالة قولنا انسان لم يقم على النفى عن

الجملة بطريق الالتزام وهو ظاهر وح يبطل ما ذكرتم بل الجواب ان نفى الحكم عن الجملة اما بان يكون منفيا عن كل فرد او بان يكون

منفيا عن بعض الافراد ثابتا للبعض الآخر او بان يكون محتملا للمعنيين والمستفاد من لم يقم انسان هو القسم الاول فقط

فالحمل عليه تاكيد وعلى غيره تاسيس فلو جعلنا لم يقم كل انسان للنفى عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس

واما اذا جعلناه للنفى عن جملة الافراد على الوجه المحتمل فيكون تاسيسا قطعا لان هذا المعنى لم يكن حاصلا قبله فليتامل

ولان النكرة المنفية اذا عمت كان قولنا لم يقم انسان سالبة كلية لا مهملة كما ذكره هذا القائل لانها قد بين فيها ان الحكم

مسلوب عن كل واحد من افراد الموضوع لا يقال سميناها مهملة باعتبار اهمال السور اعنى اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع لانا

نقول المسطور فى كتب القوم ان المهملة هى التى يكون موضوعها كليا وقد اهمل فيها بيان كمية افراد الموضوع بان لم يبين فيها ان

الايجاب او السلب فى كل افراد الموضوع او بعضها والكلية هى التى بين فيها ان الحكم على كل افراد الموضوع فقد ظهر ان الصادق

على نحو قولنا لم يقم انسان انما هو تعريف الكلية دون المهملة واما انه لا سور فيها فممنوع اذ النفى يدل على انه قد بين فيها ان الحكم مسلوب

عن كل فرد فلا بد لهذا البيان من شىء يدل عليه ضرورة ولا نعنى بالسور الا هذا والقوم وان جعلوا سور السلب الكلى لا

شىء ولا احد فلم يقصدوا الانحصار فيهما بل كل ما يدل على العموم فهو سور الكلية كقولنا طرا واجمعين ونحو ذلك نص عليه

الشيخ فى الاشارات ولهذا يجوز ان يكون عين القضية وكون الموضوع نكرة منفية او دخل التنوين عليه سور الكلية كما ان فى

الموجبة سور الجزئية على ما قال فى الاشارات ان كان ادخال الالف واللام يوجب تعميما واذ خال التنوين يوجب

تخصيصا فلا مهملة فى لغة العرب وقال عبد القاهر فى تقرير ان كلمة كل تارة تكون لشمول النفى واخرى

لنفى الشمول ان كانت كلمة كل داخلة فى حيز النفى بان اخرت عن اداته سواء كانت معمولة لاداة النفى او لا وسواء

كان الخبر فعلا نحو قول ابى الطيب ما كل ما يتمنى المرء يدركه تجرى الرياح بما لا تشتهى السفن او غير فعل

نحو قولك ما كل متمنى المرء حاصلا او حاصل على اللغة الحجازية او التميمية او معمولة للفعل المنفى اما ان تكون

عطفا على داخلة فى حيز النفى واما ان تكون بتقدير فعل عطف على اخرت والمعنى او جعلت معمولة وكلاهما ليس

بسديد لان كلا من الدخول فى حيز النفى والتاخير عن اداة النفى شامل لوقوعها معمولة للفعل المنفى فلا يحسن

عطفه عليه باو اما الاول فظاهر واما الثانى فلان التاخير عن اداة النفى اعم من ان يقع بينهما فصل نحو ما زيد

كل القوم وما جاءنى كل القوم ومن ذلك من الامثلة المذكورة او لا يقع نحو ما كل متمنى المرء حاصلا فان خصصت

التاخير باللفظى فلم يخرج منه الا المعمول المقدم على الفعل المنفى وان جعلته اعم من اللفظى والتقديرى دخل

فيه القسمان وايا ما كان فالكلام لا يخلو عن تعسف وانما وقع فيه لتغييره عبارة الشيخ وهو قوله اذا

ادخلت كلا فى حيز النفى بان تقدم النفى عليه لفظا او تقديرا يعنى كما اذا قدمتها على الفعل المنفى العامل فيها فانه

مؤخر تقديرا لان مرتبة المعمول التاخر عن العامل فالاقرب ان يجعل عطفا على اخرت بتقدير الفعل ويكون

المراد بقوله اخرت عن اداة النفى ما اذا لم يدخل اداة النفى على فعل عامل فى كل على ما يشعر به المثال المذكور

والمعنى بان اخرت عن اداة النفى الغير الداخل على الفعل العامل فيها او جعلت معمولة للفعل المنفى اما فاعلا

لفظيا او تاكيدا له نحو ما جاءنى القوم كلهم او ما جاءنى كل القوم وقدم التاكيد لان كلا اصل فيه او مفعولا

كذلك سواء اخر نحو لم آخذ كل الدراهم او الدراهم كلها او قدم نحو كل الدراهم لم آخذ والدراهم كلها لم آخذ وترك

مثال التاكيد اعتمادا على ما سبق وجعل الفعل منفيا بلم لان المنفى بما لا يتقدم معموله عليه بخلاف لم ولا ولن على

ما بين فى النحو وكذا اذا وقعت مجرورا او ظرفا نحو ما مررت بكل القوم او ما سرت كل الايام ونحو ذلك ففى جميع هذه

الصور توجه النفى الى الشمول خاصة لا الى اصل الفعل وافاد الكلام ثبوت الفعل او الوصف لبعض مما اضيف اليه

كل ان كانت كل فى المعنى فاعلا للفعل او الوصف الذى حمل عليها او عمل فيها كقولنا فى الفعل ما كل القوم يكتب وما يكتب

كل القوم وفى الوصف ما كل القوم كاتبا وما كاتب كل القوم فيفيد ثبوت الكتابة لبعض من القوم وانما قال ثبوت

الحكم ليشمل ما اذا كان الخبر جامدا نحو ما كل سوداء تمرة لكان احسن او تعلقه اى تعلق الفعل او الوصف به اى

ببعض ان كانت كلا في المعنى مفعولا للفعل او الوصف المحمول عليها او العامل فيهما نحو ما كلا ما يتمنى المراة يدركه
ولم آخذ كل الدراهم وذكرنا كل الدراهم آخذا انا وما آخذا انا كل الدراهم فيفيد تعلق اوراك المراة ببعض متمناه
وتعلق الاخذ ببعض الدراهم بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال قال الشيخ اذا تاملنا وجدنا ادخال
كل في حيز النفي لا يصلح الا حيث يراد ان بعضا كان وان بعضا لم يكن وفيه نظر لانا نجد بحيث لا يصلح ان يتعلق
الفعل ببعض كقوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور والله لا يحب كل كفار اثيم ولا تطع كل حلاف مهين فالحق ان
هذا الحكم اكثري لا كلي والا اي وان لم تكن داخلة في حيز النفي بان قدمت على النفي لفظا ولم تقع معمولا للفعل المنفي عم النفي
كل فرد مما اضيف اليه كل وافاد نفي اصل الفعل عن كل فرد كقول النبي صلى الله عليه وسلم لما قال له ذو اليدين اقصرت
الصلوة بالرفع لانه فاعل قصرت ام نسيت يا رسول الله كل ذلك لم يكن اي لم يقع واحد منهما لا القصر ولا النسيان
وعليه اي على عموم النفي وشموله لكل فرد ورد قول ابي النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع برفع
كله على معنى لم اصنع شيئا مما تدعيه علي من الذنوب قال المصنف في ايضاح الابيات الحديث وشعر ابي النجم اما الحديث
فلوجهين احدهما ان السوال باءم عن احد الامرين لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما على الابهام في اعتقاد
المستفهم فجوابه اما بالتعيين او بنفي كل منهما ردا على المستفهم وتخطئة له في اعتقاد ثبوت احدهما لا بنفي الجمع بينهما
لانه لم يعتقد ثبوتهما جميعا فيجب ان يكون قوله كل ذلك لم يكن نفيا لكل منهما والثاني ما روي انه لما قال النبي عليه السلام
كل ذلك لم يكن قال له ذو اليدين بعض ذلك قد كان فلو لم يكن قوله كل ذلك لم يكن سلبا كليا لما صح بعض ذلك
قد كان رد اله لانه انما ينافي نفي كل واحد منهما لا نفيهما جميعا اذ الايجاب الجزئي رفع للسلب الكلي لا للسلب الجزئي واما
الاحتجاج بشعر ابي النجم فلانه فصيح والشاعر فيما اذا لم يكن الفعل مشتغلا بالضمير ان ينصب الاسم على المفعولية نحو
زيدا ضربت وليس في نصب كل فيما يكسر له وزنا وسياق كلامه انه لم يات بشيء مما ادعت عليه هذه المراة
فلو كان النصب مفيدا لذلك العموم والرفع غير مفيد لم يعدل الشاعر الفصيح عن النصب الشائع الى الرفع المحتاج
الى تقدير الضمير من غير ضرورة ولقائل ان يقول انه مضطر الى الرفع اذ لو نصبه لجعله مفعولا وهو ممتنع لان لفظة كل
اذا اضيفت الى المضمر لم تستعملها العرب الا تاكيدا او مبتداء لا تقول جاءني كلكم ولا ضربت كلكم ولا مررت بكلكم
ونظيره بعينه ما ذكره سيبويه في قول الشاعر ثلث كلهن قتلت عمدا ان الرفع في كلهن على الابتداء وحذف الضمير من الخبر
جائز على السعة اذ لا ضرورة تلجئه اليه لامكان ان يقول كلهن قتلت بالنصب واعترض عليه ابن الحاجب بانه مضطر الى
الرفع اذ لو نصبها لاستعملها مفعولا وهو غير جائز لان كلا اذا اضيفت الى المضمر لم تستعمل الا تاكيدا او مبتداء لان

فيها ان تستعمل تاكيدا الا بعدها لما استعملت على ضميره ولان معناها افادة الشمول والاحاطة في اجزاء ما اضيفت
اليه ولما اضيفت الى المضمر كان الجملة مستندا ما ذكرنا او في حكم المتقدم الا انهم استعملوها مبتداء لان
العامل فيه معنوي لا يخرج في الصورة عما هي عليه فلذلك يقال ان الامر كله لله بالرفع والنصب ولا يقال الامر
ان كله لله هذا الكلام واما تاخيره فلان مقتضى المقام تقديم المسند وسيجيء بيانه هذا الذي ذكر من الحذف والذكر
والاضمار والتعريف والتنكير والتقديم والتاخير كله مقتضى الظاهر من الحال وقد يخرج الكلام على خلافه اي على خلاف
مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال اياه فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم نعم رجلا مكان نعم الرجل فان مقتضى
الظاهر في هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه وهذا
الضمير عائد الى متعقل معهود في الذهن مبهم باعتبار الوجود كالمظهر في نعم الرجل ليحصل به الابهام ثم التفسير المناسب
لوضع هذا الباب الذي هو للمدح العام او الذم العام اعني من غير تعيين خصلة والتزم تفسيره بنكرة ليعلم جنس
المتعقل في الذهن ويكون في اللفظ ما يشعر بالفاعل ولا يلتبس المخصوص بالفاعل في نعم رجلا السلطان ثم بعد
تفسير الضمير بالنكرة صار قولنا نعم رجلا مثل نعم الرجل في الابهام والاجمال ولا بد من تعيين المقصود وتفصيله بما
يسمى مخصوصا بالمدح مثل نعم رجلا زيد واما هو من هذا الباب في اكثر القولين اي قول من يجعل المخصوص خبر
مبتداء محذوف واما في قول من يجعل المخصوص مبتداء او نعم رجلا خبره والتقدير زيد نعم رجلا فليس من هذا الباب
على القطع لاحتمال ان يكون الضمير عائدا الى المخصوص وهو متقدم تقديرا فان قلت لو كان الامر كذلك لوجب ان
يقال نعما رجلين الزيدان ونعموا رجالا الزيدون ولفات الابهام المقصود في وضع الباب ولما وقع تفسيره
بالنكرة اذ لا معنى له قلت فذا التزم هذا الباب بخواص فيجوز ان يكون من خواصه التزام كون ضميره مستترا
من غير ابراز سواء كان لمفرد او مثنى او مجموع لشبهه الاسم الجامد في عدم التصرف حتى ذهب بعضهم الى
انه اسم واما الابهام ثم التفسير فيكون حاصلا من التزام تاخير المخصوص في اللفظ الا نادرا وبهذا الاعتبار
يصح تمييزه بالنكرة وايضا يجوز ان يكون التمييز لا لتاكيد مثله في نعم الرجل رجلا قال الله تعالى ذرعها سبعون
ذراعا او لرفع لبس المخصوص بالفاعل كما تقدم وقولهم هو او هي زيد عالم مكان الشان او القصة فالاضمار
فيه خلاف مقتضى الظاهر ويختار تانيث هذا الضمير اذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة كذا هو عند مليح فانها لا
تعمى الابصار قصدا الى المطابقة لا الى انه راجع الى ذلك المؤنث ولم يسمع من العرب تجاوزه ومن زيد عالم وان كان
القياس يقتضي جوازه وانما لم يتعرض المصنف لقولهم ربه رجلا ويا لها قصة وربه رجلا وقوله تعالى فقضيهن سبع

سموات لانه من باب المسند اليه ليتمكن تحليل ونحو وضع المضمر موضع المظهر ما يجب ان يعقب ذكر الضمير ان بجى على

عقبه فى ذهن السامع لانه ان السامع اذا لم يفهم شيئا من الضمير بقى منتظرا ان انتظر السامع ما يعقب الضمير ليفهم

منه معنى لما جبل الله عليه النفوس من الشوق الى معرفة ما قصد ابهامه فيتمكن المسموع بعده فى ذهنه فضل تمكن

لان ما يحصل بعد مقاساة التعب ومعاناة الطلب له فى القلب محل ومكانة لا يكون لما يحصل بسهولة ولهذا اشترط ان

يكون مضمون الجملة شيئا عظيما يعتنى به فلا يقال هو الذباب يطير وهذا اعنى قصد الابهام ثم التفسير ليدل على

التفخيم والتعظيم هو السر فى التزام تقديم ضمير الشان وهو مقتضى التزام تاخير المخصوص فى باب نعم لكنه قد جاء

تقديمه كقول الاخطل ابو موسى فجد كان نعم جدا وشيخ الحى خالك نعم خالا وهو قليل ولا يخفى ان ما ذكره من ان

السامع اذا لم يفهم منه معنى انتظره انما يصح فى ضمير الشان دون الضمير فى باب نعم اذ السامع ما لم يسمع المفسر لم يعلم ان فيه ضميرا

تحليل وضع المضمر موضع المظهر فى باب نعم لما ذكره ليس بسديد وقد يكون وضع المضمر موضع المظهر لا لاشتهاره

ووضوح امره كقوله تعالى انا انزلناه اى القرآن او لانه بلغ من عظم شانه الى ان صار متعقل الاذهان نحو هو الحى الباقى او لادعاء

ان الذهن لا يلتفت الى غيره كقوله فى المطلع زارت عليها للظلام رواق وقد يعكس اى يوضع المظهر موضع المضمر فان

كان المظهر الموضوع موضع المضمر اسم الاشارة فلكمال العناية بتمييزه اى تمييز المسند اليه لاختصاصه بحكم بديع كقوله اى قول

ابن الراوندى كم عاقل عاقل هو وصف لعاقل الاول بمعنى كامل العقل متناه فيه كما يقال مررت برجل رجل اى كامل فى الرجولية

اعيت اى اعيته بمعنى اعجزته او اعيت عليه وصعبت مذاهبه طرق معاشه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا هذا الذى ترك

الاوهام حائرة وصير العالم النحرير المتقن من نحر العلم اتقنه زنديقا كافرا نافيا للصانع قائلا لو كان له وجود لما كان

الامر كذلك فهذا اشارة الى حكم سابق غير محسوس وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فكان القياس فيه

المضمر لكنه لما اختص بحكم بديع عجيب الشان وهو جعل الاوهام حائرة والعالم النحرير المتقن زنديقا كملت العناية

بتمييزه فابرز فى معرض المحسوس كانه يرى السامعين ان هذا الشئ المتعين المتميز هو الذى له تلك الصفة العجيبة

والحكم البديع وقد يقال ان الحكم البديع هو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا بمعنى اختصاص المسند اليه بحكم بديع انه

عبارة عنه ومعنى كون هذا الحكم بديعا انه ضد ما كان ينبغى ولا يخفى ما فيه من التعسف او التهكم عطف على كمال العناية

اى للتهكم بالسامع والتعريض كما اذا كان فاقد البصر او لا يكون ثم مشار اليه اصلا او النداء على كمال بلادته بانه لا يدرك

غير المحسوس او فطانته بان غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس او ادعاء كمال ظهوره اى ظهور المسند اليه وعليه اى على وضع

اسم الاشارة موضع المضمر لادعاء كمال ظهوره من غير هذا الباب اى باب المسند اليه قول ابن الدمينة تعاللت اى اظهرت

العلة والمرض كى اشجى اى كى احزن من شجى يشجى كعلم يعلم واما شجا يشجو فهو متعد يقال شجانى هذا الامر اى احزننى

وما بك علة تريدين قتلى قد ظفرت بذلك اى بقتلى ولم يقل به لادعاء ان قتله قد ظهر ظهور المحسوس بالبصر الذى

يشار اليه باسم الاشارة وان كان المظهر الموضوع موضع المضمر غيره اى غير اسم الاشارة فلزيادة التمكين اى تمكين

المسند اليه عند السامع نحو قل هو الله احد الله الصمد من صمد اليه اذا قصده لانه يصمد اليه فى الحوائج ونظيره من غيره

اى نظير قل هو الله احد الله الصمد فى وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكين من غير باب المسند اليه قوله تعالى وبالحق

انزلناه وبالحق نزل اى ما انزلنا القرآن الا بالحكمة المقتضية لانزاله وما نزل الا بالحكمة لاشتماله على الهداية الى كل خير

او ادخال الروع فى ضمير السامع وتربية المهابة عنده او تقوية داعى المامور ان ما يكون داعيا لمن امره بشئ الى الامتثال

والاتيان بما امر به مثالهما اى مثال التقوية وادخال الروع مع التربية قول الخلفاء امير المؤمنين يامرك بكذا مكان انا آمرك

وعليه اى على وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعى المامور من غيره اى من غير باب المسند اليه فاذا عزمت بعد المشاورة

ووضوح الرأى فتوكل على الله حيث لم يقل على لما فى لفظ الله من تقوية داعى النبى عليه السلام الى التوكل عليه لدلالته على

ذات موصوفة بالقدرة الكاملة وسائر اوصاف الكمال او الاستعطاف اى طلب العطف والرحمة كقوله الهى عبدك

العاصى اتاكا مقرا بالذنوب وقد دعاكا فان تغفر فانت لذاك اهل وان تطرد فمن يرحم سواكا حيث لم يقل انا

العاصى اشتمل على ان يكون العاصى بدلا لان فى ذكر عبدك من استحقاق الرحمة وترقب الشفقة ما ليس فى لفظ انا

وفيه ايضا تمكين من وضع العاصى كما فى قوله تعالى يا ايها الناس انى رسول الله اليكم جميعا الى قوله فآمنوا بالله ورسوله النبى

الامى الذى يؤمن بالله وكلماته حيث لم يقل فآمنوا بالله وبى ليتمكن من اجراء الصفات المذكورة عليه وليشعر بان الذى وجب

الايمان به بعد الايمان بالله هو الرسول الموصوف بتلك الصفات كائنا من كان انا او غيرى اظهارا للنصفة وبعدا من

التعصب لنفسه قال السكاكى هذا اعنى نقل الكلام من الحكاية الى الغيبة غير مختص بالمسند اليه ولا بهذا القدر اى

النقل غير مختص بان يكون عن الحكاية الى الغيبة فى العبارة ادنى تسامح ويحتمل ان يكون المعنى والنقل عن الحكاية الى

الغيبة غير مختص بالقدر المذكور وهو ان يكون الغيبة باسم ظاهر لا بمعنى غائب والاول اعنى بقوله بل كل من التكلم والخطاب

والغيبة مطلقا ينقل الى الآخر فيصير الاقسام ستة حاصلة من ضرب الثلاثة فى الاثنين لان كلا من الثلاثة ينقل الى الآخرين

وقوله مطلقا زيادة من المصنف ليس بمصرح فى كلام السكاكى ويحتمل ان يتعلق بالغيبة يعنى سواء كان الغيبة باسم ظاهر

او بمضمر غائب او بالجميع يعنى سواء كان فى المسند اليه او فى غيره وسواء كان كل منها قد ورد فى الكلام ثم عدل عنه الى الآخر او لم

يورد لكن كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل الى الآخر وهذا انسب بقصد المصنف من تعميم تفسير السكاكى ويسمى هذا النقل

عند علماء المعاني التفاتا مأخوذا من التفات الانسان من يمينه الى شماله ومن شماله الى يمينه وقول صاحب الكشاف
انه يسمى التفاتا في علم البيان مبني على انه كثيرا ما يطلق البيان على العلوم الثلثة كقوله اي كقول امرئ القيس تطاول
ليلك بالاثمد بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع وروي بكسرهما خصص هذا المثال من بين امثلة السكاكي لما فيه
من الدلالة على ان مذهبه ان كلا من التكلم والخطاب والغيبة اذا كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل عنه الى الآخر فهو
التفات لانه قد صرح بان قوله ليلك التفاتا لانه خطاب لنفسه ومقتضى الظاهر ليلي بالتكلم والمشهور عند الجمهور
ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلثة التكلم والخطاب والغيبة بعد التعبير عنه اي عن ذلك المعنى
بآخر منها اي بطريق آخر من الطرق الثلثة بشرط ان يكون التعبير الثاني على خلاف مقتضى الظاهر ويكون مقتضى ظاهر سوق
الكلام ان يعبر عنه بغير هذا الطريق وبهذا يشعر كلام المص في الايضاح وانما قلنا ذلك لانا نعلم قطعا من اطلاقاتهم
واعتباراتهم ان الالتفات هو انتقال الكلام من اسلوب من التكلم والخطاب والغيبة الى اسلوب آخر غير ما يترقبه
المخاطب ليفيد تطرية لنشاطه وايقاظا في اصغائه فلو لم يعتبر هذا القيد لدخل في هذا التفسير اشياء ليست من
الالتفات منها نحو انا زيد وانت عمرو ونحن رجال وانتم رجال وانت الذي فعل كذا ونحن اللذون صبحوا الصباح
ونحو ذلك مما عبر عن معنى واحد تارة بضمير المتكلم او المخاطب وتارة باسم المظهر او ضمير الغائب ومنها يا زيد قم ويا رجلا
لا يبعد خذ بيدي وفي التنزيل انت فعلت هذا بآلهتنا يا ابراهيم لان الاسم المظهر طريق غيبة ومنها تكرير الطريق الملتفت
اليه نحو اياك نستعين واهدنا وانعمت فان الالتفات انما هو في اياك نعبد والباقي جار على اسلوبه وان كان يصدق
على كل منها انه تعبير عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق آخر ومنها نحو يا من هو عالم حقق لي هذه المسئلة فانك الذي لا نظير له
في هذا الفن ونحو قوله يا من يعز علينا ان نفارقهم وجداننا كل شيء بعدكم عدم فانه لا التفات في ذلك لان حق
العائد الى الموصول ان يكون بلفظ الغيبة وحق الكلام بعد تمام المنادى ان يكون بطريق الخطاب فكل من نفارقهم وبعدكم
جار على مقتضى الظاهر وما يسبق الى بعض الاوهام من ان نحو يا ايها الذين آمنوا من باب الالتفات والقياس
آمنتم فليس بشيء قال المرزوقي في قوله انا الذي سمتني امي حيدره كان القياس ان يقول سمته حتى يكون في الصلة
ما يعود الى الموصول لكنه لما كان القصد في الاخبار عن نفسه وكان الآخر هو الاول لم يبال برد الضمير على الاول وحمل
الكلام على المعنى لامنه من الالتباس وهذا مع ذلك قبيح عند النحويين حتى ان المازني قال لولا اشتهار مورده وكثرته لرددته
ومن الناس من زاد لاخراج بعض ما ذكرنا قيدا وهو ان يكون التعبير الثاني في كلامين وهو غلط لان قوله تعالى باركنا
حوله لنريه من آياتنا في من قرأ بياء الغيبة فيه التفات من التكلم الى الغيبة ثم من الغيبة الى التكلم مع ان قوله من آياتنا

ليس

العاشر الرمد

ليس بكلام آخر بل هو من متعلقات ليريه وتتمته وهذا اخص اي الالتفات بتفسير الجمهور اخص منه بتفسير السكاكي
لان النقل عنده اعم من ان يكون قد عبر عن معنى بطريق من الثلثة ثم عبر عنه بطريق آخر او يكون مقتضى الظاهر
التعبير عنه بطريق منها فعدل عنه الى الآخر وعند الجمهور مختص بالاول فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس
كما في قوله تطاول ليلك بالاثمد ونام الخلي ولم ترقد وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العاير الارمد وذلك من نبأ جاءني
وخبرته عن ابي الاسود وفي الصحاح العاير قذى العين وفي الاساس في عينه عوار وعاير اي قذى تمض منها
وبات وباتت له ليلة من الاسناد المجازي كصام نهاره فانه لا التفات في البيت الاول عند الجمهور وقد صرح السكاكي بان
في كل بيت من الابيات الثلثة التفاتا وقول صاحب الكشاف قد التفت امرؤ القيس ثلث التفاتات في ثلثة ابيات
ظاهر في ان مذهب السكاكي موافق لمذهبه فان قيل يجوز ان يكون احدها في بات والآخران في جاءني اخذها باعتبار الانتقال
من الخطاب في ليلك والآخر باعتبار الانتقال من الغيبة في بات او يكون الثاني في ذلك باعتبار الانتقال من الغيبة الى الخطاب
لان الكاف في ذلك للخطاب والثالث في جاءني باعتبار الانتقال من الخطاب الى التكلم فيصح ان في تلك الالتفاتات على مذهب
الجمهور ايضا فالجواب عن الاول ان الانتقال انما يكون في شيء حاصل واقع عليه اسلوب الكلام وبعد الانتقال من الخطاب في
ليلك الى الغيبة في بات قد انمحى الخطاب وصار الاسلوب اسلوب الغيبة فلا يكون الانتقال الى التكلم في جاءني الا من
الغيبة وقد كان وعن الثاني انا لا نسلم ان الكاف في ذلك خطاب لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا بل هو خطاب لمن يتلقى منه الكلام
كما في قوله تعالى ثم عفونا عنكم من بعد ذلك ثم توليتم من بعد ذلك حيث لم يقل من بعد ذلكم مثال الالتفات من التكلم
الى الخطاب ومالي لا اعبد الذي فطرني واليه ترجعون مكان ارجع فان قلت ترجعون ليس خطابا لنفسه حتى يكون
المعبر عنه واحدا قلت نعم لكن المراد بقوله ومالي لا اعبد المخاطبون والمعنى وما لكم لا تعبدون الذي فطركم كما سيجيء
فالمعبر عنه في الجميع هو المخاطبون فان قلت ح يكون قوله ترجعون واردا على مقتضى الظاهر والالتفات يجب
ان يكون على خلاف مقتضى الظاهر قلت لا نم ان قوله ترجعون وارد على مقتضى الظاهر لان الظاهر يقتضي ان لا يغير اسلوب
الكلام بل يجري اللاحق على سنن السابق وهذا الخطاب مثل التكلم في قوله من نبأ جاءني وقد قطع المص بانه
وارد على مقتضى الظاهر وزعم ان الالتفات عند السكاكي لا ينحصر في خلاف مقتضى الظاهر وهذا مشعر بانحصاره فيه
عند غير السكاكي وفيه نظر لان مثل ترجعون وجاءني في الآية والبيت التفات عند السكاكي وغيره فلو كان واردا على مقتضى
الظاهر لما انحصر الالتفات في خلاف مقتضى الظاهر عند غير السكاكي ايضا فلا يتحقق اختلاف بينه وبين غيره ثم الحق انه
ينحصر في خلاف مقتضى الظاهر وان مثل ترجعون وجاءني من خلاف المقتضى على ما حققناه والى الغيبة نحو انا اعطيناك الكوثر

فصل لربك مكان لنا وقد كثر في الواحد من التكلم لفظا الى خطابه لتعظيم المعظم كالجماعة ولم يحك ذكر للغائب
وللتكلم طبقة الكلام القديم وانما هو استعمال المولدين كقوله بأي نواحي الارض ابغي وصالكم وانتم ملوك لا مقصد لكم
تعظيما للمخاطب وتواضعا للمتكلم ومن الخطاب الى التكلم نحو قول علقمة بن عبدة طحا بك قلب في الحسان
مستعلق بهذا طروب قال المرزوقي معنى طروب في الحسان له طرب في طلب الحسان ونشاط في مراودتها بعيد الشباب
اي حين ولى الشباب فكاد ينصرم عصر حان مشيب اي زمان قرب المشيب واقباله على الهجوم يكلفني ليلى فيه
التفات من الخطاب في طحا بك الى التكلم حيث لم يقل يكلفك وفاعل يكلفني ضمير القلب وليلى مفعول ثان اي يطالبني
ذلك القلب ليلى ويطالبني بوصالها وروى بالتاء الفوقانية على انه مسند الى ليلى والمفعول محذوف اي شدائد فراقها
او على انه خطاب للقلب فيكون التفاتا آخر من الغيبة الى الخطاب وقوله طحا بك فيه التفات آخر عند السكاكي لا عند
الجمهور وقد شط اي بعد وليها اي قربها وعادت عواد بيننا وخطوب قال المرزوقي عادت يجوز
ان يكون فاعلت من المعاداة كأن الصوارف والخطوب صارت تعاديه ويجوز ان يجعل من عاد يعود اي عادت
عواد وعوائق كانت تحول بيننا الى ما كانت عليه قبل والى الغيبة نحو حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم فكان مقتضى الظاهر بكم
ومن الغيبة الى التكلم نحو الله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه مكانه ساقه والى الخطاب نحو مالك يوم الدين
اياك نعبد مكان اياه نعبد وذكر صدر الافاضل في ضرام السقط ان من شرط الالتفات ان يكون المخاطب بالكلام
في الحالين واحدا كقوله تعالى اياك نعبد فان ما قبل هذا الكلام وان لم يخاطب به الا من حيث الظاهر فهو بمنزلة المخاطب
به لان ذلك يجري من العبد مجرى المخاطبة بخلاف قول جرير ثقي بالله ليس له شريك ومن عند الخليفة بالنجاح اغثني
يا فداك ابي وامي بسيب منك انك ذو ارتياح فانه ليس من الالتفات في شيء لان المخاطب بالبيت الاول
امرأته والمخاطب بالبيت الثاني الخليفة فهذا اخص من تفسير الجمهور فقوله اي العلاء هل يزجركم رسالة مرسل
ام ليس ينفع في اولاك الوكن فيه التفات عند الجمهور من الخطاب في يزجركم الى الغيبة في اولاك يعني اولئك وهو قال
انه اضراب عن خطاب بني كنانة الى الاخبار عنهم وان كان يرى من قبيل الالتفات فليس منه لان المخاطب بكم
يزجركم بنو كنانة وبقوله اولاك اسد وقد يطلق الالتفات على معنيين آخرين احدهما تعقيب الكلام بجملة مستقلة
ملاقية له في المعنى على طريق المثل او الدعاء او نحوهما كما في قوله تعالى وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقوله تعالى
ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم وفي كلامهم قصم الفقر ظهري والفقر من قاصمات الظهر وفي قول جرير متى كان الخيام
بذي طلوح سقيت الغيث ايتها الخيام اتنسى يوم تصقل عارضيها بفرع بشامة سقي البشام والثاني

تذكر معنى فتوهم ان السامع اختلج شيء فيلتفت الى الكلام يزيل اختلاجه ثم يرجع الى مقصوده كقول ابن ميادة
فلا صرمه يبدو وفي اليأس راحة ولا وصله يصفو لنا فنكارمه كأنه قال فلا صرمه يبدو وقيل له وما تصنع به فاجاب
بقوله وفي اليأس راحة ووجهه اي وجه حسن الالتفات على الاطلاق ان الكلام اذا نقل من اسلوب الى اسلوب
كان احسن تطرية اي تجديدا واحداثا من طريت الثوب لنشاط السامع واكثر ايقاظا للاصغاء اليه اي الى ذلك
الكلام وقد تختص مواقعه بلطائف اي قد يكون لكل التفات سوى هذا الوجه العام لطيفة ووجه مختص يجب
مناسبة المقام كما في سورة الفاتحة فان العبد اذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر يجد ذلك العبد من نفسه محركا للاقبال
عليه اي على ذلك الحقيق بالحمد وكلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام قوي ذلك المحرك الى ان يؤول الامر الى
خاتمتها اي خاتمة تلك الصفات وهي قوله مالك يوم الدين المفيدة انه اي ذلك الحقيق بالحمد مالك للامر كله في يوم الجزاء
لانه اضيف مالك الى يوم الدين على طريق الاتساع والمعنى على الظرفية اي مالك في يوم الدين والمفعول محذوف دلالة على
التعميم فحينئذ يوجب ذلك المحرك لتناهيه في القوة الاقبال عليه اي على ذلك الحقيق بالحمد والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع
والاستعانة في المهمات والباء في بتخصيصه متعلق بالخطاب يقال خاطبته بالدعاء اذا دعوت له مواجهة والمعنى يوجب
ذلك المحرك ان يخاطب العبد ذلك الحقيق بالحمد بالدعاء بتخصيصه بان العبادة وهي غاية الخضوع والتذلل لا تجوز
وبان الاستعانة في جميع المهمات منه لا من غيره وتعميم المهمات مستفاد من اطلاق الاستعانة والاحسن ان
يراد الاستعانة على اداء العبادة ويكون اهدنا بيانا للمعونة ليتلائم الكلام ويكون العبادة له لذاته لا وسيلة
الى طلب الحوائج والاستعانة في المهمات فاللطيفة المختصة بها موقع هذا الالتفات هو ان فيه تنبيها على ان العبد
اذا اخذ في القراءة يجب ان يكون قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك المذكور وهذا الذي ذكره الله جار على
طريقة المفتاح وطريقة الكشاف في عنوانه لما ذكر الحقيق بالحمد واجرى عليه تلك الصفات تعلق العلم بمعلوم عظيم الشان
حقيق بالثناء والعبادة فالتفت وهو طلب ذلك المعلوم المميز فقيل اياك يا من هذه صفاته نعبد ليكون الخطاب
ادل على ان العبادة لاجل ذلك التميز الذي لا تحق العبادة الا به لان المخاطب ادخل في التمييز واعرق فيه فكان تعليق
العبادة به تعليقا بلفظ المتميز ليشعر بالعلية ويمكن ان يقال ان ازدياد ذكر لوازم الشيء وخواصه يوجب ازدياد
وضوحه وتميزه والعلم به فلما ذكر الله تعالى توجه النفس الى الذات الحقيق بالحمد فكلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات
العظام ازداد ذكره وقد وصف اولا بانه المدبر للعالم والمالك له وثانيا بانه المنعم بانواع النعم الدنيوية والاخروية ليتم
لهم امر المعاش ويستعدوا لامر المعاد وثالثا بانه المالك لعالم الغيب والمرجع والمعاد للعباد فانجذبت النفس بالكلية

خلاف مقتضى الظاهر

اليه لتناهي وضوحه وتميزه بسبب هذه الصفات فخوطب تنبيها على ان من هذه صفاته يجب ان يكون معلوم التحقق
عند العبد متميزا عن سائر الذوات حاضرا في قلبه بحيث كانه يراه وبناء هذه حال العبادة وفيه تعظيم لامر العبادة
وانها ينبغي ان تكون عن قلب حاضر كانه يشاهد ربه ويراه ولا يلتفت الى ما سواه وتمام الكلام اي ذكر خلاف مقتضى
الظاهر اورد عدة اقسام منه وان لم تكن من مباحث المسند اليه فقال ومن خلاف المقتضى الظاهر تلقي المخاطب بغير
ما يترقب بحمل كلامه على خلاف مراده تنبيها على انه الاولى بالقصد والارادة كقول القبعثرى للحجاج وقد قال الحجاج له حال كونه متوعدا اياه لاحملنك على الادهم يعني
القيد مثل الامير حمل على الادهم والاشهب هذا مقول قول القبعثرى فابرز وعيد الحجاج في معرض الوعد وتلقاه بغير
ما يترقب بان حمل الادهم في كلامه على الفرس الادهم اي الذي غلب سواده حتى ذهب البياض الذي فيه وضم اليه الاشهب
اي الذي غلب بياضه حتى ذهب ما فيه من السواد ومراد الحجاج انما هو القيد فنبه على ان الحمل على الفرس الادهم هو الاولى
بان يقصده الامير اي من كان مثل الامير في السلطان وبسطة اليد فجدير بان يصفد اي بان يعطي المال ويهب
من الاصفاد لا ان يصفد اي يقيد ويوثق من صفده وقال الحجاج له ثانيا انه اي الادهم حديد فقال لان يكون حديدا
خير من ان يكون بليدا فحمل الحديد ايضا على خلاف مراده او السائل عطف على المخاطب اي تلقي السائل بغير ما يتطلب بتنزيل
سؤاله منزلة غيره اي غير ذلك السؤال تنبيها على انه اي ذلك الغير الاولى بحاله اي بحال ذلك السائل او المهم له كقوله تعالى يسألونك
عن الاهلة قل هي مواقيت للناس والحج سالوا عن السبب في اختلاف القمر في زيادة النور ونقصانه حيث قالوا ما بال الهلال
يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يتزايد قليلا قليلا حتى يمتلئ ويستوي ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا لا يكون على
حالة واحدة فاجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف وهو ان الاهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس
امورهم من المزارع والمتاجر ومحال الديون والصوم وغير ذلك ومعالم للحج يعرف بها وقته وذلك للتنبيه على ان الاولى
والاليق بحالهم ان يسألوا عن الغرض لا عن السبب لانهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على ما هو من دقائق
علم الهيئة ولا يتعلق لهم به غرض وكقوله تعالى يسألونك ماذا ينفقون قل ما انفقتم من خير فللوالدين والاقربين
واليتامى والمساكين وابن السبيل سألوا عن بيان ما ينفقون فاجيبوا ببيان المصارف تنبيها على ان المهم
لهم هو السؤال عنها لان النفقة لا يعتد بها الا ان يقع موقعها وكل ما فيه خير فهو صالح للانفاق فذكره هذا على سبيل
التضمن دون القصد ومنه اي ومن خلاف مقتضى الظاهر التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه

تعبير المستقبل بلفظ الماضي

خلاف مقتضى الظاهر

تعبير المستقبل بلفظ الفاعل

يوم ينفخ

نحو ويوم ينفخ في الصور فصعق من في السموات ومن في الارض بمعنى فيصعق هكذا في النسخ والصواب ففزع
بمعنى يفزع ومثله في الكلام لا سيما في كلام الله تعالى اكثر من ان يحصى ومثله التعبير عن المستقبل بلفظ اسم
الفاعل كقوله تعالى وان الدين لواقع وكذا التعبير عنه باسم المفعول كقوله تعالى ذلك يوم مجموع له الناس الا يجمع لاكنا
لما فيه من الثواب والعقاب والحساب وبعض ذكره وارد على خلاف مقتضى الظاهر فان قلت كل من اسم الفاعل والمفعول
يكون بمعنى الاستقبال كما يكون بمعنى الماضي والحال ولذا يكون معنى لواقع ليقع ومعنى مجموع يجمع من غير تفرقة الا ان دلالة
الفعل على الاستقبال بحسب الوضع ودلالتهما عليه بحسب العارض فيا لها اذا كان معناه الاستقبال يكون واردا
على مقتضى الظاهر قلت لا خلاف في ان اسم الفاعل والمفعول فيما لم يقع كالمستقبل مجاز وفيما هو واقع كالحال حقيقة وكذا
الماضي عند الاكثرين فتنزيل غير الواقع منزلة الواقع والتعبير عنه بما هو موضوع للواقع يكون خلاف مقتضى الظاهر قلت
نعم ولكن فيهما من الدلالة على تمكن الوصف وثباته ما ليس في الفعل وان سلمت فوازن بين قوله ان الدين لواقع وبكر
يوم مجموع له الناس وقوله ان الدين ليقع وذلك يوم يجمع له الناس لتختبر على الفرق بينهما وعلى ان مقتضى الظاهر فيهما هو
هو الفعل والعدول الى الوصف للتنبيه على انه متحقق الوقوع هذا والكلام بعد محل النظر ومنه اي ومن خلاف مقتضى الظاهر
القلب وهو ان يجعل احد اجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه والمعترض بان احدهما ان يكون الداعي الى الاعتبار من جهة اللفظ
عليه ويكون المعنى تابعا كما اذا وقع ما هو في موضع المبتداء نكرة وما هو في موضع الخبر معرفة كقوله قفي قبل التفرق يا ضباعا
ولا يك موقف منك الوداعا اي لا يك موقف الوداع موقفا منك والثاني ان يكون الداعي اليه من جهة المعنى لتوقف صحته
عليه ويكون اللفظ تابعا نحو عرضت الناقة على الحوض والمعنى عرضت الحوض على الناقة لان المعروض عليه ههنا ما يكون له
ادراك ليميل به الى المعروض او يرغب عنه ومنه قولهم ادخلت القلنسوة في الراس والخاتم في الاصبع ونحو ذلك لان
القلنسوة والخاتم ظرف والراس والاصبع مظروف لكنه لما كان المناسب هو ان يؤتى بالمعروض عند المعروض عليه ويتحرك
بالمظروف نحو الظرف وههنا الامر بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار واما قوله فانك لا تبالي بعد حول اظبي كان
امك ام حمار اي ذهب السود من الناس واتصفوا بصفات اللئام حتى لم يبقوا على هذا الوصف سنة لا يبالي انسان
منهم الحسب كان او غير حسيب فقيل انه قلب من جهة اللفظ بناء على ان ظبي مرفوع بكان المقدر لا بالابتداء لان الاستفهام
بالفعل اولى فصار الاسم نكرة والخبر معرفة كما في قوله ولا يك موقف منك الوداعا وجعل المعادلة بين ما وقع بعد ام وما وقع
بعد الهمزة باستلزام حذف الفعل لوجود المفسر وبانه غير مقصود فوجوده كعدمه فالمقصود المذكور بعد الهمزة هو ظبي لا الفعل العامل
فيه وهو ما يساوي لما وقع بعد ام والحق ان ظبي مبتداء وكان امك خبره وصح الابتداء بالنكرة لوقوعها بعد الهمزة نحو ارجل في الدار

القلب

ومن خلاف مقتضى الظاهر القلب

ارجل في الدار

الدار ام امراة و قد عطف على الظن لان دخول الهمزة في الاسم اكثر من ان يحصى وسيجي في الاستفهام حسن قولنا ازيد

قام على ان يكون زيد مبتدا بخلاف هل زيد قام او لا قلب فيه من جهة اللفظ لان ام كان ضميره والضمير مرفوعا كما يقال رجل

شريف كان اباك ثم فيه قلب من جهة المعنى لان الخبر عنه في الاصل هو الاتم والمعنى ظبيا كان انك ام حمارا لان المقصود

التسوية بين ان يكون انه ظبيا وان يكون حمارا فافهم وقيل اي القلب السكاكي مطلقا ابيا وقبح وقال انه مما يورث

الكلام ملاحة ويشجع عليه كمال البلاغة وامن الالباس ويأتي في المحاورات وفي الاشعار وفي النثر بلى ورده غيره

اي غير السكاكي مطلقا والحق انه ان تضمن اعتبارا لطيفا غير القلب الذي جعله السكاكي من اللطائف قبل كقوله اي قول

رؤبة ومهمه اي مفازة مغبرة ارجائه اي نواحيه بالغبرة ارجائه اطرافه ونواحيه الرجا مقصورا كان لون ارضه سمائه

وهنا مضاف محذوف اي لون سمائه وهذا احسن قوله اي لونها فالمصراع الاخير من باب القلب والمعنى كان لون سمائه

لغبرتها لون ارضه وفي القلب من المبالغة ما ليس في تركه لاشعاره بان لون السماء قد بلغ من الغبرة الى حيث يشبه به

لون الارض في الغبرة والا اي وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا رد لان العدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة تقتضيه

خروج عن تطبيق الكلام لمقتضى الحال وهو على قسمين احدهما ان لا يتضمن ما يوهم عكس المقصود كقوله اي قول القطامي

فلما ان جرى سمن عليها كما طينت بالفدن السياعا اي الطين المخلوط

بالتبن والمعنى كما طينت الفدن بالسياع وجواب لما قوله بعده امرت بها الرجال ليأخذوها ونحن نظن ان لن

يستطاعا والقائل ان يقول انه يتضمن من المبالغة في سمن الناقة ما لا يتضمنه قوله كما طينت الفدن بالسياع

لايهامه ان السياع قد بلغ من العظم والكثرة الى ان صار بمنزلة الاصل والفدن بالنسبة اليه كالسياع بالنسبة

الى الفدن والثاني ان يتضمن ما يوهم عكس المقصود فيكون ادخل في الرد كقوله ثم انصرفت وقد اصبت ولم اصب

جذع البصيرة قارح الاقدام والمعنى قارح البصيرة جذع الاقدام على انه حال من الضمير في انصرفت ولم اصب

بمعنى لم اجرح وذلك لان الجذوعة حداثة السن والقروح قدمه وتناهيه فالمناسب وصف الرأي والبصيرة بالقروح

ووصف الاقدام والاقتحام في الحرب بالجذوعة كما يقال اقدام غر ورأي مجرب فليس في هذا القلب اعتبار

لطيف بل فيه ايهام لعكس المقصود واجيب بانه ليس من باب القلب لان قوله جذع البصيرة حال من الضمير في

لم اصب لانه اقرب ومعناه لم الف من اصبت الشيء الفيته ووجدته اي لم الف بهذه الصفة بل وجدت بخلافها

جذع الاقدام قارح البصيرة وليس معناه لم اجرح لان ما قبله من الابيات يدل على انه جرح وتحذر منه الذم والآن

فحوى الكلام الدالة على انه جرح ولم يثبت اعلاما بان الاقدام ليس بجلة للحمام وحثا على ترك الفكر في العواقب ورفض

التحرز خوفا من المخاطب كذا في الايضاح وفيه بحث لان قوله وقد اصبت اي جرحت يصلح قرينة على ان لم اصب

بمعنى لم اجرح واما جعله بمعنى الف فلا قرينة عليه مع ما فيه من تغيير النظم ودلالة الكلام على اثبات الجرح لا ينافي ذكره

لانه اذا جعل جذع البصيرة حالا من لم اصب صار المعنى لم اجرح في حالة بل جرحت جذع الاقدام قارح البصيرة

على انه لما جعله بمعنى لم الف فالانسب ان تجعل جذع البصيرة مفعولا ثانيا لا حالا لانه احسن تادية للمقصود والجواب

المرضي ما اشار اليه الامام المرزوقي وهو ان جذع البصيرة حال من الضمير في انصرفت وجذوعة البصيرة عبارة

عن انه على بصيرته التي كان عليها اولا ولم يورثني لذاته تردد في الاقتحام ولم يتطرق اليه تقاعد عن الاقدام وقروح

الاقدام عبارة عن انه قد طالت ممارسته للحروب وذلك لانه قال المعنى ثم انصرفت وقد نلت ما اردت من

الاعداء ولم ينالوا ما ارادوا مني وانا على بصيرتي الاولى لم يتبدل لي في الاقتحام ولا نكب في اختيار التطرق والاولى

بل قد صار اقدامي في الحروب قارحا لطول ممارستي وتكرر مبارزتي

الباب الثالث

احوال المسند اما تركه فلما مر في حذف المسند اليه وانما قال في المسند اليه حذفه وفي المسند تركه

رعاية للطيفة وهو ان المسند اليه اقوم ركن في الكلام واعظمه والاحتياج اليه فوق الاحتياج الى المسند

فحيث لم يذكر لفظا فكانه اتى به لفرط الاحتياج اليه ثم اسقط لغرض بخلاف المسند فانه ليس بهذه المثابة في

الاحتياج فيجوز ان يترك ولا يؤتى به لغرض كقوله اي قول ضابئ بن الحارث البرجمي ومن يك امسى بالمدينة رحله

فاني وقيار بها لغريب وفي الاساس الماء في رحله اي في منزله ومأواه وقيار اسم جمل له لفظ البيت خبر ومعناه

التحسر على الغربة والتوجع من الكربة حذف المسند من الثاني والمعنى اني لغريب وقيار ايضا غريب لقصد الاختصار

والاحتراز عن العبث في الظاهر مع ضيق المقام بسبب التحسر ومحافظة الوزن ولا يجوز ان يكون غريب خبرا عنهما

بافراده لامتناع العطف على محل اسم ان لان الخبر مقدم قبل مضي الخبر نحو ان زيدا وعمرو منطلقان وفي ارتفاع قيار

وجهان احدهما العطف على محل اسم ان لان الخبر مقدم تقديرا فيكون العطف بعد مضي الخبر ولا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين

مختلفين كما في ان زيدا وعمرو ذاهبان لان لكل واحد منهما خبرا آخر والثاني ان يرتفع بالابتداء والمحذوف خبره

والجملة باسرها عطف على جملة ان مع اسمه وخبره ولا تشريك بينهما في عامل كما تقول ليت زيدا قائم وعمرو منطلق والسر

في تقديم قيار على خبر ان قصد التسوية بينهما في التحسر على الاغتراب كانه اثر في غير ذوي العقول ايضا بان ذكر انه لو قيل

اني غريب وقيار لجاز ان يتوهم ان له مزية على قيار في التأثر عن الغربة لان ثبوت الحكم اولا اقوى فقدمه ليتاتى الاخبار

عنهما دفعة بحسب الظاهر تنبيها على ان قيارا مع انه ليس من ذوي العقول قد ساوى العقلاء في استحقاق الاخبار عنه

لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي

بالاعراب قصيدا الى الخبر وهذا الوجه هو الذي قطع به صاحب الكشاف في قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى الاية وقال الصابئون مبتدا وخبره محذوف والجملة معطوفة على جملة ان الذين امنوا الخ لا محل لها من الاعراب وفائدة تقديم الصابئون التنبيه على انهم مع كونهم ابين المذكورين ضلالا واشدهم غيا يتاب عليهم ان صح منهم الايمان والعمل الصالح فما الظن بغيرهم ومنها ايضا لاجل المقام وقوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والراي مختلف هذا تصريح بان المذكور خبر عن الثاني وخبر الاول محذوف على عكس البيت السابق وكذا قوله رماني بامر كنت منه ووالدي بريا ومن اجل الطوى رماني على ان بريا خبر لوالدي وخبر كنت محذوف ايضا عنده من عطف المفرد وجمهور النحاة على ان المذكور خبر كنت ووالدي مرفوع بالابتداء والخبر محذوف وقال المرزوقي في قوله يا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا ان البحر مرتفع بالابتداء على تقدير التاخير فالمعنى كان منه البر مترعا والبحر ايضا مترع فيكون من عطف الجملة ولا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه لان هذا المبتدا في نية التاخير وانما قدم لفرط الاهتمام ولو انهم قدروا المحذوف من الثاني منصوبا اي كنت منه بريا ووالدي ايضا بريا وكان البر منه مترعا والبحر ايضا مترعا ليكون من عطف المفرد كقولنا كان زيد قائما وعمرو قاعدا لم يكن بعيدا وقولك زيد منطلق وعمرو اي وعمرو كذلك فحذف للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام وقولك خرجت فاذا زيد اي موجود فحذف لما مر مع اتباع الاستعمال لان اذا المفاجاة تدل على مطلق الوجود واذا اريد فعل خاص مثل قائم او قاعد او راكب فلا بد من الذكر ثم قد يدل الفعل على نوع خصوصية فيقدر بحسبه كما في المثال المذكور فان خرجت يدل على ان المعنى حاضر او بالباب او نحو ذلك والفاء في فاذا قيل هي للسببية التي يراد بها لزوم ما بعدها لما قبلها اي مفاجاة زيد لازمة للخروج وقيل للعطف حملا على المعنى اي خرجت ففاجات وقت وجود زيد بالباب والعامل في اذا هو فاجات فيكون مفعولا به لا ظرفا ويجوز ان يكون العامل هو الخبر المحذوف فلا يكون مضافا الى الجملة وقال المبرد ان اذا ظرف مكان فيجوز ان يكون هو خبر المبتدا اي فبالمكان زيد والتزم تقديمها لمناسبتها اذا الشرطية لكنه لا يطرد في نحو خرجت فاذا زيد بالباب اذ لا يصح قولنا فبالمكان زيد بالباب وقوله اي قول الاعشى ان محلا وان مرتحلا وان في السفر اذ مضوا مهلا السفر جمع سافر كصحب وصاحب ومهلا اي بعدا وطولا اي ان لنا في الدنيا حلولا ولنا عنها الى الاخرة ارتحالا والسفر الرفاق قد توغلوا في المضي لا رجوع لهم ونحن على اثرهم عن قريب فحذف المسند وهو ههنا ظرف قطعا بخلاف ما سبق لقصد الاختصار والعدول الى اقوى الدليلين اعني العقل مع اتباع الاستعمال لاطراد الحذف في نحو ان مالا وان ولدا وان زيدا وان عمرا وقد وضع سيبويه لهذا بابا فقال هذا باب ان مالا وان ولدا قال عبد القاهر لو اسقطت ان لم يحسن الحذف او لم يجز [illegible] وقيل ايضا ضيق المقام [illegible] على الشعر والمحافظة [illegible] بدون الضيق بقولك ان زيدا وان عمرا قال وعليه ان محلا يعني على هذا الاسلوب الذي هو حذف خبر ان المكرر ظرفا وعلم بقصد انه

بدون

بدون ضيق المقام فافهم وقوله تعالى لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي تقديره لو تملكون تملكون فحذف تملكون الاول وابدل من ضميره المنفصل اعني الواو فبقي منفصل وهو انتم لتعذر الاتصال لسقوط ما يتصل به فالمسند المحذوف ههنا فعل وفيما تقدم اسم او جملة والغرض منه الاحتراز عن العبث اذ المقصود من الاتيان بهذا الظاهر تفسير المقدر فلو اظهرته لم يحتج اليه وانما صير اليه لان لو انما تدخل على الفعل دون الاسم فانتم فاعل الفعل المحذوف لا مبتدا ولا تاكيدا ايضا على ان يكون التقدير لو تملكون انتم تملكون لان حذف المفرد اسهل من حذف الجملة ولانه لا يجوز حذف المؤكد والعامل مع بقاء التاكيد قال صاحب الكشاف هذا ما يقتضيه علم الاعراب فاما ما يقتضيه علم البيان فهو ان انتم تملكون فيه دلالة على الاختصاص وان الناس هم المختصون بالشح البالغ لان الفعل الاول لما سقط لاجل المفسر برز الكلام في صورة المبتدا والخبر يعني كما ان قولنا انا سعيت في حاجتك وهو مبتدا وخبر يفيد الاختصاص فكذا لو انتم تملكون لكونه مثله في الصورة فالعجب ممن استدل بهذا الكلام على ان قولنا انا عرفت عند الاختصاص جملة فعلية وانا ليس بمبتدا بل تاكيد متقدم وهذا الكلام صريح في مناقضته فتوجه عليه لا له وقوله تعالى فصبر جميل يحتمل الامرين حذف المسند اي فصبر جميل اجمل او حذف المسند اليه اي فامري صبر جميل ففي الحذف تكثير الفائدة بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف ما لو ذكر فانه يكون نصا في احدهما والصبر الجميل هو الذي لا شكوى فيه الى الخلق وترجح حذف المسند اليه بانه اكثر فالحمل عليه اولى وبان سوق الكلام للمدح بحصول الصبر له والاخبار بان الصبر الجميل اجمل لا يدل على حصوله له وبانه في الاصل من المصادر المنصوبة اي صبرت صبرا جميلا ويدل على حذف المبتدا ما يوافق له دون حذف الخبر وبان قيام الصبر به قرينة حالية على حذف المبتدا وليس على خصوص حذف الخبر اعني اجمل قرينة لفظية ولا حالية وفي هذا نظر لان وجود القرينة شرط الحذف فلا يجوز الحذف اصلا والقرينة ههنا هو انه اذا اصاب الانسان مكروه فكثيرا ما يقول الصبر خير حتى صار هذا المقام بانفهم منه هذا المعنى بسهولة ويترجح حذف المبتدا ايضا بقراءة من قرا فصبرا جميلا بالنصب فان معناه اصبر صبرا جميلا وبان الاصل في المبتدا التعريف فحمل الكلام على وجه يكون المبتدا معرفة اولى وان كانت النكرة موصوفة وبان المفهوم من قولنا صبر جميل اجمل انه اجمل من صبر غير جميل وليس المعنى على هذا بل على انه اجمل من الجزع وبث الشكوى ومما يحتمل الامرين قوله تعالى ولا تقولوا ثلثة اي لا تقولوا لنا او في الوجود الهة ثلثة او ثلثة الهة فحذف الخبر ثم الموصوف او المميز او لا تقولوا الله والمسيح وامه ثلثة اي مستوون في استحقاق العبادة والرتبة كما اذا اريد الحاق اثنين بواحد في صفة ورتبة قيل هم ثلثة فحذف المبتدا قال صاحب المفتاح وقد يكون حذف المسند بناء على ان ذكره يخرج الى ما ليس بمراد كقولك ازيد عندك ام عمرو فانك لو قلت ام عندك عمرو او ام عمرو عندك يخرج ام عن الاتصال الى الانقطاع وذلك لانه اذا اوليت

ام والهمزة جملتان مشتركتان في احد الجزئين اعني المسند اليه او المسند وتقدر على ايقاع مفرد بجدا نحو اقام زيد
ام قام عمرو وازيد قائم ام هو قاعد وازيد عندك ام عمرو عندك او عندك عمرو فانها منقطعة لا متصلة لانك تقدر على الاتيان
بالمفرد بجدا وهو اقرب الى الاتصال لكون ما قبلها وما بعدها بتقدير كلام واحد من غير انقطاع فالعدول الى الجملة دليل
الانقطاع وفي كتاب القدرة على المفرد احتراز عن نحو الفعلين المشتركين في الفاعل نحو اقمت ام قعدت واقام زيد ام
قعد لان كلا منهما لابد له من فاعل فهي متصلة ويجوز مع عدم التناسب بين معنيي الفعلين ان تكون متصلة نحو اقام
زيد ام تكلم

ولابد للحذف من قرينة

ولابد للحذف من قرينة كوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن
الله اي خلقهن الله فحذف المسند لان هذا الكلام عند تحقق ثبوت ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال
محقق والدليل على ان المحذوف فعل والمذكور فاعل لان السؤال عن الفاعل ولان القرينة فعلية فتقدير الفعل اولى
وفيه نظر لانه ان اريد ان السؤال عن الفاعل الاصطلاحي فممنوع بل لا معنى له وان اريد ان السؤال عمن فعل الفعل وصدر
عنه فتقديره مبتدأ كقولنا الله خلقها يؤدي هذا المعنى وكذا القرينة انما تدل على ان تقدير الفعل اولى من اسم الفاعل وهو حاصل
في قولنا الله خلقها لظهور ان السؤال جملة اسمية لا فعلية ومن ثم قيل الاولى انه مبتدأ والخبر جملة فعلية ليطابق السؤال
ولان السؤال انما هو عن الفاعل لا عن الفعل وتقديم المسئول عنه اهم والجواب ان حمل الكلام على جملة اولى من حمله على جملتين
لما فيه من الزيادة وان الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن
خلقهن العزيز العليم او مقدر عطف على محقق اي كوقوع الكلام جوابا عن سؤال مقدر نحو قول ضرار بن نهشل في مرثية
يزيد بن نهشل ليبك يزيد كانه قيل من يبكيه فقال ضارع اي يبكيه ضارع اي ذليل لخصومة متعلق بضارع وان لم يعتمد على
شيء لان الجار والمجرور يكفيه رائحة الفعل اي يبكيه من يذل لاجل خصومة لانه كان ملجأ للاذلاء وظهيرا للضعفاء وتعليقه
بيبكي المقدر ليس بعذر من جهة المعنى وتمامه ومختبط مما تطيح الطوائح المختبط الذي ياتيك للمعروف من غير وسيلة وتطيح
من الاطاحة وهي الاذهاب والاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقح يقال طوحته الطوائح واطاحته
الطوائح ولا يقال المطوحات ولا المطيحات ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية اي سائل من اجل اذهاب الوقائع ماله او بيبكي
المقدر اي يبكي لاجل اهلاك المنايا يزيد وتطيح على التقديرين بمعنى الماضي عدل عنه اليه استحضارا للصورة وذكر الامر الهائل
وفضل اي فضل نحو ليبك يزيد ضارع وهو ان يبنى الفعل للمفعول ويرفع المفعول مسندا اليه ثم يذكر الفاعل مما
مرفوعا بفعل مقدر جوابا لسؤال مقدر على خلافه وهو ليبك يزيد ضارع بالبناء للفاعل ونصب يزيد مفعولا بتكرر الاسناد
اذ فيه اسند الفعل اجمالا ثم تفصيلا وذلك لانه لما قيل ليبك يزيد علم ان هناك باكيا يسند اليه هذا البكاء لكنه مجمل

فلما

فلما قيل ضارع اي يبكيه ضارع فقد اسند الى مفصل ولا شك ان الاسناد مرتين اوكد واقوى وان الاجمال ثم التفصيل
اوقع في النفس فيكون اولى وقد يقال ان الاسناد اجمالا في السؤال المقدر اعني من يبكيه لانه سؤال عن تعيين الفاعل المعلوم
اسناد البكاء اليه على الاجمال ولا يبعد ان يقال فقد اسند ثلث مرات اثنين اجمالا وواحدا تفصيلا وبوقوع نحو يزيد غير فضلة بل جزء
جملة مسند اليه بخلاف ما اذا نصب على المفعولية فانه فضلة وبكون معرفة الفاعل كحصول نعمة غير مترقبة لان اول الكلام غير
مطمع في ذكره اي ذكر الفاعل فيكون الفاعل رزقا من حيث لا يحتسب وهو الذ بخلاف ما اذا بني للفاعل فانه مطمع في ذكر الفاعل
ولك ان تعارض ان يفضل نحو ليبك يزيد بنصب يزيد وبناء الفعل للفاعل عليه فلانه بسلامته عن الحذف والاضمار واشتماله على

ذكر المسند

ايهام الجمع بين المتناقضين من حيث الظاهر لان نصب نحو يزيد وجعله فضلة يوهم ان الاهتمام به دون الاهتمام بالفاعل
فتقديمه على الفاعل المظهر يوهم ان الاهتمام به فوق الاهتمام بالفاعل وبان في اطماع اول الكلام في ذكر الفاعل مع تقديم المفعول
تشويقا اليه فيكون حصوله اوقع واعز واما ذكره اي ذكر المسند فلما مر في ذكر المسند اليه من ان الذكر هو الاصل ولا مقتضي
للحذف نحو زيد قائم ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن
خلقهن العزيز العليم ومن التعريض بغباوة السامع نحو محمد نبينا في جواب من قال من نبيكم ومنه قوله تعالى بل فعله كبيرهم هذا
بعد قولهم أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا ابراهيم وغير ذلك او ان يتعين كونه اي كون المسند اسما او فعلا فيفيد الثبوت
او التجدد كما سنذكره او ان يدل على قصد التعجيب من المسند اليه كقولك زيد يقاوم الاسد عند قيام القرائن كسل
سيفه وتلطخ ثوبه ونحو ذلك وحصول التعجيب بدون الذكر مم لان القرينة انما تدل على نفس المسند واما تعجيب
المتكلم السامع فبالذكر المستغنى عنه في الظاهر واما افراده اي جعل المسند غير جملة فلكونه غير سببي مع عدم افادة

المسند مفردا

تقوي الحكم اذ لو كان سببيا نحو زيد قام ابوه او مفيدا للتقوي نحو زيد قام فهو جملة قطعا واما نحو زيد قائم فليس بمفيد
للتقوي بل هو قريب من زيد قام في اعتبار التقوي كما مر وقوله مع عدم افادة التقوي معناه مع عدم افادة نفس التركيب
تقوي الحكم فيخرج ما يفيد التقوي بحسب التكرير نحو عرفت عرفت او بحرف التاكيد نحو ان زيدا قائم
ونحو ذلك او يقال تقوي الحكم في الاصطلاح هو تاكيده بالطريق المخصوص نحو زيد قام وانما لم يقل مع عدم قصد التقوي كما
يشعر به لفظ المفتاح ليشمل صورة التخصيص نحو انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني وما انا قلت هذا فانه لم يقصد به
التقوي لكنه يفيده ضرورة تكرر الاسناد وعدم افادة التقوي اعم من عدم قصد التقوي واجيب لصاحب المفتاح
بان نحو انا سعيت عند قصد التخصيص جملة فعلية وانا تاكيد مقدم لا مبتدأ والمسند مفرد لا جملة كما في سعيت
انا وقد عرفت ما فيه ووقع قوله غير سببي موقع الفعلية في عبارة المفتاح عدل اليه لان صاحب المفتاح قد فسر

الفعلي بما يكون مفهومه محكوما به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه فزعم المص انه يشمل السببي ايضا لان كل مسند محكوم به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه ضرورة أن الاسناد حكم بثبوت الشيء للشيء او بنفيه عنه ولم يدر ان يفهم
لانم صدق هذا التفسير على المسند السببي لانا سنبين ان المسند السببي في نحو زيد ابوه منطلق وزيد انطلق
ابوه هو منطلق وانطلق بالنسبة الى زيد لا الجملة التي وقعت خبرا للمبتدأ فظاهر انه لم يحكم بثبوت منطلق او انطلق لزيد
لكن هذا غير مفيد لان الجملة الواقعة خبر مبتدأ قد اسندت اليه ضرورة وقد فسر الاسناد الخبري في كتابه بانه الحكم
بمفهوم لمفهوم وهو اما بثبوته له او بانتفائه عنه فلا بد من الحكم بثبوت مفهوم انطلق ابوه لزيد بمعنى انه ثبت له هذا الوصف
وهو كونه منطلق الاب غاية ما في الباب انه وصف اعتباري نلو اريد ههنا الثبوت بالفعل حقيقة لا ينتقض بكثير من المسندات
الفعلية الاعتبارية واذا كان المجموع مسندا فعليا فقد بطل ان كون المسند فعليا مع عدم قصد التقوي يقتضي افراده وما
ذكره الفاضل العلامة في شرح المفتاح من ان المسند في زيد منطلق ابوه فعلي بخلافه في زيد ابوه منطلق ثم استدل على ان
المسند في زيد منطلق ابوه هو المفرد بخلاف زيد ابوه منطلق وهذا خبط ظاهر لان اللازم مما ذكر ان لا يكون منطلق مع ابوه
جملة ولم يلزم منه ان يكون المسند هو منطلق وحده والظاهر ان مراد السكاكي ان المسند في زيد منطلق ابوه ليس بفعلي كما
انه ليس بسببي والا لكان المناسب ان يورد في الفعلي مثالا من هذا القبيل لانه لخفائه اولى بان يذكر ايضا القول بان
مفهوم منطلق ابوه ثابت لزيد بخلاف مفهوم انطلق ابوه تحكم محض ثم الذكور في قسم النحو من المفتاح ان نحو رجل كريم وصف
فعلي ونحو رجل كريم ابوه وصف سببي وعلى هذا كان القياس ان يجعل نحو زيد منطلق ابوه مسندا سببيا لكنه لم
يقل به في الجملة عبارة المص ادفع ثم اورد صاحب المفتاح بعد تفسير المسند الفعلي امثلة منها نحو الكرم من البر بستين
وفي الدار خالد وقال اذ التقدير استقر فيها او حصل على اقوى الاحتمالين واعترض عليه المص بان الظرف اذا كان مقدرا
بجملة كان المسند في المثالين جملة وتحصل التقوي لان خالد مرفوع بالابتداء لا بانه عليه لعدم اعتماد الظرف على شيء واشار
الفاضل في الشرح الى الجواب بان المثال الاول مبني على ان الظرف مقدر باسم الفاعل لا بالفعل والثاني مبني على مذهب الاخفش
والكوفيين حيث لم يشترطوا في عمل الظرف الاعتماد على شيء ثم قال وانما قيد المثال الاخير بقوله اذ تقديره استقر او حصل
لانه لو قدر بمستقر حتى يكون خالد مرفوعا به لم يصح التركيب وبنحو ذكر خبط ولم يقصد السكاكي الا ذكر امثلة المسند
الفعلي ايضا للتفسير مفردا كان او جملة ولم يذكر لافراد المسند هنا مثالا لان المفرد اما اسم او فعل وكل منهما مذكور
بامثلة وانواعه فيكون التمثيل هنا ضائعا ولذا ترك المص ايضا ويدل على ما ذكرنا انه بعد ما فرغ من الامثلة قال وتغيير
تقوى الحكم نذكر في تقديم المسند فلو كان قصده امثلة لافراد المسند لكان المناسب تاخيرها عن هذا الكلام لانه

بد

قد وقع منه في ضابط الافراد ذكر الفعلي وذكر التقوي فتوسيط امثلة الافراد بين تفسيرهما لا يكون مناسبا وهذا
ظاهر للفطن العارف بصياغة التركيب ونظم الكلام والمراد بالسببي نحو زيد ابوه منطلق لم يفسره السكاكي وتفسيره ضبطه
وكان الاولى ان يمثل بالجملة الفعلية ايضا نحو زيد انطلق ابوه ويمكن ان يفسر بانه جملة علقت على المبتدأ بعائد بشرط
ان لا يكون ذلك العائد مسندا اليه في تلك الجملة فخرج به نحو زيد منطلق ابوه لانه مفرد ونحو قل هو الله احد لان تعليقها على
المبتدأ ليس بعائد ونحو زيد قام وزيد هو قائم لان العائد مسند اليه ودخل فيه نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه وزيد مررت
به وزيد ضربت عمرا في داره وزيد كسرت سرج فرس غلامه وزيد ضربته ونحو قوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات انا
لا نضيع اجر من احسن عملا لان المبتدأ اعم من ان يكون قبل دخول العوامل او بعدها والعائد اعم من الضمير وغيره
فعلى هذا المسند السببي هو مجموع الجملة التي وقعت خبر مبتدأ وقال صاحب المفتاح هو ان يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه
بانه ثابت للشيء الذي بني عليه ذلك المسند اي جعل خبرا عنه او منتف عنه مطلوب التعليق بغير ما بني عليه ذكر المسند تعليق
اثبات لذلك الغير بنوع ما او تعليق نفي عنه بنوع ما او يكون المسند فعلا يستدعي الاسناد الى ما بعده بالاثبات او بالنفي له
فيطلب تعليق ذكر المسند على ما قبله بنوع اثبات او نفي لكون ما بعده ذكر المسند متعلقا بما قبله بسبب ما فالاول
نحو زيد ابوه منطلق فان مفهوم منطلق مع الحكم عليه بثبوته للمبتدأ الذي هو ابوه قد علق بزيد بالاثبات له وزيد غير ما بني
منطلق عليه لان معناه ما جعل مبتدأ واوقع منطلق مثلا خبرا عنه فخرج من هذا القسم نحو زيد منطلق ابوه او انطلق ابوه
لان مجرد اسم الفاعل او الفعل ليس بمبني على شيء لما عرفت من تفسيره والثاني نحو عمرو ضرب اخوه فان ضرب فعل اسند
الى ما بعده وهو اخوه ثم علق على ما قبله وهو عمرو بالاثبات لكون الاخ متعلقا به ومضافا الى ضميره فالمسند السببي فيهما
وقوله او يكون المسند فعلا منصوب معطوف على قوله ان يكون مفهوم المسند وقد توهم بعضهم ان المسند السببي
هو القسم الاول فقط وان قوله او يكون مرفوع معطوف على قوله اذا كان في قوله واما الحالة المقتضية لكونه جملة فهي اذا اريد
تقوي الحكم او اذا كان المسند سببيا ولا يخفى انه سهو والا لكان المناسب ان يقول واذا كان المسند فعلا اذ لا وجه
للعدول الى المضارع وترك لفظ اذا في موضع الالتباس مع رعاية الاقرب الذي لا التباس فيه اعني قوله اذا كان المسند
سببيا ثم الظاهر من لفظ المفتاح ان المسند السببي في زيد ابوه منطلق وفي عمرو ضرب اخوه هو ضرب واخوه
قد يكون مفردا كما في هذين المثالين وقد يكون جملة كما في قولنا زيد ابوه انطلق وليس في كلامه ما يدل على ان نفس
المسند السببي يجب ان يكون جملة بل اللازم من كلامه انه اذا كان في الكلام مسند سببي يجب ان يكون ذلك

كون المسند فعلا

الكلام جملة وهذا حق لما مر من ان المسند السببي لا يكون الا في جملة وقعت مسندا الى المبتدا ويمكن ان يقال ان في قوله
هو ان يكون مضافا اما محذوفا هو الزمان وضمير هو عائد الى المسند السببي او الى قوله اذا كان المسند سببيا والمعنى
ان المسند السببي يكون اذا كان مفهوم المسند كذا او وقت كون المسند سببيا وقت كونه كذا او يكون المسند
السببي هو المأخوذ من مجموع كلامه وهو نفس الجملة كما ذكرناه اولا واما كونه اي كون المسند فعلا فللتقييد للمسند
باحد الازمنة الثلثة اعني الماضي وهو الزمان الذي قبل زمان تكلمك والمستقبل وهو الزمان الذي يترقب وجوده بعد
هذا الزمان والحال وهو اجزاء من اواخر الماضي واوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ كما يقال زيد يصلي والحال ان
بعض صلوته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلوة الواقعة في الآنات الكثيرة المتعاقبة واقعة في الحال على اختصار بخلاف الاسم
نحو زيد قائم امس او الآن او غدا فانه محتاج الى انضمام قرينة خارجية واما الفعل فاحد الازمنة جزء مفهومه فهو بصيغته يدل عليه مع افادة
التجدد الذي هو من لوازم الزمان الذي هو جزء من مفهوم الفعل وتجدد الجزء وحدوثه يقتضي تجدد الكل وحدوثه فقوله وهو ان
الزمان غير قار الذات لا يجتمع اجزاؤه بعضها مع بعض كقوله اي قول طريف بن تميم او كلما وردت عكاظ وهو سوق
للعرب كانوا يجتمعون فيه فيتناشدون ويتفاخرون وكانت فيه وقائع قبيلة بعثوا الي عريفهم عريف القوم هو القيم
بامرهم الذي شهر بذلك وعرف يتوسم اي يتفرس الوجوه ويتأملها يحدث منه ذلك التوسم شيئا فشيئا ويتصدر منه
النظر لحظة فلحظة يعني ان لي على كل قبيلة جناية فمتى وردوا عكاظ طلبني الكافل بامرهم واما كونه اسما فلافادة عدمهما

كون المسند اسما

اي عدم التقييد المذكور وافادة التجدد بل لافادة الثبوت والدوام لاغراض تتعلق بذلك كما في مقام المدح والذم وما يشبه
ذلك ما يناسبه الدوام والثبوت كقوله لا يألف الدرهم المضروب صرتنا وهو ما يجمع فيه الدراهم لكن يمر عليها وهو
منطلق يعني ان الانطلاق ثابت له دائم من غير اعتبار تجدد قال الشيخ عبد القاهر المقصود من الاخبار ان كان
هو الاثبات المطلق فينبغي ان يكون بالاسم وان كان الغرض لا يتم الا باشعار زمان ذلك الثبوت فينبغي ان يكون بالفعل
وقال ايضا موضوع الاسم على ان يثبت به الشيء للشيء من غير اقتضاء انه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا فلا تعرض في
زيد منطلق لاكثر من اثبات الانطلاق فعلا له كما في زيد طويل وعمرو قصير واما الفعل فانه يقصد فيه التجدد والحدوث
ومعنى زيد ينطلق ان الانطلاق يحصل منه جزءا فجزءا وهو يزاوله ويزجيه وقولنا في زيد يقدم انه بمنزلة زيد قائم لا يقتضي استواء
الحكمين من غير افتراق والا لم يختلفا اسما وفعلا واما تقييد الفعل وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغيره بمفعول

واما تقييد الفعل بمفعول

مطلق او به او فيه او له او معه ونحوه من الحال والتمييز والاستثناء فلتربية الفائدة وتقويتها لان ازدياد التقييد يوجب
ازدياد الخصوص وهو يوجب ازدياد البعد الموجب لقوة الفائدة كما مر في المسند اليه ولما كان هنا مظنة سؤال وهو

ان

ان خبر كان بل هو نحو المفعول وتقييد كان به ليس لتربية الفائدة اذ لا فائدة في نحو كان زيد بدون الخبر ليكون
الخبر لتربيته اشار الى انه مستثنى من هذا الحكم والمقيد في نحو كان زيد منطلقا هو منطلقا لا كان لان منطلقا هو
نفس المسند حقيقة اذ الاصل زيد منطلق وفي ذكر كان دلالة على زمان النسبة فهو قيد لمنطلقا كما في قولك زيد منطلق
في الزمان الماضي وايضا وضع الباب لتقرير الفاعل على صفة اي جعله وتثبيته على صفة غير مصدر ذلك الفعل وهو مفهوم
الخبر على ان اعني تلك الصفة متصفة بمعاني تلك الافعال فمعنى كان زيد قائما انه متصف بالقيام المتصف بالكون اما الحصول
والوجود في الماضي ومعنى صار زيد غنيا انه متصف بالغنى المتصف بالصيرورة اي الحصول بعد ان لم يكن في الماضي وهذا
معنى قولهم انها لاعطاء الخبر حكم معناها فان للغنى في هذا المثال حكم الانتقال لانه الحال التي انتقل اليها وهذا نوع آخر
تحقيق كون هذه الاخبار مقيدة بهذه الافعال واما تركه اي ترك التقييد فلمانع منها اي من تربية الفائدة كعدم العلم
بالمقيدات او عدم الاحتياج اليها او خوف انقضاء الفرصة او عدم ارادة ان يطلع السامع او غيره من الحاضرين
على زمان الفعل او مكانه او غير ذلك لاغراض تتعلق به او خوف ان يتصور الى طلب ان المتكلم مكثار او قادر على
التكلم فيتولد منه عداوة وما اشبه ذلك واما تقييده اي الفعل بالشرط نحو اكرمك ان تكرمني او ان تكرمني

واما تقييد الفعل بالشرط

اكرمك فلاعتبارات وحالات تقتضي تقييده به لا تعرف الا بمعرفة ما بين ادواته اي حروف الشرط واسمائه من
التفصيل وقد بين ذلك التفصيل في علم النحو فليرجع اليه وفي هذا الكلام تنبيه على ان الشرط قيد للفعل مثل المفعول
ونحوه فان قولك ان تكرمني اكرمك بمنزلة قولك اكرمك وقت اكرامك اياي ولا يخرج الكلام بتقييده بهذا القيد
عما كان عليه من الخبرية والانشائية فالجزاء ان كان خبرا فالجملة خبرية نحو ان جئتني اكرمك بمعنى اكرمك وقت مجيئك وان
كان انشاء فالجملة انشائية نحو ان جاءك زيد فاكرمه اي اكرمه وقت مجيئه فقول صاحب المفتاح ان الجملة الشرطية
جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص محتملة في نفسها للصدق والكذب بناء على انه في بحث تقييد المسند الخبري واما نفس
الشرط بدون الجزاء فليس بخبر قطعا لان الحرف قد اخرجه الى الانشاء كالاستفهام ولذا لا يتقدم عليه ما في حيزه
ولا يصح قولك ان تضرب اضربك واما ما ذكره الشارح العلامة من ان مراده ان الجزاء جملة خبرية محتملة للصدق
والكذب في نفسها اي نظرا الى ذاتها مجردة عن التقييد بالشرط لان التقييد بها على ما ظن لان التقييد بالشرط
يخرجها عن الخبرية وعن احتمال الصدق والكذب ولهذا الدقيق قيده بقوله في نفسها فتعسف منه وتخليط لكلام
اهل العربية بما ذهب اليه المنطقيون من ان القضية اذا جعلت جزءا من الشرطية مقدما او تاليا ارتفع عنها اسم القضية
ولم يبق لها احتمال الصدق والكذب وتعلق الاحتمال بالربط بين القضيتين فقولنا ان كانت الشمس طالعة ليس

بقضية ولا تحتمل للصدق والكذب وكذا قولنا فالنهار موجود وعند وقوعه جوابا للشرط وعليه منع ظاهر وهو انا لا نم ذلك في الجزاء لان قولنا اكرمك ان جئتني بمنزلة قولنا اكرمك على تقدير مجيئك او وقت مجيئك والتحقيق في هذا المقام ان مفهوم الشرطية بحسب اعتبار المنطقيين غيرها بحسب اعتبار اهل العربية لانا اذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فعند اهل العربية النهار محكوم عليه وموجود محكوم به والشرط قيد له ومفهوم القضية ان الوجود يثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس وظاهر ان الجزاء باق على ما كان عليه من احتمال الصدق والكذب وصدقه باعتبار مطابقة الحكم بثبوت الوجود للنهار حين طلوع الشمس للخارج وكذبه بعدمها واما عند المنطقيين فالمحكوم عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء ومفهوم القضية هو الحكم بلزوم الجزاء للشرط وصدقها باعتبار مطابقة الحكم باللزوم وكذبها بعدمها فكل من الطرفين قد انخلع عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وقالوا انها تشارك الحملية في انها قول جازم موضوع للتصديق والتكذيب وتباينها بان طرفيها مؤلفان تأليفا خبريا وان لم يكونا خبرين وبان الحكم فيها ليس بان احد الطرفين هو الآخر بخلاف الحملية الا ترى ان قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود مفهومه عندهم ان وجود النهار لازم لطلوع الشمس وعند النحاة ان النهار موجود في كل وقت طلوع الشمس فظاهر انه جملة خبرية قيد مسندها بمفعول فيه فكم بين المفهومين وتحقيق هذا المقام على هذا الوجه من نفائس المباحث ولكن لا بد من النظر ههنا في ان واذا ولو لكثرة مباحثها الشريفة المهملة في علم النحو فان واذا للشرط في الاستقبال لكن اصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط في اعتقاد المتكلم فلا يقع في كلام الله تعالى الا على طريق الحكاية او على ضرب من التأويل واصل اذا الجزم بوقوعه في اعتقاده فان قلت كما انه يشترط في ان عدم الجزم بوقوع الشرط فكذا يشترط ايضا عدم الجزم بلا وقوعه كما ذكره جميع النحاة وصرحوا بانه انما تستعمل في المعاني المحتملة المشكوكة فلم لم يتعرض له المص قلت لان الغرض بيان وجه الافتراق بين ان واذا بعد اشتراكهما في كونهما للشرط في الاستقبال وذلك بالجزم بوقوع الشرط وعدم الجزم به واما عدم الجزم بلا وقوع الشرط فمشترك بينهما فليتأمل وكذا ذكره المفتاح ان الاصل فيها الخلو عن الجزم بوقوع الشرط نحو ان تكرمني اكرمك حيث لا تعلم السائل اتكرمه ام لا فتنبيه في المثال على استلزام عدم اشتراط الخلو عن الجزم باللاوقوع وكذا قال الاولى نحو ان لم اكن لك ابا كيف تراعي حقي مستعملة في مقام الجزم لنكتة فظاهر ان الجزم ههنا انما هو بلا وقوع الشرط لان الشرط هو انتفاء كونه ابا له فلو لم يشترط الخلو عنه ايضا لما احتاج هذا المثال الى التأويل وقد سها الفاضل الشارح العلامة ههنا فزعم ان الجزم فيه انما هو بوقوع الشرط والمخاطب عالم به ولذلك اي لان اصل ان عدم الجزم بالوقوع واصل اذا الجزم به كان الحكم النادر الوقوع موقعا لان لان النادر غير مقطوع به في الغالب ولذلك ايضا غلب لفظ الماضي على لفظ المضارع في الاستعمال مع اذا لان الماضي اقرب الى القطع بالوقوع نظرا الى اللفظ الموضوع للدلالة

ان واذا للاستقبال

قلب لفظ الماضي على لفظ المضارع

على

على الوقوع وان كان بالنظر الى المعنى على الاستقبال لان اذا الشرطية تقلب الماضي الى معنى المستقبل نحو فاذا جاءتهم اي قوم موسى الحسنة كالخصب والرخاء قالوا لنا هذه اي هذه مختصة بنا ونحن مستحقوها وان تصبهم سيئة جدب وبلاء يطيروا اي يتشاءموا بموسى ومن معه من المؤمنين جيء في جانب الحسنة بلفظ الماضي مع اذا لان المراد الحسنة المطلقة التي حصولها مقطوع به ولهذا عرفت تعريف الجنس اي الحقيقة لا الاستغراق وان كان تعريف الجنس يطلق عليها وجنس الحسنة وقوعه كالواجب لكثرته واتساعه لتحققه في كل نوع من الانواع بخلاف نوع الحسنة فانه لا يكثر كثرة جنسها ولهذا جيء بان دون اذا فيما قصد به النوع كقوله تعالى وان تصبهم حسنة ولئن اصابكم فضل من الله وههنا بحث وهو ان عدم الكثرة وعدم القطع بالحصول انما هو في نوع معين او فرد معين واما في نوع من الانواع او فرد من الافراد كما يدل عليه التنكير فلا لان القطع بحصول الجنس يوجب القطع بحصول نوع ما او فرد ما ضرورة انه لا يحصل الا في ضمنه فالفرق بين نحو اذا جاءتهم الحسنة ونحو وان تصبهم حسنة غير واضح اللهم الا ان يقصد به نوع مخصوص والمص قد قطع بكون تعريف الحسنة تعريف الجنس ردا على صاحب المفتاح حيث جوز ان يكون تعريف عهد وزعم انه اقضى لحق البلاغة وذلك لانه ان اراد به العهد على مذهب الجمهور فغير صحيح اذ لم يتقدم ذكر الحسنة لا تحقيقا ولا تقديرا ليكون اللام اشارة اليها ولو سلم فيجب ان يكون القصد الى حصة معينة من الجنس والمقدر ان المراد الحسنة المطلقة المقطوع بها لكثرة وقوعها واتساعها وبهذا ظهر فساد ما قيل انه اقضى لحق البلاغة لكونه ادل على فضل الله وعنايته حيث جعل الحسنة المعهودة التي حقها ان يشك في وقوعها كثيرة الوقوع قطعية الحصول مع جعل السيئة القليلة غير قطعية الحصول وان اراد العهد على مذهبه بناء على ان الحسنة المطلقة نزلت منزلة المعهود الحاضر في الذهن حتى كانها نصب اعينهم لفرط الاحتياج اليها وكثرة دورانها فيما بينهم ويكون اقضى لحق البلاغة لما فيه من الاشارة الى هذا المعنى فهذا بعينه تعريف الجنس على مذهبه وبهذا يبطل ما ذكره الشارح العلامة من ان تعريف العهد اقضى لحق البلاغة اما معنى فلكونه ادل على سوء معاملتهم لان الحسنة وهي الخصب والرخاء قد صارت لكثرة دورانها فيما بينهم بمنزلة المعهود الحاضر ففي تعريف العهد دلالة على ان هؤلاء الذين يدعون انهم احقاء باختصاص هذه العظائم من الحسنات ولا يشكرون الله عليها فهم اقبح الناس اعتقادا واسوؤهم حالة ولا يلزم ذلك في تعريف الجنس اذ ليس دعوى استحقاق القليل كدعوى استحقاق الكثير لانه قد يسلم الاولى دون الثانية ولا ترك الشكر على القليل كتركه على الكثير فانه قد يعذر الاول دون الثاني واما لفظا فلانه اذا قصد بها العهد تكون واقعة موجودة فيوافق لفظي اذا وجاء بخلاف الجنس فانه لا يلزم وقوعه حيث هو جنس على انا نقول انهم اذا ادعوا استحقاقهم واختصاصهم بجنس الحسنة فقد دخل فيه المعهود دخولا اوليا

متعلقا على قوله يبطل ما ذكره

اوتيا ولزم من ترك السكر على الجنس تركه على المعهود وغيره فيكون اسوا وايضا وقوع جنس الحسنة ليس الاوقع

افرادها وامامن حيث هي فتمتنع فدخول اذا عليها يكون ممتنعا لامرجوحا واذا جعلت الحسنة هي الواقعة الموجودة لم

يكن المراد مطلق الحسنة كما هو المقرر وما قيل انه اقتضى لحق البلاغة لكونه ابعد عن الانكار وادخل في الالزام

لكونها اشارة الى حاضر معهود لا يمكنهم انكاره ولذا حصل ان القول بكون المراد بالحسنة الحسنة المعهودة ينافي القول بكون

المراد بالحسنة الحسنة المطلقة ويمكن الجواب بان معنى كونها معهودة انها عبارة عن حصة معينة من الحسنة وهي

الخصب والرخاء ومعنى كونها مطلقة ان المراد بها مطلق الخصب والرخاء من غير تعيين بعض وبهذا ايظهر صحة ما ذكر

في كونه اقتضى لحق البلاغة والسيئة نادرة بالنسبة اليها اي جيء في جانب السيئة بلفظ المضارع مع ان لان السيئة

نادرة الوقوع بالنسبة الى الحسنة المطلقة ولهذا نكرت ليدل تنكيرها على تقليلها فان قلت قد جاء استعمال الماضي مع

اذا في السيئة منكرا في قوله تعالى فاذا مس الانسان ضر دعانا ومؤمنا في قوله تعالى واذا مسه الشر فذو دعاء عريض فاولئك

قلت اما الاول فللنظر الى لفظ المس الذي هو عن معنى القلة والى تنكير ضر المفيد للتقليل والى الانسان المستحق ان

يلحقه كل ضرر لبعده عن الحق وورتكابه الضلالات فجئ بلفظ اذا والماضي على ان ما مس فقدر يسير من الضر بمنزلة

ان يكون في حكم المقطوع به واما الثاني فلان القصد توبيخ للانسان المعرض المتكبر المدلول عليه بقوله تعالى واذا انعمنا

على الانسان اعرض ونأى بجانبه فجيء بلفظ اذا والماضي على ان ابتلاء مثل هذا الانسان بالشر يجب ان يكون مقطوعا

به وقد يستعمل ان في مقام الجزم بوقوع الشرط تجاهلا لاقتضاء المقام التجاهل كما اذا سئل العبد عن سيده

هل هو في الدار وهو يعلم انه فيها فيقول ان كان فيها اخبرك فيتجاهل خوفا من السيد وكما اذا استطلت منه

ليلتك فتقول ان يطلع الصبح وينقضي الليل افعل كذا فتتجاهل توليها وتضجرا او قس على هذا اولعدم جزم

المخاطب كقولك لمن يكذبك ان صدقت فماذا تفعل او تنزيله اي لتنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط منزلة الجاهل

لمخالفته مقتضى العلم كقولك لمن يوذي اباه ان كان اباك فلا تؤذه مع علمه بانه ابوه لكن مقتضى العلم ان لا يوذيه او التوبيخ

اي التعيير للمخاطب على الشرط وتصوير ان المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط عن اصله لا يصلح ذكر المقام الا لفرضه

اي فرض الشرط كما يفرض المحال لغرض متعلق بفرضه كالتبكيت والالزام والمبالغة ونحو ذلك نحو افنضرب عنكم الذكر

اي انهملكم فنضرب عنكم القرآن وما فيه من الامر والنهي والوعد والوعيد صفحا اي اعراضا او للاعراض او معرضين ان كنتم

قوما مسرفين فيمن قرأ ان بالكسر فان الشرط وهو كونهم مسرفين اي مشركين مقطوع به لكن جيء بلفظ ان لقصد

التوبيخ على الاسراف وتصوير ان الاسراف من العاقل في هذا المقام يجب ان لا يكون الا على سبيل الفرض والتقدير

وقد يستعمل ان في مقام الجزم

ان بالكسر

كما يفرض المحالات لاستنزال المقام على الآيات الدالة على ان الاسراف مما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل اصلا فهو

بمنزلة المحال ادعاء بحسب مقتضى المقام لا بحسب المستعمل في فرض المحالات ينبغي ان يكون كلمة لو كما في قوله تعالى

ولو سمعوا ما استجابوا لكم يعني الاصنام دون ان لما مر من انه يشترط فيها عدم الجزم بوقوع الشرط

ولا وقوعه والمحال مقطوع بلا وقوعه فلا يقال ان طار انسان كان كذا بل يقال لو طار لانا نقول ان المحال في هذا

المقام ينزل منزلة ما لا قطع بعدمه على سبيل المساهلة وارخاء العنان لقصد التبكيت فمن هذا يصح

استعمال ان فيه كما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا انه من باب التبكيت

لان دين الحق واحد لا مثل له فجيء بكلمة الشك على سبيل الفرض والتقدير اي ان حصلوا دينا آخر مساويا

لدينكم في الصحة والسداد فقد اهتدوا وفي قوله تعالى ان كان هذا هو الحق من عندك فامطر علينا حجارة اي ان كان حقا

فعاقبنا على انكاره والمراد نفي حقيته وتعليق العذاب بكونه حقا مع اعتقاد انه باطل تعليق بالمحال ومنه قوله تعالى قل ان

كان للرحمن ولد فانا اول العابدين او تغليب غير المتصف به اي بالشرط على المتصف كما اذا كان القيام قطعي الحصول

بالنسبة الى بعض وغير قطعي بالنسبة الى آخرين فتقول للجميع ان قمتم كان كذا تغليبا لمن لا يقطع بانهم يقومون

ام لا على من حصل لهم القيام قطعا وقوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فاتوا بسورة من مثله يحتملهما اي

يحتمل ان يكون للتوبيخ على الارتياب في تصوير ان الارتياب مما لا ينبغي ان يثبت لكم الا على سبيل الفرض لاشتمال

المقام على ما يزيله ويقلعه عن اصله وهو الآيات الدالة على انه منزل من عند الله وان يكون لتغليب غير المرتابين من

المخاطبين على المرتابين منهم لانه كان فيهم من يعرف الحق وانما ينكر عنادا فجعل الجميع كانه لا ارتياب لهم والاشكال المذكور

وارد هنا لان عدم الشرط يكون مقطوعا به فلا يصح استعمال ان لما مر لان الشرط انما هو وقوع الارتياب

في الاستقبال وهو محتمل الوجود والعدم لانا نقول ظاهر ان ليس المعنى على حدوث الارتياب في المستقبل ولهذا

زعم الكوفيون ان ان ههنا بمعنى اذ ونص المبرد والزجاج على ان ان لا تقلب كان الى معنى الاستقبال وذكر كثير من

النحاة انه اذا اريد ابقاء معنى الماضي مع ان جعل الشرط لفظ كان نحو قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه قد

من قبل وذلك لقوة دلالته على المضي لتمحضه لان الحدث المطلق الذي هو مدلوله يستفاد من الخبر فلا يستفاد منه

الا الزمان الماضي ولذا ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى واما ينسينك الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى انه يجوز ان يراد وان

كان الشيطان ينسينك قبل النهي قبح مجالسة المستهزئين لانه مما ينكره العقول فلا تقعد بعد ان ذكرناك

قبحها فلما اراد جعل الشرط ماضيا قدر كان وجعل ينسينك خبرا له ليستقيم المعنى فان قيل لما كان البعض مرتابا

تغليب غير المتصف به بالشرط

ولا لما يطلعون ان ايها ... فلكن هذه نكتة في استنال

قطعي والبعض غير مرتاب قطعا فجعل الجميع كانه لا قطع بارتيابهم ولا عدم ارتيابهم فلكن هذه نكتة في استنال

ان في هذا المقام وليس من التغليب في شيء ولا محيص عن هذا الاشكال الا بان يقال غلب على المرتابين قطعا غير

المرتابين قطعا اعني الذين لا قطع بارتيابهم ممن يجوز منهم الارتياب وعدمه ويكون معنى الكلام او التغليب غير المقطوع

بانتفائه بالشرط على المقطوع به كما اشرنا اليه في المثال المذكور والتغليب يجري في فنون كثيرة منه تغليب الذكور

على الاناث بان يجري على الذكور والاناث صفة مشتركة المعنى بينهم على طريقة اجرائها على الذكور خاصة كقوله تعالى وكانت من القانتين

عدت الانثى من الذكور القانتين بحكم التغليب لان القنوت مما يوصف به الذكور والاناث والقياس من القانتات

ويحتمل ان لا يكون من للتبعيض بل لابتداء الغاية اي كانت ناشئة من القوم القانتين لانها من اعقاب هرون اخي

موسى والاول هو الوجه لان الغرض مدحها بانها صدقت بشرائع ربها وكتبه فكانت من المطيعين له ومنه تغليب جانب

المعنى على جانب اللفظ نحو قوله تعالى بل انتم قوم تجهلون بتاء الخطاب والقياس بياء الغيبة لان الضمير عائد الى قوم ولفظه لفظ

الغائب لكونه اسما مظهرا لكنه في المعنى عبارة عن المخاطبين فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة ومنه الابوان ونحوه كالعمرين

لابي بكر وعمر رضي الله عنهما والقمرين للشمس والقمر والحسنين للحسن والحسين رضي الله عنهما وما اشبه ذلك بما

غلب احد المتصاحبين والمتشابهين على الآخر بان جعل الآخر متفقا له في الاسم ثم ثني ذلك الاسم وقصد اليهما جميعا

وينبغي ان يغلب الاخف الا ان يكون احد اللفظين مذكرا فانه يغلب على المؤنث كالقمرين ولا يخفى عليك ان ابوين

وعمرين من هذا القبيل لا من قبيل قوله تعالى وكانت من القانتين اذ ليس تغليب احدهما على الآخر بان يجري عليهما الوصف

المشترك بينهما على طريقة اجرائه على الذكور خاصة بل بان يجعل احدهما متفقا للآخر في اسمه ثم يثنى ذلك الاسم فان قلت

لا يكفي في المثنى الاتفاق في اللفظ بل لا بد من الاتفاق في المعنى ولهذا تاولوا الزيدين بالمسميين بزيد فلا يطلق قرآن

الا على الطهرين او الحيضين لا على طهر وحيض قلت هو مختلف فيه قال الاندلسي يقال العينان في عين الشمس

وعين الميزان فهم يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى ولو سلم فليكن مجازا وجميع باب التغليب

من المجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له الا يرى ان القانتين موضوع للذكور الموصوفين بهذا الوصف فاطلاقه على

الذكور والاناث اطلاق على غير ما وضع له وقس على هذا جميع الامثلة السابقة والآتية ومنه تغليب الجنس الكثير

الافراد على فرد من غير هذا الجنس مغمور فيما بينهم بان يطلق اسم ذلك الجنس على الجميع كقوله تعالى واذ قلنا للملائكة اسجدوا

لآدم فسجدوا الا ابليس عد ابليس من الملائكة لكونه جنيا واحدا فيما بينهم ومنه تغليب الاكثر على الاقل من جنسه

بان ينسب الى الجميع وصف مختص بالاكثر كقوله تعالى حكاية عن قوم شعيب لنخرجنك يا شعيب والذين آمنوا معك

تغليب

تغليب جانب المعنى

عمرين قمرين حسنين

تغليب الاكثر على الاقل

من قريتنا او لتعودن في ملتنا ادخل شعيب بحكم التغليب في العود الى ملتهم مع انه لم يكن في ملتهم قط حتى يعود اليها

وانما كان في ملتهم من آمن به ومنه تغليب المتكلم على المخاطب او الغائب نحو انا وانتم فعلنا وانا وزيد فعلنا ومنه

تغليب المخاطب على الغائب نحو انت وزيد فعلتما وانت والقوم فعلتم قال الله تعالى وما ربك بغافل عما تعملون قرئ

بتاء الخطاب والمعنى عما تعمل انت يا محمد وجميع من سواك من المكلفين وغيرهم ولا يجوز ان يعتبر خطاب من سواه من

غير اعتبار التغليب لامتناع ان يخاطب في كلام واحد اثنان او اكثر من غير عطف او تثنية او جمع فافهم وقال الله تعالى فمن

تبعك منهم فان جهنم جزاؤكم اي جزاؤهم وجزاؤك وقال الله تعالى يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من

قبلكم لعلكم تتقون فان الخطاب في لعلكم شامل للناس الذين توجه اليهم الخطاب اولا والذين من قبلكم الذين ذكروا بلفظ

الغيبة لان لعلكم متعلق بقوله خلقكم لا بقوله اعبدوا حتى يختص بالناس المخاطبين اذ لا معنى لقولنا اعبدوا لعلكم تتقون

ومنه تغليب العقلاء على غيرهم باطلاق اللفظ المختص بالعقلاء على الجميع كما يقال خلق الله الناس والانعام ورزقهم فان

لفظ هم مختص بالعقلاء وقد يجتمع في لفظ واحد تغليب المخاطب على الغائب والعقلاء على غيرهم كقوله تعالى جعل لكم من

انفسكم ازواجا ومن الانعام ازواجا يذرؤكم فيه اي خلق لكم ايها الناس من انفسكم اي من جنسكم ذكورا واناثا

وخلق الانعام ايضا من انفسها ذكورا واناثا يبثكم ويكثركم ايها الناس والانعام في هذا التدبير والجعل لما فيه

من التمكين من التوالد والتناسل فهو كالمنبع والمعدن للبث والتكثير فقوله يذرؤكم خطاب شامل للناس

المخاطبين والانعام المذكورة بلفظ الغيبة ففيه تغليب المخاطب على الغائب والا لما صح ذكر الجميع اعني الناس والانعام

بطريق الخطاب لان الانعام غيب وتغليب العقلاء على غيرهم والا لما صح خطاب الجميع بلفظ كم المختص بالعقلاء ففي لفظ

كم تغليبان ولولا التغليب لكان القياس ان يقال يذرؤكم واياها كذا في الكشاف والمفتاح وغيرهما ولقائل ان يقول

جعل الخطاب شاملا للانعام تكلف لا حاجة اليه لان الغرض اظهار القدرة وبيان الالطاف في حق الناس فالخطاب

مختص بهم والمعنى يكثركم ايها الناس في هذا التدبير حيث مكنكم من التوالد والتناسل وهيأ لكم من مصالحكم ما

تحتاجون اليه في ترتيب المعاش وتدبير التوالد والتناسل والانعام خلق لكم فيها دفء ومنافع ومنها تأكلون

وجعلها ازواجا تبقى ببقائكم وتدوم بدوامكم وعلى هذا يكون التقدير وجعل لكم من الانعام ازواجا وهذا انسب بنظم

الكلام لما قدروه وهو جعل الانعام من انفسها ازواجا ومنه تغليب الموجود على ما لم يوجد كما اذا وجد بعض الشيء وبعضه

مترتب الوجود فيجعل الجميع كانه وجد كقوله تعالى والذين يؤمنون بما انزل اليك والمراد المنزل كله وان لم ينزل الا بعضه

ومنه تغليب ما وقع بوجه مخصوص على ما وقع بغير هذا الوجه كقوله تعالى وذلك بما قدمت ايديكم ذكر الايدي لان اكثر الاعمال

تغليب العقلاء

تغليب الموجود على ما لم يوجد

تغليب ما وقع بوجه

بزاول بالابدان فجعل الجميع كالواقع بالايدي تغليبا ولكونها تخييل لقد كان لكل قدم ليثبت الحكم من اول امره
تعلقا فيكون في النفس استقراره لا يكون بانه كر تخييله جدا اي ويكون ان واذا التعليق امر هو حصول
مضمون الجزاء بغيره يعني حصول مضمون الشرط في الاستقبال متعلق بغيره على معنى جعل حصول الجزاء مترتبا على
حصول الشرط في الاستقبال ولا يجوز ان يتعلق لتعليق امر لان التعليق انما هو في زمان التكلم لا في الاستقبال
الا ترى انك اذا قلت ان دخلت الدار فانت حر فقد علقت الحرية على دخول الدار في الزمان المستقبل كان كل
من جملتي كلمتي ان واذا يعني الشرط والجزاء فعلية واستقبالية اما الشرط فظاهر لانه مفروض الحصول في الاستقبال
فيمتنع ثبوته ومضيه واما الجزاء فلان حصوله متعلق على حصول الشرط فيمتنع تعليق حصول الحاصل الثابت على حصول
ما يحصل في الاستقبال ويجب ان يتنبه ان الجزاء يجوز ان يكون طلبيا نحو ان جاءك زيد فاكرمه لانه فعلي استقبالي
لدلالته على الحدوث في المستقبل فيجوز ان يترتب على امر بخلاف الشرط فانه مفروض الصدق في الاستقبال فلا
يكون طلبيا فانهم ولا يخالف ذلك لفظا الا لنكتة تطبيقا للفظ بالمعنى وتفاديا عن مخالفة مقتضى الظاهر من غير ان
يقتضيها شيء وقوله لفظا اشارة الى ان الجملتين ان جعلت كلتاهما او احدهما اسمية او فعلية ماضوية فالمعنى على
الاستقبال حتى ان قولنا ان اكرمتني الآن فقد اكرمتك امس معناه ان تعتد باكرامك اياي الآن فاعتد باكرامي
اياك امس وقوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك معناه فلا تحزن واصبر فقد كذبت رسل من قبلك
وقوله الا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا معناه فينصره من نصره قبل ذلك وقس على هذا فقدر ما
يناسب المقام وتاويل الجزاء اللائق بالخبر لانه ليس بمفروض الصدق كالشرط بل هو مترتب عليه هذا ولكن
قد يستعمل ان في غير الاستقبال قياسا اذا كان الشرط لفظ كان نحو وان كنتم في ريب وان كنتم في شك كما مر وكذا
اذا جيء بها في مقام التاكيد مع واو الحال لمجرد الوصل والربط ولا يذكر لها جزاء نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان
اعطي جاها لئيم وفي غيره ذلك قليلا كما في قول ابي العلاء فيا وطني ان فاتني بك سابق من الدهر فلينعم لساكنك
البال وقوله تعالى وان كنتم ... فقد البث ... للظهور ان المعنى على المضي دون
الاستقبال وقد يستعمل اذا في الماضي كقوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين حتى اذا ساوى بين الصدفين حتى اذا جعله
نارا او للاستمرار كقوله تعالى واذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا كابراز غير الحاصل في صورة الحاصل لقوة الاسباب
المتآخذة في حصوله نحو ان اشترينا كذا حال انعقاد اسباب الاشتراء او كون ما عطف على قوة الاسباب
لا علم ابراز غير الحاصل ... لا ابراز غير الحاصل بمعرض الحاصل اي لكون ما هو للوقوع

كالواقع كقولك ان مت كان ما سبق من انه يعبر عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه او التفاؤل او اظهار
الرغبة في وقوعه اي وقوع الشرط نحو ان ظفرت بحسن العاقبة فهو المرام هذا يصلح مثالا للتفاؤل واظهار الرغبة ثم اشار الى
ان اظهار الرغبة يقتضي ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل بقوله فان الطالب اذا عظمت رغبته في حصول امر يكثر تصوره
اياه اي تصور الطالب ذلك الامر فربما يخيل ذلك الامر اليه اي الى ذلك الطالب حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضي وعليه
اي على اظهار الرغبة في الوقوع ورد قوله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان اردن تحصنا حيث عبر بلفظ الماضي دلالة على
توفر الرغبة في ارادتهن التحصن فان قيل تعليق النهي عن الاكراه بارادتهن التحصن يقتضي جواز الاكراه عند
انتفائها اجيب بوجوه الاول لا نسلم ان التعليق بالشرط يقتضي انتفاء الحكم عند انتفائه والاستدلال بان
انتفاء الشرط يوجب انتفاء المشروط لانه عبارة عما يتوقف عليه وجود الشيء في غاية السقوط لانه غلط من
اشتراك اللفظ اذ لا نسلم ان الشرط النحوي هو ما يتوقف عليه وجود الشيء بل هو المذكور بعد ان واخواته
معلقا عليه حصول مضمون الجزاء اي حكم بانه يحصل مضمون تلك الجملة عند حصوله وكلاهما منقول عن معناه
اللغوي يقال شرط عليه كذا اذا جعله علامة الا ترى ان قولك ان كان هذا انسانا فهو حيوان شرط وجزاء مع ان كونه
حيوانا لا يتوقف على كونه انسانا ولا ينتفي بانتفائه بل الامر بالعكس لان الشرط النحوي في الغالب ملزوم
والجزاء لازم الثاني انه لا خلاف في ان التعليق بالشرط انما يقتضي انتفاء الحكم عند انتفائه اذا لم يظهر للشرط
فائدة اخرى ويجوز ان يكون فائدته في الآية المبالغة في النهي عن الاكراه يعني انهن اذا اردن العفة فالمولى احق
بارادتها او لان الآية نزلت فيمن يردن التحصن ويكرههن المولى على الزنا الثالث انا لا ننكر هو احسانا ...
الاكراه او طلب منكم الكف عن الاكراه وعند عدم ارادة التحصن ينتفي حرمة الاكراه او طلب الكف عن الاكراه
ضرورة انتفاء الاكراه ح لانه انما يكون على فعل يريد الفاعل نقيضه فعند عدم ارادتهن الامتناع من الزنا لا يتحقق الاكراه
عليه الرابع انا سلمنا ان الآية تدل على انتفاء حرمة الاكراه بحسب الظاهر نظرا الى مفهوم المخالفة لكن الاجماع القاطع
عارضه والظاهر يدفع بالقاطع قال السكاكي او للتعريض اي ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل اما لما ذكر او للتعريض
بان ينسب الفعل الى احد والمراد غيره نحو قوله تعالى ولقد اوحي اليك والى الذين من قبلك لئن اشركت ليحبطن
عملك فالخطاب لمحمد عليه السلام وعدم اشراكه مقطوع به لكن جيء بلفظ الماضي ابرازا للاشراك الغير الحاصل في معرض
الحاصل على سبيل الفرض والتقدير تعريضا لمن صدر عنهم الاشراك بانهم قد حبطت اعمالهم كما اذا شتمك
احد فتقول والله لئن شتمني الامير لاضربنه ولا يخفى عليك انه لا معنى للتعريض لمن لم يصدر عنهم الاشراك

ان اكرمتني الآن فقد اكرمتك

يستعمل ان في غير الاستقبال

وقد يستعمل اذا في الماضي

ابراز غير الحاصل

قال السكاكي او للتعريض

ووجه الحسن هذا التعريض

وان ذكر المضارع لا يفيد التعريض لكونه على اصله ولما كان في هذا الكلام من الخفاء والضعف نسبه الى السكاكي والا
فهو قد ذكر جميع ما تقدم ونظيره اى نظير لئن اشركت في التعريض لا في استعمال الماضي مقام المضارع في الشرط
للتعريض قوله تعالى ومالي لا اعبد الذي فطرني اى وما لكم لا تعبدون الذي فطركم بدليل قوله تعالى واليه ترجعون اذ لولا
التعريض لكان المناسب لسياق الآية ان يقال واليه ارجع ووجه حسنه اى حسن هذا التعريض اسماع المتكلم
المخاطبين الذين هم اعداء في الحق على وجه لا يزيد ذلك الوجه غضبهم وهو اى ذلك الوجه ترك التصريح بنسبتهم الى
الباطل ويعين عطف على قوله لا يزيد وليس هذا من كلام السكاكي يعني على وجه يعين على قبوله اى قبول الحق لكونه اى
ذلك الوجه ادخل في امحاض النصح حيث لا يريد المتكلم لهم الا ما يريد لنفسه ويسمى هذا النوع من الكلام المنصف لان
كل منصف يسمع قال للمخاطب قد انصفك المتكلم به ولان المتكلم قد انصف من نفسه حيث حط مرتبته عن مرتبة المخاطب
ويسمى ايضا الاستدراج لاستدراجه الخصم الى الاذعان والتسليم وهو من لطائف الاساليب وقد كثر في التنزيل
والاشعار والمحاورات فان قلت فما قوله تعالى ان يثقفوكم اى ان يجدوكم مشركوا مكة ويظفروا بكم يكونوا لكم اعداء خالص
العداوة ويبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم بالسوء اى بالقتل والضرب والشتم وودوا لو تكفرون اى تمنوا ان
ترتدوا عن دينكم فتكونوا مثلهم ويرتفع العداوة والقتال فقد ذكر في موضع جزاء هذا الشرط ثلث جمل متعاطفة
وقد عدل في الثالثة الى لفظ الماضي فاى نكتة في ذلك قلت فيه وجهان احدهما وهو المذكور في الكشاف ان الغرض منه الدلالة
على انهم ودوا قبل كل شيء كفر المؤمنين وارتدادهم لانهم يريدون ان يلحق بهم مضار الدنيا والدين وسبق
المضار عندهم ان يردوا المؤمنين كفارا لعلمهم بان الدين اعز عليهم من ارواحهم لانهم يبذلون الارواح دونه
وثانيهما وهو المذكور في المفتاح ان لزوم ودادتهم ان يرتدوا كفارا لمصادفتهم والظفر بهم لا يحتمل من الشبهة
ما يحتمل لزوم الاولين لها اعنى كونهم اعداء وبسطهم الايدي والالسن اليهم لانها واضحة اللزوم بالنسبة اليها لان
ودادتهم لكفر المؤمنين ثابتة البتة ولا انتفاء اليهم من كفرهم لكونه اقرب الاسباب بالمؤمنين وانفعها للمشركين
لانحسام مادة المخاصمة وارتفاع المقاتلة والمشاجرة بخلاف العداوة وبسط الايدي والالسن فانه يجوز انتفاؤهما لدلالة
المصادفة بتذكر ما بينهم من القرابة والمعارفة ويأنسوا عليهم من قولهم اذا ملكت فاسجح واما انتفاء ودادة كفرهم
بان يسلم المشركون ايضا فهو وان كان ممكنا محتملا لكن لا يخفى انه ابعد واخفى فان قلت واذا عطف شيء على جواب
الشرط فهو على وجهين احدهما ان يتصور وجود كل من المذكورين بدون الآخر ويصح وقوعه جزاء نحو ان تأتني اعطك
واكسك والثاني ان يتوقف المعطوف على المعطوف عليه نحو ان رجع الامير استاذنته وخرجت وهذا في المعنى على كلامين عليه جزاء
مستقلا

اى اذا رجع استاذنته واذا استاذنته خرجت كذا في دلائل الاعجاز فاى الآية ان كان من الضرب الثاني
لتكون بمجموع الجمل الثلث لا زما واحدا لم يصح ماضي الفتاح وان كان من الضرب الاول لم يكن في تقييد
ودادة الكفر بالشرط فائدة لانها حاصلة ظفروا بهم او لم يظفروا فالاولى ان يكون قوله وودوا عطفا
على الجملة الشرطية لا على الجزاء ومثله فان تخالف الشرطية وغيرها كثير في الكلام قال الله تعالى فان يقاتلوكم
يولوكم الادبار ثم لا ينصرون عطف لا ينصرون على مجموع الشرط والجزاء وقال الله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك
ولو انزلنا ملكا لقضي الامر عطف الشرطية على قالوا قلت الظاهر انه من الضرب الاول والمراد اظهار ودادة
الكفر وستبقاء مقتضيا تها ولا شك انه موقوف على الظفر بهم وكذا المراد اظهار كونهم اعداء
والا فالعداوة حاصلة ظفروا او لم يظفروا لا يقال ان الآية نزلت في شان حاطب بن ابي بلتعة حين وجه كتابا
الى مشركي مكة واخبرهم باستعداد النبي عليه السلام لقتالهم فقبل ظفر المشركين بهم يظنونهم كفارا مثلهم فلا
عداوة ولا ودادة للرد الى الكفر واما اذا ظفروا بهم ووجدوهم مؤمنين فيتحقق العداوة وبسط الايدي والالسن
وودادة الرد الى الكفر لانا نقول هذا انما يصح ان لو وصل الكتاب الى المشركين وعلموا من حاطب الكفر والنفاق
والمذكور في القصة ان الكتاب لم يصل اليهم وانه اخذ اصحاب النبي عليه السلام من الطريق ولو للشرط اى لتعليق
حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول
لو جئتني اكرمتك معلقا الاكرام بالمجيء مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الاكرام واما عبارة المفتاح وهي انها لتعليق ما امتنع
بامتناع غيره على سبيل القطع كقولك لو جئتني لاكرمتك معلق لامتناع اكرامك بما امتنع من مجيئي فيه اشكال
لانه جعل اولا المعلق نفس الجزاء والمعلق عليه امتناع الشرط وثانيا المعلق امتناع الجزاء والمعلق عليه نفس
الشرط ووضح فساد كل منهما وقد وجهه بعض من الملكة عليه بانه على حذف المضاف اى انها لتعليق امتناع
ما امتنع ومعلق لامتناع اكرامك بامتناع ما امتنع من المجيء واظن انه لا حاجة اليه لان تعليق الحكم بالوصف
مشعر بالحيثية فكانه قيل انها لتعليق ما امتنع من حيث انه ممتنع وهذا اعنى تعليق امتناعه وكذا قوله بما امتنع وهذا
معنى لطيف شنع السكاكي على هذه العبارة ونقل عنه المهرة من متقني كتابه بفعله هي لتعليق الامتناع بالامتناع
القطعي وعلى هذه العبارة ما ذكرنا لتعليق الثبوت بالثبوت مع القطع بالانتفاء والمآل واحد فمعنى الجملة هي
لامتناع الثاني اعني الجزاء لامتناع الاول اعني الشرط سواء كان الشرط والجزاء اثباتيين او نفيين او احدهما اثباتا والآخر نفيا
فامتناع النفي اثبات وبالعكس فهو نحو لو لم تأتني لم اكرمك لامتناع عدم الاكرام لامتناع عدم الاتيان اعني

لثبوت الاكرام لثبوت الاتيان هذا هو المشهور بين الجمهور واعترض عليه الشيخ ابن الحاجب بان الاول سبب
والثاني مسبب والسبب قد يكون اعم من المسبب لجواز ان يكون لشئ اسباب مختلفة كالنار والشمس للاشراق
فانتفاء السبب لا يوجب انتفاء المسبب بخلاف انتفاء المسبب فانه يوجب انتفاء السبب الا ترى ان قوله تعالى لو كان فيهما
آلهة الا الله لفسدتا انما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهة دون العكس اذ لا يلزم من انتفاء
تعدد الآلهة انتفاء الفساد لجواز ان يفعله الله بسبب آخر فالحق انها لامتناع الاول لامتناع الثاني وقال بعض المحققين انه
دليل باطل ودعواه حق اما الاول فلان الشرط عندهم اعم من ان يكون سببا نحو لو كانت الشمس طالعة فالعالم مضئ او
شرطا نحو لو كان لي مال لحججت او غيرهما نحو لو كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة واما الثاني فلان الشرط ملزوم والجزاء
لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس فهي موضوعة ليكون جزاؤها معدوم المضمون فيمتنع مضمون
الشرط الذي هو ملزوم لاجل امتناع لازمه وهو الجزاء فهي لامتناع الاول لامتناع الثاني اي ليدل انتفاء الجزاء على انتفاء الشرط ولهذا
قالوا في القياس الاستثنائي ان رفع التالي يوجب رفع المقدم ورفع المقدم لا يوجب رفع التالي فقولنا لو
كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه ليس بحيوان ينتج انه ليس بانسان وقولنا لكنه ليس بانسان لا ينتج انه ليس بحيوان
هذا ما ذكره جماعة من الفحول وتلقاه غيرهم بالقبول ونحن نقول ليس معنى قولهم لو لامتناع الثاني لامتناع الاول انه
يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ان انتفاء السبب او الملزوم لا يدل على انتفاء المسبب او اللازم
بل معناه انها للدلالة على ان انتفاء الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول فمعنى لو شاء الله لهداكم اجمعين ان انتفاء الهداية
انما هو بسبب انتفاء المشية فهي عندهم تستعمل للدلالة على ان علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط
من غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي الا يرى ان قولهم لولا لامتناع الثاني لوجود الاول نحو لولا علي لهلك عمر
معناه ان وجود علي سبب لعدم هلاك عمر لا ان وجوده دليل على ان عمر لم يهلك ويدل على ما ذكرنا قطعا قول
ابي العلاء المعري ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم رعايا ولكن ما لهن دوام الابيات فان استثناء نقيض
المقدم لا ينتج شيئا على ما تقرر في المنطق وكذا قول الحماسي ولو طار ذو حافر قبلها لطارت ولكنه لم يطر اي عدم طيران
تلك الفرس بسبب انه لم يطر ذو حافر قبلها فليتأمل واما ارباب المعقول فقد جعلوا ان ولو ونحوها اداة للتلازم
دالة على لزوم الجزاء للشرط من غير قصد الى القطع بانتفائهما ولهذا صح عندهم استثناء عين المقدم نحو لو كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فهم يستعملونها للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء
الملزوم بانتفاء اللازم من غير التفات الى ان علة انتفاء الجزاء في الخارج ما هي لانهم انما يستعملونها في القياسات

لاكتساب العلوم والتصديقات ولا شك ان العلم بانتفاء الملزوم لا يوجب العلم بانتفاء اللازم بل الامر بالعكس
واذا تصفحنا وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة اكثر لكن قد تستعمل على قاعدتهم كما في قوله تعالى لو كان فيهما
آلهة الا الله لفسدتا لظهور ان الغرض منه التصديق بانتفاء تعدد الآلهة لا بيان سبب انتفاء الفساد فعلم
ان اعتراض الشيخ المحقق واتباعه انما هو على ما فهموه من كلام القوم وقد غلطوا فيه غلطا صريحا وكم من عائب
قولا صحيحا فان قيل لا يصح ما ذكرتم من لزوم انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط في نحو قوله عليه الصلوة والسلام
نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه والا يلزم ثبوت عصيانه لان نفي النفي اثبات وهذا فاسد لان
الغرض مدح صهيب بعدم العصيان قلنا قد تستعمل ان ولو للدلالة على ان الجزاء لازم الوجود في جميع الازمنة
في قصد المتكلم وذلك اذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء ويكون نقيض ذلك الشرط انسب
واليق باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود الجزاء على تقدير وجود الشرط وعدمه فيكون دائما سواء
كان الشرط والجزاء مثبتين نحو ان اهنتني لا اثني عليك او منفيين نحو لو لم يخف الله لم يعصه او مختلفين نحو ولو ان ما
في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله ونحو لو لم تكرمني لا اثني عليك
ففي هذه الامثلة اذا ادعي لزوم وجود الجزاء لهذا الشرط استبعادا لزومه له فوجوده عند عدم هذا الشرط
بالطريق الاولى وتستعمل لهذا المعنى لولا ايضا نحو لولا اكرامك اياي لا اثني عليك يعني اثني عليك على تقدير عدم
الاكرام فكيف على تقدير وجوده اذ لا فرق في المعنى بين قولنا لولا ولو الداخلة على النفي فان قيل هل يجوز ان يكون
لو في هذه الامثلة على اصلها من تقدير انتفاء الجزاء بناء على ان الجزاء هو عدم العصيان المرتبط بعدم الخوف مثلا فيجوز
ان يكون هذا منتفيا وعدم العصيان المرتبط بالخوف ثابتا وكذا تقدير انتفاء الثناء المرتبط بعدم الاكرام بناء
على ثبوت الثناء المرتبط بالاكرام قلنا لا يخفى على احد ان الارتباط بالشرط غير معتبر في مفهوم الجزاء وانما جئ ذكر
من قبيل ذكر الشرط والا لكان تقييده بالشرط تكرارا اي اذا قلت لو جئتني لاكرمتك اكراما مرتبطا بالمجئ
ونحن نعلم قطعا ان المنفي في قولنا لو جئتني لاكرمتك هو نفس الاكرام لا الاكرام المرتبط بالمجئ وليس كل ما هو
في لزوم شئ لشئ او ثبوته له يجب ان يكون ملاحظا للعقل عند الحكم وقيل لا ذلك الشئ وزعم ابن الحاجب انه
مستقيم فيما وقع الجزاء فيه منفيا لا مثبتا دون المنفي اذ لا عموم للمثبت فيجوز في لولا انتفيتني لا اثني عليك ان يقدر الثناء
المنفي غير المثبت بخلاف النفي فانه يفيد العموم فيلزم في نحو لو لم يخف الله لم يعصه نفي العصيان مطلقا فلو قدر ثبوت
نفي النفي لزم الاثبات وتناقض وهذا وهم لانه ان اعتبر الارتباط بالشرط في مفهوم الجزاء فالمثبت ايضا حتى يكون المعنى

لو اهتدى لا تثبت عليك شيئا مرتبطا بانه فليعتبر ذلك في النفي ايضا حتى يكون المعنى لو لم يخف الله لم يعصه علم
عصيان مرتبطا بعدم الخوف فيجوز ان يكون انتفاؤه بانتفاء العبد ويلزم عدم عصيانه غير مرتبط بعدم الخوف
وان لم يعتبر بل اجرى على اطلاقه يلزم العموم في نفيه مثبتا كان او منفيا وفي قوله تعالى لو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم
لتولوا فقد قيل انه على صورة قياس اقتراني فيجب ان ينتج لو علم الله فيهم خيرا لتولوا وهذا محال لانه على تقدير
ان يعلم فيهم خيرا لا يحصل منهم التولي بل الانقياد واجيب بانا لا نسلم ان كبرى الشكل الاول يجب ان يكون
كلية ولو سلم فانما ينتجان لو كانتا لزوميتين وهو ممنوع ولو سلم فاستحالة النتيجة ممنوعة لان علم الله فيهم خيرا
محال اذ لا خير فيهم والمحال جاز ان يستلزم المحال وهذا غلط لان لفظ لو لم يستعمل في فصيح الكلام في القياس الاقتراني
وانما يستعمل في القياس الاستثنائي المستثنى فيه نقيض التالي لانها لامتناع الشيء لامتناع غيره ولهذا لا يصرح
باستثناء نقيض التالي وكيف يصح ان يجعل في كلام الحكيم تعالى انه قياس اهملت فيه شرائط الانتاج واي فائدة
تكون في ذلك وهل يتركب القياس الا لحصول النتيجة بل الحق هذا ان قوله تعالى لو علم الله فيهم خيرا وارد على قاعدة
اللغة يعني ان سبب عدم الاسماع عدم العلم بالخير فيهم ثم ابتداء قوله ولو اسمعهم لتولوا كلاما آخر على طريقة لو لم
يخف الله لم يعصه يعني ان التولي لازم على تقدير الاسماع فكيف على تقدير عدم الاسماع فهو دائم الوجود كذا ذكروا
واقول يجوز ان يكون التولي منفيا بسبب انتفاء الاسماع كما هو مقتضى اصل لو لان التولي هو الاعراض عن الشيء
وعدم الانقياد له فعلى تقدير عدم اسماعهم ذلك الشيء لم يتحقق منهم التولي والاعراض عنه ولم يلزم من هذا تحقق
الانقياد له فان قيل انتفاء التولي خير وقد ذكر ان لا خير فيهم قلت لا نسلم ان انتفاء التولي بسبب انتفاء الاسماع خير
وانما يكون خيرا لو كانوا من اهله بان اسمعوا الشيء ثم انقادوا له ولم يعرضوا عنه وهذا كما يقال لا خير في فلان لو كان به
قوة لقتل المسلمين فان عدم قتل المسلمين بناء على عدم القدرة والعادة ليس خيرا فيه واما قوله تعالى ولو جعلناه
ملكا لجعلناه رجلا فيحتمل ان يكون من قبيل لو لم يخف الله لم يعصه يعني لو جعلنا الرسول ملكا لكان في صورة رجل فكيف
اذا كان انسانا ويحتمل ان يكون على اصل لو من انتفاء الشرط والجزاء اي لو جعلنا الرسول المرسل اليهم ملكا لجعلنا
ذلك الملك في صورة رجل واذا كان لو للشرط في الماضي فيلزم عدم الثبوت والمضي في جملتيها ليوافق الغرض
اذ الثبوت ينافي التعليق والحصول الفرضي والاستقبال ينافي المضي فلا يعدل في جملتيها عن الفعلية الماضوية الا
لنكتة ومذهب المبرد انها تستعمل في المستقبل استعمال ان وهو مع قلته ثابت نحو اطلبوا العلم ولو بالصين
واني اباهي بكم الامم يوم القيامة ولو بالسقط وقال ابو العلاء ولو ونحت في دجلة الهام لم تشق من الجرح الا والقلب خالي

يصف ناقته على مفارقة بغداد وشوقه الى ماء دجلة والمعنى ان ونحت لكنه جاء بلو قصدا الى ان وضع ركابه
الهام في ماء دجلة كانه امر قد حصل منه الياس وانقطع الرجاء وصار في حكم المقطوع بالانتفاء فدخول لو على المضارع
في نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم اي لوقعتم في الجهد والهلاك لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا
كان في ارادتهم استمرار عمل النبي عليه السلام على ما يستصوبونه وانه كلما عن لهم راي في امر كان
معمولا عليه بدليل قوله في كثير من الامر كما في قوله تعالى الله يستهزئ بهم بعد قوله انما نحن مستهزؤن حيث لم
يقل الله مستهزئ بهم بلفظ اسم الفاعل قصدا الى حدوث الاستهزاء وتجدده وقتا بعد وقت والاستهزاء
هو السخرية والاستخفاف ومعناه انزال الهوان والحقارة بهم وهكذا كانت نكايات الله في المنافقين وبلاياه
النازلة بهم تتجدد وقتا فوقتا وتحدث حالا فحالا فان قيل ان اراد بالفعل في قوله لقصد استمرار الفعل الاطاعة
مثلا ليكون المعنى ان انتفاء عنتكم بسبب انتفاء استمراره على طاعتكم فهذا مخالف لما ذكره في المفتاح من ان
المعنى امتناع عنتكم باستمرار امتناعه عن طاعتكم وان اراد به امتناع الطاعة ليكون الاستمرار راجعا الى الامتناع
من الطاعة فهو خلاف ما يفهم من الكلام لان المضارع يفيد الاستمرار وقد دخل لو عليه انما يفيد امتناع الاستمرار لا استمرار
الامتناع قلت الظاهر هو الاول ولكن لهذا ايضا وجه لانه كما ان المضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت يجوز ان يفيد
المنفي استمرار النفي ويفيد الداخل عليه لو استمرار الامتناع بحسب الاستعمال كما ان الجملة الاسمية يفيد الثبوت
والدوام والتاكيد فاذا دخلت عليها حرف النفي تكون لتاكيد النفي ودوامه لا لنفي التاكيد والثبوت ولهذا
قالوا ان قوله تعالى وما هم بمؤمنين رد لقولهم آمنا على ابلغ وجه واكده وان قولنا ما زيدا ضربت وما بزيد مررت
لاختصاص النفي لا لنفي الاختصاص مع انه بدون حرف النفي يفيد الاختصاص ولهذا نظائر في كلامهم ودخول
لو على المضارع في نحو ولو ترى الخطاب لمحمد عليه السلام او لكل من يتاتى منه الرؤية اذ وقفوا على النار اي اروها
حتى يعاينوها او اطلعوا عليها اطلاعا هي تحتهم او ادخلوها فعرفوا مقدار عذابها من قولك وقفته على كذا اذا فهمته
وعرفته وجواب لو محذوف اي لرايت امرا فظيعا وكذا في نحو قوله تعالى ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم
ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم لتنزيله اي المضارع منزلة الماضي لصدوره اي المضارع او الكلام عمن لا خلاف
في اخباره وهو الله الذي يعلم غيب السموات والارض فالمستقبل الذي اخبر عنه بوقوعه بمنزلة الماضي المحقق
الوقوع فهذه الحالة انما هي في المستقبل لانها انما تكون في القيامة لكنها جعلت بمنزلة الماضي المحقق فاستعمل لو
واذ وما يختصان بالماضي وكان المناسب ان يقال ولو رايت لكنه عدل الى لفظ المضارع لانه كلام من لا خلاف في اخباره

لو للتمني تدخل على المضارع

فالمضارع عنده بمنزلة الماضي عندنا فهذا مستقبل في التحقيق ماض بحسب التأويل كأنه قيل قد انقضى هذا الامر
لكنك ما رأيته ولو رأيته لرأيت امرا عجيبا هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام وان جعلت الخطاب للنبي عليه السلام
ولو للتمني فلا استشهاد لان لو التمني تدخل على المضارع ايضا كما في ربما يود الذين كفروا فانه قد التزم ابن السراج
وابو علي في الايضاح ان الفعل الواقع بعد رب المكفوفة بما يجب ان يكون ماضيا لان رب للتقليل في الماضي وجوز ابو علي
في غير الايضاح ومن تبعه وقوع الحال والاستقبال بعدها فنحو ربما يود من تنزيل المضارع منزلة الماضي في احد قولي البصريين
واما الكوفيون فحملوه على انه بتقدير كان اي ربما كان يود فحذف لكثرة استعمال كان بعد ربما واما جعل ما نكرة موصوفة
بيود والفعل المتعلق به رب محذوفا اي رب شيء يود الذين كفروا تحقق وثبت فلا يخفى ما فيه من التعسف ورب ههنا
لتقليل النسبة بمعنى انه يدهشهم اهوال القيمة فيبهتون فان وجدت منهم افاقة ما تمنوا ذلك ويجوز ان تكون مستعارة
للتكثير وذكر ابن الحاجب انها نقلت من التقليل الى التحقيق كما نقلوا قد اذا دخلت على المضارع من التقليل الى التحقيق و
مفعول يود محذوف بدلالة قوله لو كانوا مسلمين على ان لو للتمني حكاية لودادتهم جيء على لفظ الغيبة لانه مخبر عنهم كما
في قول حلف بالله ليفعلن ولو قيل لافعلن لكان ايضا سديدا حسنا واما من زعم ان لو الواقعة بعد فعل يفهم منه
معنى التمني حرف مصدرية فمفعول يود عنده هو قوله لو كانوا مسلمين او لاستحضار الصورة عطف على قوله لتنزيله يعني
صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار قائلين يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا وكذا صورة رؤية الظالمين موقوفين
عند ربهم والمجرمين ناكسوا رؤوسهم متقاولين بتلك المقالات كما قال الله تعالى فتثير سحابا بلفظ المضارع بعد قوله تعالى الله الذي ارسل
الرياح استحضارا لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة اعني صورة اثارة السحاب مسخرا بين السماء والارض على
الكيفية المخصوصة والانقلابات المتفاوتة وذلك لان المضارع مما يدل على الحال الحاضر الذي من شأنه ان يشاهد كأنه يستحضر
بلفظ المضارع تلك الصورة ليشاهدها السامعون ولا يفعل ذلك الا في امر يهتم بمشاهدته لغرابة او فظاعة او نحو ذلك وهو في
الكلام كثير وقد يكون دخولها على المضارع للدلالة على ان الفعل من الفظاعة بحيث يحترز ان يعبر عنه بلفظ الماضي لكونه مما يدل
على الوقوع في الجملة كما تقول لقد اصابتني الحوادث لو تبقي الى الآن لما بقي مني اثر ولم يتعرض للعدول عن عدم الثبوت الى
جعل الجملة الثانية اسمية كقوله تعالى ولو انهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير للدلالة على ثبات المثوبة واستقرارها لانه ظاهر
واما الجملة الاولى فلا تقع الا فعلية البتة واما تنكيره اي تنكير المسند فلارادة عدم الحصر والعهد الدال عليهما تعريفه كقولك
زيد كاتب وعمرو شاعر ويدخل فيه ما اذا قصد حكاية المنكر كما اذا قال لك قائل عندي رجل فتقول تصديقا له الذي عندك
رجل وان كنت تعلم انه زيد او للتفخيم نحو هدى للمتقين على انه خبر مبتدأ محذوف او خبر ذلك الكتاب او للتحقير نحو ما زيد شيئا

رب للتقليل

تنكير المسند

للتفخيم

للتحقير

قال صاحب المفتاح او لكون المسند اليه نكرة نحو رجل من قبيلة كذا حاضر فانه يجب ح تنكير المسند لان كون
المسند اليه نكرة والمسند معرفة سواء قلنا يمتنع عقلا او لا يمتنع ليس في كلام العرب ونحو قوله ولا يك موقف منك
الوداعا وقوله يكون مزاجها عسل وماء من باب القلب على ما مر وهذا على الاطلاق ليس بصحيح لانهم يجوزون كون المبتدأ
نكرة اسم استفهام والخبر معرفة نحو من ابوك وكم درهما مالك وكذا ما في ماذا صنعت على ان يكون المعنى اي شيء الذي صنعته
وقد صرحوا في جميع ذلك بان اسم الاستفهام مبتدأ والمعرفة بعده خبره واستدل بعضهم على ان كون المبتدأ نكرة والخبر
معرفة يمتنع عقلا بوجهين الاول ان الاصل في المسند اليه ان يكون معلوما لاستلزام الحكم على الشيء العلم به والاصل
في المسند التنكير لعدم الفائدة في الاخبار بالمعرفة وارتكاب مخالفة اصلين مستبعد عند العقل الثاني ان العلم بحكم من
الاحكام شيء يستلزم بجواز حكم العقل على ذلك الشيء بذلك الحكم وجواز حكم العقل عليه يستلزم العلم بذلك الشيء لامتناع
الحكم على ما لا يعلم بوجه من الوجوه وكلاهما في غاية الفساد اما الاول فلان وجوب كونه معلوما لا يستلزم كونه اسما معرفة
او النكرة المخصصة معلومة من وجه والحكم على الشيء انما يستدعي العلم به بوجه ما ولان قوله لا فائدة في الاخبار بالمعرفة غلط
لما سيجيء في تعريف المسند ولان ما ذكر على تقدير صحته انما يدل على الاستبعاد كما اعترف به والمطلوب هو الامتناع واما الثاني فلانه
لا يدل الا على ان المحكوم عليه يجب ان يكون معلوما وهذا لا يستلزم كونه معرفة كما مر على ان قوله جواز الحكم على الشيء يستلزم
العلم به ممنوع بل انما يستلزم جواز العلم به وهو لا يوجب كونه معلوما واما تخصيصه بالاضافة نحو زيد غلام رجل او الوصف نحو
زيد رجل عالم فليكون الفائدة اتم لما مر من ان زيادة الخصوص توجب اتمية الفائدة وجعل معمولات المسند كالحال ونحوه
من المقيدات والاضافة والوصف من المخصصات مجرد اصطلاح وقيل لان التخصيص عندهم عبارة عن نقص الشيوع ولا
شيوع للفعل لانه انما يدل على مجرد المفهوم والحال تقيده والوصف يجيء للاسم الذي فيه الشيوع فيخصصه وهذا وهم لانه ان
اراد الشيوع باعتبار الدلالة على الكثرة والشمول فظاهر ان النكرة في الاثبات ليست كذلك فيجب ان لا يكون الوصف في نحو رجل
عالم مخصصا وان اراد الشيوع باعتبار احتمال الصدق على كل فرد يفرض من غير دلالة على التعيين ففي الفعل ايضا شيوع
لان قولك جاءني زيد يحتمل ان يكون على حالة الركوب وغيره وكذا طاب زيد يحتمل ان يكون من جهة النفس وغيرها ففي الحال
والتمييز وجميع المعمولات تخصيص الامر الى صحته قولنا ضربت ضربا شديدا بالوصف واما تركه اي ترك تخصيص المسند
بالاضافة والوصف فظاهر مما سبق في ترك تقييد المسند لمانع من تربية الفائدة واما تعريفه فلافادة السامع حكما
على امر معلوم له باحدى طرق التعريف هذا اشارة الى انه يجب عند تعريف المسند ان يكون المسند اليه معرفة
اذ ليس في كلام العرب كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة في الجملة الخبرية بامر آخر مثله اي حكما على امر معلوم بامر آخر مثل ذلك الامر

المبتدأ نكرة والخبر معرفة

تخصيص بالاضافة او الوصف

التعريف

المحكوم عليه في كونه معلوما للسامع باحدى طرق التعريف سواء يتحد الطريقان نحو الراكب هو المنطلق او يختلفان نحو زيد
هو المنطلق فقد آخر اشارة الى انه يجب مغايرة المسند اليه والمسند بحسب المفهوم ليكون الكلام مفيدا فنحو
انا ابو النجم وشعري شعري متاول بحذف المضاف باعتبار حالين اي شعري الآن مثل شعري فيما كان اي المعروف المشهور
بالصفات الكاملة وليس هذا التاويل بلازم في كلام ما الحذف فيه لفظا المبتدا والخبر كما توهم بعضهم اذ لا حاجة اليه في نحو قولنا
زيد شجاع لمن سمعه يقاوم الاسد فنوهمو فاعله الضربين لمن سمعه والآخر لزيد وهذا مفيد من غير تاويل او لازم

المبتدا والخبر معلومين

حكم كذلك معطف على حكما اي او لافادة السامع لازم حكم على امر معلوم باحدى طرق التعريف بامر آخر مثله وفي هذا اشارة
الى ان كون المبتدا والخبر معلومين لا ينافي كون الكلام مفيدا للسامع فائدة مجهولة لان ما يستفيده السامع من
الكلام هو انتساب الخبر الى المبتدا او كون المتكلم عالما به والعلم بنفس المبتدا والخبر لا يوجب العلم بانتساب احدهما
الى الآخر والى مثل ان السامع قد علم امرين لكنه يجوز ان يكونا متعددين في الخارج فاستفاد من الكلام انهما متحدان
في الوجود الخارجي بحسب الذات نحو زيد اخوك وعمرو المنطلق حال كون المنطلق في المثال الاخير باعتبار تعريف العهد او الجنس
وفي هذا تعريض لما سيجيء من بحث القصر وما ورد على تعريف العهد قول ابي نواس فان تكو نوا براء من جنايته فان بني
نفر الجاني هو الجاني اي هو هو يعني ان الناصر للجاني والجاني سيان على معنى ان هذا ذاك وذاك هذا الفرق بينهما فجواز
اضافة الجناية الى كل منهما حسب اضافتها الى الآخر ويجوز ان يكون المعنى هو الكامل في الجناية المتناهي على كل جان ولم يبق ان
من نفر الجاني فقد جنى جناية حتى يصح التنكير والمذكور في بعض الكتب ان تعريف المسند ان كان بغير الاضافة يجب معلومية
المسند اليه والمسند وان كان بالاضافة لا يجب الا معلومية المسند اليه وبهذا اشعر لفظ الايضاح لكن قوله بامر معلوم
على آخر مثله يابى ذلك ويدل على انه يجب معلومية الطرفين سواء كان التعريف بالاضافة او غيرها ويؤيده ما ذكره النحاة من ان
تعريف الاضافة باعتبار العهد فانك لا تقول غلام زيد الا لغلام معهود بين المتكلم والمخاطب باعتبار تلك النسبة لا لغلام من
غلمانه والا لم يبق فرق بين المعرفة والنكرة ثم قد ذكر بعض المحققين من النحاة ان هذا اصل وضع الاضافة لكنه قد يقال جاءني غلام
زيد من غير اشارة الى معين كالمعرف باللام وهو على خلاف وضع الاضافة لكنه كثير في الكلام فلفظ الكتاب ناظر الى اصل
الوضع وما في الايضاح الى هذا الاستعمال لكن المعرف بالاضافة ان كان مسندا اليه فلا بد من ان يكون معلوما مثلا لا نقول
اخوك زيد لمن لا يعرف ان له اخا لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه المخاطب اصلا وعكسها اي ونحو عكس المثالين
وهو اخوك زيد والمنطلق عمرو والتقابل بينهما في التقديم انه اذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف وعرف السامع اتصافه
باحدهما دون الاخرى حتى يجوز ان تكونا وصفين لشيئين متعددين في الخارج فايهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف

الذات

الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك ان تحكم عليه بالآخر يجب ان تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدا وايهما كان بحيث
يجهل اتصاف الذات به وهو كالطالب ان تحكم بثبوته للذات او بنفيه عنها يجب ان تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله
خبرا فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بانه اخوه واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك
واذا عرف اخاه ولا يعرفه على التعيين واردت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد ولا يصح زيد اخوك وهذا ينفع
في قولنا رايت اسودا غابها الرماح ولا يصح رماحها الغاب ولهذا قيل في بيت السقط يوصن جرا نقعها مادته
ان الصواب مادته نقعها لان السامع يعرف ان له مادة وانما يطلب تعيينه وكذا اذا عرف زيدا وعلم انه كان من انسان انه
انطلاق ولم يعرف اتصاف زيد بانه المنطلق المعهود واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد المنطلق وان اردت ان
تعرفه ان ذلك المنطلق زيد بناء على انه يطلبه على التعيين ويقول من المنطلق قلت المنطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق
وبهذا يظهر ان ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى واولئك هم المفلحون انه اذا بلغك ان انسانا من اهل
بلدك تاب ثم استخبرت من هو فقيل زيد التائب محل نظر ودقق على ما ذكرنا سائر طرق التعريف والحاصل اي اعتبار
تعريف الجنس قد يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقا اي قصرا حقيقيا مطابقا للواقع نحو زيد الامير اذا لم يكن امير سواه
او مبالغة اي قصرا غير محقق بل مبالغة فيه لكماله فيه اي لكمال ذلك الجنس في ذلك الشيء او بالعكس نحو عمرو الشجاع
اي الكامل في الشجاعة فتبرز الكلام في صورة توهم ان الشجاعة مقصورة عليه لا تتجاوز لعدم الاعتداد بشجاعة غيره
لقصورها عن رتبة الكمال وكذا اذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدا نحو الامير زيد والشجاع عمرو ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم
في افادة قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو وذلك لان اللام ان حملت لكونها في المقام الخطابي على الاستغراق وكبرا
يقال له لام الجنس فامره ظاهر لانه بمنزلة قولنا كل امير زيد وكل شجاع عمرو على طريقة انت الرجل كل الرجل وان حملت على
الجنس والحقيقة فهو يفيد ان زيدا وجنس الامير وعمرا وجنس الشجاع متحدان في الخارج ضرورة ان المحمول متحد بالموضوع
في الوجود ولظهور امتناع حمل احد المتميزين في الوجود الخارجي على الآخر وح يجب ان لا يصدق جنس الامير والشجاع الا
حيث يصدق زيد وعمرو وهذا معنى القصر فان قلت هذا جار بعينه في الخبر المنكر نحو زيد انسان او قائم مثلا فانهما
متحدان في الوجود فيلزم ان لا يصدق الانسان والقائم على غير زيد وفساده ظاهر قلت المحمول هنا مفهوم فرد
من افراد الانسان او القائم ولا يلزم من اتحاده بزيد مثلا اتحاد جميع الافراد الغير المتناهية به بخلاف المعرف فان المتحد
هو الجنس نفسه فلا يصدق فرد منه على غيره لامتناع تحقق الفرد بدون تحقق الجنس وفيه نظر فالحاصل ان المعرف بلام
الجنس ان جعل مبتدا فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفا بلام الجنس او غيره نحو الكرم التقوى اي لا غيرها والامير

الشجاع اى لا الجبان والامير هذا او زيد او غلام زيد او كان غير معرف اصلا نحو المتوكل على الله والتقدير المتوكل على الله

والكرم فى العرب والامام من قريش لان الجنس ح تحذو واحد ما يصدق عليه الخبر فلا يتحقق بدون ذكر الواو لكن

يمكن تحقق واحد منه فى الجملة بدون الجنس فيلزم ان يكون الكرم مقصورا على الاتصاف بكونه فى العرب ولا يلزم ان يكون

ما فى العرب مقصورا على الاتصاف بالكرم وعلى هذا القياس فليتأمل فان فيه دقة وبهذا يظهر ان تعريف الجنس فى الجملة

قد يفيد قصر المسند على الاتصاف بكونه مسندا على ما مر وان جعل جزاؤه مقصورا على المبتدا نحو زيد الامير وعمرو الشجاع والموصول الذى

مقصود به الجنس فى هذا الباب بمنزلة المعرف بلام الجنس ثم الجنس المقصود قد يكون مطلقا كما فى الامثلة المذكورة وقد يكون مخصوصا

مخصوصا باعتبار تقييده بوصف او حال او ظرف او مفعول او نحو ذلك كقولك فى القصر تحقيقا او مبالغة هو الرجل الكريم وهو السائر

راكبا وهو الوفى حين لا يفى احد وهو الواهب الف قنطار قال الاعشى هو الواهب المائة المصطفاة اما مخاضا واما عشارا

فقصر عليه هبة المائة من الابل حال كونها مخاضا او عشارا لا هبة المائة مطلقا باى حال كانت ولا الهبة مطلقا سواء كانت هبة

ابل وغيرها وليس هذا مثل قولنا زيد المنطلق باعتبار العهد لان المقصود هنا الى جنس مخصوص من الهبة فهو بمنزلة النوع

لا الى هبة مخصوصة هى بمنزلة الشخص وهاهنا نكتة ذكرها الشيخ فى دلائل الاعجاز وهو ان قولك انت الحبيب ليس معناه

انك الكامل فى المحبوبية حتى انه لا حبيب فى الدنيا الا انت بمنزلة كما فى انت الشجاع ولا انت احد لم يحب احد مثل

محبتى لك حتى ان سائر المحبات فى جنبها غير محبة كما فى قولنا انت المظلوم على معنى لم يصب احد ظلم مثل الظلم الذى اصابك

حتى كانت كل ظلم فى جنبه عدل بل معناه ان المحبة منى بجملتها مقصورة عليك وليس لغيرك حظ فى محبة منى فهو مثل زيد المنطلق

اى الذى كان منه الانطلاق المعهود الا ان هاهنا نوعا من الجنسية لان المعنى ان المحبة منى بجملتها مقصورة عليك ولم تعد

الى محبة احد من محبانك ولا يتصور هذا فى زيد المنطلق اذ لا وجه للجنسية ولو قلت زيد المنطلق فى حاجتك اى الذى

من شأنه ان يسعى فى حاجتك عرض فيه معنى الجنسية كما فى انت الحبيب وقوله قد يفيد بلفظه قد اشارة

الى انه قد لا يفيد القصر كما فى قول الخنساء اذا قبح البكاء على قتيل رأيت بكاءك الحسن الجميلا فانها لم ترد قصر الحسن

على بكائه لا يتجاوزه الى شى آخر والا لم يحسن جعله جوابا لقولها اذا قبح البكاء على قتيل اذ لا معنى للقصر فى قولك اذا قبح

البكاء على قتيل لم يحسن الا بكاؤك على ما لا يخفى على من له ادنى دربة باساليب الكلام بل قصدت ان الحسن ان تثبت

لبكائه الحسن وتجرد من جنس بكاء غيره من القتلى كما قيل الصبر يحمد فى المواطن كلها الا عليك فانه مذموم وبهذا يسقط

ما قيل انه يجوز ان يكون للقصر مبالغة او ان يكون لقصر الحسن على بكائه بمعنى انه لا يتجاوزه الى بكاء غيره لا انه لا يتجاوزه

الى شى آخر ومعنى التعريف هاهنا ان اتصاف المبتدا بالخبر امر ظاهر لا ينكر ولا يشك فيه ومثله قول حسان

وان سنام المجد من آل هاشم بنو بنت مخزوم ووالدك العبد اراد ان يثبت له العبودية ثم يجعله ظاهر الامر

فيها معروفا بها كذا فى دلائل الاعجاز فان قيل اللام ح لا تكون للجنس فلا ينافى القول بكون الخبر المعرف بلام الجنس مفيدا

للقصر دائما قلنا قد سبق ان اللام التى ليست للعهد انما هى للجنس وباقى الاقسام متفرعة عليه وكذا المذهب

الذى اشرنا اليه فى بحث ضمير الفصل وانما خص حكم القصر بالخبر المعرف بلام الجنس لان القصر وعدمه انما يكون فيما

يعقل فيه العموم والشمول فى الجملة والمعهود فى زيد المنطلق يفيد تساوى المبتدا والخبر فلا يصدق احدهما بدون

الآخر وكذا قولنا انت زيد وهذا عمرو وما اشبه ذلك وكذا نحو زيد اخوك اذا جعل المضاف معهودا كما هو اصل

وضع الاضافة ومثل هذا الاختصاص لا يقال له القصر فى الاصطلاح وقيل الاسم متعين للابتداء تقدم او تأخر لدلالته

على الذات والصفة متعينة للخبرية تقدمت او تأخرت لدلالتها على امر نسبى لانه ليس المبتدا مبتدأ لكونه منطوقا به

اولا بل لكونه مسندا اليه ومثبتا له المعنى وليس الخبر خبرا لكونه منطوقا به ثانيا بل لكونه مسندا ومثبتا به المعنى والذات

هى المنسوب اليها والصفة هى المنسوب فسواء قلنا زيد المنطلق او المنطلق زيد يكون زيد مبتدأ والمنطلق

خبرا ورد هذا القول بان المعنى الشخصى الذى له الصفة صاحب الاسم فالصفة قد جعلت دالة على الذات ومسندا

اليها والاسم جعل دالا على امر نسبى ومسندا وقد سبق الى الوهم ان تأويل زيد بصاحب هذا الاسم مما لا

حاجة اليه عند من لا يشترط فى الخبر ان يكون مشتقا وهو الصحيح من مذهب البصريين وجوابه ان الاحتياج

اليه انما هو من جهة ان السامع قد عرف ذلك الشخص بعينه وانما المجهول عنده اتصافه بكونه صاحب اسم زيد وسوق

هذا الكلام انما هو لافادة هذا المعنى واما عند المنطقيين فهذا التأويل واجب قطعا لان الجزئى الحقيقى لا يكون

محمولا البتة فلا بد من تأويله بمعنى كلى وان كان فى الواقع منحصرا فى شخص واما كونه اى المسند جملة فقد توهم كثير من النحاة

ان الجملة الواقعة خبر مبتدا لا يصح ان تكون انشائية لان الخبر هو الذى يحتمل الصدق والكذب ولانه يجب ان يكون

ثابتا للمبتدا والانشاء ليس بثابت فى نفسه فلا يكون ثابتا للغير وجوابه ان خبر المبتدا هو اللفظ المسند الى المبتدا

لا ما يحتمل الصدق والكذب والغلط من اشتراك اللفظ ووجوب ثبوت الخبر للمبتدا انما هو فى الخبر والقضية لا

مطلق خبر المبتدا لان الاسناد عندهم اعم من الاخبارى والانشائى الا ترى ان الظرف فى نحو ابن زيد واين لك

هذا ومتى القتال وما اشبه ذلك خبر مع انه لا يحتمل الصدق والكذب وليس بثابت للمبتدا وكذا قوله تعالى بل

انتم لا مرحبا بكم وقولك اما زيد فاضربه وزيد كانه الاسد ونحو نعم الرجل زيد على احد القولين ولا يخفى ان تقدير

القول فى جميع ذلك تعسف فالمسند اما مفرد او جملة لكونه سببيا كما مر من ان افراده لكونه غير سببى مع عدم افادة تقوى

والجزء السببي بمنزلة الوصف

الحكم والجزء السببي بمنزلة الوصف الذي يكون بحالي ما هو من سبب الموصوف الا انه لا يكون الا جملة وقوله هذا سبب

من ذلك اي متعلق به مرتبط لان السبب في الاصل هو الحبل وكل ما يتوصل به الى شيء وتسبيب التقوي على ما

ذكره صاحب المفتاح هو ان المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند اليه

صرفه المبتدأ الى نفسه سواء كان خاليا عن الضمير او متضمنا له فينعقد بينهما حكم ثم اذا كان متضمنا لضميره المعتد به

بان لا يكون مشابها للخالي عن الضمير كما مر صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا فيكتسي الحكم قوة فعلى هذا يختص

التقوي بما يكون مسندا الى ضمير المبتدأ ويخرج عنه نحو زيد ضربته وينبغي ان يجعل سببيا كما سبقت الاشارة اليه

واما على ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل الا لحديث قد نوي اسناده اليه فاذا

قلت زيد فقد اشعرت قلب السامع بانك تريد الاخبار عنه فهذا توطية له وتقدمة للاعلام به فاذا قلت قام دخل

في قلبه دخول المأنوس وهذا اشد للثبوت وامنع من الشبهة والشك وبالجملة ليس الاعلام بالشيء بغتة مثل

الاعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمة فان ذلك يجري مجرى تاكيد الاعلام في التقوي والاحكام فيدخل فيه نحو زيد ضربته وزيد

مررت به وما اشبه ذلك فان قلت يجب انه لم يتعرض للجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان لشهرة امره وكونه

واحدا معينا لكن كان ينبغي ان يتعرض لصور التخصيص مثل انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني وما اشبه

ذلك مما يقصد به التخصيص فان المسند فيها جملة قطعا قلت هو داخل في التقوي ضرورة تكرر الاسناد فكانه قال

للتقوي سواء كان على سبيل التخصيص او لا فلفظ التقوي يشمل التخصيص من حيث انه تقو وفي عبارة المفتاح

اشعار بذلك حيث ذكر في نحو زيد عرف ان عدم اعتبار التقديم والتاخير لا يفيد الا التقوي واعتبارهما يفيد التخصيص

ولم يقل لا يفيد الا التخصيص كيف لا يفيد التقوي وقد ذكر في بحث انما ان ليس التخصيص الا تاكيدا على تاكيد وبهذا

ظهر فساد ما ذكره العلامة في شرحه من ان المعنى انه يفيد التخصيص فقط دون التقوي لانه لا بد في التخصيص من تسليم

ثبوت اصل الفعل وبعد تسليم الجواب لا حاجة الى التاكيد كما بين ثم العجب انه صرح بان المسند لا يكون جملة الا للتقوي

او لكونه سببيا مع تصريحه بان المسند في قولنا انا سعيت في حاجتك عند قصد التخصيص جملة واسميتها وفعليتها

وشرطيتها لما مر وظرفيتها لاختصار الفعلية اذ هي اي الظرفية مقدرة بالفعل على الاصح لان الاصل في التعليق هو

الفعل واسم الفاعل انما جاز بشبهه فالاولى عند الاحتياج ان يرجع الى الاصل ولانه قد ثبت تعلقها بالفعل

قطعا في نحو الذي في الدار اخوك فعند التردد يحمل عليه اولى وقيل المقدر اسم الفاعل لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا

لاصالة المفرد في الاعراب ولانتفاء الاتفاق حوالة المعلوم من قولنا زيد في الدار ثابت فيها او مستقر لا ثبت او استقر

التقديم يفيد التخصيص

ثم عبارة المحقق في هذا المقام ان الظرف مقدر بجملة والمصنف قد غير الجملة الى الفعل قصدا الى ان الضمير قد

انتقل الى الظرف ولم يحذف مع الفعل ثم يكون المقدر فعلا لا جملة لكنه لو قصد هذا لوجب ان يقول اذ المقدر فعل

لان معنى قولهم الظرف مقدر بالجملة انه يجعل في التقدير جملة لا مفردا وهذا لا معنى لعبارة المصنف اصلا مع ان فيه فسادا

اخر لانها ان حملت على ظاهرها افادت ان الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل على غير الاصح وفساده واضح لان الظرف

في ذلك المذهب مفرد لا جملة فكان ينبغي ان يقول اذ الظرف مقدر بالفعل واما تاخيره فلان ذكر المسند اليه اهم

كما مر في تقديم المسند اليه واما تقديمه فلتخصيصه بالمسند اليه اي لقصر المسند اليه على المسند على ما مر في ضمير

الفصل لان معنى قولنا قائم زيد انه مقصور على القيام لا يتجاوز الى القعود ونحو لا فيها غول اي بخلاف خمور الدنيا

واعترض بان المسند هو الظرف اعني فيها والمسند اليه ليس بمقصور عليه بل على جزئه المجرور اعني الضمير الراجع الى

خمور الجنة وجوابه ان المراد ان عدم الغول مقصور على الاتصاف بفي خمور الجنة او على الحصول فيها لا يتجاوزه الى

الاتصاف بفي خمور الدنيا وان اعتبرت النفي في جانب المسند فالمعنى ان الغول مقصور على عدم الحصول والكينونة

في خمور الجنة لا يتجاوزه الى عدم الحصول في خمور الدنيا فالمسند اليه مقصور على المسند قصرا غير حقيقي وكذا قوله تعالى

لكم دينكم ولي دين معناه دينكم مقصور على الاتصاف بلكم لا يتصف بلي وديني مقصور على الاتصاف بلي لا يتصف

بلكم فهو من قصر الموصوف على الصفة دون العكس كما توهم البعض ونظير ذلك ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى

ان حسابهم الا على ربي ان معناه حسابهم مقصور على الاتصاف بعلى ربي لا يتجاوزه الى الاتصاف بعلي وليس

القصر حقيقيا حتى يلزم من كون ديني مقصورا على الاتصاف بلي ان لا يتجاوزه الى غيري اصلا وكذا قوله تعالى لكم دينكم

ولا فيها غول وبهذا يظهر فساد ما ذكره العلامة في شرح المفتاح من ان الاختصاص هاهنا ليس على معنى ان دينكم لا

يتجاوز الى غيركم وديني لا يتجاوز الى غيري بل على معنى ان المختص بكم دينكم لا ديني والمختص بي ديني لا دينكم كما ان معنى

قائم زيد ان المختص به القيام دون القعود لا ان غيره لا يكون قائما فلينظر الى ما في هذا الكلام من الخبط والخروج عن القانون

تقديم الظرف

ولهذا اي ولان التقديم يفيد التخصيص على ما ذكرنا لم يقدم الظرف الذي هو المسند على المسند اليه في لا ريب فيه

لا ريب فيه

ولم يقل لا فيه ريب لئلا يفيد تقديمه عليه ثبوت الريب في سائر كتب الله تعالى بحسب دلالة الخطاب بناء على

اختصاص عدم الريب بالقرآن وانما قال في سائر كتب الله دون سائر الكتب وسائر الكلمات لان القصر ليس

يجب ان يكون حقيقيا بل الغالب ان يكون غير حقيقي والمعتبر في مقابلة القرآن هو باقي كتب الله تعالى كما ان المعتبر في

مقابلة خمور الجنة خمور الدنيا لا سائر المشروبات وغيرها او التنبيه عطف على تخصيصه اي تقديم المسند للتنبيه من اول الامر

للتنبيه

تقديم المسند او التفاؤل او التشويق

على انه اي المسند خبر لا نعت اذ النعت لا يتقدم على المنعوت وانما قال من اول الامر لانه ربما يعلم انه خبر لا نعت بالتامل
في المعنى والنظر الى انه لم يرد في الكلام خبر للمبتدا كقوله اي قول حسان في مدح النبي عليه السلام له همم لا منتهى لكبارها
وهمته الصغرى اجل من الدهر فانه لو اخر الظرف اعني له عن المبتدا اعني همم لتوهم انه نعت له لا خبر ثم هذا التقديم
واجب فيما اذا كان المبتدا نكرة غير مختصة نحو في الدار رجل ليصير المبتدا بتقديم الحكم عليه كانه موصوف معلوم ولا
الحكم كالفاعل فانه يقع نكرة لتقدم الحكم عليه نحو قام رجل ويشترط ان يكون الخبر ظرفا فلا يصح نحو قائم رجل لان الالتباس
باق لجواز ان يكون قائم مبتدا ورجل بدلا منه بخلاف الظرف فانه يتعين كونه خبرا ولانهم اتسعوا في الظروف ما
لم يتسعوا في غيرها واما اذا كان النكرة مختصة فلا يجب التقديم كقوله تعالى واجل مسمى عنده واورد على نحو في الدار
رجل ان التخصيص اذا كان بسبب تقدم الحكم يكون الحكم على غير مختص ضرورة ان التخصيص لا يحصل الا بعد حصول
الحكم وقد قالوا ان لا حكم على ما ليس بمختص فالحق في هذا المقام ما ذكره ابن الدهان وهو ان جواز تنكير المبتدا
مبني على حصول الفائدة فاذا حصلت الفائدة فاخبر عن اي نكرة شئت نحو رجل على الباب وغلام على السطح وكوكب
انقض الساعة او التفاؤل نحو سعدت بغرة وجهك الايام او التشويق الى ذكر المسند اليه كقوله اي قول
محمد بن وهيب في المعتصم بالله ثلثة هذا هو المسند المقدم والمسند اليه شمس الضحى وما عطف عليه تشرق
من اشرق بمعنى صار مضيئا وفاعله هو الدنيا والضمير العائد الى الموصوف اعني ثلثة هو المجرور في قوله ببهجتها
اي بحسنها اي يصير الدنيا منورة ببهجة هذه الثلثة وبهائها وقد توهم بعضهم ان تشرق مسند الى ضمير ثلثة والدنيا
ظرف اي في الدنيا او مفعول به على تضمين تشرق معنى فعل متعد وهو سهو شمس الضحى وابو اسحق هو كنية المعتصم
بالله والقمر ومما يقتضي تقديم المسند تضمنه للاستفهام نحو كيف زيد او كونه اهم عند المتكلم نحو عليه من الرحمن
ما يستحق وقد اهمله المص اما الاول فلشهرة امره ولان الكلام في الخبر دون الانشاء واما الثاني فلان الاهمية
ليست اعتبارا مقابلا للاعتبارات المذكورة بل هي المعنى المقتضي للتقديم وجميع المذكورات تفاصيل له على ما مر في تقديم
المسند اليه وما جعله السكاكي مقتضيا لتقديم المسند كون المراد من الجملة افادة التجدد نحو عرف زيد وتركه المص لانه
كلام يعتريه خبط واشكال ويشتمل على نوع اختلال وذلك انه قال او ان يكون المراد من الجملة افادة التجدد
دون الثبوت فيجعل المسند فعلا ويقدم البتة على ما يسند اليه في الدرجة الاولى وقوله في الدرجة الاولى احتراز
عن نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف فان الفعل فيه يسند الى ما بعده من الضمير ابتداء ثم بواسطة عود
ذلك الضمير الى ما قبله يسند اليه في الدرجة الثانية والاشكال فيه من وجهين احدهما ان هذا الكلام صريح في

ان ضمير المبتدا اذا كان فعلا مسندا الى ضمير المبتدا

اسناد الفعل الى ضمير زيد

اسناد الفعل الى ضمير المبتدا

ان خبر المبتدا اذا كان فعلا مسندا الى ضمير المبتدا فاسناد الفعل الى الضمير في الدرجة الاولى والى المبتدا
في الدرجة الثانية وكلامه في تقديم تقوي الحكم على عكس ذلك حيث قال ان المبتدا لكونه مبتدا يستدعي ان يسند
اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند اليه صرفه المبتدا الى نفسه فينعقد بينهما حكم سواء كان خاليا عن ضمير
المبتدا او متضمنا له ثم اذا كان متضمنا للضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فيكتسي الحكم قوة وهذا ظاهر
في ان الاسناد الى المبتدا وانعقاد الحكم بينهما متقدم على الاسناد الى الضمير وعلى هذا الا تناقض وثانيهما
ان اسناد الفعل في هذه الامثلة اعني نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف اذا كان الى ضمير المبتدا في الدرجة
الاولى على ما ذكره ههنا كيف يصح الاحتراز عنها بقوله في الدرجة الاولى والحال ان الفعل في كل منها متقدم على ما اسند
اليه في الدرجة الاولى وعلى هذا الا تهافت ويمكن ان يجاب عن الاول بان في نحو زيد عرف ثلثة اسانيد
مترتبة في التقدم والتأخر اولها اسناد عرف الى زيد بطريق القصد وامتناع اسناد الفعل الى المبتدا قبل
عود الضمير ممنوع وثانيها اسناده الى ضمير زيد وثالثها اسناده الى زيد بطريق الالتزام بواسطة ان عود
الضمير الى زيد يستدعي صرف الاسناد اليه مرة ثانية اما وجه تقدم الاول على الثاني فلان الاسناد نسبة
لا يتحقق قبل تحقق الطرفين وبعد تحققهما لا يتوقف على شيء آخر ولا شك ان ضمير الفاعل انما يكون بعد الفعل والمبتدا
قبله فكلما يتحقق الطرفان انعقد بينهما الحكم واما وجه تقديم الثاني على الثالث فظاهر فكلامه ههنا صريح في ان اسناد
الفعل الى ضمير المبتدا مقدم على اسناده الى المبتدا بواسطة عود الضمير وهو الذي كان بطريق الالتزام وكلامه
في بحث تقوي الحكم محمول على ان اسناد الفعل الى المبتدا بطريق القصد من غير اعتبار توسط الضمير مقدم على
اسناده الى الضمير والى المبتدا بطريق الالتزام بتوسط الضمير فلا تناقض فالذي ان احد الامرين لازم
اما اشتمال كلامه على التناقض واما انتفاؤه القول بالاسانيد الثلثة لان قوله صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا ان كان
عبارة عن اسناد الفعل الى الضمير فقد تناقض لانه جعل تارة اولا وتارة ثانيا وان كان غيره كان مع الاسنادين الاخرين
ثلثة وعن الثاني بانه لما كان اول الاسانيد في هذه الامثلة اسناد الفعل الى المبتدا بطريق القصد والمسند اليه بهذا الاسناد مقدم
على الفعل كانت هذه الامثلة خارجة بقوله في الدرجة الاولى بخلاف عرف زيد فان المسند اليه في الدرجة الاولى فيه هو الفاعل والفعل
مقدم عليه لكن بقي ههنا اعتراض آخر ضعيف لا دفع له وهو ان قوله فان الفعل فيه يسند الى ما بعده من الضمير ابتداء الى آخره لا يصلح
تعليلا للاحتراز عن الامثلة المذكورة بقوله في الدرجة الاولى لانه انما يدل على اولية اسناد الفعل الى الضمير وهو المطلوب اولية اسناده
الى المبتدا فلا يكون لهذا الكلام معنى في هذا المقام اصلا وانما الصالح لذلك ما اورد في بحث التقوي فانه الذي يدل على ان اسناد

اى الاسناد على قسمين كاسناد الفعل الى الضمير في نحو زيد قام

قسم يقتضيه الفاعل

قسم يقتضيه المبتداء

الفعل الى المبتداء في الدرجة الاولى هذا خلاصة ما اورده بعض مشايخنا في شرح المفتاح وصرح بان نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف يفيد الثبوت دون التجدد والحدوث ثم انه يتصدى لمناظرته بعض الفضلاء وكتب في ذلك كلاما قليل الجدوى وهو ان الاسناد على قسمين قسم يقتضيه الفاعل وهو على ضربين الاول الاسناد في الدرجة الاولى اى بلا واسطة شئ كاسناد الفعل الى الضمير في نحو زيد قام والثاني الاسناد في الدرجة الثانية اى بواسطة شئ كاسناد الى المبتداء بتوسط الضمير وقسم يقتضيه المبتداء فهو اصرف المبتداء الى نفسه يحول على القسم الثاني وهو صرف ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا يحول على الضرب الثاني من القسم الاول اعنى الاسناد في الدرجة الثانية ما يقتضيه الفاعل وح لا تناقض في كلامه بعد التنقيح والتصحيح ولا يخفى ان هذا القول يحقق ثلثة اسانيد وانه ان اراد بالاسناد الذي يقتضيه المبتداء اسناد مجرد الفعل الى المبتداء فتوجيهه ما ذكره الشارح وان اراد اسناد الجملة التي هي الخبر وانه مغاير لاسناد الفعل بواسطة الضمير فلا بد من بيان جهة تقدمه على الاسناد بواسطة الضمير الى المبتداء كما يشعر به قولهم اذا كان متضمنا لضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فانه منشأ الاشكال وقد اهمله ولا يتم المقصود بزيادة لفظ القسمة والاقتضاء وتفسير الدرجة الاولى بما لا يكون بواسطة ومن العجيب انه لم يقدح في شئ من كلام الشارح وهو يتنبه لما فيه من الغلط ولم يتعرض لتحقيق مقصود السكاكي من هذا المقال ولم يأت ولا طيف خيال ثم بالغ في التشنيع على الشارح بلا فائدة كما هو عادة المناظرة ونشنفنا بما جرى عليه وانا اقول في كلام الشيخ الشارح نظر من وجوه الاول ان لفظ المفتاح صريح في ان كون المسند جملة فعلية في نحو زيد انطلق او ينطلق انما هو لافادة التجدد دون الثبوت وان نحو زيد علم يفيد التجدد وان نحو زيد في الدار يحتمل الثبوت والتجدد بحسب تقديره حاصل او حصل فالقول بان كل جملة اسمية تفيد الثبوت ومنع بل انما يكون ذلك اذا لم يكن الخبر جملة فعلية والقول بافادة التجدد والثبوت باعتبار الاسنادين مما لا يخفى بطلانه الثاني ان قول صاحب المفتاح وقولي في الدرجة الاولى الى آخر كلامه فاصل في ان المراد بالاسناد في الدرجة الاولى انما هو اسناد الفعل الى الضمير لا الى المبتداء كما زعم الثالث ان حمل قوله في بحث التقوى صرفه المبتداء الى نفسه على اسناد مجرد الفعل الى المبتداء بعيد لا انه ان المبتداء لكونه مسندا اليه يقتضي اسناد الخبر لظهور ان تقتضيه انما هو مع الخبر لا غير وما يقال ان في نحو زيد قام ان الفعل مسند الى المبتداء فباعتبار انه مسند الى الضمير الذي هو عبارة عنه وايضا كثيرا ما يقال للفعل مع ضمير المنفصل فعل الرابع انه ان اراد بالاسناد النسبة المعنوية المخصوصة فليس في نحو انا عرفت الا اسناد واحد هو نسبة المعرفة الى المتكلم بالثبوت وان اراد به الوصف الذي يجعل اهل العربية احد اللفظين مسندا اليه والآخر مسندا فظاهر ان الاسناد الى الضمير العائد الى الشئ لا يقتضي الاسناد الى ذكر الشئ اصطلاحا كالمجرور في قولنا دخلت على زيد فقام وان الاسناد عندهم ليس الا بين المبتداء والخبر او بين الفاعل وما يليه فلا يتوهمنا من زيادة اعتبار ما الخامس انه ان اراد بالاسناد بواسطة الضمير اسناد الجملة التي

الاسانيد اربعة الاول اسناد مجرد الفعل الى المبتدا

هو الجملة فلا وجه لجعله الثالث انما يعتني انه المتفق على تحققه وجعل اسناد مجرد الفعل الى المبتداء فهذا مع ما فيه من الاستبعاد والاستبداد وان اراد غيره فلا وجه للاقتصار على الثلثة اذ الاسانيد اربعة الاول اسناد مجرد الفعل الى المبتداء الثاني اسناده الى الضمير الثالث اسناده بواسطة الضمير الى المبتداء الرابع اسناد الجملة التي هي خبر المبتداء وهذا مما لم يقل به احد ولم تلتجئ اليه ضرورة فان قلت فقد ظهر بما ذكرت ان ليس مراد السكاكي بالاسناد في الدرجة الاولى اسناد مجرد الفعل الى المبتداء وكلام الشارح ايضا لا يخلو عن اعتراف بذلك وكلام المعارض يزداد في تمام المقصود فما رأيك في تصحيح كلام صاحب المفتاح وفي تحقيق احترازه عن نحو انا عرفت مع التصريح بانه يفيد التجدد دون الثبوت قلت اما الاول فوجهه ان الاسناد في الدرجة الاولى وفي الدرجة الثانية واحد بالذات متغاير بالاعتبار لان ما اسند اليه الفعل ان اعتبر من حيث انه فاعل فالاسناد في الدرجة الاولى وان اعتبر من حيث انه عبارة عن شئ آخر فالاسناد الى الضمير العائد الى شئ اسناد الى ذكر الشئ من جهة المعنى اذ لا تفاوت الا في اللفظ فالاسناد في الدرجة الثانية لان بهذا الاعتبار لا يكون الا بعد الاسناد الى الضمير وهذا كما اذا قلنا في نحو دخلت على زيد فقام ان قام مسند الى زيد باعتبار اسناده الى ضميره فكلامه ههنا صريح في تقدم الاعتبار الاول على الثاني وكلامه في بحث التقوى لا يدل الا على تأخر الاعتبار الثاني عن اسناد الخبر الذي هو الجملة الى المبتداء لانه الذي يستدعيه المبتداء لكونه مبتداء وهو المراد بقوله صرفه المبتداء الى نفسه واما كان الاعتبار الثاني متأخرا عن هذا الاسناد لان هذا الاسناد مما يقتضيه ذات المبتداء وجد تحقق الخبر لا يتوقف على شئ آخر بخلاف الاعتبار الثاني فانه انما يكون بعد اعتبار تضمن الخبر الضمير وكونه عائدا الى المبتداء ولا يخفى ان كون الخبر متضمنا للضمير او متضمن وصف له متأخر عن ذاته فبهذا الاعتبار قال ثم اذا كان متضمنا لضميره صرفه ذلك الضمير الى المبتداء ثانيا يعني بعد صرف المبتداء الخبر الى نفسه ان كان الخبر متضمنا للضمير المسند اليه لزم اسناد الفعل الى المبتداء مرة ثانية بهذا الاعتبار فالمراد بعود صرف ذلك الضمير اليه ثانيا هو الاعتبار الثاني من اسناد الفعل الى الضمير المتقدم عليه وعلى اسناد الجملة هو الاعتبار الاول منه وح لم يستلزم كلامه التناقض ولا افضى الى الاسانيد الثلثة على الوجه المستبدع كما زعم واما الثاني فهو ان معنى كلامه انه اذا كان المراد بالجملة افادة التجدد دون الثبوت يجعل المسند الواقع في تلك الجملة فعلا ويقدم ذلك الفعل البتة على ما يسند اليه في الدرجة الاولى يعني الى فاعله سواء وجد هناك اسناد آخر كما في زيد عرف وقام ابوه بناء على ان زيدا مبتداء وقام ابوه خبر متقدم عليه او لم يوجد كما في عرف زيد فجميع هذه الصور تفيد التجدد والحدوث ولا بد فيها من تقديم الفعل على ما يسند اليه في الدرجة الاولى واحترز بقوله في الدرجة الاولى عن نحو زيد عرف يعني عن اسناد الفعل بتوسط الضمير الى المبتداء فانه في الدرجة الثانية ولا يشترط في افادة التجدد تقديم الفعل البتة على ما اسند اليه وهذا معنى الاحتراز عن نحو زيد عرف وانا عرفت وانت عرفت لا ما ذكره الشارح من انه احترز عنه لانه لا يفيد التجدد تنبيه كثيرا ما ذكر في هذا الباب يعني باب المسند

والذی قبله یعنی باب المسند الیه غیر مختص بهما کالذکر والحذف وغیرهما من التعریف والتنکیر والتقدیم والتاخیر والاطلاق والتقیید
وغیر ذلک مما سبق والفطن اذا اتقن اعتباره ذلک فیهما ای فی البابین لا یخفی علیه اعتباره فی غیرهما من المفاعیل والملحقات
بها والمضاف الیه وانما قال کثیر لان بعضها مختص بالبابین کضمیر الفصل فانه مختص بما بین المسند الیه والمسند وککون
المسند فعلا فانه یختص بالمسند لان کل فعل مسند دائما فلا یصح ان یکون غیر المسند فعلا نعم یصح ان یکون جملة فعلیة واما ما قیل
من انه اشارة الی ان جمیعها لا یجری فی غیر البابین کالتعریف فی الحال والتمییز وکالتقدیم فی المضاف الیه فلیس بشیء لان قولنا جمیع ما ذکر فی
البابین غیر مختص بهما لا یقتضی جریان شیء من المذکورات فی کل ما یغایر البابین فضلا عن جریان کل منها فیه اذ یکفی لعدم الاختصاص
بالبابین ثبوته فی واحد مما یغایرهما

الباب الرابع احوال متعلقات الفعل

قد سبقت اشارة اجمالیة الی ان متعلقات
الفعل قد یجری فیها کثیر من الاحوال المذکورة فی البابین لکنه اراد ان یشیر الی تفصیل بعض منها لاختصاصها بمزید بحث ومزید دقة
فوضع هذا الباب واراد بالاحوال بعضها کحذف المفعول وتقدیمه علی الفعل وتقدیم المعمولات بعضها علی بعض ثم مهد لذلک مقدمة
فقال الفعل مع المفعول کالفعل مع الفاعل فی ان الغرض من ذکره معه ای ذکر کل من الفاعل والمفعول مع الفعل او ذکر الفعل مع کل
منهما افادة تلبسه به ای تلبس الفعل بکل منهما لکن تلبسه بالفاعل من جهة وقوعه منه وتلبسه
بالمفعول من جهة وقوعه علیه ومن هذا یعلم ان المراد بالمفعول المفعول به لان هذا تمهید لحذفه وان کان سائر المفاعیل بل جمیع المتعلقات
کذلک فان الغرض من ذکرها مع الفعل افادة تلبسه بها من جهات مختلفة کالوقوع فیه وله ومعه وغیر ذلک لا افادة وقوعه مطلقا
ای لیس الغرض من ذکره معه افادة وقوع الفعل وثبوته فی نفسه من غیر ارادة ان یعلم ممن وقع وعلی من وقع اذ لو کان
الغرض ذلک کان ذکر الفاعل والمفعول معه عبثا بل العبارة فیه ان یقال وقع الضرب او وجد او ثبت او نحو ذلک من الالفاظ الدالة
علی مجرد وجود الفعل الا تری انه اذا ارید تلبسه بمن وقع منه فقط ترک المفعول ولم یذکر معه واذا ارید تلبسه بمن وقع علیه
فقط ترک الفاعل وبنی للمفعول واسند الیه فاذا لم یذکر المفعول به معه ای مع الفعل المتعدی المسند الی فاعله فالغرض ان کان
اثباته ای اثبات ذکر الفعل لفاعله او نفیه عنه ای نفی الفعل عن فاعله مطلقا ای من غیر اعتبار عموم فی الفعل بان یراد جمیع افراده
او خصوص بان یراد بعضها ومن غیر اعتبار تعلقه بمن وقع علیه فضلا عن عمومه وخصوصه نزل الفعل المتعدی منزلة اللازم ولم یقدر
له مفعول لان المقدر بواسطة دلالة القرینة کالمذکور فی ان السامع یفهم منها ان الغرض الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل
باعتبار تعلقه بمن وقع علیه فیستفسد غرض المتکلم الا تری انک اذا قلت هو یعطی الدنانیر کان الغرض بیان جنس ما یتناوله الاعطاء
لا بیان حال کونه معطیا ویکون کلاما مع من اثبت له اعطاء غیر الدنانیر لا مع من نفی ان یوجد منه اعطاء وهو ای هذا القسم الذی نزل
منزلة اللازم ضربان لانه اما ان یجعل الفعل حال کونه مطلقا ای من غیر اعتبار عموم او خصوص فیه ومن غیر اعتبار تعلقه بالمفعول کنایة

عنه ای عن ذکر الفعل حال کونه متعلقا بمفعول مخصوص دلت علیه قرینة او لا یجعل کذلک الثانی کقوله تعالی قل هل یستوی الذین
یعلمون والذین لا یعلمون فان الغرض اثبات العلم لهم ونفیه عنهم من غیر عموم فی افراده ولا خصوص ومن غیر تعلقه بمعلوم
عام او خاص والمعنی لا یستوی من وجد له حقیقة العلم ومن لا یوجد وانما لم یجعل مطلق العلم کنایة عن العلم بمعلوم مخصوص
تدل علیه القرینة وانما قدم الثانی لانه باعتبار کثرة وقوعه اشد اهتماما بحاله ذکر السکاکی فی بحث افادة اللام الاستغراق
انه اذا کان المقام خطابیا لا استدلالیا کقوله علیه السلام المؤمن غر کریم والمنافق خب لئیم حمل المعرف باللام
مفردا کان او جمعا علی الاستغراق بعلة ایهام ان القصد الی فرد دون آخر مع تحقق الحقیقة فیهما ترجیح لاحد المتساویین
علی الآخر ثم ذکر فی بحث حذف المفعول انه قد یکون للقصد الی نفس الفعل بتنزیل المتعدی منزلة اللازم ذهابا فی نحو فلان یعطی الی
معنی یفعل الاعطاء ویوجد هذه الحقیقة ایهاما للمبالغة بالطریق المذکور فی افادة اللام الاستغراق فجعل المصنف قوله بالطریق المذکور
اشارة الی قوله ثم اذا کان المقام خطابیا یحمل المعرف باللام علی الاستغراق والیه اشار بقوله ثم ای بعد کون الغرض ثبوت
اصل الفعل وتنزیله منزلة اللازم من غیر اعتبار کنایة اذا کان المقام خطابیا یکتفی فیه بمجرد الظن لا استدلالیا یطلب فیه
الیقین البرهانی افاد ای المقام الخطابی او الفعل المذکور ذلک ای کون الغرض ثبوته لفاعله او نفیه عنه مطلقا مع التعمیم فی
افراد الفعل دفعا للتحکم اللازم من حمله علی فرد دون فرد آخر وتحقیقه ان معنی یعطی حینئذ یفعل الاعطاء ویوجد هذه الحقیقة
وهذا الفعل معرف بلام الحقیقة فیجب ان یحمل فی المقام الخطابی علی استغراق الاعطاءات وشمولها احترازا عن ترجیح احد
المتساویین لا یقال ان افادة التعمیم فی افراد الفعل ینافی کون الغرض ثبوته لفاعله او نفیه عنه مطلقا لان معنی الاطلاق ان لا
یعتبر عموم افراد الفعل او خصوصها ولا تعلقه بمن وقع علیه فکیف یجتمعان لانا نقول لا نسلم المنافاة اذ لا یلزم من عدم کون الشیء
معتبرا فی الغرض والمقصود عدم کونه مفادا من الکلام والمنافی للتعمیم هو اعتبار عدم العموم لا عدم اعتبار العموم والتوفیق واضح
ثم المذکور فی شرح المفتاح ان قوله بالطریق المذکور اشارة الی ما ذکره فی آخر بحث الاستغراق من ان حاتم الجواد یفید
الانحصار مبالغة بتنزیل وجود غیر الحاتم منزلة العدم لان معنی قولنا فلان یعطی مثلا یوجد حقیقة الاعطاء لا غیرها وهذا
لیدعی فیه ما یخفیها مزیة لان ما ذکره من الحصرین مما لم یشهد به عقل ولا نقل ثم اذا حمل علی التعمیم ای ذاته یوجد کل اعطاء
فیلزم ان لا یکون غیره موجدا للاعطاء اما انه لا یوجد الا الاعطاء فما لا یشعر به العبارة والحق ما ذکره الله وتحقیقه ما ذکرنا
فلیتأمل فیه فان هذا المقام مما وقع فیه لبعضهم خبط عظیم والاول وهو ان یجعل الفعل مطلقا کنایة عنه متعلقا بمفعول مخصوص
کقول البحتری فی المعتز بالله تعریضا بالمستعین بالله شجو حساده وغیظ عداه ان یری مبصر ویسمع واع ای ان یکون
ذو رؤیة وذو سمع فیدرک بالبصر محاسنه وبالسمع اخباره الدالة الظاهرة علی استحقاقه الامامة دون غیره فلا یجدوا الی نصب

عطف على الفعل المنصوب قبله اى فلا يجد اعداؤه وحساده الذين يتمنون الامامة الى منازعته الامامة سبيلا فالحاصل انه نزل
يرى ويسمع منزلة اللازم اى من يصدر عنه الرؤية والسماع من غير تعلق بمفعول مخصوص ثم جعلهما كنايتين عن الرؤية والسماع المتعلقين
بمفعول مخصوص هو محاسنه واخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية آثاره ومحاسنه وكذا بين مطلق السماع وسماع
اخباره للدلالة على ان آثاره واخباره بلغت من الكثرة والاشتهار الى حيث يمتنع خفاؤها فيبصرها كل راء ويسمعها كل واع بل لا يبصر
الرائى الا آثاره ولا يسمع الواعى الا اخباره فذكر الملزوم واراد اللازم على ما هو طريق الكناية ولا يخفى انه يفوت هذا المعنى عند
ذكر المفعول وتقديره لما فى التعميم من ذكره والاعراض عنه من الايذان بان فضائله يكفى فيها ان يكون ذو بصر وذو سمع حتى يعلم
انه المتفرد بالفضائل والا وان لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدى المسند الى فاعله اثباته لفاعله او نفيه
عنه مطلقا بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور وجب التقدير بحسب القرائن الدالة على تعيين المفعول ان عاما فعام وان خاصا
فخاص وانما قلنا بل قصد تعلقه بمفعول لانه اذا لم يقصد اثباته او نفيه مطلقا بان قصد اثباته او نفيه باعتبار خصوص افراد الفعل
او عمومها من غير اعتبار التعلق بمفعول لم يجب تقدير المفعول بل لم يجز لفوات المقصود كما اذا قلنا فلان يعطى كل سنة مرة او
مرتين اى يفعل الاعطاء اما من غير اعتبار تعيين المفعول و فلان يعطى من قصده اى يفعل كل اعطاء من غير اعتبار المفعول فالفرق
بين تعميم افراد الفعل وتعميم المفعول ظاهر وان فرض تلازمهما فى الوجود فلا تلازم بينهما فى الاعتبار والقصد ثم الحذف
اى حذف المفعول من اللفظ بعد قابلية المقام اعنى وجود القرينة اما للبيان بعد الابهام كما فى فعل المشية والارادة ونحوهما اذا
وقع شرطا فان الجواب يدل عليه ويبينه ما لم يكن تعلقه به اى تعلق فعل المشية بالمفعول غريبا نحو فلو شاء لهديكم اجمعين
اى لو شاء هدايتكم لهديكم اجمعين فانه اذا قيل لو شاء علم السامع ان هناك شيئا علقت المشية عليه لكنه مبهم عنده فاذا جيء بجواب الشرط
صار مبينا وهذا اوقع فى النفس بخلاف نحو قول الخريمى يرثى ابنه ويصف نفسه بشدة الحزن والصبر عليه ولو شئت ان ابكى
دما لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر اوسع واعددته ذخرا لكل ملمة وسهم المنايا بالذخائر مولع فان تعلق فعل المشية ببكاء
الدم غريب فلا بد من ذكر المفعول ليتقرر فى نفس السامع ويأنس به واما قوله اى قول ابى الحسن على بن احمد الجوهرى
ولم يبق منى الشوق غير تفكرى فلو شئت ان ابكى بكيت تفكرا فليس منه اى مما ترك فيه حذف مفعول المشية بناء على
غرابة تعلقها به على ما سبق الى الوهم من ان المراد لو شئت ان ابكى تفكرا بكيت تفكرا فلم يحذف مفعول المشية ولم يقل لو
شئت بكيت تفكرا لان تعلق المشية ببكاء التفكر غريب كتعلقها ببكاء الدم فدفع هذا الوهم وصرح بانه ليس من هذا القبيل
لان المراد بالاول البكاء الحقيقى لا البكاء التفكرى لانه لم يرد ان يقول لو شئت ان ابكى تفكرا بكيت تفكرا بل اراد ان يقول
افنانى النحول فلم يبق منى غير خواطر تجول حتى لو شئت البكاء فمريت جفونى وعصرت عينى ليسيل منها دمع لم اجده وخرج

منها بدل الدمع التفكر فالبكاء الذى اراد ايقاع المشية عليه بكاء مطلق مبهم غير متعد الى التفكر البتة والبكاء
الثانى مقيد معدى الى التفكر فلا يصلح تفسيرا للاول وبيانا له كما اذا قلت لو شئت ان تعطى درهما اعطيت درهمين
كذا فى دلائل الاعجاز ومما نشأ من سوء التأمل وقلة التدبر فى هذا المقام ما قيل ان الكلام فى مفعول
ابكى والمراد ان البيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الابهام بل لغرض آخر لاحتمال ان
يريد انى ضعفت وتحللت بحيث لم يبق فى مادة الدمع فصرت بحيث اقدر على بكاء التفكر فالمعنى لو
شئت ان ابكى تفكرا بكيت تفكرا على انه من باب التنازع مثل ضربت واكرمت زيدا فيكون من قبيل ولو
شئت ان ابكى دما لبكيته لانا نقول ترتب هذا الكلام على قوله فلم يبق منى الشوق غير تفكرى يدل على
نفى هذا الاحتمال لان بكاء التفكر ليس سوى الاسف والكمد والقدرة عليه لا يتوقف على ان لا يبقى فيه
غير التفكر بخلاف عدم القدرة على البكاء الحقيقى بحيث يحصل بدل الدمع التفكر فانه مما يتوقف على
ان لا يبقى فيه غير التفكر فيحسن ترتب النظم فليتأمل وما حذف فيه المفعول بالواسطة للبيان بعد
الابهام قولك امرته فقام اى امرته بالقيام قال الله تعالى امرنا مترفيها ففسقوا اى امرناهم بالفسق وهو مجاز
عن تمكينهم واقدارهم واما عطف على قوله اما للبيان لدفع توهم ارادة غير المراد ابتداء متعلق بتوهم
كقوله اى البحترى وكم ذدت اى دفعت عنى من تحامل حادث تحامل فلان على اذا لم يعدل وكم فى
البيت خبرية مميزها قوله من تحامل حادث واذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان
بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك الفعل نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية ومحل كم
ههنا النصب على المفعولية وسورة ايام اى شدتها وصولتها حززن اى قطعن اللحم الى العظم فحذف المفعول
اعنى اللحم اذ لو ذكر اللحم لربما توهم قبل ذكر ما بعده اى ما بعد اللحم وهو قوله الى العظم ان الحز لم ينته الى العظم
بل كان فى بعض اللحم فترك ذكر اللحم ليدفع عن السامع هذا الوهم ويصور فى نفسه من اول الامر ان
الحز مضى فى اللحم حتى لم يرده الا العظم واما لانه اريد ذكره اى ذكر المفعول ثانيا على وجه يتضمن ايقاع
الفعل على صريح لفظه اى لفظ المفعول اظهارا لكمال العناية بوقوعه عليه اى وقوع الفعل على المفعول حتى كأنه لا يرضى
بان يوقعه على ضميره وان كان كناية عنه كقوله اى البحترى قد طلبنا فلم نجد لك فى السؤدد والمجد والمكارم مثلا
اى قد طلبنا لك مثلا فحذف المفعول من اللفظ اذ لو ذكره لكان المناسب فى قوله لم نجد الاتيان بضميره اى
فلم نجده وفيه تفويت الغرض وهو ايقاع نفى الوجدان على صريح لفظ المثل لكمال العناية بعدم وجدانه

المثل ولاجل هذا المعنى بعينه عكس ذو الرمة في قوله ولم امدح لارضيه بشعري لئيما ان يكون اصاب مالا لانه اعمل الفعل الاول في صريح لفظ اللئيم والثاني في ضميره لان الغرض ايقاع نفي المدح على اللئيم صريحا لكمال العناية لذلك بخلاف الارضاء ويجوز ان يكون السبب اي سبب حذف المفعول في بيت البحتري ترك مواجهة الممدوح بطلب مثل له قصدا الى المبالغة في التادب معه لان طلب المثل صريحا مما يدل على تجويزه بناء على ان العاقل لا يطلب الا ما يجوزه ويجوز وجوده وايضا في هذا الحذف بيان بعد الابهام

اما للتعميم

واما للتعميم في المفعول مع الاختصار كقولك قد كان منك ما يولم اي كل احد بقرينة ان المقام مقام المبالغة وهذا التعميم وان امكن ان يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم لكنه يفوت الاختصار وعليه اي على حذف المفعول للتعميم والاختصار والله يدعو الى دار السلام اي يدعو العباد كلهم لان الدعوة الى الجنة تعم الناس كافة لكن الهداية الى الطريق المستقيم الموصل اليها تختص بمن يشاء ويهدي من يشاء الى صراط مستقيم فالمثال الاول يفيد العموم مبالغة والثاني تحقيقا ومثلا وان احتملا ان يجعلا من قبيل ما نزل منزلة اللازم لكن التامل الذوقي يشهد ان القصد في هذا المقام الى المفعول فان الحمل على امثال هذه المعاني مما يتعلق بقصد المتكلم ومناسبة المقام ولهذا جعل صاحب المفتاح نحو فلان يعطي محتملا للتنزيل منزلة اللازم و للقصد الى تعميم المفعول ومما يحتمل الحذف للعموم في غير المفعول به قوله تعالى واياك نستعين اي على كل امر يستعان فيه ويحتمل ان يراد على اداء العبادة ليلائم الكلام ومن ههنا يعلم ان ما جعل الحذف فيه للتعميم والاختصار انما هو من قبيل ما يجب فيه تقدير المفعول بحسب القرائن وح فان دلت القرينة على ان المقدر يجب ان يكون عاما فالتعميم من عموم المقدر سواء ذكر او حذف والا فلا دلالة على التعميم فالظاهر ان العموم فيما ذكر انما هو من دلالة القرينة على ان المقدر عام والحذف انما هو لمجرد الاختصار كما ذكره فيما يليه

اما لمجرد الاختصار

وهو قوله واما لمجرد الاختصار وقد وقع في بعض النسخ عند قيام قرينة وهو تذكرة لما سبق في قوله يجب التقدير بحسب القرائن ولا حاجة اليه وما يقال ان المعنى عند قيام قرينة دالة على ان الحذف لمجرد الاختصار ليس بسديد لان هذا جار في سائر الاقسام ولا وجه للتخصيص لمجرد الاختصار نحو اصغيت اليه اي اذني وعليه قوله تعالى ارني انظر اليك اي ذاتك وقد عرضت هذا البحث على بعضهم فقال اذا ذكر المفعول نحو يولم كل احد يكون الاعتماد على اللفظ من حيث الظاهر وظاهر اللفظ يوهم الاستغراق الحقيقي وهو ليس بمقصود واما اذا حذف فيكون الاعتماد على العقل ظاهرا فلا يتم الا ما يجوزه العقل ولا يوهم خلاف المقصود ففيه ان الحذف للتعميم لا يوهم خلاف المقصود مع الاختصار اذ لو ترك الاختصار لامكن ان يقال يولم كل احد ممن يجوز العقل والعرف ايلامه اياه فقلت اولا تقييد التعميم بالذي لا يوهم خلاف المقصود بلا دلالة للفظ الكتاب عليه وثانيا ان الحذف انما يكون لدفع الايهام

والتعميم

والتعميم مستفاد من عموم المقدر ولو سلم فترك التعرض لماله مزيد اختصاص بالحذف اعني دفع الايهام والتعرض لما ليس كذلك اعني التعميم غير مناسب وثانيا ان هذا لا يستقيم في نحو قوله تعالى والله يدعو الى دار السلام اذ المقصود فيه التعميم والاستغراق حقيقة اذ الذكر لا يوهم خلاف المقصود بل تحقق المقصود على ما ذكره فلا وجه للحذف سوى مجرد الاختصار ومن الحذف لمجرد الاختصار قوله تعالى قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن على ان الدعاء بمعنى التسمية التي يتعدى الى مفعولين اي سموه الله او سموه الرحمن اياما تسموه فله الاسماء الحسنى اذ لو كان الدعاء بمعنى النداء المتعدي الى مفعول واحد لزم الشرك ان كان مسمى الله غير مسمى الرحمن ولزم عطف الشيء على نفسه ان كان عينه ومثل هذا العطف وان صح بالواو باعتبار الصفات كقوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم لكنه لا يصح باو لانها لاحد الشيئين المتغايرين ولان التخيير انما يكون بين الشيئين وايضا لا يصح قوله اياما تدعوا لان ايا انما يكون لواحد من اثنين او جماعة واما قوله تعالى ولما ورد ماء مدين وجد عليه امة من الناس يسقون ووجد من دونهم امراتين تذودان فذهب الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف الى ان حذف المفعول فيه للقصد الى نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم اي يصدر منهم السقي ومنهما الذود واما ان المسقي والمذود ابل او غنم فخارج عن المقصود بل يوهم خلافه اذ لو قيل او قدر يسقون ابلهم وتذودان غنمهما لتوهم ان الترحم عليهما ليس من جهة انهما على الذود والناس على السقي بل من جهة ان مذودهما غنم ومسقيهم ابل الا ترى انك اذا قلت ما لك تمنع اخاك كنت منكرا المنع لا من حيث هو منع بل من حيث هو منع الاخ وذهب صاحب المفتاح الى انه لمجرد الاختصار والمراد يسقون مواشيهم وتذودان غنمهما وكذا سائر الافعال المذكورة في هذه الاية وهذا اقرب الى التحقيق لان الترحم لم يكن من جهة صدور الذود عنهما وصدور السقي من الناس بل من جهة ذودهما غنمهما وسقي الناس مواشيهم حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما وكان الناس يسقون غير مواشيهم بل غنمهما مثلا لم يصح الترحم فليتامل ففيه دقة اعتبرها صاحب المفتاح بعد التامل في كلام الشيخين وغفل عنها الجمهور فاستحسنوا كلامهما

اما للرعاية

واما للرعاية على الفاصلة نحو قوله تعالى والضحى والليل اذا سجى ما ودعك ربك وما قلى اي وما قلاك فحذف لان فواصل الاي على الالف ولا امتناع في ان يجتمع في مثال واحد عدة من الاغراض المذكورة ولذا ذكر صاحب الكشاف ههنا الاختصار لفظي لظهور المحذوف مثل والذاكرين الله كثيرا والذاكرات اي والذاكراته

او لاستهجان

واما لاستهجان ذكره اي ذكر المفعول كقول عائشة رضي الله عنها ما رايت منه اي من النبي عليه السلام ولا رأى مني اي العورة واما لنكتة اخرى

تقديم مفعول الفعل

خفائه او التمكن من انكاره ان مست اليه حاجة او تعينه او ادعاء تعينه او نحو ذلك قال الله تعالى لينذر بأسا شديدا اي لينذر الذين كفروا فحذف لتعينه ولان الغرض هو ذكر المنذر به **وتقديم المفعول** اي مفعول الفعل ونحوه اي نحو المفعول من الجار والمجرور والظرف والحال ونحو ذلك عليه اي على الفعل لرد الخطاء في التعيين كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت انسانا وانه غير زيد فانه مصيب في اعتقاد وقوع عرفانك على انسان مخطئ في تعيين انه غير زيد وتقول لتاكيد اي تاكيد هذا الرد زيدا عرفت لا غيره وقد يكون ايضا لرد الخطاء في الاشتراك كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت زيدا وعمرا وغيرهما وتقول لتاكيده زيدا عرفت وحده وكذا على المصدر ان يذكره بل كان الاحسن ان يقول بدل قوله لرد الخطاء لافادة الاختصاص ليدخل فيه القصر بانواعه الثلثة ونحو قولك زيدا اكرم وعمرا لا تكرم في الامر والنهي فان اعتبار رد الخطاء فيه لا يخلو عن تكلف ولذلك اي ولان التقديم لرد الخطاء في تعيين المفعول مع الاصابة في اعتقاد وقوع الفعل على مفعول ما في الجملة لا يقال ما زيدا ضربت ولا غيره ولا ما زيدا ضربت ولكن اكرمته اما الاول فلان التقديم يدل على وقوع الضرب على احد غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص وقولك لا غيره ينفيه نعم اذا قامت قرينة على ان التقديم ليس للتخصيص يصح ان يقال ما زيدا ضربت ولا غيره كما ذكر فيما اذا قلت بهذا ولا غيره وكذا يصح زيدا ضربت وعمرا اذا لم يكن التقديم للاختصاص بخلاف ما اذا كان له واما الثاني فلان مبنى الكلام ليس على ان الخطاء في الضرب فترده الى الصواب في الاكرام وانما الخطاء في المضروب حين اعتقد انه زيد فرده الى الصواب ان يقال ما زيدا ضربت ولكن عمرا واما نحو زيدا عرفته فتاكيد ان قدر الفعل المحذوف المفسر بالفعل المذكور قبل المنصوب نحو عرفت زيدا عرفته والا اي وان لم يقدر المفسر قبل المنصوب بل بعده نحو زيدا عرفت عرفته فتخصيص لان التقديم على المحذوف كالتقديم على المذكور كما في بسم الله فنحو زيدا عرفته محتمل التخصيص ومجرد التاكيد لكن اذا قامت قرينة على ان الفعل مقدر بعد المنصوب فهو بليغ في الاختصاص من قولنا زيدا عرفت لما فيه من التكرير المفيد للتاكيد ومعلوم ان ليس القصر والتخصيص الا تاكيدا على تاكيد فيتقوى بازدياد التاكيد لا محالة وهذا معنى قول صاحب الكشاف في قوله تعالى فاياي فارهبون انه من باب زيدا رهبته وهو اوكد في افادة الاختصاص من اياك نعبد وقد صرح في المفتاح بان الفاء للعطف على المحذوف والتقدير اياي ارهبوا فارهبون ويتحقق المغايرة بان في المعطوف عليه الاختصاص دون المعطوف ولم يجتر فيه التخصيص لان الغرض منه مجرد تفسير الفعل لا بيان كيفية تعلقه بالمفعول واما قوله تعالى ان ارضي واسعة فاياي فاعبدون فهو على تقدير فاياي فاعبدوا فاعبدون والفاء في فاعبدون جواب شرط محذوف لان المعنى ان ارضي واسعة فان لم تخلصوا العبادة في ارض فاخلصوها لي في غيرها ثم حذف الشرط وعوض منه تقديم المفعول مع افادة الاختصاص كذا في الكشاف

قصر القلب

اما زيد فقائم

وفي جعل الفاء في فاعبدون جزاء للشرط تسامح بناء على انه تفسير لما هو الجزاء اعني فاعبدوا فكانه هو واما الفاءات الثلاث فاولهما هي التي كانت في الشرط المحذوف ابقيت تنبيها على سببيته عما قبله اي اذا كان ارضي واسعة فان لم تخلصوا الى الآخر والثانية جزاء الشرط والثالثة تكرير لها او عاطفة كما في المفتاح وقد وقع في بعض النسخ واما نحو قوله تعالى واما ثمود فهديناهم فلا يفيد الا التخصيص وذلك لامتناع تقدير الفعل مقدما نحو اما فهدينا ثمود لالتزامهم وجود فاصل بين اما والفاء وتحقيق هذا المقام ان قولنا اما زيد فقائم اصله مهما يكن من شيء فزيد قائم بمعنى انه ان يقع في الدنيا شيء يقع معه قيام زيد فهذا جزم بوقوع قيام زيد ولزومه له لانه جعل لازما لوقوع شيء في الدنيا وما دامت الدنيا فانه يقع فيها شيء فحذف الملزوم الذي هو الشرط اعني يكن من شيء واقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد وابقي الفاء الموذن بان ما بعدها لازم لما قبلها لحصول الغرض الكلي اعني لزوم القيام لزيد والا فليس هذا موقع الفاء لان موقعه صدر الجزاء فحصل التخفيف واقامة الملزوم في مقصد المتكلم اعني زيدا مقام الملزوم في كلامهم اعني الشرط وحصل من قيام جزء من الجزاء مقام الشرط ما هو المتعارف عندهم من ان حيز ما التزم حذفه ينبغي ان يشغل بشيء آخر وحصل ايضا بقاء الفاء متوسطة في الكلام كما هو حقها اذ لا يقع الفاء السببية في ابتداء الكلام ولذا يقدم على الفاء من اجزاء الجزاء المفعول والظرف وغير ذلك من المعمولات مما يقصد لزوم ما بعد الفاء له ولا يستنكر اعمال ما بعد الفاء فيما قبله وان امتنع في غير هذا الموضع لان التقديم لاجل هذه الاغراض المهمة فيجوز لتحصيلها الغاء المانع ويظهر لك من هذا التحقيق ان مثل هذا التقديم ليس للتخصيص لظهور ان ليس الغرض انا هديناهم دون غيرهم ردا على من زعم الاشتراك او انفراد الغير بالهداية بل الغرض اثبات الهداية لهم ثم الاخبار عن سوء صنيعهم الا ترى انه اذا جاءك زيد وعمرو ثم سألك سائل ما فعلت بهما تقول اما زيدا فاكرمته واما عمرا فاهنته وليس في هذا حصر ولا تخصيص لانه لم يكن عارفا بثبوت اصل الاكرام والاهانة وكذا اذا قلت زيدا عرفت فقولك بزيد مررت لمن اعتقد انك مررت بانسان وانه غير زيد وكذا سائر المعمولات نحو يوم الجمعة سرت وفي المسجد صليت وتاديبا ضربته وماشيا حججت **والتخصيص لازم للتقديم** غالبا يعني ان التخصيص لا ينفك في غالب الامر عن تقديم ما حقه التاخير يعني انه لازم للتقديم لزوما جزئيا اكثريا كما يقال حركة الفلك الاسفل لازم للمضي غالبا اي بخلاف المفتاح وقوله غالبا اشارة الى ان التقديم قد لا يكون للتخصيص بل لمجرد الاهتمام او التبرك او الاستلذاذ او موافقة كلام السامع او ضرورة الشعر او رعاية السجع او الفاصلة او ما اشبه ذلك قال الله تعالى وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وقال خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه وقال وان عليكم لحافظين وقال الى ربها ناظرة وقال فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر

ربك فى ذلك الى غير ذلك من المواضع مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص لنبو المقام عنه على ما صرح به ابن الاثير فى المثل السائر
من ذكر ان التقديم فى اياك نعبد واياك نستعين لمراعاة حسن النظم والسجع الذى هو على حرف النون لا للاختصاص
على ما قاله الزمخشرى واشار اليه المص بقوله ولهذا يقال فى اياك نعبد واياك نستعين معناه نخصك بالعبادة والاستعانة
وفى لالى الله تحشرون معناه اليه لا الى غيره استشهد بما ذكره ائمة التفسير فى مثالين احدهما المفعول بلا واسطة مثل زيدا
عرفت والثانى بواسطة مثل بزيد مررت مع ان الذوق ايضا يقتضى ذلك وبهذا سقط ما ذكره ابن الحاجب من ان التقديم
فى نحو الله احمد واياك نعبد للاهتمام ولا دليل على كونه للحصر لان الذوق وقول ائمة التفسير دليلان عليه والاهتمام ايضا حاصل لانه
لا ينافى الاختصاص واليه اشار بقوله ويفيد التقديم فى الجميع وراء التخصيص اى بعده اهتماما بالمقدم لانهم يقدمون الذى شانه
اهم وهم ببيانه اعنى قال الشيخ فى دلائل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا فى التقديم شيئا يجرى مجرى الاصل غير العناية والاهتمام
لكن ينبغى ان يفسر وجه العناية بشئ ويعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفى ان يقال انه قدم للعناية ولكونه اهم
من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم ومن الخطا ايضا ان يجعل التقديم مفيدا فى كلام فائدة وغير مفيد
فى آخر بان يقال انه توسعة على الشاعر والكاتب فى القوافى والاسجاع اذ من البعيد ان يكون فى النظم ما يدل تارة ولا يدل اخرى
هذا كلامه وفيه نظر ولهذا يقدر المحذوف فى بسم الله مؤخرا نحو بسم الله افعل كذا ليفيد مع الاختصاص الاهتمام واورد اقرا
باسم ربك فانه قدم فيه الفعل فلو كان التقديم مفيدا للاختصاص والاهتمام لوجب ان يؤخر الفعل ويقدم باسم ربك لان
كلام الله تعالى احق برعاية ما يجب رعايته واجيب بان الاهم فيه القراءة لانها اول سورة نزلت فكان الامر بالقراءة اهم كذا
فى الكشاف وبانه اى باسم ربك متعلق باقرأ الثانى اى هو معمول اقرأ الذى بعده ومعنى الاول اوجد القراءة من غير اعتبار
تعديته الى مقروء به كما يقال فلان يعطى اى يوجد الاعطاء من غير اعتبار تعلقه الى المعطى كذا فى المفتاح وهو مبنى على ان تعلق
باسم ربك باقرأ تعلق المفعولية ودخول الباء للدلالة على التكرير والدوام كقولك اخذت الخطام واخذت بالخطام
والاحسن ان اقرأ الاول والثانى كلاهما منزلان منزلة اللازم اى افعل القراءة واوجدها والمفعول محذوف فى كليهما اى اقرا
القرآن والباء للاستعانة او الملابسة اى مستعينا باسم ربك او متبركا او مبتدئا به ولا يبعد على المذهب الصحيح وهو
كون التسمية من السورة ان يجعل باسم ربك متعلقا باقرأ الثانى ويكون متعلق الاول قوله بسم الله وتقديم بعض
قوله اى معمولات الفعل على بعض اما لان اصله اى اصل ذلك البعض التقديم على البعض الآخر ولا مقتضى للعدول عنه
اى عن ذلك الاصل كالفاعل فى نحو ضرب زيد عمرا فان اصله التقديم على المفعول لانه عمدة يفتقر اليه الكلام والمفعول فضلة
يستغنى عنه فيه والعمدة احق بالتقديم ولانه كالجزء من الفعل فينبغى ان لا يفصل بينهما بشئ والمفعول الاول فى نحو اعطيت زيدا درهما

فان اصله التقديم على المفعول الثانى لما فيه من معنى الفاعلية وهو انه عاط اى آخذ العطاء واما ترتيب الفاعيل فقيل الاصل
تقديم المفعول المطلق ثم المفعول به بلا واسطة حرف الجر ثم الذى بالواسطة ثم المفعول فيه الزمان ثم المكان ثم المفعول له
ثم المفعول معه والاصل ان يذكر الحال عقيب ذى الحال والتابع عقيب المتبوع من غير فصل وعند اجتماع التوابع الاصل
تقديم النعت ثم التاكيد ثم البدل او البيان اولان ذكره اى ذكر ذلك البعض الذى يقدم اهم فقد جعل الاهمية ههنا
قسيما لكون الاصل التقديم وجعلها فى المسند اليه شاملا له ولغيره من الامور المقتضية لتقديم المسند اليه وكلام المفتاح
ههنا موافق لما ذكره فى المسند اليه فزاد المص بالاهمية ههنا الاهمية العارضة بحسب اعتناء المتكلم او السامع بشانه
والاعتناء بحال الغرض من الاغراض كقولك قتل الخارجى فلان بتقديم المفعول لان المقصود الاهم قتل الخارجى ليتخلص
الناس من شره وكقولك قتل زيد رجلا اذا كان زيد ممن لا يقدر فيه انه يقتل احدا فالغرض الاهم الاخبار بانه
صدر منه القتل مع ان الاصل تقديم الفاعل اولان فى التاخير اخلالا ببيان المعنى نحو وقال رجل مؤمن من آل فرعون
يكتم ايمانه فانه لو اخر من آل فرعون عن قوله يكتم ايمانه لتوهم انه من صلة يكتم فلم يفهم انه ان ذلك الرجل منهم اى من
آل فرعون يعنى انه قد ذكر لرجل ثلثة اوصاف والسبب فى تقديم الاول اعنى مؤمن ظاهر لانه اشرف الاوصاف واما الثانى
فسبب تقديمه على الثالث ان لا يتوهم خلاف المقصود اولان فى التاخير اخلالا بالتناسب كرعاية الفاصلة نحو فاوجس
فى نفسه خيفة موسى بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لان فواصل الآى على الالف وجعل السكاكى التقديم للعناية مطلقا
اى سواء كان من معمولات الفعل او غيرها قسمين احدهما ان يكون اصل الكلام فيما قدم هو التقديم كتقديم المبتدا
المعرف على الخبر وتقديم ذى الحال المعرف على الحال وتقديم العامل على المعمول الى غير ذلك وثانيهما ان يكون العناية بتقديمه اما
لكونه فى نفسه نصب عينك كتقديم المفعول على الفاعل فى قولك وجه الحبيب اتمنى لمن قال لك ما الذى تتمنى وتقديم المفعول
الثانى على الاول فى قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن على انهما مفعولا جعلوا فان ذكر الله وذكر وجه الحبيب اتم لكونه فى نفسه
نصب عينك واما لانه يعرض له امر يوجب كونه نصب عينك كما اذا توهمت ان مخاطبك ملتفت اليه ومنتظر لذكره كقوله تعالى
وجاء من اقصى المدينة رجل يسعى بتقديم المجرور على الفاعل لاشتمال ما قبل الآية على سوء معاملة اصحاب القرية الرسل
فكان المقام مقام ان ينتظر السامع لتمام الحديث بذكر القرية هل فيها مسلم ام كلها كذلك فهذا العارض جعل
المجرور نصب العين بخلاف قوله فى سورة القصص وجاء رجل من اقصى المدينة فانه ليس فيه ذلك العارض وكما اذا وقع فى
التاخير ما خاف الاخلال بالمقصود فى قوله تعالى وقال الملأ من قومه الذين كفروا وكذبوا بلقاء الآخرة واترفناهم فى الحيوة الدنيا
بتقديم الحال اعنى من قومه على الوصف اعنى الذين كفروا اذ لو تاخر لتوهم انه من صلة الدنيا لانها ههنا اسم تفضيل من الدنو

وليست اسما والدنو بخداديس ومثل الاخلال بالفاصلة في قوله تعالى آمنا برب هرون وموسى بتقديم هرون مع ان موسى
احق بالتقديم واعترض عليه بوجوه احدها ان قوله وجعلوا لله شركاء مسوق لانكار التوبيخ فيمتنع ان يكون تعلق
جعلوا بالله منكرا الا باعتبار تعلقه بشركاء اذ لا ينكر ان يكون جعل ما متعلقا بالله وكذا تعلقه بشركاء انما ينكر باعتبار
تعلقه بالله فلا فرق بين تقديمه وتاخيره وقد علم بهذا ان كل فعل متعد الى مفعولين لم يكن الاعتناء بذكر احدهما
الا باعتبار تعلقه بالآخر اذا قدم احدهما على الآخر لم يصح تعليل تقديمه بالعناية والجواب انه ليس في كلامه ما يدل على ان
المنكر تعلق جعلوا بالله من غير اعتبار تعلقه بشركاء بل كلامه ان المنكر تعلقه بها لكن العناية بالله اتم وايراده في الاكثر
اهتم لكونه في نفسه نصب عين المؤمن ولا يخفى انه لا يرد على هذا ما ذكره وثانيها انه جعل التقديم للاحتراز عن الاخلال
بالمقصود او رعاية الفاصلة من القسم الثاني وليس منه وجوابه المنع فان الاحتراز المذكور امر عارض اوجب ان يقدم
ان يكون نصب العين وثالثها ان خلق من قومه بالدنيا على تقدير تاخيره وان كان صحيحا من جهة اللفظ بناء على ان
الدنيا وصف والدنو بخداديس لكنه غير مقبول من جهة المعنى اذ لا معنى لقولنا اترفنا الكفرة وجميعهم في الحيوة التي
دنت من قوم نوح عليه السلام اللهم الا على وجه بعيد مثل ان يراد دنت من حيوة قوم نوح اي كانت قريبة من حيوتهم
شبيهة بها وهذا الاعتراض وان كان مناقشة في المثال لكنه حق واعترض بعضهم بانه جعل تقديم وجه الحبيب على
انثنى من باب تقديم المعمولات بعضها على بعض وليس كذلك وجوابه ما اشرنا اليه من انه قسم التقديم مطلق بدليل انه
اورد فيه تقديم العامل على المعمول والمبتدأ على الخبر نعم قد وضع البحث لتقديم المعمولات بعضها على بعض لكنه عمم الحكم
تعميما للفائدة وقد يجاب بانه تنبيه على ان تقديم بعض المعمولات على بعض قد يكون بحيث يمتنع الابعد تقديمه على
العامل فالمقصود هنا تقديم المفعول على الفاعل وانما جاء التقديم على الفعل من جهة الضرورة لامتناع تقديم المفعول على الفاعل
المنفصل من غير تقديمه على الفعل **الباب الخامس القصر** وهو في اللغة الحبس يقال قصرت
اللقحة على فرسي اذا جعلت درها له لا لغيره وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بطريق معهود وهو حقيقي وغير حقيقي
لان تخصيص الشيء بالشيء اما ان يكون بحسب الحقيقة ونفس الامر بان لا يتجاوزه الى غيره اصلا وهو الحقيقي
او بحسب الاضافة والنسبة الى شيء آخر بان لا يتجاوزه اليه وهو غير حقيقي بل اضافي لان تخصيصه بالمذكور ليس
على الاطلاق بل بالاضافة الى معين آخر كقولك ما زيد الا قائم بمعنى انه لا يتجاوز من القيام الى القعود ونحوه لا بمعنى انه لا
يتجاوزه الى صفة اخرى اصلا وانقسامه الى الحقيقي والاضافي بهذا المعنى لا ينافي كون التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات
الا انه لم يصرح صاحب المفتاح بتقسيمه الى الحقيقي وغير الحقيقي لعله بذواره توهم المصنف انه اهمل ذكر الحقيقي ليس

كذلك لانه قال حاصل معنى القصر راجع الى تخصيص الموصوف بوصف دون ثان او بوصف مكان آخر او الى تخصيص
الوصف بموصوف دون ثان او بموصوف مكان آخر وهذا التفسير شامل للحقيقي وغيره لان المراد بقوله ثان وآخر ما يصدق
عليه انه ثان او آخر اعم من ان يكون واحدا او اكثر الى ما لا نهاية له اذ لو اريد الواحد لخرج عنه كثير من امثلة غير الحقيقي ايضا
كقولك ما زيد الا كاتب لمن اعتقد انه كاتب وشاعر ومنجم وكقولك ما شاعر الا زيد لمن اعتقد ان زيدا وبكرا وخالدا شعراء
فليتامل في هذا المقام نعم يوهم اختصاص التفسير بغير الحقيقي ثم انه قد اورد الامثلة في اثناء هذا التفسير من غير الحقيقي اعتبارا
لكثرة الوقوع واحترازا عن وصمة الكذب ولا يخفى ان امثلته هي ظاهرة في الحقيقي مثل زيد شاعر لا منجم وليس بغير وليس
الا ومثل ما ضرب عمرا الا زيد وما ضرب زيد الا عمرا واذا تأملت وجدته يشير الى التقسيم ايضا حيث قال متى اوقفت
النفي على الوصف المسلم ثبوته وقلت ما شاعر توجه النفي بحكم العقل الى ثبوته لما عسى ان يظن ان عاما كقولك ما من الانباء شعراء
او في قبيلة كذا شعراء وان خاصا كقولك زيد وعمرو شاعران فيتناول النفي ثبوته لذلك فمتى قلت الا زيد افاد القصر
وكل منهما اي من الحقيقي وغير الحقيقي نوعان قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف والفرق بينهما واضح
فان الموصوف في الاول لا يمتنع ان يشاركه غيره في الصفة لان معناه ان هذا الموصوف ليس له غير تلك الصفة لكن تلك
الصفة يجوز ان تكون حاصلة لموصوف آخر وفي الثاني يمتنع تلك المشاركة لان معناه ان تلك الصفة ليست الا لذلك الموصوف
فكيف يصح ان تكون لغيره لكن يجوز ان يكون لذلك الموصوف صفات اخر والمراد الصفة المعنوية التي هي بمعنى قائم
بالغير لا النعت النحوي الذي هو تابع يدل على ذات ومعنى فيها غير الشمول وبينهما عموم من وجه لتصادقهما على العلم في قولنا
اعجبني هذا العلم وصدق الصفة المعنوية بدون النعت على العلم في قولنا العلم حسن وصدقه بدونها على الرجل في قولنا
مررت بهذا الرجل وكذا بين النعت والصفة المعنوية التي فسرناها بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود عموم من
وجه لتصادقهما في جاءني رجل عالم وصدقها بدونه في قولنا العالم مكرم وبالعكس في قولنا جاءني هذا الرجل ويجوز ان يكون
المراد بالمعنوية ههنا هذا المعنى والاول انسب واما نحو قولك ما هو الا زيد وما زيد الا اخوك وما الباب الا ساج ونحو
ذلك مما وقع فيه الخبر جامدا فمن قصر الموصوف على الصفة اذ المعنى انه مقصور على الكون زيدا او اخاك او ساجا فليتامل
والاول اي قصر الموصوف على الصفة من الحقيقي نحو ما زيد الا كاتب اذا اريد انه لا يتصف بغيرها اي بغير الكتابة وهو لا يكاد
يوجد لتعذر الاحاطة بصفات الشيء اذ ما من مقصور الا وله صفات يتعذر احاطة المتكلم بها فكيف يصح منه قصره على
الصفة ونفي ما عداها بالكلية بل نقول ان هذا النوع من القصر مفض الى المحال لان للصفة المنفية نقيضا البتة وهو ايضا من
الصفات فاذا نفيت جميع الصفات لزم ارتفاع النقيضين مثلا اذا قلت ما زيد الا كاتب على معنى انه لا يتصف بغيرها لزم

قصر الصفة على الموصوف

ان لا يتصف بالشاعرية ولا يجدها وهو محال الا ان يراد الصفات الوجودية والثاني اى قصر الصفة على الموصوف من الحقيقي ما
كقولنا ما في الدار الا زيد على معنى ان الكون في الدار مقصور على زيد ويجب ان يعلم ان الاقسام الثلثة من قصر الافراد و
القلب والتعيين لا تجري في الحقيقي كما ستشير اليه وقد يقصد به اى بالثاني المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور كما يقصد بقولنا
ما في الدار الا زيد ان من في الدار ممن عدا زيدا في حكم المعدوم ويكون هذا قصرا حقيقيا ادعائيا لا قصرا غير حقيقي لفوات
المقصود فالقصر الحقيقي نوعان احدهما الحقيقي تحقيقا والثاني الحقيقي مبالغة ويمكن ان يعتبر هذا في قصر الموصوف على
الصفة ايضا بناء على عدم الاعتداد بباقي الصفات والفرق بين القصر الغير الحقيقي والقصر الحقيقي مبالغة وادعاء دقيق
فليتأمل والاول اى قصر الموصوف على الصفة من غير الحقيقي تخصيص امر بصفة دون صفة اخرى او مكانها اى تخصيص
امر بصفة مكان صفة اخرى والثاني اى قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي تخصيص صفة بامر دون امر آخر او مكانه
ولفظة او للتنويع فلا ينافي التعيين (?) وقوله دون اخرى معناه متجاوزا عن صفة اخرى فان المخاطب اعتقد اشتراكه في صفتين
والمتكلم يخصصه باحدهما ويتجاوز الاخرى ومعنى دون في الاصل ادنى مكان من الشيء يقال هذا دون ذاك اذا كان احط
منه قليلا ثم استعير للتفاوت في الاحوال والرتب فقيل زيد دون عمرو في الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل في كل
تجاوز حد الى حد وتخطى حكم الى حكم ولقائل ان يقول ان قوله دون اخرى ودون آخر ان اراد به دون صفة واحدة اخرى
ودون امر واحد آخر فقد خرج عنه ما اذا اعتقد المخاطب اتصاف امر باكثر من صفتين او ثبوت صفة لاكثر من امرين
نحو قولنا ما زيد الا كاتب لمن اعتقده كاتبا وشاعرا ومنجما وقولنا ما شاعر الا زيد لمن اعتقد اشتراك زيد وعمرو وبكر في الشاعرية
وغير ذلك وان اراد به اعم من الواحد والاثنين والجمع فقد دخل القصر الحقيقي في هذا التفسير لانه تخصيص امر بصفة دون
سائر الصفات او تخصيص صفة بامر دون سائر الامور وكذا الكلام في قوله مكان اخرى ومكان آخر فان قلت تخصيص
امر بصفة دون سائر الصفات يقتضي ان يعتقد المخاطب اتصافه بجميع الصفات لان القصر يقتضي ان يعتقد المخاطب
ثبوت ما نفاه المتكلم قطعا او احتمالا وهذا مما لا يصح وكذا الكلام في البواقي فكيف هذا الاقتضاء مختص بالقصر الغير
الحقيقي الا يرى انهم اتفقوا على صحة ما في الدار الا زيد قصرا حقيقيا مع انه ليس ردا على من اعتقد ان جميع الناس في
الدار ويمكن ان يجاب عنه بان المراد هو الثاني وهذا المعنى مشترك بين الحقيقي وغير الحقيقي لكنه خصصه بغير الحقيقي
لانه ليس بصدد التعريف بل غرضه من هذا الكلام ان يتفرع عليه التقسيم الى قصر الافراد والقلب والتعيين وهذا
التقسيم لا يجري في القصر الحقيقي اذ العاقل لا يعتقد اتصاف امر بجميع الصفات ولا اتصافه بجميع الصفات غير صفة واحدة
ولا يردده ايضا بين ذلك وكذا اشتراك صفة بين جميع الامور فكل منها اى فعلم من هذا الكلام ومن استعمال اللفظ

فالقصر الحقيقي نوعان

لفظة او للتنويع

دون في الاصل ادنى مكان

فغير الحقيقي تخصيص امر بصفة

تخصيص

تخصيص صفة بامر

تخصيص امر بصفة

او فيه ان كل واحد من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ضربان الاول تخصيص امر بصفة دون
اخرى وتخصيص صفة بامر دون آخر والثاني تخصيص امر بصفة مكان اخرى وتخصيص صفة بامر مكان آخر والمخاطب بالاول من
ضربي كل من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف من يعتقد الشركة اى شركة صفتين او اكثر في موصوف
واحد في قصر الموصوف على الصفة وشركة موصوفين او اكثر في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف حتى يكون المخاطب
بقولنا ما زيد الا كاتب من يعتقد اتصافه بالكتابة والشعر وبقولنا ما كاتب الا زيد من يعتقد اشتراك زيد وعمرو في الكتابة
ويسمى هذا القصر قصر افراد لقطع الشركة اى لقطع الشركة المذكورة وبالثاني اى المخاطب بالثاني من ضربي كل وهو تخصيص امر
بصفة مكان اخرى او تخصيص صفة بامر مكان آخر من يعتقد العكس اى عكس الحكم الذي اثبته المتكلم حتى يكون المخاطب
بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد اتصافه بالقعود دون القيام وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر عمرو دون زيد
ويسمى هذا القصر قصر قلب لقلب حكم المخاطب او تساويا عنده الظاهر انه عطف على قوله يعتقد العكس ولذا الايضاح
صرح في ذلك اى المخاطب بالثاني اما من يعتقد العكس واما من تساوى عنده الامران اعني اتصافه بتلك الصفة
واتصافه بغيرها في قصر الموصوف واتصافه واتصاف غيره بتلك الصفة في قصر الصفة حتى يكون المخاطب
بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد انه اما قائم او قاعد ولا يعرفه على التعيين وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر اما
زيد او عمرو من غير ان يعلمه على التعيين ويسمى هذا القصر قصر تعيين لتعيينه ما هو غير معين عند المخاطب فالحاصل ان
التخصيص بشيء دون آخر قصر افراد والتخصيص بشيء مكان آخر ان اعتقد المخاطب فيه العكس قصر قلب وان
تساويا عنده قصر تعيين وفيه نظر لانه ان تساوى الامران عند المخاطب وعين المتكلم احدهما لا يكون هذا تخصيص
امر بصفة دون اخرى لا تخصيص امر بصفة مكان اخرى لانه لم يثبت الصفة الاخرى حتى يثبت المتكلم مكانها الا
يرى انك اذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه باحد من القيام والقعود على التساوي فقد خصصته بالقيام
متجاوزا القعود ولم تخصصه بالقيام مكان القعود لان المخاطب لم يعتقد اتصافه بالقعود حتى تضع القيام مكانه وكذا
الكلام في قصر الصفة ولذا جعل صاحب المفتاح تخصيص شيء بشيء دون آخر مشتركا بين قصر الافراد والقصر الذي سماه المصنف
قصر تعيين وجعل تخصيصه به مكان آخر قصر قلب فقط فان قلت مراد المصنف بالاخرى احدى الصفتين وبالآخر احد الامرين فاذا قلت
ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه باحدى الصفتين فقد خصصت زيدا بالقيام مكان الصفة الاخرى التي هي احدى الصفتين
التي اعتقدها المخاطب وكذا في قصر الصفة قلت مقتضى قوله مكان اخرى ان يكون الصفة المذكورة ثابتة والاخرى منفية و
اذا اريد بالاخرى احدى الصفتين فهي صادقة على الصفة المذكورة لان المخاطب لم يعتقد اتصافه باحدى الصفتين شرطا عدم (?)

قصر افراد

ويسمى هذا القصر قصر قلب

قصر تعيين

ويسمى هذا القصر

التعيين لان تحققها محال بل اعتقد اتصافه باحدى الصفتين من غير علم بالتعيين وهذا صادق على الكل واحدى الصفتين
فلا يكون هذا تخصيصا بصفة مكان اخرى بل تخصيصا بصفة تصدق عليها الاخرى فان قلت قولنا مكان اخرى لا يقتضي
ان يكون اعتقاد المخاطب نفي الصفة المذكورة واثبات الاخرى بل يكفي فيه تجويز نفيها واثبات الاخرى وههنا كذلك لانه
ان تساوى الامران عنده فلما جوز ان يكون الصفة الثابتة هو القيام فقد جوز ان يكون هو القعود على التعيين
فاذا قلت ما زيد الا قائم فقد خصصته بالقيام مكان صفة اخرى التي جوز ثبوتها له على التعيين وهي القعود وهذا
بخلاف قصر الافراد فانه اذا اعتقد اتصافه بالصفتين ولم يجوز انتفاء احدهما فلا يكون قولك ما زيد الا قائم تخصيصا
لزيد بالقيام مكان القعود لان القيام في مكانه قلت بعد ارتكاب جميع ذلك فالاشكال بحاله لان غاية هذا التكلف
ان يتحقق في قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان اخر لكنه لا يقتضي ان يمتنع تخصيص شيء بشيء دون آخر لان قولك ما
زيد الا قائم لمن تردد بين القيام والقعود تخصيص له بالقيام دون القعود وهذا ظاهر لا مدفع له فيكون قوله
دون اخر مشتركا بين الافراد والتعيين ولا يلزم ان يكون المخاطب به من يعتقد الشركة البتة بل اما من يعتقد
الشركة او من تساويا عنده وغاية ما يمكن في هذا المقام ان يقال ان في كلامه حذفا واضمارا وتقديره المخاطب
بالاول من يعتقد الشركة او تساويا عنده وبالثاني من يعتقد العكس او تساويا عنده ويسمى القصر الذي يكون
المخاطب به من تساويا عنده سواء كان دون اخرى او مكان اخرى قصر تعيين وكفى دليلا على متانة كلام المفتاح وركاكة
هذا الكلام انه يفتقر الى هذه التكلفات ولعله هفوة صدرت عنه من غير قصد الى الحالة وشرط قصر الموصوف على الصفة
افرادا عدم تنافي الوصفين ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف حتى يكون المنفية في قولنا ما زيد الا شاعر كونه
كاتبا او منجما لا كونه مفحما لامتناع اجتماع الشاعرية والمفحمية لان الافحام هو وجدان الرجل غير شاعر وشرط قصر الموصوف
على الصفة قلبا تحقق تنافيهما اي تنافي الوصفين ليكون اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها كذا في الايضاح وفيه نظر لانه ان
اراد به ما سبق الى بعض الاوهام من ان يكون اثبات المتكلم تلك الصفة المذكورة كالقيام في قولنا ما زيد الا قائم مشعرا
بانتفاء غيرها وهو القعود فمردود لامتناع اجتماعهما لتنافيهما وانتفاء لان هذا لا يتوقف على تنافيهما لان اثباتها بطريق
القصر مشعر بانتفاء الغير في قصر الافراد والتعيين بل قد يصرح بالنفي والاثبات جميعا نحو زيد قائم لا قاعد وان
اراد به ان يكون اثبات المخاطب تلك الصفة التي نفاها المتكلم كالقعود مشعرا بانتفاء غيرها وهو التي اثبتها المتكلم كالقيام
حتى يكون هذا ممكنا لحكم المخاطب فيكون قصر قلب فهو ايضا فاسد جدا اذ ان يكون انتفاء الغير معلوما من وجه
آخر مثل ان يصرح المخاطب به ويعتقد ما زيد الا قاعد وايضا يخرج عنه قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد انه كاتب لا شاعر

عن اقسام القصر لعدم التنافي بين الشعر والكتابة على انه لا شبهة لنا في كونه قصر قلب على ما صرح به صاحب
المفتاح ولقد احسن في عدم اشتراط هذا الشرط واما ما يقال من ان هذا شرط حسن قصر القلب فمما لا
يفهم من اللفظ بل يأباه لفظ الايضاح ولو فهم فلا دليل عليه لانا لا نسلم عدم حسن قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقده كاتبا
لا شاعرا وكذا ما يقال ان المراد التنافي في اعتقاد المخاطب بان لا يجتمع فيه الوصفان لان هذا الاشتراط يكون
ضائعا لانه قد علم ان قصر القلب هو الذي يعتقد فيه المخاطب العكس اعني ثبوت ما نفاه المتكلم ونفي ما اثبته
وايضا فقد اهمله صاحب المفتاح في قصر القلب كون المخاطب معتقدا العكس فلا يصح قول المصنف انه لم يشترط في قصر
القلب تنافي الوصفين واما عدم اشتراط السكاكي في قصر الافراد عدم تنافي الوصفين فمبني على انه اذا قال فيه
قصر التعيين وقصر التعيين اعم من ان يكون الوصفان فيه متنافيين او غير متنافيين لان اعتقاد كون الشيء
موصوفا باحد الامرين المتعينين لا يقتضي امكان اجتماعهما ولا امتناعه فكل مادة تصلح مثالا لقصر الافراد والقلب يصلح
مثالا لقصر التعيين من غير عكس وللقصر طرق والمذكور ههنا اربعة وقد يحصل القصر بتوسط ضمير الفصل
وتعريف المسند ونحو قولك زيد مقصور على القيام ومخصوص به وما اشبه ذلك فكانهم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح
عبارة عن تخصيص يكون بطريق من هذه الاربعة ويمكن ان يجعل الفصل وتعريف المسند ايضا من طرق القصر لكن تركا
ذكرهما ههنا لاختصاصهما بما بين المسند اليه والمسند والتوضيح انهما يناسبان بخلاف العطف والتقديم فانهما واما
سبقا لكنهما يجريان في غير المسند اليه والمسند كالطرق المذكورة ههنا وكان في تركهما ههنا دون ان يقول
الاول واما الاثبات اي هذا منها العطف كقولك في قصره اي قصر الموصوف على الصفة افرادا زيد شاعر لا كاتب او ما زيد
كاتبا بل شاعر مثل بمثالين احدهما ان يكون الوصف المثبت هو المعطوف عليه والمنفي هو المعطوف والثاني بالعكس
وفيه اشعار بان طريق العطف للقصر هو لا وبل دون سائر حروف العطف واما لكن فظاهر كلام المفتاح والايضاح
في باب العطف انه يصلح طريقا للقصر ولم يذكراه ههنا وقد اشرنا الى ذلك في بحث العطف وقلبا زيد قائم لا قاعد او ما
القعود وان علم من اثبات القيام بناء على تنافيهما لكن لم يعلم منه كون المخاطب معتقدا العكس فطريق القصر
دلالة على هذا المعنى بخلاف مجرد الاثبات فانه خال عن هذه الدلالة او ما زيد قائما بل قاعد وفي قصرها اي قصر الصفة على الموصوف
زيد شاعر لا عمرو او ما عمرو شاعرا بل زيد ويصح ان يقال ما شاعر عمرو بل زيد لكنه يجب حينئذ رفع الاسمين لبطلان عمل
ما بتقديم الخبر وقد اجمع النحاة على صحة هذا التقديم وبطلان العمل وذكر في شرح المفتاح انه يمتنع تقديم الخبر على الاسم
اذا عمل فكذا اذا لم يعمل اما لان اصله العمل واما ليوافق اللغة الحالية وهو غلط فاحش لا يعرف له وجه صحة والله اعلم

انه لما لم يكن في قصر الموصوف مثال الافراد صالحا لان يكون مثالا للقلب لاشتراط عدم التنافي في الافراد وتحقق التنافي

في القلب على زعمه ازاد للقلب مثالا ثانيا في بيت الوصفين بخلاف قصر الصفة فان مثالا واحدا يصلح لهما ولما كان كل مثال

لهما يصلح مثالا لقصر التعيين لم يتعرض لذكره وكذا الكلام في سائر الطرق ومنها النفي والاستثناء كقولك في قصره افرادا

ما زيد الا شاعر وقلبا ما زيد الا قائم وفي قصرها افرادا وقلبا ما شاعر الا زيد والكل يصلح مثالا للتعيين والتفاوت

انما هو بحسب اعتقاد المخاطب ومنها انما كقولك في قصره افرادا انما زيد كاتب وقلبا انما زيد قائم وفي قصرها افرادا وقلبا

انما قائم زيد واعلم ان كلام الشيخ في دلائل الاعجاز مشعر بان لا وانما تدلان على قصر القلب دون الافراد لانه قال ليس

المراد بقولهم ان لا تنفي عن الثاني ما وجب للاول انها تنفي عن الثاني ان يكون قد شارك الاول في الفعل الا ترى انه ليس معنى

جاءني زيد لا عمرو انه لم يكن من عمرو مجيء مثل ما كان من زيد حتى كان بمنزلة قولك جاءني زيد وعمرو بل المعنى ان الجائي

هو زيد لا عمرو فهو كلام مع من غلط فزعم ان الجائي عمرو لا زيد لا من اعتقد انهما جائيان وهذا المعنى قائم بعينه في انما

فاذا قلت انما جاءني زيد لم تكن تنفي ان يكون قد جاء مع زيد غيره بل تنفي ان الجائي الذي اثبته لزيد عن عمرو فهو كلام

مع من زعم ان الجائي عمرو لا من زعم ان زيدا وعمرا جائيان فان زعمت ان المعنى انما جاءني من بين القوم زيد وحده

ليكون قصرا افراديا فانه تكلف والكلام هو الاول وبه الاعتبار اذا اطلق ولم يقيد بنحو وحده انتهى الى الفهم انتهى

كلامه وانما كان مفيدا للقصر لتضمنه معنى ما والا وفي هذا الكلام اشارة الى ان ما في انما ليست هي النافية على ما توهمه

بعض الاصوليين حيث استدلوا على افادة القصر بان ان للاثبات وما للنفي ولا يجوز ان تكونا لاثبات ما بعده

ونفيه بل يجب ان تكونا لاثبات ما بعده ونفي ما سواه او على العكس والثاني باطل بالاجماع فتعين الاول وهو معنى القصر وذلك

لان ان لا تدخل الا على الاسم وما النافية لا تنفي الا ما دخلت عليه باجماع النحاة واشار بلفظ التضمن الى انه ليس بمعنى ما

والا حتى كانهما لفظان مترادفان اذ فرق بين ان يكون في الشيء معنى الشيء وان يكون الشيء الشيء على

الاطلاق فليس كل كلام يصلح فيه ما والا يصلح فيه انما كما صرح به الشيخ ثم استدل على تضمنه معنى ما والا بثلاثة اوجه

اشار الى الاول بقوله لقول المفسرين انما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه ما حرم عليكم الا الميتة وهو الى هذا المعنى

هو المطابق لقراءة الرفع اي رفع الميتة وتقرير هذا ان القراءة المشهورة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل وقرئ

برفع الميتة وحرم مبنيا للفاعل ايضا وقرئ برفعها وحرم مبنيا للمفعول كذا في تفسير الكواشي فعلى قراءة نصب الميتة

وحرم مبنيا للفاعل يكون ما كافة قطعا اذ لو كانت موصولة لبقي ان بلا خبر والموصول بلا عائد بل لم يبق للكلام معنى اصلا

فاذا فسروا قراءة النصب بما حرم عليكم الا الميتة ثبت ان انما متضمن معنى ما والا وطابقت هذه القراءة قراءة الرفع لان

ما فيها موصولة والعائد محذوف والميتة خبر ان تقديره ان الذي حرمه الله عليكم الميتة وهذا يفيد القصر لما مر في تعريف

المسند ان نحو المنطلق زيد او زيد المنطلق يفيد حصر الانطلاق على زيد فان قلت هلا جعلت ما في قراءة الرفع كافة

مثلها في قراءة النصب قلت اما على قراءة حرم مبنيا للفاعل وهو المذكور في المفتاح والمقصود هنا فظاهر انها ليست

بكافة لان حرم مسند الى ضمير الله فلا وجه لرفع الميتة الا على تاويل انما حرم الله شيئا هو الميتة ومع ظهور هذا الوجه الصحيح

وهو ان تجعل ما موصولة والعائد محذوفا والميتة خبر ان والتقدير ان الذي حرمه الله عليكم الميتة لا مجال لارتكاب

هذا التاويل واما على قراءة حرم مبنيا للمفعول فيجوز ان تكون كافة وان تكون موصولة ونقل ابو علي عن الزجاج انه

اختار ان تكون ما كافة وحرم مسند الى الميتة لكنا نقول جعلها موصولة اسم ان والميتة خبرها اولى ليبقى ان

عاملا على ما هو الاصل واشار الى الثاني بقوله ولقول النحاة انما لاثبات ما يذكر بعده ونفي ما سواه اي سوى ما يذكر

بعده اما في قصر الموصوف نحو انما زيد قائم فهو لاثبات قيام زيد ونفي ما سواه من القعود ونحوه واما في قصر الصفة

نحو انما يقوم زيد فهو لاثبات قيامه ونفي ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما فما سوى الحكم المذكور بعده في كل من

القصرين مخصوص لظهور انه لا ينفي كل حكم سواه وقد يقال ان المراد انه لاثبات الجزء الاخير مما بعده لموصوف

اولا ثابتة على صفة مع نفي ما سواه وهو تكلف واشار الى الثالث بقوله ولصحة انفصال الضمير معه اي مع انما

كقولك انما يقوم انا كي تفصل ما يقدم الا انا اذ قد تقرر في علم النحو انه لا يصح الانفصال الا لتعذر الاتصال

ووجوه التعذر محصورة مثل التقدم على العامل والفصل بينهما لغرض ونحو ذلك وجميع هذه الوجوه منتفية

ههنا سوى ان يقدر فيه الفصل لغرض وذلك بان يكون المعنى ما يقدم الا انا ثم استشهد لصحة هذا

الانفصال ببيت من هو من الفصحاء وصرح باسم الشاعر ليعلم انه من الابيات التي يستشهد بها لاثبات

القواعد اذ ليس الغرض مجرد التمثيل فقال قال الفرزدق انا الذائد من الذود وهو الطرد الحامي الذمار وهو العهد

وفي الاساس هو الحامي الذمار اذا فني بالويل تحمى ليثم وعنق من جاه وحريه وانما يدافع عن احسابهم انا او

مثلي لما كان غرضه ان يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير واخره اذ لو قال وانما ادافع عن احسابهم لصار المعنى

انه يدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم كما اذا قيل لا ادافع الا عن احسابهم وليس ذلك معناه وانما

معناه ان المدافع عن احسابهم هو لا غيره ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة لانه كان يصح ان يقال وانما

ادافع عن احسابهم انا على ان انا تاكيد ولا يجوز ان يكون ما موصولة اسم ان وانا خبرها اي ان الذي يدافع انا

لان قوله انا الذائد دليل على ان الغرض الاخبار عن المتكلم بصدور الذود والدفع منه وليس يستحسن ان

انما

انما كقولك انما يقوم انا

انفصال الضمير

ومن طرق القصر انما اي لفظ انما

يقال انا الذائد والمدافع انا يبح انه لا ضرورة في العدول عن لفظ هي الى لفظها وبهذا ظهر في المقصود فان قيل كيف يصح
اسناد الفعل الغائب الى ضمير المتكلم قلنا لانم ان الفعل غائب لان غيبة الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار المسند
اليه فالفعل نحو ما يقدم الا انا او انت لا يكون غائبا ولو سلم فالمسند اليه في الحقيقة هو المستثنى منه العام وهو غائب
وقد يستدل على تضمنه معنى ما والا بانفصال الضمير الواقع بعدها ما صرح به بعض النحاة نحو انما قائم انا ابواكما مثل ما قائم الا انا
ابواك وقد نقل في تضمنه معنى ما والا مناسبة عن علي بن عيسى الربعي وهي انه لما كانت كلمة ان لتاكيد اثبات المسند
للمسند اليه ثم اتصلت بها ما المؤكدة ناسب ان يتضمن معنى القصر لان القصر ليس الا تاكيدا للحكم على تاكيد وذلك لان
قولك زيد جاء لا عمرو لمن يردد المجيء بينهما يفيد اثبات المجيء لزيد صريحا في قولك زيد جاء وضمنا في قولك لا عمرو لان نفس المجيء
لما كان مسلم الثبوت لاحدهما فاذا نفيته عن عمرو ثبت لزيد ضرورة فان قلت هذا اثبات على اثبات لا تاكيد على تاكيد قلت
اما الثاني اعني الاثبات الضمني فتاكيد قطعا واما الاول فتاكيد ايضا بالنسبة الى نفس الحكم لانه كان مسلم الثبوت قبل ذكره
ويجب ان يعلم ان هذه مناسبة ذكرت لوضع انما متضمنا معنى ما والا فلا يلزم اطرادها حتى يكون كل كلام فيه تاكيد
على تاكيد مفيدا للقصر مثل ان زيدا لقائم ومنها اي ومن طرق القصر التقديم اي تقديم ما حقه التاخير كخبر المبتدا ومعمولات
الفعل كقولك في قصره اي قصر الموصوف تميمي انا وكان الاحسن ان يذكر مثالين لان هذا المثال لا يصلح مثالا للجميع لان
التميمية والقيسية ان تنافيا لم يصلح لقصر الافراد والا لم يصلح لقصر القلب وفي قصرها انا كفيت مهمك افرادا لمن اعتقد
انك مع الغير كفيته وقلبا لمن اعتقد انفراد الغير وتعيينا لمن اعتقد اتصاف احدهما به وكذا الكلام في سائر معمولات
الفعل ما يصلح تقديمه وهذه الطرق الاربعة بعد اشتراكها في ان المخاطب بها يجب ان يكون حاكما حكما مشوبا بصواب
وخطأ وانت تريد اثبات صوابه ونفي خطائه اما في قصر الافراد فكل صواب في جهة وهو ما يثبته المتكلم وخطأ في بعض
وهو ما ينفيه واما في قصر القلب فالصواب كون الموصوف على احد الوصفين او كون الوصف لاحد الموصوفين والخطأ هو
تعيينه واما في قصر التعيين فالصواب ايضا كونه لاحدهما والخطأ تجويز كل منهما على التساوي تختلف من وجوه فدلالة الرابع
اي التقديم بالفحوى اي بمفهوم الكلام بمعنى انه اذا تأمل الذوق السليم في مفهوم الكلام الذي فيه التقديم فهم منه القصر
وان لم يعرف انه في اصطلاح البلغاء كذلك ودلالة الثلاثة الباقية بالوضع لان الواضع وضع لا وبل والنفي والاستثناء وانما
لمعان تفيد القصر والاصل الوجه الثاني من وجوه الاختلاف ان الاصل في الاول اي في طريق العطف النص على المثبت والمنفي كما
مر من الامثلة فانه لا يترك المعطوف عليه هو المثبت والمعطوف هو المنفي وفي بل بالعكس فلا يترك النص عليهما الا كراهة
الاطناب كما اذا قيل زيد يعلم النحو والتصريف والعروض او زيد يعلم النحو وعمرو وبكر فتقول فيهما اي في هذين المقامين

من طرق القصر التقديم

النفي على المثبت والمنفي

زيد

زيد يعلم النحو لا غير اما في الاول فمعناه لا غير النحو وهو قائم مقام لا التصريف ولا العروض واما في الثاني فمعناه لا غير زيد وهو قائم مقام لا عمرو
ولا بكر وحذف المضاف من غير وبني على الضم تشبيها بالغايات من جهة الابهام والمسطور في كلام بعض النحاة ان لا هذه
ليست عاطفة وانما هي لا التي لنفي الجنس او نحوه اي نحو لا غير مثل لا ما سواه ولا من عداه وما اشبه ذلك وقد مثل في المفتاح
في هذا المقام بنحو ليس غير وليس الا واعترض عليه بان هذا ليس طريق العطف بل طريق النفي والاستثناء لان المعنى زيد يعلم النحو
ليس معلومه الا النحو او ليس العالم بالنحو الا زيدا واجيب بان ترك النص على المثبت والمنفي في العطف قد يكون بان يحذف المنفي
تماما لفظا اختصارا ولا يكون العطف بحاله نحو لا غير وقد يكون بان يحذف العاطف والمعطوف جميعا ويقام مقامهما لفظ اخر
يؤدي معناهما مثل ليس غير وليس الا وهذا لا يسمى العطف فليتأمل فانه دقيق والاصل في العطف النص عليهما وفي الثلاثة الباقية النص على
المثبت فقط دون المنفي نحو ما زيد الا قائم وانما هو قائم وهو قائم فانه لا نص فيها على المنفي اعني القعود والنفي اي الوجه الثالث من وجوه الاختلاف
ان النفي بلا العاطفة لا مطلق النفي اذ لا دليل على امتناع ما زيد الا قائم ليس هو بقاعد وان لم يكن طريق العطف كما في المفتاح لان
الحكم مختص بلا دون بل لا يجامع الثاني اعني النفي والاستثناء لا يقال ما زيد الا قائم لا قاعد ولا ما يقوم الا زيد لا عمرو وقد يقع مثل ذلك في
تراكيب المصنفين لا في كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم لان شرط النفي بلا العاطفة على ما صرح به في المفتاح ودلائل الاعجاز
ان لا يكون ذلك المنفي منفيا قبلها بغيرها من ادوات النفي لانها موضوعة لان تنفي بها ما اوجبته للمتبوع لا لان تعيد بها النفي في شيء
قد نفيته وهذا الشرط مفقود في النفي والاستثناء لانك اذا قلت ما زيد الا قائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها التنازع حتى
كانك قلت ليس هو بقاعد ولا نائم ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا قلت لا قاعد فقد نفيت بها شيئا هو منفي قبلها بما النافية وكذا
اذا قلت ما يقوم الا زيد فقد نفيت عمرا وبكرا وغيرهما عن القيام فلو قلت لا عمرو كان نفيا لما هو منفي قبلها بحرف النفي وهذا خروج
عن وضعها فان قلت ما فائدة قوله بغيرها فكأنه يجوز كون منفيها منفيا قبلها بلا العاطفة الاخرى قلت المراد بغيرها من كلمات
النفي على ما صرح به في المفتاح وفائدة الاحتراز عن ان يكون منفيا بفحوى الكلام او علم السامع او المتكلم او بشيء من الافعال
الدالة على النفي مثل امتنع وابى وكف وغير ذلك مما لا يحصى من كلمات النفي فانه لا امتناع في ذلك وكان الاحسن ان يصرح بلفظ
ايضا بعدها من كلمات النفي واما ما ذكرت من الوهم فهو مرتفع بالتامل فيه فان دأب الرجل الكريم ان لا يؤذي غيره فان المعلوم
منه انه لا يؤذي غيره سواء كان ذلك الغير كريما او غير كريم لان الضمير لذلك الشخص فقوله بغيرها اي بغير لا العاطفة التي نفي بها ذلك
النفي ومعلوم انه يمتنع نفيه قبلها بها اذ لا يخفى انه لا يمكن من ان ينفي شيء بلا العاطفة قبل الاتيان بها وبعضهم قد اخذوا اهل العلم
بذلك وزعموا انه احتراز عن ان يكون منفيا بلا العاطفة الاخرى نحو زيد قائم لا قاعد لا قاعد على ان يكون الثاني تاكيدا وهذا في الرجال
لا النساء لا هند ولا زينب ولا غيرها على ان يكون بدلا ويجامع النفي بلا العاطفة الاخيرين اي انما والتقديم فيقال انما انا تميمي لا

والنفي لا يجامع

انما انا تميمي لا قيسي

ويجامع النفي بلا العاطفة

فيه وهو يا نبي لا عمرو والتمثيل نحو زيدا ضربت لا عمرا احسن لان النفي فيهما اي في الاخيرين غير مصرح به بخلاف النفي والاستثناء
فانه وان لم يكن المنفي فيه مصرحا به لكن النفي مصرح به لوجود كلمة النفي واذا لم يكن الاثبات صريحا في النفي فلا بد وان يكون صريحا
في الايجاب فيكون لا نفيا لذلك الحق الموجب فلا يلزم خروجها عن وضعها ومما يدل على ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح انه
يصح ان يقال ما من اله الا الله وما احد الا وهو يقول ذاك ويمتنع انما من اله الله وانما احد وهو يقول ذلك لان من لا تزاد الا في النفي
واعلم بهذا المعنى لا يصح الا فيه وهكذا يقال امتنع زيد عن المجيء لا عمرو لانه يدل على نفي المجيء عن زيد لكن لا صريحا بل ضمنا وانما معناه
الصريح ايجاب امتناع المجيء فيكون لا في قولك لا عمرو نفيا عن الثاني ما اوجبته للاول بخلاف ما جاء زيد لا عمرو فانه صريح في النفي فيكون
لا نفيا للنفي وهو ايجاب وخروج عن وضعها فالشيخ بقوله امتنع زيد عن المجيء لا عمرو من جهة ان النفي الضمني ليس في حكم النفي
الصريح لا من جهة ان النفي بلا العاطفة مشروط بان لا يكون منفيا بالنفي الضمني كما في انما انا تميمي لا قيسي اذ لا دلالة لقولنا امتنع زيد عن المجيء على
نفي عمرو لا ضمنا ولا صريحا فليتأمل ثم ظاهر كلامهم يقتضي جواز قولنا اي زيد الا القيام لا القعود وقرأت الا يوم الجمعة لا سائر
الايام لان النفي بلا ليس منفيا بشيء من كلمات النفي اللهم الا ان يقال ان التفريغ بالاستثناء مشعر بان النفي ايضا في حكم
المصرح به اي لم يرد زيد الا القيام وما تركت القراءة الا يوم الجمعة فيمتنع ثم قال السكاكي شرط مجامعته اي النفي بلا العاطفة
للثالث اي انما ان لا يكون الوصف في نفسه مختصا بالموصوف لعدم الفائدة وذكر عند الانتقاص نحو انما يستجيب الذين يسمعون
فانه يمتنع ان يقال لا الذين لا يسمعون اذ كل عاقل يعلم انه لا يكون الاستجابة الا ممن يسمع ويعقل بخلاف انما يقوم زيد لا عمرو
اذ لا اختصاص للقيام في نفسه بزيد وقال عبد القاهر لا تحسن المجامعة المذكورة في الوصف المختص كما تحسن في غيره وهذا
اقرب اذ لا دليل على الامتناع عند قصد زيادة التحقيق والتاكيد ولم يذكروا هذا الشرط في التقديم لا وجوبا ولا استحسانا لان
دلالته على القصر اضعف من انما ثم قال عبد القاهر ان النفي فيما يجيء فيه النفي يتقدم تارة نحو ما جاءني زيد وانما جاءني عمرو ويتاخر
اخرى نحو انما جاءني زيد لا عمرو وانما انت مذكر لست عليهم بمسيطر وفيه بحث لان الكلام في النفي بلا العاطفة والا فلا دليل على
امتناع نحو ما جاءني زيد لم يجيء الا عمرو وما زيد الا قائم ليس هو بقاعد وفي التنزيل وما انت بمسمع من في القبور ان انت
الا نذير واصل الثاني ان يكون ما استعمل له مما يجهله المخاطب وينكره بخلاف الثالث اي الوجه الرابع من وجوه الاختلاف
ان اصل النفي والاستثناء ان يكون الحكم الذي استعمل هو له من الاحكام التي يجهلها المخاطب وينكرها بخلاف انما فان
اصله ان يكون الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره كذا في الايضاح وقد نقل عن دلائل الاعجاز حيث قال اعلم ان
موضع انما ان يجيء لخبر لا يجهله المخاطب ولا ينكره او لما ينزل هذه المنزلة وما والا لما ينكره او في حكمه وفيه اشكال لان
المخاطب اذا كان عالما بالحكم ولم يكن مشوبا بخطا لم يصح القصر بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم فكان مراد الشيخ انه يجيء لخبر لا يجهله

لخبر من شأنه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره حتى ان انكاره يزول بادنى تنبيه لانه لا يصر عليه وعلى هذا يكون موافقا لما في
المفتاح وهو ان طريق انما ان يسلك مع مخاطب في مقام لا يصر على خطابه او يجب عليه ان لا يصر ثم انه قد ينزل كل من
الاصلين اخراجا للكلام على خلاف مقتضى الظاهر فاشار الى امثلة الاصلين وتركها بعد الا كذلك لصاحبك وقد رايت
شبحا من بعيد ما هو الا زيد اذا اعتقده غيره اي اذا اعتقد صاحبك ذلك الشبح غير زيد مصرا على هذا الاعتقاد وقد
ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل له اي لذلك المعلوم الثاني النفي والاستثناء افرادا اي
حال كونه قصر افراد نحو وما محمد الا رسول اي مقصور على الرسالة لا يتعداها الى التبري من الهلاك فالمخاطبون وهم
الصحابة رضي الله عنهم اجمعين عالمون بكونه مقصورا على الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبري من الهلاك لكنهم لما
كانوا يعدون هلاكه امرا عظيما نزل استعظامهم هلاكه منزلة انكارهم اياه اي الهلاك فاستعمل له النفي والاستثناء
والاعتبار المناسب هو الاشعار بعظم هذا الامر في نفوسهم وشدة حرصهم على بقاء النبي بين اظهرهم حتى كانهم لا يخطرون
هلاكه بالبال او قلبا عطف على قوله افرادا اي او يستعمل له الثاني حال كونه قصر قلب نحو ان انتم الا بشر مثلنا تريدون ان
تصدونا عما كان يعبد آباؤنا فاتونا بسلطان مبين فان المخاطبين بهذا الكلام وهم الرسل لم يكونوا جاهلين
بكونهم بشرا ولا منكرين لذلك ولكنهم نزلوا منزلة المنكرين لاعتقاد القائلين ان الرسول لا يكون بشرا مع اصرار
المخاطبين على دعوى الرسالة اي لان الكفار القائلين لهذا القول اعني ان انتم الا بشر كانوا يعتقدون ان البشرية تنافي
الرسالة في الواقع وان كان هذا الاعتقاد خطأ منهم والرسل المخاطبون كانوا يدعون احد الوصفين اعني الرسالة
فنزلهم الكفار منزلة المنكرين للوصف الآخر اعني البشرية بناء على ما اعتقدوا من التنافي بين الوصفين فقلبوا هذا الحكم
وعكسوه وقالوا ان انتم الا بشر اي انتم مقصورون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة التي تدعونها ولما كان
ههنا مظنة سؤال وهو ان القائلين قد ادعوا التنافي بين الرسالة والبشرية وان المخاطبين مقصورون على البشرية والمخاطبون
قد اعترفوا بكونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم فكانهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم اشار
الى جوابه بقوله وقولهم اي قول الرسل المخاطبين ان نحن الا بشر مثلكم من باب مجاراة الخصم اي ارخاء العنان
اليه والمساهلة معه بتسليم بعض مقدماته ليعثر الخصم من العثار وهو الزلة لا من العثور وهو الاطلاع حيث
يراد تبكيته اي اسكات الخصم والزامه لا لتسليم انتفاء الرسالة فالرسل عليهم السلام كانهم قالوا ان ما
قلتم من انا بشر مثلكم حق لا ننكره ولكن ذلك لا يمنع ان يكون الله تعالى قد من علينا بالرسالة ولهذا اثبتوا
الرسل البشرية لانفسهم واما اثباتها بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم كما هو داب المناظرين ويمكن

حكاية عن اهل انطاقية

السؤال بوجه آخر وهو انه استعمل في قوله ان نحن الا بشر مثلكم الاستثناء مع ان المخاطبين لا ينكرون ذلك بل يدعونه
والاول اوفق بجواب المتن فليتهم وما استعمل على تنزيل المعلوم منزلة المجهول فقصر قلب قوله تعالى حكاية عن اهل
انطاكية حين كذبوا رسل عيسى عليه السلام ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون فقوله
ما انتم الا بشر قصر قلب على ما قررنا الآن واما قوله ان انتم الا تكذبون فالظاهر ايضا انه قصر قلب لان المخاطبين وهم
الرسل يعتقدون انهم صادقون قطعا وينكرون كونهم كاذبين لكن حمله صاحب المفتاح على انه قصر افراد بمعنى الالاه
الله قصر تعيين بناء على نكتة وهي ان الكفار نزلوا المخاطبين وتبتههم على ان قطعهم بكونهم صادقين مما لا ينبغي ان يصدر
عن العاقل البتة بل غاية امرهم ان يكونوا مترددين بين الصدق والكذب كما هو ظاهر حال المدعي عند السامعين فقصروهم
على الكذب قصر تعيين وكذلك عطف على قوله كقولك لصاحبك يعني ان الاصل في انما ان يستعمل فيما لا ينكره المخاطب
كقولك انما هو اخوك لمن يعلم ذلك ويقر به وانت تريد ان ترققه عليه اي ان تجعل من يعلم ذلك رقيقا مشفقا على
ذلك الاخ والاولى بناء على ما ذكرنا ان يكون هذا المثال من الاخراج لا على مقتضى الظاهر لانه لما لم يشفق على اخيه فكأنه
اخطأ فزعم انه ليس باخيه لكنه غير مصر على ذلك وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم اي منزلة ما من شأنه ان يكون
معلوما للمخاطب لا يجترئ على انكاره لادعاء ظهوره فيستعمل له الثالث اي انما نحو قوله تعالى حكاية عن اليهود انما نحن مصلحون
ادعوا ان كونهم مصلحين امر ظاهر من شأنه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره ولذلك جاء الا انهم هم المفسدون للرد عليهم
مؤكدا بما ترى من ايراد الجملة الاسمية الدالة على الثبوت وتعريف الخبر الدال على الحصر الذي هو تأكيد على تأكيد وتوسيط
ضمير الفصل المؤكد لافادة الحصر وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على ان مضمون الكلام مما له خطر والعناية به معروفة ثم
التأكيد بان ثم تعقيب الكلام بما يدل على التقريع والتوبيخ وهو قوله ولكن لا يشعرون فعلم ان بين الطرق الاربعة مشاركة
رباعية كما مر وثلاثية كما سترى اي الثلاثة الاول سواء اي في دلالتها على القصر بالوضع والثلاثة الاخيرة في انه لا تنصيص فيها
على المثبت والمنفي بل على المثبت فقط وثنائية كما سترى اي الاخيرين في صحة المجامعة مع لا العاطفة ومزية انما على العطف
انه يعقل منها اي من انما الحكمان اعني الاثبات للمذكور والنفي عما سواه معا بخلاف العطف فانه يفهم منه اولا الاثبات ثم النفي
نحو زيد قائم لا قاعد او على العكس نحو ما زيد قاعدا بل قائم وتعقل الحكمين معا ارجح اذ لا يذهب فيه الوهم الى عدم القصر من
اول الامر كما في العطف واحسن مواقعها اي مواقع انما التعريض نحو انما يتذكر اولوا الالباب فانه تعريض بان الكفار من
فرط جهلهم كالبهائم فطمع النظر والتأمل منهم كطمعه منها اي كطمع النظر من البهائم فان الشيخ اعلم انك اذا استقريت
وجدتها اقوى ما تكون واعلق ما ترى بالقلب اذا كان لا يراد بالكلام بعدها نفس معناه ولكن التعريض بامر هو مقتضاه

قد ينزل المجهول منزلة المعلوم

اصل انما

مزية انما على العطف

مواقع انما التعريض

ما اعطيت زيدا الا درهما

ثم القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر يقع بين الفاعل والمفعول

فانا نعلم قطعا انه ليس الغرض من قوله تعالى انما يتذكر اولوا الالباب ان يعلم السامعون ظاهر معناه ولكن ان يذم الكفار وان
يقال انهم من فرط الجهل كالبهائم ثم القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر يقع بين الفعل والفاعل نحو ما قام الا زيد وغيرهما كالفاعل
والمفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب عمرا الا زيد والمفعولين نحو ما اعطيت زيدا الا درهما وما اعطيت درهما الا زيدا وذي
الحال والحال نحو ما جاءني زيد الا راكبا وما جاءني راكبا الا زيد وكذا بين الفعل وسائر المتعلقات سوى المفعول معه نحو ما قام زيد الا في الدار
وما نام الا في الليل وما ضربته الا للتأديب وما طاب الا نفسا ونحو ذلك وكذا بين الصفة والموصوف والبدل والمبدل منه نحو ما جاءني
رجل الا فاضل وما جاءني احد الا اخوك وما ضربت زيدا الا رأسه وما سلب زيد الا ثوبه ففي الاستثناء يؤخر المقصور عليه مع
اداة الاستثناء كما ترى في الامثلة وحق قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول وعلى هذا قياس
البواقي فيرجع في التحقيق الى قصر الصفة على الموصوف او قصر الموصوف على الصفة ويكون حقيقيا وغير حقيقي افرادا او قلبا او
تعيينا كما مر ولا يخفى اعتبار ذلك وقل تقديمهما بحالهما اي جاز على قلة تقديم المقصور عليه واداة الاستثناء على المقصور
حال كون المقصور عليه والاداة بحالهما وهو ان يكون الاداة متقدمة على المقصور عليه والمقصور عليه يليها نحو ما ضرب الا
عمرا زيد في قصر الفاعل على المفعول والتقدير ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب الا زيد عمرا في قصر المفعول على الفاعل والتقدير ما ضرب
عمرا الا زيد ومنه قول الشاعر لا اشتهي يا قوم الا كارها باب الامير ولا دفاع الحاجب وقوله فكأن لم يمت
حي سواك ولم يقم على احد الا عليك النوائح وكذا سائر المعمولات وانما قل ذلك لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها لان
الصفة المقصورة على عمرو في الاول مثلا هي الضرب المسند الى زيد والصفة المقصورة على زيد في الثاني هي الضرب المتعلق بعمرو لا الضرب المطلق
فلا بد من تقديم الفاعل في الاول والمفعول في الثاني ليتم تلك الصفة وانما جاز مع قلته لانها في التحقيق تامة بذكر المتعلق في الآخر
وانما قال بحالهما احترازا عن تقديمهما مع ازالتهما عن مكانهما بان تؤخر اداة الاستثناء عن المقصور عليه كما يقال في ما ضرب زيد
الا عمرا ما ضرب عمرا الا زيد بتقديم الاداة والمفعول على الفاعل لكن مع تأخير الاداة عن المفعول وفي ما ضرب عمرا الا زيد
ما ضرب زيد الا عمرا بتقديم الفاعل والاداة على المفعول لكن مع تأخير الاداة عن الفاعل فانه ممتنع لما فيه من اختلال المعنى وانعكاس
المقصود فالضابط ان المقصور عليه يجب ان يلي اداة الاستثناء سواء كانا متأخرين عن المقصور كما هو الشائع او متقدمين
عليه كما هو القليل واعلم ان تقديمهما بحالهما ايضا مما منعه بعض النحاة لانه يفيد القصر في الفاعل والمفعول جميعا فيختل المقصود
لان التقدير فيما ضرب الا عمرا زيد ما ضرب احدا احدا الا عمرا زيد وفي ما ضرب الا زيد عمرا ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا وهذا عند
من يجوز استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف مطلقا وبعضهم يجوز ذلك اذا كان المستثنى منه مذكورا والمستثنى
بدلا منه نحو ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا والاكثرون على منعه مطلقا لضعف اداة الاستثناء اذ الاصل فيها الا وهي حرف فلا يستثنى

ما قام الا زيد

ما جاءني زيد الا راكبا

ما ضرب الا عمرا زيد

اداة الاستثناء

بها شيان الا على وجه البدل لا على غيره فتقديرهما جاءا انما يجوز على تقدير ان لا يجعل الاستثناء متعددا ويجعل
المقصور في النية معدا ويجعل على ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الآن اكثر النحاة على منع ذلك الا ان يكون المعمول الواقع
بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيدا احد او تابعا للمستثنى نحو ما جاءني الا زيد الظريف او معمولا لغير العامل في
المستثنى نحو رأيتك اذ لم يبق الا الموت ضاحكا فان ضاحكا معمول رأيت والعامل في الموت لم يبق وليطلب بيان
ذلك من كتبهم الى ان وقالوا فالظرف في قوله تعالى وما نراك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الرأي منصوب بمضمر اي
اتبعوك في بادي الرأي وكذا باب الابر في البيت الاول الى لا اشتهي باب الابر والنوائح في البيت الثاني مرفوع بمضمر اي قامت
النوائح وفيه بحث لان الفعل الاول يبقى بلا فاعل واعتبار المضمر لا يخلو عن تعسف ثم يصح هذا فيما اذا قدم المرفوع واخر المنصوب
ومن هذا قيل ان عمرا في قولنا ما ضرب الا زيد عمرا منصوب بمضمر كانه قيل من ضرب الا من زيد ثم قيل من ضرب فقيل
عمرا اي ضرب عمرا قال المصنف وفيه نظر لاقتضائه الحصر في الفاعل والمفعول جميعا وذلك لان من ضرب لابهامه استفهام من جميع
من وقع عليه الفعل حتى انك اذا ضربت زيدا وعمرا وبكرا فقيل لك من ضربت فقلت زيدا لم يتم الجواب حتى تأتي بالجميع فعلى هذا
لا يكون غير عمرو في المثال المذكور مضروبا لزيد ولم يقع ضرب الا من زيد فيكون الحصر في الفاعل والمفعول جميعا وقد خفي على بعضهم
هذا البيان فتوهم ان ذكر الاقتضاء قائلين ان الفعل المضمر ليس فيه اداة الحصر فمن اين يلزم الحصر في المفعول ثم يمكن ان
يقال انا نلتزم اقتضاء الحصر في الفاعل والمفعول جميعا ونمنع صحة هذا الكلام في غير هذا المقام ووجه الجمع ان السببية افادة
النفي والاستثناء الحصر فيما بين المبتدأ والخبر او الفاعل والمفعول او غير ذلك ان النفي في الاستثناء المفرغ وهو جميعا فاعلم
الذي في كل فيه المستثنى منه في نوع الفعل الذي قبل الا او شغل عنه بالمستثنى المذكور بعد الا يتوجه الى مقدر هو مستثنى
منه لان الا للاخراج والاخراج يقتضي مخرجا منه عاما ليتناول المستثنى وغيره فيتحقق الاخراج ولئلا يلزم التخصيص من
غير مخصص قال صاحب المفتاح والذي تراه في علم النحو يقول تأنيث الضمير في كانت في قراءة ابي جعفر ان كانت الا صيحة
بالرفع وفي ترى مبنيا للمفعول في قراءة الحسن فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم برفع مساكنهم وفي بيت ذي الرمة وما بقيت الا
الضلوع الجراشع للنظر الى ظاهر اللفظ والاصل التذكير لاقتضاء المقام معنى شيء من الاشياء وفيه اشكال وهو انه
اذا فرغ العامل الى ما بعد الا بان حذف المستثنى منه فلا ضمير في الفعل اصلا فلا حسن ان يقال تأنيث الفعل كما في الكشاف
والحل ان صاحب المفتاح نظر الى الاصل والحقيقة فان الفاعل في الحقيقة هو المستثنى منه المقدر والا فكيف يسند الفعل
المنفي الى الفاعل المراد وقوع الفعل منه واذا كان الفاعل حقيقة هو ذلك المقدر وهو ليس بمذكور ففي الفعل ضمير عائد اليه كما
في قولهم اذا كان غدا فأتني فان اسم كان ضمير عائد الى ما نحن عليه وكقوله تعالى ولا يحسبن الذين يفرحون بما أتوا فيمن قرأ

بال، فان فاعله ضمير عائد الى حاسب لامتناع حذف الفاعل فعلى مذهبه يكون هذا مثل ما قام الا هند بدلا من الضمير العائد الى احد لكن
الشرع في هذا القسم الابدال ولم يجوز النصب لاسقاط المستثنى منه من اللفظ بالكلية والاقتصار على ضمير العائد الى ما ليس
في اللفظ واستغراق العامل الى المستثنى مناسب للمستثنى في جنسه بان يقدر في نحو ما ضرب الا زيد ما ضرب احد وفي نحو ما كسوته
الا جبة لباسا وفي نحو ما جاءني الا راكبا كائنا على حال من الاحوال وفي ما سرت الا يوم الجمعة وقتا من الاوقات وفي ما صليت الا
في المسجد في مكان من الامكنة وعلى هذا القياس ولا يتجه تفسير المناسبة في الجنس بان يكون المستثنى منه بحيث يصح
اطلاقه على المستثنى اذ ليس المقدر في ما كسوته الا جبة شيئا يصح اطلاقه على الجبة وكذا في سائر الامثلة المذكورة بل
المراد اخص من ذلك وفي صفته يعني في كونه فاعلا او مفعولا او ظرفا او حالا او غير ذلك واذا كان النفي متوجها الى هذا المقدر العام
المناسب للمستثنى في جنسه وصفته فاذا اوجب منه اي من ذلك المقدر شيء بالا جاء القصر ضرورة بناء على ما مر ذكر الشيء
على صفة الانتفاء واعلم انه قد يقع بعد الا في الاستثناء المفرغ الجملة وهي اما خبر مبتدأ نحو ما زيد الا يقوم او صفة نحو ما جاءني
رجل الا يقوم ويقعد او حال نحو ما جاءني زيد الا يضحك وكثيرا ما يقع الحال بعد الا ماضيا مجردا عن قد والواو نحو ما اتيته الا
اتاني وفي الحديث ما ايس الشيطان من بني آدم الا اتاهم من قبل النساء وذلك لانه قصد لزوم تعقيب مضمون ما بعد الا
لما قبلها فاشبه الشرط والجزاء وهذا الحال مما لا يقارن مضمونه بمضمون عاملها الا على تأويل العزم والتقدير ما ايس الشيطان
من بني آدم من غير النساء الا عازما على اتيانهم من قبلهن كقولهم مررت بالامير معه صقر صائدا به غدا جعل العزوم عليه المجزوم به كالواقع
الحاصل وفي انما يؤخر المقصور عليه تقول انما ضرب زيد عمرا فالقيد الاخير بمنزلة الواقع بعد الا فيكون هو المقصور عليه ولا يجوز
تقديمه اي تقديم المقصور عليه على غيره للالتباس فانه انما جاز في النفي والاستثناء على قلة لعدم الالتباس بناء على ان المقصور عليه هو المذكور
بعد الا سواء قدم على المقصور او اخر عنه وههنا ليس الا مذكورا بل الكلام متضمن لمعناه فلو قلت في انما ضرب زيد عمرا انما ضرب
عمرا زيد انعكس المعنى بخلاف ما اذا قلت في ما ضرب زيد الا عمرا ما ضرب الا عمرا زيد فانه يعلم ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا قدم
او اخر وفيه نظر وهو ان تقديم المقصور عليه بالا اذا كان في التقديم مفيدا للقصر كما في قولك انما زيدا ضربت فانه لقصر الضرب على
زيد قال ابو الطيب اسامينا لم تزده معرفة وانما لذة ذكرناها اي ما ذكرناها الا للذة ويمكن الجواب بان الكلام فيما اذا كان
القصر مستفادا من انما وهذا ليس كذلك وغير كالا في افادة القصرين اي قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف
افرادا وقلبا وتعيينا تقول في قصره ما زيد غير شاعر افرادا وما زيد غير قائم قلبا وفي قصرها ما شاعر غير زيد بالاعتبارين
بحسب المقام وفي امتناع مجامعة لا العاطفة لا تقول ما زيد غير شاعر لا منجم ولا ما شاعر غير زيد لا عمرو لامتناع شرطها لكون منفيها منفيا
قبلها بغيرها من كلمات النفي

الباب السادس في الانشاء



نسبة خارجية تطابقه او لا تطابقه وقد يقال على فعل المتكلم اعني القاء الكلام الانشائي كالاخبار والمراد هنا هو الثاني لانه
قسمه الى الطلب وغيره وقسم الطلب الى التمني والاستفهام وغيرهما واراد بها معانيها المصدرية لا الكلام المشتمل عليها
بقرينة قوله واللفظ الموضوع له كذا وكذا لظهور ان ليت مثلا موضوع لان يدل على معنى التمني لا للكلام الذي فيه التمني وكذا البواقي
ولا يتوهم ان هذا يقتضي كون البحث من غير احوال اللفظ لان المقصود ينجر اليه اخر الامر فالانشاء ان كان طلب
كالاستفهام والامر والنهي ونحو ذلك وغير طلب كافعال المقاربة وافعال المدح والذم وصيغ العقود والقسم ولعل
ورب وكم الخبرية ونحو ذلك والمقصود بالنظر هاهنا هو الطلب لاختصاصه بمزيد ابحاث لم تذكر في بحث الخبر ولان كثيرا
من الانشاءات الغير الطلبية في الاصل اخبار نقلت الى معنى الانشاء ولهذا قال صاحب المفتاح ان السابق
في الاعتبار هو الخبر والطلب فالانشاء ان كان طلبا يستدعي مطلوبا غير حاصل وقت الطلب لامتناع
طلب الحاصل والغرض ان جميع انواع الطلب يستدعي ذلك حتى اذا كان المطلوب حاصلا يمتنع اجراؤها على معانيها
الحقيقية ويتولد منها بحسب القرائن ما يناسب المقام وانواعه كثيرة وهي على ما ذكره المصنف خمسة التمني والاستفهام
والامر والنهي والنداء لانه اما ان يقتضي كون مطلوبه ممكنا او لا الثاني التمني والاول ان كان المطلوب به حصول امر في
ذهن الطالب فهو الاستفهام وان كان المطلوب به حصول امر في الخارج فان كان ذلك الامر انتفاء فعل فهو النهي
وان كان ثبوته فان كان باحد حروف النداء فهو النداء والا فهو الامر منها التمني وهو طلب حصول شيء على سبيل
المحبة واللفظ الموضوع له ليت ولا يشترط امكان المتمنى لان الانسان كثيرا ما يحب المحال ويطلبه فهو قد يكون
ممكنا كما تقول ليت زيدا يجيء وقد يكون محالا كما تقول ليت الشباب يعود لكنه اذا كان ممكنا يجب ان لا يكون لك توقع
وطماعية في وقوعه والا لصار ترجيا ويستعمل فيه لعل او عسى ولما ذكر ما هو موضوع للتمني اشار الى ما يستعمل
في التمني مجازا فقال وقد يتمنى بهل نحو هل لي من شفيع حيث يعلم ان لا شفيع لانه حينئذ يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام
لحصول الجزم بانتفاء هذا الحكم والاستفهام الجهل بثبوته وانتفائه والنكتة في التمني بهل والعدول عن ليت
هو ابراز المتمنى لكمال العناية به في صورة الممكن الذي لا جزم بانتفائه وقد يتمنى بلو نحو لو تأتيني فتحدثني بالنصب على تقدير
فان تحدثني فان النصب قرينة على ان لو ليست على اصلها اذ لا ينصب المضارع بعدها على اضمار ان وانما يضمر ان في جواب
الاشياء الستة والمناسب للمقام هاهنا هو التمني فكانه يتمنى بلو غير الواقع وافتخار كذلك يطلب بليت وقوع ما
لا طماعية في وقوعه وقيل انها لو التي تجيء بعد فعل فيه معنى التمني نحو ودوا لو تدهن وهي حرف مصدرية وكثيرا ما يستغنى
بها عن فعل التمني فينتصب الفعل بعدها كقوله لو كان لي مالا فاحج اي اود لو كان لي مال قال الله تعالى لو ان لي كرة فاكون من

المحسنين

المحسنين قال السكاكي كأن حروف التنديم والتحضيض وهي هلا والا بقلب الهاء همزة ولولا ولوما ماخوذة منهما اي
كانها ماخوذة من هل ولو اللتين للتمني حال كونهما مركبتين مع لا وما المزيدتين لتضمينهما علة لقوله مركبتين والتضمين
جعل الشيء في ضمن الشيء تقول ضمنت الكتاب كذا بابا اذا جعلته متضمنا لتلك الابواب يعني ان الغرض من
هذا التركيب والتزامه جعل هل ولو متضمنين معنى التمني ليتولد علة لتضمينهما يعني ان الغرض من تضمينهما معنى التمني افادة
التمني بل ان يتولد منه اي من معنى التمني المتضمنين هما اياه في الماضي التنديم نحو هلا اكرمت زيدا ولوما اكرمته على معنى ليتك
اكرمته قصدا الى جعله نادما على ترك الاكرام وفي المضارع التحضيض نحو هلا تقوم ولوما تقوم على معنى ليتك تقوم قصدا الى
حثه على القيام ومع هذا فلا يخلو من ضرب من التوبيخ واللوم على ما كان يجب ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه فقوله
لتضمينهما مصدر مضاف الى المفعول الاول ومعنى التمني مفعوله الثاني وهذا وان لم يكن مصرحا به في لفظ المفتاح لكنه حاصل معناه
لانه قال تركبه مع لا وما المزيدتين مطلوبا بالتزام التركيب التنبيه على الزام هل ولو معنى التمني وهذا مشعر بان ما وقع في بعض
النسخ لتضمنهما ليس على ما ينبغي وكذا قوله ليتولد ايضا محصول كلام صاحب المفتاح حيث قال اذا قيل هلا اكرمت زيدا
فكان المعنى ليتك اكرمته متولدا منه معنى التنديم وانما لم يجعل تركيبهما من اول الامر لتضمين معنى التنديم والتحضيض من غير
توسط معنى التمني جريا على مقتضى المناسبة فان هل ولو قد يستعملان للتمني وتمني ما مضى يناسب التنديم وما يستقبل
السؤال والتحضيض وانما ذكر هذا الكلام بلفظ كأن لعدم القطع بذلك لاحتمال ان يكون كل منها حرفا موضوعا للتنديم والتحضيض
من غير اعتبار التركيب فان التصرف في الحروف مما يأباه كثير من النحاة وقد يتمنى بلعل فيعطى له حكم ليت فينصب في
جوابه المضارع على اضمار ان نحو لعلي احج فازورك بالنصب لبعد المرجو عن الحصول فبسبب بعده عن الحصول اشبه
المحالات والممكنات التي لا طماعية في وقوعها فيتولد منه التمني لما مر من انه طلب محال او ممكن لا طمع في وقوعه بخلاف الترجي
فانه ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله فمن ثم لا يقال لعل الشمس تغرب ويدخل في الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب
المحبوب نحو لعلك تعطينا والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلي اموت الساعة وبهذا ظهر ان الترجي ليس بطلب ومنها اي
ومن انواع الطلب الاستفهام وهو طلب حصول صورة الشيء في الذهن فان كانت تلك الصورة وقوع نسبة بين الشيئين
او لا وقوعها فحصولها هو التصديق والا فهو التصور والالفاظ الموضوعة له الهمزة وهل وما ومن واي وكم وكيف واين وانى
ومتى وايان فبعضها يختص بطلب التصور وبعضها بطلب التصديق وبعضها لا يختص بشيء منها بل يعم القبيلتين وبهذا الاعتبار
صار اهم فقدمه المصنف وقال فالهمزة لطلب التصديق اي ادراك وقوع النسبة او لا وقوعها وهذا معنى الحكم والاسناد وما يجري
مجراهما كقولك اقام زيد وازيد قائم فانت عالم بان بينهما نسبة اما بالايجاب او السلب وتطلب تعيينها او التصور اي ادراك

هو طلب تصور المسند اليه اوبشئ ذلك كان ادام عسل

بر النسبة كقولك فى طلب تصور المسند اليه ادبس فى الاناء ام عسل فانك تعلم ان فى الاناء شيئا والمطلوب تعيينه فى

طلب تصور المسند اى الخابية دبسك ام فى الزق فانك تعلم ان الدبس محكوم عليه بالكينونة فى الخابية او الزق والمطلوب

التعيين فالمطلوب فى جميع ذلك معلوم بوجه اجمالى ويطلب بالاستفهام تفصيله ولهذا اى ولمجئ الهمزة لطلب التصور لم يقبح

فى طلب تصور الفاعل ازيد قام كما قبح هل زيد قام ولم يقبح فى طلب تصور المفعول اعمرا عرفت كما قبح هل عمرا عرفت وذلك لان

التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال بخلاف الهمزة فانها تكون لطلب التصور

وتعيين الفاعل او المفعول وهذا ظاهر في اعمرا عرفت واما في ازيد قام فلانه لا يلزم ان تقديم المرفوع يستدعى حصول التصديق بنفس

الفعل غايته انه يحتمل لذلك على مذهب عبد القاهر فيجوز ان يكون ازيد قام لطلب التصديق ويكون تقديم زيد للاهتمام ونحوه وبدل

على هذا انه لم يقبح هل زيد قام بان هل يختص فلانه يختص بطلب التصديق كما سيجئ والمسئول عنه بها اى الذى يسأل عنه بالهمزة **بالهمزة**

هو ما يليها كالفعل فى اضربت زيدا اذا كان الشك فى نفس الفعل اعنى الضرب الصادر من المخاطب الواقع على زيد واردت بالاستفهام

ان تعلم وجوده فيكون على هذا لطلب التصديق بصدور الفعل منه واذا قلت اضربت زيدا ام اكرمته فهو لطلب تصور المسند اضربت هو ام الاكرام

والتصديق حاصل بثبوت احدهما لكنا هذا يحتمل ان يكون لطلب التصديق وان يكون لطلب تصور المسند ويفرق بينهما بحسب القراين فنحو

فذلك افرغت من الكتاب الذى كنت تكتبه سؤال عن وجود نفس الفعل ونحو اكتبت هذا الكتاب ام اشتريته سؤال عن تعيين

المسند وبهذا يظهر ان كلام المصلاح من تحسين والفاعل نحو انت ضربت زيدا اذا كان الشك فى الفاعل من هو مع العلم بوقوع ضرب

على زيد والمفعول نحو ازيدا ضربت اذا كان الشك فى المفعول من هو مع القطع بوقوع ضرب من المخاطب وكذا سائر المتعلقات نحو افى الدار صليت

اويوم الجمعة سرت وتاديبا ضربته وراكبا جئت ونحو ذلك قال الشيخ فى دلائل الاعجاز ومما يؤكد ذلك انك تقول اانت قلت شعرا قط ارايت

اليوم انسانا فيقبح ولا يصح ان تقول انت قلت شعرا قط انت رايت انسانا اذ لا معنى للسؤال عن الفاعل من هو فى مثل هذا لان

ذلك انما يتصور اذا كانت الاشارة الى فعل مخصوص نحو ان تقول من قال هذا الشعر ومن بنى هذه الدار وما اشبه ذلك مما يمكن ان

ينص فيه على معين فاما قيل شعر على الجملة ورؤية انسان على الاطلاق فمحال ذلك فيه لانه ليس مما يختص بهذا دون ذاك حتى يسأل عن

فاعله وهل لطلب التصديق فحسب وتدخل على الجملتين نحو هل قام زيد وهل عمرو قاعد اذا كان المطلوب التصديق بحصول القيام لزيد

والقعود لعمرو ولهذا اى لاختصاصها بطلب التصديق امتنع هل زيد قام ام عمرو لان وقوع المفرد بعد ام دليل على كون ام متصلة وام

المتصلة لطلب تعيين احد الامرين مع العلم بثبوت اصل الحكم وهل لا تكون الا لطلب التصديق بنفس الحكم وهل ليست

الا لطلب التصديق وبينهما تدافع فيمتنع بخلاف ما اذا لم يذكر ام عمرو وقيل هل زيد قام فانه يقبح ولا يمتنع لما سيجئ فان قلت

التصديق مسبوق بالتصور فكيف يقع طلب التصور مع حصول التصديق فى ام المتصلة نحو ازيد قام ام عمرو قلت التصديق

همزة لطلب التصور

المسئول عنه بالهمزة

هل يعرف قد

كالفعل والفاعل والمفعول

هل لطلب التصديق

ام المتصلة

الى اصل

الى اصل هو العلم بنسبة القيام الى احد المذكورين والمطلوب تصور احدهما على التعيين وهو غير التصور السابق على التصديق

لانه التصور بوجه ما وقبح هل زيدا ضربت لان التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول

الحاصل وهو محال وانما لم يمتنع لاحتمال ان يكون زيدا مفعول فعل محذوف يفسره الظاهر اى هل ضربت زيدا لكنه يقبح لعدم اشتغال

المفسر بالضمير وقيل لم يمتنع لاحتمال ان يكون التقديم لمجرد الاهتمام غير التخصيص وفيه نظر لانه لا وجه لتخصيص سؤال الباب

فى التقديم بما هو الاختصاص وهذا يوجب ان يقبح وجه اجيب انه على قصد الاهتمام دون الاختصاص ولا قائل به دون ضربته اى

لم يقبح هل زيدا ضربته لجواز تقدير المفسر قبل زيدا اى هل ضربت زيدا ضربته بل هذا اسمج لان الاصل تقديم العامل على المعمول

فلا يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب التصديق فيحسن وذكر بعض المحققين من النحاة انها تستدعى وجود الفعل

فى الكلام لا تدخل على الاسم وان كان منصوبا بمضمر يفسره الظاهر فلا يجوز اختيارا هل زيدا ضربته بل لابد من ايلائها اياه لفظا

وجعل السكاكى قبح هل رجل عرف لذلك اى لان التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق من ان اعتبار

التقديم والتاخير فى نحو رجل عرف واجب وان اصله عرف رجل على انه بدل من الضمير كما فى قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا

وانما لم يحكم بالامتناع لاحتمال ان يكون رجل فاعل فعل محذوف ويلزمه اى السكاكى ان لا يقبح هل زيد عرف لان تقديم المظهر المعرف

ليس للتخصيص حتى يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل على ما صرح به قبيح باتفاق النحاة وما ذكره صاحب المفصل من ان

نحو هل زيد خرج على تقدير الفعل فتصحيح للوجه القبيح البعيد لانه شائع حسن وطعنا نظر وهو انا لا نسلم لزوم ذلك لجواز ان يكون قبحها

اى فان امتناع علة مخصوصة لا يوجب انتفاء الحكم مطلقا فغايته ما فى الباب انه لا يلزم على ما ذكره السكاكى قبح هل زيد عرف لانه يلزم

عدم قبحه ومثل غيره اى غير السكاكى قبحها اى قبح هل رجل عرف ومثل زيد عرف بان هل بمعنى قد فى الاصل واصله اهل كقوله اهل رأونا

بوادى القف ترك الهمزة قبلها لكثرة وقوعها فى الاستفهام فاقيمت هى مقام الهمزة وتطفلت عليها فى الاستفهام

وقد من لوازم الافعال فكذا ما هى بمعناها فان قلت هذا يقتضى ان لا يصح او يقبح دخولها على الجملة الاسمية التى طرفاها اسمان نحو هل عمرو

قاعد والا فما الفرق بينه وبين ما اذا كان الخبر فعلا نحو هل زيد قام قلت الفرق انها اذا رأت الفعل فى حيزها تذكرت عهودا بالحمى

وحنت الى الالف المالوف وعانقته ولم ترض بافتراق الاسم بينهما بخلاف ما اذا لم تره فى حيزها فانها تسلت عنها ذاهلة وهى

تخصيص المضارع بالاستقبال بحكم الوضع كالسين وسوف فلا يصح هل تضرب زيدا وهو اخوك كما يصح اتضرب زيدا وهو

اخوك بمعنى انه لا يصح استعمال هل لانكار ثبات الفعل الواقع فى الحال بمعنى انه لا ينبغى ان يقع كما يصح استعمال الهمزة فيه وذلك لان

هل تخصص المضارع بالاستقبال فلا يصح لانكار الفعل الواقع فعلم ان التقييد بقوله وهو اخوك ليكون قرينة على ان المراد انكار

الضرب الواقع فى الحال لا الاستفهام عن وقوع الضرب فى المستقبل وقد صرح السكاكى بذلك وقال فى ان يكون الضرب

هل بمعنى قد لفظا

هل تخصص المضارع بالاستقبال

لِما مزيد اختصاص بما كونه زمانيا اظهر لاختصاصها بالتصديق
قدم العلة على المعلل لزيادة تمكنه في الذهن وقوله لما مزيد
اختصاص هل بالفعل زايد على اختصاص الهمزة فيكون للهمزة
ايضا اختصاص وذكر الاختصاص توسع والمراد به الاولوية اذ بها
يدخل الاسم على معنى مرتبة

ورضا في الحال وتكلم ان هذا الامتناع جار ايضا اذا دلت القرينة على ان المراد انكار الفعل الواقع بمعنى انه لا ينبغي ان يقع سواء كانت
القرينة مقالية كما في هذا المثال او حالية كما في قوله تعالى أتقولون على الله ما لا تعلمون وقولك اتضرب اباك واتشتم السلطان فانه لا
يصح وقوع مثل هذا الموقع وهذا اظهر فما قيل انما امتنع ذلك من جهة ان الفعل المستقبل لا يتقيد بالحال لعدم المقارنة لان
الواجب مقارنة الحال لوقوع الفعل وانتفائها هنا ممنوع الا يرى الى صحة قولنا سيجي زيد راكبا وسأضرب زيدا وهو
بين يدي الامير قال الحماسي سأغسل عني العار بالسيف جالبا علي قضاء الله ما كان جالبا وفي التنزيل سيدخلون
جهنم داخرين والجب من هذا ان بعضهم لما سمع قول النحاة انه يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علامة الاستقبال لما ذكره
في بحث الحال فهم منه ان الفعل المقيد بالحال يجب تجريده عن حرف الاستقبال فلا يصح تقييد مثل تضرب بالحال واورد
قول النحاة ولبلاغة الكلام وهو ينادي على خطائه ولم ينقل عن احد امتناع تقييد الفعل المستقبل بالحال وكفى ان الغرض
لامثال هذه المباحث مما لا ينبغي ان تشتغل بها لكن تمت على الناظرين ان يقعوا فيها من غير تامل وياخذوها مذهبا ولاختصاص
التصديق بها اي لكون هل مقصورة على طلب التصديق وعدم مجيئها لغير التصديق كما يقال تخصك بالعبادة بمعنى لا نعبد
غيرك وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان لها مزيد اختصاص بما كونه زمانيا اظهر ما موصولة وكونه مبتدا خبره اظهر
وزمانيا خبر الكون اي بالشي الذي زمانيته اظهر كالفعل فان الزمان جزء من مفهومه بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه حيث
يدل بعروض له اما اقتضاء التصديق ايضا تخصيصها المضارع بالاستقبال لذلك فظاهر اذ المضارع انما يكون فعلا واما اقتضاء الاول اي
اختصاصها بالتصديق لذلك فلان التصديق هو الحكم بالثبوت او الانتفاء والنفي والاثبات انما يتوجهان الى الصفات
التي هي مدلولات الافعال من حيث هي لا الى الذوات التي هي مدلولات الاسماء من حيث هي لان الذوات ذوات
فيما مضى وفي الحال وفيما يستقبل ولهذا اي ولان لها مزيد اختصاص بالفعل كان فهل انتم شاكرون ادل على طلب
الشكر من فهل تشكرون وفهل انتم تشكرون مع انه مؤكد بالتكرير لان انتم فاعل فعل محذوف لان ابراز
ما سيتجدد في معرض الثابت ادل على كمال العناية بحصوله من ابقائه على اصله كما في هل تشكرون لانها داخلة على الفعل حقيقة
وفي هل انتم تشكرون لانها داخلة على الفعل تقديرا لان انتم فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر وايضا فهل انتم شاكرون
ادل على طلب الشكر من افانتم شاكرون وان كان للثبوت باعتبار كون الجملة اسمية لان هل ادعى للفعل من
الهمزة فتركه معها اي ترك الفعل مع هل ادل على ذلك اي على كمال العناية بحصول ما سيتجدد ولهذا اي ولان هل
ادعى للفعل من الهمزة لا يحسن هل زيد منطلق الا من البليغ لانه الذي يقصد به الدلالة على الثبات وابراز ما
سيتجدد في معرض الوجود بخلاف غير البليغ فانه لا يفرق بينه وبين هل ينطلق زيد فكان الاولى به ان يدخل على

هل مقصورة على طلب التصديق

وتخصيصها المضارع بالاستقبال

هل بسيطة وهي التي يطلب بها وجود الشيء او لا وجوده

هل مركبة وهي التي يطلب بها وجود شيء لشيء او لا وجوده له

الفعل كما هو اصله وهي اي هل قسمان بسيطة وهي التي يطلب بها وجود الشيء او لا وجوده كقولنا هل الحركة موجودة او لا موجودة
ومركبة وهي التي يطلب بها وجود شيء لشيء او لا وجوده له كقولنا هل الحركة دائمة او لا دائمة فان المطلوب وجود الدوام للحركة وقد اخذ
في هذه شيئان غير الوجود وفي الاولى شيء واحد فلذا كانت مركبة بالنسبة اليها فالوجود في البسيطة محمول وفي المركبة رابطة
والباقية من الفاظ الاستفهام تشترك في انها لطلب التصور فقط وتختلف من جهة ان المطلوب بكل منها تصور شيء آخر فقيل
فيطلب بها شرح الاسم كقولنا ما العنقاء طالبا ان يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه وانه لاي معنى وضع فيجاب بايراد
لفظ اشهر سواء كان من هذه اللغة او من غيرها او ماهية المسمى اي حقيقته التي هو بها هو كقولنا ما الحركة اي ما حقيقة مسمى
هذا اللفظ فيجاب بايراد ذاتياته من الجنس والفصل وتقع هل البسيطة في الترتيب بينهما اي بين ما التي لشرح الاسم
والتي لطلب الماهية يعني ان مقتضى الترتيب الطبيعي ان يطلب اولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه ثم ماهيته وحقيقته
لان من لا يعرف مفهوم اللفظ استحال منه طلب وجود ذلك المفهوم ثم من لم يعرف انه موجود استحال منه طلب حقيقته
وماهيته اذ المعدوم لا ماهية له ولا حقيقة لان الماهية ما به يكون الشيء هو هو والمعدوم لا هوية له والفرق بين المفهوم
من اللفظ بالجملة وبين الماهية التي تفهم من الحد بالتفصيل غير قليل فان كل من خوطب باسم فهم فهما ما ووقف
على الشيء الذي يدل عليه الاسم اذا كان عالما باللغة واما الحد فلا يقف عليه الا المرتاض بصناعة المنطق فالموجودات
لما كان لها مفهومات وحقائق كان لها حدود بحسب الاسم لان الحد بحسب الذات لا يكون الا بعد ان يعرف ان الذات
موجودة حتى ان ما يوضع في اول التعاليم من حدود الاشياء التي يبرهن على وجودها في اثناء العلم انما هي حدود بحسب
شرح الاسم ثم اذا ثبت وجودها وبرهن عليه صارت تلك الحدود بعينها حدودا بحسب الذات والحقيقة كذا ذكره الشيخ
في الشفاء فعلم ان الجواب الواحد جاز ان يكون حدا بحسب الاسم وبحسب الذات بالقياس الى شخصين وبالقياس
الى شخص واحد في وقتين ومن العارض المشخص لذي العلم اي يطلب بمن الامر الذي يعرض لذي العلم فيفيد تشخصه وتعينه
كقولنا من في الدار فانه يجاب عنه بزيد ونحوه مما يفيد تشخصه واما الجواب بنحو رجل فاضل من قبيلة كذا او نحو ابن فلان
واخو فلان وما اشبه ذلك فانما يصح من جهة ان الطالب يفهم منه التشخص بحسب انحصار الاوصاف في الخارج في
شخص وان كانت تلك الاوصاف نظرا الى مفهوماتها كليات وقال السكاكي يسال بما عن الجنس تقول ما عندك اي اي
اجناس الاشياء عندك وجوابه كتاب ونحوه ويدخل فيه السؤال عن الماهية والحقيقة نحو ما الكلمة اي اي اجناس
الالفاظ هي وجوابه لفظ مفرد موضوع وما الاسم اي اي اجناس الكلمات هو وجوابه الكلمة الدالة على معنى في نفسه غير مقترن
باحد الازمنة او عن الوصف تقول ما زيد وجوابه الكريم ونحوه وفي الحديث سبق المفردون قيل وما

ماهية

من للعارض المشخص لذي العلم

ما يسأل بها عن الجنس

ما عندك

المفردون يا رسول الله فقال الذاكرون الله كثيرا والذاكرات ويسأل بمن عن الجنس من ذوي العلم تقول من جبرائيل
اي ابشر هو ام ملك ام جني وفيه نظر اذ لا نسلم ان من للسؤال عن الجنس وانه يصح في جواب من جبرائيل ان
يقال ملك بل جوابه انه ملك يأتي بالوحي الى الرسل ونحو ذلك مما يفيد للسائل تشخصه وتعينه واما ما ذكره السكاكي في قوله تعالى
حكاية عن فرعون فمن ربكما يا موسى ان معناه ابشر هو ام ملك ام جني ففاسد بل يظهر من جواب موسى بقوله ربنا الذي
اعطى كل شيء خلقه ثم هدى فانه قد اجاب بما يفيد تعينه وتشخصه على ما ذكرنا ويسأل باي عما يميز احد المتشاركين في
امر يعمهما نحو اي الفريقين خير مقاما اي انحن ام اصحاب محمد فان الكافرين والمؤمنين وهم اصحاب محمد قد
اشتركا في الفريقية فسألوا عما يميز احدهما عن الآخر والامر الاعم المشترك فيه هو مضمون ما اضيف اليه اي وبهذا يظهر فساد قول
في المفتاح بعد القائل عندي ثياب فتقول اي الثياب هي فتطلب منه وصفا يميزها عندك عما يشاركها في الثوبية قيل
انه اذا اضيف الى المشار اليه كقولنا ايهم يفعل كذا فجوابه اسم متضمن للاشارة الحسية اذا اسم علم واذا اضيف الى كلي فجوابه
كلي مميز لا غير وعلى الاول هو طالب للتمييز ويسأل بكم عن العدد نحو سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة اي كم آية آتيناهم
اعشرين ام ثلثين ام غيره لكن الغرض من ذلك السؤال التقريع والاستفهام استفهام تقرير اي حمل على الاقرار
ومن آية مميز كم بزيادة من لما فصلوا بينه وبين مميزه بفعل متعد وجب زيادة من فيه لئلا يلتبس بالمفعول
كما مر في الخبرية وذكر بعض المحققين من النحاة ان مميز الاستفهامية ... عليه بجر ولا ... في نظم ولا نثر ولا ... على جوازه
كتاب من كتب النحو او قرسل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة ويسأل بكيف عن الحال وباين عن المكان وبمتى عن الزمان
ماضيا كان او مستقبلا وبايان عن الزمان المستقبل قيل ويستعمل في مواضع التفخيم مثل يسأل ايان يوم الدين
وانى يستعمل تارة بمعنى كيف ويجب ان يكون بعده فعل نحو فأتوا حرثكم انى شئتم اي على اي حال ومن اي شق اردتم بعد
ان يكون المأتي موضع الحرث ولم يجئ انى زيد بمعنى كيف هو واخرى بمعنى من اين نحو انى لك هذا اي من اين لك هذا الرزق
الآتي كل يوم وقوله تعالى فأتوا حرثكم انى شئتم يحتمل ان يكون مشتركا بين المعنيين وان يكون في احدهما حقيقة وفي الآخر مجازا
وايضا قد ذكر بعض النحاة ان انى بمعنى اين الا انه في الاستعمال يكون مع من ظاهرة كما في قولك من اين عشرون لنا من انى
او مقدرة كقوله تعالى انى لك هذا اي من انى الا ان ابن فقال المعنى انه يستعمل بمعنى من اين سواء كان ذلك من جهة اضمار من
او بدونه فظهر ان كلمات الاستفهام بعضها مختص بطلب التصديق كهل وبعضها مختص بطلب التصور كسائر الاسماء
الاستفهامية وبعضها مشترك بينهما كالهمزة فانها تجيء لطلب التصور والتصديق لعراقتها في الاستفهام ولهذا يجوز ان يقع
بعدها سائر كلمات الاستفهام سوى الهمزة كقوله تعالى هل يستوي الظلمات والنور وقولك امتى هذا الذي هو عندكم

ويسأل بمن عن الجنس

وباي عما يميز

وبكم عن العدد

وبكيف عن الحال

وباين عن المكان

وانى تستعمل تارة بمعنى كيف

واخرى بمعنى من اين

الاستفهام بعضها مختص بطلب التصديق كهل وبعضها

وكقوله ام ماذا كنتم تعملون وقول الشاعر ام كيف ينفع ما تعطي العلوق به رئمان انف اذا ما ضن باللبن وام هاهنا بمعنى بل
التي تكون للانتقال من كلام الى كلام آخر من غير اعتبار استفهام كقوله تعالى ام انا خير من هذا الذي هو مهين وبهذا يتخلص
قيل في قوله تعالى اكذبتم باياتي ولم تحيطوا بها علما ام ماذا كنتم تعملون من ان ام ان كانت متصلة فشرطها ان يليها احد المستويين
والآخر يلي الهمزة وهذا ليس كذلك وهو ظاهر وان كانت منقطعة بمعنى بل والهمزة فلا وجه لوقوع ما الاستفهامية بعدها
اذ لا يستقيم معنى الاستفهام فلا حاجة الى ما قيل في الجواب من انها متصلة والمعنى اكذبتم ام لم تكذبوا واذا لم تكذبوا فاي
شيء كنتم تعملون ثم هذه الكلمات الاستفهامية كثيرا ما تستعمل في غير الاستفهام مما يناسب المقام بمعونة القرائن وتحقيق
كيفية هذا المجاز وبيان انه من اي نوع من انواعه مما لم يحم احد حوله كالاستبطاء نحو كم دعوتك ومنه قوله تعالى حتى يقول الرسول
والذين آمنوا معه متى نصر الله وبيت السقط الام وفيم تعملن ركابي وتأمل ان يكون لنا اوان والتعجب نحو ما لي لا ارى
الهدهد والتنبيه على الضلال نحو فاين تذهبون والوعيد كقولك لمن يسيء الادب الم اؤدب فلانا اذا علم ذلك والتقرير
قد يقال التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت وقد يقال بمعنى حمل المخاطب على الاقرار بما يعرفه والجائه اليه وهو الذي فصل الله
هاهنا بايلاء المقرر به الهمزة اي بشرط ان يلي الهمزة ما حمل المخاطب على الاقرار به كما مر في حقيقة الاستفهام من ايلاء المسؤول
عنه الهمزة تقول اضربت زيدا اذا اردت ان تحمله على الاقرار بالفعل واانت ضربت في تقريره بالفاعل وازيدا ضربت في
تقريره بالمفعول وكذا ابزيد مررت واراكبا جئت وغير ذلك وما جعل الهمزة فيه للتقرير بالفاعل قوله تعالى حكاية انت
فعلت هذا بآلهتنا يا ابراهيم اذ ليس مراد الكفار حمله على الاقرار بان كسر الاصنام قد كان بل على الاقرار بانه منه كان
كيف وقد اشاروا الى الفعل في قولهم انت فعلت هذا وقال بل فعله كبيرهم هذا ولو كان التقرير بالفعل لكان
الجواب فعلت او لم افعل واعترض المصنف عليه بانه يجوز ان يكون الاستفهام على اصله اذ ليس في السياق ما يدل
على انهم كانوا عالمين بان ابراهيم عليه السلام هو الذي كسر الاصنام حتى يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام واجيب بانه يدل عليه
ما قبل الآية وهو انه عليه السلام قد حلف بقوله تالله لاكيدن اصنامكم بعد ان تولوا مدبرين ثم لما رأوا كسر الاصنام قالوا من
فعل هذا بآلهتنا انه لمن الظالمين قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم فالظاهر انهم قد علموا ذلك منه ولهذا ذكر
الاصنام وقد روي انهم ذهبوا وتركوه في بيت الاصنام ليس معه احد فلما ابصروه يكسرهم اقبلوا اليه يسرعون ليكفوه
والتقرير بايلاء المقرر به الهمزة يعني اذا كان التقرير بالهمزة فانها هي التي تجيء للتقرير بالفعل والفاعل والمفعول وغيرها
بخلاف البواقي فان هل يكون للتقرير بنفس الحكم نحو هل ثوب الكفار والاسماء الاستفهامية للتقرير بما يسأل
عنه بها نحو كم آتيناهم من آية وماذا فعلت بفلان ومتى الذي فعلته ونحو ذلك والانكار كذلك اي بايلاء المنكر الهمزة

ام هاهنا بمعنى بل

ام منقطعة بمعنى بل

الاستفهام

كالاستبطاء

والتعجب

والتنبيه على الضلال

والوعيد

والتقرير

بايلاء المقرر به الهمزة

الهمزة للتقرير

والانكار

أما الهمزة فهي لانكار ما يليها كالفعل

اذا كان الانكار بالهمزة واما غيرها وان صح مجيئه للانكار لكن لا يجري فيه هذا التفصيل وهو مثل قولك ماذا [illegible] لو
فعلت ومن ذا فعل كذا وكم تدعوني وكيف تؤذي اباك ومن اين تدري ما الواو من الزند وما اشبه ذلك واما
الهمزة فهي لانكار ما يليها كالفعل في قوله أتقتلني والمشرفي مضاجعي فانه ذكر ما يكون منافيا للفعل فلو كان لانكار
الفاعل واراد انه ليس ممن يتصور منه الفعل على ما يسبق الى الوهم لما احتاج الى ذكر ذلك وكالفاعل في قوله تعالى أهم
يقسمون رحمة ربك فان المنكر ان يكونوا هم القاسمين لا نفس القسمة وكالمفعول في قوله تعالى أغير الله اتخذ وليا فان
المنكر هو اتخاذ غير الله وليا لا اتخاذ الولي واما قوله تعالى أتتخذ اصناما آلهة فان المنكر هو نفس اتخاذ الالهة فلهذا اولي
الفعل الهمزة وكالحال في قولك أراجلا اسير اليه وكذا غير ذلك من المتعلقات ونحو أزيدا ضربته يحتمل الانكار على
المفعول وعلى نفس الفعل بحسب تقدير المفسر وكذا قوله تعالى أبشرا منا واحدا نتبعه لانكار المفعول فيقدر المفسر بعده وكذا
اذا قدم المرفوع على الفعل فقد يكون للانكار على نفس الفاعل بحمل التقديم على التخصيص كما مر وقد يكون لانكار الحكم على
ان يكون التقديم لمجرد التقوي وجعل صاحب المفتاح قوله أأنت تكره الناس وأفأنت تسمع الصم من قبيل تقوية حكم الانكار
نظرا الى ان المخاطب وهو النبي عليه السلام لم يعتقد انفراده بذلك ولا انفراده به وجعلها صاحب الكشاف من قبيل التخصيص نظرا الى
انه لفرط شغفه بايمانهم وتبالغ حرصه على ذلك كأنه يعتقد قدرته على ذلك لا يقال همزة الانكار بمنزلة حرف النفي وقد
مر ان ما يلي حرف النفي يفيد التخصيص قطعا فكيف حمله السكاكي على التقوي دون التخصيص لانا نقول لو سلم ان الهمزة
بمنزلة حرف النفي في ذلك فالسكاكي لم يفرق بين ما يلي حرف النفي وغيره بل جعل الجميع محتملا للتقوي والتخصيص ان
كان مضمرا او منكرا وللتخصيص ان كان مظهرا منكرا وللتقوي ان كان معرفا وقد اشار ههنا الى تذكر هذا التفصيل
ثم قال فلا تحمل نحو قوله تعالى قل آلله اذن لكم على التقديم فليس المراد ان الاذن ينكر من الله دون غيره ولكن احمله على الابتداء
مرادا منه تقوية حكم الانكار وهذا يوهم ان مثل هذا التركيب يمكن حمله على التقديم وانكار نفس الفاعل اذا ساعد عليه
المعنى وهذا خلاف ما ذهب اليه فيما سبق من ان المظهر المعرف لا يحتمل اعتبار التقديم فكأنه بنى على مذهب القوم
ومنه اي من مجيء الهمزة للانكار أليس الله بكاف عبده اي الله كاف لان انكار النفي نفي له ونفي النفي اثبات وهذا المعنى مراد
من قال ان الهمزة فيه للتقرير اي لحمل المخاطب على الاقرار بما دخله النفي وهو الله كاف لا بالنفي وهو ليس الله بكاف وهكذا
قوله تعالى ألم نشرح لك صدرك وألم نجدك يتيما وما اشبه ذلك فقد يقال ان الهمزة للانكار وقد يقال انها للتقرير
وكلاهما حسن فعلم ان التقرير ليس يجب ان يكون بالحكم الذي دخلت عليه الهمزة بل بما يعرف المخاطب من ذلك الحكم
وعليه قوله تعالى أأنت قلت للناس اتخذوني وامي الهين فان الهمزة فيه للتقرير اي بما يعرفه عيسى من هذا الحكم لا بانه

لانكار الفاعل

الهمزة للانكار

ألم نشرح لك صدرك

قد قال ذلك فانه وقوله والانكار كذلك دال على ان صورة انكار الفعل ان يلي الفعل الهمزة وان كان له صورة
اخرى لا يلي فيها الفعل الهمزة اشار اليها بقوله ولانكار الفعل صورة اخرى وهي نحو أزيدا ضربت ام عمرا لمن
تردد الضرب بينهما من غير ان يعتقد تعلقه بغيرهما فاذا انكرت تعلقه بهما فقد نفيته من اصله لانه لابد له من محل يتعلق
به وعليه قوله تعالى قل آلذكرين حرم ام الانثيين ام ما اشتملت عليه ارحام الانثيين فان الغرض انكار التحريم
من اصله وكذا اذا وليها الفاعل نحو أزيد ضربك ام عمرو لمن تردد الضرب بينهما او غير الفاعل نحو أفي الليل
هذا ام في النهار او في السوق كان هذا ام في المسجد الى غير ذلك والانكار اما للتوبيخ اي ما كان ينبغي ان يكون ذلك الامر الذي
كان نحو أعصيت ربك او لا ينبغي ان يكون نحو أتعصي ربك فان العصيان واقع ففي هذا الاستفهام تقرير مع
التثبت والانكار بمعنى انه كان لا ينبغي ان يقع وعليه قوله [illegible] فانه للتقريع مع [illegible] من
الانكار بادعاء انه اعلى مرتبة من ذلك او لا ينبغي ان يكون اي يحدث ويتحقق مضمون ما دخلت عليه الهمزة وذلك
في المستقبل نحو أتعصي ربك يعني لا ينبغي ان يتحقق العصيان او للتكذيب في الماضي اي لم يكن نحو أفأصفاكم ربكم
بالبنين اي لم يفعل ذلك او في المستقبل اي لا يكون نحو أنلزمكموها اي أنلزمكم تلك الهداية او الحجة اي انكرهكم على
قبولها ونقسركم على الاهتداء بها والحال انكم لها كارهون يعني لا يكون هذا الالزام وعليه قوله تعالى هل جزاء الاحسان الا
الاحسان وقول الشاعر وهل يذهب الضرغام قوت الحمية اذا اودع النمل الطعام لعامه وقد يكون استفهام الانكار
الذي بمعنى النفي للتوبيخ ايضا كقوله تعالى وماذا عليهم لو آمنوا بالله يعني اي تبعة ووبال عليهم في الايمان وترك النفاق وهذا للذم
والتوبيخ والا فلا مضرة فيه والتهكم عطف على الاستفهام نحو أصلاتك تأمرك ان نترك ما يعبد آباؤنا والتحقير
نحو من هذا والتهويل كقراءة ابن عباس رض ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب المهين من فرعون بلفظ الاستفهام
ورفع فرعون ولهذا قال انه كان عاليا من المسرفين والاستبعاد نحو انى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين
ثم تولوا عنه هذا الكلام ظاهر والحاصل ان كلمة الاستفهام اذا امتنع حملها على حقيقتها تولد منه بمعونة القرائن ما يناسب
المقام ولا تختص التولدات فيما ذكره المصنف ولا يختص ايضا شيء منها باداة دون اداة بل الحاكم في ذلك هو سلامة
الذوق وتتبع التراكيب فلا ينبغي ان تقتصر في ذلك على معنى سمعته او مثال وجدته من غير ان تتخطاه بل عليك
بالتصرف واستعمال الروية والله الهادي ومنها اي من انواع الطلب الامر وعرفوه بانه طلب فعل غير كف على
جهة الاستعلاء واحترز بغير الكف عن النهي وبقوله على جهة الاستعلاء عن طلب الفعل سواء كان عاليا حقيقة
او لا عن الدعاء والالتماس وفيه نظر لانه يخرج عنه اكفف عن الفعل ثم اختلف الاصوليون في ان صيغة الامر اذا

ولانكار الفعل

والانكار للتوبيخ

والتهكم

من طلب الامر

الألف

وضعت فقيل للوجوب فقط وقيل للندب فقط وقيل للقدر المشترك بينهما وهو الطلب على جهة الاستعلاء وقيل انها
مشتركة بينهما لفظا وقيل بالتوقف بين كونها للقدر المشترك وبين الاشتراك اللفظي وقيل هي مشتركة بين الوجوب والندب
والاباحة موضوعة لكل منها وقيل للقدر المشترك بين الثلثة وهو الاذن والاكثر على كونها حقيقة في الوجوب ولما لم تكن
الدلائل مفيدة للقطع بشيء من ذلك لم يجزم المصنف بشيء واشار الى ما هو الاظهر عند العقل لقوة اماراته فقال والاظهر ان
صيغته من المقترنة باللام نحو ليحضر زيد وغيرها نحو اكرم عمرا ورويد بكرا فقد اشار بهذا الى ان اقسام صيغة الامر
ثلثة الاول المقترنة باللام الجازمة ويختص بما ليس للفاعل المخاطب والثاني ما يصح ان يطلب بها الفعل عن الفاعل
المخاطب بحذف حرف المضارعة والثالث اسم دال على طلب الفعل وهو عند النحاة من اسماء الافعال والاولان
لغلبة استعمالهما في حقيقة الامر اعني طلب الفعل على سبيل الاستعلاء يسميهما النحويون امرا سواء استعملا
في حقيقة الامر او في غيرها حتى ان لفظ اغفر في قولنا اللهم اغفر لي امر عندهم واما الثالث فلما كان اسما لم يسموه امرا
تمييزا بين البابين موضوعة لطلب الفعل استعلاء اي على سبيل كون الطالب مستعليا سواء كان عاليا في نفسه او لا لتبادر
الفهم عند سماعها اي سماع الصيغة الى ذلك اي طلب الفعل استعلاء والتبادر الى الفهم من اقوى امارات الحقيقة
قال صاحب المفتاح واتفاق ائمة اللغة على اضافة نحو قم وليقم الى الامر بقولهم صيغة الامر ومثال الامر ولام الامر
دون ان يقولوا صيغة الاباحة او لام الاباحة مثلا يمد كونها حقيقة في الطلب على سبيل الاستعلاء لانه حقيقة
الامر وفيه نظر لانا لا نم ان الامر في قولهم صيغة الامر مثلا بمعنى طلب الفعل استعلاء بل الامر في عرفهم حقيقة في نحو
قم وليقم ونحو ذلك واضافة الصيغة والمثال اليه من اضافة العام الى الخاص بدليل انهم يستعملون ذلك في مقابلة
صيغة الماضي والمضارع وامثالها فليتأمل ويمكن ان يجاب عنه بانا سلمنا ذلك لكن تسميتهم نحو قم وليقم
امرا دون ان يسموه اباحة مثلا يدل على ذلك في الجملة وان لم يصلح دليلا عليه وقد تستعمل صيغة الامر لغيره اي لغير طلب
الفعل استعلاء مما يناسب المقام بحسب القرائن وذلك بان لا تكون لطلب الفعل اصلا او تكون لطلبه لكن
لا على سبيل الاستعلاء فالاول كالاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين والتهديد اي التخويف
وهو اعم من الانذار لانه ابلاغ مع تخويف وفي الصحاح هو تخويف مع دعوة فالتهديد نحو اعملوا ما شئتم والتعجيز نحو
فأتوا بسورة من مثله والتسخير نحو كونوا قردة خاسئين والاهانة نحو كونوا حجارة او حديدا اذ ليس الغرض ان يطلب
منهم كونهم قردة او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك لكن في التسخير يحصل الفعل وهو صيرورتهم قردة عقيبه ولا
تكوينه تعالى اياهم قردة وانهم مسخرون لما اريد دون لامر وفي الاهانة لا يحصل اذ لا يصيرون حجارة وانما الغرض

وقلة المبالاة بهم والتسوية نحو اصبروا او لا تصبروا والفرق بينها وبين الاباحة ان المخاطب في الاباحة كأنه توهم ان
ليس يجوز له الاتيان بالفعل فابيح واذن له في الفعل مع عدم الحرج في الترك وفي التسوية كأنه توهم ان احد الطرفين من
الفعل والترك انفع له وارجح بالنسبة اليه فرفع ذلك وسوى بينهما والتمني نحو قول امرئ القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلي
بصبح وما الاصباح منك بامثل اي الاصباح الصبح والانجلاء الانكشاف يقول ليس الظلام بعد الصبح ثم قال وليس
الصبح بافضل منك عندي لاني اقاسي همومي نهارا كما اقاسيها ليلا ولان نهاري يظلم في عيني لازدحام الهموم علي فليس
الغرض طلب الانجلاء من الليل لانه لا يقدر على ذلك لكنه يتمنى ذلك تخلصا عما عرض له في الليل من تباريح الجوى ولواعج الاشواق
ولاستطالته تلك الليلة كأنه لا يترقب انجلاءها وليس له طماعية فيه ولا توقع ولهذا حمل على التمني دون الترجي والدعاء
اي ما يكون لطلب الفعل لكن لا على سبيل الاستعلاء اشار بهذا والدعاء نحو رب اغفر لي فانه طلب الفعل على
سبيل التضرع والالتماس كقولك لمن يساويك رتبة افعل بدون الاستعلاء وبدون التضرع ايضا معناه ولكن الا
[illegible] الحرف انما يقال للطلب على سبيل نوع من التضرع لا الى حد الدعاء ثم الامر قال السكاكي حقه الفور لانه
الظاهر من الطلب عند الانصاف كما في الاستفهام والنداء ولتبادر الفهم عند الامر بشيء بعد الامر بخلافه الى
تغيير الامر الاول دون الجمع بين الامرين وارادة التراخي فان المولى اذا قال لعبده قم ثم قال له قبل ان يقوم اضطجع حتى
المساء يتبادر الفهم الى انه غير الامر بالقيام الى الامر بالاضطجاع لا انه اراد الجمع بين القيام والاضطجاع مع تراخي احدهما
وفيه نظر لانا لا نم ذلك عند خلو المقام عن القرائن بل ليس مفهوم الامر الا الطلب استعلاء والفور والتراخي موقوفان على القرينة
كالتكرار وعدمه فانه لا دلالة للامر على شيء منها ومنها اي من انواع الطلب النهي وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء وله حرف واحد
وهو لا الجازمة في نحو قولك لا تفعل وفي عرف النحاة تسمى نفس هذه الصيغة نهيا في اي معنى استعمل كما يسمى افعل امرا وهو كالامر
في الاستعلاء لانه المتبادر الى الفهم وليس كالامر في عدم الفور وعدم التكرار اذ الحق ان النهي يقتضي الفور والتكرار وقال
السكاكي ان كان الطلب بالامر والنهي راجعا الى قطع الواقع كقولك للساكن تحرك وللمتحرك لا تتحرك فالاشبه المرة وان
كان راجعا الى اتصال الواقع كقولك في الامر للمتحرك تحرك اي في الاستقبال وفي النهي للمتحرك لا تسكن فالاشبه الاستمرار
وقد يستعمل في غير طلب الكف عن الفعل كما هو مذهب البعض او طلب الترك كما هو مذهب البعض فانهم قد اختلفوا في
ان مقتضى النهي كف النفس عن الفعل بالاشتغال باحد اضداده او ترك الفعل وهو نفس ان لا تفعل والمذهبان متقاربان
ففي الجملة قد يستعمل النهي في غير معناه وذلك بان يستعمل لا لطلب الكف او الترك كالتهديد كقولك لعبد لا يمتثل
امرك لا تمتثل امري فانه ظاهر ان ليس المراد طلب كفه عن الامتثال او يستعمل لطلب الكف او الترك لكن لا على

وقد يستعمل الامر والنهي لطلب الدوام والثبات

وفيه بحث لان السبب الحامل ليس مسببا عن الطلب حتى يكون الشرط ... فان حصول المال سبب الانفاق في الخارج لا طلبه وفي عبارة ... فالمقصود ان وجود السبب الحامل مسبب عما تعلق به الطلب في الخارج

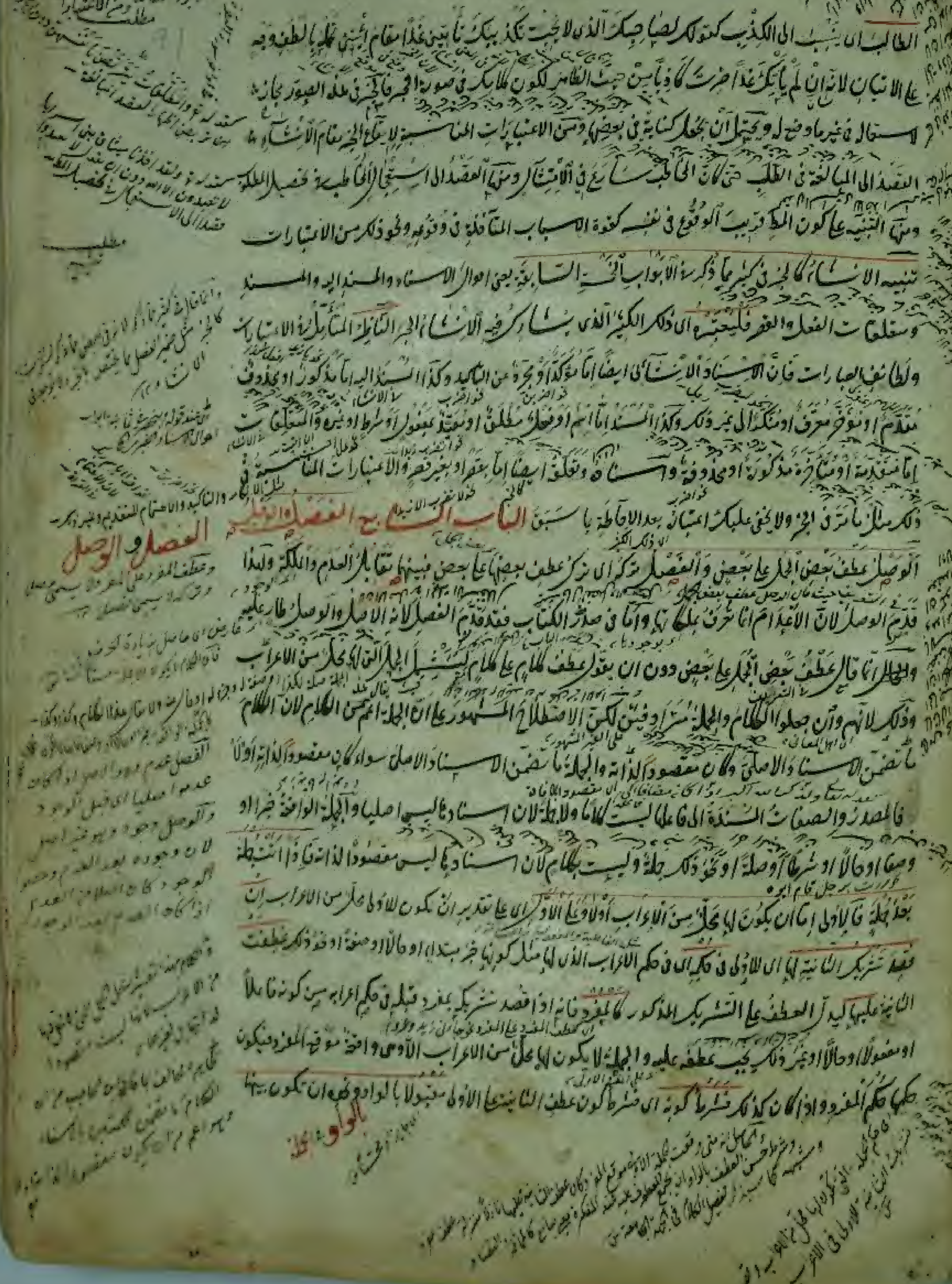
سبيل الاستعلاء بل اما على سبيل التضرع فيكون دعاء نحو اللهم لا تشمت بي اعدائي او على سبيل التلطف فيكون التماسا كقولك لمن يساويك لا تفعل كذا ايها الاخ وقد يستعمل الامر والنهي لطلب الدوام والثبات على ما عليه الطالب من الفعل او الترك نحو اهدنا الصراط المستقيم ولا تحسبن الله غافلا اي دم واثبت على ذلك وهذه الاربعة يعني التمني والاستفهام والامر والنهي يجوز تقدير الشرط بعدها وايراد الجزاء عقيبها مجزوما بان المضمرة مع الشرط كقولك في التمني ليت لي مالا انفقه اي ان ارزقه انفقه وفي الاستفهام اين بيتك ازرك اي ان تعرفنيه ازرك وفي الامر اكرمني اكرمك اي ان تكرمني اكرمك وفي النهي لا تشتم يكن خيرا لك اي ان لا تشتم يكن خيرا لك وقد ذكر في تحقيقه وبيان احكامه ان هذه الاربعة فيها معنى الطلب والطالب لا ينفك عن سبب حامل للطالب عليه فوجود ذلك السبب الحامل مسبب عن ذلك الطلب في الخارج لان العلة الغائية بوجودها معلولة للعلة الفاعلية وان كانت بماهيتها علة لعلية العلة الفاعلية ولهذا قالوا ان العلة الغائية تتقدم في الذهن على المعلول وتتأخر في الخارج عنه وهذا معنى قولهم اول الفكر آخر العمل ولما كان ذلك اعني كون وجود السبب الحامل مسببا عن الطلب في الخارج معلوما من ذكر الطلب ودل عليه ذكر السبب الذي يصلح سببا حاملا عليه اغنت هذه القرينة عن ذكر حرف الشرط والسبب اذ ليس معنى الشرط والجزاء الا السببية الاولى ومسببية الثانية فالجزم السبب الحامل بان مقدرة بعد هذه الاشياء وثانيها ان كل كلام لا بد فيه من حامل للمتكلم عليه والحامل على الكلام الخبري افادة المخاطب وعلى الطلبي كون المطلوب مقصودا للمتكلم لذاته او لغيره بحيث يتوقف ذلك الغير على حصوله وهو معنى الشرط فاذا ذكرت الطلب ولم تذكر بعده ما يصلح توقفه على المطلوب غلب على الظن كون ذلك المطلوب مقصودا لنفسه ولغيره وان ذكرت بعد ذلك غلب على الظن كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور لا لنفسه فيكون اذن معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الشيء ظاهرا هذا اذا كان المذكور بعد هذه الاربعة صالحا لان يكون جزاء من مضمونها وقصد السببية بخلاف قولك اين بيتك اضرب زيدا في السوق فانه لا معنى لقولنا ان تعرفنيه اضرب زيدا في السوق واما قوله تعالى قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة فلان الشرط لا يلزم ان يكون علة تامة لحصول الجزاء بل يكفي في ذلك توقف الجزاء عليه وان كان متوقفا على شيء آخر نحو ان توضأت صحت صلاتك واذا لم يقصد السببية بقي المضارع على رفعه اما حالا نحو ذرهم في خوضهم يلعبون او وصفا نحو اكرم رجلا يحبك او استئنافا اي جوابا عن سؤال بتقدير ما قبل نحو قم يدعونك وان علقه النحاة احد الاشياء التي يقدر بعدها الشرط ويجزم في جوابه المضارع لذلك الا تنزل تصب خيرا الا ان تنزل تصب خيرا فقولك الا تنزل من الاستفهام اي ليس مقولا على حقيقته بل الهمزة فيه همزة الاستفهام دخلت على الفعل المنفي وامتنع حمله على حقيقة الاستفهام لانه يعرف عدم النزول مثلا فالاستفهام عنه يكون طلبا للحاصل فتولد منه بقرينة الحال العرض على النزول طلبا له وهذه في التحقيق همزة انكار اي لا ينبغي لك ان لا تنزل وانكار النفي اثبات فلهذا صح تقدير الشرط المثبت بعده نحو ان تنزل فان الشرط المقدر بعد هذه الاشياء يجب ان يكون من جنسها فلا يصح تقدير النفي بعد المثبت والعكس مثلا لا يجوز لا تكفر تدخل النار او اسلم تدخل النار بمعنى ان تكفر وان لا تسلم تدخل النار خلافا للكسائي فانه يجوز معولا على القرينة ويجوز تقدير الشرط في غيرها اي في غير هذه المواضع لقرينة نحو ام اتخذوا من دونه اولياء فالله هو الولي اي ان ارادوا اولياء بحق فالله هو الذي يجب ان يتولى وحده ويعتقد انه هو المولى والسيد لان قوله ام اتخذوا انكار لكل ولي سواه فان قلت لا شك ان انكار توبيخ بمعنى لا ينبغي ان يتخذ من دون الله اولياء فيترتب عليه قوله فالله هو الولي من غير تقدير شرط كما يقال لا ينبغي ان يعبد غير الله فالله هو المستحق للعبادة قلت ليس كل ما فيه معنى الشيء حكمه حكم ذلك الشيء ولا يخفى على ذي طبع حسن قولنا لا تضرب زيدا فهو اخوك بالفاء بخلاف اتضرب زيدا فهو اخوك استفهام انكار فانه لا يحسن الا بالواو الحالية وذلك لانهم وان جعلوا الاستفهام الانكاري بمعنى النفي لم يقصدوا ان لا فرق بينهما اصلا لان كل سليم الذوق يجد من نفسه التفاوت بينهما وانه يصح وقوع احدهما حيث لا يصح وقوع الآخر وحذف الشرط في الكلام كثير وسنتحقق له في بحث الايجاز ان شاء الله تعالى ومنها اي ومن انواع الطلب النداء وهو طلب الاقبال بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا فانا وهيا للبعيد وقد ينزل غير البعيد منزلة البعيد لكونه نائما او ساهيا حقيقة او بالنسبة الى الامر الذي يناديه له حتى انه يلغ من علو الشأن الى حيث ان الى طلب لائق بما هو فيه وان بذل وسعه واستفرغ جهده فكانه غافل عنه بعيد وان والهمزة للقريب وقد يستعملان في البعيد تنبيها على انه حاضر في القلب لا يغيب عنه اصلا كقوله اسكان نعمان الاراك تيقنوا بانكم في ربع قلبي سكان واما يا فقيل حقيقة في القريب والبعيد لانها لطلب الاقبال مطلقا وقيل بل للبعيد واستعمالها في القريب اما لاستقصار الداعي نفسه واستبعاده عن مرتبة المدعو نحو يا الله واما للتنبيه على عظم الامر وعلو شأنه وان الحرص عليه لا ينافي الامتثال كانه غافل عنه بعيد نحو يا ايها الرسول بلغ ما انزل اليك واما للحرص على اقباله كانه بعيد نحو يا موسى اقبل واما للتنبيه على بلادته وانه بعيد من التنبه نحو ايح يا ايها الغافل واما لانحطاط شأنه نحو يعبد الرحمن الجلس نحو يا هذا وقد يستعمل صيغته اي صيغة النداء في غير معناه وهو طلب الاقبال كالاغراء في قولك لمن اقبل يتظلم يا مظلوم فانه ليس لطلب الاقبال لكونه حاصلا وانما الغرض اغراؤه على زيادة التظلم وبث الشكوى والاختصاص في قولهم انا افعل كذا ايها الرجل فان قولنا ايها الرجل اصله تخصيص المنادي بطلب اقباله عليك ثم جعل

والاختصاص



بعدا عن طلب الاقبال ونقل الى التخصيص بمدلوله من بين امثاله بما نسب اليه وقولنا في موضع النصب نحو انا اكرم الضيف
ايها الرجل اي مختصا من بين الرجال باكرام الضيف او التصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل اي مختصا بالمسكنة
او لمجرد بيان المقصود بذلك الضمير لا التفاخر ولا التصاغر نحو انا ادخل ايها الرجل ونحن نقرأ ايها القوم فكل هذا صورته
صورة النداء وليس بنداء لان ايا وما جعل وصفا لم يرد به الى الطلب بل هو عبارة عما دل عليه ضمير المتكلم السابق ولا يجوز فيه
اظهار حرف النداء لانه لم يبق فيه معنى النداء اصلا فيكره التصريح باداته فقولنا ايها الرجل فانه مضموم والرجل مرفوع كما
في النداء لكن بجموعه في محل النصب على الحال ولهذا قال المصنف في تفسيره اي مختصا من بين الرجال وقد يقدم مقام اي اسم
منصوب اما معرف باللام نحو نحن العرب اقرى الناس او مضاف نحو انا معاشر الانبياء لا نورث وربما يكون
علما نحو بنا تميما يكشف الضباب قال ابن الحاجب المعرف ليس منقولا من النداء لان المنادى لا يكون ذا لام
ونحو ايها الرجل منقول عنه قطعا والمضاف يحتمل امرين النقل فيكون منصوبا بيا مقدرة وكونه مثل المعرف فيكون
منصوبا بتقدير اعني او اخص قال الامام المرزوقي في قوله انا بني نهشل لا ندعي لاب الفرق بين ان ينصب بني نهشل
على الاختصاص وبين ان يرفع على الخبر هو انه لو جعل خبرا لكان قصده الى تعريف نفسه عند المخاطب وكان فعله لذلك لا يخلو من
خمول فيهم وتنكر من المخاطب لشانهم واذا نصب امن من ذلك فقال مفتخرا انا اذكر من لا يخفى شانه لا نفعل كذا وكذا
ومما يستعمل فيه صيغة النداء الاستغاثة نحو يا لله من الم الفراق ومنه التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي كانه لغرابته يدعوه
ويستحضره ليتعجب منه ومنها النداء والتحسر كما في نداء الاطلال والمنازل والمطايا ونحو ذلك كقوله ايا منازل سلمى
اين سلماك وكقوله يا ناقتي جدي فقد افنت اناتك في صبري وعمري وافلاسي وايناسي ومنها التوجع والتحسر كقوله
فيا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا وكقوله يا عين بكي عند كل صباح ومنها الندبة كقولك
يا محمداه لانك تدعوه وتقول تعال فانا مشتاق اليك وامثال هذه المعاني كثيرة في الكلام فتأمل واستخرج ما
يناسب المقام ثم الخبر قد يقع موقع الانشاء اما للتفاؤل بلفظ الماضي على انه من الامور التي حصلت التي حقها ان
يخبر عنها بافعال ماضية كقولك وفقك الله للتقوى او لاظهار الحرص في وقوعه كما مر في بحث الشرط من ان الطالب
اذا عظمت رغبته في شيء يكثر تصوره اياه فربما يخيل اليه حاصلا فيورده بلفظ الماضي كقولك رزقني الله لقاءك والدعاء
بصيغة الماضي من البليغ نحو رحمه الله يحتملهما اي التفاؤل واظهار الحرص واما غير البليغ فهو ذاهل عن هذه
الاعتبارات او للاحتراز عن صورة الامر كقول العبد للمولى ينظر المولى الي ساعة دون ان يقول انظر لانه في صورة
الامر وان كان دعاء او شفاعة في الحقيقة او لحمل المخاطب على المطلوب بان يكون المخاطب ممن لا يحب ان يكذب

الطالب



الطالب ان ينسب الى الكذب كقولك لصاحبك الذي لا يحب تكذيبك تأتيني غدا مقام ائتني حملا بالطف وجه
على الاتيان لانه ان لم يأتك غدا صرت كاذبا من حيث الظاهر لكون كلامك في صورة الخبر فالخبر في هذه الصور مجاز
استعمال في غير ما وضع له ويحتمل ان يجعل كناية في بعضها ومن الاعتبارات المناسبة لايقاع الخبر مقام الانشاء
القصد الى المبالغة في الطلب حتى كان المخاطب سارع في الامتثال ومنها القصد الى استعمال المخاطبة في فصل الملك
ومنها التنبيه على كون الملك قريب الوقوع في نفسه لكثرة الاسباب المتأكدة في وقوعه ونحو ذلك من الاعتبارات
تنبيه الانشاء كالخبر في كثير مما ذكر في الابواب الخمسة السابقة يعني احوال الاسناد والمسند اليه والمسند
ومتعلقات الفعل والقصر فليعتبره اي ذلك الكثير الذي يشارك فيه الانشاء الخبر الناظر المتأمل في الاعتبارات
ولطائف العبارات فان الاسناد الانشائي ايضا اما مؤكد او مجرد من التاكيد وكذا المسند اليه اما مذكور او محذوف
مقدم او مؤخر معرف او منكر الى غير ذلك وكذا المسند اما اسم او فعل مطلق او مقيد بمفعول او شرط او غيره والمتعلقات
اما مقدمة او متأخرة مذكورة او محذوفة واسناده ومتعلقه ايضا اما بقصر او بغير قصر والاعتبارات المناسبة في
ذلك مثل ما مر في الخبر ولا يخفى عليك اعتباره بعد الاحاطة بما سبق

الباب السابع الفصل والوصل

الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه اي ترك عطف بعضها على بعض فبينهما تقابل العدم والملكة ولهذا
قدم الوصل لان الاعدام انما تعرف بملكاتها واما في صدر الكتاب فقد قدم الفصل لانه الاصل والوصل طار عليه
والحاصل انما قال عطف بعض الجمل على بعض دون ان يقول عطف كلام على كلام ليشمل الجمل التي لها محل من الاعراب
وذلك لانهم وان جعلوا الكلام والجملة مترادفين لكن الاصطلاح المشهور على ان الجملة اعم من الكلام لان الكلام
ما تضمن الاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته والجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كان مقصودا لذاته او لا
فالمصدر والصفات المسندة الى فاعلها ليست كلاما ولا جملة لان اسنادها ليس اصليا والجملة الواقعة خبرا او
وصفا او حالا او شرطا او صلة او نحو ذلك جملة وليست بكلام لان اسنادها ليس مقصودا لذاته فاذا اتت جملة
بعد جملة فالاولى اما ان يكون لها محل من الاعراب او لا وعلى الاول اي على تقدير ان يكون للاولى محل من الاعراب ان
قصد تشريك الثانية لها اي للاولى في حكمه اي في حكم الاعراب الذي لها مثل كونها خبر مبتدا او حالا او صفة او نحو ذلك عطفت
الثانية عليها لتدل العطف على التشريك المذكور كالمفرد فانه اذا قصد تشريكه بمفرد قبله في حكم اعرابه من كونه فاعلا
او مفعولا او حالا او غير ذلك يجب عطفه عليه والجملة لا يكون لها محل من الاعراب الا وهي واقعة موقع المفرد فيكون
حكمها حكم المفرد واذا كان كذلك فشرط كونه اي فشرط كون عطف الثانية على الاولى مقبولا بالواو ونحوه ان يكون بينهما

الفصل والوصل

بالواو

شرط عطف المفرد على المفرد بالواو ان يكون بينهما جهة جامعة نحو زيد كاتب وشاعر

الفاء وثم وحتى

الى بين الجملة الاولى والثانية جهة جامعة نحو زيد يكتب ويشعر لما بين الكتابة والشعر من التناسب او يعطي ويمنع لما
بين الاعطاء والمنع من التضاد بخلاف زيد يكتب ويمنع او يشعر ويعطي وذلك لان هذا كعطف المفرد على المفرد وشرط كون
عطف المفرد على المفرد بالواو مقبولا ان يكون بينهما جهة جامعة نحو زيد كاتب وشاعر بخلاف زيد كاتب وطويل وقوله ونحوه الظاهر
انه اراد بنحو الواو من حروف العطف الدالة على التشريك كالفاء وثم وحتى وهذا فاسد لان هذا الحكم مختص بالواو
لان لكل من الفاء وثم وحتى معنى اذا وجد كان العطف مقبولا سواء وجد بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة
اولا نحو زيد يكتب فيعطي او ثم يعطي اذا كان يقصد منه الاعطاء بعد الكتابة بخلاف الواو فانه ليس له هذا المعنى فلا بد له
من جامع ولهذا عيب على ابي تمام قوله لا والذي هو عالم ان النوى صبر وان ابا الحسين كريم اذ لا مناسبة
بين كرم ابي الحسين ومرارة النوى سواء كان نواه او نوى غيره فهذا العطف غير مقبول سواء جعل عطف مفرد على
مفرد كما هو الظاهر او عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعولي العلم لان وجود الجامع شرط فيهما جميعا وقوله لا نفي
لما ادعته الحبيبة عليه من اندراس هواه بدلالة البيت السابق وهو قوله زعمت هواك عفا الغداة كما عفا
عنها طلال باللوى ورسوم فاعل زعمت ضمير الحبيبة والخطاب في هواك للنفس وجواب القسم البيت الذي بعده
وهو قوله ما زلت عن سنن الوداد ولا غدت نفسي على الف سواك تحوم والا اي وان لم يقصد تشريك
الثانية للاولى في حكم اعرابها فصلت الثانية عنها لئلا يلزم من العطف التشريك الذي ليس بمقصود نحو واذا خلوا
الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزؤن الله يستهزئ بهم لم يعطف الله يستهزئ بهم على انا معكم
لانه ليس من مقولهم يعني ان قولهم انا معكم جملة في محل النصب على انه مفعول قالوا فلو عطف الله يستهزئ بهم عليها
لزم كونه مشاركا لها في كونه مفعول قالوا وهذا باطل لانه ليس من مقول المنافقين وانما قال على انا معكم
دون انما نحن مستهزؤن لانه بيان لانا معكم فحكمه حكمه وعلى الثاني اي على تقدير ان لا يكون للاولى محل من الاعراب
ان قصد ربطها بها اي ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو عطفت به اي عطفت الثانية على الاولى
بذلك العاطف من غير اشتراط امر آخر نحو دخل زيد فخرج او ثم خرج عمرو اذا قصد التعقيب او المهلة
وذلك لان ما سوى الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراك معاني محصلة وتفصيل ذلك ان حتى ولا
العاطفتين لا تقعان في عطف الجمل واما او وام فانهما في عطف الجملة مثلهما في عطف المفردات وليست او في مثل قوله
كلمح البصر او هو اقرب وقوله مائة الف او يزيدون للعطف بل هو حرف استيناف لمجرد الاضراب بمعنى
بل وكذا لكن قد عرفت فيما سبق وبل في الجمل مثلها في المفردات الا انها قد تكون ~~لحكم الحكم~~ لا للتدارك

واما الفاء وثم فالفاء تفيد كون مضمون الجملة الثانية عقيب للترتيب بلا مهلة

الغلط بل لمجرد الانتقال من كلام الى آخر اهم من الاول بلا قصد الى ابطال الاول وجعله في حكم المسكوت كقوله تعالى
بل هم في شك منها بل هم منها عمون واما الفاء وثم فالفاء تفيد كون مضمون الجملة الثانية عقيب الاول بلا فصل
وقد تفيد كون المذكور بعدها كلاما مرتبا في الذكر على ما قبلها من غير قصد الى ان مضمونها عقيب مضمون ما قبلها في الزمان
كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين فان مدح الشيء او ذمه انما يصح بعد جري ذكره
ومن هذا الباب عطف تفصيل المجمل نحو ونادى نوح ربه فقال وقوله وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا او هم
قائلون لان موضع التفصيل بعد الاجمال ولا ينافي ان يكون فيها معنى السببية نحو يقوم زيد فيعقبه عمرو ثم
ان كونها للترتيب بلا مهلة لا ينافي كون المترتب ما يحصل بتمامه في زمان طويل اذا كان اول اجزائه متعقبا كقوله تعالى
الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان الاخضرار يبتدئ عقيب نزول المطر لكن يتم في مدة ولو
قال ثم تصبح نظرا الى تمام الاخضرار جاز وثم للترتيب مع التراخي كما في المفرد لكنها كثيرا ما تجيء لاستبعاد مضمون
الجملة الثانية عن الاولى وعدم مناسبته له نحو ثم انشأناه خلقا آخر ونحو ثم الذين كفروا بربهم يعدلون لاستبعاد
الاشراك بخالق السموات والارض وكذا قوله ثم كان من الذين آمنوا بعد قوله فلا اقتحم العقبة الآية لبعد المنزلة
بين الايمان وفك الرقبة وكذا استغفروا ربكم ثم توبوا اليه للبعد بين طلب المغفرة والانقطاع بالكلية الى الله وهذا
في التنزيل اكثر من ان يحصى وقد يجيء لمجرد الترتيب والتدرج في درج الارتقاء من غير اعتبار تعقيب او تراخ كقوله
ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده وكذا قوله تعالى وما ادراك ما يوم الدين ثم ما ادراك ما يوم الدين
اذا عرفت هذا فنقول اذا عطفت بواحد من هذه الحروف جملة على جملة ظهرت الفائدة فيه وهي حصول معاني هذه الحروف
بخلاف الواو فانه لا يفيد سوى مجرد الاشتراك وهذا انما يظهر فيما له حكم اعرابي واما في غيره ففيه اشكال فانه
تلك الواو ايضا تفيد الجمع بين مضموني الجملتين في الحصول نقضا لانك اذا قلت يضر زيد ويمنع من غيره واذا حسن ان
يكون قولك يمنع رجوعا عن قولك يضر وابطالا له كذا في دلائل الاعجاز قلت هذا القدر مشترك بين الواو والفاء وثم
والجمل المشتركة في مجرد الحصول غير متناهية فتميز ما يحسن فيه العطف عما لا يحسن هو الذي يشكل فيه الغرات
والا اي وان لم يقصد ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو فان كان للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية فالفصل واجب
لئلا يلزم من الوصل التشريك في ذلك الحكم نحو واذا خلوا الآية لم يعطف الله يستهزئ بهم على قالوا لئلا يشارك في الاختصاص
بالظرف لما مر من ان تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص فيلزم ان يكون استهزاء الله بهم مختصا
ان قتلهم وقتالهم وما سولت لهم انفسهم مستدرجا اياهم من حيث لا يشعرون متصلا لا بحال خلوهم الى الشياطين

اقيموا من ارسيت السفينة اي حبستها بالمرساة ونزاولها اي نحاولها ونعالجها والضمير للحرب اي قال رائد القوم بلا
ومقدمتهم اقيموا نقاتل فان موت كل نفس يجري بمقدار الله وقدره لا الجبن ينجيه ولا الاقدام يرديه وقيل الضمير
للسفينة وقيل للخمر والوجه ما ذكرنا ولما كان ارسوا انشاء لفظا ومعنى ونزاولها خبرا كذلك لم يعطف عليه ولم يجعل
ايضا مجزوما جوابا للامر لان الغرض تعليل الامر بالارساء بالمزاولة والامر في الجزم بالعكس اعني يصير الارساء
علة للمزاولة كما في اسلم تدخل الجنة فان قلت هذه الاقسام كلها على التقدير المذكور وهو ان لا يكون للجملة الاولى محل من
الاعراب والجملة الاولى في هذا المثال وهو قوله ارسوا في محل النصب على انه مفعول قال فكيف يصح ذلك قلت ما ذكر انه قد يكون بين
الجملتين اللتين لا محل لاوليهما من الاعراب كمال الانقطاع او كمال الاتصال او شبه احدهما اشارة الى تحقيق هذه المعاني فيه
نظرا الى كونها بين الجملتين اللتين يكون لاوليهما محل من الاعراب او لا يكون فهذا مثال لكمال الانقطاع بين الجملتين
وقد يقال ان المقصود بالتمثيل هو ما وقع في كلام الرائد والجملتان في كلامه ليس لهما محل من الاعراب ولا يخفى ما فيه من
التعسف لان المثال انما هو هذا المصراع والجملتان فيه مما له محل من الاعراب ولهذا جعل نحو قوله انا معكم انما نحن مستهزؤن
مما له محل من الاعراب على ما مر ومعنى او لاختلافهما خبرا وانشاء بان يكون احدهما خبرا معنى والاخرى انشاء معنى وان
كانتا خبريتين او انشائيتين لفظا نحو مات فلان رحمه الله اي ليرحمه الله انشاء معنى فلا يصح عطفه على مات فلان او لانه
عطف على لاختلافهما والضمير للشأن لا جامع بينهما كما سيأتي بيان الجامع فلا يصح زيد طويل وعمرو نائم ولا العلم حسن
ووجه زيد قبيح واما كمال الاتصال فلكون الثانية مؤكدة للاولى او بدلا عنها او بيانا لها واما النعت فلما لم يتميز عن عطف البيان
الا بانه يدل على بعض احوال المتبوع لا عليه والبيان بالعكس وهذا المعنى مما لا يتحقق في الجمل لم ينزل الثانية من الاولى منزلة
النعت من المنعوت ثم جعل الثانية مؤكدة للاولى يكون لدفع توهم تجوز او غلط وهو قسمان لانه اما ان ينزل الثانية من الاولى
منزلة التأكيد المعنوي من متبوعه في افادة التقرير مع الاختلاف في المعنى او منزلة التأكيد اللفظي في اتحاد المعنى فالاول
نحو لا ريب فيه بالنسبة الى ذلك الكتاب وهذا على تقدير ان يكون الم جملة مستقلة او طائفة من حروف المعجم مستقلة
وذلك الكتاب جملة ثانية ولا ريب فيه ثالثة على ما هو الوجه الصحيح المختار وههنا وجوه اخر خارجة عن المقصود فانه لما
بولغ في وصفه اي وصف الكتاب والباء في قوله ببلوغه متعلق بوصفه اي في ان وصف بانه بلغ الدرجة القصوى في الكمال
وقوله بولغ مستعمل الباء في قوله بجعل المبتدأ ذلك وتعريف الخبر باللام وذلك لما مر من ان تعريف المسند اليه بالاشارة
يدل على كمال العناية بتمييزه وانه ربما يجعل بعده درجة اي تعظيمه وبعد درجته وان تعريف المسند باللام يفيد الانحصار
حقيقة نحو الله الواجب او مبالغة نحو حاتم الجواد فمعنى ذلك الكتاب انه الكتاب الكامل كأن ما عداه من الكتب في مقابلته

وليس كذلك بل هو متصل لا انقطاع لها فان قلت لا نسلم ان اذا في الآية ظرفية بل هي شرطية وبعد تسليم ان العامل
في اذا الشرطية هو الجزاء فلا نسلم ان مثل هذا التقديم يفيد الاختصاص بل هو لمجرد تقدير السؤال كالاستفهام ولو سلم فلا
نسلم ان العطف على ما يفيد شيئا يوجب تقييد المعطوف بذلك الشيء قلت اذا الشرطية هي بعينها الظرفية استعملت استعمال
الشرط ولا شك ان قولنا اذا خلوت قرأت القرآن يفيد معنى لا اقرأ القرآن الا اذا خلوت سواء جعل ذلك باعتبار
مفهوم الشرط او باعتبار ان التقديم يفيد الاختصاص ثم القيد اذا كان مقدما على المعطوف عليه فالظاهر تقييد المعطوف
به كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت زيدا وقولنا ان جئتني اعطك واكسك نعم انه ليس بقطعي لكنه السابق الى الفهم في الخطابيات
فان قلت اذا عطفت شيئا على جواب الشرط فهو على ضربين احدهما ان يستقل بالجزائية نحو ان تأتني اعطك واكسك
والثاني ان يكون المعطوف بحيث يتوقف على المعطوف عليه ويكون الشرط سببا فيه بواسطة كونه سببا في المعطوف
عليه كقولك اذا رجع الامير استأذنت وخرجت اي اذا رجع استأذنت فخرجت فلم لا يجوز ان يكون عطف الله
يستهزئ بهم على قالوا من هذا القبيل قلت لانه يصير المعنى واذا قالوا ذلك يستهزئ الله بهم وهذا غير مستقيم
لان الجزاء اعني استهزاء الله بهم انما هو على نفس استهزائهم وارادتهم اياه لا على اخبارهم عن انفسهم بانا مستهزؤن
بدليل انهم لو قالوا ذلك لدفع عن انفسهم والتسلم من شرهم لم يكن عليهم مؤاخذة كذا في دلائل الاعجاز والا عطف
على قوله فان كان للاولى حكم اي وان لم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية وذلك بان لا يكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة
او يكون ذلك ولكن قصد اعطاؤه للثانية ايضا فان كان بينهما اي بين الجملتين كمال الانقطاع بلا ايهام اي بدون ان
يكون في الفصل ايهام خلاف المقصود او كمال الاتصال او شبه احدهما اي احد الكمالين فكذلك يتعين الفصل
اي وان لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا ايهام ولا كمال الاتصال ولا شبه احدهما فالوصل متعين وتحقيق ذلك ان الواو
للجمع والجمع بين الشيئين يقتضي مناسبة بينهما وان يكون بينهما مغايرة لئلا يلزم عطف الشيء على نفسه والحاصل
من احوال الجملتين اللتين لا محل لهما من الاعراب ولم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية ستة الاول كمال الانقطاع
بلا ايهام الثاني كمال الاتصال الثالث شبه كمال الانقطاع الرابع شبه كمال الاتصال الخامس كمال الانقطاع مع الايهام السادس
التوسط بين الكمالين فحكم الاخيرين الوصل وحكم الاربعة السابقة الفصل اما في الاول والثالث فلعدم المناسبة واما
في الثاني والرابع فلعدم المغايرة المفتقرة الى الربط بالعاطف فاخذ المصنف في تحقيق المقامات الستة وقال اما كمال الانقطاع
فلاختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى اي لكون احدى الجملتين خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء لفظا ومعنى نحو وقال
رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار الرائد الذي يتقدم القوم لطلب الماء والكلأ وارسوا اي

الفصل والوصل
الرائد
ارسوا

فاقتص وانه الذي يستاهل ان يسمى كتابا كما تقول هو الرجل اى الكامل في الرجولية كانه من سواه بالنسبة اليه ليس
برجل جاز جواب لما اى جوز بسبب هذه المبالغة المذكورة ان يتوهم السامع قبل التامل انه اى قوله ذلك الكتاب
مما يرمى به جزافا اى من غير ان يكون صادرا عن روية وبصيرة فاتبعه على لفظ المفعول والمرفوع المستتر عائد الى قوله
لا ريب فيه والمنصوب البارز الى قوله ذلك الكتاب اى ولما جاز ان يتوهم ان قوله ذلك الكتاب جزاف جعل قوله لا ريب
فيه تابعا لقوله ذلك الكتاب نفيا لذلك التوهم فوزانه اى وزان لا ريب فيه وزان نفسه في جاءني زيد نفسه والثالث
اى هو هدى للمتقين فان معناه ان الكتاب في الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها لما في تنكير هدى من الابهام والتعظيم وكونه
المشتق نهاية حتى كانه هداية محضة حيث جعل الخبر مصدرا لا اسم فاعل ولم يقل هاد للمتقين وهذا معنى ذلك الكتاب لان
معناه كما مر الكتاب الكامل والمراد بكماله كماله في الهداية لان الكتب السماوية بحسبها اى بحسب الهداية يتفاوت في ... بحسب
ذلك اى على قدره وهديه وتقديم الجار والمجرور للحصر اى بحسبها تتفاوت في درجات الكمال لا بحسب غيرها فان قلت قد تتفاوت
الكتب بحسب جزالة النظم وبلاغته كالقرآن فانه فاق سائر الكتب باعجاز نظمه قلت هذا داخل في الهداية لانه ارشاد الى
التصديق ودليل عليه فوزانه اى وزان هدى للمتقين وزان زيد الثاني في جاءني زيد زيد لكونه مقررا لقوله ذلك الكتاب مع
اتفاقهما في المعنى بخلاف قوله لا ريب فيه فانه وان كان مقررا لكنهما مختلفان معنى فلذا جعل بمنزلة التاكيد المعنوى هذا ولكن
ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان قوله لا ريب فيه بيان وتوكيد وتحقيق لقوله ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له وبمنزلة ان تقول
هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية لتثبته او بدلا منها عطف على قوله مؤكدة للاولى اى القسم الثانى من كمال الاتصال
ان يكون الجملة الثانية بدلا من الاولى لانها اى لان الاولى غير وافية بتمام المراد او كغير الوافية بخلاف الثانية فانها وافية لا
تشبه بغير الوافية والمقام يقتضى اعتناء بشانه اى بشان المراد لان الغرض من الابدال ان يكون الكلام وافيا
بتمام المراد وهذا انما يكون فيما يعتنى بشانه لنكتة ككونه اى تلك النكتة ككون المراد مطلوبا في نفسه او فظيعا
او عجيبا او لطيفا فينزل الجملة الثانية من الاولى منزلة بدل البعض او الاشتمال من متبوعه فلا يعطف عليها لما بين البدل
والمبدل منه من كمال الاتصال ولم يعتبر بدل الكل لانه لا يتميز من التاكيد الا بان لفظه غير لفظ متبوعه وانه المقصود دونه
بخلاف التاكيد وهذا المعنى مما لا يتحقق في الجمل لا سيما التى لا محل لها من الاعراب فالاول وهو ان تنزل الثانية
منزلة بدل البعض نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون فان المراد التنبيه على نعم الله تعالى والمقام
يقتضى اعتناء بشانه لكونه مطلوبا في نفسه او ذريعة الى غيره والثانى اعنى قوله امدكم بانعام الخ اوفى بتاديته اى
تادية المراد لدلالته اى الثانى عليها اى على نعم الله تعالى بالتفصيل من غير احالة على علم المخاطبين المعاندين فوزانه وزان وجهه

في اعجبنى زيد وجهه لدخول الثانى في الاول لان ما تعلمون يشمل الانعام والبنين والجنات وغيرها والثانى
وهو ان ينزل منزلة بدل الاشتمال نحو اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن في السر والجهر مسلما
اى ان لم ترحل فكن على ما يكون عليه المسلم من استواء الحالين في السر والجهر فان المراد به اى بقوله
ارحل كمال اظهار الكراهة لاقامته اى اقامة المخاطب وقوله لا تقيمن عندنا اوفى بتاديته اى تادية المراد لدلالته
عليه اى لدلالة لا تقيمن على المراد وهو كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة مع التاكيد الحاصل من النون فان
قلت قوله لا تقيمن عندنا انما يدل بالمطابقة على طلب الكف عن الاقامة لانه موضوع للنهى واما اظهار كراهة النهى
فمن لوازمه ومقتضياته فدلالته عليه يكون بالالتزام دون المطابقة قلت نعم ولكن صار قولك لا تقم عندى بحسب العرف حقيقة
في اظهار كراهة اقامته وحضوره حتى انه كثيرا ما يقال لا تقم عندى ولا يراد كفه عن الاقامة بل مجرد اظهار كراهة حضوره
والتاكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى فصار لا تقيمن عندنا دالا على كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة وقريب من هذا ما
يقال انه لم يرد بالمطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بل دلالته على ما يفهم منه قصدا صريحا بخلاف ارحل فان دلالته على كمال
اظهار الكراهة لاقامته ليست بالمطابقة مع انه ليس فيه شئ من التاكيد بل انما يدل على ذلك بالالتزام بقرينة قوله والا فكن في
السر والجهر مسلما فانه يدل على ان المراد من امره بالرحلة اظهار كراهة اقامته بسبب مخالفة سره العلن وزعم صاحب
المفتاح ان دلالة ارحل على هذا المراد بالتضمن فكانه اراد بالتضمن معناه اللغوى لان ارحل معناه العرفي طلب الرحلة
فقد تصدق في ضمن ذلك تنبيه عن الاقامة اظهارا لكراهتها وظاهر ان كمال اظهار الكراهة لاقامته ليس جزءا من مفهوم ارحل
حتى يكون دلالته عليه بالتضمن ويمكن ان يقال انه مبنى على ان الامر بالشئ يتضمن النهى عن ضده فقد اشتمل مدلول التضمن
على مفهوم لا تقم عندنا وهو اظهار كراهة اقامته بحسب العرف كما مر وفيه تعسف ووزانه اى وزان لا تقيمن عندنا وزان حسنها
في اعجبنى الدار حسنها لان عدم الاقامة مغاير للارتحال فلا يكون لا تقيمن تاكيدا لقوله ارحل او بدل الكل وليس داخلا فيه اى عدم
الاقامة غير داخل في مفهوم الارتحال فلا يكون بدل بعض مع ما بينهما من الملابسة واللازمة فيكون بدل الاشتمال والكلام
في ان الجملة الاولى اعنى ارحل منصوبة المحل مفعول اقول كما مر في ارسوا نزاولها وقوله في المثالين اعنى الآية والبيت ان
الثانية اوفى بتادية المراد يدل على ان الجملة الاولى فيهما وافية بتمام المراد لكنها كغير الوافية اما في الآية فلما فيها من الاجمال واما
في البيت فلعدم دلالتها على تمام المراد من المقصود او بيانا لها عطف على قوله مؤكدة اى القسم الثالث من كمال الاتصال
ان يكون الجملة الثانية بيانا للاولى فتنزل منها منزلة عطف البيان من متبوعه في افادة الايضاح فلا يعطف عليها لخفائها
اى المقتضى لتبيين الجملة الاولى بالثانية خفاء الاولى مع اقتضاء المقام ازالته نحو فوسوس اليه الشيطان قال يا آدم هل

اذ لكم علي نجوة الحلد وملك لا يبلى فان وزانه وزان قوله تعالى يا آدم وزان ثمرة قوله اقسم بالله ابو حفص عمر حيث
جعل قال يا آدم بيانا وتوضيحا لقوله فوسوس اليه الشيطان كما جعل عمر بيانا وتوضيحا لابي حفص ولا يجوز ان يقال انه من باب
عطف البيان للفعل لانه اذا قطع النظر عن العامل اعني الشيطان لم يكن قال بيانا وتوضيحا لوسوس فليتامل قد
يعطف الجملة التي تصلح بيانا للاولى عليها تنبيها على استقلالها ومغايرتها للاولى كقوله تعالى يسومونكم سوء العذاب يذبحون ابناءكم وفي
سورة ابراهيم ويذبحون بالواو فحيث طرح الواو جعله بيانا ليسومونكم وتفسيرا للعذاب وحيث اثبتها جعل التذبيح لانه اوفى
على جنس العذاب وزاد عليه زيادة ظاهرة كانه جنس آخر وقد يكون قطع الجملة عما قبلها لكمالها بيانا وتفسيرا المفرد من
مفرداته كقوله تعالى عذاب يوم كبير الى الله مرجعكم فانه بين عذاب اليوم الكبير بان مرجعكم الى من هو قادر على كل شيء
فكان قادرا على اشد ما اراد من عذابكم ولما فرغ من كمال الانقطاع والاتصال اراد ان يشير الى شبههما فقال واما كونها
اي كون الجملة الثانية كالمنقطعة عنها اي عن الاولى فلكون عطفها عليها اي عطف الثانية على الاولى موهما لعطفها على غيرها
مما يؤدي الى فساد المعنى وسمي هذا بكمال الانقطاع باعتبار انه مشتمل على مانع من العطف وهو ايهام خلاف
المراد كما ان الجملتين انشائيتين وخبرا والمتفقتين اللتين لا جامع بينهما مشتمل على مانع لكن هذا دونه لان المانع
في هذا خارجي ربما يمكن دفعه بنصب قرينة وسمي الفصل لذلك قطعا مثاله وتظن سلمى انني ابغي بها بدلا اراها في
الضلال تهيم فان بين الجملتين الخبريتين اعني قوله وتظن سلمى وقوله اراها مناسبة ظاهرة لاتحادهما في المسند
لان معنى اراها اظنها والمسند اليه في الاولى محبوب وفي الثانية محب لكن لم يعطف اراها على تظن لئلا يتوهم انه
عطف على قوله ابغي وهو اقرب اليه فيكون هذا ايضا من مظنونات سلمى وليس كذلك ويحتمل الاستيناف
كانه قيل كيف تراها في هذا الظن فقال اراها تتحير في اودية الضلال ومن هذا القبيل قطع قوله تعالى الله يستهزئ
بهم عن الجملة الشرطية اعني قوله واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم فان عطفه عليها يوهم عطفه على جملة قالوا ولهذا
انا معكم وكلاهما فاسد كما مر فظهر ان قطعه ايضا للاحتياط كما في هذا البيت لا للوجوب كما زعم السكاكي لانه لم يتبين
امتناع عطفه على الجملة الشرطية لا يعالى انه ترك لظهور امتناع عطف غير الشرطية على الشرطية وظهور انه لا جامع بينهما
لانا نقول الاول ممنوع فان عطف الشرطية على غيرها وبالعكس كثير في الكلام مثل قوله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو
انزلنا ملكا لقضي الامر وقوله فاذا جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون وكذا الثاني لظهور المناسبة
بين المسندين اعني استهزاء الله بهم وتعاونهم بهذه المقالات او ما شاكلها من المخاطبات بلا تاويل وكذا في التحقيق وكذا
بين المسند اليهما لكونهما متقابلين يستهزئ كل منهما بالآخر بدليل انه علل قطع الله يستهزئ بهم عن جملة قالوا

وجملة انا معكم بانه لا يعلم الجامع بينهما فليتامل واما كونها اي كون الثانية كالمتصلة بها اي بالاولى فلكونها اي الثانية
جوابا لسؤال اقتضته الاولى فتنزل الاولى منزلته اي منزلة السؤال لكونها مشتملة عليه ومقتضية له فتفصل الثانية
عنها اي عن الاولى كما يفصل الجواب عن السؤال لما بينهما من الاتصال وقال السكاكي النوع الخامس اي الحالة المقتضية للقطع
ان يكون الكلام السابق بفحواه كالمورد للسؤال فينزل ذلك منزلة السؤال المدلول عليه بالفحوى منزلة الواقع ويطلب
بالكلام الثاني وقوعه جوابا له فيقطع عن الكلام السابق لذلك وتنزيل السؤال بالفحوى منزلة الواقع لا يصار
اليه الا لنكتة كاغناء السامع ان يسأل او ان لا يسمع منه شيء تحقيرا له اي مثلا ان لا يسمع من السامع شيء تحقيرا
له وكراهة لسماع كلامه او مثلا ان لا ينقطع كلامك بكلامه او مثل القصد الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو تقدير
السؤال وترك العاطف او غير ذلك فليس في كلام السكاكي دلالة على ان الجملة الاولى تنزل منزلة السؤال كما في كلام
المصنف فكان المصنف نظر الى ان قطع الثانية عن الاولى مثل قطع الجواب عن السؤال لكونها كالمتصلة بها انما يكون على تقدير
تشبيه الاولى بالسؤال وتنزيلها منزلته ولا حاجة الى ذلك لان كون الجملة الاولى منشأ السؤال كاف في كون
الثانية التي هي الجواب كالمتصلة بها على ما اشار اليه صاحب الكشاف حيث قال وانما قطع قصة الكفار يعني قوله تعالى
ان الذين كفروا سواء عليهم الآية عما قبلها لان ما قبلها مسوق لذكر الكتاب وانه هدى للمتقين والثانية مسوقة
لبيان ان الكفار من صفتهم كيت وكيت فبين الجملتين تباين في الغرض والاسلوب وهما على حد لا مجال فيه للعاطف فلان
قوله تعالى ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم ثم قال فان قلت هذا اذا زعمت ان الذين يؤمنون جار على المتقين فاذا
ابتدأته وبنيت الكلام لصفة المؤمنين ثم عقبته بكلام آخر في صفة اضدادهم كان مثل قوله تعالى ان الابرار لفي نعيم قلت قد
مر لي ان الكلام المبتدأ عقيب المتقين سبيله الاستيناف وانه مبني على تقدير سؤال وذلك ادراج له
في حكم المتقين وتابع له في المعنى وان كان مبتدأ في اللفظ فهو في الحقيقة كالجاري عليه ويسمى الفصل لذلك اي لكون الثانية
جوابا لسؤال اقتضته الاولى استينافا وكذا الجملة الثانية تسمى نفسها استينافا كما تسمى استئنافا
وهو اي الاستيناف ثلاثة اضرب لان السؤال الذي تضمنته الاولى اما عن سبب الحكم مطلقا نحو قال لي كيف انت
قلت عليل سهر دائم وحزن طويل اي ما بالك عليلا او ما سبب علتك وذلك لان العادة انه اذا قيل فلان
عليل ان يسأل عن سبب علته وموجب مرضه لا ان يقال هل سبب علته كذا وكذا لا سيما السهر والحزن
فانه قلما يقال هل سبب مرضه السهر والحزن لانهما ابعد اسباب المرض فعلم ان السؤال عن السبب المطلق
دون السبب الخاص وعدم التاكيد ايضا مشعر بذلك واما عن سبب خاص لهذا الحكم نحو وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة

كالمتصلة فلكون الثانية جوابا لسؤال

كمال الانقطاع

قطع

ويجعل الاستيناف

استيناف

بالسوء كانه قيل هل النفس امارة بالسوء فقيل نعم ان النفس لامارة بالسوء فان كيد دليل على ان السوال عن
السبب الخاص فان الجواب من مطلق السبب لا يوكد وهذا الضرب يقتضي تاكيد الحكم كما مر في احوال الاسناد من
ان المخاطب ان كان مترددا طالبا له حسن تقويته بموكد فعلم ان المراد بالاقتضاء ههنا الاقتضاء على سبيل الاستحسان
لا على سبيل الوجوب فاذا قلت اعبد ربك ان العبادة حق له فهذا جواب للسوال عن السبب الخاص اي هل العبادة
حق له فاذا قلت فالعبادة حق له فهو بيان ظاهر لمطلق السبب ووصل ظاهر لان الحرف موضوع للوصل واذا قلت العبادة
حق له فهو وصل خفي بتقدير الاستيناف جواب للسوال عن مطلق السبب اي لم تامرنا بالعبادة وهذا ابلغ
الوصلين واقواهما فيتفاوت هذه الثلثة بحسب تفاوت المقامات واما عن غيرهما اي عن غير السبب المطلق والسبب
الخاص نحو قالوا سلاما قال سلام اي فماذا قال ابراهيم في جواب سلامهم فقيل قال سلام اي حياهم بتحية احسن من
تحيتهم لان تحيتهم كانت بالجملة الفعلية الدالة على الحدوث اي نسلم سلاما وتحيته بالاسمية الدالة على الثبوت والدوام
اي سلام عليكم وقوله زعم العواذل انني في غمرة العواذل جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة لا امراة عاذلة بدليل قوله صدقوا
ولما كان هذا مظنة ان يتوهم ان غمرته مما ستنكشف كما هو شان اكثر الغمرات والشدائد استدركه بقوله ولكن
غمرتي لا تنجلي ففصل قوله صدقوا عما قبله لكونه استينافا جوابا للسوال عن غير السبب كانه قيل اصدقوا في هذا
الزعم ام كذبوا فقيل صدقوا ومثل الله بمثالين لان السوال عن غير السبب ايضا اما ان يكون على الاطلاق كما في المثال
الاول واما ان يشتمل على خصوصية كما في الثاني فان العلم حاصل بواحد من الصدق والكذب وانما السوال
عن تعيينه والاستيناف باب واسع متكاثر المحاسن وايضا منه هذا تقسيم آخر للاستيناف وهو
ان منه ما ياتي باعادة اسم ما استونف عنه اي اوقع عنه الاستيناف بحذف المفعول بلا واسطة والاصل استونف
عنه الحديث نحو احسنت انت الى زيد زيد حقيق بالاحسان ومنه ما يبني على صفته اي على صفة ما استونف عنه دون
اسمه يعني يكون المسند اليه في الجملة الاستينافية من صفات من قصد استيناف الحديث عنه اعني صفة تصلح
لترتب الحديث عليه وهذه العبارة اوضح من قولهم ومنه ما ياتي باعادة صفته اي اعادة ذكر الشيء بصفة من صفاته نحو
احسنت الى زيد صديقك القديم اهل لذلك والسوال المقدر فيهما لماذا احسن اليه وهل هو حقيق بالاحسان
وهذا اي الاستيناف المبني على صفة ما استونف عنه ابلغ واحسن لاشتماله على بيان السبب الموجب
كتقدم الصداقة في المثال المذكور لما يسبق الى الفهم من ترتب الحكم على الوصف ان الوصف علة له واما اذا اعتبرت المستانف
عنه في الكلام السابق بصفات ثم ذكرته في الاستيناف بلفظ اسم الاشارة كقولك قد احسنت الى زيد الكريم العاقل

فد احسنت الى زيد

ذكر

ذلك حقيق بالاحسان فالاظهر انه من القبيل الثاني وعليه قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم على وجه فان قلت
ان كان السوال في الاستيناف عن السبب فالجواب يشتمل على بيانه لا محالة سواء كان باعادة اسم ما
استونف عنه او مبنيا على صفته وان كان عن غيره فلا معنى لاشتماله على بيان السبب كما في قوله تعالى قالوا
سلاما قال سلام وقوله زعم العواذل البيت سواء كان باعادة الاسم او الصفة فما وجه هذا الكلام قلت
وجهه انه اذا اثبت لشيء حكم ثم قدر سوال عن سببه واريد ان يجاب بان سبب ذلك انه حقيق
بهذا الحكم واهل له فهذا الجواب يكون تارة باعادة اسم ذلك الشيء فيفيد ان سبب هذا الحكم كونه حقيقا به و
~~اهل له فهذا الجواب يكون تارة باعادة اسم ذكر الشيء فيفيد ان سبب~~ تارة باعادة صفته فيفيد ان سبب استحقاقه
لهذا الحكم هو هذا الوصف وليس يجري هذا في سائر صور الاستيناف فليتامل وقد يحذف صدر الاستيناف
فعلا كان او اسما نحو يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال كانه قيل من يسبحه فقيل رجال اي يسبحه رجال وعليه نعم
الرجل زيد او نعم رجلا زيد على قول اي على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف اي هو زيد ويجعل الجملة استينافا
جوابا للسوال عن تفسير الفاعل المبهم كما مر وقد يحذف اي الاستيناف كله اما مع قيام شيء مقامه نحو قول
الحماسي زعمتم ان اخوتكم قريش لهم الف اي ايلاف في الرحلتين المعروفتين لهم في التجارة
رحلة في الشتاء الى اليمن ورحلة في الصيف الى الشام وليس لكم الآف اي موالفة في الرحلتين المعروفتين
وجحد او لتكن اوثبوا جوعا وخوفا وقد جاءت بنو اسد وخافوا كانهم قالوا اصدقنا في هذا الزعم ام كذبنا
فقيل كذبتم فحذف هذا الاستيناف كله واقيم قوله لهم الف وليس لكم الآف مقامه لدلالته عليه ويحتمل ان
يكون قوله لهم الف وليس لكم الآف جوابا للسوال اقتضاه الجواب المحذوف كانه لما قال المتكلم كذبتم قالوا لم كذبنا
فقال لهم الف وليس لكم الآف فيكون في البيت استينافان كذا في الايضاح فان هذا هو الوجه الاول حينئذ لان قوله
لهم الف بالنسبة الى كذبتم المحذوف لا يحتمل سوى ان يكون استينافا جوابا له وبيانا لسببه فاقيم مقام السبب
قلت بل يحتمل التاكيد والبيان فكانه جعل في الوجه الاول موكدا الجواب المحذوف او بيانا له وبدون ذكر اي بدون
قيام شيء مقامه نحو فنعم الماهدون اي نحن على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف اي هم نحن فحذف المبتدا
والخبر جميعا من غير ان يقوم شيء مقامهما ولما فرغ من الاحوال الاربعة المقتضية للفصل شرع في الباقيين المقتضيين
للوصل فقال واما الوصل لدفع الايهام فكقولهم لا وايدك الله فقولهم لا رد لكلام سابق كانه قيل هل الامر كذلك فقيل لا
اي ليس الامر كذلك فهذه جملة اخبارية وايدك الله جملة انشائية معنى لانها بمعنى الدعاء فبينهما كمال الانقطاع لكن عطف هنا

وقد يحذف صدر الاستيناف

الرجل زيدا او نعم رجلا زيد

والثانية

يوهم خلاف المقصود فانه لو قيل لا ايدك الله لتوهم انه دعاء على المخاطب بعدم التأييد فلدفع هذا الوهم بالواو العاطفة لا نافية
الدعائية على الاخبارية المنفية المدلول عليها بكلمة لا كما ذكر العطف في سورة الفتح نحو وتظن سلمى البيت وهنا
للايهام واما للتوسط اي اما الوصل للتوسط بين حالتي كمال الانقطاع وكمال الاتصال وقد توهم بعضهم اما بكسر الهمزة
فوقع في خبط عظيم واما هو اما بالفتح عطفا على اما السابقة وقد علم مما مر ان الوصل اما لدفع الايهام واما للتوسط
بين كمال الاتصال والانقطاع فيقول اما الوصل لدفع الايهام فكذا واما الوصل للتوسط فاذا اتفقتا اي الجملتان
خبرا او انشاء لفظا ومعنى او معنى فقط بجامع اي مع وجود جامع بينهما والاتفاق المذكور اما بتحقق اذا كان كلتا
الجملتين خبريتين لفظا ومعنى او انشائيتين كذلك او كان كلتاهما خبريتين معنى فقط بان يكونا انشائيتين لفظا
او يكون الاولى انشائية لفظا والثانية خبرية او بالعكس او كان كلتاهما انشائيتين معنى فقط بان تكونا خبريتين لفظا او
يكون الاولى خبرية لفظا والثانية انشائية او بالعكس فالمجموع ثمانية اقسام فالاتفاق لفظا ومعنى كقوله تعالى يخادعون الله
وهو خادعهم وقوله تعالى ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم في الخبريتين اسمية وفعلية والمتناسبتين وقوله
تعالى كلوا واشربوا ولا تسرفوا في الانشائيتين والاتفاق معنى فقط لم يذكر له امثلة واهمله اشارة الى انه يمكن تطبيقه
على قسمين من الاقسام الستة واعاد فيه الكاف تنبيها على انه مثال للاتفاق معنى فقط فقال وكقوله تعالى واذ اخذنا
ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وذي القربى واليتامى والمساكين وقولوا للناس حسنا
فعطف قولوا على لا تعبدون لانهما وان اختلفا لفظا لكنهما متفقان معنى لان لا تعبدون اخبار في معنى الانشاء اي لا تعبدوا
كما تقول تذهب الى فلان تقول له كذا تريد الامر وهو ابلغ من صريح الامر لانه تسويغ الى الامتثال فهو يخبر عنه وقوله وبالوالدين
احسانا لا بد من فعل فاما ان يقدر خبر في معنى الطلب تنبيها على المبالغة المذكورة اي وتحسنون بمعنى احسنوا وهو
عطف على لا تعبدون فيكون مثالا لقسم آخر وهو ان يكونا انشائيتين معنى فقط بان يكون كلتاهما خبريتين لفظا او يقدر
من اول الامر صريح الطلب على ما هو الظاهر اي واحسنوا بالوالدين احسانا ومنه قوله تعالى في سورة الصف وبشر
المؤمنين عطفا على تؤمنون قبله في قوله يا ايها الذين آمنوا هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله و
رسوله لانه بمعنى آمنوا كذا في الكشاف وفيه نظر لان المخاطب بالاول هم المؤمنون خاصة بدليل قوله بالله ورسوله وبالثاني
هو النبي عليه السلام وهما وان كانا متناسبتين لكن لا يخفى انه لا يحسن عطف الامر لمخاطب على الامر لمخاطب آخر
الا عند التصريح بالنداء نحو يا زيد قم واقعد يا عمرو على ان قوله تؤمنون بيان لما قبله على طريق الاستيناف كانهم قالوا كيف
نعمل فقيل تؤمنون اي آمنوا فلا يصح عطف بشر عليه فالاحسن انه عطف على قل مرادا قبل يا ايها الذين آمنوا اي قل

يا محمد كذا وبشر او على محذوف اي فابشر يا محمد وبشر يقال بشرته فابشر اي سر وما اتفق الجملتان في الخبرية معنى فقط
والثانية انشاء في معنى الاخبار قوله تعالى قال اني اشهد الله واشهدوا اني بريء مما تشركون اي واشهدكم وبالعكس قوله
الم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب ان لا يقولوا على الله الا الحق ودرسوا ما فيه اي اخذ عليهم لانه للتقرير فان قلت قد
جوز صاحب الكشاف عطف الانشاء على الاخبار من غير ان يجعل بمعنى الانشاء او على العكس بل يؤخذ عطف
الحاصل من مضمون احدى الجملتين على الحاصل من مضمون الاخرى حيث ذكر في قوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا الى قوله وبشر
الذين آمنوا انه ليس المعتمد بالعطف هو الامر حتى يطلب له مشاكل من امر او نهي يعطف عليه وانما المعتمد بالعطف هو جملة
وصف ثواب المؤمنين فهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين كما تقول زيد يعاقب بالقيد والارهاق وبشر عمرا
بالعفو والاطلاق قلت هذا وجه حسن لكن متى يشترط اتفاق الجملتين خبرا وانشاء لا يسلم صحة ما ذكره من
المثال ولهذا قال المصنف ان قوله وبشر الذين آمنوا عطف على محذوف يدل عليه ما قبله اي فانذرهم وبشر الذين آمنوا وقال صاحب
المفتاح انه عطف على قل مرادا قبل يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم الاية فكانه امر النبي عم بان يؤدي معنى هذا
الكلام لانه قد ادرج فيه قوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا وهذا كما تقول للغلام وقد ضربه زيد قل لزيد
انا ستجيء ان تضرب غلامي وانا المنعم عليك بانواع النعم والجامع بينهما اي بين الجملتين يجب ان يكون باعتبار
المسند اليهما والمسندين جميعا اي باعتبار المسند اليه في الجملة الاولى والمسند اليه في الجملة الثانية وكذا باعتبار المسند
في الاولى والمسند في الثانية نحو يشعر زيد ويكتب للمناسبة الظاهرة بين الشعر والكتابة وتقارنهما في خيال اصحابهما ويعطي
ويمنع لتضاد الاعطاء والمنع هذا عند اتحاد المسند اليهما واما عند تغايرهما فلا بد وان يكون بينهما ايضا جامع كما اشار اليه بقوله
وزيد شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل وعمرو قصير لمناسبة بينهما اي بشرط ان يكون بين زيد وعمرو مناسبة كالاخوة
او الصداقة او العداوة او نحو ذلك وعلى الجملة يكون احدهما بسبب من الآخر وملابسا له بخلاف زيد شاعر وعمرو كاتب بدونها
اي بدون المناسبة بين زيد وعمرو فانه لا يصح وان كان المسندان متناسبين وان كانا متحدين ايضا ولهذا حكم
السكاكي بامتناع العطف في نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق وبخلاف زيد شاعر وعمرو طويل مطلقا اي سواء كان بين
زيد وعمرو مناسبة او لم تكن فانه لا يصح لعدم المناسبة بين المسندين اعني الشعر وطول القامة قال الشيخ
في دلائل الاعجاز اعلم انه كما يجب ان يكون المحدث عنه في احدى الجملتين بسبب من المحدث عنه في الاخرى كذلك ينبغي ان
يكون الخبر عن الثاني مما يجري مجرى الشبيه او النظير او النقيض للخبر عن الاول فلو قلت زيد طويل القامة وعمرو شاعر
لكان خلفا من القول قال السكاكي الجامع بين الشيئين قد نقل الظاهر كلام السكاكي ونصرف فيه باجمل بحيث لا ظنا منه انه اصلاح

والجامع بين الجملتين

ومنها العقل

ومنها الوهم

ومنها الخيال

ونحن نشرح اولا هذا الكلام مطابقا لما ذكره السكاكي ثم نشير الى ما فيه من الاختلال فنقول من القوى المدركة العقل وهي
القوة العاقلة المدركة للكليات ومنها الوهم وهي القوة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات من غير ان يتأدى اليها من
طرق الحواس كادراك العداوة والصداقة من زيد مثلا وكادراك الشاة معنى في الذئب ومنها الخيال وهي قوة تجتمع فيها
صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك وهي القوة التي يتأدى اليها صور المحسوسات من طرق الحواس
الظاهرة فتدركها وهي الحاكمة بين المحسوسات الظاهرة كالحكم بان هذا الابيض هو هذا الحلو وتحفظ بالصور ما يمكن ادراكه
باحدى الحواس الظاهرة وبالمعاني ما لا يمكن ومنها المفكرة وهي التي لها قوة التفصيل والتركيب بين الصور
المأخوذة من الحس المشترك والمعاني المدركة بالوهم بعضها مع بعض وهي دائما لا تسكن نوما ولا يقظة وليس من شأنها
ان يكون عملها منتظما بل النفس تستعملها على اي نظام تريد فان استعملتها بواسطة القوة الوهمية فهي المتخيلة
وان استعملتها بواسطة قوة العاقلة وحدها او مع القوة الوهمية فهي المفكرة اذا تمهد هذا فنقول ذكر السكاكي
انه يجب ان يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة المفكرة جمعا من جهة العقل او من جهة الوهم او من جهة الخيال فالجامع
بين الجملتين اما عقلي بان يكون بينهما اتحاد في التصور المراد بالجامع العقلي امر بسببه يقتضي العقل اجتماع الجملتين
في المفكرة قال السكاكي هو ان يكون بين الجملتين اتحاد في تصور مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما
مثل الوصف او الحال او الظرف او نحو ذلك وظاهره انه اراد بالتصور الامر المتصور لانه كثيرا ما يطلق التصورات والتصديقات
على المعلومات التصورية والتصديقية او تماثل هناك اي في تصور من تصوراتهما ثم اشار الى سبب كون التماثل ما يقتضي
بسببه العقل جمعهما في المفكرة بقوله فان العقل بتجريده المثلين عن التشخص في الخارج يرفع التعدد بينهما لان العقل
يجرد ذلك لا يدرك بذاته الجزئي من حيث هو جزئي بل يجرده من العوارض المشخصة في الخارج وينتزع منه المعنى الكلي فيدركه فالمتماثلان
اذا جردا عن المشخصات صارا متحدين فيكون حضور احدهما في المفكرة حضور الآخر وانما قال عن التشخص في الخارج لان كل
ما هو حاصل في العقل فلا بد له من تشخص عقلي ضرورة انه متميز عن سائر المعلومات وانما قلنا انه لا يدرك الجزئي بذاته لانه يدرك
الجزئيات بواسطة الآلات الجسمانية لانه يحكم بالكليات على الجزئيات كقولنا زيد انسان والحاكم يجب ان يدركهما
معا لكن ادراكه للكلي بالذات وللجزئي بالآلات وكذا الحكم بان هذا اللون غير هذا الطعم ونحو ذلك فان قلت تجريدهما
عن التشخص في الخارج لا يقتضي ارتفاع تعددهما لجواز ان يتعددا بعوارض كلية حاصلة في العقل مثلا ان يعلم من
زيد انه رجل اسمر فاضل ومن عمرو انه رجل اسود جاهل فتلك اذا كانت الاوصاف كلية حاصلة في العقل كان اشتراك
زيد وعمرو وغيرهما من الجزئيات فيها على السوية باعتبار العقل وان كانت بحسب الخارج مختصة ببعض منها وقد ينا نظر وما

مطلب تعريف التضايف

او تضايف بين العلة والمعلول

ان التماثل اذا كان جامعا لم يتوقف صحة قولنا زيد كاتب وعمرو شاعر على مناسبة بين زيد وعمرو مثل الاخوة والصداقة
ونحو ذلك لانهما متماثلان لاشتراكهما في الانسانية وقد مر بطلانه والجواب ان المراد بالتماثل اشتراكهما في وصف له نوع
اختصاص بهما وسيتضح ذلك في باب التشبيه او تضايف وهو كون الشيئين بحيث لا يمكن تعقل كل واحد منهما الا
بالقياس الى تعقل الآخر فحصول كل واحد منهما في المفكرة يستلزم حصول الآخر فيه وهذا معنى الجمع بينهما كما بين العلة والمعلول
فان كل امر يصدر عنه امر آخر اما بالاستقلال او بواسطة انضمام الغير اليه فهو علة والامر الآخر معلول فتعقل
كل واحد منهما بالقياس الى تعقل الآخر او الاقل او الاكثر فان كل عدد يصير عند العد فانيا قبل عدد آخر فهو اقل من الآخر
والآخر اكثر منه وذكر الشارح العلامة ره ان المثال الاول مثال للتضايف بين الامور العقلية والثاني مثال للتضايف بين
ما يتم المحسوسات والمعقولات وفيه نظر لان التضايف انما هو بين مفهومي العلة والمعلول ومفهومي الاقل والاكثر لا بين الذاتين
الا يرى ان تعقل ذات الواجب ليس بالقياس الى تعقل ذات مخلوقاته وبالعكس وكذا تعقل ثلثة من الرجال
ليس بالقياس الى تعقل ستة وبالعكس والمفهومات صور معقولة لا محسوسة وان اراد ان ما يصدق عليه
الاقل والاكثر يجوز ان يكون محسوسا وان يكون معقولا فكذا العلة والمعلول كالنجار والكرسي فانهما محسوسان
فان اراد ان العلية والمعلولية معقولان لكونهما نسبتين فالاقلية والاكثرية ايضا كذلك او وهمي عطف على قوله عقلي
والمراد بالجامع الوهمي امر بسببه يقتضي الوهم اجتماعهما في المفكرة اعني ان الوهم يحتال في ذلك بخلاف العقل فانه
اذا خلي ونفسه لم يحكم باجتماعهما وذلك بان يكون بين تصوريهما شبه تماثل كلوني بياض وصفرة فان الوهم
يبرزهما في معرض المثلين من جهة انه يسبق الى الوهم انهما نوع واحد زيد في احدهما عارض بخلاف العقل فانه يعرف انهما نوعان
متباينان داخلان تحت جنس هو اللون وكذلك الخضرة والسواد ولذلك اي ولان الوهم يبرزهما في معرض المثلين ويجتهد
في الجمع بينهما في المفكرة حسن الجمع بين الثلثة التي في قوله ثلثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وابو اسحق والقمر فان
الوهم يبرزها في معرض الامثال ويتوهم ان هذه الثلثة من نوع واحد وانما اختلفت بالعوارض والمشخصات بخلاف العقل فانه
يعرف ان كلا منها من نوع آخر وانما اشتركت في عارض وهو اشراق الدنيا ببهجتها على ان ذلك في ابي اسحق مجاز
او يكون بين تصوريهما تضاد وهو التقابل بين امرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض
في المحسوسات والايمان والكفر في المعقولات والحق ان بينهما تقابل العدم والملكة لا تقابل التضاد لان الايمان هو تصديق النبي عم
في جميع ما علم مجيئه به بالضرورة اعني قبول النفس لذلك والاذعان له من غير اباء ولا جحود على ما فسره المحققون من المنطقيين
مع الاقرار به باللسان والكفر عدم الايمان عما من شأنه الايمان الا ان يقال الكفر انكار شيء من ذلك فيكون ضد الايمان

تقابل العدم والملكة
والايمان والكفر

لكونه وجوديا مثله وما يتصف بها اي بالمذكورات كالاسود والابيض والاسن والكافر فانه قد نجعل مثل الاسود والابيض متضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين وهما السواد والبياض والا فهما لا يتواردان على المحل اصلا لكون بتضادان وذلك لان الاسود مثلا هو الجارح السواد او شبه تضاد كالسماء والارض في المحسوسات فان بينهما شبه التضاد باعتبار انهما وجوديان احدهما في غاية الارتفاع والاخرى في غاية الانحطاط لكنهما لا يتواردان على المحل لكونهما من الاجسام دون الاعراض فلا يكونان متضادين والاول والثاني فيما يعم المحسوسات والمعقولات فان الاول هو الذي يكون سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير والثاني هو الذي يكون مسبوقا بواحد فقط فاشبها المتضادين باعتبار اشتمالهما على وصفين لا يمكن اجتماعهما لكنهما ليسا بمتضادين لكونهما من الجليين الموصوفين بالاولية والثانوية فان قلت كما جعل نحو الاسود والابيض من قبيل المتضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين فليجعل نحو السماء والارض والاول والثاني ايضا من هذا القبيل بهذا الاعتبار والا فما الفرق قلت الفرق ان الوصفين المتضادين في نحو الاسود والابيض جزءا مفهوميهما بخلاف نحو السماء والارض فانهما لازمان لهما خارجان واما الاول والثاني فان كانت الاولية والثانوية جزءين من مفهوميهما لكنهما ليسا بمتضادين فليس بينهما غاية الخلاف لان العاشر اجد من الثاني ان العدم معتبر في مفهوميهما فلا يكونان وجوديين ثم بين سبب كون التضاد وشبهه جامعا وهميا بقوله فانه اي الوهم ينزلهما اي التضاد وشبهه التضاد منزلة التضايف ضرورة انه لا يحضره احد المتضادين او الشبيهين بهما الا ويحضره الآخر ولذلك نجد الضد اقرب خطورا بالبال مع الضد من المغايرات التي ليست اضداد الرائة فانه قلما يخطر بالبال السواد الا ويخطر به البياض وكذا السماء والارض يعني ان ذلك مبني على حكم الوهم والا فالعقل يتعقل كلا منهما ذاهلا عن الاخر وليس عنده ما يقتضي اجتماعهما في المفكرة او خيالي عطف على قوله وهمي وثني بالجامع الخيالي امر بسببه يقتضي الخيال اجتماعهما في المفكرة وان كان العقل من حيث الذات غير مقتض لذلك وهو بان يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال سابق على العطف لاسباب مؤدية الى ذلك واسبابه اي اسباب التقارن في الخيال مختلفة ولذلك اختلفت الصور الثابتة في الخيالات ترتيبا ووضوحا فكم من صور لا انفكاك بينهما اصلا في خيال وهما في آخر مما لا يجتمع اصلا وكم صورة لا تغيب عن خيال وهي في آخر مما لا يقع قط ولصاحب علم المعاني فضل احتياج الى معرفة الجامع لان معظم ابواب الفصل والوصل وهو مبني على الجامع لا سيما الخيالي فان جمعه على مجرى الالف والعادة بحسب انعقاد الاسباب في اثبات الصور في خزانة الخيال وتباين الاسباب مما يفوته الحصر ولهذا امثلة وحكايات ذكرت في شرح المفتاح وقد ظهر لك مما ذكرنا انه ليس المراد بالجامع العقلي ما يكون مدركا بالعقل وبالوهمي ما يكون مدركا بالوهم وبالخيالي ما يكون مدركا بالخيال لان التضاد وشبه التضاد ليسا من المعاني التي تدركها الوهم وكذا

الخيال ان يرى صورة الشيء في مظهر فيظن ان الصورة حاصلة فيه وهي معدومة فيه

التقارن في الخيال ليس من الصور التي تجتمع في الخيال بل هي من المعاني المعقولة وتخصيصهم ما لم يقف على ذلك اعترض اولا بان السواد والبياض مثلا محسوسان فكيف يصح ان يجعلا من الوهميات واجيب ثانيا بان الجامع كون كل واحد منهما متضادا للآخر وهذا معنى جزئي لا يدركه الا الوهم وفيه نظر لانا لا نسلم ان تضاد السواد والبياض معنى جزئي وان اراد ان تضاد هذا السواد وهذا البياض جزئي فتماثل هذا مع ذاك وتضايفه معه ايضا معنى جزئي فلا تفاوت بين التماثل والتضايف وشبه التماثل والتضاد وشبه التضاد في انها اذا اضيفت الى الجزئيات كانت جزئيات واذا اضيفت الى الكليات كانت كليات فكيف يصح جعل بعضها على الاطلاق عقليا وبعضها وهميا ثم ان الجامع الخيالي هو تقارن الصور في الخيال وظاهر انه لا يمكن جعله صورة مرتسمة في الخيال الا من التكلف وجميع ما ذكرنا يظهر بالتأمل في لفظ المفتاح فان قلت ما ذكرت من تقرير كلام المفتاح مشعر بانه يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد من مفرداتها مثل الاتحاد في الخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما وهذا فاسد واضح للقطع بامتناع العطف في نحو هزم الامير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبي فيه والسكاكي ايضا معترف بامتناع نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق ونحو الشمس والف باذنجانة ومرارة الارنب محدثة قلت ليس في هذا الكلام الا بيان الجامع بين الجملتين واما ان مثل هذا الجامع هل يكفي في صحة العطف ام لا فمفوض الى ما قبل هذا الكلام وما بعده وقد صرح فيهما بامتناع العطف فيما لا تناسب بين الخبر عنهما وان كان الخبران متحدين فعلم منه ان الجامع يجب ان يكون باعتبار هما جميعا والمصنف لما اعتقد ان كلامه في بيان الجامع سهو منه واراد اصلاحه غيره الى ما ترى فذكر مكان الجملتين الشيئين واقام قوله اتحاد في التصور مقام قوله اتحاد في تصور مثل الاتحاد في الخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما فظهر الفساد في قوله الوهمي ان يكون بين تصوريهما شبه تماثل او تضاد او شبهه وفي قوله الخيالي ان يكون بين تصوريهما تقارن لان التضاد مثلا انما هو بين نفس السواد والبياض لا بين تصوريهما اعني العلم بها وكذا التقارن انما هو بين نفس التصورين فيجب ان يريد بتصوريهما مفهوميهما حتى يكون له وجه صحة واما ما يقال من انه اراد بالشيئين الجملتين وبالتصور المفرد الواقع في الجملة كما هو مراد السكاكي بعينه فغلط لانه قد رد هذا الكلام على السكاكي وحمله على انه سهو منه وقصد بهذا التغيير اصلاحه على ان هذا المعنى مما لا يدل عليه لفظه ويأباه قوله في التصور حرفا كما لا يخفى على من له معرفة باساليب الكلام فليتأمل في هذا المقام فان تحقيقه على ما ذكرت من اسرار هذا الفن والله الموفق ومن محسنات الوصل بعد تحقق المجوزات تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية اي في كونهما اسميتين او فعليتين وتناسب الفعليتين في المضي والمضارعة وما شاكل ذلك لكونهما شرطيتين مثلا فاذا اردت مجرد الاخبار من غير تعرض للتجدد في احديهما والثبوت

زيد قائم وعمرو قاعد

في الاخرى لزم ان تقدر قام زيد وقعد عمرو وزيد قائم وقاعد عمرو قال صاحب المفتاح وكذا زيد قائم وعمرو قاعد وزعم الشارح العلامة انه انما فصل بعد كذا لاحتمال كونهما اسميتين بان يكون زيد وعمرو مبتدا بن وقائم وقاعد خبرهما وان تكونا فعليتين بان يكون زيد وعمرو فاعلين لقائم وقاعد قدما عليهما يعني يجب ان تقدرا اما اسميتين او فعليتين لان تقدر احديهما اسمية و الاخرى فعلية ولعمري انه كلام في غاية السقوط فانه كان ينبغي ان يصدر مثله عن مثله بل وجه الفصل ان الخبر في كل منهما جملة فعلية وفيه استتار الى ان الاولى اذا كانت جملة اسمية جزءها جملة فعلية كان المناسب رعاية ذلك في الثانية ايضا للمحافظة على المناسبة ولا يحصل المناسبة بان يؤتى بالثانية فعلية صرفة نحو زيد قام وقعد عمرو وهذا مبني على ما ذكره السيرافي ومن تبعه في نحو زيد قام وعمرو اكرمته من انه اذا رفع عمرو فالجملة معطوفة على الجملة الاسمية واذا نصب بتقدير الفعل فهي معطوفة على الفعلية التي هي خبر المبتدا والضمير محذوف اي واكرمت عمرا عنده او في داره وانما ترك سيبويه في المثال ذكر الضمير لان غرضه تعيين جملة اسمية خبرها جملة فعلية وتصحيح المثال انما يكون باعتبار الضمير وهذا اعتماد فيه على علم السامع والذي يشعر به كلام بعض المحققين ان المعطوف عليه في الوجهين هو جملة زيد قام لانها ذات وجهين فالرفع بالنظر الى اسميتها والنصب بالنظر الى فعليتها والمعطوف عليه في الوجهين واحد واختلاف الاعرابين باختلاف الاعتبارين وبهذا يحصل المناسبة ولا يخفى على المنصف لطف هذا الوجه ووقته وان دخل عنه الجمهور وخفي على كثير من النحول الا انه مثل ان يراد في احدهما التجدد وفي الاخرى الثبوت مثل زيد قام وعمرو قاعد او يراد في احديهما المضي وفي الاخرى المضارعة مثل قوله تعالى الذين كفروا ويصدون وقوله ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون او يراد في احديهما الاطلاق وفي الاخرى التقييد بالشرط مثل اكرمت زيدا وان جئتني اكرمك ايضا ومنه قوله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر تذنيب هي جعل الشي ذنابة للشي شبه تعقيب باب الفصل والوصل بالبحث عن الجملة الحالية وكونها بالواو تارة وبغيرها اخرى بالتذنيب وهو جعل الشي ذنابة للشي فكان هذا تتميم لباب الفصل والوصل وتكميل له والحال على ضربين مؤكدة يؤتى بها لتقرير مضمون الجملة الاسمية على راي ومضمون الجملة مطلقا على راي والحق ان الحال التي ليست ما نثبت تارة وتزول اخرى كثيرا ما تقع بعد الجملة الفعلية ايضا فلا يشترط في المؤكدة كونها بعد جملة اسمية لزم ان يجعلها قسما آخر غير المؤكدة والمنتقلة وينتقض دائمة او ثابتة فالجملة الحالية المؤكدة غير المنتقلة ليست محلا للواو لشدة ارتباطها بما قبلها فلا بحث لنا الا عن المنتقلة فنقول اصل الحال المنتقلة ان تكون بغير واو لانها معربة بالاعراب لا بالتبعية والاعراب في الاسماء انما يجيء للدلالة على المعاني الطارية عليها بسبب تركيبها مع العوامل فهو دال على التعلق المعنوي بينها وبين عواملها فيكون منبئا عن تعلق آخر كالواو واستدل المصنف على ذلك بالقياس على الخبر والنعت فقال لانها اي الحال وان كانت في اللفظ فضلة يتم الكلام بدونها لكنها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر بالنسبة الى المبتدا من حيث انك تثبت بالحال المعنى لذي الحال كما تثبت بالخبر المعنى للمبتدا فانك في قولك جاء زيد راكبا

تذنيب

اصل الحال المنتقلة ان يكون بغير واو

جاء زيد راكبا

ووصف له كالنعت

تثبت الركوب لزيد كما في قولك زيد راكب الا ان الفرق انك جئت به لتزيد معنى في اخبارك عنه بالمجيء ولم تقصد ابتداء اثبات الركوب له بل اثبته على سبيل التبع بخلاف الخبر فانك تثبت به المعنى ابتداء او مقصودا و وصف له اي ولان الحال في المعنى وصف ايضا لصاحبها كالنعت بالنسبة الى المنعوت الا انك تقصد في الحال ان صاحبها كان على هذا الوصف حال مباشرة الفعل فهو قيد للفعل وبيان لكيفية وقوعه بخلاف النعت فان المقصود بيان حصول هذا الوصف لذات المنعوت من غير نظر الى كونه مباشر الفعل او غير مباشر ولهذا جاز ان يقع نحو الاسود والابيض والطويل والقصير وما اشبه ذلك من الصفات التي لا انتقال فيها نعتا لا حالا بالجملة اي من حق الخبر والنعت ان يكونا بدون الواو فكذا الحال فان قلت الخبر والنعت قد يكونان مع الواو ايضا اما الخبر فكخبر باب كان كقول الحماسي فلما صرح الشر فامسى وهو عريان وفي ربما الواقع بعد الا كقولهم ما احد الا وله نفس امارة واما النعت فكالجملة الواقعة صفة للنكرة فانها قد تصدر بالواو لتوكيد لصوق الصفة بالموصوف والدلالة على ان اتصافه بها امر مستقر كقوله تعالى وثامنهم كلبهم وكقوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ونحو ذلك قلت انما ذكر ما ورد على خلاف الاصل تشبيها بالحال على ان مذهب صاحب المفتاح ان قوله ولها كتاب حال عن قرية لكونها نكرة في سياق النفي وذو الحال كما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة وحمله على الوصف كما هو مذهب صاحب الكشاف سهو فاصل الحال ان تكون بغير واو لكن خولف هذا الاصل اذا كانت الحال جملة وانما جاز كونها جملة لان مضمون الحال قيد لعاملها ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد فانها اي الجملة الواقعة حالا من حيث هي جملة مستقلة بالافادة من غير ان يتوقف على التعليق بما قبلها وان كانت من حيث هي حال غير مستقلة بل هي متوقفة على التعليق بكلام سابق عليها لما مر من انك لا تقصد بالحال اثبات الحكم ابتداء بل تثبت اولا حكما ثم تصله بالحال وتجعلها من صلته لتثبت على سبيل التبع له فيحتاج الجملة الواقعة حالا بسبب كونها مستقلة من حيث هي جملة الى ما يربطها بصاحبها الذي جعلت حالا عنه وكل من الضمير والواو صالح للربط والاصل الضمير بدليل الاقتصار عليه في الحال المفردة والخبر والنعت ومعنى اصالته انه لا يعدل عنه الى الواو ما لم يشتد حاجة الى زيادة ارتباط والا فالواو اشد في الربط لانها الموضوعة له فالحال لكونها فضلة بعد تمام الكلام احوج الى الربط فنقدر الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعني الواو التي اصلها الجمع ايذانا من اول الامر بانها لم تبق على استقلالها بخلاف الحال المفردة فانها ليست بمستقلة وبخلاف الخبر فانه جزء الكلام وبخلاف النعت فانه لتبعيته المنعوت وكونه للدلالة على معنى فيه صار كانه من تمامه فاكتفي في الجميع بالضمير كالجملة الواقعة صلة فان الموصول لا يتم جزءا للكلام بدونها فظهر ان ربط الجملة الحالية قد يكون بالواو وقد يكون بالضمير وكلامنا في الجملة التي تقع حالا اما ان تكون خالية عن ضمير صاحبها او لا تكون فالجملة التي تقع حالا ان خلت عن ضمير صاحبها الذي تقع حالا

مع الواو

واما النعت

الجملة التي تقع حالا

الجملة حالا

وجب الواو لتكون مرتبطة به غير منقطعة عنه فلا يجوز خرجت زيد على الباب وجوّزه بعضهم عند ظهور الملابسة على قلة وان

يتبين ان اى جملة يجب فيها الواو اراد ان يتبين ان اى جملة يجوز ان تقع حالا بالواو وان اى جملة لا يجوز ذلك فيه فقال وكل جملة خالية

عن ضمير ما اى الاسم الذي يجوز ان ينتصب عنه الحال وذلك بان يكون فاعلا او مفعولا معرفا او منكرا مخصوصا لا مبتدا او خبرا ولا

نكرة محضة وانما لم يقل عن ضمير صاحب الحال لان خبر المبتدا على قوله يصح ان تقع تلك الجملة حالا عنه اى مما يجوز ان ينتصب

عنه حال بالواو اى اذا كانت تلك الجملة مع الواو وما لم يثبت هذا الحكم اعنى وقوع الجملة حالا عنه لم يصح اطلاق صاحب الحال

عليه الا مجازا وانما لم يقل عن ضمير ما يجوز ان يقع تلك الجملة حالا عنه ليدخل فيه الجملة الخالية عن الضمير المصدرة بالمضارع لان ذلك

الاسم مما لا يجوز ان يقع تلك الجملة حالا عنه لكنه مما يجوز ان ينتصب عنه حال فى الجملة ومح يكون قوله وكل جملة خالية عن ضمير ما

يجوز ان ينتصب عنه الحال منسا ولا المصدرة بالمضارع الخالية عن الضمير المذكور فيصح استثناؤها بقوله الا المصدرة بالمضارع

المثبت نحو جاء زيد ويتكلم عمرو فانه لا يجوز ان يكون قوله ويتكلم عمرو حالا عن زيد لما سياتى من ان ربط مثله يجب ان يكون بالضمير

فقط فان قلت قوله كل جملة الخ شامل للجملة الانشائية وهى لا يصح ان تقع حالا اصلا كانت مع الواو او بدونها لان

الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال فيجب ان تكون مما يقصد فيه الدلالة على حصول

مضمونه وهو الخبرية دون الانشائية قلت المراد كل جملة يصح وقوعها حالا اى الجملة لانها المقصود بالنظر بقرينة سوق

الكلام فان قلت هل تقع الجملة الشرطية حالا ام لا قلت قد نصّوا ذكره وزعموا انه اذا اريد ذكره لزم ان يجعل الشرطية

خبرا عن ضمير ما اريد ذلك الحال عنه نحو جاء زيد وهو ان يسأل يعط فتكون الواقعة موقع الحال هو الاسمية دون الشرطية

وذلك لان الشرطية لتصدرها بالحرف المقتضى لصدر الكلام لا تكاد ترتبط بشيء قبلها الا ان يكون له فضل قوة ومزيد اقتضاء

لذلك كما فى الخبر والنعت فان المبتدا العادم استغناؤه عن الخبر يفتقر الى نفسه ما وقع بعده مما فيه ادنى صلوح لذلك

وكذا النعت لما بينه وبين المنعوت من الاستيلاء والاتحاد المعنوي حتى كانهما شيء واحد بخلاف الحال فانها فضلة تنقطع

عن صاحبها وان الواو الداخلة على الشرط الدال على جوابه بما قبله من الكلام وذلك اذا كان هذا الشرط المذكور اولى

باللزوم لذلك الكلام السابق الذي هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط كقولك اكرمه وان شتمني واطلبوا العلم

ولو بالصين فذهب صاحب الكشاف الى انها للحال والعامل فيها ما تقدم من الكلام وعليه الجمهور وقال الجمهور انها

للعطف على محذوف هو ضد الشرط المذكور اى اكرمه ان لم يشتمني واطلبوا العلم لو لم يكن بالصين ولو كان بالصين

وقال بعض المحققين من النحاة انها اعتراضية ونعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلق به معنى مستانفا

لفظا على طريق الالتفات كقوله فانت طالق والطلاق اليّة وقوله ترى كل ما فيها وحاشاك فانيا وقد يجي بعد تمام الكلام

كقوله عم انا سيد اولاد آدم ولا فخر والا عطف على قوله ان خلت اى وان لم يخل الجملة التى تقع حالا من ضمير صاحبها فاما

ان تكون فعلية او اسمية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا او ماضيا والمضارع اما ان يكون مثبتا او منفيا فبعض

هذه يجب فيه الواو وبعضها يمتنع وبعضها يستوى فيه الامران وبعضها يترجح فيه احدهما فاشار الى تفصيل ذلك

وبيان اسبابه بقوله فان كانت فعلية والفعل مضارع مثبت امتنع دخولها اى دخول الواو ووجب الاكتفاء بالضمير نحو

ولا تمنن تستكثر اى لا تعط حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا لان الاصل فى الحال هى الحال المفردة لعراقة المفرد فى الاعراب

وتطفل الجملة عليه بسبب وقوعها موقعه وهى اى المفردة تدل على حصول صفة لانها لبيان الهيئة التى عليها الفاعل او المفعول

والهيئة ما يقوم بالغير وهذا معنى الصفة غير ثابتة لان الكلام فى الحال المنتقلة مقارن ذلك الحصول لما جعلت الحال قيدا له

يعنى العامل لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وهذا معنى المقارنة وهو كذلك

اى المضارع المثبت يدل على حصول صفة غير ثابتة مقارن لما جعلت قيدا له كالمفردة فيمتنع فيه دخول الواو كما يمتنع

فى المفردة اما الحصول اى اما دلالته على حصول صفة غير ثابتة فلكونه فعلا مثبتا فالفعلية تدل على التجدد وعدم الثبوت

والاثبات يدل على الحصول واما المقارنة فلكونه مضارعا والمضارع كما يصلح للاستقبال يصلح للحال ايضا اما على ان

يكون مشتركا بينهما او يكون حقيقة فى الحال مجازا فى الاستقبال او بالعكس وههنا نظر وهو ان الحال الذى هو مدلول المضارع انما

هو زمان التكلم وقد مر ان حقيقته اجزاء متعاقبة من اواخر الماضي واوائل المستقبل والحال التى نحن بصدده يجب

ان يكون مقارنا لزمان وقوع مضمون الفعل المقيد بالحال وهو قد يكون ماضيا وقد يكون حالا وقد يكون مستقبلا فلا

للمقارنة لا دخل لها فى المقارنة والاولى ان يقال ان المضارع المثبت على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى فيمتنع دخول

الواو

الواو فيه مثله واما ما كان هنا مظنة اعتراض وهو انه قد جاء المضارع المثبت بالواو فى النظم والنثر اشار الى جوابه

بالواو

بقوله واما ما جاء من نحو قول بعض العرب قمت واصك وجهه وقوله فلما خشيت اظافيرهم نجوت وارهنهم مالكا فقيل على حذف المبتدا اى وانا اصك وانا ارهنهم فيكون اسمية فيصح دخول

الواو ومثله قوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون انى رسول الله اى وانتم قد تعلمون وقيل الاول اى قمت واصك وجهه

شاذ والثاني اى نجوت وارهنهم ضرورة وقال عبد القاهر هي اى الواو فيها اى فى قوله واصك وقوله وارهنهم للعطف

لا للحال وليس المعنى قمت صاكا وجهه ونجوت راهنا مالكا بل المضارع بمعنى الماضي والاصل قمت وصككت ونجوت

ورهنت عدل عن لفظ الماضي الى المضارع حكاية للحال الماضية ومعناها ان يفرض ان ما كان فى الزمان الماضي واقع

فى هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني بمعنى مررت هذا اذا كان الفعل فى الجملة

عدل عن لفظ الماضي الى المضارع حكاية

وان كان الفعل مضارعا منفيا فالامران جائزان يعني دخول الواو وتركه

الفعلية مضارعا مثبتا وان كان الفعل مضارعا منفيا فالامران جائزان يعني دخول الواو وتركه من غير ترجيح واما قراءة
بالواو فمن قراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان بالتخفيف اي بتخفيف النون فان لا للنفي دون النهي لثبوت
النون التي هي علامة الرفع فيكون اخبارا فلا يصح عطفه على الامر قبله فتعين كون الواو للحال بخلاف قراءة العامة ولا تتبعانّ
بتشديد النون فانه نهي معطوف على الامر قبله والنون للتاكيد واما بغير الواو فكما اشار اليه بقوله ونحو وما لنا لا نؤمن
بالله اي اي شيء ثبت لنا والمعنى ما نصنع حال كوننا غير مؤمنين وحقيقته ما سبب عدم ايماننا وانما جاز في المضارع
المنفي الامران لدلالته على المقارنة لكونه مضارعا دون الحصول لكونه منفيا والمنفي من حيث انه منفي انما يدل على عدم
الحصول لا على الحصول وان جاز ان يدل بالالتزام على حصول ما يقابل الصفة المنفية لكن الاصل المعتبر هو المطابقة
والمراد بالمنفي ههنا المنفي بلا او ما دون لن لانها حرف استقبال ويشترط في الجملة الواقعة حالا خلوها عن حرف الاستقبال
كالسين ولن ونحوهما وذلك لان هذه الحال اي الحال التي تقابل الاستقبال وان تباينتا حقيقة لان لفظ الحال في قولنا جاءني زيد
غدا راكبا حال بهذا المعنى غير حال بالمعنى المقابل للاستقبال لانه ليس في زمان التكلم لكنهم استقبحوا تصدير الجملة
الحالية بعلم الاستقبال لتنافي الحال والاستقبال في الجملة وزعم بعض النحاة ان المنفي بلفظ ما يجب ان يكون بدون
الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف اذا انضم اليه ما يدل ظاهرا على الحال وهو ما وجوابه ان فوات الدلالة على الحصول
جوز ذلك قال الشيخ عبد القاهر قول مالك بن رفيع * اغادوا من دمي وتوعدوني * وكنت وما ينهنهني الوعيد *
ان كان تامة والجملة الداخلة عليها الواو في موضع الحال والمعنى وجدت غير منهنه بالوعيد وغير مبال به ولا معنى لجعلها ناقصة
وجعل الواو مزيدة وكذا يجوز الامران اعني دخول الواو والاكتفاء بالضمير ان كان الفعل في الجملة ماضيا لفظا او معنى كقوله تعالى
اخبارا انى يكون لي غلام وقد بلغني الكبر بالواو وقوله او جاءوكم حصرت صدورهم بدون الواو وهذا فيما هو ماض لفظا
واما الماضي معنى فيعني به المضارع المنفي بلم او لما فان كلا منهما يقلب معنى المضارع الى الماضي واشار الى امثلته ذكرا بقوله
وقوله انى يكون لي غلام ولم يمسسني بشر وقوله تعالى فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء وقوله تعالى ام حسبتم
ان تدخلوا الجنة ولما ياتكم مثل الذين خلوا من قبلكم واهمل مثال المنفي بلما مجردا عن الواو لانه لم يطلع عليه لكن القياس يقتضي
جوازه ثم اشار الى سبب جواز الامرين في الماضي مثبتا كان او منفيا بقوله اما المثبت فلدلالته على الحصول يعني حصول صفة غير ثابتة
لكونه فعلا مثبتا دون المقارنة لكونه ماضيا والماضي لا يقارن الحال ولهذا اي ولعدم دلالته على المقارنة شرط في الماضي المثبت ان يكون
مع قد ظاهرة او مقدرة لان قد تقرب الماضي من الحال ويرد ههنا الاشكال المذكور وهو ان المطلوب في الحال مقارنة حصولها
لحصول مضمون العامل لا لزمان التكلم واذا كان العامل والحال ماضيين يجوز ان يكونا متقارنين كما اذا كانا مضارعين او ماضيين

والمراد بالمنفي ما او لا

وان كان الفعل في الجملة ماضيا لفظا او معنى

وشرط في الماضي المثبت ان يكون مع قد ظاهرة او مقدرة لان قد يقرب الماضي من الحال

قد يقرب معنى الماضي الى الحال

قلنا قد انما تقرب الماضي الى الحال المقابل للاستقبال وهو زمان التكلم وربما يكون في الماضي سببا لعدم
مقارنته لمضمون العامل كما في قولنا جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب فرسه وغاية ما يمكن ان يقال في هذا المقام
ان حالية الماضي وان كانت بالنظر الى عامله ولفظة قد انما تقربه من حال التكلم فقط والحالان متباينان لكنهم استبشعوا
لفظ الماضي والحالية لتنافي الماضي والحال في الجملة فاتوا بلفظة قد لظاهر الحالية وقالوا جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب
كما سبق اشتراط خلو الجملة الحالية عن حرف الاستقبال فظهر ان تصدير الماضي المثبت بلفظة قد لمجرد استحسان لفظي
وكثيرا ما يقيد الفعل الواقع في زمان التكلم بالماضي الواقع قبله بمدة طويلة لكن تقديمه بلفظ قد يكثر منه صورة الاستبعاد كقول
ابي العلاء * اصدقه في مرية وقد امترت * صحابة موسى بعد آياته التسع * وبالجملة يجب ان يعلم ان الحال التي هي بيان الهيئة
لا يجب ان يكون حصولها في الحال التي هي زمان التكلم وانهما متباينان حقيقة وبهذا يظهر بطلان ما قال
السخاوي من انك اذا قلت جئت وقد كتب زيد فلا يجوز ان يكون حالا الا ان كانت الكتابة قد انقضت
ويجوز ان يكون حالا اذا كان شرع في الكتابة وقد مضى منها جزء الا انه ملتبس بها مستديم لها فلانقضاء
جزء منها جيء بالماضي وللتلبس بها ودوامه عليها صح ان يكون لفظ الماضي حالا لاتصاله بالحال واما الماضي المنفي
فلما جاز فيه الامران مع انتفاء المقارنة والحصول ظاهرا لكونه ماضيا منفيا احتاج في تحقيق المقارنة
فيه الى زيادة بيان فقال واما المنفي اي اما جواز الامرين في الماضي المنفي فلدلالته على المقارنة دون الحصول اما
الاول اي دلالته على المقارنة فلان لما للاستغراق اي لامتداد النفي من حين الانتفاء الى حين التكلم نحو ندم زيد
ولما ينفعه الندم اي عدم نفع الندم متصل بحال التكلم وغيرها اي غير لما مثل لم وما لانتفاء متقدم على زمان
التكلم مع ان الاصل استمراره اي استمرار ذلك الانتفاء وان جاز انقطاعه دون زمان التكلم نحو لم
يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم فيحصل به اي بالنفي او بان الاصل فيه الاستمرار الدلالة عليها
على المقارنة عند الاطلاق اي عند عدم التقييد بما يدل على الانقطاع وذكر الانتفاء كما في قولنا لم يضرب زيد امس
ولكن ضرب اليوم بخلاف المثبت فان وضع الفعل على افادة التجدد من غير ان يكون الاصل استمراره فاذا
قلت ضرب مثلا كفى في صدقه وقوع الضرب في جزء من اجزاء الماضي واذا قلت ما ضرب افاد استغراق النفي
لجميع اجزاء الزمان الماضي وذلك لانهم ارادوا ان يكون النفي والاثبات المقيدان بزمان واحد في طرفي نقيض
فلو جعلوا النفي كالاثبات مقيدا بجزء من اجزاء الزمان لم يتحقق التناقض لجواز تغاير الجزئين فاكتفوا في الاثبات
بوقوعه مطلقا ولو مرة وقصدوا في النفي الاستغراق اذ استغراق الفعل اصعب واقل من استمرار الترك ولذا كان

واما المنفي

لما للاستغراق

المعنى موجبا للتكرار دون الاستمرار ولكان نفي النفي اثباتا دائما مثل ما زال وما انفك وغير ذلك وتحقيقه اي تحقيق هذا الكلام وان الاصل

في النفي الاستمرار بخلاف الاثبات ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب بخلاف استمرار الوجود يعني ان بقاء الحادث وهو

استمرار وجوده يحتاج الى سبب موجود لانه وجود عقيب وجود والوجود الحادث لا بد له من سبب موجود بخلاف استمرار

العدم فانه عدم فلا يحتاج الى وجود سبب بل يكفي فيه انتفاء سبب الوجود والاصل في الحوادث العدم والمراد ان استمرار العدم

لا يفتقر الى سبب موجود يؤثر فيه والا فهو مفتقر الى انتفاء علة الوجود وهذا مراد من قال ان العدم لا يعلل وانه اولى بالممكن

من الوجود وبالجملة لما كان الاصل في النفي الاستمرار حصلت من اطلاقه الدلالة على المقارنة وقد عرفت ما فيه واما الثاني

اي عدم دلالته على الحصول فلكونه منفيا هذا اذا كانت الجملة فعلية وان كانت الجملة اسمية فالمشهور جواز تركها اي

ترك الواو لعكس ما مر في الماضي المثبت اي لدلالة الاسمية على المقارنة لكونها مستمرة لا على حصول صفة غير ثابتة لدلالتها

على الدوام والثبات نحو كلمته فوه الى في ورجع عوده على بدئه بمعنى رجع عوده وعوده على الابتداء اي رجوعه على ما ابتداء على ان

البدء مصدر بمعنى المفعول وان دخولها اي والمشهور ايضا ان دخول الواو اولى من تركها لعدم دلالتها اي الجملة الاسمية

على عدم الثبوت مع ظهور الاستئناف فيها فحسن زيادة رابط نحو فلا تجعلوا لله اندادا وانتم تعلمون اي وانتم من

اهل العلم والمعرفة او وانتم تعلمون ما بينه وبينها من التفاوت حتى ذهب كثير من النحاة الى ان تجرد الاسمية عن الواو ضعيف

وقال عبد القاهر ان كان المبتدأ في الجملة ضميرا ذي الحال وجبت الواو سواء كان خبره فعلا نحو جاء زيد وهو يسرع او اسما

نحو جاء زيد وهو مسرع وذلك لان الجملة لا يترك فيها الواو حتى تدخل في صلة العامل وتنضم اليه في الاثبات وتقدر تقدير المفرد

في ان لا يستأنف لها الاثبات وهذا مما يمتنع في نحو جاء زيد وهو يسرع او وهو مسرع لانك اذا اعدت ذكر زيد وجئت بضميره

المنفصل المرفوع كان بمنزلة اعادة اسمه صريحا في انك لا تجد سبيلا الى ان تدخل يسرع في صلة المجيء وتضمه اليه في الاثبات

لان اعادة ذكره لا تكون حتى تقصد استئناف الخبر عنه بانه يسرع والا لكنت تركت المبتدأ بمضيعة وجعلته لغوا في البين

وجرى مجرى ان تقول جاءني زيد وعمرو يسرع امامه ثم تزعم انك لم تستأنف كلاما ولم تبتدئ للسرعة اثباتا وعلى هذا فالاصل والقياس

ان لا تجيء الجملة الاسمية الا مع الواو وما جاء بدونه فسبيله سبيل الشيء الخارج عن قياسه واصله بضرب من

التأويل ونوع من التشبيه وهذا كلامه حتى قوله الى فيّ وهو حتى عوده على بدئه ذاهبا في طريقه الذي جاء منه واما قوله اذا

اتيت ابا مروان تسأله وجدته حاضراه الجود والكرم فلانه بسبب تقديم الخبر قرب في المعنى من قولك وجدته حاضره الجود

حاضرا عنده الجود والكرم وتنزيل الشيء منزلة غيره ليس بعزيز في كلامهم ويجوز ان يكون حتى ذلك على ارادة الواو كما جاء

الماضي على ارادة قد هذا كلامه في دلائل الاعجاز والذي يلوح منه ان وجوب الواو في نحو جاءني زيد وزيد يسرع او مسرع وقال

ايضا في موضع آخر انك اذا قلت جاءني زيد السيف على كتفه او خرج الناس عليه كان كلاما نادرا لا يكاد يقع في الاستعمال

لانه بمنزلة قولك جاءني وهو متقلد سيفه وخرج وهو لابس التاج في ان المعنى على استئناف كلام وابتداء اثبات

وانك لم ترد جاءني كذلك ولكن جاءني وهو كذلك فظهر منه ان الجملة الاسمية لا يجوز تجردها عن الواو الا بضرب من التأويل

والتشبيه بالمفرد وبهذا يشعر كلام صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله تعالى بياتا او هم قائلون ان الجملة الاسمية اذا عطفت

على حال قبلها حذفت الواو استثقالا لاجتماع حرفي عطف لان واو الحال هي واو العطف استعيرت للوصل فقولك جاءني

زيد راجلا او هو فارس كلام فصيح واما جاءني زيد هو فارس فخبيث وذكر في قوله تعالى اهبطوا بعضكم لبعض عدو انه في موضع

الحال اي متعادين يعاديها ابليس ويعاديانه فاول وتنزل منزلة المفرد وهذا بخلاف جاءني زيد هو فارس لانه لو اريد

ذلك لوجب ان يقال فارسا فلهذا حكم بانه خبيث والذي يبين ذلك ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز من انك اذا قلت

جاء زيد يسرع فهو بمنزلة جاء مسرعا في انك تثبت به مجيئا فيه اسراع وتصل احد المعنيين بالآخر وتجعل الكلام خبرا واحدا كانك

قلت جاءني بهذه الهيئة واذا قلت جاء زيد وهو مسرع او وغلامه يسعى بين يديه او وسيفه على كتفه كان المعنى على انك بدأت

واثبت المجيء ثم استأنفت خبرا وابتدأت اثباتا ثانيا لما هو مضمون الحال ولهذا احتيج الى ما يربط الجملة الثانية بالاولى

فجيء بالواو كما جيء بها في نحو زيد منطلق وعمرو ذاهب وتسميتها واو الحال لا يخرجها عن كونها مجتلبة لضم الجملة الى الجملة

كالفاء في جواب الشرط فانها بمنزلة العاطفة في انها جاءت لربط جملة ليس من شانها ان ترتبط بنفسها فالجملة في نحو جاءني

زيد يسرع بمنزلة الجزاء المستغني عن الفاء لان من شانه ان يرتبط بنفسه والجملة في نحو جاءني زيد وهو مسرع او وغلامه

يسعى بين يديه او وسيفه على كتفه بمنزلة الجزاء الذي ليس من شانه ان يرتبط بنفسه ثم قال الشيخ وان جعل نحو

على كتفه سيف حالا كثر فيها اي في تلك الحال تركها اي ترك الواو نحو قول بشار اذا انكرتني بلدة او نكرتها

خرجت مع البازي علي سواد اي اذا لم تعرف قدري اهل بلدة او لم اعرفهم خرجت منهم وفارقتهم مبكرا مصاحبا للبازي

الذي هو ابكر الطيور مشتملا علي شيء من ظلمة الليل غير منتظر لاسفار الصبح فقوله علي سواد اي بقية من الليل

حال ترك فيها الواو ثم قال الشيخ الوجه ان يكون الاسم في مثل هذا فاعلا للظرف لاعتماده على ذي الحال لا مبتدأ وينبغي

ان يقدر هاهنا خصوصا ان الظرف في تقدير اسم الفاعل دون الفعل اللهم الا ان يقدر فعلا ماضيا مع قد وقال الفقير لعله انما

اختار تقديره باسم الفاعل لرجوعه الى اصل الحال وهو الافراد ولهذا كثر فيها ترك الواو وانما جوز التقدير بالفعل الماضي

لمجيئها بالواو قليلا كقوله وان امرأ اسرى اليك ودونه من الارض موماة وبيداء سملق وانما لم يجوز التقدير با

لمضارع لانه لو جاز التقدير بالمضارع لامتنع مجيئها بالواو هذا كلامه وفيه نظر لانك ان اصل الحال الافراد فكذا الخبر

والنعت فالواجب ان يذكر مناسبة تقتضي اختيار الافراد في الحال على الخصوص دون الخبر والنعت ولانا لا نم ان جواز التقدير بالمضارع يوجب امتناع الواو لجواز ان يكون المقدر عند وجود الواو هو الماضي الا ترى انه اخبر تقديره بالمفرد ومع هذا لم يمتنع الواو ومع ان المفرد اولى بامتناع الواو من المضارع والحق ان نحو على كتفه سيف يحتمل ان يكون الاسم مرفوعا بالابتداء والظرف خبره فيكون الجملة اسمية كما جاز ذلك في نحو في الدار زيد وقائم زيد ويحتمل ان يكون فعلية مقدرة بالماضي او المضارع وان يكون حالا مفردة مقدرة باسم الفاعل والاولان مما يجوز فيه ترك الواو والاخيران مما يمتنع فيه الواو فمن اجل هذا كثر فيه ترك الواو وهذا اذا لم يكن صاحب الحال نكرة متقدمة والا فالواو واجب لئلا يلتبس الحال بالصفة نحو جاءني رجل فارس على كتفه سيف وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ومن كلام الشيخ ايضا قوله ويحسن الترك اي ترك الواو في الجملة الاسمية تارة لدخول حرف على المبتدا يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط كقوله اي الفرزدق فقلت عسى ان تبصريني كانما بني حوالي الاسود الحوارد من حرد اذا غضب فقوله بني الاسود جملة اسمية وقعت حالا من مفعول تبصريني ولولا دخول كانما عليها لم يحسن الكلام الا بالواو وقوله حوالي اي في اكنافي وجوانبي حال من بني لما في حرف التشبيه من معنى الفعل ويحسن الترك تارة اخرى لوقوع الجملة الاسمية الحالية بعقب مفرد حال كقوله اي ابن الرومي والله يبقيك لنا سالما برداك تبجيل وتعظيم فقوله برداك جملة حالية ولو لم يتقدمها قوله سالما لم يحسن فيها ترك الواو والحال اعني الجملة وسالما يجوز ان يكونا من الاحوال المترادفة وهي ان يكون احوال متعددة صاحبها واحد كالكاف في يبقيك ههنا ويجوز ان يكونا من الاحوال المتداخلة وهي ان يكون صاحب الحال الثانية الاسم الذي يشتمل عليه الحال السابقة مثلا ان يجعل قوله برداك تبجيل حالا من الضمير في سالما وقال بعضهم ان كان المبتدا ضمير ذي الحال وجب الواو والا فان كان الضمير فيما صدر به الجملة سواء كان مبتدا نحو فوه الى في واهبطوا بعضكم لبعض عدو او خبرا نحو وجدته حاضراه الجود والكرم فلا يحكم بضعفه مجردا عن الواو لكون الرابط في اول الجملة وهذان البيتان من هذا القبيل والا فهو ضعيف قليل كقوله نصف النهار الماء غامره

الباب

الثامن الايجاز والاطناب والمساواة قال السكاكي اما الايجاز والاطناب فلكونهما نسبيين اي من الامور النسبية التي يكون تعقلها بالقياس الى تعقل شيء آخر فان الموجز انما يكون موجزا بالنسبة الى كلام ازيد منه وكذا المطنب انما يكون مطنبا بالقياس الى كلام انقص منه لا يتيسر الكلام فيهما الا بترك التحقيق والتعيين يعني لا يمكن ان يقال على التعيين والتحقيق ان الاتيان بهذا المقدار من الكلام ايجاز وبذاك المقدار اطناب اذ رب كلام موجز بالنسبة الى كلام يكون هو بعينه مطنبا بالنسبة الى كلام آخر وكذا المطنب فكيف يمكن على التحقيق التعيين

ان يقال هذا ايجاز وذاك اطناب والبناء على امر عرفي اي والا بالبناء على امر يعرفه اهل العرف وهو متعارف الاوساط الذين ليس لهم فصاحة وبلاغة ولا عي وفهاهة اي كلامهم في مجرى عرفهم في تادية المعاني عند المعاملات والمحاورات وهو ان هذا الكلام لا يحمد من الاوساط في باب البلاغة لعدم رعاية مقتضيات الاحوال ولا يذم ايضا منهم لان غرضهم تادية اصل المعنى بدلالات وضعية والفاظ كيف كانت وتجريد تاليف يخرجها من حكم التعقيد فالايجاز اداء المقصود باقل من عبارة المتعارف والاطناب اداؤه باكثر منها ثم قال الاختصار لكونه نسبيا يرجع فيه تارة الى ما سبق اي الى كون عبارة المتعارف اكثر منه ويرجع تارة اخرى الى كون المقام خليقا بابسط مما ذكر اي من الكلام الذي ذكره المتكلم وليس المراد ذكر متعارف الاوساط على ما سبق الى بعض الاوهام يعني قد يوصف الكلام بالاختصار لكونه اقل من عبارة المتعارف وقد يوصف به لكونه اقل من العبارة اللائقة بالمقام بحسب مقتضى الظاهر كقوله رب اني وهن العظم مني واشتعل الراس شيبا فانه اطناب بالنسبة الى المتعارف وهو قولنا يا رب شخت لكنه ايجاز بالنسبة الى ما يقتضيه المقام لانه مقام بيان انقراض الشباب والمام المشيب فينبغي ان يبسط الكلام فيه غاية البسط ويبلغ فيه ذلك اكثر مبلغ ممكن فعلم ان للايجاز معنيين احدهما كون الكلام اقل من عبارة المتعارف والثاني كونه اقل مما هو مقتضى ظاهر المقام وبينهما عموم من وجه لتصادقهما فيما هو اقل من عبارة المتعارف ومقتضى المقام جميعا كما اذا قيل رب قد شخت بحذف حرف النداء وياء الاضافة وصدق الاول بدون الثاني في قوله اذا قال الخميس نعم بحذف المبتدا فانه اقل من عبارة المتعارف وهو هذا نعم وليس اقل من مقتضى المقام لان المقام لضيقه يقتضي حذف المسند اليه كما مر وصدق الثاني بدون الاول كما في قوله رب اني وهن العظم مني ويمكن اعتبار هذين المعنيين في الاطناب ايضا لكنه تركه لانسياق الذهن اليه مما ذكر في الايجاز والنسبة بين الاطناب بين ايضا عموم من وجه وكذا بين الايجاز بالمعنى الثاني وبين الاطناب فليتامل وقد توهم من كلام السكاكي ان الفرق بين الايجاز والاختصار هو ان الايجاز ما يكون بالنسبة الى المتعارف والاختصار ما يكون بالنسبة الى مقتضى المقام وهو وهم لان السكاكي قد صرح باطلاق الاختصار على كونه اقل من المتعارف ايضاح لو قيل الايجاز اخص باصطلاحه لانه لم يطلقه على ما هو بالنسبة الى مقتضى المقام لم يبعد عن الصواب وفيه نظر لان كون الشيء نسبيا لا يقتضي تعسر تحقيق معناه لان كثيرا من الامور النسبية والمعاني الاضافية قد تحقق معانيها وتعرف تعريفات تليق بها كالابوة والبنوة وغيرهما وجوابه ان المراد بعدم تيسر تحقيقه انه لا يمكن ان يحقق ويعين ان هذا المقدار من الكلام ايجاز وذاك اطناب على ما مر وهذا ضرورة وليس المراد انه لا يمكن ان يبين معناهما اصلا لان ما ذكره السكاكي تفسير لهما ثم البناء على المتعارف والبسط الموصوف بان بيان ايجاز الكلام قد يكون لكونه

أقلّ من المتعارف وقد يكون لكون المقام خليقا بكلام ابسط من الكلام المذكور ردّ الى الجهالة لانه لا يعرف كمية متعارف
الاوساط وكيفيتها لاختلاف طبقاتهم ولا يعرف ان لكل مقام اي مقدار يقتضي من البسط حتى يقاس عليه ويحكم بان المذكور
اقل منه او اكثر وجوابه ان الالفاظ قوالب المعاني والقدرة على تأدية المعاني بعبارات مختلفة في الطول والقصر والتعرض لذلك بحسب
المقامات انما هي من دأب البلغاء واما المتوسطون بين الجهلة والبلغاء فلهم في تفهيم المعاني حد معلوم من الكلام يجري فيما بينهم في
المحاورات اليومية بحسب الوضع على المعاني المقصودة وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم فالبناء على المتعارف واضح بالنسبة اليهما ايضا
واما البناء على البسط الموصوف فانما هو بالنسبة الى البلغاء فقط وهم يعرفون ان اي مقام يقتضي البسط وان كل مقام يقتضي الايجاز
اي مقدار يقتضي من البسط على ما مر تبيين ذلك في الابواب السابقة فلا رد الى الجهالة والاقرب الى الصواب او الى الفهم ان
يقال التعبير عن المقصود اما ان يكون بلفظ مساوٍ له او لا ان يكون ناقصا عنه او زائدا والناقص اما ان يكون وافيا به
او لا والزائد اما ان يكون لفائدة او لا فهذه خمسة طرق ثلاثة منها مقبولة واثنان مردودان اما المقبول من طرق التعبير عن المراد
فهو تأدية اصله بلفظ مساوٍ له او بلفظ ناقص عنه واف او بلفظ زائد عليه لفائدة فالمساواة ان يكون اللفظ
بمقدار اصل المراد والايجاز ان يكون اللفظ ناقصا عنه وافيا به والاطناب ان يكون اللفظ زائدا عليه لفائدة واحترز
بوافٍ عن الاخلال وهو ان يكون اللفظ ناقصا عن اصل المراد غير واف بيانه كقوله اي الحارث بن حلزة اليشكري والعيش
خير في ظلال النوك اي الحماقة والجهالة ممن عاش كدًّا اي مكدودا متعوبا اي الناعم في ظلال العقل
يعني ان اصل مراده ان العيش الناعم في ظلال النوك خير من العيش الشاق في ظلال العقل ولفظه غير واف بذلك فيكون
مخلا وفيه نظر لانه قد اشتهر في العرف ان العيش المعتد به اعني العيش الناعم انما هو عيش الجهلة الحمق دون العقلاء
المتأملين في عواقب الامور فيحمل مطلق العيش في ظلال النوك كناية عن العيش الناعم والعيش الشاق كناية
عن عيش العقلاء المتحيرين في امورهم واشار باللطف وجه الى ان العيش في ظلال الجهل والجهالة لا يكون الا ناعما
وان العيش الشاق لا يكون الا عيش العاقل حتى انه لو ذكر الناعم وفي ظلال العقل لكان كالمستدرك بناء على ذلك لفظا
الاطناب واحترز بفائدة عن التطويل وهو ان يكون اللفظ زائدا على اصل المراد لا لفائدة ولا يكون اللفظ الزائد متعينا نحو قوله
عدي بن الابرش يذكر غدر الزباء بجذيمة بن الابرش وقددت الاديم لراهشيه والفى اي وجد قولها كذبا ومينا
والكذب والمين بمعنى واحد ولا فائدة في الجمع بينهما التقديد التقطيع والراهشان عرقان في باطن الذراعين والضمير
في راهشيه وفي الفى لجذيمة وفي قددت وقولها للزباء وعن الحشو المفسد اي واحترز بفائدة عن الحشو ايضا وهو
الزيادة لا لفائدة بحيث يكون الزائد متعينا وهو ضربان لان ذكر الزائد اما ان يكون مفسدا للمعنى او لا يكون كالحشو

الندى

المفسد كالندى في قوله اي كلفظ الندى في بيت ابي الطيب ولا فضل فيها اي في الدنيا للشجاعة والندى وصبر الفتى لولا لقاء شعوب
وهي اسم للمنية غير منصرف للعلمية والتانيث واللام فيها للعهد فالمعنى انه لا فضيلة في الدنيا للشجاعة والسخاء والصبر على الشدائد
على تقدير عدم الموت وهذا انما يصح في الشجاعة والصبر دون العطاء فان الشجاع اذا تيقن بالخلود هان عليه الاقتحام في الحروب
والمحارب لعدم خوفه من الهلاك فلم يكن في ذلك فضل وكذا الصابر اذا تيقن بزوال الحوادث والشدائد وبقاء العمر هان
عليه صبره على المكروه لوثوقه بالخلاص عنه بل بمجرد طول العمر ما يهون على النفوس الصبر على المكاره ولهذا يقال ما ان
لي صبر ايوب ولا عمر نوح بخلاف الباذل ماله فانه اذا تيقن بالخلود شق عليه بذل المال لاحتياجه اليه دائما فيكون بذله
ح افضل واما اذا تيقن بالموت فقد هان عليه بذله ولهذا قيل فكّل ان اكلت واطعم اخاك فلا الزاد يبقى ولا الآكل
وما يقال ان المراد بالندى بذل النفس فليس بشيء لانه لا يفهم من اطلاق لفظ الندى ولانه على تقدير عدم الموت لا معنى لبذل
النفس الا عدم التحرز عن الامور التي من شانها الاهلاك وهذا بعينه معنى الشجاعة والاقرب ما ذكره الامام ابن جني
وهو ان في الخلود وتنقل الاحوال فيه من عسر الى يسر ومن شدة الى رخاء ما يسكن النفوس ويسهل البؤس فلا يظهر
لبذل المال كثير فضل وغير المفسد كقوله اي من الحشو الغير المفسد للمعنى كلفظ قبله في قول زهير بن ابي سلمى فاعلم
علم اليوم والامس قبله ولكنني عن علم ما في غد عمي فان قلت قد يقال ابصرته بعيني وسمعته باذني وقرأته بيدي ولا
يجعل مثل هذا من الحشو لو وقع في النثر بل نحو قوله ابيهم ماكتبت ابدايهم قلت اشار ذلك انما يقال في مقام يفتقر الى
التاكيد كما تقول لمن ينكر معرفة ماكتبه يا هذا القد كتبته بيمينك هذه واما قوله تعالى ذلك قولهم بافواههم فمعناه انه قول لا يعضده برهان
فما هو الا لفظ يفوهون به لا معنى له كالالفاظ المهملة التي هي اجراس ونغم ولا معاني لها وذلك لان القول الدال على معنى لفظه مقول
بالفم ومعناه مؤثر في القلب وما لا معنى له مقول بالفم لا غير وكذا قوله تعالى يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم
المساواة قدمها لانها الاصل والمقيس عليه نحو ولا يحيق المكر السيء الا باهله وقوله اي وقول النابغة يخاطب ابا
قابوس فانك كالليل الذي هو مدركي وان خلت ان المنتأى هو اسم موضع من انتأى عنه اي بعد عنك واسع اي ذو سعة
وبعد شبهه بالليل لانه وصفه في حال سخطه وهوله والمعنى انه لا يفوت الممدوح وان ابعد في الهرب فصار الى اقصى الارض
لسعة ملكه وطول يده ولان له في جميع الآفاق مطيعا لاوامره يرد الهارب اليه فان قيل كلا المثالين غير صحيح لان في الآية
حذف المستثنى منه وفي البيت حذف جواب الشرط فيكون ايجازا لا مساواة قلنا اعتبار ذلك امر لفظي رعاية
للقواعد النحوية من غير ان يتوقف عليه تأدية اصل المراد حتى لو صرح بذلك لكان اطنابا بل ربما يكون تطويلا وبالجملة

ايجاز القصر

والايجاز ضربان ايجاز القصر وايجاز الحذف

كون لفظ الآية والبيت ناقصا عن اصل المراد ممنوع على انه قد صرح كثير من النحاة بان مثل هذا الشرط اعني الشرط الواقع حالا

لا يحتاج الى الجزاء والايجاز ضربان ايجاز القصر وهو ما ليس بحذف نحو ولكم في القصاص حيوة فان معناه كثير ولفظه يسير لان المعنى

المراد به ان الانسان اذا علم انه متى قتل قتل كان ذلك داعيا الى ان لا يقدم على القتل فارتفع بالقتل الذي هو القصاص

كثير من قتل الناس بعضهم لبعض فكان ارتفاع القتل حيوة لهم ولا حذف فيه فان قلت اليس فيه حذف الفعل

الذي يتعلق به الظرف قلت لو سلم فهو ووجب تركه لعدم احتياج تادية اصل المراد اليه حتى لو ذكر لكان

تطويلا لا يصح ان ليس فيه حذف شيء مما يؤدى به اصل المراد وتقدير الفعل انما هو بحسب رعاية امر لفظي وهو ان حرف الجر لابد

ان يتعلق بفعل وفضله اى رجحان قوله ولكم في القصاص حيوة على ما كان عندهم اوجز كلام في هذا المعنى وهو قولهم القتل

انفى للقتل بقلة حروف ما يناظره اى اللفظ الذى يناظر قولهم القتل انفى للقتل منه اى من قوله ولكم في القصاص حيوة وما

يناظره منه هو في القصاص حيوة لان قوله ولكم لا مدخل له في المناظرة لكونه زائدا على معنى قولهم القتل انفى للقتل وحروف في

القصاص حيوة احد عشر ان اعتبر التنوين والا فعشرة وحروف القتل انفى للقتل اربعة عشر والمعتبر الحروف الملفوظة

لا المكتوبة لان الايجاز انما يتعلق بالعبارة والنص على المطلوب الذى هو الحيوة بخلاف قولهم فانه لا يشتمل على

التصريح بها وما يفيده تنكير حيوة من التعظيم لمنعه اى منع القصاص اياهم عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد فالحق لكم

في هذا الجنس من الحكم الذى هو القصاص حيوة عظيمة او النوعية عطف على التعظيم اى لكم في القصاص نوع من الحيوة وهي

الحيوة الحاصلة للمقتول اى الذى يقصد قتله والقاتل بالارتداع عن القتل لوقوع العلم بالقصاص من الجانى لانه اذا اهتم

بالقتل فعلم انه يقتص منه فارتدع عنه وسلم صاحبه من القتل وسلم هو من القود واطراده اى يكون قوله ولكم في

القصاص حيوة مطردا لان القصاص مطلقا سبب للحيوة بخلاف قولهم فان القتل الذى هو انفى للقتل ما يكون

على وجه القصاص لا مطلق القتل لان القتل ظلما ليس انفى للقتل بل ادعى له وخلوه اى خلو قوله تعالى ولكم في القصاص

حيوة عن التكرار بخلاف قولهم فانه يشتمل على تكرار القتل والتكرار من حيث انه تكرار من عيوب الكلام

يعنى ان ما يخلو من التكرار افضل مما يشتمل عليه ولا يلزم من هذا ان يكون التكرار مخلا بالفصاحة فان قيل

في هذا التكرار رد العجز على الصدر وهو من المحسنات قلنا فليس بحاجة رد العجز على الصدر وهذا لا ينافى

رجحان الخالى من التكرار والذى قالوا الاحسن في رد العجز على الصدر ان لا يؤدى الى التكرار بان يكون كل من

اللفظين بمعنى آخر واستغناؤه الا باستغنائه اى قوله ولكم في القصاص حيوة عن تقدير محذوف بخلاف قولهم فانه يحتاج اليه

اى القتل انفى للقتل من تركه والمطابقة اى وباشتماله على صنعة المطابقة وهي الجمع بين المتضادين كالقصاص والحيوة

والايجاز والاطناب

والاطناب والحذف

ورجح ايضا بما فيه من الغرابة وهو ان القصاص قتل وتفويت للحيوة وقد جعل مكانا وظرفا للحيوة وتسهلت من توالى

الاسباب الخفيفة التى تنقص سلاسة الكلام بخلاف قولهم فانه ليس فيه ما يجمع حرفين متحركين متلاصقين الا في

موضع واحد وخلوه عما يشتمل عليه قولهم من التناقض بحسب الظاهر وهو ان الشيء ينفى نفسه وفيه نظر لان ذكر

غرابة محسنة وبما فيه من تقديم الخبر على المبتدأ الاختصاص مبالغة وفيه نظر لان تقديم الخبر على المبتدأ المنكر مثل في الدار

رجل لا يفيد الاختصاص وايجاز الحذف عطف على ايجاز القصر وهو ما يكون بحذف شيء والمحذوف اما جزء جملة يعنى بالجزء ما يذكر

في الكلام ويتعلق به ولا يكون مستقلا عمدة كان او فضلة مفردا كان او جملة مضافا بدل من جزء جملة نحو واسأل القرية

اى اهل القرية او موصوف نحو قول الشاعر انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفونى الثنية العقبة وفلان

طلاع الثنايا اى ركاب لصعاب الامور اى انا ابن رجل جلا اى انكشف امره او جلا الامور اى كشفها فحذف الموصوف

وقيل ان الصفة اذا كانت جملة لا يحذف موصوفها الا بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من الجرور بمن او في كقولهم

منهم دون ذلك وكقولك ما في القوم دون هذا او في غيره نادر لا يستعمل اذا لزم هذا اضافة غير الظرف الى الجملة فلفظ

جلا هنا علم وحذف التنوين لانه محكى كيشبه في قوله نبئت اخوالى بنى يزيد ظلما علينا لهم فديد فلانه غير منصرف

للعلمية ووزن الفعل على ما توهمه بعض النحاة لان هذا الوزن ليس مما يختص بالفعل ولا في اوله زيادة كزيادة الفعل

وتحقيق ذلك ان الفعل المنقول الى العلمية اذا اعتبر معه ضمير فاعله وجعل الجملة علما فهو محكى والا فحكمه حكم المفرد في

الانصراف وعدمه او صفة نحو وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا اى كل سفينة صحيحة او نحوها كسالمة او

غير معيبة وما يؤدى هذا المعنى بدليل ما قبله وهو قوله فاردت ان اعيبها فانه يدل على ان الملك كان انما يأخذ الصحيحة

دون المعيبة او شرط كما مر في آخر باب الانشاء او جواب شرط اما لمجرد الاختصار نحو واذا قيل لهم اتقوا ما بين

ايديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون اى اعرضوا بدليل ما بعده وهو قوله تعالى وما تأتيهم من آية من آيات ربهم الا كانوا عنها

معرضين او للدلالة عطف على قوله لمجرد الاختصار يعنى يكون حذف جواب الشرط للدلالة على انه اى جواب الشرط شيء

لا يحيط به الوصف او لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ولا يتصور مطلوبا او مكروها الا ويجوز ان يكون

الامر اعظم منه بخلاف ما اذا ذكر فانه يتعين وربما سهل امره عنده الاول اى ان المولى اذا عاقب العبد والله لئن قمت اليك

وسكت تزاحمت عليه من الظنون المعترضة للوعيد ما لا يتزاحم لو نص من مؤاخذة على ضرب من العذاب وكذلك

اذا قال الشيخ اذا رأيتنى شابا وسكت جالت الافكار لديه لما لم تجد ما تلحق به لو اتى بالجواب شيئا اى يحال الحذف للدلالة على انه لا يحيط

به الوصف والحذف لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ولو ترى اذ وقفوا على النار ولو ترى اذ الظالمون

سوقوقفون عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤوسهم عند ربهم ومنه قوله تعالى حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها

او غير ذلك عطف على قوله جواب الشرط اى او المحذوف غير ذلك المذكور كالمسند اليه والمسند

والمفعول والفعل كما مر في الابواب السابقة وكالحال نحو البر الكر بستين اى منه والمستثنى

نحو زيد جائى ليس الا والمضاف اليه نحو بين ذراعي وجبهة الاسد ونحو يا رب ويا غلام وكجواب

القسم نحو والفجر وليال عشر وجواب لما نحو فلما اسلما وتله للجبين ولا لمعطوف مع حرف العطف نحو لا يستوى

منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل اى ومن انفق من بعده وقاتل بدليل ما بعده وهو قوله اولئك

اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا واما جملة عطف على اما جزء جملة مسببة عن سبب

مذكور نحو ليحق الحق ويبطل الباطل اى فعل ما فعل ومنه قول ابى الطيب انى الزمان بنوه فى شبيبته

فسرهم واتيناه على الهرم اى فسانا او سبب لمذكور نحو قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت

ان قدر فضربها فيكون قوله فضربها جملة محذوفة هى سبب لمذكور وهو قوله فانفجرت ومنه قوله تعالى

كان الناس امة واحدة فبعث الله اى فاختلفوا فبعث الله بدليل قوله ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه

ويجوز ان يقدر فان ضربت بها فقد انفجرت فيكون المحذوف جزء جملة هو شرط كقوله تعالى فالله هو الولى

والفاء فى مثل قوله فانفجرت تسمى فاء فصيحة وظاهر كلام صاحب الكشاف ان تسميتها فصيحة

انما هى على التقدير الثانى وهو ان يكون المحذوف شرطا وظاهر كلام صاحب المفتاح على العكس

وقيل انها فصيحة على التقديرين والمشهور فى تمثيلها قوله قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا ثم القفول

فقد جئنا خراسانا او غيرهما اى غير المسبب والسبب نحو فنعم الماهدون على ما مر فى بحث الاستيناف

من انه على حذف المبتدا والخبر فقول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف واما الكل اى والمحذوف

اما الكل من جملة نحو انا انبئكم بتاويله فارسلون يوسف اى فارسلونى الى يوسف لاستعبره

الرؤيا ففعلوا فاتاه وقال له يا يوسف ومنه بيت السقط طربن لضوء البارق المتعالى ببغداد

وهنا بالهن ومالى اى طربن فاقذت اسكنها ومن لا تسكن ثم اعاد ذكرنا وتداعفنى الى ان

قضيت العجب من كثرة معاودتى ومشادة مدافعتها والحذف على وجهين احدهما ان لا يقام شئ

يقام مقام المحذوف كما مر وان يقام نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك

اى فلا تحزن واصبر لان تكذيب الرسل من قبله متقدم على تكذيبه فلا يصح وقوعه جزاء

بل هو سبب لعدم الحزن والصبر فاقيم مقام السبب ثم الحذف لا بد له من دليل وادلته

كثيرة منها ان يدل العقل عليه اى على الحذف والمقصود الاظهر على تعيين المحذوف نحو حرمت عليكم

الميتة اى تناولها فان العقل دل على ان الاحكام الشرعية انما تتعلق بالافعال دون الاعيان

فلا بد ههنا من محذوف والمقصود الاظهر دل على ان المحذوف تناول لان الغرض الاظهر من هذه

الاشياء تناولها وتقدير التناول اولى من تقدير الاكل ليشمل شرب البانها فانه ايضا

حرام وقوله منها ان يدل فيه تسامح لان ان يدل بمعنى الدلالة والدلالة ليست من الادلة ومنها

ان يدل العقل عليهما اى على الحذف وتعيين المحذوف نحو وجاء ربك اى امره او عذابه فان العقل

يدل على امتناع المجئ على الله تعالى ويدل على تعيين المحذوف بانه الامر او العذاب اى احدهما وليس

المراد انه يدل على تعيين الامر او تعيين العذاب فليتامل ومنها ان يدل العقل عليه والعادة على

التعيين نحو فذلكن الذى لمتننى فيه فان العقل دال على ان فى قوله فيه مضافا محذوفا اذ لا معنى للوم

الانسان على ذات شخص بل انما يلام على فعل كسبه واما تعيين المحذوف فانه يحتمل ان يقدر

فى حبه لقوله قد شغفها حبا وفى مراودته لقوله تعالى تراود فتاها عن نفسه وفى شانه حتى يشملهما

اى الحب والمراودة والعادة دلت على الثانى اى مراودته لان الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه فى

العادة لقهره اياه اى لان الحب المفرط صاحبه وغلبته عليه فلا يصح ان يقدر فى حبه ولا فى شانه لكونه

شاملا له ويتعين ان يقدر فى مراودته نظرا الى العادة ومنها ان يدل العادة عليهما نحو لو نعلم قتالا لاتبعناكم

اى مكان قتال اى مكانا يصلح للقتال ومنها اى من ادلة تعيين المحذوف الشروع فى الفعل لان الشروع

مثلا انما يدل على ان المحذوف هو الفعل الذى يشرع فيه واما الدلالة على الحذف فانما هى من جهة ان الجار والمجرور

لا بد له من فعل يتعلق هو به على ما تقرر به القوانين النحوية ويدل على تعيينه الشروع فى الفعل نحو بسم الله

فيقدر ما جعلت التسمية مبدا له اى يقدر عند الشروع فى القراءة بسم الله اقرا وعند الشروع

فى القيام او القعود بسم الله اقوم او اقعد وكذا كل فعل يشرع فيه ومنها الاقتران اى من ادلة تعيين

المحذوف اقتران الكلام او المحل طلب بالفعل كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين اى اعرست فان كون هذا

الكلام مقارنا لاعراس المخاطب دل على ان المحذوف اعرست والباء للملابسة والرفاء الالتيام والاتفاق

يقال رفات الثوب ارفانه اذا اصلحت ما وهى منه والاطناب اما بالايضاح بعد الابهام ليرى المعنى

في صورتين مختلفتين احدهما مبهمة والاخرى موضحة وعلمان خير من علم واحد او ليتمكن في النفس فضل تمكن لما طبع الله النفوس عليه من ان الشيء اذا ذكر مبهما ثم بين او فسر فيها من ان يبين اولا او ليكمل لذة العلم به اي بالمعنى وذلك لان الادراك لذة والحرمان عنه مع الشعور بالمجهول بوجه ما الم فالمجهول اذا لم يجعل به شعور ما فلا الم في الجهل به واذا حصل به الشعور بوجه دون وجه تشوقت النفس الى العلم به وتألمت بفقدانها اياه فاذا حصل لها العلم به على سبيل الايضاح كملت لذة العلم به للعلم الضروري بان اللذة عقيب الالم اكمل واقوى وكانها لذتان لذة الوجدان ولذة الخلاص عن الالم ومما يوافي ذلك ما في قوله تعالى هل ينظرون الا ان يأتيهم الله في ظلل من الغمام فانه جعل العذاب يأتيهم من الغمام الذي هو مظنة الرحمة ليكون اشد لان الشر اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اشد كما ان الخير اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اسر فكيف اذا جاء الشر من حيث يحتسب الخير ولذلك كانت الصاعقة من العذاب المستفظع لمجيئها من حيث يتوقع الغيث وبدا لهم من الله ما لم يكونوا يحتسبون نحو رب اشرح لي صدري فان اشرح لي يفيد طلب شرح شيء ما له اي للطالب وصدري يفيد تفسيره اي تفسير ذلك الشيء وايضاحه وهذا الايضاح بعد الابهام يحتمل ان يكون للاغراض الثلثة المذكورة وقد يكون ذلك لتفخيم الشيء المبين وتعظيمه كقوله تعالى وقضينا اليه ذلك الامر ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين وكقوله واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت حيث لم يقل قواعد البيت بالاضافة ومنه اي من الايضاح بعد الابهام باب نعم على احد القولين اي على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف اذ لو اريد الاختصار كفى نعم زيد فلما قيل نعم الرجل زيد او نعم رجلا زيد كان اطنابا ابهم فيه الفاعل اولا وفسر ثانيا وقوله اذ لو اريد الاختصار مشعر بان الاختصار قد يطلق على ما يقابل الاطناب ويعم الايجاز والمساواة وهذا يوافق اصطلاح السكاكي ووجه حسنه اي حسن باب نعم سوى ما ذكر من الايضاح بعد الابهام ابراز الكلام في معرض الاعتدال نظرا الى الاطناب من وجه حيث لم يقل نعم زيد والى الايجاز من وجه حيث حذف المبتدا الذي هو صدر الاستيناف وايهام الجمع بين المتنافيين الايجاز والاطناب وقيل الاجمال والتفصيل ولا شك ان الجمع بين المتنافيين من الامور الغريبة المستطرفة التي تظهر في النفس عند وجدانها تأثرا وانفعالا عجيبا وانما قال ايهام الجمع لان حقيقة جمع المتنافيين ان يصدقا على ذات واحدة وصفان يمتنع اجتماعهما في شيء واحد في زمان

واحد زمان واحد من جهة واحدة وهذا محال ومنه اي من الايضاح بعد الابهام التوشيع وهو ان يؤتى في عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين ثانيهما معطوف على الاول نحو يشيب ابن آدم ويشب فيه خصلتان الحرص وطول الامل ولو اريد الاختصار لقيل ويشب فيه الحرص وطول الامل لكنه ابهم اولا ثم اوضح بالاسمين ويسمى هذا توشيعا لان التوشيع لف القطن المندوف فكانه جعل التعبير عن المعنى الواحد بالمثنى المفسر باسمين بمنزلة لف القطن بعد الندف واما بذكر الخاص بعد العام عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام ويعني بذكره بعده ان يكون ذلك على سبيل العطف دون الوصف او الابدال ولو قال واما بعطف الخاص على العام لكان اوضح وذلك للتنبيه على فضله اي مزية الخاص حتى كانه ليس من جنس العام تنزيلا للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات يعني انه لما امتاز عن سائر افراد العام بما له من الاوصاف الشريفة جعل كانه شيء آخر مغاير للعام مباين له لا يشمله لفظ العام ولا يعرف حكمه منه بل يجب التنصيص عليه والتصريح به وذلك قد يكون في مفرد نحو حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى اي الوسطى من الصلوات او الفضلى من قولهم للافضل الاوسط وهي صلوة العصر على قول الاكثرين ومنه قوله تعالى من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال وقد يكون في كلام نحو قوله تعالى ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ومنه قوله اصبروا وصابروا لان المصابرة باب من الصبر ذكره بعده تخصيصا لشدته وصعوبته واما بالتكرير لنكتة ليكون اطنابا لا تطويلا كتأكيد الانذار في كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون فقوله كلا ردع وتنبيه على انه لا ينبغي للناظر لنفسه ان تكون الدنيا جميع همه وان لا يهتم بدينه وسوف تعلمون انذار ليخافوا فينتبهوا عن غفلتهم اي سوف تعلمون الخطأ فيما انتم عليه اذا عاينتم ما قدامكم من هول لقاء الله وفي تكريره تأكيد للردع والانذار وفي الاتيان بلفظ ثم دلالة على ان الانذار الثاني ابلغ من الاول واشد كما تقول للمنصوح اقول لك ثم اقول لك لا تفعل وذلك لان اصل ثم الدلالة على تراخي الزمان لكنه قد يجيء لمجرد التدريج في درج الارتقاء من غير اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج ولا ان الثاني بعد الاول في الزمان وذلك اذا تكرر الاول بلفظه نحو والله ثم والله وكقوله تعالى وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين ومن نكت التكرير زيادة التنبيه على ما ينفي التهمة والايقاظ عن سنة الغفلة ليكمل تلقي الكلام بالقبول كما في قوله تعالى

وقال الذي آمن يا قوم اتبعون أهدكم سبيل الرشاد يا قوم إنما هذه الحيوة الدنيا متاع ومنه زيادة
التوبيخ والتحسر كما في قوله فيا قبر معن أنت أول حفرة من الأرض خطت للسماحة مضجعا ويا قبر معن كيف
واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا ومنها ما يذكر لما قد يجد بسبب طول الكلام وبهذا التكرير
قد يكون بمجردا عن رابط كما في قوله تعالى ثم إن ربك للذين هاجروا من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا وصبروا
إن ربك من بعدها لغفور رحيم وكما في قول الشاعر لقد علم الحي اليمانون أنني إذا قلت أما بعد أني خطيبها
وقد يكون مع رابط كما في قوله تعالى لا تحسبن الذين يفرحون بما أتوا ويحبون أن يحمدوا بما لم يفعلوا فلا
تحسبنهم بمفازة من العذاب فقوله فلا تحسبنهم تكرير لقوله لا تحسبن الذين يفرحون لبعده عن المفعول الثاني
وإما بالإيغال من أوغل في البلاد إذا أبعد فيها واختلف في تفسيره فقيل هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم
المعنى بدونها كزيادة المبالغة في قولها أي قول الخنساء في مرثية أخيها صخر وإن صخرا لتأتم أي تقتدي الهداة
به كأنه علم أي جبل مرتفع في رأسه نار فإن قولها كأنه علم واف بالمقصود وهو تشبيهه بما هو معروف
بالهداية لكنها أتت بقولها في رأسه نار إيغالا وزيادة للمبالغة وتحقيق أي وكتحقيق التشبيه في قوله أي قول امرئ
القيس كأن عيون الوحش حول خبائنا أي خيامنا وأرحلنا الجزع الذي لم يثقب شبه عيون الوحش
بالجزع وهو بالفتح الخرز اليماني الذي فيه سواد وبياض فشبه به عيون الوحش لكنه أتى بقوله لم يثقب
إيغالا وتحقيقا للتشبيه لأن الجزع إذا كان غير مثقوب كان أشبه بالعيون قال الأصمعي الظبي والبقرة
إذا كانا حيين فعيونهما كلها سود فإذا ماتا بدا بياضها وإنما شبهها بالجزع وفيه سواد وبياض بعدما موتت
والمراد كثرة الصيد يعني مما أكلنا كثرت العيون عندنا كذا في شرح ديوان امرئ القيس وبه يتبين بطلان
ما قيل إن المراد به أنها ألفت مسايرتهم في المفاوز حتى ألفت الوحوش رحالهم وأخبيتهم وكذا توهم
غير المقصود في بيت السقط فسقيا لكأس من فم مثل خاتم من الدر لم يهمم بتقبيله خال فإنه لما جعل
الفم كأنه ضيقا مثل خاتم من الدر وكان الكأس غالبا ما يكرع فيه كل أحد من المجلس حتى كأنه يقبله
دفع ذلك بأن وصفه بأنه لم يقبله ملك منكر فكيف غيره فعلى هذا يختص الإيغال بالشعر وقيل لا يختص
بالشعر بل هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها ومثل ذلك بقوله تعالى قال يا قوم اتبعوا المرسلين
اتبعوا من لا يسألكم أجرا وهم مهتدون فإن قوله وهم مهتدون مما يتم المعنى بدونه لأن الرسول
مهتد لا محالة لكن فيه زيادة حث على الاتباع وترغيب في الرسل أي لا تخسرون معهم شيئا من

دنياكم

وإما بالإيغال

الإطناب إما بالتذييل

دنياكم وتربحون صحة دينكم فينتظم لكم خير الدنيا والآخرة وإما بالتذييل وهو تعقيب الجملة بجملة تشتمل على
معناها أي معنى الجملة الأولى للتوكيد علة للتعقيب فالتذييل أعم من الإيغال من جهة أنه يكون في ختم الكلام
وغيره وأخص منه من جهة أن الإيغال قد يكون بغير الجملة ولغير التأكيد وهو أي التذييل ضربان ضرب لم
يخرج مخرج المثل بأن لم يستقل بإفادة المراد بل توقف على ما قبله نحو ذلك جزيناهم بما كفروا وهل نجازي إلا
الكفور على وجه وهو أن يكون المعنى وهل نجازي ذلك الجزاء المخصوص فيكون متعلقا بما قبله وأما على
الوجه الآخر وهو أن يراد وهل نعاقب إلا الكفور بناء على أن المجازاة تستعمل تارة في معنى المعاقبة وأخرى في معنى الإثابة فلما استعمل
في معنى المعاقبة في قوله ذلك جزيناهم بما كفروا بمعنى عاقبناهم بكفرهم قيل وهل نجازي إلا الكفور
بمعنى وهل نعاقب فعلى هذا يكون من الضرب الثاني لاستقلاله بإفادة المراد وضرب أخرج
مخرج المثل بأن يكون الجملة الثانية حكما كليا منفصلا عما قبلها جاريا مجرى الأمثال في الاستقلال
وفشو الاستعمال نحو وقل جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقا وقد اجتمع الضربان
في قوله تعالى وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد أفإن مت فهم الخالدون كل نفس ذائقة الموت فقوله
أفإن مت فهم الخالدون تذييل من الضرب الأول وقوله كل نفس ذائقة الموت تذييل من الضرب
الثاني وكل منهما تذييل على ما قبله وهو أيضا أي التذييل ينقسم قسمة أخرى ولفظ أيضا تنبيه على أن
هذا تقسيم للتذييل مطلقا يعني قد علم أنه ينقسم إلى القسمين المذكورين وهو أيضا ينقسم بقسمة أخرى
إلى قسمين آخرين ولولا قوله أيضا لتوهم أن هذا تقسيم الضرب الثاني كما توهمه نظرا إلى الأمثلة بعض
من لم يتنبه بالتنبيه فالتذييل الذي يجب أن يكون لتأكيد الجملة السابقة إما أن يكون لتأكيد منطوق
كهذه الآية فإن زهوق الباطل منطوق في قوله وزهق الباطل وإما لتأكيد مفهوم كقوله أي قول النابغة
الذبياني ولست بمستبق أخا لا تلمه حال من أخا لعمومه بوقوعه في سياق النفي أو من ضمير
المخاطب في لست وهذا أحسن من أن يكون صفة لأخا لأن الأمر بالتأمل يعني لا يقدر على استبقاء
مودة أخ حال كونك ممن لا تلمه ولا تصلحه على شعث أي تفرق وذميم خصال أي الرجال المهذب
أي المنقح الفعال المرضي الخصال فصدر البيت دل بمفهومه على نفي الكامل من الرجال وعجزه تأكيد
لذلك وتقرير لأن الاستفهام فيه للإنكار أي لا مهذب في الرجال وإما بالتكميل ويسمى
الاحتراس أيضا لأن الاحتراس هو التوقي والاحتراز عن الشيء وفيه توق عن إيهام

التذييل ضربان

الاحتراس
الاحتراز

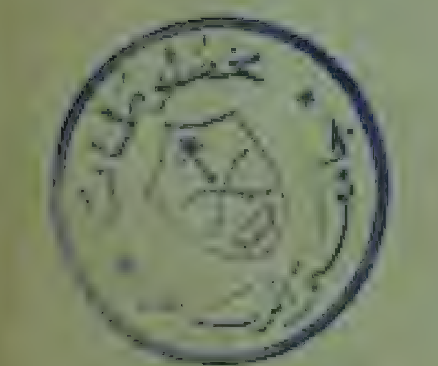
خلاف المقصود وهو ان يؤتى فى كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه اى يؤتى بشئ يدفع ذلك الايهام وذكر
لهما لين لان ما يدفع الايهام قد يكون فى وسط الكلام وقد يكون فى آخره فالاول كقوله اى قول طرفة
فسقى ديارك غير مفسدها اى غير مفسد للديار وهو حال من فاعل سقى اعنى قوله صوب
الربيع اى نزول المطر ووقوعه فى الربيع وديمة تهمى اى تسيل لان نزول المطر قد يكون سببا
لخراب الديار وفسادها فدفع ذلك بتوسط قوله غير مفسدها والثانى نحو قوله تعالى فسوف
يأتى الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة على المؤمنين اعزة على الكافرين فانه لو اقتصر على وصفهم بالذلة
على المؤمنين لتوهم ان ذلك لضعفهم فاتى على سبيل التكميل بقوله اعزة على الكافرين دفعا لهذا
الوهم واشعارا بان ذلك تواضع منهم للمؤمنين ولهذا عدى الذل بعلى لتضمنه معنى العطف كانه قيل
عاطفين عليهم على وجه التذلل والتواضع ويجوز ان يكون التعدية بعلى للدلالة على انهم مع شرفهم
وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين خافضون لهم اجنحتهم ومن هذا القسم قول كعب بن سعيد
الغنوى حليم اذا ما الحلم زين اهله مع الحلم فى عين العدو مهيب فانه لو اقتصر على وصفه بالحلم
لاوهم ان ذلك من عجز فلم يكن صفة مدح فقال اذا ما الحلم زين اهله ازالة لهذا الوهم واما بقية الكلام فتاكيد للازم ما يفهم من
قوله اذا ما الحلم زين اهله وهو انه غير حليم حين لا يكون الحلم زينا لاهله فان من لا يكون
حليما حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا فى عين العدو لا محالة فيكون هذا تذييلا لتاكيد المفهوم
لا تكميلا كما زعم بعض الناس وفيه نظر لانا لا نم ان من لا يكون حليما حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا
فى عين العدو لجواز ان يكون غضبه مما لا يهاب ولا يعبأ به والذى يخطر بالبال ان معنى البيت
الطف وادق مما يشعر به كلام المص فان المصراع الثانى تكميل وذلك لان كونه حليما فى حال يحسن
فيه الحلم يوهم انه فى تلك الحالة ليس مهيبا لما به من البشاشة وطلاقة الوجه وعدم آثار الغضب
والمهابة فنفى ذلك الوهم بقوله مع الحلم فى عين العدو مهيب يعنى انه مع الحلم فى تلك الحالة التى
يحسن فيها الحلم بحيث يهابه العدو لتمكن مهابته فى ضميره فكيف فى غير تلك الحالة واما بالتتميم
وهو ان يؤتى فى كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة لنكتة كالمبالغة نحو ويطعمون الطعام على حبه فى وجه
وهو ان يكون الضمير فى حبه للطعام اى يطعمونه مع حبه والاحتياج اليه واذا جعل الضمير لله تعالى

الاطناب اما بالتتميم

يطعمونه على حب الله تعالى فلا يكون مما نحن فيه لانه تادية اصل المراد وكتقليل الليل فى قوله تعالى
سبحان الذى اسرى بعبده ليلا ذكر ليلا مع ان الاسراء لا يكون الا بالليل للدلالة على تقليل
المدة وانه اسرى فى بعض الليل واما بالاعتراض وهو ان يؤتى فى اثناء كلام او بين كلامين
متصلين معنى بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الايهام ليس المراد بالكلام
هو المسند اليه والمسند فقط بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال
الكلامين ان يكون الثانى بيانا للاول او تاكيدا او بدلا منه كالتنزيه فى قوله تعالى ويجعلون لله البنات
سبحانه ولهم ما يشتهون فان قوله سبحانه جملة لكونه بتقدير الفعل وقعت فى اثناء الكلام
لان قوله ولهم ما يشتهون عطف على قوله لله البنات والنكتة فيه تنزيه الله وتقديسه عما ينسبون اليه
والدعاء فى قوله اى كالدعاء فى قول عوف بن محلم الشيبانى يشكو كبره وضعفه ان الثمانين وبلغتها
قد احوجت سمعى الى ترجمان يقال ترجم كلامه اذا فسره بلسان آخر فقوله بلغتها جملة معترضة بين
اسم ان وخبرها والواو فيه اعتراضية ليست عاطفة ولا حالية كما ذكره بعض النحاة وبه يشعر ما ذكره صاحب
الكشاف فى قوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا انها اعتراض لا محل لها من الاعراب نحو الاعلام ابانا
والحوادث جمة فائدتها تاكيد وجوب اتباع ملته ولو جعلناها عطفا على الجملة قبلها لم يكن لها معنى ومثله
ما ذكر فى قوله تعالى والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى انه اعتراض بين قوله انى وضعتها
انثى وقوله وانى سميتها مريم ومثل هذا الاعتراض كثيرا ما يلتبس بالحال والفرق دقيق
اشار اليه صاحب الكشاف حيث ذكر فى قوله اتخذتم العجل وانتم ظالمون ان قوله وانتم
ظالمون حال اى عبدتم العجل وانتم واضعون العبادة فى غير موضعها او اعتراض اى وانتم قوم
عادتكم الظلم والتنبيه فى قوله اى وكالتنبيه فى قول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتى
كل ما قدرا ان هى المخففة من المثقلة وضمير الشان محذوف يعنى ان المقدر آت البتة وان وقع
فيه تاخير وفى هذا تسلية وتسهيل للامر وقوله فعلم المرء ينفعه جملة معترضة بين اعلم
ومفعوله والفاء اعتراضية وفيها شائبة من السببية ومما جاء اى ومن الاعتراض الذى وقع بين
كلامين وهو اكثر من جملة ايضا اى كما ان الواقع هو بينه اكثر من جملة قوله تعالى فاتوهن من حيث امركم الله
ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين نساؤكم حرث لكم فقوله ان الله يحب التوابين

وبحث التطهير بنا اعتراض بأكثر من جملة بين كلامين متصلين معنى واشار الى انهما انما يفعله فان قوله
نساؤكم حرث لكم بيان لقوله فأتوهن من حيث امركم الله يعني ان المأتي الذي امركم به هو
مكان الحرث لان الغرض الاصلي من الاتيان طلب النسل لا قضاء الشهوة فلا تأتوهن الا
من حيث يتأتى منه هذا الغرض والنكتة في هذا الاعتراض الترغيب فيما امروا به والتنفير
عما نهوا عنه ومن نكت الاعتراض تخصيص احد المذكورين بزيادة التأكيد في امر علق بهما
كقوله تعالى ووصينا الانسان بوالديه حملته امه وهنا على وهن وفصاله في عامين ان اشكر لي
ولوالديك فقوله ان اشكر لي تفسير لوصينا وقوله حملته اعتراض بينهما ايجابا للتوصية
بالوالدة خصوصا وتذكيرا لحقها العظيم مفردا ومنها المطابقة والاستعطاف في قوله
وخفوق قلب لو رأيت لهيبه يا جنتي لرأيت فيه جهنما فقوله يا جنتي اعتراض للمطابقة مع
جهنم والاستعطاف ومنها بيان السبب لامر فيه غرابة كما في قول الشاعر فلا هجره يبدو
وفي اليأس راحة ولا وصله يصفو لنا فنكارمه فان كون هجر الحبيب مطلوبا للمحب امر غريب
فبين سببه بان في اليأس راحة وقال قوم قد تكون النكتة فيه اي في الاعتراض غير ما
ذكر مما سوى دفع الايهام بل يجوز ان يكون الاعتراض لدفع ايهام خلاف المقصود ثم جوز بعضهم
وقوعه يعني اي القائلين بان النكتة في الاعتراض قد تكون دفع الايهام ايضا افترقوا فرقتين
فجوز فرقة منهم وقوع الاعتراض آخر جملة لا يليها جملة متصلة بها بان لا يليها جملة اصلا فيكون الاعتراض
في آخر الكلام او يليها جملة غير متصلة بها معنى وهذا صريح في مواضع من الكشاف فالاعتراض عند هؤلاء
ان يؤتى في اثناء الكلام او في آخره او بين كلامين متصلين او غير متصلين بجملة او اكثر لا محل لها
من الاعراب لنكتة لانهم لم يخالفوا الاولين الا في جواز كون النكتة دفع الايهام وجواز
ان لا يليها جملة متصلة بها فبقي اشتراط ان لا يكون لها محل من الاعراب بحاله فيشمل
الاعتراض بهذا التفسير التذييل وبعض صور التكميل وهو ان يكون بجملة لا محل لها من
الاعراب كما في قول الحماسي وما مات منا سيد في فراشه ولا طل منا حيث كان قتيل فان
المصراع الثاني تكميل لانه لما وصف قومه بشمول القتل اياهم اوهم ان ذلك لضعفهم فأزال هذا الوهم
بوصفهم بالانتصار من قاتليهم وكلامه ههنا دال على ان الجملة في التذييل يجب ان لا يكون لها محل

من الاعراب وهذا مما لم يجوزه تفسيره لجواز ان يكون جملة ذات محل من الاعراب تعقب جملة اخرى مشتملة
على معناها موهمة باعرابها بدلا منها او توكيدا او يكون الغرض منها تأكيد الاولى اللهم الا ان يقال انه اعتمد في هذا
الاشتراط على الامثلة والاعتراض بهذا التفسير يباين التتميم لانه انما يكون بفضلة والفضلة
لابد لها من اعراب وبعضهم كونه ان جوز الوقوع الثانية من القائلين بان النكتة في الاعتراض
قد يكون دفع الايهام ان يكون الاعتراض غير جملة فالاعتراض عندهم ان يؤتى في اثناء الكلام او بين
كلامين متصلين معنى بجملة او غيرها لنكتة ما فيشمل الاعتراض بهذا التفسير بعض صور التتميم وبعض
صور التكميل وهو ما يكون واقعا في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى وتقرير كلامه على
ما ذكرنا ظاهر واما على ما ذكره في الايضاح حيث قال وفرقة تشترط في الاعتراض ان يكون في اثناء
الكلام او بين كلامين متصلين معنى ولكن لا تشترط ان يكون جملة او اكثر من جملة فيشمل من التتميم
ما كان واقعا في احد الموقعين اي في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى ومن التكميل ما كان
واقعا في احد الموقعين ولا محل له من الاعراب جملة كان او اقل من جملة او اكثر ففيه اختلال
لانه اما ان يشترط في الاعتراض عند هؤلاء ان لا يكون له محل من الاعراب او لا يشترط فان اشترط
ذلك لم يصح تجويز كونه غير جملة لان المفرد لا بد له في الكلام من الاعراب ولم يشمل شيئا من التتميم اصلا لانه
انما يكون بفضلة ولا بد للفضلة من الاعراب وان لم يشترط فلا حاجة الى قوله ولا محل له من الاعراب
لانه يشمل من التكميل ما كان واقعا في احد الموقعين سواء كان له محل من الاعراب او لا يكون اللهم الا ان
يقال ان الاعتراض اذا كان جملة يشترط عند هؤلاء ان لا يكون لها محل من الاعراب واما قوله
جملة كان او اقل من جملة او اكثر فسهو لان ما هو اقل من الجملة لا بد من ان يكون له اعراب فضل الجملة كلامه



الاطناب

لا يخلو من خبط واما بغير ذلك اي الاطناب يكون اما بالايضاح بعد الابهام واما بكذا او كذا واما بغير ذلك كقوله تعالى
الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به فانه لو اختصر لم يذكر ويؤمنون به لان ايمانهم
لا ينكره من يثبتهم فلا حاجة الى الاخبار به لكونه معلوما وحسن ذكره اي ذكر قوله ويؤمنون به اظهار
شرف الايمان وانه مما يتحلى به حملة العرش ومن حوله ترغيبا فيه اي في الايمان وكون هذا الاطناب
غير داخل فيما سبق ظاهر بالتأمل فيها ومن الامثلة التي اوردها المص في هذا المقام
قولهم رأيته بعيني وقوله تعالى يقولون بافواههم ونحو ذلك وفيه نظر لان هذا داخل في التتميم او قد

اى فيه بعضها لنكتة هى التاكيد والدلالة على ان هذا قول يجرى على السنتهم من غير ان يكون
ترجمة عن علم فى القلب ومنها قوله تعالى تلك عشرة كاملة بعد قوله تعالى فصيام ثلثة ايام فى الحج
وسبعة اذا رجعتم لازالة توهم الاباحة فان الواو فى للاباحة نحو جالس الحسن وابن سيرين
الا يرى انه لو جالسهما جميعا او واحدا منهما كان ممتثلا وفيه نظر لانه ح يكون من باب التكميل اعنى
الاتيان بما يدفع خلاف المقصود ومنها قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله
والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه لو اقتصر لترك قوله
والله يعلم انك لرسوله لان مساق الآية لتكذيب المنافقين فى دعوى الاخلاص
فى الشهادة وفيه دفع توهم انهم لكاذبون فى نفس الامر وفيه نظر لانه ايضا من قبيل
التكميل او من الاعتراض عند من يجوز كون النكتة فيه دفع الايهام واعلم انه كما يوصف الكلام
بالايجاز والاطناب باعتبار كونه ناقصا عما يساوى اصل المراد او زائدا عليه فكذلك قد يوصف
الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كثرة حروفه وقلتها بالنسبة الى كلام آخر مساو له اى
لذلك الكلام فى اصل المعنى كقوله اى قول ابى تمام يصد اى يعرض عن الدنيا اذا عن اى ظهر
سودد اى سيادة وتمامه ولو برزت فى زى عذراء ناهد الزى الهيئة والعذراء البكر والناهد
المرأة التى نهد ثديها اى ارتفع وقوله اى كقول الشاعر الآخر ولست بنظار الى جانب الغنى اذا
كانت العلياء فى جانب الفقر اراد بالغنى مسببه اعنى الراحة وبالفقر المحنة يعنى ان السيادة
مع التعب والمشقة احب اليه من الراحة والدعة بدونها يصفه بالميل الى المعالى فمصراع ابى
تمام ايجاز بالنسبة الى هذا البيت لمساواته فى اصل معناه وقلة حروفه والبيت اطناب
بالنسبة اليه ومثل هذا الايجاز يجوز ان يكون ايجازا بالتفسير السابق وان يكون مساواة وان
يكون اطنابا وكذا مثل هذا الاطناب ويقرب منه اى من هذا القبيل قوله لا يسأل عما يفعل
وهم يسألون وقول الحماسى وننكر ان شئنا على الناس قولهم ولا ينكرون القول حين
نقول اى نغير ما نريد تغييره من قول غيرنا واحد لا يجترئ على الاعتراض علينا انقيادا لحوائجنا واقتداء
بنا يصف رياستهم ونفاذ حكمهم ورجوع الناس فى المهمات الى رأيهم فالآية ايجاز بالنسبة الى البيت
وانما قال يقرب لان ما فى الآية يشمل كل فعل والبيت مختص بالقول وان كان يلزم منه عموم الافعال ايضا والله اعلم

١١٢

الفن الثانى علم البيان قدمه على البديع لشدة الاحتياج اليه لكونه جزءا من علم البلاغة ومما اليه فى
تحصيل بلاغة الكلام بخلاف البديع فانه من التوابع وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فى وضوح
الدلالة عليه اراد بالعلم الملكة التى يقتدر بها على ادراكات جزئية او نفس الاصول والقواعد المعلومة على ما تقدم
فى تعريف علم المعانى ليس القدير علم بالقواعد اى ادراكها والاعتقاد بها على ما توهموا واراد بالمعنى الواحد على ما ذكره
القوم ما يدل عليه الكلام الذى روعى فيه المطابقة لمقتضى الحال واراد بالطرق التراكيب وبالدلالة الدلالة العقلية
والمعنى ان علم البيان ملكة او اصول يقتدر بها على ايراد كل معنى واحد يدخل فى قصد المتكلم وارادته بتراكيب يكون بعضها
اوضح دلالة عليه من بعض فلو عرف من ليس له هذه الملكة ايراد معنى قولنا زيد جواد فى طرق مختلفة لم يكن عالما بعلم البيان
وتقييد المعنى بالواحد للدلالة على انه لو اورد معانى متعددة بطرق بعضها اوضح دلالة على معناه من البعض الآخر على معناه لم
يكن ذلك من البيان فى شىء وتقييد الاختلاف بان يكون فى وضوح الدلالة للاشعار بانه لو اورد المعنى الواحد فى
طرق مختلفة فى اللفظ والعبارة دون الوضوح والخفاء مثل ان يورد بالالفاظ المترادفة مثلا لا يكون ذلك من علم البيان ولا حاجة
الى ان يقال فى وضوح الدلالة وخفائها لان كل واضح هو خفى بالنسبة الى ما هو اوضح منه ومن اختلافها فى الوضوح ان بعضها
اوضح الدلالة وبعضها اوضح فلا حاجة الى ذكر الخفاء وبالتفسير المذكور للمعنى الواحد يخرج ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى الكلام
بعبارات مختلفة كالاسد والغضنفر والليث والى ارث على ان الاختلاف فى الوضوح مما يأباه القوم فى الدلالات الوضعية
كما سيأتى ثم لا يخفى ان تعريف علم البيان بما ذكرنا اولى من تعريفه بمعرفة ايراد المعنى الواحد كما فى المفتاح ودلالة اللفظ حتى لما
اشتمل التعريف على ذكر الدلالة ولم يكن كل دلالة يحتمل الوضوح والخفاء وجب تقسيم الدلالة والتنبيه على ما هو المقصود
منها والدلالة هى كون الشىء بحيث يلزم من العلم به العلم بشىء آخر والاول الدال والثانى المدلول والدال ان كان لفظا فالدلالة
لفظية والا فغير لفظية كدلالة الخطوط والعقود والنصب والاشارات ودلالة الاثر على المؤثر كدلالة الدخان على النار
فاضاف الدلالة الى اللفظ احترازا عن الدلالة الغير اللفظية وكان عليه ايضا ان يقيدها بما يكون للوضع مدخل فيها
احترازا عن الدلالة الطبعية والعقلية لان دلالة اللفظ اما ان يكون للوضع مدخل فيها او لا فالاولى هى التى سماها القوم
وضعية وهى تنقسم الى المطابقة والتضمن والالتزام والثانية اما ان يكون بحسب مقتضى الطبع وهى الطبعية كدلالة اخ
على الوجع فان طبع اللافظ يقتضى التلفظ بذلك عند عروض الوجع له او لا يكون وهى الدلالة العقلية الصرفة كدلالة اللفظ المسموع
من وراء الجدار على وجود اللافظ والمقصود بالنظر ههنا هى التى يكون للوضع مدخل فيها لعدم انضباط الطبعية والعقلية
لاختلافها باختلاف الطبائع والافهام والظاهر ترك التقييد لوضوحه وكون سوق كلامه فى بيان التقسيم مشعرا بكونه مرادا

الدلالة اللفظية الوضعية بانها فهم المعنى من اللفظ عند الاطلاق بالنسبة الى من هو عالم بالوضع واحترزوا بالقيد الاخير عن
الطبيعية والعقلية لعدم توقفهما على العلم بالوضع وارادوا بالوضع وضع ذلك اللفظ لا وضعه لذلك المعنى فلا يخرج
عنه التضمن والالتزام واعترض بان الدلالة صفة اللفظ والفهم ان كان بمعنى المصدر من المبني للفاعل اعني الفاعلية فهو صفة
السامع وان كان من المبني للمفعول اعني المفهومية فهو صفة المعنى وايا ما كان فلا يصح حمله على الدلالة وتفسيرها به فالاولى ان
يقال الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه عند الاطلاق للعالم بوضعه واجابوا بانا لا نم انه ليس صفة للفظ فان معنى فهم السامع المعنى
من اللفظ انفهام المعنى من اللفظ وهو معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى غاية ما في الباب ان الدلالة مفردة يصح ان يشتق منه
صيغة تحمل على اللفظ كالدال وفهم المعنى من اللفظ اذا اشتق منه مركب لا يمكن اشتقاق ما فيه الا برابطة مثل ان يقال اللفظ مفهم
منه المعنى الا ترى الى صحة قولنا اللفظ متصف بانفهام المعنى منه كما انه متصف بالدلالة وهذا مثل قولهم العلم حصول صورة الشيء
في العقل واداء دون ذلك فتذكر دلالة اللفظ التي يكون للوضع مدخل فيها اما على تمام ما وضع له كدلالة الانسان على الحيوان
الناطق او على جزئه كدلالة الانسان على الحيوان او على خارج عنه كدلالة الانسان على الضاحك وتسمى الاولى من الدلالة على
تمام ما وضع له وضعية لان الواضع انما وضع اللفظ للدلالة على تمام الموضوع له فهي الدلالة المنسوبة الى الوضع ويسمى كل من
الاخيرين اي الدلالة على الجزء والخارج عقلية لان دلالته عليهما انما هي من جهة ان العقل يحكم بان حصول الكل في الذهن يستلزم
حصول الجزء فيه وحصول الملزوم يستلزم حصول اللازم والمنطقيون يسمون الثلاثة وضعية بمعنى ان للوضع مدخلا فيها
ويخصون العقلية بما يقابل الوضعية والطبيعية كما ذكرنا ويقيد الاولى بالمطابقة لتطابق اللفظ والمعنى والثانية بالتضمن
لكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع له والثالثة بالالتزام لكون الخارج لازما للموضوع له فان قيل اذا كان اللفظ مشتركا بين
الجزء والكل واريد به الكل واعتبر دلالته على الجزء بالتضمن يصدق عليها انها دلالة اللفظ على ما وضع له مع انها ليست بمطابقة
بل تضمن واذا اريد به الجزء لانه موضوعه يصدق عليها انها دلالة اللفظ على جزء الموضوع له مع انها ليست بتضمن بل مطابقة
وكذا اللفظ المشترك بين الملزوم واللازم اذا اريد به الملزوم واعتبر دلالته على اللازم بالالتزام يصدق عليها انها دلالة على تمام
ما وضع له مع انها التزام لا مطابقة واذا اريد به اللازم من حيث انه موضوعه يصدق عليها انها دلالة على الخارج اللازم مع انها مطابقة
لا التزام فرد ينتقض تعريف الدلالات بعضها ببعض فالجواب انه لم يقصد تعريف الدلالة حتى يبالغ في رعاية القيود وانما
قصد التقسيم على وجه يشعر بالتعريف فلا باس ان يترك بعض القيود اعتمادا على وضوحه وشهرته فيما بين القوم فالمعنى
ان المطابقة دلالة اللفظ على تمام الموضوع له من حيث انه تمام الموضوع له والتضمن دلالته على جزء الموضوع له من حيث انه جزء
والالتزام دلالته على الخارج اللازم من حيث انه خارج لازم وقد اجاب بانه لا حاجة الى هذا القيد لان دلالة اللفظ لما كانت

دلالة وضعية

دلالة عقلية

112

وضعية كانت متعلقة بارادة اللافظ ارادة جارية على قانون الوضع فاللفظ ان اطلق واريد به معنى وفهم منه ذلك المعنى فهو
دال عليه والا فلا فالمشترك اذا اريد به احد المعنيين لا يراد به المعنى الآخر ولو يراد ايضا لم يكن تلك الارادة على قانون الوضع
لان قانون الوضع ان لا يراد بالمشترك الا احد المعنيين فاللفظ ابدا لا يدل الا على معنى واحد فذلك المعنى ان كان تمام الوضع
له فالدلالة مطابقة وان كان جزءه فتضمن والا فالتزام وفيه نظر لان كون الدلالة وضعية لا يقتضي ان تكون تابعة للارادة
بل للوضع فانا قاطعون بانا اذا سمعنا اللفظ وكنا عالمين بالوضع نتعقل معناه سواء اراده اللافظ او لا ولا نعني بالدلالة
سوى هذا فالقول بكون الدلالة موقوفة على الارادة باطل لا سيما في التضمن والالتزام حتى ذهب كثير من الناس الى
ان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل والالتزام فهم اللازم في ضمن الملزوم وانه اذا قصد باللفظ الجزء او اللازم كما في المجازات صارت
الدلالة عليهما مطابقة لا تضمنا والتزاما وعلى ما ذكره هذا القائل يلزم امتناع الجمع بين الدلالات لامتناع ان يراد بلفظ
واحد اكثر من معنى واحد وقد صرحوا بان كلا من التضمن والالتزام يستلزم المطابقة فكيف يصح ذلك لكنه مما لا يعتد
في هذا المقام لان اللفظ المشترك بين الكل والجزء اذا اطلق واريد به الجزء لا يظهر انها مطابقة ام تضمن وانها اطلقت يصدق
عليه تعريف الآخر وكذا المشترك بين الملزوم واللازم فظهر ان التقييد بالحيثية مما لا بد منه وشرطه اي وشرط الالتزام
اللزوم الذهني بين الموضوع له والخارج عنه اي كون المعنى الخارجي بحيث يلزم من حصول الموضوع له في الذهن حصوله
فيه اما على الفور او بعد التامل في القرائن والامارات نسبة الخارج الى الموضوع له كنسبة سائر الخارجيات اليه
فدلالة اللفظ عليه دون غيره تكون ترجيحا بلا مرجح ولولا اعتقاد المخاطب بعرف او غيره او لو كان ذلك اللزوم الذهني
مما يثبته اعتقاد المخاطب بسبب عرف عام لانه المفهوم من اطلاق الحرف او غيره كالشرع واصطلاحات ارباب
الصناعات وغير ذلك مما يجري مجرى عرف خاص وكلام ابن الحاجب في اصوله يشعر بالخلاف في اشتراط اللزوم الذهني
ودونه العلامة شرحه بان بعضهم لم يشترط ذلك بل جعل دلالة الالتزام ان يفهم من اللفظ معنى خارج عن المسمى
سواء كان الفهم بسبب اللزوم بينهما ذهنيا او بغيره من قرائن الاحوال والاظهر ان مراده باللزوم الذهني ان لا ينفك
تعقل المدلول الالتزامي عن تعقل المسمى لان معنى اللزوم عدم الانفكاك فظاهر انه لو اشترط مثل هذا اللزوم لخرج كثير من
معاني المجازات والكنايات عن ان يكون مدلولا التزاميا بل لم يكن دلالة الالتزام ايضا مما يتأتى فيه الوضوح والخفاء والايراد
المذكور اي ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح لا يتأتى بالوضعية اي بالدلالات المطابقية لان السامع ان كان عالما
بوضع الالفاظ لذلك المعنى لم يكن بعضها اوضح دلالة عليه من بعض والا اي وان لم يكن عالما بوضع الالفاظ لم يكن كل
واحد من الالفاظ دالا عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا اذا قلنا خده يشبه الورد فالسامع ان كان عالما بوضع

الذوات والهيئة التركيبية امتنع ان يكون كلام يؤدي هذا المعنى بدلالة المطابقة دلالة اوضح من دلالة قولك خده يشبه الورد
او اخفى لانا اذا فرضنا مقام كل كلمة منها ما يرادفها فالسامع ان كان عالما بوضعها لتلك المفهومات كان فهمه اياها من المرادفات
كفهمه اياها من تلك الكلمات من غير تفاوت وان لم يكن عالما بوضعها لها لم يفهم من المترادفات ذلك المعنى اصلا وانما قال والا لم
يكن كل واحد منها دالا دون ان يقول لم يكن واحد منها دالا لان المفهوم والمقصود من قولنا هو عالم بوضع الالفاظ انه عالم
بوضع كل واحد منها فنقيضه المشار اليه بقوله والا ان لا يكون عالما بوضع كل واحد منها وهذا اعم من ان لا يكون عالما بوضع شيء
منها فلا يكون شيء منها دالا او يكون عالما لبعض منها دون بعض فيكون بعضها دالا دون بعض وعلى التقديرين لا يكون كل واحد
منها دالا و يحتمل ان يكون بعض منها دالا فليتأمل وايا ما كان لا يجري فيها الوضوح فان قلت لو توقف فهم المعنى على العلم بالوضع
لزم الدور لان العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى لان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة يتوقف على فهم المنتسبين
قلت الموقوف على العلم بالوضع هو فهم المعنى من اللفظ والعلم بالوضع انما يتوقف على فهم المعنى بالجملة لا على فهمه من اللفظ وقريب
منه ما يقال ان فهم المعنى في الحال يتوقف على العلم السابق بالوضع وهو لا يتوقف على فهم المعنى في الحال بل على ذلك الزمان السابق
فان قيل لانم انه اذا كان عالما بوضع الالفاظ لم يكن بعضها اوضح من بعض لجواز ان يكون بعض الالفاظ المخزونة في الخيال
بحيث يحضر معانيها في العقل بادنى التفات لكثرة الممارسة والمؤانسة وقرب العهد بها وبعضها يكون بحيث يحتاج الى
التفات اكثر ومراجعة اطول وكثيرا ما نتفق في استنباط الكاتب بعد من بعض الالفاظ مع سبق علمنا بوضعها الى معاودة
فكر ومراجعة نائل لطول العهد بها وقلة تكرر اللفظ على الحس والمعنى على العقل قلت الجواب ان المراد بالاختلاف في الوضوح
والخفاء ان يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة ودلالة الالتزام كذلك لانها من حيث انها دلالة الالتزام قد يكون
واضحة كما في اللوازم القريبة وقد يكون خفية كما في اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط بخلاف المطابقة فان فهم
المعنى المطابقي واجب قطعا عند العلم بالوضع وممتنع قطعا عند عدم العلم بالوضع و سرعة حضور بعض المعاني المطابقية في
العقل وبطوءه انما هو من جهة سرعة تذكر السامع للوضع وبطوءه ولهذا يختلف باختلاف الاشخاص والاوقات وبتلك
بالعقلية اي والايراد المذكور يتاتى بالدلالات العقلية لجواز ان يختلف مراتب اللزوم في الوضوح اي مراتب لزوم الاجزاء
للكل في التضمن ومراتب لزوم اللوازم للملزوم في الالتزام اما في الالتزام فظاهر لجواز ان يكون للشيء الواحد لوازم متعددة
بعضها اقرب اليه من بعض بسبب قلة الوسائط فيكون اوضح لزوما له فيمكن تادية ذلك المعنى الملزوم بالالفاظ الموضوعة
لهذه اللوازم المختلفة الدالة عليه وضوحا وخفاء وكذا اذا كان لشيء واحد ملزومات لزومه لبعضها اوضح منه للبعض
فيمكن تادية ذكر اللازم بتلك الملزومات المختلفة الدالة عليه في الوضوح وذلك لان العبرة في دلالة الالتزام عند

يكون

يكون المعنى الخارج بحيث يلزم من حصول المسمى في الذهن حصوله فيه سواء كان بلا واسطة او بوسائط متعددة وسواء
كان اللزوم بينهما عقليا او اعتقاديا عرفيا او اصطلاحيا مثلا المعنى في قولك زيد جواد يلزمه عدة لوازم مختلفة اللزوم مثل كونه كثير
الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل فيمكن تادية هذا المعنى بتلك العبارات التي بعضها اوضح دلالة عليه من بعض واما في
التضمن فبيانه انه يجوز ان يكون المعنى جزءا من شيء وجزء الجزء من شيء آخر فدلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى اوضح من دلالة
الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزئه مثلا دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه ودلالة الجدار على التراب اوضح من
دلالة البيت عليه فان قيل ينبغي ان يكون الامر بالعكس لان فهم الجزء السابق على فهم الكل فالمفهوم من الانسان اولا
هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان قلنا الامر كذلك لكن القوم صرحوا بان التضمن تابع للمطابقة لان المعنى التضمني انما
ينتقل اليه الذهن من الموضوع له فكانهم بنوا ذلك على ان التضمن هو فهم الجزء ملاحظة بعد فهم الكل من غير التفات الى
الاجزاء كما ذكر الشيخ الرئيس في الشفاء ان الجنس ما لم يخطر بالبال ومعنى النوع بالبال ولم يراع النسبة بينهما في هذه
الحال امكن ان يغيب عن الذهن فيجوز ان يخطر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن الى الجنس هذا كلامه فان قلت قد سبق
ان المراد بالمعنى الواحد ما يؤديه الكلام المطابق لمقتضى الحال وهو لا محالة يكون معنى تركيبيا وما ذكرت هنا من التادية بالعبارات
المختلفة انما هو في المعاني الافرادية قلت تقييد المعنى الواحد بما ذكرنا لا يدل عليه اللفظ ولا يساعده كلامهم في مباحث البيان لان
المجاز المفرد بانواعه وهو من معظم مباحث البيان وكثير من امثلة الكناية انما هي من المعاني الافرادية لكنا لا نساعد القوم في
هذا التقييد فنقول ان كون الكلام اوضح دلالة على معناه التركيبي يجوز ان يكون بسبب ان بعض اجزاء ذلك الكلام اوضح
دلالة على ما هو جزء من ذلك المعنى التركيبي فاذا عبرنا عن معنى تركيبي بتراكيب بعض مفرداتها اوضح دلالة على ما هو داخل في ذلك
المعنى كان هذا تادية للمعنى الواحد التركيبي بطرق مختلفة في الوضوح هذا غاية ما تيسر لي من الكلام في هذا المقام وهو بعد
موضع نظر ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع ذلك اللفظ له يعني باللازم ما لا ينفك عنه سواء كان داخلا فيه كما في التضمن او خارجا
عنه كما في الالتزام ان قامت قرينة على عدم ارادته اي ارادة ما وضع له فمجاز والا اي وان لم يقم قرينة على عدم ارادة ما وضع له
فكناية وهذا مبني على ما سيجيء في اول باب الكناية من ان الانتقال في المجاز والكناية كليهما انما هو من الملزوم الى اللازم
وان ما ذكره السكاكي من ان مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم ليس بصحيح اذ لا دلالة للازم من حيث
انه لازم على الملزوم والالتزام انما هو الدلالة على اللازم المسمى لا على ملزومه ثم ظاهر هذا الكلام يدل على ان الواجب في
المجاز ان يذكر الملزوم ويراد اللازم وهذا لا يصح ظاهرا الا في قليل من امثلته على ما سيجيء وقدم المجاز عليها اي على الكناية
لان معناه كجزء معناها لان المراد في المجاز هو اللازم فقط لقيام قرينة على عدم ارادة الملزوم بخلاف الكناية فانه يجوز ان يكون

المراد بها اللازم والملزوم جميعا والجزء مقدم على الكل بالطبع اى يحتاج اليه الكل فى الوجود مع انه ليس جزءا للكل فقدم فى الوضع
ايضا ليوافق الوضع الطبع ثم منه اى من المجاز ما يبتنى على التشبيه وهو الاستعارة التى كان اصلها التشبيه فذكر المشبه به
واريد به المشبه فصار استعارة فتعين التعرض له اى للتشبيه قبل التعرض للمجاز الذى احد اقسامه الاستعارة لابتنائها
عليه فانحصر المقصود من علم البيان فى الثلاثة التشبيه والمجاز والكناية فان قلت اذا كان ذكر التشبيه فى علم البيان بسبب ابتناء
الاستعارة عليه فلم جعل مقصدا برأسه دون ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة قلت لانه لكثرة مباحثه وعموم فوائده
ارتفع عن ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة واستحق ان يجعل اصلا برأسه هذا هو الكلام فى شرح مقدمة علم البيان على
ما اخترعه السكاكى وانت خبير بما فيه من الاضطراب والاقرب ان يقال علم البيان علم يبحث فيه عن التشبيه والمجاز والكناية
ثم يشتغل بتفصيل هذه المباحث من غير التفات الى الابحاث التى اوردها فى صدر هذا الفن التشبيه اى هذا بحث التشبيه
الاصطلاحى الذى يبتنى عليه الاستعارة وهو المقصد الاول من المقاصد الثلاثة ولما كان هو اخص من مطلق التشبيه
اعنى التشبيه بالمعنى اللغوى اشار اولا الى تفسيره بقوله التشبيه اى مطلق التشبيه سواء كان على وجه الاستعارة او على وجه
يبتنى عليه الاستعارة او غير ذلك ولهذا اعاد الاسم المظهر ولم يأت بالضمير لئلا يعود الى المذكور المخصوص فاللام فى التشبيه
الاول للعهد وفى الثانى للجنس وما يقال ان المعرفة اذا اعيدت فهو عين الاول فليس على اطلاقه يعنى ان معنى التشبيه فى اللغة
الدلالة وهو مصدر قولك دللت فلانا على كذا اذا هديته له جعلوه على ان تدل على مشاركة امر لامر آخر فى معنى فالامر الاول
هو المشبه والثانى هو المشبه به والمعنى هو وجه التشبيه وظاهر هذا التفسير يكون شاملا لنحو قولنا قاتل زيد عمرا وجاءنى
زيد وعمرو وما اشبه ذلك والمراد هٰهنا ما لم يكن اى المراد بالتشبيه المصطلح عليه فى علم البيان هو الدلالة على مشاركة
امر لآخر فى معنى بحيث لا يكون على وجه الاستعارة التحقيقية نحو رأيت اسدا فى الحمام ولا على وجه الاستعارة بالكناية
نحو انشبت المنية اظفارها ولا على وجه التجريد نحو لقيت بزيد اسدا ولقينى منه اسد على ما سيجىء فى علم البديع فان
فى هذه الثلاثة دلالة على مشاركة امر لآخر فى معنى مع ان شيئا منها لا يسمى تشبيها فى الاصطلاح خلافا لصاحب المفتاح فى التجريد
فانه صرح بان نحو رأيت بفلان اسدا ولقينى منه اسد من قبيل التشبيه فمعنى التشبيه فى الاصطلاح عند المصنف هو الدلالة
على مشاركة امر لآخر فى معنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد وينبغى ان يراد بقولنا بالكاف ونحوه
لفظا او تقديرا ليخرج عنه قاتل زيد عمرا وجاءنى زيد وعمرو وانما قال الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية لان الاستعارة
التخييلية وهى اثبات الاظفار للمنية فى المثال المذكور ليس فيه دلالة على مشاركة امر لآخر عند المصنف لان المراد بالاظفار عنده
معناها الحقيقى على ما سيتحقق ان شاء الله تعالى فدخل فيه اى فى تعريف التشبيه الاصطلاحى ما يسمى تشبيها بلا خلاف

وهو ما ذكر فيه اداة التشبيه نحو زيد كالاسد او كالاسد بحذف زيد لقيام قرينة وما يسمى تشبيها على القول المختار وهو ما حذف
فيه اداة التشبيه وكان المشبه به خبرا عن المشبه او فى حكم الخبر سواء كان مع ذكر المشبه او مع حذفه فالاول نحو قولنا زيد اسد
والثانى نحو قوله تعالى صم بكم عمى بحذف المبتدأ اى هم صم فان المحققين على انه يسمى تشبيها بليغا لا استعارة لان الاستعارة
انما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية ويجعل الكلام خلوا عنه صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة
الحال او فحوى الكلام وسيجىء لهذا زيادة تحقيق وتفصيل فى آخر باب التشبيه ان شاء الله تعالى والنظر هٰهنا فى اركانه
اى البحث فى هذا المقصد اما هو عن اركان التشبيه المصطلح وهى اربعة طرفاه يعنى المشبه والمشبه به ووجهه واداته
وفى الغرض منه وفى اقسامه واطلاق الاركان على الاربعة المذكورة اما باعتبار انها ماخوذة فى تعريفه لانه هو الدلالة على
مشاركة امر لامر فى معنى بالكاف ونحوه واما باعتبار ان التشبيه فى الاصطلاح كثيرا ما يطلق على الكلام الدال على المشاركة
المذكورة نحو قولنا زيد كالاسد فى الشجاعة طرفاه اما حسيان فقدم البحث من الطرفين لاصالتهما لان وجه التشبيه معنى
قائم بالطرفين والاداة آلة لبيان التشبيه ولان ذكر احد الطرفين واجب البتة بخلاف الوجه والاداة فالطرفان اعنى
المشبه والمشبه به اما حسيان كالخد والورد فى المبصرات والصوت الضعيف والهمس فى المسموعات والمراد
بالصوت الضعيف الذى لا يسمع الا من قريب لكنه لم يبلغ حد الهمس وهو الصوت الذى اخفى حتى كانه لا يخرج من فضاء الفم
والنكهة وهى ريح الفم والعنبر فى المشمومات والريق والخمر فى المذوقات والجلد الناعم والحرير فى الملموسات وفى هذا الكلام
ما فيه نوع تسامح لان الصوت الضعيف والهمس والنكهة وذكر لان المدرك بالبصر مثلا انما هو لون الخد والورد وبالشم
رائحة العنبر وبالذوق طعم الريق والخمر وباللمس ملاسة الجلد الناعم والحرير ولينهما لا نفس هذه الاجسام لكونها
اجساما لكنه قد اشتهر فى العرف ان يقال ابصرت الورد وشممت العنبر وذقت الخمر ولمست الحرير او عقليان عطف
على قوله اما حسيان كالعلم والحيوة ووجه التشبيه بينهما كونهما جهتى ادراك على ما سيجىء تحقيقه ان شاء الله تعالى او مختلفان بان
يكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا او على العكس فالاول كالمنية والسبع فان المنية اعنى الموت عقلى لانه عدم الحيوة
عما من شانه والسبع حسى والثانى مثل العطر وخلق رجل كريم فان العطر وهو الطيب محسوس بالشم والخلق وهو
كيفية نفسانية تصدر عنها الافعال بسهولة عقلى وقيل ان تشبيه المحسوس بالمعقول غير جائز لان العلوم العقلية
مستفادة من الحواس ومنتهية اليها ولذلك قيل من فقد حسا فقد فقد علما يعنى العلم المستفاد من ذلك الحس واذا
كان المحسوس اصلا للمعقول فتشبيهه به يكون جعلا للفرع اصلا والاصل فرعا وهو غير جائز ولذا لو حاول
المبالغة فى وصف الشمس بالظهور والمسك بالطيب فقال الشمس كالحجة فى الظهور والمسك كخلق فلان فى الطيب

وأما ما جاء في الأشعار من تشبيه المحسوس بالمعقول

كان منتزعا من القدرة وأما ما جاء في الأشعار من تشبيه المحسوس بالمعقول فوجهه أن يقدر المعقول محسوسا ويجعل
كالأصل لذلك المحسوس على طريق المبالغة فيصح التشبيه حينئذ ثم لما كان من المشبه والمشبه به ما هو غير مدرك بالحواس
الظاهرة ولا بالقوة العاقلة مثل الخياليات والوهميات والوجدانيات أراد أن يدخلها في الحسي والعقلي تقليلا
للاعتبار وتسهيلا للأمر على الطلاب لأنه كلما قلت الاعتبارات قلت الأقسام وإذا قلت الأقسام كان أسهل ضبطا
فأشار إلى تعميم تفسير الحسي والعقلي بقوله والمراد بالحسي المدرك هو أو مادته بإحدى الحواس الخمس الظاهرة
وهي البصر والسمع والشم والذوق واللمس فدخل فيه أي بسبب زيادة قولنا أو مادته دخل في الحسي الخيالي وهو المعدوم
الذي فرض مجتمعا من أمور كل واحد منها مما يدرك بالحس كما في المشبه به في قوله وكأن محمر الشقيق هو من باب
جرد قطيفة أراد به شقائق النعمان وهو ورد أحمر في وسطه سواد وإنما أضيف إلى النعمان لأنه حمى أرضا كثر فيها ذلك الشقيق
إذا تصوب أي مال إلى السفل من صابه الله إذا أنزله أو تصعد أي مال إلى العلو أعلام ياقوت
نشرن على رماح من زبرجد فإن الأعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية مما لا يدركه الحس لأن الحس إنما
يدرك ما هو موجود في المادة حاضر عند المدرك على هيئات محسوسة مخصوصة لكن مادته التي تركب هو منها كالأعلام والياقوت
والرماح والزبرجد كل منها محسوس بالبصر وبالعقلي ما عدا ذلك أي المراد بالعقلي ما لا يكون هو ولا مادته
مدركا بإحدى الحواس الخمس الظاهرة فدخل فيه الوهمي الذي لا يكون للحس مدخل فيه لكونه غير منتزع منه بخلاف الخيالي
فإنه منتزع منه ولهذا قال أي ما هو غير مدرك بها أي بإحدى الحواس الخمس المذكورة ولكنه بحيث لو أدرك لكان مدركا بها
وبهذا القيد يتميز عن العقلي كما في قوله أيقتلني والمشرفي مضاجعي ومسنونة زرق
كأنياب أغوال أي أيقتلني ذلك الرجل الذي يوعدني في قتله والحال أن مضاجعي سيف منسوب إلى
مشارف اليمن وسهام محددة النصال يقال سن السيف إذا حدده ووصف النصال بالزرقة للدلالة على صفائها
وكونها مجلوة فإن أنياب الأغوال مما لا يدركه الحس لعدم تحققها مع أنها لو أدركت لم تدرك إلا بحس البصر ومما يجب التنبيه
له في هذا المقام أن ليس المراد بالخياليات الصور المرتسمة في الخيال المتأدية إليه من طرق الحواس ولا بالوهميات المعاني
الجزئية المدركة بالوهم على ما سبق تحقيقها في بحث الفصل والوصل وذلك لأن الأعلام الياقوتية ليست مما تأدت إلى
الخيال من الحس المشترك إذ لم يقع بها إحساس قط ولأن أنياب الأغوال ورؤوس الشياطين ليست من المعاني الجزئية
بل هي صور لا تحقق لها مما لا يمكن أن يدرك بالحواس الظاهرة بل إذا وجدت لم تدرك إلا بها وليست أيضا مما له تحقق
كصداقة زيد وعداوة عمرو بل التحقيق في هذا المقام أن من قوى الإدراك ما يسمى متخيلة ومفكرة ومن شأنها تركيب

117

الصور والمعاني وتفصيلها والتصرف فيها واختراع أشياء لا حقيقة لها كإنسان له جناحان أو كإنسان له رأسان
وهي دائما لا تسكن نوما ولا يقظة وليس عملها منتظما بل النفس هي التي تستعملها على أي نظام تريد بواسطة
القوة الوهمية وبهذا الاعتبار تسمى متخيلة أو بواسطة القوة العقلية وبهذا الاعتبار تسمى مفكرة فالمراد بالخيالي
هو المعدوم الذي ركبته المتخيلة من الأمور التي أدركت بالحواس الظاهرة وبالوهمي ما اخترعته المتخيلة من عند نفسها
كما إذا سمع أن الغول شيء يهلك الناس كالسبع فأخذت المتخيلة في تصويرها بصورة السبع واختراع ناب
لها كما للسبع وما يدرك بالوجدان أي دخل أيضا في العقلي ما يدرك بالقوى الباطنة ويسمى وجدانيات كاللذة والألم
الحسيين فإنه المفهوم من إطلاقهما بخلاف اللذة والألم العقليين فإنهما ليسا من الوجدانيات بل من العقليات
الصرفة كالعلم والحياة وتحقيق ذلك أن اللذة إدراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك والألم إدراك
ونيل لما هو عند المدرك آفة وشر من حيث هو كذلك وكل منهما حسي وعقلي أما الحسي فكإدراك القوة الغضبية
والشهوية ما هو خير عندها وكمال كتكيف الذائقة بالحلو واللامسة باللين والباصرة بالملاحة والسامعة بصوت حسن
والشامة برائحة طيبة والمتوهمة بصورة شيء ترجوه وكذلك البواقي فإنها مستندة إلى الحس وأما العقلي فكإدراك
القوة العاقلة ما هو كمال كالمدركات اليقينية وإنما تدرك هذا الكمال وتلتذ به وهو اللذة العقلية وقس على هذا
الألم فاللذة العقلية ليست من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة وكذا الألم وهذا ظاهر وأما اللذة والألم الحسيان
فلكونهما عبارتين عن الإدراكين المذكورين والإدراك ليس مما يدركه الحواس الظاهرة دخلا بالضرورة فيما عدا المدرك
بإحدى الحواس الظاهرة وليسا من العقليات الصرفة لكونهما من الجزئيات المستندة إلى الحواس بل من الوجدانيات
المدركة بالقوى الباطنة كالشبع والجوع والفرح والغم والغضب والخوف وما شاكل ذلك ووجهه ما يشتركان فيه
أي وجه التشبيه هو المعنى الذي قصد اشتراك الطرفين فيه تحقيقا أو تخييلا والأفريد والأسد في قولنا زيد كالأسد
ممن كان في الوجود والجسمية والحيوانية وغير ذلك من المعاني مع أن شيئا منها ليس وجه التشبيه فالمراد المعنى
الذي له زيادة اختصاص بأحدهما وقصد بيان اشتراكهما فيه ولهذا قال الشيخ عبد القاهر التشبيه الدلالة على
اشتراك شيئين في وصف هو من أوصاف الشيء في نفسه خاصة كالشجاعة في الأسد والنور في الشمس
والمراد بالتخييل أن لا يوجد ذلك في أحد الطرفين أو في كليهما إلا على سبيل التخييل والتأويل نحو ما في قوله أن ما وجه التشبيه
في قول القاضي التنوخي وكأن النجوم بين دجاها أي بين دجى الليالي والضمير لليالي أو للنجوم سنن لاح
بينهن ابتداع فإن وجه الشبه فيه أي في التشبيه المذكور في هذا البيت هو الهيئة الحاصلة من حصول أشياء

والرواية الصحيحة دجاه والضمير لليل في قوله رب ليل قطعته لصدود
أو فراق ما كان فيه وداع موحش كالقتيل يعذى به العين ويأبى حديثه الأسماع
وكأن النجوم بين دجاه اه

مشرق يبيض فيه جواب شي مظلم اسود فهي اي تلك البيئة غير موجودة في المشبه به الا على طريق التخييل وذلك اي بيان

وجودها في المشبه به على طريق التخييل انه لما كانت البدعة وكل ما هو جهل يجعل صاحبها كمن يمشي في الظلمة

فلا يهتدي للطريق ولا يامن من ان ينال مكروها شبهت البدعة وكل ما هو جهل بها اي بالظلمة فقوله شبهت جواب

لما ولزم بطريق العكس ان تشبه السنة وكل ما هو علم بالنور لان السنة والعلم يقابلان البدعة والجهل

كما ان النور يقابل الظلمة وشاع ذلك اي كون البدعة والجهل كالظلمة والسنة والعلم كالنور حتى تخيل ان الثاني

اي السنة وكل ما هو علم مما له بياض واشراق نحو اتيتكم بالحنيفية البيضاء والاول على خلاف ذلك اي وتخيل ان البدعة وكل

ما هو جهل مما له سواد واظلام كقولك شاهدت سواد الكفر من جبين فلان فصار اي بسبب تخييل ان الثاني مما له بياض

واشراق والاول مما له سواد تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع كتشبيهها اي مثل تشبيه

النجوم ببياض الشيب في سواد الشباب اي ابيضه في اسوده فيما سواده محقق او بالانوار اي الازهار المتلفعة

بالنبات اي لاصقة بين النبات الشديد الخضرة فيما سواده بحسب الابصار فقط فظهر اشتراك النجوم بين الدجى

بين الابتداع في كون كل منهما شيئا ذا بياض بين شيء ذي سواد على طريق التاويل وهو تخييل ما ليس بمتلون متلونا

وعلم ان قوله سنن لاح بينهن ابتداع من باب القلب اي المعنى سنن لاحت بين الابتداع فكان التطبيق فيه

بيان كثرة السنن حتى كان البدعة هي التي تلوح من بينها فعلم من وجوب اشتراك وجه التشبيه بين المشبه

والمشبه به فساد جعله اي جعل وجه التشبيه في قول القائل النحو في الكلام كالملح في الطعام كون القليل مصلحا والكثير مفسدا

لان هذا المعنى مما لا يشترك فيه المشبه اعني النحو لان النحو لا يحتمل القلة والكثرة لانه اذا كان من حكمه رفع الفاعل ونصب

المفعول مثلا فان وجد ذلك في الكلام فقد حصل النحو فيه وانتفى الفساد عنه وصار منتفعا به في فهم المراد منه وان لم يوجد

ذلك فيه لم يحصل النحو وكان فاسدا لا ينتفع به بل يستقره لوقوعه في عماه وهجوم الوحشة عليه كما يوجبه الكلام الخالي

بخلاف الملح فانه يحتمل القلة والكثرة بان يجعل في الطعام القدر الصالح منه او اقل او اكثر فالحق ان وجه التشبيه

فيه كون استعمالها مصلحا واهمالها مفسدا والمعنى ان الكلام لا يستقيم ولا يحصل منافعه التي هي الدلالات على المقاصد

الا براعاة احكام النحو فيه من الاعراب والترتيب الخاص كما لا يجدي الطعام ولا يحصل المنفعة المطلوبة منه وهي التغذية

ما لم يصلح بالملح ومن جعل وجه التشبيه كون القليل مصلحا والكثير مفسدا فكانه اراد بكثرة النحو استعمال الوجوه الغريبة

والاقوال الضعيفة ونحو ذلك مما يفسد الكلام وهو اي وجه التشبيه اما غير خارج عن حقيقتهما اي حقيقة الطرفين

وذلك بان يكون تمام ماهيتهما النوعية او جزءا منها مشتركا بينها وبين ماهية اخرى او مميزا لها عن غيرها كما في تشبيه ثوب

117

بآخر في نوعهما او جنسهما او فصلهما كما يقال هذا القميص مثل ذلك في كونهما كرباسا او ثوبا او من القطن او خارج عن حقيقة

الطرفين ولا محالة يكون معنى قائما بهما والا فلا اتصاف فهو صفة وتلك الصفة اما حقيقية اي هيئة متمكنة في الذات متقررة فيها والصفة

الحقيقية اما حسية اي مدركة بالحس كالكيفيات الجسمية اي المختصة بالاجسام مما يدرك بالبصر وهي قوة مرتبة في

العصبتين المجوفتين اللتين تتلاقيان فتفترقان الى العينين من الالوان والاشكال والشكل هيئة احاطة نهاية واحدة

بالجسم كالدائرة او نهايتين كشكل نصف الدائرة او نهايات كالمثلث او المربع او غير ذلك والمقادير والمقدار

كم متصل قار الذات ونعني بالكم عرضا يقبل التجزي لذاته وبالاتصال ان يكون لاجزائه حد مشترك يتلاقى عنده وبه احترز

عن العدد وبكونه قار الذات ان يكون اجزاؤه المفروضة ثابتة وبه احترز عن الزمان والمقدار جسم تعليمي ان قبل

القسمة في الطول والعرض والعمق وسطح ان قبلها في الطول والعرض فقط وخط ان قبلها في الطول فقط والحركات والحركة عند

المتكلمين حصول الجسم في مكان بعد حصوله في مكان آخر اعني انها عبارة عن مجموع الحصولين وهذا مختص بالحركة الاينية

وعند الحكماء هو الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج وفي جعل المقادير والحركات من الكيفيات نظر لان المقدار

من مقولة الكم اعني الذي يقتضي القسمة لذاته والحركة من الاعراض النسبية والكيفية لا تقتضي لذاتها قسمة ولا نسبة

وكانه اراد بالمقادير ما يصاحبها من الطول والقصر والتوسط بينهما وبالحركات نحو السرعة والبطوء والتوسط بينهما وما

يتصل بها اي بالمذكورات كالحسن والقبح المتصف بهما الشخص باعتبار الخلقة التي هي عبارة عن مجموع الشكل واللون

وكالضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة وكالاستقامة والانحناء والتحدب والتقعر الداخلة تحت الشكل

وغير ذلك او بالسمع عطف على قوله بالبصر والسمع قوة رتبت في العصب المفروش على سطح باطن الصماخين يدرك بها

الاصوات من الاصوات الضعيفة والقوية والتي بين بين ومن الاصوات الحادة والثقيلة والتي بين بين والصوت

يحصل من التموج المعلول للقرع الذي هو امساس عنيف والقلع الذي هو تفريق عنيف بشرط مقاومة المقروع للقارع

والمقلوع للقالع ويختلف بحسب قوة المقاومة وضعفها يختلف قوة وضعفا وبحسب الانقلاب فيه بصلابة المقروع او ملاسته

كما في اوتار الاغاني المستلة او قصر المنفذ او ضيقه او سعة المنفذ كما في المزامير الملتوية يختلف حدة وثقلا

او بالذوق وهو قوة منبثة في العصب المفروش على جرم اللسان من الطعوم واصولها تسعة الحرافة والمرارة

والملوحة والحموضة والعفوصة والقبض والدسومة والحلاوة والتفاهة او بالشم وهو قوة مرتبة في زائدتي مقدم

الدماغ الشبيهتين بحلمتي الثدي من الروائح ولا حصر لانواعها ولا اسماء لها الا من جهة الموافقة او المنافرة كرائحة طيبة

او منتنة او من جهة الاضافة الى محلها كرائحة المسك او الى ما يقارنها كرائحة الحلاوة او باللمس وهو قوة سارية

من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة

او باللمس

في البدن كظهرها بدرك الملموسات من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة هذه الاربعة هي اوائل الملموسات التي بها يتفاعل الاجسام العنصرية وينفعل بعضها عن بعض فيتولد منها المركبات والاوليان منها فعليتان لان الحرارة كيفية من شانها تفريق المختلفات وجمع المتشاكلات والبرودة كيفية من شانها تفريق المتشاكلات وجمع المختلفات والاخريان انفعاليتان لان الرطوبة كيفية تقتضي سهولة التشكل والتفرق والاتصال واليبوسة كيفية تقتضي صعوبة ذلك والخشونة وهي كيفية تحصل عن كون بعض الاجزاء اخفض وبعضها ارفع والملاسة وهي كيفية تحصل عن استواء وضع الاجزاء واللين وهو كيفية تقتضي قبول الغمز الى الباطن ويكون للشيء بها قوام غير سيال فينتقل عن وضعه ولا يمتد كثيرا بسهولة وانما يكون قبول الغمز الى الباطن من الرطوبة وتماسكه من اليبوسة والصلابة وهي يقابل اللين وكون هذه الاربعة من الملموسات مذهب بعض الحكماء والخفة وهي كيفية يقتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب المحيط لولم يعق عايق والثقل وهو كيفية تقتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب المركز لولم يعقه عايق والبلة هي في الحقيقة ببلاء بمدافعة محسوسة يوجدها عدم الحركة كما يجده الانسان من الحجر اذا استكفه في الجو قسرا فانه يجد فيه مدافعة نابية ولا حركة به وكما يجده في الزق المنفوخ فيه اذا حبسته بيده تحت الماء فيسرا فانه يجد فيه مدافعة صاعدة ولا حركة فيه وما يتصل بها اي بالمذكورات كالبلة والجفاف واللزوجة والهشاشة واللطافة والكثافة وغير ذلك مما هو مذكور في غير هذا الفن او عقلية عطف على حسية اي الصفة الحقيقية اما حسية كما مر او عقلية كالكيفيات النفسانية اي المختصة بذوات الانفس من الذكاء اي حدة الفؤاد وهي شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الاراء وقيل هو ان يكون سرعة انتاج القضايا وسهولة استخراج النتائج ملكة للنفس كالبرق اللامع بواسطة كثرة مزاولة المقدمات المنتجة والعلم العلم قد يقال على الادراك المفسر بحصول صورة الشيء عند العقل وعلى الاعتقاد الجازم المطابق الثابت وعلى ادراك الكلي وعلى الادراك المركب وعلى ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات ما لغرض من الاغراض صادرا عن البصيرة بحسب ما يمكن فيها ويقال لها الصناعة والغضب وهو حركة للنفس مبدؤها ارادة الانتقام والحلم وهو ان تكون النفس مطمئنة لا يحركها الغضب بسهولة ولا تضطرب عند اصابة المكروه وسائر الغرائز جمع غريزة وهي الطبيعة وفسرت بانها ملكة يصدر عنها صفات ذاتية ويقرب منها الخلق وهو ملكة تصدر عنها الافعال بسهولة من غير روية الا ان الاعتبار فيها الخلق دون الغريزة وتلك الغرائز مثل الكرم والقدرة والشجاعة وما يقابلها وما اشبه ذلك واما اضافية عطف على قوله اما حقيقية والحقيقية كما تطلق على ما يقابل الاضافي الذي لا يكون متقررا في الذات بل يكون معنى متعلقا بشيئين كازالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس فانها ليست هيئة متقررة في ذات الحجة او الشمس ولا

١١٨

في ذات الحاجب كذلك قد تطلق على ما يقابل الاعتباري الذي لا تحقق لمفهومه الا بحسب اعتبار العقل كالصورة الوهمية الشبيهة بالمخلب او الناب للمنية والى كليهما اشار صاحب المفتاح حيث قال ان الوصف العقلي منحصر بين حقيقي كالكيفيات النفسانية وبين اعتباري ونسبي كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود او العدم عند النفس او كاتصافه بشيء تصوري وهمي محض واعلم ان امثال هذه التقسيمات التي لا يتفرع عليها احكام متفاوتة قليلة الجدوى وكان هذا ابتهاج من السكاكي بالاطلاع على اصطلاحات المتكلمين فلله در الامام عبد القاهر واحاطته باسرار كلام العرب وخواص تراكيب البلغاء فانه لم يزد في هذا المقام على التكثير من امثلة انواع التشبيهات وتحقيق اللطائف فيها المودعة وايضا وجه التشبيه اما واحد واما بمنزلة الواحد لكونه مركبا من متعدد اما تركيبا حقيقيا بان يكون وجه الشبه حقيقة ملتئمة من امور مختلفة او تركيبا اعتباريا بان يكون هيئة انتزعها العقل من عدة امور وبهذا يشعر لفظ المفتاح وفيه نظر كما سنعرفه وكل منهما الا من الواحد وما هو بمنزلته حسي او عقلي واما متعدد عطف على قوله اما بمنزلة الواحد او وجه التشبيه اما واحد او غيره وغير الواحد اما بمنزلة الواحد واما متعدد بان ينظر الى عدة امور ويقصد اشتراك الطرفين في كل واحد منها وهذا بخلاف المركب المنزل منزلة الواحد فانه لم يقصد اشتراكهما في كل من تلك الامور بل في الهيئة المنتزعة او الحقيقة الملتئمة وكذلك المتعدد كذلك اما حسي او عقلي او مختلف الا بعضه حسي وبعضه عقلي والمتعدد الذي يتركب منه ما هو بمنزلة الواحد ايضا اما حسي او عقلي او مختلف لكن لما كان وجه التشبيه هو المجموع المركب دون كل واحد من الاجزاء لم يلتفت الى تفصيله والحسي طرفاه حسيان لا غير يعني ان وجه التشبيه سواء كان بتمامه حسيا او متعددا او مختلفا لا يكون المشبه والمشبه به الا حسيين ولا يجوز ان يكون كلاهما او احدهما عقليا لامتناع ان يدرك بالحس من غير الحسي شيء يعني ان وجه التشبيه امر مأخوذ من الطرفين موجود فيهما وكل ما يؤخذ من العقلي ويوجد فيه يجب ان يدرك بالعقل لا بالحس لان المدرك بالحس لا يكون الا جسما او قائما بالجسم والعقلي اعم يعني يجوز ان يكون طرفاه عقليين وان يكونا حسيين وان يكون احدهما حسيا والآخر عقليا لجواز ان يدرك بالعقل من الحسي شيء اذ لا امتناع في قيام المعقول بالمحسوس بل كل محسوس فله اوصاف بعضها حسي وبعضها عقلي ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلي اعم من التشبيه بالوجه الحسي يعني ان كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسي يصح بالوجه العقلي دون العكس لما مر فان قيل هو اي وجه التشبيه مشترك فيه فهو كلي والحسي ليس بكلي تقرير السؤال ان كل وجه تشبيه فهو مشترك فيه لاشتراك الطرفين وكل مشترك فيه فهو كلي لان الجزئي يكون نفس تصوره مانعا من وقوع الاشتراك فيه فكل وجه تشبيه فهو كلي ولا شيء من الحسي بكلي لان كل حسي فهو موجود في المادة

الحمرة الكلية المشتركة

وجه التشبيه حسيًا

حاصل عند المدرك ولما كان هذا شأنه فهو جزئي مدرك فلا وجه من وجه التشبيه بحسي وهو المطلوب فلذا المراد بكون وجه

افراد الحمرة

التشبيه حسيا ان افراده اي جزئياته مدركة بالحس كالحمرة في تشبيه الخد بالورد فان افراد الحمرة وجزئياتها الحاصلة

في المواد مدركة بالبصر وان كانت الحمرة الكلية المشتركة بينهما لا يدرك الا بالعقل واعلم ان هذا لا يصلح جوابا عن ما ذكره صاحب

المفتاح وهو ان التحقيق في وجه التشبيه يأبى ان يكون هو غير عقلي لان المصنف قد عدل عن التحقيق الى التسامح كما ترى قوله

الواحد الحسي شروع في تعداد امثلة الاقسام المذكورة ووجه ضبطها ان وجه التشبيه اما واحد او مركب او متعدد وكل

من الاولين اما حسي او عقلي والاخير اما حسي او عقلي او مختلف فصارت سبعة اقسام وكل منها فطرفاه اما حسيان

او عقليان او المشبه حسي والمشبه به عقلي او بالعكس تصير ثمانية وعشرين لكن وجوب كون طرفي الحسي حسيين

لخفاء الصوت

يسقط اثني عشر قسما ويبقى ستة عشر فالواحد الحسي كالحمرة من المبصرات والخفاء اي خفاء الصوت من المسموعات

وفيه تسامح لان الخفاء ليس بمسموع وطيب الرائحة من المشمومات ولذة الطعم من المذوقات ولين الملمس من

الملموسات فيما مر اي في تشبيه الخد بالورد والصوت الضعيف بالهمس والنكهة بالعنبر والريق بالخمر والجلد

الناعم بالحرير والواحد العقلي كالعراء عن الفائدة والجراءة هي على وزن الجرعة الشجاعة ويقال اجترأ الرجل جراءة بالمد وانما اختار

الجراءة على الشجاعة لان الشجاعة على ما فسرها الحكماء مختصة بذوات الانفس لوجوب كونها صادرة عن روية فيمتنع اشتراك

الاسد فيه بخلاف الجراءة فانها اعم والهداية اي الدلالة الموصلة الى المطلوب واستطابة النفس في تشبيه وجود

العديم النفع بعدمه فيما طرفاه معقولان فان الوجود والعدم من الامور العقلية سواء كان الوجود عاريا عن الفائدة

او غير عار وبهذا سقط ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز من ان التشبيه هو ان تثبت لهذا معنى من معاني ذاك او حكما من

احكامه كاثباتك للرجل شجاعة الاسد وللعلم حكم النور بانك تفصل به بين الحق والباطل كما تفصل بالنور بين الاشياء

فاذا قلت للرجل القليل النفع هو معدوم او هو والعدم سواء لم تثبت له شيئا من شيء بل انما تنفي وجوده كما اذا قلت

ليس هو بشيء ومثل هذا لا يسمى تشبيها نعم الامر كذلك لكنا نظرنا الى ظاهر قولك موجود كالمعدوم وشيء كلا شيء

ووجود شبيه بالعدم فان ابيت الا ان تغالط الظاهر فلا مضايقة فيه والرجل الشجاع بالاسد فيما طرفاه حسيان والعلم

بالنور فيما المشبه عقلي والمشبه به حسي فبالعلم يوصل الى الحق ويفرق بينه وبين الباطل كما ان بالنور يدرك المطلوب

ويفصل بين الاشياء والعطر بخلق شخص كريم فيما المشبه محسوس والمشبه به معقول وفي الكلام لف ونشر وهو ظاهر

وفي عدة بعض الامثلة تسامح لما فيه من شائبة التركيب كالعراء عن الفائدة واستطابة النفس وقد ذكره المفتاح

والاستيضاح من امثلة العقلي فيما طرفاه معقولان تشبيه العلم بالحيوة لكونهما جهتي ادراك وبيان ذلك ان المراد بالعلم الملكة

والعلم بالنور

وجه الشبه بين العلم والحيوة

وجه الشبه بين الجهل والموت

التي يقتدر بها على ادراكات جزئية كعلم النحو مثلا والحيوة شرط للادراك والسبب والشرط يشتركان في كونهما طريقا

الى الادراك ويقرب من هذا ما يقال ان المراد بالعلم هو العقل ولو جعل وجه الشبه بين العلم والحيوة الانتفاع بهما

كما ان وجه الشبه بين الجهل والموت عدم الانتفاع كان ايضا صوابا والمركب الحسي من وجه الشبه لا ينقسم باعتبار

حسية الطرفين وعقليتهما لما عرفت من ان الحسي مطلقا لا يكون طرفاه الا حسيين لكنه ينقسم باعتبار آخر

وهو ان طرفيه اما مفردان او مركبان او احدهما مفرد والآخر مركب فان قلت ما معنى الافراد والتركيب ههنا ولم خص

هذا التقسيم بوجه الشبه المركب دون الواحد قلت يجب ان يعلم ان ليس المراد بتركيب المشبه والمشبه به

ان يكون كل منهما مركبا من اجزاء مختلفة ضرورة ان الطرفين في قولنا زيد كالاسد مفردان لا مركبان وكذا

في وجه الشبه ضرورة ان وجه الشبه في قولنا زيد كعمرو هو الانسانية واحد لا اشتراك منزلة الواحد بل المراد بالتركيب

ان يقصد الى عدة اشياء مختلفة او الى عدة اوصاف لشيء واحد فينتزع منها هيئة وتجعل مشبها او مشبها به

ولهذا ترى صاحب المفتاح يصرح في تشبيه المركب بالمركب بان كلا من المشبه والمشبه به

هيئة منتزعة على ما سيجيء ان شاء الله تعالى وحينئذ لا يخفى عليك ان وجه الشبه الواحد بهذا المعنى اعني ان لا يكون

معنى منتزعا من عدة اشياء لا يتأتى دخل في تحقق لا يكون طرفاه مركبين بالمعنى المذكور لان تركيب الطرفين

بهذا المعنى اعني ان تقصد الى متعددين وتنتزع منهما هيئتين ثم تقصد اشتراك الهيئتين في هيئة تعمهما

وتشملهما انما يكون اذا كان وجه التشبيه مركبا فليتأمل وبهذا يظهر ان ما ذكره المفتاح من ان وجه الشبه

يكون اما امرا واحدا او غير واحد وغير الواحد اما ان يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتئمة واما اوصافا مقصودة من

مجموعها الى هيئة واحدة او لا يكون في حكم الواحد محل نظر فليتأمل فالمركب الحسي فيما اي في التشبيه الذي طرفاه مفردان

كما في قوله اي كوجه الشبه في قول احيحة بن الجلاح او قيس بن الاسلت وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى كعنقود

ملاحية الملاحي بضم الميم عنب ابيض في حبه طول وقد جاء بتشديد اللام كما في هذا البيت حين نورا اي تفتح نوره كذا في

اسرار البلاغة يقال نورت الشجرة وانارت اذا اخرجت نورها من الهيئة بيان لما في كما في قوله الحاصلة من تقارن

الصور البيض المستديرة الصغار المقادير في المرأى وان كانت كبارا في الواقع على الكيفية اي تقارنها كائنا

على الكيفية المخصوصة منضمة الى المقدار المخصوص والمراد بالكيفية المخصوصة انها لا تكون مجتمعة اجتماع التضام والتلاصق

ولا شديدة الافتراق بل لها كيفية مخصوصة من التقارب والتباعد على نسبة قريبة مما نجده في مرأى العين

بين تلك الانجم وهذا الذي ذكرنا في تفسير الكيفية حمل الشيخ عبد القاهر تغير المقدار المخصوص الى مقدار في القرب والبعد

ووجه صاحب المفتاح بينهما فكأنه اراد بمقدار مخصوص مجموع مقدار الثريا والعنقود اعني ما لها من الطول والعرض المخصوصين ويحتمل ان يريد بالكيفية الشكل المخصوص لان الشكل من الكيفيات وبالمقدار المخصوص ما اراده الشيخ من التقارب على ما ذكرناه وبالجملة فقد نظر في هذا التشبيه الى عدة اشياء وقصد الى الهيئة الحاصلة منها وانما قلنا ان الطرفين مفردان لان المشبه هو نفس الثريا والمشبه به هو العنقود حين تفتح نوره وسيجيء ان المفرد قد يكون مقيدا وانه لا يقتضي التركيب وفيما اي والمركب الحسي في التشبيه الذي طرفاه مركبان كما في قول بشار كأن مثار النقع يقال اثارت الغبار اذا هيجته فوق رؤوسنا واسيافنا ليل تهاوى كواكبه اي يتساقط بعضها في اثر بعض والاصل تتهاوى فحذفت احدى التائين ومن جعله ماضيا لم يؤنث لكونه مسندا الى الظاهر فقد اخل بكثير من اللطائف التي قصدها الشاعر على ما سنطلع عليه في اثناء شرحه وقوله من الهيئة بيان لما في قوله الحاصلة من هوي بفتح الهاء اي سقوط اجرام مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة في جوانب شيء مظلم فوجه الشبه مركب كما ترى وكذا طرفاه كما حققه الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال قصد تشبيه النقع والسيوف فيه بالليل المتهاوي كواكبه لا تشبيه النقع بالليل من جانب وتشبيه السيوف بالكواكب من جانب ولذلك وجب الحكم بان اسيافنا في حكم الصلة للمصدر لئلا يقع في التشبيه تفرق ويتوهم انه كقولك كأن مثار النقع ليل كأن السيوف كواكب ونصب الاسياف لا يمنع من تقدير الانفصال لان الواو فيها بمعنى مع كقولهم لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها الا ترى ان ليس لك ان تقول لو تركت الناقة ولو ترك فصيلها فتجعل الكلام جملتين وما يبتنى على ذلك ان قوله تهاوى كواكبه جملة وقعت صفة لليل فالكواكب مذكورة على سبيل التبع لليل ولو كانت مستبدة بشانها لقال الليل وكواكب فلم يقتصر على ان اراك لمعان السيوف في اثناء العجاجة كالكواكب في الليل بل عبر عن هيئة السيوف وقد سلت من اغمادها وهي تعلو وترسب وتجيء وتذهب ولهذه الزيادة زادت التشبيه تفصيلا لانها لا تقع في النفس الا بالنظر الى اكثر من جهة واحدة وذلك لان للسيوف في حال احتدام الحرب واختلاف الايدي فيها للضرب اضطرابا شديدا وحركات بسرعة ثم ان لتلك الحركات جهات مختلفة واحوالا تنقسم بين الاعوجاج والاستقامة والارتفاع والانخفاض وان السيوف باختلاف هذه الامور تتلاقى وتتداخل ويصدم بعضها بعضا ثم ان اشكال السيوف مستطيلة فنبه على هذه الدقائق بكلمة واحدة وهي قوله تهاوى فان الكواكب اذا تهاوت اختلفت جهات حركاتها وكان لها في تهاويها تداخل وتداخل ثم انها بالتهاوي تستطيل اشكالها لانها اذا لم تزل عن اماكنها ترى على صورة الاستدارة هذا كلامه وقوله ان اسيافنا في حكم الصلة للمصدر معناه انه ليس عطفا على مثار النقع بل هو مما يتعلق به بمعنى المعية لكون الواو بمعنى مع وهذا كما في

قوله

١٢٠

قولك زيد ضارب عمرا وبكرا ان بكرا في حكم الصلة للضرب وليس المراد ان المثار يعمل في الاسياف على ما يسبق الى الوهم والمركب الحسي فيما طرفاه مختلفان احدهما مفرد والآخر مركب كما مر في تشبيه الشقيق باعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد من الهيئة الحاصلة من نشر اجرام حمر مبسوطة على رؤوس اجرام خضر مستطيلة نحو طقة فالمشبه مفرد والمشبه به مركب وعكسه كما سيجيء في تشبيه نهار مشمس قد شابه زهر الربى بليل مقمر وسيجيء لهذا زيادة تحقيق في تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين ومن بديع المركب الحسي اي وجه التشبيه الذي يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركة اي يكون وجه الشبه الهيئة التي تقع عليها الحركة من الاستدارة والاستقامة وغيرهما ويعتبر فيها التركيب ويكون ما يجيء في تلك الهيئات على وجهين احدهما ان يقترن بالحركة غيرها من اوصاف الجسم كالشكل واللون وقد غير المصنف عبارة الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال اعلم ان مما يزداد به التشبيه دقة وسحرا ان يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركات والهيئة المقصودة في التشبيه على وجهين احدهما ان تقترن بغيرها من الاوصاف والثاني ان تجرد هيئة الحركة حتى لا يراد غيرها فالاول كما في قوله اي كوجه الشبه الذي في قول ابن المعتز او ابي النجم والشمس كالمرآة في كف الاشل من الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الاشراق والحركة السريعة المتصلة مع تموج الاشراق واضطرابه بسبب تلك الحركة حتى يرى الشعاع كانه يهم بان ينبسط حتى يفيض من جوانب الدائرة ثم يبدو له فيرجع من الانبساط الذي بداه الى الانقباض كانه يرجع من الجوانب الى الوسط فان الشمس اذا احد الانسان النظر اليها ليتبين جرمها وجدها مؤدية لهذه الهيئة وكذلك المرآة اذا كانت في يد الاشل والوجه الثاني ان تجرد الحركة من غيرها من الاوصاف فهناك ايضا يعني كما لا بد في الاول من ان يقترن بالحركة غيرها من الاوصاف فكذا في الثاني لا بد من اختلاط حركات كثيرة للجسم الى جهات مختلفة له كأن يتحرك بعضه الى اليمين وبعضه الى الشمال وبعضه الى العلو وبعضه الى السفل ليتحقق التركيب والا لكان وجه الشبه مفردا وهو الحركة لا مركبا فحركة الرحى والسهم لا تركيب فيها لاتحادها بخلاف حركة المصحف في قوله اي قول ابن المعتز وكأن البرق مصحف قار بحذف الهمزة اي قارئ فانطباقا مرة وانفتاحا اي فينطبق انطباقا مرة وينفتح انفتاحا اخرى فان فيها تركيبا لان المصحف يتحرك في الحالتين اعني حالتي الانطباق والانفتاح الى جهتين في كل حالة الى جهة قال الشيخ لم يعتمد هيئات الجسم في حركاته اذا لم يتحرك الى جهة واحدة فمن شانه ان يعز ويندر ولما كان التفاوت في الجهات التي يتحرك اليها اجزاء الجسم اشد كان التركيب في هيئة المتحرك اكثر ومن لطيف ذلك قول الشاعر في صفة الزيادة حفت بسرو كالقيان تلحفت خضر الحرير على قوام معتدل فكأنها والريح جاء يميلها تبغي التعانق ثم يمنعها الخجل وقد يقع التركيب في هيئة السكون كما في قوله اي كوجه التشبيه الذي في قول ابي الطيب في صفة كلب

يقعي اي يجلس ذلك الكلب على اليته جلوس البدوي المصطلي باربع مجدولة لم تجدل اي بقوائم محكمة الخلق
من جدل الله اي احسن خلقه لا من جدل الانسان والجدول المفتول من الثنية الحاصلة من موقع كل عضو منه اي من الكلب في اقعائه
فانه يكون لكل عضو منه في الاقعاء موقع خاص وللمجموع صورة خاصة مؤلفة من تلك المواقع وكذلك صورة جلوس
البدوي عند الاصطلاء بالنار موقدة على الارض ومن لطايف ذلك قول الشاعر في صفة مصلوب كانه عاشق
قد مد صفحته يوم الوداع الى توديع مرتحل او قائم من نعاس فيه لوثة مواصل لتمطيه من الكسل يشبهه بالمتمطي
المواصل تمطيه مع التعرض لسببه وهو اللوثة والكسل فنظر العقد الجهات الثلث فلطف بحسب التركيب والتفصيل
بخلاف تشبيهه بالمتمطي فانه من ذهب المتناول يقع في نفس الرائي للمصلوب لكونه امرا جليا والمركب العقلي من
وجه الشبه كحرمان الانتفاع بابلغ نافع مع تحمل التعب في استصحابه في قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل
الحمار يحمل اسفارا جمع سفر بكسر السين وهو الكتاب فانه امر عقلي منتزع من عدة امور لانه روعي من الحمار فعل مخصوص
هو الحمل وان يكون المحمول شيئا مخصوصا هو الاسفار التي هي اوعية العلوم وان الحمار جاهل بما فيه وكذا في جانب المشبه
واعلم انه قد ينتزع من متعدد فيقع الخطأ لوجوب انتزاعه من اكثر كما اذا انتزع وجه الشبه من الشطر الاول من قوله
كما ابرقت قوما عطاشا غمامة يقال ابرق القوم اذا اصابهم برق وابرق الرجل بسيفه اذا لمح به ولا يصح ههنا شي
من هذين الوجهين وحكى ابرقت السماء اذا صارت ذات برق وفي الاساس ابرقت لي فلانة اذا تحسنت وتعرضت
فالمعنى ههنا ابرقت الغمامة للقوم اي تعرضت لهم فحذف الجار واوصل الفعل فلما راوها اقشعت وتجلت اي تفرقت وانكشفت
فانتزاع وجه الشبه من مجرد قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة خطأ لوجوب انتزاعه من الجميع اي جميع البيت فان المراد
التشبيه اي تشبيه الحالة المذكورة في الابيات السابقة بظهور الغمامة للقوم العطاش ثم تفرقها وانكشافها باتصال
بواسطة اتصاله يعني باعتبار ان يكون وجه الشبه والمقصود المشترك فيه اتصال ابتداء مطمع بانتهاء مؤيس لان البيت
مثل لمن يظهر للمضطر الى الشيء الشديد الحاجة اليه امارة وجوده ثم يفوته ويبقى بحسرة وزيادة ترح ثانيا في قوله
ليست هي التي تدل على التشبيه لان هذا المعنى مشترك بين الطرفين والمشبه به ظهور الغمامة ثم انكشافها بل هي مثل الماء
في قولهم التشبيه بالوجه العقلي اعم فان قيل هذا يقتضي ان يكون بعض التشبيهات المجتمعة كقولنا زيد يصفو
ويكدر تشبيها واحدا لان الاقتصار على احد الجزئين يبطل الغرض من الكلام لان الغرض منه وصف المخبر عنه بانه يجمع بين
الصفتين وان احدهما لا تدوم قلنا الفرق بينهما ان الغرض في البيت ان يثبت ابتداء مطمعا متصلا بانتهاء مؤيس وكون
الشيء ابتداء لآخر زائد على الجمع بينهما وليس في قولنا يصفو ويكدر الا الجمع بين الصفتين من غير قصد الى

ابرقت

انتزاع احدهما بالاخرى لانك لو قلت هو يصفو ولم تتعرض لذكر الكدر وجدت تشبيهك له بالماء في الصفاء بحاله ومعنى
حقيقته ونظير البيت قولنا يكدر ثم يصفو لانا قد تم الترتيب المقتضي ربط احد الوصفين بالآخر كذا ذكره الشيخ وقد
نقل عن اسرار البلاغة ولا يخفى ان قولنا زيد يصفو ليس من التشبيه المصطلح بل هو من قبيل الاستعارة بالكناية على ما
ستعرف ان شاء الله تعالى ثم قال وقد ظهر بما ذكرنا ان التشبيهات المجتمعة تفارق التشبيه المركب في مثل ما ذكرنا
بامرين احدهما انه لا يجب فيها ترتيب والثاني انه اذا حذف بعضها لا يتغير حال الباقي في افادة ما كان يفيده قبل الحذف فاذا
قلنا زيد كالاسد والبحر والسيف لا يجب ان يكون لهذه التشبيهات نسق مخصوص بل لو قدم التشبيه بالبحر او بالسيف
جاز ولو اسقط واحد من الثلاثة لم يتغير حال الباقي في افادة معناه والله اعلم وقد مر ان وجه التشبيه ثلاثة اقسام
واحد ومركب ومتعدد فلما فرغ من الاولين شرع في الثالث وهو اما حسي او عقلي او مختلف والمتعدد الحسي
كاللون والطعم والرائحة في تشبيه فاكهة باخرى والمتعدد العقلي كحدة النظر وكمال الحذر واخفاء السفاد اي نزو الذكر
على الانثى وفي المثل اخفى سفادا من الغراب في تشبيه طائر بالغراب والمتعدد المختلف الذي بعضه حسي وبعضه عقلي
كحسن الطلعة الذي هو حسي ونباهة الشان اي شرفه واشتهاره الذي هو عقلي في تشبيه انسان بالشمس واعلم
انه قد ينتزع الشبه اي التماثل يقال بينهما شبه بالتحريك اي تشابه وقد يكون بمعنى الشبيه بالسكون
وعند التحقيق المراد ههنا ما به التشابه اعني وجه التشبيه من نفس التضاد لاشتراك الضدين فيه اي في التضاد فان
كلا منهما مضاد للآخر ثم ينزل التضاد منزلة التناسب بواسطة تمليح اي اتيان بما فيه ملاحة وظرافة يقال ملح الشاعر اذا اتى
بشي مليح او تهكم اي سخرية واستهزاء فيقال للجبان ما اشبهه بالاسد وللبخيل هو حاتم كل منهما يحتمل ان يكون مثالا
للتمليح والتهكم وانما يفرق بينهما بحسب المقام فان كان الغرض مجرد الملاحة والظرافة من غير قصد الى استهزاء وسخرية
فتمليح والا فتهكم وما وقع في شرح المفتاح من ان التمليح هو ان يشار في فحوى الكلام الى قصة او مثل او شعر نادر الى
قولنا هو حاتم مثال للتمليح لا للتهكم فهو غلط لان ذلك انما هو التمليح بتقديم اللام على الميم كما سبق في علم البديع والسكاكي
قد لنا هو حاتم اشارة الى شي ثم قال الامام المرزوقي في قول الحماسي اتاني من ابي انس وعيد فسل لغيظة الضحاك جسمي
ان قائل هذه الابيات قد قصد بها الهزء والتمليح فان قلت ظاهر قوله لاشتراك الضدين فيه يوهم ان وجه الشبه في
الجبان والاسد هو التضاد باعتبار وصفي الجبن والجراءة وكذا بين البخيل وحاتم وهو لا تمليح ولا تهكم لانا اذا قلنا الجبان
كالشجاع في التضاد اي ان كلا منهما مضاد للآخر لا يكون هذا من الملاحة والتهكم في شي قلت الاضافة في قوله ثم ينزل منزلة
التناسب بلا تمليح او ملاحة لكن لا يخفى على احد انا اذا قلنا للجبان هو اسد وللبخيل هو حاتم وانما التفرع بوجه الشبه
بان قلنا في الشجاعة والجود

كاللون والطعم

لم يثبت لنا ان نقدر في الشقاوة او في مناسبة العذوبة بل انما يصح ان نقدر هو اسد في الجراءة وحاتم في الجود ومعلوم أن
الحامل في التشبيه هو تنبيه الجراءة والجود وهو الجبن والبخل لكنا نزّلناه منزلة الجراءة والجود بواسطة التمليح او التهكم
لا يشترك الكلام في العذوبة كما في الجارية الاكاذيب المضحكة فوجه التشبيه في قولنا للجبان هو اسد انما هو الجراءة لكن باعتبار
التمليح او التهكم هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام وأداته اي اداة التشبيه الكاف وكأن قال الزجاج كأن للتشبيه اذا كان
الخبر جامدا نحو كأن زيدا اسد وللشك اذا كان مشتقا نحو كأنك قائم لان الخبر هي المعنى هو المشبه والشيء لا يشبه بنفسه
وقيل انه للتشبيه مطلقا ومثل هذا على حذف الموصوف اي كأنك شخص قائم لكن لما حذف الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه
كأنه الخبر بعينه صار الضمير يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر نحو كأنك قلت وكأني قلت والحق انه قد يستعمل عند الظن
بثبوت الخبر من غير قصد الى التشبيه سواء كان الخبر جامدا او مشتقا نحو كأن زيدا اخوك وكأنه فعل كذا وهذا كثير في كلام
المولدين ومثل وما في معناه كما يشتق من المماثلة والمشابهة والمضاهاة وما يؤدي معناه والاصل في نحو الكاف
اي في الكاف ونحوها مما يدخل على المفرد كلفظ نحو ومثل وشبه بخلاف نحو كأن وتماثل وتشابه أن يليه المشبه به اما لفظا
كقولنا زيد كالاسد او كأنه الاسد وقوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا فان المشبه به هو مثل المستوقد
اي حاله وقصته العجيبة الشأن واما تقديرا كقوله تعالى او كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق الآية فان التقدير او كمثل
ذوي صيب فحذف ذوي لدلالة قوله يجعلون اصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت عليه لان هذه الضمائر لابد لها من
مرجع وحذف مثل لقيام القرينة اعني عطفه على قوله كمثل الذي استوقد نارا فالمثل المشبه به وقد ولي الكاف لان المقدر
في حكم الملفوظ وانما جعلنا ذلك من قبيل ما ولي المشبه به الكاف لما ذكره في الكشاف والايضاح وقد يليه اي الكاف غيره نحو
انما مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره فعلم انه اذا كان
المشبه به مفردا مقدرا فهو من قبيل ما ولي المشبه به حرف التشبيه وقد صرح به المصنف في الايضاح بان قوله تعالى يا ايها الذين
آمنوا كونوا انصار الله كما قال عيسى بن مريم للحواريين من انصاري الى الله ليس من قبيل ما يلي المشبه به الكاف لان
التقدير لكون الحواريين انصار الله وقت قول عيسى من انصاري على ان ما مصدرية والزمان مقدر كقولهم آتيك خفوق
النجم اي زمان خفوقه فالمشبه به وهو كون الحواريين انصارا مقدر يلي الكاف كمثل ذوي صيب هذا كلامه ولا يخفى ما فيه
عليه اولا فلا يخفى ان ليس المراد تشبيه كون المؤمنين انصارا بقول عيسى للحواريين من انصاري الى الله قال صاحب
المفتاح اوقع التشبيه بين كون الحواريين انصار الله وبين قول عيسى للحواريين من انصاري الى الله وانما المراد
كونوا انصار الله مثل كون الحواريين انصاره فتوهم بعضهم من ظاهر قوله اوقع التشبيه بين كذا وكذا ان المراد

ان

ان الاول مشبه والثاني مشبه به فجزم بان الصواب المؤمنين بدل الحواريين اذ ليس المشبه كون الحواريين
انصارا بل كون المؤمنين والشارح العلامة قد رد قول هذا البعض بان الآية حينئذ لا تكون من قبيل قوله او كصيب
وبان تشبيه الكون بالقول مما لا وجه له وهذا غلط منه لان مراد هذا القائل انه اوقع في الظاهر التشبيه بين كون المؤمنين
انصار الله وبين قول عيسى مع ان المراد ايقاع التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله وبين كون الحواريين انصاره
وقت قول عيسى كما صرح في الكتاب فالمشبه به محذوف مضاف ومضاف اليه كما في قوله او كصيب من السماء بعينه نعم
ما ذكره الشارح في توجيه لفظ المفتاح كاف في رد هذا القول وهو ان معنى كلامه انه اوقع التشبيه اي تشبيه كون المؤمنين
انصار الله على ان اللام للعهد بين اي داخلا بين كون الحواريين انصارا على ما يفهم ضمنا ويستلزمه قولهم نحن انصار الله
وبين قول عيسى على ما هو صريح يعني ان المشبه كون المؤمنين انصار الله والمشبه به يحتمل ان يكون هو كون الحواريين انصار
الله على ما يفهم ضمنا ويحتمل ان يكون قول عيسى على ما هو صريح لكن المراد هو الاول دون الثاني اذ لا معنى لتشبيه كونهم بقول عيسى
وقيل المراد بالحواريين في قوله اوقع التشبيه بين كون الحواريين هم المؤمنون لانهم حواريو محمد عليه السلام اذ حواري
الرجل صفيه وخلصانه والله اعلم وقد يليه غيره اي قد يلي نحو الكاف غير المشبه به وذلك اذا كان المشبه به مركبا لم يعبر عنه
بمفرد دال عليه وانما قلنا ذلك احترازا عن نحو قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا فان
المشبه به مركب لكنه عبر عنه بمفرد يلي الكاف وهو المثل اعني الحال والقصة العجيبة الشأن نحو واضرب لهم مثل الحيوة الدنيا
كماء انزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض فاصبح هشيما تذروه الرياح اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد
آخر يتمحل لتقديره بل المراد تشبيه حال الدنيا في نضرتها وبهجتها وما يتعقبها من الهلاك والفناء بحال النبات الحاصل من الماء يكون
اخضر ناضرا شديد الخضرة ثم ييبس فتطيره الرياح كأن لم يكن فان قلت فليجعل ههنا ايضا مضاف محذوف اي كمثل ماء فيكون
المشبه به يلي الكاف تقديرا كما في قوله او كصيب قلت هذا تقدير لا حاجة اليه فلا ينبغي ان يرتكب بخلاف قوله او كصيب فان
الضمائر في قوله يجعلون اصابعهم في آذانهم لابد لها من مرجع قال صاحب الكشاف لولا طلب هذه الضمائر مرجعا لكنت
مستغنيا عن تقدير كمثل ذوي صيب لاني اراعي الكيفية المنتزعة سواء ولي حرف التشبيه مفرد يتأتى به التشبيه ام لا
الا ترى الى قوله انما مثل الحيوة الدنيا الآية كيف ولي الماء الكاف وليس الغرض تشبيه الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره بل
وما هو بين في هذا قول لبيد وما الناس الا كالديار واهلها بها يوم حلوها وغدوا بلاقع فلم يشبه الناس بالديار
وانما شبه وجودهم في الدنيا وسرعة زوالهم وفناءهم بحلول اهل الديار فيها وسرعة نهوضهم عنها وتركها خالية هذا
كلامه فان قيل هب ان طلب مرجع الضمير احوجنا الى تقدير ذوي فما وجه الاحتياج الى تقدير مثل قلنا لان المشبه به ليس

ذوات دون الصيب بل حالهم وصفتهم لانا نقول لا يلزم من عدم تقدير مثل والاقتصار على تقدير ذوى ان يكون المشبه به ذوات
ذوى الصيب بل مجموع القصة المذكورة كما فى قوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه بل الجواب انه لما اتضح باب التقدير والحذف
فتقدير مثل ذوى صيب اولى من الاقتصار على تقدير ذوى لانه ادل على المقصود واشد ملائمة للمعطوف عليه اعنى قوله كمثل
الذى استوقد نارا فليتأمل وقد ظهر بما ذكرنا ان من قال ان تقدير قوله كماء انزلناه كمثل ماء على حذف المضاف فالمشبه به
لم يل الكاف لكونه محذوفا فقد سها سهوا بينا وقد يذكر فعل ينبئ عنه اى عن التشبيه كما فى علمت زيدا اسدا ان قرب
التشبيه واريد انه مشابه للاسد مشابهة قوية لما فى علمت من الدلالة على تحقق التشبيه وتيقنه وكما فى حسبت او خلت
زيدا اسدا ان بعد التشبيه ادنى تبعيد لما فى الحسبان من الدلالة على الظن دون التحقيق ففيه اشعار بان تشبيهه بالاسد
ليس بحيث يتيقن انه هو هو بل يظن ذلك ويتخيل وفى كون هذا الفعل منبئا عن التشبيه نظر للقطع بانه لا دلالة للعلم
والحسبان على ذلك وانما يدل عليه علمنا بان الاسد لا يمكن حمله على زيد تحقيقا وانه انما يكون على تقدير اداة التشبيه سواء ذكر
الفعل او لم يذكر كما فى قولنا زيد اسد ولو قيل انه ينبئ عن حال التشبيه من القرب والبعد لكان اصوب والغرض منه
اى من التشبيه فى الاغلب يعود الى المشبه وهو اى الغرض العائد الى المشبه بيان امكانه حين بيان ان المشبه امر ممكن الوجود
وذلك فى كل امر غريب يمكن ان يخالف فيه ويدعى استحالته كما فى قوله اى قول ابى الطيب فان تفق الانام وانت منهم فان
المسك بعض دم الغزال فانه اراد ان يقول ان الممدوح قد فاق الناس بحيث لم يبق بينه وبينهم مشابهة بل صار اصلا برأسه
وجنسا بنفسه وهذا فى الظاهر كالممتنع لاستبعاد ان يتناهى بعض آحاد النوع فى الفضائل الى ان يختص بذلك النوع الى ان
يصير كانه ليس منها فاحتج لهذه الدعوى وبين امكانها بان شبه هذه الحال بحال المسك الذى هو من الدماء ثم انه لا يعد من الدماء
لما فيه من الاوصاف الشريفة التى لا توجد فى الدم فان قلت اين التشبيه فى هذا البيت قلت يدل عليه البيت ضمنا وان لم يدل
عليه صريحا لان المعنى ان تفق الانام مع انك واحد منهم فلا استبعاد فى ذلك لان المسك بعض دم الغزال وقد فاقها حتى
لا يعد منها فالكلام تشبيه بحال المسك ويسمى مثل هذا التشبيه تشبيها ضمنيا او مكنيا عنه او حاله عطف على امكانه اى
بيان حال المشبه بانه على اى وصف من الاوصاف كما فى تشبيه ثوب بآخر فى السواد اذا علم لون المشبه به دون المشبه او
لم يكن لبيان الحال الا ذلك او مقدارها اى بيان مقدار حال المشبه فى القوة والضعف والزيادة والنقصان كما فى
تشبيهه اى تشبيه الثوب الاسود بالغراب فى شدته اى فى شدة السواد او تقريرها مرفوع عطف على بيان امكانه اى
تقرير حال المشبه فى نفس السامع وتقوية شأنه كما فى تشبيه من لا يحصل من سعيه على طائل بمن يرقم على الماء فانك تجد فيه
من تقرير عدم الفائدة وتقوية شأنه ما لا تجد فى غيره لان الفكر بالحسيات اتم منه بالعقليات لتقدم الحسيات وفرط الف

النفس بها الا ترى انك اذا اردت وصف يوم بالطول فقلت يوم كاطول ما يتوهم او كانه لا آخر له فلا يجد السامع من الانس
ما يجده فى قوله ويوم كظل الرمح قصر طوله دم الزق عنا واصطفاق المزاهر وكذا اذا قلت فى وصف يوم بالقصر يوم كاقصر ما يتقدر
ولمح البصر وكانه ساعة لا تجد فيه ما تجد فى قولهم ايام كاباهيم القطا وقول الشاعر ظللنا عند باب ابى نعيم بيوم مثل
سالفة الذباب وكذا اذا قلت فلان اذا هم بشىء لم يزل ذاك عن ذكره وقصر خواطره على امضاء عزمه فيه ولم يشغله شىء
يجىء فالسامع لا يتعاده فيه من الاريحية ما يتعاده من انشاد قوله اذا هم القى بين عينيه عزمه ونكب عن ذكر العواقب
جانبا وهذه الاغراض الاربعة تقتضى ان يكون وجه التشبيه فى المشبه به اتم وهو به اشهر اى ان يكون المشبه به بوجه الشبه
اشهر واعرف ظاهر هذه العبارة يفيد ان كلا من الاربعة يقتضى ذلك وليس الامر كذلك لان بيان امكانه انما يقتضى كون
المشبه به بوجه الشبه اشهر ليصح قياس المشبه عليه وجعله دليلا على امكانه لكنه لا يقتضى كون وجه الشبه به اتم وكذا بيان
حاله لا يقتضى الا كون المشبه به بوجه الشبه اشهر كما اذا كان الثوبان متساويين فى السواد لان الغرض مجرد الاشعار
بكونه اسود وكذا بيان مقدار حاله لا يقتضى كونه اتم بل هو يقتضى كون المشبه به على حد مقدار المشبه فى وجه الشبه لا ازيد
ولا انقص ليتعين مقداره على ما هو عليه ولهذا قالوا كلما كان وجه الشبه اقرب الى السلامة من الزيادة والنقصان كان التشبيه
اقرب الى القبول واما تقرير حاله فيقتضى الامرين جميعا لان النفس الى الاتم الاشهر اميل فالتشبيه به لزيادة التقرير
والتقوية اجدر فان قلت لم خصص هذه الاربعة بذلك قلت لان التزيين والتشويه والاستطراف لا يقتضى الاتمية و
لا الاشهرية لصحة تشبيه وجه العذراء الشديد السواد بمقلة الظبى للتزيين مع ان السواد فيها ليس اتم منه فى وجه الاسود
اشهر منه بالسواد ولان الهيئة المشتركة بين الوجه المجدور والسلحة الجامدة المنقورة ليست فى السلحة اتم ولا هى بها اشهر
وكذا فى الاستطراف بل كلما كان المشبه به اندر واخفى كان التشبيه بالنسبة الى هذا الغرض اوفق وقد اضطرب فى هذا المقام
كلام السكاكى لانه قال ان حق المشبه به ان يكون اعرف بجهة التشبيه من المشبه واخص بها واقوى حالا معها والا لم يصح
ان يذكر المشبه به لبيان مقدار المشبه ولا لبيان امكانه ولا لزيادة تقريره ولا للابانة فى موقع التزيين والتشويه لامتناع
تعريف المجهول بالمجهول وتعريف الشىء بما يساويه التعريف الابلغ او هو من الاستطراف كما فى تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من
المسك موجه الذهب نقلا لامتناع وقوع المشبه به وهو البحر الموصوف الى الواقع وهو الفحم المذكور لاستطراف المشبه
بضرورة لا لمشبه لصورة غريبة او للوجه الآخر نقلا لندرة حضور المشبه به فى الذهن اما مطلقا او عند حضور المشبه
ثم لما ذكر ان الاستطراف استطراف النوادر كما ذكر السكاكى من العلامة وعلى هذا يكون علم صحة ذكر المشبه به الا لانه
لا يكون اعرف واخص واقوى فى صورة الاستطراف فلا باس من التعليل وقياس معناه لما ذكره من تعريف المجهول بالمجهول

انسب ببيان كلامه وبالجملة فدليله لا يثبت مدعاه لانه لا يدل على وجوب كون المشبه به اقوى حالا في وجه الشبه
الا فيما يكون لزيادة التقرير نعم لا بد فيما يكون للتزيين او التشويه او الاستطراف ان يكون المشبه به اتم في
الاستحسان او الاستقباح او الغرابة والندرة ليحصل الغرض واما في وجه الشبه الذي هو الجهة المشتركة فلا وجه
لا يبعد ان يكون مراد السكاكي بجهة التشبيه المقصد الذي يتوجه اليه التشبيه اعني الامر الذي لاجله ذكر التشبيه وهو
الغرض منه لانه قال يجب ان يكون المشبه به اعرف بوجه الشبه فيما اذا كان الغرض من التشبيه بيان حال المشبه او بيان
مقداره لكن يجب في بيان مقداره ان يكون المشبه به مع كونه اعرف على حد مقدار المشبه في وجه التشبيه لا ازيد ولا
انقص ويجب ان يكون اتم شيء في وجه الشبه اذا كان قصد الحاق الناقص بالكامل او زيادة التقرير عند السامع وان
يكون مسلم الحكم معروفه فيما يقصد من وجه التشبيه اذا كان الغرض بيان امكانه او تزيينه او تشويهه وان يكون نادر
الحضور في الذهن اذا قصد الاستطراف او تزيينه مرفوع معطوف على بيان امكانه اي تزيين المشبه في عين السامع كما في
تشبيه وجه اسود بمقلة الظبي او تشويهه كما في تشبيه وجه مجدور بسلحة جامدة قد نقرتها الديكة او استطرافه اي عد
المشبه طريفا حديثا كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب لابرازه اي انما استطرف المشبه في هذا
التشبيه لابراز المشبه في صورة الممتنع عادة وللاستطراف وجه آخر غير الابراز في صورة الممتنع عادة وهو ان يكون المشبه به نادر
الحضور في الذهن اما مطلقا كما مر في تشبيه فحم فيه جمر واما عند حضور المشبه كما في قوله اي قول ابي العتاهية يصف البنفسج
ولازوردية تزهو قال الجوهري زهي الرجل فهو مزهو اذا تكبر وفيه لغة اخرى حكاها ابن دريد زها يزهو زهوا بزرقتها بين
الرياض على حمر اليواقيت يعني ان يزهو بها الازهار الحمر الشبيهة باليواقيت كأنها فوق قامات ضعفن بها اوائل النار في اطراف
كبريت فان صورة اتصال النار باطراف الكبريت لا يندر حضورها في الذهن ندرة صورة بحر من المسك موجه الذهب لكن يندر
حضورها عند حضور صورة البنفسج فيستطرف بمشاهدة عناق بين صورتين متباعدتين غاية التباعد وجه آخر وهو
انه اراك شبها لنبات غض يرف واوراق رطبة من لهب نار في جسم مستول عليه اليبس ومبنى الطباع على ان
الشيء اذا ظهر من موضع لم يعهد ظهوره منه كان ميل النفوس اليه اكثر وهو بالشغف به اجدر وقد يعود الغرض من
التشبيه الى المشبه به وهو ضربان احدهما ايهام انه اتم من المشبه في وجه التشبيه وذلك في التشبيه المقلوب وهو ان يجعل
الناقص في وجه الشبه مشبها به قصدا الى ادعاء انه زائد كقوله اي قول محمد بن وهيب وبدا الصباح كأن غرته هي بياض
في جبهة الفرس فوق الدرهم ثم يقال غرة الشيء لاوله واكرمه وغرة الصباح لبياضه وجه الخليفة حين يمتدح فانه قصد
ايهام ان وجه الخليفة اتم من الصباح في الوضوح والضياء وفي قوله حين يمتدح دلالة على اتصاف الممدوح بمعرفة حق المادح وتعظيم

شأنه عند الحاضرين بالاصغاء اليه والارتياح له وعلى كونه كاملا في الكرم حيث يتصف بالبشر والطلاقة عند استماع المديح
والضرب الثاني بيان الاهتمام به اي بالمشبه به كتشبيه الجائع وجها كالبدر في الاشراق والاستدارة بالرغيف ويسمى
هذا اي التشبيه المشتمل على هذا النوع من الغرض اظهار المطلوب هذا الذي ذكرناه من جعل احد الشيئين مشبها والآخر
مشبها به انما يكون اذا اريد الحاق الناقص في وجه الشبه حقيقة كما في التشبيه الذي يعود الغرض منه الى المشبه او ادعاء كما
في التشبيه الذي يعود الغرض منه الى المشبه به بالزائد في وجه الشبه وهذا الكلام محل نظر لان ما تقدم كله ليس مما يقصد فيه
الحاق الناقص في وجه التشبيه بالزائد على ما ذكرنا فيما سبق فان اريد الجمع بين شيئين في امر من الامور من غير
قصد الى كون احدهما ناقصا والآخر زائدا سواء وجدت الزيادة والنقصان او لم توجد فالاحسن ترك
التشبيه الى الحكم بالتشابه ليكون كل واحد من الشيئين مشبها ومشبها به احترازا من ترجيح احد المتساويين في وجه
الشبه كقوله اي قول ابي اسحاق الصابي تشابه دمعي اذ جرى ومدامتي فمن مثل ما في الكأس عيني تسكب فوالله
ما ادري أبالخمر اسبلت جفوني يقال اسبل الدمع والمطر اذا هطل واسبلت السماء فالباء في بالخمر للتعدية وليست
زائدة على ما توهم ام من عبرتي كنت اشرب لما اعتقد التساوي بين الخمر والدمع ولم يقصد ان احدهما زائد في الحمرة
والآخر ناقص ملحق به حكم بينهما بالتشابه وترك التشبيه ويجوز عند ارادة الجمع بين شيئين في امر التشبيه ايضا
كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه اي تشبيه الصبح بغرة الفرس متى اريد ظهور منير في مظلم اكثر منه اي من ذلك المنير
من غير قصد الى المبالغة في وصف غرة الفرس بالضياء والانبساط وفرط التلألؤ ونحو ذلك اذ لو قصد شيء من ذلك
لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به لانه ازيد منه في ذلك قال الشيخ في اسرار البلاغة هذا انما اذا لم يقصد ضرب من
المبالغة في اثبات الصفة للشيء والقصد الى ايهام في الناقص انه كالزائد اقتصر على الجمع بين الشيئين في مطلق الصورة
والشكل واللون او جمع وصفين على وجه يوجد في الفرع على حده او قريب منه في الاصل فان العكس يستقيم في التشبيه
ومتى اريد شيء من ذلك لم يستقم فان قلت امتناع ترجيح احد المتساويين يقتضي ان يجب الحكم بالتشابه ولا يجوز
التشبيه اصلا قلت التساوي بينهما انما هو في وجه التشبيه فيجوز ان يجعل المتكلم احدهما مشبها والآخر مشبها به لغرض من
الاغراض ولسبب من الاسباب غير القصد الى الزيادة والنقصان لكن لما استويا في الامر الذي قصد اشتراكهما فيه
كان الاحسن ترك التشبيه المبني في الاغلب على كون احدهما ناقصا والآخر زائدا في وجه الشبه هذا تمام الكلام في اركان التشبيه
وفي الغرض منه واما التقسيم فهو انه باعتبار الطرفين وآخر باعتبار وجه الشبه وآخر باعتبار الاداة وآخر
باعتبار الغرض فذكر هذه الاربعة على الترتيب السابق واشار الى الاول بقوله وهو اي التشبيه باعتبار طرفيه اي المشبه

كتشبيه الخد بالورد

والمشبه به اربعة اقسام لانه اما تشبيه مفرد بمفرد وهما اي المفردان غير مقيدين كتشبيه الخد بالورد وكتشبيه كل من الرجل
والمرأة باللباس للآخر في قوله تعالى هن لباس لكم وانتم لباس لهن لان كل واحد يشتمل على صاحبه عند الاعتناق كاللباس
او لان كل واحد منهما يصون صاحبه من الوقوع في فضيحة الفاحشة كاللباس الساتر للعورة فان قلت الحس قوله لكم ولهن قيدا
في المشبه به قلت لا والامر ظاهر في التشبيه لعدم توقف الاشتراك والبيان عليه او مقيدين كقولهم لمن لا يحصل من سعيه على
طائل هو كالراقم على الماء فان المشبه هو الساعي المقيد بان لا يحصل من سعيه على طائل والمشبه به هو الراقم المقيد بكون رقمه
على الماء لان وجه الشبه فيه هو التسوية بين الفعل وعدمه وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين ثم التقييد قد يكون بالوصف
وقد يكون بالاضافة وقد يكون بالمفعول وقد يكون بالحال وقد يكون بغير ذلك او مختلفين اي احدهما غير مقيد والآخر مقيد كقوله
والشمس كالمرآة في كف الاشل فان المشبه وهو الشمس غير مقيد والمشبه به وهو المرآة مقيد بكونها في كف الاشل وعكسه
اي تشبيه المرآة في كف الاشل بالشمس فالمشبه مقيد والمشبه به غير مقيد واما تشبيه مركب بمركب كما في بيت بشار
وهو قوله كان مثار النقع البيت وقد سبق تحقيقه وجه تشبيه المركب بالمركب ان يكون كل من المشبه والمشبه به
هيئة حاصلة من عدة امور كما صرح به صاحب المفتاح واشار اليه صاحب الكشاف حيث قال ان العرب تأخذ اشياء
فرادى معزولا بعضها من بعض فتشبهها بنظائرها وتشبه كيفية حاصلة من مجموع اشياء قد تضامت وتلاصقت
حتى عادت شيئا واحدا باخرى مثلها ثم تشبيه المركب بالمركب قد يكون بحيث يحسن تشبيه كل جزء من اجزاء احد طرفيه
بما يقابله من الطرف الآخر كقوله وكأن اجرام النجوم لوامعا درر نثرن على بساط ازرق فان تشبيه النجوم بالدرر وتشبيه
السماء ببساط ازرق تشبيه حسن لكن اين هو من التشبيه الذي يريك الهيئة التي تملأ القلوب سرورا وعجبا من
طلوع النجوم مؤتلقة متفرقة في اديم السماء وهي زرقاء زرقتها الصافية وقد لا يكون بهذه الحيثية كقوله فكانما المريخ
والمشتري قدامه في شامخ الرفعة منصرف بالليل عن دعوة قد اسرجت قدامه شمعة فانه لو قيل كان المريخ كمنصرف من الدعوة
والمشتري كشمعة لم يكن شيئا وقد يكون بحيث لا يمكن ان يشبه كل جزء من اجزاء الطرفين بما يقابله من الطرف الآخر الا بعد تكلف وتعسف كما في
قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الآية فان الصحيح ان هذين التشبيهين من التشبيهات المركبة التي لا يتكلف
لواحد واحد شيء يقدر شبهه به وهو القول الفحل والمذهب الجزل وان جعلتهما من المفردة فلا بد من تكلف وهو ان
يشبه في الاول المنافق بالمستوقد نارا واظهاره الايمان بالاضاءة وانقطاع انتفاعه بانطفاء النار وفي الثاني
يشبه دين الاسلام بالصيب وما يتعلق به من شبه الكفار بالظلمات وما فيه من الوعد والوعيد بالرعد
والبرق وما يصيب الكفرة من الافزاع والبلايا والفتن من جهة اهل الاسلام بالصواعق واما تشبيه مفرد بمركب

تشبيه مركب بمفرد

التشبيه بالاعلام

كما في تشبيه الشقيق باعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد فالمشبه مفرد وهو الشقيق والمشبه به مركب
من عدة امور كما ترى وكذا تشبيه الشاة الجبلي بحمار ابتر مشقوق الشفة والحوافر نابت على راسه شجرتا غضا
والفرق بين المركب والمفرد المقيد احوج شيء الى التامل فالمشبه به في قولهم هو كالراقم على الماء انما هو الراقم بشرط ان يكون
رقمه على الماء وفي تشبيه الشقيق او الشاة الجبلي هو المجموع المركب من الامور المتعددة بل الهيئة الحاصلة منها وجعل صاحب المفتاح
تشبيه الشاة الجبلي من تشبيه المفرد بالمفرد كتشبيه السقط بين الدبكين وتشبيه الثريا بالعنقود المنور وتشبيه
الشمس بالمرآة في كف الاشل وجعل التشبيه في نحو قوله والشمس من مشرقها قد بدت مشرقة ليس لها حاجب
كانها بوتقة احميت يجول فيها ذهب ذائب وقوله كان مثار النقع وقوله كان اجرام النجوم وقوله وكان المريخ من تشبيه
المركب بالمركب ذاهبا الى ان كلا من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور ولم يتعرض لتشبيه المفرد بالمركب وكأن
ما ذكره المصنف اقرب فان الفرق بين تشبيه الشقيق وتشبيه الشاة الجبلي بانه مفرد في الاول ما يدل فيه الامور
المتعددة المختلفة بخلاف الاول ضعيف واما تشبيه مركب بمفرد كقوله يا صاحبي تقصيا نظريكما
اي ابلغا اقصى نظريكما واجتهدا في النظر يقال تقصيته اي بلغت اقصاه كذا في الاساس تريا وجوه الارض كيف
تصور اي تتصور بحذف التاء يقال صوره الله صورة حسنة فتصور تريا نهارا مشمسا اي ذا شمس لم يستره غيم قد شابه
اي خالطه زهر الربى جمع ربوة خصها لانها انضر واشد خضرة فكانما هو اي ذلك النهار المشمس [illegible] في [illegible]
المقمر الذي اختلط به ازهار الربوات فنقصت باخضرارها من ضوء الشمس حتى صار يضرب الى السواد بالليل
المقمر فالمشبه مركب والمشبه به مفرد ولا يخلو هذا عن تسامح وايضا تقسيم آخر للتشبيه باعتبار الطرفين وهو انه ان
تعدد طرفاه فاما ملفوف وهو ان يؤتى على طريق العطف او غيره بالمشبهات اولا ثم بالمشبه بها كقوله اي قول امرئ القيس
يصف العقاب بكثرة اصطياد الطيور كان قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف
البالي شبه الرطب الطري من قلوب الطيور بالعناب واليابس العتيق منها بالحشف البالي
اذ ليس لاجتماعهما هيئة مخصوصة يعتد بها ويقصد تشبيهها ولذا قال الشيخ في اسرار البلاغة انه انما يستحق الفضيلة من
حيث اختصار اللفظ وحسن الترتيب فيه لا لان للجمع فائدة في عين التشبيه او مفروق وهو ان يؤتى بمشبه
ثم آخر وآخر كقوله اي قول المرقش الاكبر النشر مسك والوجوه دنانير واطراف الاكف
وروي واطراف البنان عنم وهو شجر احمر لين وان تعدد طرفه الاول يعني المشبه دون الثاني فتشبيه التسوية كقوله
صدغ الحبيب وحالي كلاهما كالليالي وثغره في صفاء وادمعي كاللآلي وان تعدد طرفه الثاني يعني المشبه به دون الاول

الجمع كقوله اي قول البحتري بات نديما لي حتى الصباح اغيد مجدول مكان الوشاح كانما يبسم ذكر الاغيد اي الناعم البدن عن لؤلؤ منضد منتظم او برد هو حب الغمام او اقاح جمع اقحوان وهو ورد له نور شبه ثغره بثلاثة اشياء

وفي قول الوبري بثغره من لؤلؤ رطب ومن برد ومن اقاح ومن طلع ومن حبب تشبيه بخمسة وفي كون هذين البيتين من باب التشبيه نظر لان المشبه اعني الثغر غير مذكور لفظا ولا تقديرا الا ان لفظ كانما في قول البحتري يدل على انه تشبيه لا استعارة وسنشبع في هذا الباب كلاما ان شاء الله تعالى ومن تشبيه الجمع قول صاحب بن عباد في وصف ابيات اهديت اليه اتتني بالامس ابيات تعلل روحي بروح الجنان كبرد الشباب وبرد الشراب وظل الامان ونيل الاماني وعهد الصبي ونسيم الصبا وصفو الدنان وريح البنان وباعتبار وجهه عطف على قوله باعتبار الطرفين اي التشبيه باعتبار وجهه ينقسم ثلاث تقسيمات الاول تمثيل وغير تمثيل والثاني مجمل ومفصل والثالث قريب وبعيد واشار الى الاول بقوله

اما تمثيل وهو ما اي التشبيه الذي وجهه وصف منتزع من متعدد اي امرين او امور كما مر من تشبيه الثريا والتشبيه في بيت بشار وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل وتشبيه القلب بالبدر في المفصل والتشبيه في قوله حملوا التورية الآية والتشبيه في قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة البيت الى غير ذلك وقيده اي المنتزع من متعدد السكاكي بكونه غير حقيقي حيث قال التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقي وكان منتزعا من عدة امور خص باسم التمثيل كما في تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار فان وجه التشبيه هو حرمان الانتفاع بابلغ نافع مع الكد والتعب في استصحابه فهو وصف مركب من متعدد وليس بحقيقي بل هو عائد الى التوهم وكذا قوله مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الآية وما اشبه ذلك فالتمثيل بتفسيره اخص منه بتفسير الجمهور واما صاحب الكشاف فيجعل التمثيل مرادفا للتشبيه وقال الشيخ عبد القاهر في اسرار البلاغة التمثيل التشبيه المنتزع من امور واذا لم يكن التشبيه عقليا يقال انه يتضمن التشبيه ولا يقال ان فيه تمثيلا وضرب مثل وان كان عقليا جاز اطلاق اسم التمثيل عليه وان يقال ضرب الاسم مثلا كما يقال ضرب النور مثلا للقرآن والحيوة للعلم واما غير تمثيل وهو بخلافه اي بخلاف التمثيل فهو عند الجمهور ما لا يكون وجهه منتزعا من متعدد وعند السكاكي ما لا يكون منتزعا منه او يكون وصفا حقيقيا فتشبيه الثريا بالعنقود المنور تمثيل عند الجمهور وليس بتمثيل عند السكاكي وايضا تقسيم آخر باعتبار وجهه وهو انه اما مجمل وهو ما لم يذكر وجهه فمنه اي فمن المجمل ما هو ظاهر وجهه اي من الوجه الغير المذكور ما هو ظاهر يفهمه كل احد نحو زيد كالاسد ومنه خفي لا يدركه الا الخاصة كقول بعضهم هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها اي هم متناسبون في الشرف يمتنع تعيين بعضهم فاضلا وبعضهم افضل منه كما ان الحلقة المفرغة متناسبة الاجزاء في الصورة يمتنع تعيين بعضها طرفا وبعضها وسطا لكونها مفرغة متساوية

الجوانب كالدائرة بخلاف ما لم يكن مصمت الجوانب فان موضع الانفراج منها يكون طرفا ومقابله وسطا وذكر جار الله العلامة ان هذا قول الانمارية فاطمة بنت الخرشب حين مدحت بنيها الكملة وهم ربيع الكامل وعمارة الوهاب وقيس الحفاظ وانس الفوارس اولاد زياد العبسي وذلك انها سئلت من بنيها ايهم افضل فقالت عمارة لا بل فلان لا بل فلان ثم قالت ثكلتهم ان كنت اعلم ايهم افضل هم كالحلقة المفرغة وقال الشيخ عبد القاهر انه قول من وصف بني المهلب للحجاج لما سأله عنهم واجابه انه من الجملة قوله دون ان يقول اما كذا واما كذا اشعارا بان هذا من تشبيهات الجملة من تشبيهات مطلق التشبيه وهذا عطف على قوله ظاهر

خفي اي ومن المجمل ما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين يعني الوصف الذي يكون فيه ايماء الى وجه التشبيه نحو زيد اسد فقولنا زيد الفاضل اسد يكون مما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين لان الفاضل لا يشعر بالشجاعة هكذا ينبغي ان يفهم ومنه اي ومن المجمل ما ذكر فيه وصف المشبه به وحده يعني الوصف المشعر بوجه التشبيه كقولهم هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها فان وصف الحلقة بكونها مفرغة غير معلومة الطرفين مشعر بوجه التشبيه كما مر ومنه قول النابغة الذبياني فانك شمس والملوك كواكب اذا طلعت لم يبق منهن كوكب ومنه ما ذكر فيه وصفهما اي وصف المشبه والمشبه به كليهما كقوله اي قول ابي تمام في الحسن بن سهل ستصبح العيس بي والليل عند فتى كثير ذكر الرضا في ساعة الغضب صدفت عنه اي اعرضت عنه ولم تصدف مواهبه عني وعاوده ظني فلم يخب كالغيث ان جئته وافاك اي اتاك ريقه يقال فعله في ريق شبابه وريقه اي اوله واصابه المطر وريق كل شيء افضله وان ترحلت عنه لج في الطلب وصف المدوح بان عطاياه فائضة عليه اعرض او لم يعرض وكذا وصف الغيث بانه يصيبك جئته او ترحلت عنه وهذان الوصفان مشعران بوجه الشبه اعني الافاضة في حالتي الطلب وعدمه وحالتي الاقبال عليه والاعراض عنه ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه وحده كقولك فلان كثرة اياديه لا تنقطع ووصل مواهبه الى من طلبه او لم يطلبه كالغيث فلا تترك لعدم الظفر بمثال من كلامهم واما مفصل عطف على قوله اما مجمل وهو ما ذكر وجهه كقوله وثغره في صفاء وادمعي كاللآلي وهذا على ان يكون المذكور حقيقة وجه التشبيه والتسامح ان يكون المذكور مستلزما لوجه الشبه واشار اليه بقوله وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه مكانه اي بان يذكر مكان وجه الشبه ما يستلزمه اي يكون وجه الشبه تابعا له لازما في الجملة كقولهم للكلام الفصيح هو كالعسل في الحلاوة فان الجامع فيه لازمها اي وجه الشبه في هذا التشبيه لازم الحلاوة وهو ميل الطبع لانه المشترك بين العسل والكلام الفصيح لا الحلاوة التي هي من خواص المطعومات قال السكاكي وهذا التسامح لا يكون الا حيث يكون التشبيه في وصف اعتباري كميل الطبع وازالة الحجاب وينبغي ان يكون تركهم التحقيق في وجه الشبه حيث يكون منسوبا الى الحس وعقلي مع انه في التحقيق لا يكون الا عقليا كما مر من تسامحهم

التشبيه ويتفرع عليه وذلك انهم لما شاهدوا فعلوا وجه الشبه هنا هو الحلاوة مثلا وهو امر حسي فظنوا حكمهم ذلك

على ان يشاهدوا فجعلوا وجه الشبه منقسما الى الحسي والعقلي لتصحيح قولهم وجه الشبه فيهما هو الحلاوة التي هي من

الامور المحسوسة ونحوها كذا ذكره الشارح العلامة وفساده بين لان جعلهم وجه الشبه في هذا التشبيه هو الحلاوة لا

يزيد على جعل وجه الشبه على التحقيق في قولنا الخد كالورد في الحمرة هو الحمرة التي هي من الامور المحسوسة ايضا فكيف يكون

الحامل على التشبيه وذكر التحقيق هو هذا دون ذاك والذي يخطر بالبال ان حق كلام السكاكي ان تشابههم في

تقسيم وجه الشبه الى الحسي والعقلي وتشبيه بعضه حسيا انما هو من قبيل التسامح في تسمية ما يستلزم

وجه الشبه وجه الشبه وذلك لان وجه الشبه في تشبيه الخد بالورد هو الحمرة المشتركة الكلية اللازمة للجزئية المحسوسة

فبهذا الاعتبار سموا وجه الشبه في مثل هذا حسيا فليتأمل وايضا تشبيه تالف للتشبيه باعتبار وجه وهو انه اما

قريب مبتذل وهو ما ان التشبيه الذي ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق النظر لظهور وجهه في بادي

الراي اي في ظاهر الراي اذا جعلته من بدا الامر يبدو اذا ظهر وان جعلته مهموزا من بداء فمعناه في اول الراي وظهور

وجه الشبه في بادي الراي يكون للامرين اما لكونه امرا جليا لا تفصيل فيه فان الجملة اسبق الى النفس من التفصيل

الا ترى ان ادراك الانسان من حيث انه شيء او جسم او حيوان اسهل واقدم من ادراكه من حيث انه جسم

حساس متحرك بالارادة ناطق لان المفصل يشتمل على المجمل وشيء آخر فلهذا كان العلم اعرف من الحد

ووجب تقديمه في التعريفات الكاملة وكذلك ادراك الحواس فان الرؤية تصل اولا الى الجملة ثم الى التفصيل ثانيا ولذلك

قيل النظرة الاولى حمقاء وقالوا لم يمعن النظر ولم يتحقق وكذا ندرك من تفصيل الاصوات والطعوم والروائح

وغيرها في المرة الثانية ما لا ندرك في المرة الاولى او قليل عطفه على قوله امرا جليا اي او لكون وجه الشبه قليل

التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن اما عند حضور المشبه لقرب المناسبة بين المشبه والمشبه به اذ لا يخفى

ان الشيء مع ما يناسبه اسهل حضورا منه مع ما لا يناسبه كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل

فانه في وجه الشبه تفصيلا ما حيث اعتبر المقدار والشكل لكن الكوز غالب الحضور عند حضور الجرة او مطلقا عطف

على قوله عند حضور المشبه وغلبة حضور المشبه به في الذهن مطلقا تكون لتكرره اي تكرر المشبه به على الحس اذ لا يخفى

ان ما يتكرر على الحس كصورة القمر غير منخسف اسهل حضورا مما لا يتكرر على الحس كصورة القمر منخسفا كالشمس اي

كتشبيه الشمس بالمرآة المجلوة في الاستدارة والاستنارة فان في وجه الشبه تفصيلا ما لكن المرآة غالب الحضور

في الذهن مطلقا لمعارضة كل من القرب والتكرر التفصيل الى انما كان قلة التفصيل في وجه الشبه مع غلبة حضور

الشبه

١٢٧

المشبه به بسبب قرب المناسبة او التكرر على الحس سببا لظهوره المؤدي الى الابتذال مع ان التفصيل

من اسباب الغرابة لان قرب المناسبة في الصورة الاولى والتكرر على الحس في الصورة الثانية يعارض

التفصيل القليل لان كلا من القرب والتكرر يقتضي سرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به فيبقى وجه الشبه كأنه امر

جلي لا تفصيل فيه فيصير سببا للابتذال كما سبق في القسم الاول واما بعيد غريب عطف على قوله اما قريب مبتذل

وهو بخلافه اي هو التشبيه الذي لا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد فكر وتدقيق نظر لعدم الظهور اي خفاء

وجهه في بادي الراي وعدم الظهور يكون لامرين اما لكثرة التفصيل كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل فان وجه التشبيه

فيه هو الهيئة المذكورة فيما سبق وقد عرفت ما فيها من التفصيل ولذا لا يقع في نفس الرائي للمرآة الدائمة الاضطراب

الا بعد ان يستأنف تأملا ويكون في نظره متمهلا او ندور اي او لندور حضور المشبه به اما عند حضور المشبه لبعد

المناسبة كما مر من تشبيه البنفسج بنار الكبريت واما مطلقا وندور حضور المشبه به مطلقا يكون لكونه وهميا

كأنياب الاغوال او مركبا خياليا كاعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد او مركبا عقليا كمثل الحمار يحمل اسفارا

كما مر اشارة الى ما ذكرنا من الامثلة المذكورة او لقلة تكرره اي تكرر المشبه به على الحس كقوله والشمس كالمرآة في كف

الاشل فان المرآة في كف الاشل ليست مما يتكرر على الحس لانه ربما يقضي الرجل دهره ولا يتفق له ان يرى مرآة في يد الاشل

وانما كان ندور حضور المشبه به سببا لعدم حضور وجه الشبه لانه فرع الطرفين ومنهما ينتقل اليه لكونه المشترك الجامع

بينهما فلا بد وان يحضر الطرفان اولا ثم يطلب ما يشتركان فيه فالغرابة فيه اي في تشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل من

وجهين احدهما كثرة التفصيل في وجه الشبه والثاني قلة تكرر المشبه به على الحس والمراد بالتفصيل ان ينظر في اكثر من وصف

واحد لشيء واحد او اكثر بمعنى ان يعتبر في الاوصاف وجودها او عدمها او وجود البعض وعدم البعض كل من ذلك في امر

واحد او امرين او ثلاثة او اكثر فلذا قال ويقع اي التفصيل على وجوه كثيرة اعرفها ان تأخذ بعضا من الاوصاف وتدع بعضا

اي تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها كما في قول امرئ القيس حملت ردينيا كأن سنانه سنا لهب لم يتصل بدخان

وان تعتبر الجميع كما مر من تشبيه الثريا قال الشيخ في اسرار البلاغة اعلم ان قولنا التفصيل عبارة جامعة محتملة لان

تعرف فيه ... اوصاف فانت تنظر فيها واحدا فواحدا وتفصل بالتأمل بعضها من بعض وان لك في الجملة حاجة الى ان

تنظر في اكثر من شيء واحد وان تنظر في الشيء الواحد الى اكثر من جهة واحدة ثم انه يقع على وجوه احدها ان تأخذ بعضا وتدع

بعضا كما في قول امرئ القيس في اللهب حين عزل الدخان عن النار ووحده والثاني ان تنظر من المشبه في امور لتعتبرها

كلها وتطلبها في المشبه به كاعتبار كل في تشبيه الثريا بالعنقود الملاحية انجمها والشكل والمقدار واللون واجتماعها على مسافة



التفصيل عبارة جامعة

كتشبيه الشمس بالمرآة المجلوة في الاستدارة والاستنارة

مخصوصة في القرب ثم اعتبار كل في الصفو واللاصفية مثل ذلك الثالث ان تنظر الى خاصة في الجنس كما في بين الدليك فانك
لا تفيد فيه الى نفس الحرة بل الى ما ليس بكل حركة ثم قال واعلم ان هذا العشرة في التفصيل موضوعة على الاغلب الاعرف
والا فدقايق لا تكاد تنضبط وكل ما كان التركيب فيها اياكان اوعقليا من امور اكثر كان التشبيه ابعد لكون تفاصيله
اكثر كقوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا كما الآية فانه عشر جمل متداخلة قد انتزع الشبه من مجموعها والتشبيه البليغ ما كان
من هذا الضرب اى من البعيد والغريب دون القريب المبتذل لغرابته اى لكون هذا الضرب غريبا غير مبتذل الا سيما والاصوب
عليه العساكر ولا يخفى ان التشبيه الغريب ابلغ واحسن من التشبيه المبتذل ولان نيل الشيء بعد طلبه الذ وموقعه من النفس
الطف وبالمسرة اولى ولهذا ضرب المثل لكل ما لطف موقعه بنرة الماء على الظماء ومعنى جلاء الظلمة في بادى الرأى فما يكون
سببه لطف المعنى ودقته او ترتيب بعض المعاني البعض فان التشبيه فلا تتفكر من بناء ثانيها على اول ورده الى
سابق محتاج الى نظر وتأمل وهو اقل من الفكر اذا صادف نجاحا قويا وصراطا مستقيما يوصل الى المطلوب ويظفر
بالمقصود واقفا المردودة الحدود في التعقيد هو الخفاء الذي سببه سوء ترتيب الالفاظ واختلال الانتقال من المعنى الاول
الى المعنى المقصود وقد يتصرف في التشبيه القريب المبتذل بما يجعله غريبا ويخرجه عن الابتذال كقوله اى قول ابى الطيب لم يلق
هذا الوجه شمس نهارنا الا بوجه ليس فيه حياء فان تشبيه الوجه الحسن بالشمس قريب مبتذل لكن حديث الحياء قد اخرجه
عن الابتذال الى الغرابة لاشتماله على زيادة دقة وخفاء ولم يلق ان كان من لقيته بمعنى ابصرته فالتشبيه مكني غير مصرح
وان كان من لقيته بمعنى قابلته وعارضته فهو فعل ينبئ عن التشبيه اى لم تقابله ولم تعارضه في الحسن والبهاء الا بوجه ليس
فيه حياء ومثله قول الآخر ان السحاب لتستحي اذا نظرت الى نداك فقاسته بما فيها وقوله اى قول الوطواط عزماته مثل النجوم
ثواقبا اى لوامع لو لم يكن للثاقبات افول فان تشبيه العزم بالنجم مبتذل لكن الشرط المذكور اخرجه الى الغرابة ويسمى
هذا التشبيه التشبيه المشروط وهو ان يقيد المشبه او المشبه به اوكلاهما بشرط وجودي او عدمي يدل عليه بصريح اللفظ او
بسياق الكلام ومنه قولهم هي بدر يسكن الارض اى لو كان البدر يسكن الارض وهذه القبة فلك ساكن اى لو كان
الفلك ساكنا ولما فرغ من تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين والوجه اشار الى تقسيمه باعتبار الاداة فقال وباعتبار
اى والتشبيه باعتبار الاداة اما مؤكد وهو ما حذفت اداته مثل وهي تمر مر السحاب اى مثل مر السحاب ومنه اى من المؤكد
ما اضيف المشبه به الى المشبه بعد حذف الاداة نحو والريح تعبث بالغصون وقد جرى ذهب الاصيل على لجين الماء اى على
ماء كاللجين اى الفضة في البياض والصفاء والاصيل هو الوقت بعد العصر الى المغرب يوصف بالصفرة قال الشاعر
ورب نهار للفراق اصيله ووجهي كلا لونيهما متناسب فذهب الاصيل صفرته وشعاع الشمس فيه وعبث الريح

بالغصون عبارة عن اماله اياها وفيه وقت الاصيل لانه من اطيب الاوقات كالسحر قال الابيوردي لياليه اسحار وفيه
عوادي كما خصلت والشمس تنفض اصالها فلكذا ينبغي ان يفقد الاسد واللجين المذكور ان في البيت لا كما سبق
الى بعض الاوهام الفاقدة للبصاير الثاقبة من ان اللجين انما هو بفتح اللام وكسر الجيم اعني الورق الذي يسقط من الشجر
وقد شبه به وجه الماء او ان الاصيل هو الشجر الذي له اصل وعرق وذهبه ورقه الذي اصفر بهبوب الخريف وسقط منها وجه
الماء فكل من هذين الوجهين ابرد من الآخر او مرسل عطف على اما مؤكد وهو بخلافه اى ما ذكر اداته فصار مرسلا من
التاكيد المستفاد من حذف الاداة المشعر بحسب الظاهر بان المشبه هو المشبه به كما مر من الامثلة السابقة المذكورة فيها اداة
التشبيه والتشبيه باعتبار الغرض اما مقبول وهو الوافي بافادته اى افادة الغرض كان يكون المشبه به اعرف شيء بوجه الشبه
في بيان الحال او كان يكون المشبه به اتم شيء فيه اى في وجه الشبه في الحاق الناقص بالكامل او كان يكون المشبه به مسلم الحكم فيه
اى في وجه الشبه معروفه عند المخاطب في بيان الامكان او مردود وهو بخلافه اى ما يكون قاصرا عن افادة الغرض وقد ذكرنا
فيما سبق ما يحقق هذا الموضع **خاتمة** في تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف في المبالغة باعتبار ذكر
اركانه كلها او بعضها وقد سبق ان اركانه اربعة فالحاصل ان اقسامه بهذا الاعتبار ثمانية فان المشبه به مذكور قطعا
وح فاما ان يكون المشبه مذكورا او محذوفا وعلى التقديرين فوجه الشبه اما مذكور او متروك وعلى التقادير الاربعة فالاداة
اما مذكورة او محذوفة تصير ثمانية اقسام ثم اختلاف مراتب التشبيه قد يكون باعتبار اختلاف المشبه به كقولنا زيد كالاسد
او كالسرحان في الشجاعة او اختلاف الاداة كقولنا زيد كالاسد او كان زيدا الاسد وقد يكون باعتبار ذكر الاركان كلها
او بعضها فانه اذا ذكر الجميع فهو ادنى المراتب وان حذف الوجه والاداة فاعلاها والا فمتوسط وهذا هو المقصود في هذا
المقام فلهذا قال واعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة باعتبار ذكر اركانه او بعضها فقوله باعتبار متعلق بالاختلاف الدال
عليه سوق الكلام لان اعلى المراتب انما يكون بالنظر الى عدة مراتب مختلفة فانه قيل واعلى المراتب في قوة المبالغة اذا
اعتبر اختلاف المراتب باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها حذف وجهه واداته فقط اى بدون حذف المشبه نحو زيد اسد
او مع حذف المشبه نحو اسد في مقام الاخبار عن زيد ثم اى الاعلى بعد هذه المرتبة على ان ثم للتراخي في الرتبة حذف احدهما
اى وجهه واداته كذلك اى فقط او مع حذف المشبه نحو زيد كالاسد ونحو كالاسد في مقام الاخبار عن زيد ونحو زيد اسد
في الشجاعة ونحو اسد في الشجاعة في الاخبار عن زيد ولا قوة لغيره اى لغير المذكور وهما الاثنان الباقيان نحو زيد كالاسد
في الشجاعة او كالاسد في الشجاعة عند الاخبار عن زيد فالمرتبتان الاوليان في القوة والاربع الباقية متوسطة بينهما وذلك لان القوة اما بعموم وجه الشبه من حيث الظاهر
في عدم القوة والاربع الباقية متوسطة بينهما

الفرق بين الاستعارة والتشبيه

على المشبه بانه هو هو نظرا الى الظاهر فما اشتمل عليهما كالاولين فهو في غاية القوة وما خلا عنهما كالآخرين فلا قوة له وما اشتمل على احدهما فقط فهو متوسط في القوة والضعف ثم الاجود ان يفرق بين الاربعة المتوسطة بان ذكر الاداة اقوى من حذف وجه الشبه لجعل المشبه عين المشبه به في الظاهر بل ثمة بحث آخر وهو الفرق بين نحو قولنا لقيت اسدا يرمي ولقيت في الحمام اسدا وبين نحو قولنا زيد اسد او اسد في الاخبار عن زيد حيث يعد الاول استعارة والثاني تشبيها وتحقيق ذلك انه اذا اجري في الكلام لفظة ذات قرينة دالة على تشبيه شيء بمعناها فهو على وجهين احدهما ان لا يكون المشبه مذكورا ولا مقدرا كقولك لقيت في الحمام اسدا اي رجلا شجاعا ولا خلاف ان هذا استعارة لا تشبيه والثاني ان يكون المشبه مذكورا او مقدرا وحينئذ فاسم المشبه به ان كان خبرا عن المشبه او في حكم الخبر كخبر باب كان وان والمفعول الثاني لباب علمت والحال والصفة فالاصح انه يسمى تشبيها لا استعارة لان اسم المشبه به اذا وقع هذه المواقع كان الكلام موضوعا لاثبات معناه لما اجري عليه او نفيه عنه فاذا قلت زيد اسد فصوغ الكلام في الظاهر لاثبات معنى الاسد لزيد وهو ممتنع على الحقيقة فيحمل على انه لاثبات شبه من الاسد له فيكون الاتيان بالاسد لاثبات التشبيه فيكون خليقا بان يسمى تشبيها لان المشبه به انما جيء به لافادة التشبيه بخلاف نحو لقيت اسدا فان الاتيان بالمشبه به ليس لاثبات معناه لشيء بل صوغ الكلام لاثبات الفعل واقعا على الاسد فلا يكون لاثبات التشبيه فيكون قصد التشبيه مكنونا في الضمير لا يعرف الا بعد نظر وتامل واذا افترقت الصورتان هذا الافتراق ناسب ان يفرق بينهما في الاصطلاح والعبارة بان يسمى احدهما تشبيها والآخر استعارة هذا خلاصة كلام الشيخ في اسرار البلاغة وعليه جميع المحققين ومن الناس من ذهب الى ان الثاني ايضا اعني نحو زيد اسد استعارة لاجرائه على المشبه مع حذف كلمة التشبيه والخلاف لفظي راجع الى تفسير التشبيه والاستعارة المصطلحين هذا اذا كان اسم المشبه به خبرا عن المشبه او في حكم الخبر وان لم يكن كذلك كقولك رأيت بزيد اسدا او لقيت منه اسدا فلا يسمى استعارة بالاتفاق لانه لم يجر اسم المشبه به على ما يدعى استعارته له لا بالاستعمال فيه كما في لقيت اسدا ولا باثبات معناه له كما في زيد اسد على اختلاف المذهبين ولا يسمى تشبيها ايضا لان الاتيان باسم المشبه به ليس لاثبات التشبيه اذ لم يقصد الدلالة على المشاركة وان التشبيه مكنون في الضمير لا يظهر الا بعد التامل خلافا للسكاكي فانه يسمي مثل ذلك تشبيها وهذا الخلاف ايضا لفظي ثم قال الشيخ في اسرار البلاغة فان ابيت الا ان تطلق اسم الاستعارة على هذا القسم اعني نحو زيد اسد فان حسن دخول اداة التشبيه عليه فلا تحسن اطلاقه عليه وذلك بان يكون اسم المشبه به معرفة نحو زيد الاسد وهو شمس النهار فانه يحسن زيد كالاسد وهو كشمس النهار وان لم يحسن دخول شيء من الادوات الا بتغيير لصورة الكلام كان اطلاق اسم الاستعارة اقرب لغموض تقدير اداة التشبيه فيه وذلك بان يكون نكرة موصوفة بصفة لا تلائم

المشبه

المشبه به نحو فلان بدر يسكن الارض وشمس لا تغيب قال الشاعر شمس تالق والفراق غروبها عنا وبدر والصدود كسوفه فانه لا يحسن دخول الكاف ونحوه في شيء من هذه الامثلة الا بتغيير صورته نحو هو كالبدر الا انه يسكن الارض وكالشمس الا انه لا يغيب وعلى هذا القياس وقد يكون في الصفات والصلات التي تجيء في هذا القبيل ما يحيل تقدير اداة التشبيه فيه فيقرب من اطلاق اسم الاستعارة اكثر لزيادة خفاء كقوله اسد دم الاسد الهزبر خضابه موت فريص الموت منه ترعد فانه لا سبيل الى ان يقال المعنى انه كالاسد وكالموت لما في ذلك من التناقض لان تشبيهه بجنس السبع المعروف دليل على انه دونه او مثله وجعل دم الهزبر الذي هو اقوى الجنس خضابا له دليل على انه فوقه وكذا في الموت ومثله قول البحتري وبدر اضاء الارض شرقا ومغربا وموضع رحلي منه اسود مظلم فانه ان رجع به الى التشبيه الساذج حتى يكون المعنى هو كالبدر لزم ان يكون قد جعل البدر المعروف موصوفا بما ليس فيه فظهر انه انما اراد ان يثبت في الممدوح بدرا له هذه الصفة العجيبة التي لم تعرف للبدر فهو مبني على تخييل انه زاد في جنس البدر واحد له تلك الصفة فليس الكلام موضوعا لاثبات الشبه بينهما بل لاثبات تلك الصفة فهو كقولك زيد رجل كيت وكيت لم تقصد اثبات كونه رجلا لكن اثبات كونه متصفا بما ذكرت فاذا لم يكن اسم المشبه به في البيت مجتلبا لاثبات التشبيه فالكلام فيه مبني على ان كون الممدوح بدرا امر قد استقر وثبت وانما العمل في اثبات الصفة الغريبة وكما يمتنع دخول الكاف في هذا ونحوه يمتنع دخول كان وحسبت لان الخبر والمفعول الثاني امر ثابت في الجملة الا ان كونه متعلقا بالاسم والمفعول الاول مشكوك فيه كقولك كان زيدا الاسد او فلان القاهر كعذلك كان زيدا اسد والنكرة فيما نحن فيه غير ثابتة فلا تدخل كان وحسب عليها كالقياس على المجهول وهذا معنى اذا تاملت وحققت سره وجدت له الحكم بحصول الكر تدعي حدوث شيء هو من الجنس المذكور الا انه اختص بصفة عجيبة لم يتوهم جوازها فلم يكن لتقدير التشبيه فيه معنى مثلا لو قال دم الاسد الهزبر خضابه صفة عجيبة اختص بها الاسد المذكور لا يتصور جوازها على ذلك الجنس اعني الاسد الحقيقي فلا معنى لتقدير التشبيه هذا محصول كلامه وذهب صاحب الكشاف الى انه اذا كان المشبه مذكورا او مقدرا فهو تشبيه لا استعارة والثاني في هذا المقام كلام نذكره في اواخر بحث الاستعارة ان شاء الله

الحقيقة والمجاز اي هذا بحث الحقيقة والمجاز وهو المقصد الثالث من مقاصد علم البيان والمقصود الاصلي انما هو بحث المجاز لكن قد جرت العادة بالبحث عن الحقيقة ايضا لانها من سبيله تقابل العدم والملكة حيث يشتمل الحقيقة على استعمال اللفظ فيما وضع له والمجاز على استعماله في غيرما وضع له ولهذا قدم تعريف الحقيقة ولان المجاز وان لم يتوقف على ان يكون له حقيقة كما هو المذهب الصحيح لكن الدال على غيرما وضع له فرع الدال على ما وضع له في الجملة فالتعرض لا اقل مناسب وقد يقيدان باللغويين ليتميزا عن الحقيقة والمجاز العقليين اللذين هما في الاسناد والاكثر ترك هذا التقييد

الحقيقة في الاصل

التاء للنقل من الوصفية

لئلا يتوهم انه مقابل للشرعي او العرفي فالمقيد بالمغاير ينصرف الى جانب الاسناد والمطلق الى غيره سواء كان لغويا او شرعيا او عرفيا

الحقيقة في الاصل فعيل بمعنى فاعل من حق الشيء اذا ثبت او بمعنى مفعول من حققت الشيء اذا اثبته نقل الى الكلمة الثابتة

او المثبتة في مكانها الاصلي والتاء فيها للنقل من الوصفية وعند صاحب المفتاح التاء للتأنيث على الوجهين اما على الاول

فلان فعيلا بمعنى فاعل يذكر ويؤنث سواء اجري على موصوفه اولا نحو رجل ظريف وامرأة ظريفة واما على الثاني فلانه يقدر لفظ

الحقيقة قبل النقل الى الاسمية صفة لمؤنث غير مجراة على موصوفها وفعيل بمعنى مفعول انما يستوي فيه المذكر والمؤنث اذا اجري

على موصوفه نحو رجل قتيل وامرأة قتيل واما اذا لم يجر على موصوفه فالتأنيث واجب دفعا للالتباس نحو مررت بقتيلة بني

فلان وقتيل بني فلان ولا يخفى ما في هذا من التكلف المستغنى عنه بما تقدم والحقيقة في الاصطلاح الكلمة المستعملة فيما اي في

معنى وضعت تلك الكلمة له في اصطلاح التخاطب اي وضعت له في اصطلاح به يقع التخاطب فالجار والمجرور متعلق بقوله وضعت

لا بالمستعملة اذ لا معنى له عند التأمل فاحترز بالمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال فانها لا تسمى حقيقة كما لا تسمى مجازا

وبقوله فيما وضعت له عن شيئين احدهما ما استعمل في غير ما وضع له غلطا كقولك خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين يديك

فان لفظ الفرس ههنا قد استعمل في غير ما وضع له وليس بحقيقة كما انه ليس بمجاز والثاني المجاز الذي لم يستعمل فيما وضع له لا

في اصطلاح التخاطب ولا في غيره كالاسد في الرجل الشجاع لان الاستعارة وان كانت موضوعة بالتأويل لكن الوضع عند

الاطلاق لا يتناول الوضع بالتحقيق دون التأويل واحترز بقوله في اصطلاح التخاطب عن المجاز الذي استعمل فيما وضع له في

اصطلاح آخر غير اصطلاح به التخاطب كالصلاة اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء فانها تكون مجازا لكون الدعاء

غير ما وضعت هي له في اصطلاح الشرع لانها في اصطلاح الشرع انما وضعت للاركان والاذكار المخصوصة مع انها موضوعة للدعاء

في اصطلاح آخر اعني اللغة فان قلت كان الواجب ان يقول اللفظ المستعمل ليتناول المفرد والمركب قلت لا نسلم اطلاق

الحقيقة على المجموع المركب نعم لما كان تعريف الحقيقة غير مقصود في هذا الفن لم يتعرض الا لما هو الاصل اعني الحقيقة في المفرد

والوضع اي وضع اللفظ تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه اي ليدل بنفسه لا بقرينة تنضم اليه فخرج المجاز عن ان يكون

موضوعا بالنسبة الى معناه المجازي لان تعيين اللفظ المجازي للدلالة على المعنى لا يكون وضعا لان دلالته انما تكون بقرينة فان

قلت فعلى هذا يخرج الحرف ايضا عن ان يكون موضوعا لانه انما يدل على المعنى بغيره لا بنفسه فان معنى قولهم الحرف ما دل

على معنى في غيره انه مشروط في دلالته على معناه الافرادي ذكر متعلقه قلت لا نم ان معنى الدلالة على معنى في غيره ما ذكرت بل ما اشار

اليه بعض المحققين من النحاة ان الحرف ما دل على معنى ثابت في لفظ غيره فاللام في قولنا الرجل مثلا يدل بنفسه على التعريف الذي

في الرجل وهل في قولنا هل قام زيد يدل بنفسه على الاستفهام الذي في جملة قام زيد سلمنا ذلك لكن معنى الدلالة

مشترك

بنفسه ان يكون العلم بالتعيين كافيا في الفهم دون المشترك اي فخرج المجاز لا المشترك وهو ما وضع لمعنيين او اكثر وضعا

متعددا وذلك لانه قد عين للدلالة على كل من المعنيين بنفسه وعدم الدلالة على احد المعنيين على التعيين لعارض الاشتراك

لا ينافي ذلك وزعم صاحب المفتاح ان المشترك كالقرء مثلا مدلوله ان لا يتجاوز الطهر والحيض غير مجموع بينهما يعني ان مدلوله

من المعنيين غير معين فهذا مفهومه ما دام منتسبا الى الوضعين لانه المتبادر الى الفهم والتبادر الى الفهم من دلائل الحقيقة

اما اذا خصصته باحد الوضعين كما اذا قلت القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض فانه ينتصب دليلا على الطهر بالتعيين والقرينة

لدفع مزاحمة الغير وتحقيق ذلك ان الواضع عينه للدلالة بنفسه على معنى الطهر وكذا عينه للدلالة بنفسه على معنى الحيض

وقولنا بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض قرينة لدفع المزاحمة لا لان يكون الدلالة بواسطته وحصل من هذين الوضعين وضع آخر

ضمني وهو تعيينه للدلالة على احد المعنيين عند الاطلاق غير مجموع بينهما فكان الواضع وضعه مرة للدلالة بنفسه على هذا واخرى

للدلالة بنفسه على ذلك وقال اذا اطلق فمفهومه احدهما غير مجموع بينهما هذا تحقيق كلام صاحب المفتاح وعلى هذا لا يتوجه اعتراض

المصنف بانا لا نم ان معناه الحقيقي ان لا يتجاوز الطهر والحيض وما الدليل على انه عند الاطلاق يدل عليه وبان قوله القرء بمعنى الطهر

او لا بمعنى الحيض دال بنفسه على الطهر بالتعيين سهو لان كلا من قوله بمعنى الطهر وقوله لا بمعنى الحيض قرينة لفظية والقرينة

كما تكون معنوية فقد تكون لفظية وفي اكثر النسخ بدل قوله دون المشترك دون الكناية وهو سهو من الناسخ لانه ان اريد ان

الكناية بالنسبة الى المعنى الذي هو مستعمل فيه موضوعة فالمجاز ايضا كذلك لان اسدا في قولك رأيت اسدا يرمي موضوع ايضا

بالنسبة الى الحيوان المفترس وان اريد انها موضوعة بالنسبة الى اللازم الذي هو معنى الكناية ففساده واضح لظهور

ان دلالته على اللازم ليست بنفسه بل بواسطة قرينة لا يقال معنى قوله بنفسه اي من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع

له او من غير قرينة لفظية لانا نقول الاول يستلزم الدور حيث اخذ الموضوع في تعريف الوضع والثاني يستلزم

انحصار قرينة المجاز في اللفظي اذ لو كانت القرينة معنوية لكان المجاز داخلا في الحقيقة فان قيل من كلامه انه

خرج من تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية فانها ايضا حقيقة على ما صرح به السكاكي حيث قال الحقيقة في المفرد والكناية

تشتركان في كونهما حقيقتين وتفترقان في التصريح وعدمه قلت هذا ايضا غير صحيح لان الكناية لم تستعمل في الموضوع له

بل انما استعملت في لازم الموضوع له مع جواز ارادة الملزوم وجواز ارادة الملزوم لا يوجب كون اللفظ مستعملا

فيه وسيجيء لهذا زيادة تحقيق في باب الكناية ان شاء الله تعالى والقول بدلالة اللفظ لذاته كما مر فاسد ومن العجائب

في هذا المقام ما وقع لبعض مشايخ الاية وقد اتى الحبر وغيره نظر الى المعنى الا بيضاح فتوهم ان هذا من تتمة الزيادة

على السكاكي فقال ان مراد السكاكي بالدلالة بنفسها ان يكون العلم بالوضع كافيا في الفهم والتعين حيث ذكر ان دلالة

فرنس اوعلم العلوم فلسفا حفظت شيئا وغابت عنك اشيا

اللفظ لذاته كما هو المشهور دينه ان السكاكي اراد بالدلالة بنفسه ما قيل أن دلالة الالفاظ ذاتية فلا يمكن
لاحد أن يبطل كلام غيره بحمله على معنى قاله بريء منه هذا الكلام واقول كيف حل لكم ابطال كلام الله بحمله على معنى هو
بريء منه والعجب انهم يتبجحون انه ايضا فسر الوضع بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه وان السكاكي ايضا اورد
هذا المذهب وابطله تأويلا في اليوم بهذا الحال قول من قال حفظت شيئا وغابت عنك اشياء فنقول لهذا
ابتداء بحث يعني ان دلالة اللفظ على معنى دون معنى لابد لها من مخصص لتساوي نسبته الى جميع المعاني فذهب
المحققون الى ان المخصص هو الوضع و مخصص وضعه بهذا دون ذلك هو ارادة الواضع والظاهر ان الواضع هو الله
تعالى على ما ذهب اليه الشيخ ابو الحسن الاشعري من انه تعالى وضع الالفاظ ووقف عباده عليها تعليما بالوحي او بخلق
الاصوات والحروف في جسم واسماع ذلك الجسم واحدا او جماعة من الناس او بخلق علم ضروري في واحد او جماعة وذهب
بعضهم الى ان المخصص هو ذات الكلمة يعني ان بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضي اختصاص دلالة اللفظ
على ذلك المعنى واتفق الجمهور على ان هذا القول فاسد لان دلالة اللفظ على المعنى لو كانت لذاته كدلالته على اللافظ لوجب
ان لا تختلف اللغات باختلاف الامم ولوجب ان يفهم كل واحد معنى كل كلمة لامتناع انفكاك الدليل عن المدلول ولكان
كل احد يفهم من كل لفظ انه لا فائدة ولامتنع جعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث يدل على المعنى المجازي دون الحقيقي
لان ما بالذات لا يزول بالغير ولامتنع نقله من معنى الى معنى آخر بحيث لا يفهم منه عند الاطلاق الا المعنى الثاني كما في الاعلام
المنقولة وغيرها من المنقولات الشرعية والعرفية ولامتنع وضعه مشتركا بين المتنافيين كالنهل للعطشان والريان
والمتضادين كالجون للاسود والابيض لاستلزامه ان يكون المفهوم من قولنا هو نهل او جون اثباته بالمتنافيين
او بالمتضادين وهذا اولى من قولهم لان الاسم الواحد لا يناسب بالذات للنقيضين او المتضادين لانه ممنوع
وقد تأوله اي القول بدلالة اللفظ لذاته السكاكي اي صرفه عن ظاهره وقال انه تنبيه على ما عليه ائمة علمي الاشتقاق
والتصريف من ان للحروف في انفسها خواص بها تختلف كالجهر والهمس والشدة والرخاوة والتوسط بينها وغير
ذلك وذلك الخواص تقتضي ان يكون العالم بها اذا اخذ في تعيين شيء مركب منها لمعنى لا يهمل التناسب بينهما قضاء
لحق الحكمة كالفصم بالفاء الذي هو حرف رخو لكسر الشيء من غير ان يبين والقصم بالقاف الذي هو شديد لكسر
الشيء حتى يبين وان لهيئات تركيب الحروف ايضا خواص كالفعلان والفعلى بالتحريك كالنزوان والحيدى لما
فيهما من الحركة وكذا باب فعل بضم العين مثل شرف وكرم للافعال الطبيعية اللازمة وقسم علماء هذا والمجاز في الاصل
مفعل من جاز المكان يجوزه اذا تعداه نقل الى الكلمة الجائزة اي المتعدية مكانها الاصلي او الكلمة المجوز بها على معنى انهم

أن الواضع هو الله

والمجاز

جازه وابها نكان الاصلي كذا ذكره الشيخ في اسرار البلاغة وزعم المصنف ان الظاهر انه من قولهم جعلت كذا مجازا الى حاجتي
اي طريقا لها على ان معنى جاز المكان سلكه فان المجاز طريق الى تصور معناه واعتبار التناسب في تسمية شيء باسم لا يخار اعتبار
المعنى في وصف شيء بشيء كتسمية انسان له حمرة باحمر ووصفه باحمر فان اعتبار التناسب في التسمية لترجيح الاسم
على غيره حال وضعه للمعنى وبيان اولوية بذلك من غيره وفي الوصف لصحة الاطلاق ولهذا اشترط بقاء المعنى في الوصف دون التسمية
فعند زوال الحمرة لا يصح وصفه باحمر حقيقة ويصح تسميته بذلك فاعتبار المعنيين في الحقيقة والمجاز ليس لصحة تسميتها بها
بل لاولوية ذكره وترجيح على تسميتها بغيرها من الاسماء فلا يصح في اعتبار تناسب التسمية ان ينتقض بوجود ذلك المعنى في غير المسمى
والمجاز مفرد ومركب وحقيقة كل منهما تخالف حقيقة الآخر فلا يمكن جمعهما في تعريف واحد اما المفرد فهو الكلمة المستعملة في غير
ما وضعت له في اصطلاح التخاطب على وجه يصح مع قرينة عدم ارادته اي ارادة ما وضعت له فاحترز بالمستعملة عما لم يستعمل فان
الكلمة قبل الاستعمال لا تسمى مجازا كما لا تسمى حقيقة وبقوله في غيرما وضعت له عن الحقيقة مرتجلا كان او منقولا او غيرهما وقوله
في اصطلاح التخاطب متعلق بقوله وضعت ليدخل فيه المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر كلفظ الصلوة اذا استعمله
المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازا فانه وان كان مستعملا فيما وضع له في الجملة فليس بمستعمل فيما وضع له في الاصطلاح
الذي به وقع التخاطب اعني اصطلاح الشرع وكذا اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في الاركان المخصوصة مجازا فلابد
من العلاقة المعتبر نوعها لان هذا معنى قوله على وجه يصح وهو متعلق بالمستعملة فخرج الغلط من تعريف المجاز كما في قولنا
هذا الفرس مشيرا الى كتاب لان هذا الاستعمال ليس على وجه يصح لعدم العلاقة وخرج الكناية بقوله مع قرينة عدم ارادته لان
الكناية مستعملة في غيرما وضعت له مع جواز ارادته فاللفظ المستعمل في غيرما وضع له قد يكون مجازا وقد يكون كناية وقد يكون
غلطا وقد يكون مرتجلا وقد يكون منقولا والمنقولات ما غلب في معنى مجازي للموضوع له الاول حتى هجر الاول وهو في اللغة حقيقة في
معنى الاول مجاز في الثاني وفي الاصطلاح المنقول فيه بالعكس كلفظ الصلوة المنقول من الدعاء الى الاركان المخصوصة المستعملة في
الدعاء فانه في اللغة حقيقة في الدعاء مجاز في الاركان المخصوصة وفي الشرع بالعكس ومنه ما غلب في بعض افراد الموضوع له الاول
كلفظ الدابة اذا اطلقت على الفرس باعتبار مجرد انه يدب على الارض تكون حقيقة وباعتبار خصوصية الفرسية والذهب
حينئذ تكون مجازا هذا من حيث اللغة اما من حيث العرف فهي موضوعة له ابتداء ورعاية معنى الذهب انما هي لمجرد المناسبة في
التسمية بخلاف الحقيقة فان رعاية المعنى فيها لصحة الاطلاق حتى يصح اطلاق الدابة على كل ما يوجد فيه الذهب بخلاف المجاز فان
اعتبار المعنى الحقيقي فيه انما هو لصحة اطلاق اللفظ على كل ما يوجد فيه لازم ذلك المعنى حتى يصح اطلاق الاسد على كل ما يوجد فيه الجرأة
ولا يصح اطلاق الدابة في العرف على كل ما يوجد فيه الذهب ولا يصح اطلاق الصلوة في الشرع على كل دعاء وكل منهما اي من الحقيقة

العلاقة

مرسلا

المنقول

مجاز لغوي

حقيقة لغوي

الحقيقة | المجاز | كالاسد | صلوة | فعل | دابة | علاقة غير مشابهة | والمجاز المرسل استعارة | والمرسل العلاقة غير المشابهة كاليد

والمجاز لغوي وشرعي وعرفي خاص وعموما يتعين بالنقل عن المعنى اللغوي كالنحوي والعرفي والكلامي وغير ذلك او عرفي عام لا يتعين ناقله
اما الحقيقة فلان واضعها ان كان واضع اللغة فهي لغوية وان كان الشارع فشرعية والا فعرفية عامة او خاصة وبالجملة نسبت
الى الواضع واما المجاز فلان الاصطلاح الذي به وقع التخاطب وكان اللفظ مستعملا في غيره ونسبه في ذلك الاصطلاح ان كان هو اصطلاح
اللغة فالمجاز لغوي وان كان اصطلاح الشرع فشرعي والا فعرفي عام او خاص كالاسد للسبع والرجل الشجاع يعني ان لفظ
اسد اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في السبع المخصوص يكون حقيقة لغوية وفي الرجل الشجاع يكون مجازا لغويا وصلوة
للعبادة والدعاء يعني اذا استعمل المخاطب بعرف الشرع لفظ الصلوة في العبادة المخصوصة يكون حقيقة وفي الدعاء يكون مجازا او
وفعل للفظ والحدث يعني اذا استعمل المخاطب بعرف النحو في اللفظ المخصوص يكون حقيقة وفي الحدث يكون مجازا ودابة لذي
الاربع والانسان فانها في العرف العام حقيقة في الاول مجاز في الثاني فاذكر بلفظ النكرة مثال الحقيقة والمجاز وما ذكر جملة
نكرة من المعرفتين منسوبة الى المعنى الحقيقي والمجازي والمجاز مرسل ان كانت العلاقة المصححة غير المشابهة بين المعنى
المجازي والمعنى الحقيقي والا فاستعارة فالاستعارة على هذا هو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلي كاسد في قولنا رأيت
اسدا يرمي وكثيرا ما يطلق الاستعارة على فعل المتكلم اعني على استعمال اسم المشبه به في المشبه وح يكون بمعنى المصدر فيصح منه
الاشتقاق ويكون المتكلم مستعيرا ولفظ المشبه به مستعارا والمعنى المشبه به مستعارا منه والمعنى المشبه مستعارا له والا
هذا اشار بقوله فكان المشبه والمشبه به مستعار منه ومستعار له واللفظ اي لفظ المشبه به مستعار لان اللفظ بمنزلة لباس
طلب عارية من المشبه به لاجل المشبه والمرسل وهو ما كان العلاقة غير المشابهة كاليد في النعمة وهي موضوعة للجارحة المخصوصة لكن
من شان النعمة ان تصدر منها وتصل الى المقصود بها فالجارحة المخصوصة بمنزلة العلة الفاعلية لها وايضا بها يظهر النعمة في
بمنزلة العلة الصورية لها ومع هذا فلابد من اشارة الى المنعم مثل كثرت اياديه فلان عندي وجلت يده لدي ونحو ذلك
بخلاف اتسعت اليد في البلد والقدرة اي وكاليد في القدرة لان اكثر ما يظهر سلطان القدرة في اليد وبها يكون الافعال
الدالة على القدرة من البطش والضرب والقطع والاخذ وغير ذلك واما اليد في قوله عليه السلام المؤمنون تتكافؤ دماؤهم
ويسعى بذمتهم ادناهم وهم يد على من سواهم فمن باب التشبيه اي هم مع كثرتهم في وجوب الاتفاق بينهم مثل اليد
الواحدة فكما لا يتصور ان يخذل بعض اجزاء اليد بعضا وان يختلف بها الجهة في التصرف كذلك سبيل المؤمنين في تعاضدهم
على المشركين لان كلمة التوحيد جامعة لهم وما ذكره الشيخ في اسرار البلاغة من ان اليد ههنا استعارة فهو
مبني على ما نقلنا عنه من ان المشبه به اذا كان مما لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه فاطلاق الاستعارة عليه اجلى من القول بتشبيهه
ومن كذلك اذا لا يحسن ان يقال هم كيد على من سواهم والراوية في المزادة اي في المزود الذي يجعل فيه الزاد اي الطعام

راوية | مزادة

المتخذ للسفر والراوية في الاصل اسم للبعير الذي يحمل المزادة والعلاقة كون البعير حاملا لها وذكر للمرسل عدة امثلة اشارة الى ان
يشير الى بعض انواع العلاقة على وجه كلي ليقاس عليها وذلك لان العلاقة يجب ان يكون مما اعتبرت العرب نوعها ولا
يشترط النقل عنهم في كل جزئي من الجزئيات لان ائمة الادب كانوا يتوقفون في الاطلاق المجازي على ان ينقل من العرب
نوع العلاقة ولم يتوقفوا على تتبع آحادها وجزئياتها مثلا يجب ان يثبت ان العرب يطلقون اسم السبب على المسبب ولا
يجب ان يسمع اطلاق الغيث على النبات وهذا معنى قولهم المجاز موضوع بالوضع النوعي لا بالوضع الشخصي وانواع العلاقة
المعتبرة كثيرة يرتقي ما ذكروه الى خمسة وعشرين والمصنف قد اورد منها نيفا غير ما سبق اولا في اطلاق اليد على النعمة
والقدرة بعلاقة السببية الصورية او اطلاق الراوية على المزادة بعلاقة المجاورة فقال ومنه اي ومن المجاز المرسل تسمية
الشيء باسم جزئه يعني ان في هذه التسمية مجازا مرسلا وهو اللفظ الموضوع لجزء الشيء عند اطلاقه على ذلك الشيء لان نفس
التسمية مجاز فمن العبارة تسامح كالعين وهي الجارحة المخصوصة في الربيئة وهي الشخص الرقيب والعين جزء منه وذكر
لان العين لما كانت هي المقصودة في كون الرجل ربيئة لان ما عداها من الاعضاء لا يغني شيئا بدونها صارت العين
كانها الشخص كله فلابد في الجزء المطلق على الكل من ان يكون له مزيد اختصاص بالمعنى الذي قصد بالكل مثلا لا يجوز اطلاق
اليد او الاصبع على الربيئة وعكسه اي ومنه عكس المذكور يعني تسمية الشيء باسم كله كالاصابع
في الانامل في قوله تعالى يجعلون اصابعهم في آذانهم من الصواعق والانملة جزء من الاصابع والغرض منه المبالغة كانه جعل
جميع الاصبع في الاذن لئلا يسمع شيئا من الصواعق وتسميته اي ومنه تسمية الشيء باسم سببه نحو رعينا
الغيث اي النبات الذي سببه الغيث او تسمية الشيء باسم مسببه نحو امطرت السماء نباتا اي غيثا لكون
النبات مسببا عنه واورد في الايضاح في امثلة تسمية السبب باسم المسبب قولهم فلان اكل الدم اي الدية المسببة عن الدم
لانه من تسمية المسبب باسم السبب اي الدم سبب الدية والعجب انه قال في تعبيره اي الدية المسببة عن الدم
او ما كان عليه اي تسمية الشيء باسم الشيء الذي كان هو عليه في الزمان الماضي نحو وآتوا اليتامى اموالهم اي الذين
كانوا يتامى قبل ذلك لانه لا يتم بعد البلوغ او تسمية الشيء باسم ما يؤول ذلك الشيء اليه في الزمان المستقبل
نحو اني اراني اعصر خمرا اي عصيرا يؤول الى الخمر او تسمية الشيء باسم محله نحو فليدع ناديه اي اهل ناديه الحال فيه والنادي
المجلس او تسمية الشيء باسم حاله اي باسم ما يحل في ذلك الشيء نحو واما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله اي في الجنة
التي تحل فيها الرحمة او تسمية الشيء باسم آلته نحو واجعل لي لسان صدق في الآخرين اي ذكرا حسنا واللسان
اسم لآلة الذكر ولما كان في الاخير نوع خفاء صرح به في الكتاب فان قلت قد ذكر في مقدمة الفن ان مبنى المجاز على الانتقال

وهذا الاعتراض وارد على قول الشارح في التلويح ... وهذا الاستلزام بطريق الاستتباع العقلي

انه من الملزوم الى اللازم وبعض انواع العلاقة بل اكثرها لا يفيد اللزوم فكيف ذلك قلت نعتبر فيهما اللزوم بوجه ما اما في الاستعارة فظاهر لان وجه الشبه اما هو اخص او صاف المشبه به فينتقل الذهن من المشبه به اليه لا محالة واما في المجاز المرسل فلا نسلم ان لا انتقال الذهن من الاسد الى الشجاع للجزئية ... اما ... بايراد كلام ذكره بعض المتأخرين وهو ان اللفظ اذا اطلق على غير ما وضع له فاما ان يكون ذكر الغير ما يتصف بالفعل بالمعنى الموضوع له في زمان سابق او لاحق فهو مجاز باعتبار ما كان او باعتبار ما يؤول او بالقوة فمجاز بالقوة كالمسكر للخمر التي اريقت واذا كان ذكر الغير ما يتصف بالمعنى الحقيقي بالجملة كالذهن ينتقل من المعنى الحقيقي اليه بالجملة وان لم يتصف به لا بالقوة ولا بالفعل فلا بد من ان يزيد باللفظ معنى لازما لمعناه الحقيقي ومعنى ان معنى ينتقل الذهن من الحقيقي اليه في الجملة والاشتراط ان يلزم من تصوره تصوره واللزوم اما ذهني تحقيقي كاطلاق البصير على الاعمى او ينضم الى لزوم خارجي بحسب العادة او بحسب الواقع وح اما ان يكون احدهما جزءا للآخر كالقرآن للبعض والرقبة للعبد او خارجا عنه واللزوم بينهما فيكون حصول احدهما في الآخر كالحال والمحل او سببية احدهما للآخر او مجاورتهما او يكون احدهما شرطا للآخر فجميع ذلك يشتمل على لزوم ما فلذا يشترط في اطلاق الجزء على الكل استلزام الجزء للكل كالرقبة والرأس مثلا فان الانسان لا يوجد بدونهما بخلاف اليد فانه لا يجوز اطلاقها على الانسان واما اطلاق العين على الربيئة فليس من حيث انه انسان بل من حيث انه رقيب وهذا المعنى مما لا يتحقق بدون العين فافهم وبالجملة اذا كان بين الشيئين علاقة فلا محالة يكون انتقال الذهن من احدهما الى الآخر في الجملة وهذا معنى اللزوم في هذا المقام والاستعارة وهي ما كانت علاقته المشابهة اي قصد ان الاطلاق على المعنى المجازي بسبب تشبيهه بمعناه الحقيقي فاذا اطلق نحو المشفر على شفة الانسان فان اريد تشبيهها بمشفر الابل في الغلظ فهو استعارة وان اريد انه اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على الانف من غير قصد الى التشبيه فمجاز مرسل فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة وان يكون مجازا مرسلا باعتبارين فقد تقيد بالتحقيقية وبهذا التقييد تتميز عن التخييلية والمكنى عنها وانما سمي تحقيقية لتحقق معناها اي ما عني بها واستعملت هي فيه حسا او عقلا بان يكون ذلك المعنى امرا معلوما يمكن ان ينص عليه ويشار اليه اشارة حسية او عقلية فيقال ان اللفظ نقل عن مسماه الاصلي فجعل اسما لهذا المعنى على سبيل الاعارة للمبالغة في تشبيهه بالمعنى الموضوع له فالحسي كقوله اي قول زهير بن ابي سلمى لدى اسد شاكي السلاح اي تام السلاح وكذا شاك السلاح وشائك السلاح مقذف بالتعليل والمقذف ... مقذف به كثيرا الى الوقائع وقيل قذف باللحم ورمي به فصار له جسامة ونبالة تامة له لبد اظفاره لم تقلم لبدة الاسد ما تلبد من شعر على منكبيه والتقليم مبالغة القلم وهو القطع فالاسد هنا مستعار للرجل الشجاع

تقديره لولا زيد الشجاع

٣٣

وهو امر متحقق حسا وقوله والعقلي كقوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم اي الدين الحق وهو ملة الاسلام وهذا متحقق عقلا لا حسا وذكر صاحب المفتاح في قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع ان الظاهر من اللباس عنده اي ... على التخييل وان كان يحتمل عنده ان يحمل التحقيق وهو ان يستعار اللباس لما يلبس الانسان عند جوعه من انتقاع اللون ونغيره ورثاثة الهيئة وفيه بحث لان كلام صاحب الكشاف ... استعارة فيكون ... تحقيقه يحتمل ان يكون عقلية وان يكون حسية لانه قال شبه ما غشي الانسان والتبس به من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس والحادث الذي غشيه يحتمل ان يريد به الضرر الحاصل من الجوع فتكون عقلية وان يريد انتقاع اللون ورثاثة الهيئة فتكون حسية كما ذكره السكاكي وبالجملة ليس المشبه هو الجوع بل الاثر الحادث عنده فتوهم كونه تشبيها لا استعارة غلط قال المصنف والاستعارة ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له والمراد بمعناه ما عني باللفظ واستعمل اللفظ فيه فعلى هذا الاينا ... قوله ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له اللفظ المستعمل فيما وضع له وان تضمن تشبيه شيء به نحو زيد اسد ورأيت زيدا اسدا ورأيت به اسدا لانه اذا كان معناه عين المعنى الموضوع له لم يصح تشبيه معناه بالمعنى الموضوع له لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه على ان ما في قولنا ما تضمن عبارة عن المجاز اي مجاز تضمن بقرينة تقسيم المجاز الى الاستعارة وغيرها والاسد في الامثلة المذكورة ليس بمجاز لكونه مستعملا فيما وضع له وفيه نظر لانا لا نسلم انه مستعمل في نحو زيد اسد مستعملا فيما وضع له بل هو مستعمل في معنى الشجاع فيكون مجازا واستعارة كما في رأيت اسدا يرمي بقرينة حمله على زيد ولا دليل لهم على ان اداة التشبيه هنا محذوفة وان التقدير زيد كالاسد فان قلت قد استدل صاحب المفتاح على ذلك بانك اذا قلت زيد اسد او وقعت اسدا على زيد ومعلوم ان الانسان لا يكون اسدا وجب المصير الى التشبيه بحذف اداته قصدا الى المبالغة قلت لا نسلم وجوب المصير الى ذلك وانما يجب اذا كان اسد مستعملا في معناه الحقيقي واما اذا كان مجازا عن الرجل الشجاع فحمله على زيد ظاهر وتحقيق ذلك انا اذا قلنا في نحو رأيت اسدا يرمي ان اسدا استعارة فلا نعني انه استعارة من زيد اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه وانما نعني انه استعارة من شخص موصوف بالشجاعة فقولنا زيد كالاسد اصله زيد رجل شجاع كالاسد فحذفنا المشبه واستعملنا المشبه به في معناه فيكون استعارة ومدار ما ذكرنا ان المشبه به في هذا المقام كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور كقوله اسد علي وفي الحروب نعامة اي مجترئ علي وصائل وكقوله والطير اغربة عليه اي باكية وكقوله عليه السلام هم بذ من سواهم وانه كثيرا ما يكون بحيث لا يحسن دخول اداة

في شيء كما اذا رأيت زيدا فقلت رأيت انسانا او رأيت رجلا فلفظ انسان او رجل لم يستعمل الا فيما وضع له لكنه قد وقع في الخارج على زيد وكذا اذا قال قائل اكرمت زيدا واطعمته وكسوته فقلت نعم ما فعلت لم يكن لفظ فعلت مجازا وكذا لفظ الحيوان في قولنا الانسان حيوان ناطق فليتأمل فان هذا بحث يشتبه على كثير من المحصلين حتى يتوهمون انه مجاز باعتبار ذكر العام وارادة الخاص ويغترون ايضا بانه لا دلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه ومنشأ ذلك عدم التفرقة بين ما يقصد باللفظ من الاطلاق والاستعمال وبين ما يقع عليه باعتبار الخارج وقد سبق في بحث التعريف باللام اشارة الى تحقيق ذلك وقيل انها مجاز عقلي بمعنى ان التصرف في امر عقلي لا لغوي لانها لما لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله اي دخول المشبه في جنس المشبه به بان جعل الرجل الشجاع فردا من افراد الاسد كان جواب لما استعمالها

~~اي دخول المشبه في جنس المشبه به بان جعل الرجل الشجاع فردا من افراد الاسد كان جواب لما استعمالها اي الاستعارة~~

في المشبه كاستعمال الاسد في الرجل الشجاع مثلا استعمالا فيما وضعت له وانما قلنا انها لم تطلق على المشبه الا بعد الادعاء المذكور لانها لو لم تكن كذلك لما كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم لو كان استعارة لكانت الاعلام المنقولة كيزيد ويشكر استعارة ولما كان الاستعارة ابلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة في اطلاق الاسم المجرد عاريا عن معناه ولما صح ان يقال لمن قال رأيت اسدا واراد زيدا انه جعله اسدا كما لا يقال لمن سمى ولده اسدا انه جعله اسدا لان جعل اذا كان متعديا الى مفعولين كان بمعنى صير ويفيد اثبات صفة لشيء حتى لا تقول جعلته اميرا الا اذا اثبت له صفة الامارة واذا كان نقل اسم المشبه به الى المشبه تبعا لنقل معناه اليه بمعنى انه اثبت له معنى الاسد الحقيقي ادعاء ثم اطلق عليه اسم الاسد كان الاسد مستعملا فيما وضع له فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا بمعنى ان العقل جعل الرجل الشجاع من جنس الاسد وجعل ما ليس في الواقع واقعا مجاز عقلي ولهذا ولان اطلاق اسم المشبه به على المشبه انما يكون بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به صح التعجب في قوله اي قول ابي الفضل ابن العميد في غلام قام على رأسه يظلله من الشمس قامت تظللني اي توقع الظل علي من الشمس نفس اعز علي من نفسي قامت تظللني ومن عجب ويروى فيا عجبا ومن عجب شمس تظللني من الشمس كالشمس في الحسن والبهاء تظللني من الشمس فلولا انه ادعى له معنى الشمس الحقيقي وجعله شمسا على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى اذ لا تعجب في ان يظلل انسان حسن الوجه انسانا آخر والنهي عنه اي ولهذا صح النهي عن التعجب في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته هي شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضا قد زر ازراره على القمر تقول زررت القميص عليه ازره اذا شددت ازراره عليه فلولا انه جعله قمرا حقيقيا لما كان للنهي عن التعجب معنى لان الكتان انما يسرع اليه البلى بسبب ملابسة القمر الحقيقي لا بسبب ملابسة انسان كالقمر في الحسن ورد بان الادعاء ان رد هذا الدليل بان ادعاء

مجاز عقلي

مجاز لغوي

التشبيه عليه كما نقل عن عبد القاهر وكذا الكلام في نحو لقيت اسدا ان شجاعا كالاسد واما اذا ذكر المشبه بالكلية لكن لا بوجه التشبيه نحو رأيت اسدا في الشجاعة ونحو قوله ولاحت من بروج البدر بعدا بدور نحرها تبرجها الكتمان ففيه تقدير اشكال لان ذكر المشبه لفظا وتقديرا واجراء اسم المشبه به عليه يقتضي ان يكون هذا استعارة وذكر وجه الشبه يقتضي ان يكون تشبيها اي رأيت رجلا كالاسد في الشجاعة ولاحت من مقصورة مثل بروج البدر في البعد بينهما تدافع كذا ذكره بعض الافاضل رفع مقام السعد والظاهر ان مثل هذا من باب التشبيه لان المراد بكون المشبه مقدرا اعم من ان يكون محذوفا كلاما كما في قوله تعالى صم بكم او يكون في الكلام ما يقتضي تقديره كما في قولنا رأيت اسدا في شجاعة بدليل انهم جعلوا الخيط الاسود في قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر تشبيها لان بيان الخيط الابيض بالفجر قرينة على ان الخيط الاسود ايضا مبين بسواد آخر الليل وابعد من ذلك ما يلوح به كلام صاحب الكشاف من ان قوله تعالى ضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء متشاكسون ورجلا سلما لرجل وقوله وما يستوي البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح اجاج من باب التشبيه المطوي فيه ذكر المشبه كما في الاستعارة وهو مشكل لان المشبه فيه ليس بمذكور ولا مقدر ويمكن التفصي عن هذا الاشكال بان الاستعارة يجب ان يكون مستعملة في غير ما وضع له وعلامته ان يصح وقوع اسم المشبه موقعها ولا يفوت الا المبالغة في التشبيه فيصح في رأيت اسدا ان يقال رأيت رجلا شجاعا وهذا ليس كذلك على ما يظهر بالتأمل وكذا لا يصح ان يراد بالبحرين المؤمن والكافر لان قوله ومن كل تأكلون لحما طريا وتستخرجون حلية تلبسونها ينبو عنه اذ قصد التشبيه لا الاستعارة واراد تفضيل البحر الاجاج على الكافر بانه قد شارك العذب في منافع والكافر خلو عن النفع فهو في طريقة قوله تعالى فهي كالحجارة او اشد قسوة وان من الحجارة لما يتفجر منه الانهار ولهذا ذهب كثير من الناس الى ان الآيتين من قبيل الاستعارة وان صاحب الكشاف اوردهما مثالين للاستعارة ولا يخفى ضعفه على من تأمل لفظ الكشاف وقيل انها مجاز لغوي لكونها موضوعة للمشبه به لا للمشبه ولا لاعم منهما اختلفوا في ان الاستعارة مجاز لغوي ام عقلي فذهب الجمهور الى انه مجاز لغوي بمعنى انها لفظ استعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة والدليل على ذلك ان الاستعارة كالاسد مثلا في قولنا رأيت اسدا يرمي موضوعة للمشبه به اعني السبع المخصوص لا للمشبه اعني الرجل الشجاع ولا لامر اعم من المشبه به والمشبه كالحيوان الشجاع مثلا ليكون اطلاقه عليهما حقيقة كاطلاق الحيوان عليهما وهذا معلوم قطعا بالنقل عن ائمة اللغة فيكون استعماله في المشبه استعمالا في غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له اعني المشبه به فيكون مجازا لغويا وهذا الكلام صريح في انه اذا اطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز

دخول المشبه في جنس المشبه به لا تقتضي كونها اى كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له للعلم الضرورى بانها مستعملة في الرجل الشجاع مثلا والموضوع له هو السبع المخصوص وتحقيق ذلك ان دخول في جنس المشبه به مبنى على انه جعل افراد الاسد بطريق التأويل قسمين احدهما المتعارف وهو الذى له غاية الجرأة ونهاية القوة في مثل تلك الجثة وما نتك الصورة والهيئة وتلك الانياب والمخالب الى غير ذلك والثانى غير المتعارف وهو الذى له تلك الجرأة وتلك القوة لكن لا في تلك الجثة والهيكل المخصوص ولفظ الاسد انما هو موضوع للمتعارف فاستعماله في غير المتعارف استعمال في غير ما وضع له والقرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف ليتعين المعنى الغير المتعارف وبهذا يندفع ما يقال ان الاصرار على دعوى الاسدية للرجل الشجاع ينافى نصب القرينة المانعة عن ارادة السبع المخصوص واما التعجب والنهى عنه في البيتين المذكورين وغيرهما فللبناء على تناسى التشبيه قضاء لحق المبالغة ودلالة على ان المشبه بحيث لا يتميز عن المشبه به اصلا حتى ان كل ما يترتب على المشبه به من التعجب والنهى عنه يترتب على المشبه ايضا والاستعارة تفارق الكذب بوجهين بالبناء على التأويل ونصب القرينة على ارادة خلاف الظاهر يعنى ان في الاستعارة دعوى دخول المشبه في جنس المشبه به مبنية على تأويل وهو جعل افراد المشبه به قسمين كما ذكرنا ولا تأويل في الكذب وايضا لابد في الاستعارة من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقى الموضوع له دالة على ان المراد خلاف الظاهر بخلاف الكذب فانه لا ينصب فيه قرينة على ارادة خلاف الظاهر بل يبذل المجهود في ترويج ظاهره وزعم صاحب المفتاح ان الاستعارة تفارق الدعوى الباطلة لبناء الدعوى فيها اى في الاستعارة على التأويل وتفارق الكذب بنصب القرينة المانعة عن ارادة الظاهر والسابق الى الفهم ان الباطل ما يكون على خلاف الواقع والكذب ما يكون على خلاف ما في الضمير وانت تعلم ان تفسير الكذب خلاف ما عليه الجمهور واختاره السكاكى ومع هذا فلا جهة لتخصيص التأويل بمفارقة الباطل والقرينة بمفارقة الكذب بل يجعل كل منهما فارقا عن الباطل والكذب جميعا نعم فرق بين الباطل والكذب بان الباطل يقابل الحق والكذب يقابل الصدق والحق هو كون الخبر مطابقا للواقع بقياس الواقع اليه والصدق هو كونه مطابقا للواقع بقياسه الى الواقع فهما متحدان بالذات متغايران بالاعتبار لكن وجه التخصيص غير ظاهر بعد ولا تكون الاستعارة علما لما سبق من انها تقتضى ادخال المشبه في جنس المشبه به بجعل افراده قسمين متعارفا وغير متعارف ولا يمكن ذلك في العلم لمنافاته الجنسية لانه يقتضى التشخص ومنع الاشتراك والجنسية تقتضى العموم وتناول الافراد الا اذا تضمن العلم نوع وصفية بسبب اشتهاره بوصف من الاوصاف كما في نحو حاتم فانه تضمن الاتصاف بالجود وكذا مادر بالبخل وسحبان بالفصاحة وباقل بالفهاهة فحينئذ يجوز ان يشبه شخص بحاتم في الجود ويتأول في حاتم فيجعل كانه موضوع للجواد سواء كان ذلك الرجل المعهود من طى او غيره كما جعل اسد كانه موضوع للشجاع

سواء كان متعارفا او غيره فبهذا التأويل يكون حاتم متناولا للفرد المتعارف المعهود والفرد الغير المتعارف وهو من يتصف بالجود ولكن استعماله في غير المتعارف يكون استعمالا في غير الموضوع له فيكون استعارة نحو رأيت اليوم حاتما وقرينتها اى قرينة الاستعارة لانها مجاز ولكل مجاز لابد لها من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له اما امر واحد كما في قولك رأيت اسدا يرمى او اكثر اى امران او امور يكون كل واحد منها قرينة كقوله وان تعافوا اى تكرهوا العدل والايمانا فان في ايماننا نيرانا اى سيوفا تلمع كشعل النيران فتعلق قوله تعافوا بكل من العدل والايمان قرينة على ان المراد بالنيران السيوف لدلالته على ان جواب هذا الشرط تحاربون وتلجأون الى الطاعة بالسيوف او معان ملتئمة مربوطة بعضها ببعض يكون الجميع قرينة لا كل واحد وبه لا تخفى عليه كونه قسيما لقوله او اكثر كقوله اى قول البحترى وصاعقة روى بالجر على اضمار رب وبالرفع على انه مبتدأ موصوف بقوله من نصله اى نصل سيف الممدوح وخبره قوله تنكفى بها من انكفا اى انقلب والباء في قوله بها للتعدية والمعنى رب صاعقة من نصل سيفه تقلبها على ارؤس الاقران خمس سحائب اى انامله الخمس التى هى في الجود وعموم العطايا سحائب اى تصبها على اكفائه في الحرب فيهلكهم بها والمراد بارؤس الاقران جمع الكثرة بقرينة المدح لان كلا من صيغتى جمع القلة والكثرة تستعار للاخرى استعار السحائب لانامل الممدوح ذكر ان هناك صاعقة وبين انها من نصل سيفه ثم قال على ارؤس الاقران ثم قال خمس فذكر العدد الذى هو عدد الانامل فظهر من جميع ذلك انه اراد بالسحائب الانامل وهى اى الاستعارة تنقسم باعتبار الطرفين وباعتبار الجامع وباعتبار الثلثة وباعتبار اللفظ وباعتبار آخر غير ذلك فهى باعتبار الطرفين يعنى المستعار منه والمستعار له قسمان لان اجتماعهما اى اجتماع الطرفين في شئ اما ممكن نحو احييناه في قوله تعالى او من كان ميتا فاحييناه اى ضالا فهديناه استعار الاحياء من معناه الحقيقى وهو جعل الشئ حيا للهداية التى هى الدلالة على طريق يوصل الى المطلوب والاحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما في شئ وهذا اولى من قول المصنف ان الحيوة والهداية مما يمكن اجتماعهما لان المستعار منه هو الاحياء لا الحيوة ولتسم هذه الاستعارة وفاقية لما بين الطرفين من الاتفاق واما ممتنع عطف على قوله اما ممكن كاستعارة اسم المعدوم للموجود لعدم غنائه هو بالفتح النفع اى لانتفاء النفع في ذلك الموجود كما في المعدوم ولا شك ان اجتماع الوجود والعدم في شئ ممتنع وكذلك استعارة الموجود لمن عدم وفقد اذا بقيت آثاره الجميلة التى تحيى ذكره وتديم في الناس اسمه وكذلك استعارة اسم الميت للحى الجاهل او العاجز او النائم فان الموت والحيوة مما لا يمكن اجتماعهما في شئ فالد

المعرف الضدان ان كانا قابلين للشدة والضعف كان استعارة اسم الاشد للاضعف اولى فكل من كان اقل علما
واضعف قوة كان اولى بان يستعار له اسم الميت لكن الاقل علما اولى بذلك من الاقل قوة لان الادراك اقدم من
الفعل لكونه خاصة الحيوان لان افعال الحنفية بدا من الحركات الارادية مسبوقة بالادراك واذا كان الادراك اقدم واشد
انتفاعا به كان النقصان فيه اشد تبعيدا له عن الحيوة وتقريبا الى ضدها وكذا في جانب الاشد فكل من كان اكثر علما او
اشرف كان اولى بان يقال انه حي هذا كلامه وفرغ من امثال لان الضدين القابلين للشدة والضعف كالعلم والجهل
والقدرة والعجز ولم يشتهر اسم احدهما للآخر بل المقصود انه اذا اطلق اسم احد الضدين على الآخر باعتبار معنى قابل للشدة والضعف
فكل من كان ذلك المعنى فيه اشد كان اطلاق ذلك الاسم عليه اولى والعبارة غير وافية بذلك ولتسم هذه الاستعارة التي
لا يمكن اجتماع طرفيها في شيء عنادية لتعاند الطرفين ومنها اي ومن العنادية الاستعارة التهكمية والتمليحية وهما ما استعمل
في ضده ان الاستعارة التي استعملت في ضد معناها الحقيقي او نقيضه لما مر اي لتنزيل التضاد او التناقض منزلة
التناسب بواسطة تمليح او تهكم على ما سبق تحقيقه في باب التشبيه نحو فبشرهم بعذاب اليم اي انذرهم استعيرت
البشارة التي هي الاخبار بما يظهر سرور المخبر له للانذار الذي هو ضده بادخاله في جنسها على سبيل التهكم وكذا قولك
رايت اسدا وانت تريد جبانا على سبيل التمليح والظرافة والاستهزاء والاستعارة باعتبار الجامع اعني ما
قصد اشتراك الطرفين فيه وهو الذي يسمى في التشبيه وجها وجامعا قسمان لانه اي الجامع اما داخل في مفهوم الطرفين
المستعار له والمستعار منه نحو قوله عليه الصلوة والسلام خير الناس رجل ممسك بعنان فرسه كلما سمع
هيعة طار اليها او رجل في شعفة في غنيمة حتى ياتيه الموت قال جار الله العلامة الهيعة الصيحة التي يفزع منها
واصلها من هاع يهيع اذا جبن والشعفة راس الجبل والمعنى خير الناس رجل اخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد
في سبيل الله او رجل اعتزل الناس وسكن في بعض رؤس الجبال في غنم له قليل يرعاها ويكتفي بها في امر معاشه
ويعبد الله حتى ياتيه الموت استعار الطيران للعدو والجامع داخل في مفهومهما فان الجامع بين العدو والطيران قطع
المسافة بسرعة وهو داخل فيهما اي في مفهوم العدو والطيران الا انه في الطيران اقوى منه في العدو وقال الشيخ في اسرار
البلاغة الفرق بينه وبين نحو رايت اسدا ان الاشتراك ثم في صفة توجد في جنسين مختلفين كالاسد
والانسان بخلاف الطيران والعدو فانهما جنس واحد وهو الحركة وقطع المسافة وانما الاختلاف بالسرعة
وحقيقتها بذلك تخلل السكنات وذلك لا يوجب اختلافا في الجنس ثم قال والفرق بين استعارة الطيران للعدو واستعارة
المرسن لانف الانسان مع ان في كل من المرسن والطيران خصوص وصف ليس في الانف والعدو ان خصوص الوصف

الكائن في طائر سريع في استعارته للعدو بخلاف خصوص الوصف في المرسن والى هذا اشار التشبيه فيها
منظور بخلافه ثمه ولهذا اذا لوحظ فيه التشبيه كما في تمليح المسافر عد استعارة وقال ايضا كان الواجب ان لا
اطلق اسم الاستعارة على وضع المرسن موضع الانف ونحو ذلك الا اني رايت في الروة السلف فانهم عدوها
في الاستعارات وخلطوها بما تعد وت بكلامهم في الجملة ونبهت على ذلك بان سميته استعارة غير مفيدة
ووجه الشبه بينه وبين الاستعارة انك تنقل فيه الاسم الى مجانس له كالمرسن والانف والى مشابه
والمشابه من واد واحد وهذا بخلاف نحو اليد والنعمة اذ لا مجانسة بينهما فلا تطلق الاستعارة عليه فان
قلت الجامع في المستعار منه يجب ان يكون اقوى واشد ليكون الاستعارة مفيدة وقد تقرر في غير هذا
الفن ان جزء الماهية لا يختلف بالشدة والضعف فكيف يكون الجامع داخلا في مفهوم الطرفين قلت امتناع الاختلاف انما هو في
الماهية الحقيقية الا ترى ان السواد جزء من الجون المركب من السواد والخارج مع اختلافه بالشدة والضعف ووجه البر
انما هو داخل في مفهوم الطرفين لا في الماهية الحقيقية للطرفين والمفهوم قد تكون ماهية حقيقية وقد تكون امرا مركبا من
امور بعضها قابل للشدة والضعف فيصح كون الجامع داخلا في المفهوم مع كونه في احد المفهومين اشد واقوى وفي كون
استعارة الطيران للعدو من هذا القبيل نظر لان الطيران هو قطع المسافة بالجناح وليست السرعة داخلة فيه بل
هي لازمة في الاكثر كالجراة للاسد والاولى ان يمثل باستعارة التقطيع الموضوع لازالة الاتصال بين الاجسام الملتزقة
بعضها ببعض لتفريق الجماعة وابعاد بعضها عن بعض في قوله تعالى وقطعناهم في الارض امما والجامع ازالة الاجتماع الداخلة
في مفهومهما وهي في القطع اشد وكذا استعارة الخياطة الموضوعة لضم خرق الثوب للسرد الذي هو نظم حلق الدرع فالجامع
الضم الداخل في مفهومها الاشد في الاول واما غير داخل عطف على قوله اما داخل كما مر من استعارة الاسد للرجل الشجاع
والشمس للوجه المتهلل ونحو ذلك فان قلت قد نص الشيخ في اسرار البلاغة على ان الاسد موضوع للشجاعة لكن في تلك الجثة
المخصوصة لا للشجاعة وحدها ومعلوم ان المستعار له هو الرجل الشجاع لا الرجل وحده فالجامع ههنا ايضا داخل في الطرفين
هذا القياس بين قلت اما كلام الشيخ ففيه تجوز وتسامح للقطع بان الاسد موضوع لذلك الحيوان المخصوص والشجاعة
وصف له واما المستعار له فهو الرجل الموصوف بالشجاعة لا المجموع المركب منهما وفرق بين المقيد والمجموع على انه لو كان المستعار
له هو المجموع ايضا يصح ان الجامع غير داخل في مفهوم الطرفين باعتبار انه غير داخل في مفهوم المستعار منه اعني الاسد وايضا ثم
ان الاستعارة باعتبار الجامع وهو انما اما عامية وهي المبتذلة لظهور الجامع فيها نحو رايت اسدا يرمي واما خاصية وهي
الغريبة التي لا يطلع عليها الا الخاصة الذين اوتوا ذهنا به ارتفعوا عن طبقة العامة والغرابة قد تكون في نفس التشبيه

يكون تشبيها فيه نوع غرابة كما في قوله اى قول يزيد بن مسلمة بن عبد الملك يصف فرسا بانه مؤدب وانه اذا
نزل عنه والقى عنانه فى قربوس سرجه وقف مكانه الى ان يعود اليه واذا احتبى قربوسه اى مقدم سرجه وفى الصحاح القربوس للسرج
بعنانه علك الشكيم الى آخراف الزايد الشكيم والشكيمة هى الحديدة المعترضة فى فم الفرس واراد بالزايد نفسه بدليل
ما قبله عودته فيما ازور حبائبى اهماله وكذاك كل مخاطر شبه هيئة وقوع العنان فى موقعه من قربوس السرج ممتدا الى
جانبى فم الفرس بهيئة وقوع الثوب موقعه من ركبتى المحتبى ممتدا الى جانبى ظهره فاستعار الاحتباء وهو ان يجمع الرجل ظهره
وساقيه بثوب او غيره لوقوع العنان فى قربوس السرج فجاءت الاستعارة غريبة لغرابة التشبيه فان قلت ملا يجوز ان يقال
انه شبه هيئة وقوع العنان فى القربوس ممتدا الى جانبى الفم بهيئة وقوع الحبوة فى ظهر المحتبى ممتدا الى جانبى الساقين حتى يكون
الظهر بمنزلة القربوس والركبتان والساقان بمنزلة راس الفرس قلت الاحسن ما ذكرناه اولا لان الركبتين متقابلتين
اشبه بالقربوس والثوب فى الركبتين مائل الى الخلوة ثم يمتد متسفلا الى الظهر كما ان الطرف الذى يلى القربوس من
العنان اعلى من الذى يلى فم الفرس وقد تحصل الغرابة بتصرف فى العامية كما فى قوله ولما قضينا من منى كل حاجة ومسح بالاركان
من هو ماسح وشدت على دهم المهارى رحالنا ولم ينظر الغادى الذى هو رايح اخذنا باطراف الاحاديث بيننا وسالت باعناق
المطى الاباطح الادهم جمع دهماء وهى السوداء والمهارى جمع المهرية وهى الناقة المنسوبة الى مهرة بن حيدان بطن من قضاعة
والاباطح جمع ابطح وهو مسيل الماء فيه دقاق الحصى اى لما فرغنا عن اداء مناسك الحج ومسحنا اركان البيت عند طواف
الوداع وشددنا الرحال على المطايا وارتحلنا ولم ينتظر السايرون فى الغداة السايرين فى الرواح للاستعجال
اخذنا فى الاحاديث واخذت المطايا فى سرعة المضى استعار سيلان السيول الواقعة فى الاباطح لسير الابل سيرا
حثيثا فى غاية السرعة المشتملة على لين وسلاسة والشبه فيها ظاهر عامى لكن قد تصرف فيه بما افاده اللطف والغرابة
اذ اسند الفعل يعنى قوله سالت الى الاباطح دون المطى او اعناقها حتى افاد انه امتلات الاباطح من الابل كما فى قوله
واشتعل الراس شيبا وادخل الاعناق فى السير لان السرعة والبطوء فى سير الابل يظهران غالبا فى الاعناق
ويتبين امرهما فى الهوادى وساير الاجزاء يستند اليها فى الحركة ويتبعها فى الثقل والخفة وقد تحصل الغرابة بالجمع
بين عدة استعارات لالحاق الشكل بالشكل كقول امرئ القيس فقلت له لما تمطى بصلبه واردف اعجازا وناء بكلكل
اراد وصف الليل بالطول فاستعار له صلبا يتمطى به اذ كان كل ذى صلب يزيد شيئا فى طوله عند تمطيه ثم بالغ فجعل
له اعجازا يردف بعضها بعضا ثم اراد ان يصفه بالثقل على قلب ساهره والشدة والمشقة له فاستعار له كلكلا ينوء به
اى يثقل به والظاهر ان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية كما يدل عليه قوله والاستعارة باعتبار الثلاثة اى المستعار

والمستعار والجامع ستة اقسام لان المستعار منه والمستعار له اما حسيان او عقليان او المستعار منه
حسى والمستعار له عقلى او بالعكس فهذه اربعة اقسام والجامع فى الثلثة الاخيرة لا يكون الا عقليا لما عرفت فى
بحث التشبيه والقسم الاول ينقسم ثلثة اقسام لان الجامع فيه اما حسى او عقلى او مختلف بعضه حسى وبعضه عقلى
فالمجموع ستة اقسام والى هذا اشار بقوله لان الطرفين ان كانا حسيين فالجامع اما حسى نحو فاخرج لهم
عجلا فان المستعار منه ولد البقرة والمستعار له الحيوان الذى خلقه الله تعالى من حلى القبط التى سبكتها نار
السامرى عند القائه فى تلك الحلى التربة التى اخذها من موطئ فرس جبرئيل عليه السلام والجامع الشكل فان
ذلك الحيوان كان على شكل ولد البقرة وهذا كما يقال للصور المنقوشة على الجدار انه فرس بجامع الشكل والجميع اى
المستعار منه والمستعار له والجامع حسى يدرك بالبصر وما عده السكاكى من هذا القسم قوله تعالى واشتعل الراس
شيبا فالمستعار منه هو النار والمستعار له هو الشيب والجامع هو الانبساط الذى هو فى النار اقوى والجميع حسى
والقرينة هو الاشتعال الذى هو من خواص النار لكن لما كان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية صح للسكاكى
ان يمثل به لان كلامه فيما هو اعم من الاستعارة المصرحة والمكنى عنها بخلاف المصنف فان كلامه فى المصرحة وزعم البعض ان
فيه تشبيهين الاول تشبيه الشيب بشواظ النار فى البياض والانارة وهذا استعارة بالكناية والثانى تشبيه
انتشار الشيب فى الشعر باشتعال النار فى سرعة الانبساط مع تعذر تلافيه فهذه الاستعارة مصرحة لكن الجامع
فيها عقلى واما عقلى عطف على اما حسى نحو وآية لهم الليل نسلخ منه النهار
فان المستعار منه كشط الجلد عن نحو الشاة والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل وموضع القاء ظله وهما حسيان
والجامع ما يعقل من ترتب امر على آخر اى حصول امر عقيب حصول امر دائما او غالبا كترتب ظهور اللحم على كشط الجلد وترتب ظهور
الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل وهذا امر عقلى وبيان ذلك ان الظلمة هى الاصل والنور طار عليها يسترها بضوئه
فاذا غربت الشمس فقد سلخ النهار من الليل اى كشط وازيل كما يكشف عن الشئ الشئ الطارى عليه الساتر له فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار كظهور المسلوخ بعد سلخ اهابه عنه ووقع فى عبارة الشيخ عبد القاهر
وصاحب المفتاح ان المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل واعترض بانه لو اريد ذلك لقيل فاذا هم مبصرون ولم
يقل فاذا هم مظلمون اى داخلون فى الظلام لان الواقع عقيب ظهور النهار من ظلمة الليل انما هو الابصار لا الاظلام
واجيب بحمل عبارتهما على القلب اى ظهور ظلمة الليل من النهار وبان المراد بظهور النهار تميزه من ظلمة الليل
وبان الظهور ههنا بمعنى الزوال كما فى قول الحماسى وذلك عار يا ابن ريطة ظاهر قال الامام المرزوقى فى ذلك يانه ظاهر اى

زايل قال ابو ذويب وعيّرها الواشون اني احبها وتلك شكاة ظاهر عنك عارها فالمعنى ان المستعار له زوال ضوء

النهار عن ظلمة الليل فانّه من سمام بتى فيكون موافقا للظلام غيرها وذكر الشارح العلامة ان السلخ قد يكون بمعنى النزع كقولهم

سلخت الاهاب عن الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج كقولهم سلخت الشاة من الاهاب والشاة مسلوخة فذ

هب عبد القاهر والسكاكي الى الثاني وغيرهما الى الاول فاستعمال الفاء في قوله فاذاهم مظلمون ظاهر على قول غيرهما واما على قولهما

فانما يصح من جهة انها موضوعة لما يعدّ في العادة مرتبا غير متراخ وهذا يختلف باختلاف الامور والعادات فقد يطول الزمان

والعادة في مثله تقتضي عدم اعتبار المهلة وقد يكون بالعكس كما في هذه الآية فان زمان النهار وان توسط بين

اخراج النهار من الليل وبين دخول الظلام لكن لعظم دخول الظلام بعد اضاءة النهار وكونه مما ينبغي ان لا يحصل الا في

اضعاف ذلك الزمان عدّ الزمان قريبا وجعل الليل كانه يفاجيهم عقيب اخراج النهار من الليل بلا مهلة ثم لا يخفى

ان اذا المفاجاة انما يصح اذا جعل السلخ بمعنى الاخراج كما يقال اخرج النهار من الليل ففاجأه دخول الليل فانه مستقيم

بخلاف ما اذا جعل بمعنى النزع فانه لا يستقيم ان يقال نزع ضوء الشمس عن الهواء ففاجأه الظلام كما لا يستقيم

ان يقال كسرت الكوز ففاجأه الانكسار لان دخولهم في الظلام عين حصول الظلام فيكون نسبة دخولهم في الظلام

الى نزع ضوء النهار كنسبة الانكسار الى الكسر فلهذا جعل السلخ بمعنى الاخراج دون النزع انتهى كلامه واقول تقوية

لذلك لا شك ان الشيء انما يكون آية اذا اشتمل على نوع استغراب واستعجاب بحيث يفتقر الى

نوع اقتدار وذلك انما هو مفاجأة الظلام عقيب ظهور النهار لا عقيب زوال ضوء النهار فليتامل واما ما

يختلف بعضه حسي وبعضه عقلي كقولك رايت شمسا وانت تريد انسانا كالشمس في حسن

الطلعة وهو حسي ونباهة الشأن وهي عقلية وقد اهمل صاحب المفتاح هذا القسم لندرة وقوعه لانه في

الحقيقة استعارتان الجامع في احديهما حسي وفي الاخرى عقلي فدخل فيما تقدم ولا يكون نوعا آخر فتأمل

ولان الاستعارة بناءها على التشبيه تتنوع الى خمسة انواع تنوع التشبيه اليها لكنه قد ذكر في باب

التشبيه الاقسام الستة والا اي وان لم يكن الطرفان حسيين

فاما الطرفان اما عقليان نحو من بعثنا من مرقدنا فان المستعار منه الرقاد اي النوم والمستعار

له الموت والجامع عدم ظهور الفعل والجميع عقلي فان قلت لم اعتبر التشبيه في المصدر وجعل الاستعارة

تبعية قلت لما سيجيء من انه اذا كان اللفظ المستعار فعلا او مشتقا منه فالاستعارة تبعية

والتشبيه في المصدر سواء كان المشتق صفة كاسم الفاعل والمفعول او غير صفة كاسم الزمان

والمكان والآلة ولان المنظور في هذا التشبيه هو الموت والرقاد لا مجرد القبر والمكان الذي ينام فيه ويحتمل

ان يكون المرقد بمعنى المصدر فيكون قوله المستعار منه الرقاد تفسيرا للكلام وتحقيقا ويكون الاستعارة

اصلية وههنا بحث وهو ان الجامع يجب ان يكون في المستعار منه اقوى واشهر ولا شك ان عدم ظهور

الافعال في الموت الذي هو المستعار له اقوى فلا يصلح جامعا فيجب ان الجامع البعث الذي هو في النوم اقوى

واشهر لكونه مما لا شبهة فيه لاحد وقرينة الاستعارة كون هذا الكلام كلام الموتى مع قوله تعالى هذا

ما وعد الرحمن وصدق المرسلون ومن جعل الجامع عدم ظهور الافعال من زعم ان القرينة هو ذكر

البعث وفيه نظر لان البعث لا اختصاص له بالموت لانه يقال بعثه من نومه اذا ايقظه وبعث الموتى

اذا نشرهم والقرينة يجب ان يكون لها اختصاص بالمستعار له واما مختلفان عطف على اما عقليان

اي احد الطرفين حسي والآخر عقلي والحسي هو المستعار منه نحو فاصدع بما تؤمر فان المستعار

منه كسر الزجاجة وهو حسي والمستعار له التبليغ والجامع التأثير وهما عقليان والمعنى ابن الامر

ابانة لا تنمحي كما لا يلتئم صدع الزجاجة وكذلك قوله تعالى ضربت عليهم الذلة اي جعلت الذلة محيطة بهم كما

يضرب الخيمة او القبة على من فيها او جعلت الذلة ملتصقة بهم حتى لزمتهم ضربة لازب كما يضرب الطين

على الحائط فيلزمه فالمستعار منه ضرب القبة على الشخص او ضرب الطين على الحائط وهو حسي

والمستعار له تثبيت الذلة او الصاقها بهم والجامع الاحاطة او اللزوم وهما عقليان والاستعارة تبعية

تصريحية ويحتمل ان يشبه الذلة بالقبة او الطين ويكون القرينة استعارة والضرب الذي هو

اليها فيكون استعارة بالكناية واما عكس ذلك اي الطرفان مختلفان والحسي هو المستعار

له نحو انا لما طغى الماء حملناكم في الجارية فان المستعار له كثرة الماء وهو حسي والمستعار منه

التكبر والجامع الاستعلاء المفرط وهما عقليان والاستعارة باعتبار اللفظ المستعار قسمان

لانه اي اللفظ المستعار ان كان اسم جنس وهو ما دل على نفس الذات الصالحة لان يصدق على

كثيرين من غير اعتبار وصف من الاوصاف فاصلية اي فالاستعارة اصلية كاسد اذا استعير

للرجل الشجاع وقتل اذا استعير للضرب الشديد الاول اسم عين والثاني اسم معنى وكذا ما يكون

متاولا باسم جنس كالعلم في نحو رايت اليوم حاتما والا فتبعية اي وان لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس

فالاستعارة تبعية كالفعل وما يشتق منه من اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة



وافعل التفضيل واسم الزمان والمكان والآلة (الجواب) وانما كانت تبعية لان الاستعارة تعتمد
التشبيه والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفا بوجه الشبه او بكونه مشاركا للمشبه
به في وجه الشبه وانما يصلح للموصوفية الحقائق اي الامور المتقررة الثابتة كقولك جسم ابيض
وبياض صاف دون معاني الافعال والصفات المشتقة منها لكونها متجددة غير متقررة
بواسطة دخول الزمان في مفهومها او عروضه لها ودون الحروف وهو ظاهر واما الموصوف في
نحو شجاع باسل وجواد فياض وعالم نحرير فمحذوف اي رجل شجاع باسل كذا ذكره القوم وفيه نظر
وهو ان هذا الدليل بعد تسليم صحته غير متناول لاسماء الزمان والمكان والآلة لانها تصلح
للموصوفية نحو مقام واسع ومجلس فسيح ومنبت طيب وغير ذلك ولا يبعد او ما في البيت وهم
ايضا قد خصصوا ما سبق من الفعل بالصفات المشتقة وهذه ليست بصفات بالاتفاق
والذي صرحوا به ان تعريف الصفة بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود وغير صحيح لا ينتقض باسم
الزمان والمكان والآلة فان المقتل مثلا اسم للمكان باعتبار وقوع القتل فيه فيجب ان تكون
الاستعارة فيها اصلية لا تبعية وان يقدر التشبيه في نفسها لا في مصادرها ولا شك
انا اذا قلنا بلغت مقتل فلان اي الموضع الذي ضرب فيه ضربا شديدا كان المعنى على تشبيه
ضربه بالقتل وكذا اذا قلنا هذا مرقد فلان اشارة الى قبره فهو على تشبيه الموت بالرقاد
فالاولى ان يقال ان المقصود الاهم في الصفات واسماء الزمان والمكان والآلة
هو المعنى القائم بالذات لا نفس الذات وهذا ظاهر فاذا كان المستعار صفة او اسم
مكان مثلا ينبغي ان يعتبر التشبيه فيما هو المقصود الاهم اذ لو لم يقصد ذلك لوجب ان يذكر
اللفظ الدال على نفس الذات فالتشبيه في الاولين اي الفعل وما يشتق منه لمعنى
المصدر وفي الثالث اي الحرف لمتعلق معناه اي لما يتعلق به معنى الحرف قال صاحب المفتاح المراد
بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية
وفي معناها الظرفية وكي معناها الغرض فهذه ليست معاني الحروف والا لما كانت حروفا بل اسماء
لان الاسمية والحرفية انما هي باعتبار المعنى وانما هي متعلقات لمعانيها اي اذا افادت هذه
الحروف معاني رجع تلك المعاني الى هذه بنوع استلزام فيقدر التشبيه في تمثيل متعلق معنى الحرف

كالمجرور في زيد في نعمة غير صحيح كما سنشير اليه فيقدر التشبيه في نطقت الحال والحال ناطقة
بكذا للدلالة بالنطق اي يقدر تشبيه دلالة الحال بنطق الناطق في ايضاح المعنى وايصاله الى
الذهن ثم تدخل الدلالة في جنس النطق بالتأويل المذكور فيستعار لها لفظ النطق ثم يشتق
منه الفعل والصفة فيكون الاستعارة في المصدر اصلية وفي الفعل والصفة تبعية وسمعت
بعض الافاضل يقول ان الدلالة لازمة للنطق فلم لا يجوز ان يكون اطلاق النطق عليها مجازا
مرسلا باعتبار ذكر الملزوم وارادة اللازم من غير قصد الى التشبيه ليكون استعارة
فقلت ان اللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون مجازا مرسلا وان يكون
استعارة باعتبارين وذلك اذا كان بين ذلك المعنى والمعنى الحقيقي نوعان من العلاقة احدهما
المشابهة والآخر غيرها كاستعمال المشفر في شفة الانسان فانه استعارة باعتبار
قصد المشابهة في الغلظ ومجاز مرسل باعتبار استعمال المقيد اعني مشفر البعير في مطلق الشفة
على ما صرح به الشيخ عبد القاهر فكذا اطلاق النطق على الدلالة وانما يصح التمثيل على احد الاعتبارين
فاستحسنه ويقدر التشبيه في لام التعليل نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا
للعداوة اي يقدر تشبيه العداوة والحزن بعد الالتقاط بعلته اي علة الالتقاط الغائية كالمحبة
والتبني ونحو ذلك في الترتب على الالتقاط والحصول بعده ثم استعمل في العداوة والحزن ما كان
حقه ان يستعمل في الغائية فيكون الاستعارة فيها تبعا للاستعارة في المجرور وهذا الذي ذكره
المصنف مأخوذ من كلام صاحب الكشاف حيث قال معنى التعليل في اللام وارد على طريق المجاز لانه
لم يكن داعيتهم الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا وحزنا ولكن المحبة والتبني غير ان ذلك لما كان نتيجة
التقاطهم وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل لاجله وهو غير مستقيم على مذهب المصنف لان المشبه
يجب ان يكون متروكا في الاستعارة على مذهبه سواء كانت اصلية او تبعية على ما في الباب
ان التشبيه التبعية لا يكون في نفس اللفظ ثم هذا مبني على ان يكون الاستعارة بالكناية
في نفس المجرور لانه ذكر المشبه اعني العداوة مثلا بالعلة الغائية ولم يصرح بغير المشبه
ودل عليه بذكر ما يخص المشبه به وهو لام التعليل فلا يكون من الاستعارة
التبعية في شيء وكذا يصح على مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية لانه ذكر المشبه اعني العداوة واريد

المشبه به اعني العلة الغائية ادعاء بقرينة لام التعليل فتحقق الاستعارة التبعية في ذكرانه
ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب علته الغائية عليه ثم استعملت في المشبه اللام الموضوعة
للدلالة على ترتب العلة الغائية التي هو المشبه به فجرت الاستعارة اولا في العلية والغرضية
وبتبعيتها في اللام كما مر في نطقت الحال فصار حكم اللام حكم الاسد حيث استعيرت لما
يشبه العلية والى هذا اشار ان قدر التشبيه في امثال ذلك فيما دل عليه الحرف فالاستعارة
مكنية والحرف قرينة وهو اختيار السكاكي كما اذا قدر في نطقت الحال تشبيه الحال
بالانسان المتكلم ويكون نطقت قرينة وان قدر التشبيه في متعلق معنى الحرف كالعلية والظرفية
وما اشبه ذلك فالاستعارة تبعية ومدار قرينتها اي قرينة الاستعارة التبعية في الاولين
اي الفعل وما يشتق منه على الفاعل نحو نطقت الحال بكذا فان النطق الحقيقي لا يسند الى
الحال او المفعول نحو جمع الحق لنا في امام قتل البخل واحيا السماحا فان القتل والاحياء الحقيقيين
لا يتعلقان بالبخل والجود ونحو قول القطامي لم تلق قوما هم شر لاخوتهم منا عشية يجري بالدم الوادي
نقريهم لهذميات نقد بها ما كان خاط عليهم كل زراد اللهذم من الاسنة القاطع فاراد بلهذميات
طعنات منسوبة الى الاسنة القاطعة او اراد نفس الاسنة والنسبة للمبالغة كاحمري
والقد القطع وزرد الدرع وسردها نسجها فالمفعول الثاني اعني اللهذميات قرينة على ان نقريهم
استعارة وقد يكون المفعولان بحيث يصلح ان يكون كل منهما قرينة كقول الحريري واقري المسامع
اما نطقت بيانا يقود الحرون الشموسا فان تعلق اقرى بكل من المسامع والبيان دليل على انه
استعارة او المجرور نحو فبشرهم بعذاب اليم فان ذكر العذاب قرينة على ان بشر استعارة
او الى الجميع اعني الفاعل والمفعول والمجرور نحو قرى ترتب بني فلان اعناق الاعادي بالسيوف
طعنات واما تمثيل السكاكي في ذلك بقول الشاعر تقري الرياح رياض الحزن مزهرة
اذا سرى النوم في الاجفان ايقاظا فغير صحيح لان المجرور اعني الاجفان متعلق بسرى لا بتقري وما ذكره
الشارح من انه قرينة على ان سرى استعارة لان السرى في الحقيقة السير بالليل
فليس بشيء لان المقصود ان يكون الجميع قرينة لاستعارة واحدة وانما قال ومدار قرينتها
على كذا لجواز ان يكون القرينة غير ذلك كقرائن الاحوال نحو قتلت زيدا اذا ضربته ضربا شديدا

واما القرينة في الحروف فغير منضبطة والاستعارة باعتبار آخر غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ
ثلاثة اقسام لانها اما ان لم تقترن بشيء يلائم المستعار له او المستعار منه او قرنت بما يلائم
المستعار له او قرنت بما يلائم المستعار منه الاول مطلقة وهي ما لم تقترن بصفة ولا تفريع اي تفريع
كلام مما يلائم المستعار له او المستعار منه نحو عندي اسد والمراد بالصفة المعنوية لا النعت
النحوي على ما مر في بحث القصر والثاني مجردة وهي ما قرن بما يلائم المستعار له كقوله اي قول كثير
غمر الرداء اي كثير العطاء استعار الرداء للعطاء لانه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء ما
يلقى عليه ثم وصفه بالغمر الذي يلائم العطاء دون الرداء تجريدا للاستعارة والقرينة سياق
الكلام اعني قوله اذا تبسم ضاحكا اي شارعا في الضحك آخذا فيه غلقت لضحكته رقاب المال
يقال غلق الرهن في يد المرتهن اذا لم يقدر على انفكاكه يعني اذا تبسم غلقت رقاب امواله في
ايدي السائلين وعليه قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع حيث لم يقل فكساها الله لان
الترشيح وان كان ابلغ لكن الادراك بالذوق يستلزم الادراك باللمس من غير
عكس فكان في الاذاقة اشعار بشدة الاصابة بخلاف الكسوة واما لم يقل طعم
الجوع لانه وان لاءم الاذاقة فهو مفوت لما يفيده لفظ اللباس من بيان ان الجوع
والخوف عم اثرهما جميع البدن عموم الملابس فان قيل المستعار له هو ما يدرك عند الجوع من
الضر وانتقاع اللون ورثاثة الهيئة على ما مر والاذاقة لا تناسب ذلك فكيف تكون تجريدا قلنا
المراد بالاذاقة اصابتها بذلك الامر الحادث الذي استعير له اللباس كانه قيل فاصابها بلباس
من الجوع والخوف والاذاقة جرت عندهم مجرى الحقيقة لشيوعها في البلايا والشدائد وما يمس الناس
فيقولون ذاق فلان البؤس والضر واذاقه العذاب والذي يلوح من كلام القوم في هذه الآية ان في لباس
الجوع استعارتين احداهما تصريحية وهو انه شبه ما يغشى الانسان عند الجوع والخوف من
بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس ثم استعير له اللباس والاخرى
مكنية وهو انه شبه ما يدرك من اثر الضر والالم بما يدرك من طعم المر والبشع حتى اوقع عليه
الاذاقة كذا في الكشاف فعلى هذا تكون الاذاقة بمنزلة الاظفار للمنية فلا تكون ترشيحا
والثالث مرشحة وهي ما قرن بما يلائم المستعار منه نحو اولئك الذين اشتروا الضلالة

ترشيح

بالعدى فاربت بحارهم فانه استعار الاستواء للاستيلاء والانتشار ثم فرع
عليها ما يلائم المشبه به من الزبد والبحار ونظير الترشيح بالصفة قولك جاورت اليوم بحرا
زاخرا متلاطم الامواج وقد يجتمعان اي التجريد والترشيح كقوله لدى اسد شاكي
السلاح هذا تجريد لانه وصف بما يلائم المستعار له اعني الرجل الشجاع مقذف له لبد اظفاره
لم تقلم هذا ترشيح لان هذا الوصف مما يلائم المستعار منه يعني الاسد الحقيقي والترشيح
ابلغ من الاطلاق والتجريد ومن جمع التجريد والترشيح لاشتماله على تحقيق المبالغة
في التشبيه لان في الاستعارة مبالغة في التشبيه فترشيحها وتزيينها بما يلائم
المستعار منه تحقيق لذلك وتقوية له ومبناه اي مبنى الترشيح على تناسي التشبيه وادعاء
ان المستعار له نفس المستعار منه لا شيء شبيه به حتى انه يبنى على علو القدر الذي
يستعار له علو المكان ما يبنى على علو المكان كقوله اي قول ابي تمام من قصيدة يرثي بها خالد بن
يزيد الشيباني ويذكر اباه وهذا البيت في مدح ابيه ويذكر علوه ويصعد حتى يظن الجهول
بان له حاجة في السماء استعار الصعود لعلو القدر والارتقاء في مدارج الكمال ثم بنى عليه
ما يبنى على علو المكان والارتقاء الى السماء من ظن الجهول ان له حاجة في السماء فلولا ان قصده
ان يتناسى التشبيه ويصر على انكاره فيجعله صاعدا في السماء من حيث المسافة المكانية لما
كان لهذا الكلام وجه ونحوه اي نحو البناء على علو القدر ما بني على علو المكان لتناسي التشبيه ما
مر من التعجب في قوله قامت تظللني ومن عجب شمس تظللني من الشمس والنهي عنه اي
عن التعجب في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته لانه لو لم يقصد تناسي التشبيه وانكاره لما كان
للتعجب او النهي عنه وجه كما سبق الا ان مذهب التعجب على عكس مذهب النهي فان
مذهب التعجب اثبات وصف يمتنع ثبوته للمستعار ومذهب النهي عنه اثبات ما هو
من خواص المستعار منه ثم اشار الى زيادة تقرير وتحقيق لهذا الكلام بقوله واذا
جاز البناء على الفرع اي المشبه به مع الاعتراف بالاصل اي المشبه وذلك لان الاصل في
التشبيه وان كان هو المشبه به من جهة انه اقوى واعرف في وجه الشبه لكن المشبه
ايضا اصل من جهة ان الغرض يعود اليه وانه المقصود في الكلام بالاثبات والنفي ونحوهما من

استبعد تسمية المشبه اصلا والمشبه به فرعا فزعم ان المراد بالاصل هو التشبيه
وبالفرع هو الاستعارة وهو غلط لانه لا معنى للبناء على الاستعارة مع الاعتراف بالتشبيه
وما ذكرناه مصرح في الايضاح ويدل عليه لفظ المفتاح وهو قوله واذا كانوا مع التشبيه والاعتراف
بالاصل يتسوغون ان لا يبنوا الا على الفرع كما في قوله اي قول العباس بن الاحنف
هي الشمس مسكنها في السماء فعز اي من عزاه حمله على العزاء وهو الصبر الفؤاد عزاء جميلا
فلن تستطيع انت اليها اي الى الشمس الصعود ولن تستطيع الشمس اليك
النزولا وانما وجب تقديم الظرف على المصدر فقد سبق في شرح الديباجة فمع جحده اولى هذا جواب
الشرط اعني قوله واذا جاز اي فالبناء على الفرع مع جحد الاصل كما في الاستعارة اولى
بالجواز لانه قد طوي فيها ذكر الاصل اعني المشبه وجعل الكلام خلوا عنه وجاء الحديث مع
المشبه به فكيف لا يجوز بناء الكلام عليه هذا هو المجاز المفرد واما المجاز المركب فهو اللفظ
المستعمل فيما اي في المعنى الذي شبه بمعناه الاصلي اي بالمعنى الذي يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة
تشبيه التمثيل وهو ما يكون وجهه منتزعا من متعدد واحترز بهذا عن الاستعارة بالمفرد
للمبالغة في التشبيه اشارة الى اتحاد الغاية في الاستعارة في المفرد والمركب وحاصله
ان يشبه احدى الصورتين المنتزعتين من متعدد بالاخرى ثم يدعى ان الصورة المشبهة
من جنس الصورة المشبه بها فيطلق على الصورة المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة
المشبه بها كما يقال للمتردد في امر اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى وكما كتب وليد بن يزيد لما
بويع الى مروان بن محمد وقد بلغه انه متوقف في البيعة له اما بعد فاني اراك تقدم رجلا وتؤخر
اخرى فاذا اتاك كتابي هذا فاعتمد على ايتهما شئت شبه صورة تردده في المبايعة بصورة
تردد من قام ليذهب في امر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى فاستعمل
الكلام الدال على هذه الصورة في تلك ووجه الشبه وهو الاقدام تارة والاحجام اخرى منتزع من
عدة امور كما ترى وهذا المجاز المركب يسمى التمثيل لان وجهه منتزع من متعدد على سبيل الاستعارة
لانه قد ذكر المشبه به واريد المشبه وترك المشبه بالكلية كما هو طريق الاستعارة وقد
يسمى التمثيل مطلقا من غير تقييد بقولنا على سبيل الاستعارة ويمتاز عن التشبيه بان

التمثيل

يقال له تشبيه تمثيل او تشبيه تمثيلي وههنا بحث وهو ان المجاز المركب كما يكون استعارة
فقد يكون غير استعارة وتحقيق ذلك ان الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب الشخص كذلك
وضع المركبات لمعانيها التركيبية بحسب النوع مثلا هيئة التركيب في نحو زيد قائم موضوعة للاخبار بالاثبات
فاذا استعمل ذلك المركب في غير ما وضع له فلا بد ان يكون ذلك لعلاقة بين المعنيين فان كانت العلاقة
هي المشابهة فاستعارة والا فغير استعارة كقوله هواي مع الركب اليمانين مصعد البيت
فان المركب موضوع للاخبار والغرض منه اظهار التحزن والتحسر فقصر المجاز المركب في الاستعارة تورية
بما ذكره في المفتاح ومتى فشا استعماله اي استعمال المجاز المركب او التمثيل كذلك اي
على سبيل الاستعارة اي حال كونه مستعملا فيما شبه بمعناه الاصلي تشبيه التمثيل لا على
سبيل التشبيه ولا في معناه الاصلي يسمى مثلا ولهذا اي ولكون المثل تمثيلا فشا استعماله على
سبيل الاستعارة لا تغير الامثال لان الاستعارة يجب ان تكون لفظ المشبه به المستعمل
في المشبه فلو تطرق تغيير الى المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه فلا يكون استعارة فلا يكون مثلا وتحقيق
ذلك ان المستعار يجب ان يكون اللفظ الذي هو حق المشبه به اخذته عارية للمشبه فلو وقع فيه تغيير
لما كان هو اللفظ الذي يختص المشبه به فلا يكون عارية فلهذا لا يلتفت في المثل الى مضربه تذكيرا وتانيثا
وافرادا وتثنية وجمعا بل انما ينظر الى مورد المثل مثلا اذا طلب رجل شيئا ضيعه قبل
ذلك تقول له بالصيف ضيعت اللبن بكسر التاء لان المثل قد ورد في امراة واما ما
يقع في كلامهم من نحو ضيعت اللبن بالصيف على لفظ التكلم فليس بمثل بل ماخوذ من المثل
واشارة اليه ولكون المثل مما فيه غرابة استعير لفظ المثل للحال او الصفة او القصة اذا كان
لها شان عجيب ونوع غرابة كقوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا اي حالهم
العجيب الشان وكقوله وله المثل الاعلى اي الصفة العجيبة وكقوله مثل الجنة التي
وعد المتقون اي فيما قصصنا عليكم من العجائب قصة الجنة العجيبة بياض صحيح

مطلب لا تغير الامثال

فصل

فصل في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية قد اتفقت الآراء على ان في مثل قولنا
اظفار المنية نشبت بفلان استعارة بالكناية واستعارة تخييلية لكن اضطربت في تشخيص المعنيين اللذين
يطلق عليهما هذان اللفظان ومحصل ذلك يرجع الى ثلثة اقوال احدها ما يفهم من كلام القدماء والثاني ما ذهب اليه
السكاكي وسيجيء بيانهما والثالث ما اورده المصنف ولما كانا عنده امرين معنويين غير داخلين في تعريف المجاز
اورد لهما فصلا في ذيل بحث الاستعارة تتميما لاقسامها وتكميلا للمعاني التي تطلق هي عليها فقال وقد يضمر
التشبيه في النفس اي في نفس المتكلم فلا يصرح بشيء من اركانه سوى المشبه فان قلت قد سبق في التشبيه ان
ذكر المشبه به واجب البتة وان التشبيه لا يخرج عن ثمانية باعتبار ذكر الاركان وتركها قلت ذلك انما هو في التشبيه
المصطلح وقد سبق ان المراد به غير الاستعارة بالكناية ويدل عليه اي على ذلك التشبيه المضمر في النفس بان يثبت للمشبه
امر مختص بالمشبه به من غير ان يكون هناك امر محقق حسا او عقلا يجري عليه اسم ذلك الامر فيسمى التشبيه المضمر في النفس
استعارة بالكناية او مكنيا عنها اما الكناية فلانه لم يصرح به بل انما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه واما الاستعارة فمجرد
تسمية خالية عن المناسبة ويسمى اثبات ذلك الامر المختص بالمشبه به للمشبه استعارة تخييلية لانه قد استعير
للمشبه ذلك الامر الذي يختص المشبه به وبه يكون كمال المشبه به او قوامه في وجه الشبه ليخيل انه من جنس المشبه به ثم ذكر الامر
المختص بالمشبه به المثبت للمشبه على ضربين احدهما ما لا يكمل وجه الشبه في المشبه به بدونه والثاني ما به يكون قوام وجه
الشبه في المشبه به فاشار الى الاول بقوله كما في قول ابي ذؤيب الهذلي واذا المنية انشبت اي علقت اظفارها
البيت ألفيت كل تميمة لا تنفع والتميمة الخرزة التي تجعل معاذة يعني اذا علق الموت مخلبه في شيء ليذهب به بطلت عنده الحيل
روي انه هلك لابي ذؤيب في عام واحد خمس بنين وكانوا فيمن هاجروا الى مصر فرثاهم بقصيدة منها هذا البيت ومنها
قوله اودى بني واعقبوني حسرة عند الرقاد وعبرة لا تقلع ويحكى ان الحسن بن علي رضه دخل على معاوية يعوده فلما
راه معاوية قام وتجلد وانشد وتجلدي للشامتين اريهم اني لريب الدهر لا اتضعضع فاجابه الحسن رضه على الفور
وقال واذا المنية انشبت البيت شبه في نفسه المنية بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين نفاع
وضرار ولا رقة لمرحوم ولا ابقاء على ذي فضيلة فاثبت لها اي للمنية الاظفار التي لا يكمل ذلك الاغتيال فيه اي في السبع بدونها
تحقيقا للمبالغة في التشبيه فتشبيه المنية بالسبع استعارة بالكناية واثبات الاظفار للمنية استعارة تخييلية واشار
الى الثاني بقوله وكما في قول الاخر ولئن نطقت بشكر برك مفصحا فلسان حالي بالشكاية انطق شبه الحال بانسان
متكلم في الدلالة على المقصود وهذا هو الاستعارة بالكناية فاثبت لها اي للحال اللسان الذي به قوامها اي قوام الدلالة

استعارة تخييلية

اذا المنية انشبت اظفارها

استعارة بالكناية

فيه الا في الاثبات المتكلم وهذا الاثبات استعارة تخييلية فعلى ما ذكره المصنف لفظي الاظفار والمنية حقيقة
مستعملة في المعنى الموضوع له وليس في الكلام مجاز لغوي وانما المجاز هو اثبات شيء لشيء ليس هو له وهذا عقلي كاثبات الانبات
للربيع على ما سبق والاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية امران معنويان وهما فعلان للمتكلم ويتلازمان في
الكلام لا يتحقق احدهما بدون الاخر لان التخييلية يجب ان تكون قرينة للمكنية البتة وهي يجب ان تكون قرينتها التخييلية البتة
فان قلت فاذا يقول المصنف في قولنا اظفار المنية الشبيهة بالسبع اهلكت فلانا قلت له ان يقول بعد تسليم صحة هذا
الكلام انه ترشيح للتشبيه كما في قوله اطولكن يدا في قوله عليه السلام اسرعكن لحوقا بي اطولكن يدا ترشيحا للمجاز الى المسئلة
في النحو فان قلت ما ذكره المصنف من تفسير الاستعارة بالكناية شيء لا مستند له في كلام السلف ولا هو مبني على مناسبة
لغوية وكانه استنباط منه فان تفسيرها الصحيح فلت بيانها الصحيح المذكور في كلام السلف هو ان لا يصرح بذكر المستعار
بل بذكر رديفه ولازمه الدال عليه فالمقصود بقولنا اظفار المنية استعارة السبع للمنية كاستعارة الاسد للرجل الشجاع
في قولنا رايت اسدا لكنا لم نصرح بذكر المستعار اعني السبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه لينتقل منه الى المقصود كما هو شان الكناية
فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصرح به والمستعار منه هو الحيوان المفترس والمستعار له هو المنية وبهذا يشعر كلام صاحب
الكشاف في قوله تعالى ينقضون عهد الله حيث قال شاع استعمال النقض في ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل على سبيل
الاستعارة لما فيه من اثبات الوصلة بين المتعاهدين وهذا من اسرار البلاغة ولطائفها ان يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار
ثم يرمزوا اليه بذكر شيء من روادفه فينبهوا بذلك الرمز على مكانه نحو شجاع يفترس اقرانه ففيه تنبيه على ان الشجاع اسد هذا كلامه
وهو صريح في ان المستعار هو اسم المشبه به المتروك صريحا المرموز اليه بذكر لوازمه لكنا قد استفدنا منه ان قرينة الاستعارة
بالكناية لا يجب ان تكون استعارة تخييلية بل قد تكون حقيقية كاستعارة النقض لابطال العهد ويبنى الكلام على ما ذكره الكشاف
السكاكي واما الشيخ عبد القاهر فلم يشعر كلامه بذكر الاستعارة بالكناية وانما ذكر ان في قولنا اظفار المنية استعارة
بمعنى انه اثبت للمنية ما ليس لها بناء على تشبيهها بالاظفار وهو السبع وهذا قريب مما ذكره المصنف في التخييلية وذكر انه قال
في اسرار البلاغة الاستعارة على قسمين احدهما ان ينقل الاسم عن مسماه الى امر متحقق يمكن ان ينص عليه ويشار اليه نحو
رايت اسدا اي رجلا شجاعا والثاني ان يؤخذ الاسم عن حقيقته ويوضع موضعا لا يتبين فيه شيء يشار اليه فيقال هذا
هو المراد بالاسم كقول لبيد وغداة ريح قد كشفت وقرة اذ اصبحت بيد الشمال زمامها فانه جعل للشمال يدا من غير ان يشير الى
شيء فيجري عليه اسم اليد وليس الابلغ ان يقال اذ اصبحت بشيء مثل اليد للشمال كما يقال رايت رجلا مثل الاسد وانما يتاتى ذلك
التشبيه في هذا بعد ان تخرج الطريقة فتقول اذ اصبحت الشمال وانها في قوة تاثيرها في الغداة تشبه المالك في تصريف الشيء بيده

ففي التشبيه المنتزع لا يلفيك من المستعار نفسه بل بما يضاف اليه لانك تجعل الشمال مثل ذي اليد من الاحياء فتجعل المستعار له
اعني الشمال مثلا ذا شيء وغرضك ان تثبت له حكم من يكون له ذلك الشيء وقال ايضا لا خلاف في ان لفظ اليد استعارة ثم انه
لم ينقل من شيء الى شيء اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد وانما المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا وكذا قول زهير
صحا القلب عن سلمى واقصر باطله وعري افراس الصبا ورواحله
هذا مثال ثالث للاستعارة بالكناية والتخييلية اورده تنبيها على ان من التخييلية ما يحتمل ان تكون تحقيقية وهي التي
سماها السكاكي الاستعارة المحتملة للتحقيق والتخييل وعنده حملها على التحقيقية ينفي الاستعارة بالكناية مزولة
فاشار اولا الى بيان التخييلية وقال اراد زهير ان يبين انه ترك ما كان يرتكبه زمن الصبا من الجهل والغي واعرض
عن معاودته فبطلت الاته اي الالات ما كان يرتكبه وكذا الضمير في معاودته فشبه زهير في نفسه الصبا بجهة من جهات المسير
كالحج والتجارة قضي منها الوطر فاهملت الاته ووجه الشبه الاشتغال التام وركوب المسالك الصعبة
فيه غير مبال بمهلكة ولا محترز من معركة وهذا التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية فاثبت له اي جعل للصبا
الصبا بالجهة المذكورة اثبت له بعض ما يختص بتلك الجهة اعني الافراس والرواحل التي بها قوام جهة المسير والسفر فاثبات الافراس
والرواحل استعارة تخييلية فالصبا على هذا من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والفتوة يقال صبا يصبو صبوة وصبوا اي مال
الى الجهل والفتوة كذا في الصحاح لا من الصبا بفتح الصاد يقال صبي صباء مثل سمع سماعا اي لعب مع الصبيان واشار الى التحقيقية
بقوله ويحتمل انه اي زهيرا اراد بالافراس والرواحل دواعي النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة لها في استيفاء اللذات او
اراد بها الاسباب التي قلما تتاخذ في اتباع الغي الا اوان الصبا وعنفوان الشباب مثل المال والمنال والاعوان فيكون
الاستعارة اعني استعارة الافراس والرواحل تحقيقية لتحقق معناها عقلا اذا اريد بها الدواعي وحسا اذا اريد بها الاسباب
اتباع الغي وان كان كلام صاحب المفتاح في بحث الحقيقة والمجاز وبحث الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية مما لا ذكره
المصنف في عدة مواضع اراد ان يشير اليها والى ما فيها وما عليها فوضع لذلك فصلا وقال **فصل** عرف السكاكي الحقيقة
اللغوية بالكلمة المستعملة فيما وضعت له من غير تاويل في الوضع واحترز بالقيد الاخير وهو من غير تاويل في الوضع عن الاستعارة
على اصح القولين وهو القول بان الاستعارة مجاز لغوي لكونها مستعملة في غير الموضوع له الحقيقي فلا بد من الاحتراز عنها واما
على القول الاخر وهو انها مجاز عقلي بمعنى ان التصرف في امر عقلي وهو جعل غير الاسد اسدا وان اللفظ مستعمل فيما وضع له فتكون
حقيقة لغوية فلا يصح الاحتراز عنها فانها ان اراد وقع الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة لانها مستعملة فيما وضعت له بتاويل وهو

ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به بجعل افراد المشبه به قسمين متعارفا وغير متعارف لجزء قولنا المستعملة فيما وضعت له
لا يخرج الاستعارة بل لا بد من التقييد بقولنا من غير تاويل هذا هو الحق الصحيح الذي يجب ان يعتقد ان السكاكي لكن عبارة
قاصرة عن ذلك لانه قال وانما ذكرت هذا القيد ليحترز به عن الاستعارة ففي الاستعارة تعد الكلمة مستعملة فيما وضعت
له على اصح القولين ولا نسميها حقيقة بل مجازا لغويا لبناء دعوى اللفظ المستعار موضوعا للمستعار له على ضرب من التاويل
والظاهر ان قوله على اصح القولين متعلق بقوله مستعملة فيما وضعت له لا بقوله ليحترز به عن الاستعارة وليس بصحيح لانه
سبق ان الاختلاف انما هو في كونها مجازا لغويا ام عقليا لا في كونها مستعملة فيما وضعت له لاتفاق القولين على كونها مستعملة فيما
وضعت له في الجملة ولو اريد الوضع بالتحقيق لم يكن ليس في القولين ولو كان فكيف يخرج بقوله من غير تاويل فليتامل فالوجه
ان يتعلق بقوله ليحترز به عن الاستعارة فيرتكب كون الكلام قلقا وعرف السكاكي المجاز اللغوي بالكلمة المستعملة في غير
ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن ارادة معناها في ذلك النوع والباء في قوله
بالنسبة متعلق بالغير واللام في الغير للعهد اي المستعملة في معنى غير المعنى الذي الكلمة موضوعة له في اللغة او الشرع او العرف غيرا بالنسبة
الى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها لغويا يكون الكلمة قد استعملت في غير معناها اللغوي فتكون مجازا لغويا وعلى هذا
القياس ولما كان هذا القيد بمنزلة قولنا في اصطلاح به التخاطب مع ان هذا اوضح واول على المقصود اقام المصنف مقامه فقال في غير ما وضعت
له بالتحقيق في اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة عن ارادته اي ارادة معناها في ذلك الاصطلاح واتى السكاكي بقيد التحقيق اي
قيد الوضع في قوله بغير ما وضعت له بقوله بالتحقيق ليدخل في تعريف المجاز الاستعارة التي هي مجاز لغوي على ما مر من انها مستعملة
فيما وضعت له بالتاويل لا بالتحقيق فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم يدخل هي في التعريف اذ لا يصدق عليها انها مستعملة في غير ما
وضعت له هذا واضح لكن عبارته في هذا المقام قلقة لانه قال وقولي بالتحقيق احتراز عن ان لا تخرج الاستعارة وهذا غلط
لانه احتراز عن خروج الاستعارة لا عن عدم خروجها فيجب ان يكون لا زائدة كما في قوله تعالى لئلا يعلم وقال ايضا وقولي استعمالا
في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها احتراز عما اذا اتفق كون الكلمة مستعملة فيما وضعت له لا بالنسبة الى نوع حقيقتها كما اذا استعمل
صاحب اللغة لفظ الغائط في فضلات الانسان مجازا او صاحب الشرع لفظ الصلوة في الدعاء مجازا او صاحب العرف لفظ
الدابة في الحمار مجازا وهذا ايضا فاسد لان مثل ذلك مجاز فكيف يصح الاحتراز عنه فلا بد من ارتكاب حذف مضاف اي
الا احتراز عن خروج ما اذا اتفق او نحو ذلك ورد ما ذكره السكاكي بان الوضع وما يشتق منه اذا اطلق لا يتناول الوضع
بتاويل لانه تعين اللفظ بازاء المعنى بنفسه وقال وقولي بنفسه احتراز عن المجاز المعين بازاء
معناه بقرينة ولا شك ان دلالة الاسد على الرجل الشجاع وتعينه بازائه انما هو بواسطة القرينة فلا حاجة الى تقييد الوضع

في تعريف الحقيقة بعدم التاويل وفي تعريف المجاز بالتحقيق اللهم الا ان يراد زيادة الايضاح لا تتميم الحد وان اراد ذلك بقوله
ليحترز عن كذا وكذا مبني على تجوز وتسامح واجيب بالا نسلم ان الوضع عند الاطلاق لا يتناول الوضع بالتاويل والتقييد بقوله
بنفسه انما يصلح للاحتراز عن المجاز المرسل لا عن الاستعارة لان تعيين اللفظ في الاستعارة بازاء المعنى بنفسه بسبب
الادعاء ونصب القرينة انما هو لتعيين الدلالة فلا ينافي الوضع كما في المشترك فان الشجعان افراد الاسد قسمان
متعارف وغير متعارف ونصب القرينة انما هو لنفي المتعارف ليتعين المراد اعني غير المتعارف لا لنفي الاسد مطلقا والا لنافى
تقسيم الادعاء المذكور فلا يكون استعارة ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام ورد ايضا ما ذكره بان التقييد باصطلاح
التخاطب او ما يؤدي معناه كما لا بد منه في تعريف المجاز ليدخل فيه نحو لفظ الصلوة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازا
فكذا لا بد منه في تعريف الحقيقة ايضا ليخرج عنه نحو هذا اللفظ لانه مستعمل فيما وضع له في الجملة وان لم يكن ما وضع له في هذا الاصطلاح
ولا تاويل في هذا الوضع لما عرفت من معنى التاويل وانه مختص بالاستعارة فاهمال هذا القيد في تعريف الحقيقة مخل به ولا يخفى عليك
ان اعتبار هذا القيد في تعريفها انما يكون بهذه العبارة اعني قولنا في اصطلاح به التخاطب لا بعبارة المفتاح اذ لو قيل الكلمة مستعملة
فيما وضعت له استعمالا فيه بالنسبة الى نوع حقيقتها او الى نوع مجازها لزم الدور اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلكون الحقيقة
ماخوذة في تعريف المجاز وما يقال من ان هذا القيد مراد في تعريف الحقيقة لكنه اكتفى عن ذكره فيه بذكره في تعريف المجاز لكون البحث
عن الحقيقة غير مقصودة بالذات فكلام لا ينبغي ان يلتفت اليه لا سيما في التعريفات وكذا ما يقال ان تعريف الوضع يلام العهد اغنى
عن هذا القيد لانا نعني الوضع المعهود وهو الوضع الذي استعملت الكلمة فيما هي موضوعة له بذلك الوضع لا الوضع الذي وقع فيه التخاطب
اذ لا دلالة عليه ولو سلم ذلك فلا يتم ايضا في تعريف الموضوعة في قوله فيما هي موضوعة له بالوضع الذي فيه وقع التخاطب ولا شيء
يعني التعريف سوى هذا بل الجواب ان تعليق الحكم بالوصف مشعر بالحيثية كما في قولنا الجواد لا يخيب سائله اي من حيث انه
جواد فالمعنى ههنا ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من حيث انها موضوعة له ولا يخرج عن التعريف نحو الصلوة
اذا استعملها الشارع في الدعاء لان استعماله اياها في الدعاء ليس من حيث انها موضوعة للدعاء والا لما احتيج الى
القرينة بل من حيث ان الدعاء لازم للموضوع له لا يقال فعلى هذا ينبغي ان يترك العبارة في تعريف المجاز ايضا لانا نقول او لا ان الحاجة
مع ذكر القيد وما ذكرنا انما هو اعتذار عن تركه وثانيا انه لو ترك في تعريف المجاز لصار الحد ان الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة
له من حيث انه غير ما هي موضوعة له واستعمال المجاز في غير الموضوع له ليس من حيث انه غير الموضوع له بل من حيث انه
متعلق بالموضوع له بنوع علاقة مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له فلهذا جاز تركه في تعريف الحقيقة دون المجاز فليتامل
واعترض ايضا بان تعريفه للمجاز يدخل فيه الغلط فلا بد من التقييد بقولنا على وجه يصح واجيب بانه يخرج بقوله مع قرينة مانعة من ارادة

معنا كما اذا لا بنصب الخلفا قرينة على عدم ارادة الموضوع له وهذا انما لان اشارة الى الكتاب حيث يقول خذ هذا الفرس مشيرا
الى الكتاب بين يديه قرينة قاطعة على انه لم يرد بالفرس معناه الموضوع له وكذا اذا قال اكتب هذا الفرس وقسم السكاكي المجاز اللغوي
الراجع الى معنى الكلمة المتضمن للفائدة الى الاستعارة وغيرها بانه ان تضمن المبالغة في التشبيه فاستعارة والا فغير استعارة
وعرف السكاكي الاستعارة بان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به اي بالطرف المذكور الآخر اي الطرف المتروك مدعيا دخول
المشبه في جنس المشبه به كما تقول في الحمام اسد وانت تريد به الرجل الشجاع مدعيا انه من جنس الاسد فتثبت له ما
يختص المشبه به وهو اسم جنسه وكما تقول انشبت المنية اظفارها وانت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها
فتثبت لها ما يختص المشبه به اعني السبع وهو الاظفار فالشجاع قد اكتسى اسم الاسد كما اكتساه الحيوان المفترس
والمنية قد برزت مع الاظفار في معرض السبع منها في انه كذلك ينبغي كما هو شأن العارية فان المستعير يتزين بالعارية
في معرض المستعار منه لا يتفاوت الا بان احدهما مالك لها والآخر ليس بمالك لها ويسمى المشبه به سواء كان هو المذكور او
المتروك مستعارا منه ويسمى اسم المشبه به مستعارا ويسمى المشبه بالمشبه به مستعارا له هذا كلامه وهو دال على
ان المستعار منه في الاستعارة بالكناية هو السبع المتروك والمستعار هو لفظ السبع والمستعار له هو المنية وكلامه
في مناسبة التسمية كان يشعر بان المستعار هو الاظفار مثلا وسيجيء من كلامه ما ينافي جميع ذلك فقوله قد
وقع هذا على زعم القوم فبطل تحقيق الاستعارة بالكناية وقسمها اي قسم السكاكي الاستعارة الى المصرح بها والمكني عنها
وعنى بالمصرح بها ان يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه به وجعل منها اي من الاستعارة المصرح بها تحقيقية
وتخييلية وانما لم يقل قسمها اليها لان المتبادر الى الفهم من التحقيقية والتخييلية ما يكون على القطع وهو قد ذكر قسما آخر سماه
المحتملة للتحقيق والتخييل كما ذكر في بيت زهير وفسر التحقيقية بما مر اي بما يكون المشبه المتروك متحققا حسا او عقلا وعد
التمثيل على سبيل الاستعارة كما في قولك اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى منها اي من التحقيقية حيث قال في قسم الاستعارة
المصرح بها التحقيقية مع القطع ومن الامثلة استعارة وصف احدى صورتين منتزعتين من امور لوصف صورة اخرى ورد
ذلك بانه اي التمثيل مستلزم للتركيب المنافي للافراد فلا يصح عده من الاستعارة التي هي قسم من اقسام المجاز المفرد لان تنافي
اللوازم يدل على تنافي الملزومات والا لزم اجتماع المتنافيين ضرورة وجود اللازم عند وجود الملزوم وجوابه انه عد التمثيل
قسما من مطلق الاستعارة لا من الاستعارة التي هي مجاز مفرد ولا يلزم من قسمة المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها
ان يكون كل استعارة مجازا مفردا كما تقال الابيض اما حيوان او غيره والحيوان قد يكون ابيض وقد لا يكون وما يقال
قطعا على انه لم يجعل مطلق الاستعارة من اقسام المجاز المفرد والمعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له فان قلت

عرف السكاكي

المجاز ان المجاز عند السلف قسمان لغوي وعقلي واللغوي قسمان راجع الى معنى الكلمة وراجع الى حكم الكلمة والراجع الى المعنى قسمان خال
عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن للفائدة قسمان استعارة وغير استعارة وقال هذا ان المجاز العقلي والمجاز الراجع الى حكم الكلمة
لا بد فلان في المجاز المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له فظهر انه ليس بوارد الفسه واجيب بوجوه الاول ان الكلمة قد
يطلق على ما يعم المركب ايضا كما نبه عليه فلا يمتنع حمل الكلمة في تعريف المجاز على اللفظ ليعم المفرد والمركب وفيه نظر لان استعمال الكلمة
في اللفظ مجازا وليس اصطلاح القوم فلا يصح ذكره في التعريف من غير قرينة مع انه صرح بان التقسيم الى الاستعارة وغيرها هو المجاز
المفرد وسلمنا ذلك لكنا نقول حينئذ ما اريد بالكلمة ما يعم المفرد والمركب فان اريد بالوضع الشخصي لم يدخل المركب في التعريف
لانه ليس له وضع شخصي وان اريد ما هو اعم من الشخصي والنوعي فقد دخل المجاز في تعريف الحقيقة لانه موضوع بازاء المعنى المجازي وضعا
نوعيا على ما بين في علم الاصول الثاني انا لا نسلم ان التمثيل يستلزم التركيب بل هو استعارة مبنية على التشبيه التمثيلي والتشبيه
التمثيلي قد يكون طرفاه مفردين كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الآية وفيه نظر لانه لو ثبت ان مثل هذا المشبه به يقع
استعارة تمثيلية فهذا انما يصلح لرد كلام القوم حيث ادعوا استلزامه التركيب ولا يصلح لتوجيه كلام السكاكي لانه عد
من التحقيقية مثل قولنا اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى ولا شك انه ليس مما عبر عن المشبه به بمفرد ولا مجاز في مفرد من
مفرداته بل في نفس الكلام حيث لم يستعمل في معناه الاصلي والحاصل انه ان لم يستلزم التركيب لم يستلزم الافراد
ايضا وهذا كاف في الاعتراض الثالث ان اضافة الكلمة الى شيء او تقييدها او اقترانها بالف شيء لا يخرجها عن ان تكون
كلمة فالاستعارة ههنا هو التقديم المضاف الى الرجل المقترن بتأخير اخرى والمستعار له هو التردد فهو كلمة مستعملة
في غير ما وضعت له وهذا في غاية السقوط وان كان صادرا من هو نهاية في الحذاقة والاشتهار بالفضل بان لفظة تقدم
رجلا وتؤخر اخرى مستعمل في معناه الاصلي والمجاز انما هو في استعمال هذا الكلام في غير معناه الاصلي اعني صورة تردد من
يقوم ليذهب فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى وهذا ظاهر عند من له معرفة في علم البيان
وفسر السكاكي الاستعارة التخييلية بما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا بل هو اي معناه صورة وهمية محضة لا يشوبها
شيء من التحقق العقلي والحسي كلفظ الاظفار في قول الهذلي واذا المنية انشبت اظفارها فانه لما شبه المنية بالسبع في
الاغتيال اخذ الوهم في تصويرها بصورته اي تصوير المنية بصورة السبع واختراع لوازمه لها اي لوازم السبع للمنية وعلى
الخصوص ما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس به فاخترع لها اي للمنية صورة مثل صورة الاظفار المحققة ثم اطلق عليه اي
على المثل يعني على الصورة التي هي مثل صورة الاظفار لفظ الاظفار فيكون استعارة تصريحية لانه قد اطلق اسم المشبه به وهو
الاظفار المحققة على المشبه وهو صورة وهمية شبيهة بصورة الاظفار المحققة والقرينة اضافتها الى المنية والتخييلية عنده لا

المشبه المشبه بالعارية

يجب ان تكون تابعة للاستعارة بالكناية ولهذا اشتغل لم يجعلوا اظفار المنية الشبيهة بالسبع ولسان الحال الشبيهة بالمتكلم ونحوهما
الحكم الشبيه بالناطق فصرح بالتشبيه ليكون الاستعارة في الاظفار فقط من غير استعارة بالكناية وقال المصنف انه بعيد
جدا اذ لا يوجد له مثال في الكلام واما قوله اي تمام لا تسقني ماء الملام فزعم السكاكي انه استعارة تخييلية غير تابعة للمكنى عنها
وذلك بانه توهم للملام شيئا شبيها بالماء فاستعار له لفظ الماء لكنه مستهجن وزعم المصنف انه لا دليل فيه لجواز ان يكون
قد شبه الملام بظرف شراب مكروه فيكون استعارة بالكناية ثم اضاف الماء اليه استعارة تخييلية او يكون قد شبه
الملام بالماء المكروه فاضاف المشبه به الى المشبه كما في لجين الماء فلا يكون من الاستعارة في شيء وعلى التقديرين يكون
مستهجنا ايضا لانه كان ينبغي ان يشبه بظرف شراب مكروه او شراب مكروه ولا دلالة للفظ على هذا وفيه اي في تفسير التخييلية بما ذكره
تعسف اي اخذ على غير الطريق لما فيه من كثرة الاعتبارات التي لا يدل عليها دليل ولا تدعو اليه حاجة وقد يقال ان التعسف لازم
فيه انه لو كان الامر كما زعم لوجب ان يسمى هذه الاستعارة توهمية لا تخييلية وهذا في غاية السقوط لانهم يسمون حكم الوهم
تخييلا ذكر ابو علي في الشفاء ان القوة المسماة بالوهم هي الرئيسة الحاكمة في الحيوان حكما غير عقلي ولكن حكما تخييليا وايضا
انهم يقولون ان للوهم قوة تسمى وهي التي لها قوة التركيب والتفصيل بين الصور والمعاني الجزئية وتسمى عند استعمال العقل
اياها مفكرة وعند استعمال الوهم متخيلة وبالجملة تفسيره للتخييلية تفسير بغيره اي غير السكاكي للتخييلية بجعل الشيء للشيء
كجعل اليد للشمال وجعل الاظفار للمنية فعلى تفسير السكاكي يجب ان يجعل للشمال صورة متوهمة شبيهة باليد ويكون
اطلاق اليد عليها استعارة تصريحية تخييلية واستعمالا للفظ في غير ما وضع له وعند غيره الاستعارة هو اثبات اليد للشمال
ولفظ اليد حقيقة لغوية مستعملة في معناه الموضوع له ولهذا قال الشيخ عبد القاهر انه لا خلاف في ان اليد استعارة ثم انك لا
تستطيع ان تزعم ان لفظ اليد قد نقل عن شيء الى شيء اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد بل المعنى على انه اراد
ان يثبت للشمال يدا والحاصل انا انما نحقق معنى الاستعارة في التخييلية على تفسير السكاكي دون المصنف لان الاستعارة في شيء
تقتضي تشبيه معناه بما وضع له اللفظ المستعار بالتحقيق ولا يتحقق هذا المعنى بمجرد جعل الشيء للشيء من غير توهم تشبيه معناه
المتحقق لما سبق من تفسير الاستعارة وان خصص التفسير المذكور بغير التخييلية يصير النزاع لفظيا ويكون مخالفا لما اتفق
عليه السلف من ان الاستعارة التخييلية قسم من اقسام المجاز اللغوي لانا نقول ما ذكرت من معنى الاستعارة المقتضي
للتشبيه انما هو للاستعارة التي من اقسام المجاز اللغوي وهو غير الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية وتحقيق
معنى الاستعارة في التخييلية انه استعير للمنية ما ليس لها وهو الاظفار والنزاع في ان لفظ الاظفار مستعمل
في معناه الحقيقي ليكون حقيقة لغوية او في غير معناه اعني الصورة الوهمية الشبيهة بالاظفار ليكون مجازا لغويا فسماها الاستعارة

147

التصريحية كما هو مذهب السكاكي وقد مر ان هذا النزاع ليس بلفظي والقول باجماع السلف على ان التخييلية من المجاز
اللغوي نقل محفوظ بل لا يبعد ان يدعى ان اجماعهم على خلافه ويقتضي ما ذكره السكاكي في التخييلية ان يكون الترشيح استعارة
تخييلية للزوم مثل ما ذكره السكاكي في التخييلية من اثبات صورة وهمية فيه اي في الترشيح لان في كل من الترشيح والتخييلية
اثبات بعض ما يخص المشبه به للمشبه فكما اثبت للمنية التي هي المشبه ما يخص السبع الذي هو المشبه به من الاظفار كذلك
اثبت لاختيار الضلالة على الهدى الذي هو المشبه ما يخص الذي هو المشبه به الذي هو الاشتراء الحقيقي من الربح والتجارة فكما اعتبر هناك
صورة وهمية شبيهة بالاظفار فليعتبر هاهنا ايضا معنى وهمية شبيهة بالتجارة وآخر شبيهة بالربح ليكون استعمال التجارة
والربح فيهما استعارتين تخييليتين اذ لا فرق بينهما الا بان التعبير عن المشبه الذي اثبت له ما يخص المشبه به كالمنية مثلا
في التخييلية بلفظه الموضوع له كلفظ المنية وفي الترشيح بغير لفظه كلفظ الاشتراء المعبر به عن الاختيار والاستبدال الذي هو المشبه
مع ان لفظ الاشتراء ليس بموضوع له وهذا معنى قوله في الايضاح ان في كل منهما اثبات بعض لوازم المشبه به المختصة به للمشبه غير
ان التعبير عن المشبه في التخييلية بلفظه الموضوع له وفي الترشيح بغير لفظه فاكتسب في قوله غير ان التعبير عن المشبه هو الذي
اثبت له بعض لوازم المشبه به وقد خفي هذا على بعضهم فتوهم ان المراد بالمشبه هاهنا هو الصورة الوهمية الشبيهة بالصورة
المحققة فاعترض بان التعبير عنه ايضا ليس بلفظه بل بلفظ المشبه به اعني الاظفار التي هي موضوعة للصورة المحققة التي هي المشبه
بها وهو سهو ثم هذا الفرق لا يقتضي وجوب اعتبار المعنى المتوهم في التخييلية وعدم اعتباره في الترشيح فاعتباره في احدهما
دون الآخر تحكم وما يقال ان الترشيح ليس من المجاز والاستعارة لما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى واعتصموا بحبل
الله جميعا انه يجوز ان يكون الحبل استعارة لعهده والاعتصام استعارة للوثوق بالعهد او هو ترشيح لاستعارة الحبل
بما يناسبه وحاصل اعتراض المصنف المطالبة بالفرق بين التخييلية والترشيح والجواب ان الامر الذي هو من خواص المشبه به
لما قرن في التخييلية بالمشبه كالمنية مثلا حملناه على المجاز وجعلناه عبارة عن امر متوهم يمكن اثباته للمشبه وفي الترشيح لما
قرن بلفظ المشبه به لم يحتج الى ذلك لانه جعل المشبه به هو هذا المعنى مع لوازمه فاذا قلنا رأيت اسدا يفترس اقرانه
ورأيت بحرا يتلاطم امواجه فالمشبه به هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقي والبحر الموصوف بالتلاطم الحقيقي بخلاف
اظفار المنية فانها لا تحتاج عن الصورة المتوهمة ليصح اضافتها الى المنية فان قيل مثل هذا لا يكون الترشيح خارجا من الاستعارة
زائدا عليها وكما فرق بين العقد والجمع والمشبه به هو الموصوف والصفة خارجة عنه لا المجموع المركب منهما وايضا من زيادة
ان الاستعارة تامة بدونه وعنى بالمكنى عنها اي اراد السكاكي بالاستعارة المكنى عنها ان يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه
هو المشبه ويراد به المشبه به على ان المراد بالمنية في قوله واذا المنية انشبت اظفارها هو السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان

تكون مشبها بغير السبع بقرينة اضافة الاظفار التي هي من خواص السبع اليها اي الى المنية فقد ذكر المشبه اعني المنية
واريد به المشبه به اعني السبع فالاستعارة بالكناية لا تنفك عن التخييلية لان اضافة خواص المشبه به الى المشبه لا تكون الا
على سبيل الاستعارة ورد ما ذكره في تفسير الاستعارة المكنى عنها بان لفظ المشبه فيها اي في الاستعارة بالكناية
كلفظ المنية مثلا مستعمل فيما وضع له تحقيقا للقطع بان المراد بالمنية هو الموت لا غير والاستعارة ليست كذلك لانه فسرها
بان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الآخر وجعلها قسما من المجاز اللغوي المفسر بالكلمة المستعملة في غير ما وضع له
بالتحقيق واضافة نحو الاظفار التي جعلها قرينة الاستعارة انما هي قرينة التشبيه المضمر في النفس اعني تشبيه المنية
بالسبع وهذا كانه جواب سؤال مقدر وهو انه لو اريد بالمنية معناها الحقيقي فما معنى اضافة الاظفار اليها والا فلا دخل له
في الاعتراض فان قلت انه قد ذكر في كتابه ما يحصل به التفصي عن هذا الاعتراض حيث اورد سؤالا وهو ان الاستعارة
تقتضي ادعاء ان المستعار له من جنس المستعار منه وانكار ان يكون شيئا غيره ومبنى الاستعارة بالكناية على ذكر
المشبه باسم جنسه والاعتراف بحقيقة الشيء الكل من التصريح باسم جنسه ثم اجاب انا نفعل ههنا باسم المشبه ما نفعل في الاستعارة
المصرح بها بمسمى المشبه فانا ندعي هناك الشجاع مسمى للفظ الاسد بارتكاب تاويل كي نتوصل بها الى التفصي عن التناقض بين
ادعاء الاسدية ونصب القرينة المانعة عن ارادة الهيكل المخصوص كذلك ندعي ههنا اسم المنية اسما للسبع مرادفا للفظ السبع
بارتكاب تاويل وهو ان تدخل المنية في جنس السبع للمبالغة في التشبيه بجعل افراد السبع قسمين متعارفا وغير متعارف ثم
تذهب على سبيل التخييل الى ان الواضع كيف يصح منه ان يضع اسمين كلفظي المنية والسبع لحقيقة واحدة ولا يكونا مترادفين
فيتهيأ لنا بهذا الطريق دعوى السبعية للمنية مع التصريح بلفظ المنية قلت هب انه يصح ذلك لكنه لا يقتضي كون لفظ المنية مستعملا
في غير ما وضع له على التحقيق حتى يدخل في تعريف المجاز ويخرج عن تعريف الحقيقة فانا اذا جعلنا مسمى الرجل الشجاع
من جنس مسمى الاسد بالتاويل لم يصر استعمال لفظ الاسد فيه بطريق الحقيقة بل كان مجازا فكذا اذا جعلنا اسم المنية مرادفا
لاسم السبع بالتاويل لم يصر استعماله في الموت بطريق المجاز حتى يكون استعارة بل هو حقيقة فلهذا قال وبالجملة انا لا
نجوز ان المراد بالمنية ههنا هو الموت وهذا اللفظ موضوع له على التحقيق فلا يكون مجازا البتة وعلى هذا يندفع ما قيل ان لفظ
المنية بعد ما جعل مرادفا للسبع فاستعماله في الموت استعمال فيما وضع له ادعاء لا تحقيقا فلا يكون حقيقة بل مجازا وكذا
ما قيل ان المراد بالمشبه به اي السبع وهذا مما يمكن انكاره وذلك لانا نعني بالمشبه به هو السبع الحقيقي المتعارف لا الادعائي
الغير المتعارف لان الادعائي انما هو عين المشبه الذي هو المنية وهذا في غاية الظهور بل الجواب انا قد ذكرنا ان قيد الحيثية مراد في تعريف
الحقيقة فالحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له بالتحقيق من حيث انها موضوعة له بالتحقيق ونحن لا نسلم ان استعمال

لفظ

لفظ المنية في الموت في مثل قولنا انشبت المنية اظفارها استعمال فيما وضع له بالتحقيق من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من
حيث انه جعل فردا من افراد السبع الذي لفظ المنية موضوع له بالتاويل المذكور وبيان ذلك ان استعماله في الموت قد يكون
باعتبار انه موضوع له في مثل قولنا دنت منية فلان وقد يكون باعتبار انه موضوع للسبع مرادف له والموت فرد من افراد السبع
غير متعارف كما في اظفار المنية فاستعماله بالاعتبار الاول على سبيل الحقيقة بخلاف الاعتبار الثاني فان استعماله فيه ليس من حيث
انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه مرادف للسبع والموت فرد من افراده فافهم هذا غاية ما امكن في توجيه كلامه على ما فهموه
وفيه ما فيه والحق ان الاستعارة بالكناية هو لفظ السبع المكنى عنه بذكر رديفه الواقع موقعه لفظ المنية المراد فردا ادعائيا والمنية
مستعار له والحيوان المفترس مستعار منه على ما سبق والسكاكي حيث فسر الاستعارة بالكناية بذكر المشبه وارادة المشبه به
اراد بها المعنى المصدري وحيث جعلها من اقسام المجاز اللغوي اراد بها اللفظ المستعار وقد صرح بان المستعار في الاستعارة بالكناية
هو اسم المشبه به المتروك وعلى هذا لا اشكال عليه الا انه صرح في آخر بحث الاستعارة التبعية بان المنية استعارة بالكناية عن السبع والا
عن المتكلم الى غير ذلك من الامثلة وفي آخر فصل المجاز العقلي بان الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي في الاشكال فالوجه
ان تجعل مثل هذا على حذف المضاف اي ذكر المنية استعارة بالكناية فالكون عبارة عن السبع ادعاء على ان المراد بالاستعارة معناها
المصدري اعني استعمال المشبه في المشبه به ادعاء فيوافق كلامه في بحث الاستعارة بالكناية ويندفع الاشكال بحذافيره
واختار السكاكي رد الاستعارة التبعية وهي ما يكون في الحروف والافعال وما يشتق منها الى الاستعارة المكنى عنها بجعل قرينتها اي
قرينة التبعية استعارة مكنيا عنها وجعل الاستعارة التبعية قرينتها اي قرينة الاستعارة المكنى عنها على نحو قوله اي قول السكاكي
في المنية واظفارها حيث جعل المنية استعارة بالكناية واضافة الاظفار اليها قرينتها ففي قولنا نطقت الحال بكذا جعل
القوم نطقت استعارة عن دلت والحال حقيقة لا الاستعارة لكنه قرينة لاستعارة النطق للدلالة فهو يجعل الحال استعارة
بالكناية عن المتكلم ويجعل نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة وهكذا في قوله نقريهم لهذميات يجعل اللهذميات استعارة
بالكناية عن المطعومات المشتهية على سبيل التهكم ونسبة لفظ القرى اليها قرينة الاستعارة وعلى هذا القياس
في سائر الامثلة ففي قوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا يجعل العداوة والحزن استعارة بالكناية عن العلة الغائية
للالتقاط ويجعل نسبة لام التعليل اليه قرينة وكذا في قوله ولاصلبنكم في جذوع النخل يجعل الجذوع استعارة بالكناية
عن الظروف والامكنة واستعمال في قرينة على ذلك وبالجملة ما جعله القوم قرينة الاستعارة التبعية يجعله هو استعارة
بالكناية وما جعلوه استعارة تبعية يجعله قرينة الاستعارة بالكناية وانما اختار ذلك ليكون اقرب الى الضبط لما فيه من
تقليل الاقسام ورد ما اختاره السكاكي بانه ان قدر التبعية كنطقت في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة

استعارة تبعية

بان يراد بها معناه الحقيقي لم تكن استعارة تخييلية لانها اى التخييلية مجاز عنده اى عند السكاكى لانه جعلها من اقسام الاستعارة المصرح بها التى هى من اقسام المجاز المفسرة بذكر المشبه به وارادة المشبه الا ان المشبه فيها يجب ان يكون مما لا تحقق له حسا ولا عقلا بل يكون صورة وهمية محضة واذا لم تكن الترشيح تخييلية فلم تكن الاستعارة المكنى عنها مستلزمة للتخييلية لوجود المكنى عنها فى مثل نطقت الحال بكذا بدون التخييلية ح ووجود الملزوم بدون اللازم محال وذكر ان عدم استلزام المكنى عنها التخييلية باطل بالاتفاق والا اى وان لم يقدر التبعية التى جعلها قرينة المكنى عنها حقيقة بل قدرها مجازا فتكون التبعية كنطقت مثلا استعارة لان المجاز ... ان العلاقة بين المعنيين هى المشابهة ولا نعنى بالاستعارة سوى هذا فلم يكن ما ذهب اليه السكاكى من رد التبعية الى المكنى عنها مغنيا عما ذكره غيره اى غير السكاكى من تقسيم الاستعارة الى التبعية وغيرها لانه اضطر آخر الامر الى القول بالاستعارة التبعية حيث لم يثبت له ان يجعل نطقت فى قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بل لزمه ان يقدره استعارة والاستعارة فى الفعل لا تكون الا تبعية وما يقال انه يجوز كون العلاقة هى المشابهة لا يكفى فى ثبوت الاستعارة بل انما تكون اذا كانت جلية مع قصد المبالغة فى التشبيه وتحقق هذين الامرين ممنوع فمما لا ينبغى ان يلتفت اليه وذكر بعض من له حذاقة فى غير هذا الفن جوابا عن اعتراض المص انا لا نسلم ان نطقت اذا كان حقيقة لم يوجد الاستعارة التخييلية لانها ليست فى نطقت بل فى الحال بان يجعل لها لسان وايضا معنى قوله فى المفتاح لا ينفك المكنى عنها عن التخييلية ان التخييلية مستلزمة للمكنى عنها لا على العكس كما فهمه المص فاذا قلنا نطق لسان الحال واردنا باللسان الصورة التخييلية للحال التى هى بمنزلة اللسان للانسان فلا بد من استعارة التكلم للحال لتكون هنا استعارة مكنى عنها وتخييلية اما اذا قلنا نطقت الحال فالمكنى عنها موجودة دون التخييلية فانها من قسم المصرح بها والا لفرع فى المشبه به فى نطقت الحال هذا كلامه ولا يخفى له كلام السكاكى والعجب ممن يقوم بالذب من كلام احد من غير ان ينظر فيه ادنى نظرة فان قلت ان اراد بالاتفاق على استلزام المكنى عنها التخييلية اتفاق غير السكاكى فهو لا يضره وليلا على ابطال كلامه لانه بصدد الخلاف معهم على انه قد ذكر صاحب الكشاف فى قوله وينقضون عهد الله انه فى العهد استعارة بالكناية وتشبيها بالحبل والنقض استعارة لابطال العهد وهذا امر محقق عقلا لا وهمى فتكون قرينة الاستعارة بالكناية استعارة تحقيقية لا تخييلية وان اراد اتفاق السكاكى وغيره فظاهر البطلان لانه قد صرح بان عدم انفكاك المكنى عنها عن التخييلية انما هو مذهب السلف وعنده لا لزوم بينهما بل توجد التخييلية بدونها كما ذكرنا فى اظفار المنية الشبيهة بالسبع ومما توجد بدون التخييلية كما صرح به فى المجاز العقلى حيث قال ان قرينة المكنى عنها اما امر مقدر وهمى كالاظفار فى اظفار المنية ونطقت فى نطقت الحال او امر محقق كالانبات فى قولك انبت الربيع البقل والهزم فى هزم الامير الجند قلت هذا صالح لابطال كلام المص لا توجيه لكلام السكاكى لانه قد صرح بان نطقت من قبيل الوهمى كالاظفار فيجب ان يقدر امرا وهميا شبيها بالنطق كما ذكر فى الاظفار وهذا قول بالاستعارة التبعية ثم يستفاد من كلامه انه يمكن رد التركيب المسمى على التبعية الى التركيب المسمى ... بالاستعارة ...

على المكنى عنها اذا اعتبر فى المكنى عنها والتخييلية تغيير المعنى فمثلا فى نطقت الحال بكذا يجعل تشبيه الحال بالمتكلم استعارة بالكناية واثبات النطق لها استعارة تخييلية ويكون نطقت حقيقة مستعملة فى المعنى الاصلى كما هو مذهبه فى الاظفار فلا يلزم القول بالاستعارة التبعية وكذا يمكن ذكره على مذهب السلف ايضا لما مر من ان التخييلية عندهم حقيقة كيد الشمال واظفار المنية

فصل فى شرائط حسن الاستعارات

حسن كل من الاستعارة التحقيقية والتمثيل على سبيل الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه كان يكون وجه الشبه شاملا للطرفين والتشبيه وافيا بافادة ما علق به من الغرض ونحو ذلك مما سبق فى باب التشبيه وذلك لان بناءهما على التشبيه فيتبعانه فى الحسن والقبح وان لا يشم رائحته لفظا اى وبان لا يشم كل من التحقيقية والتمثيل رائحة التشبيه من جهة اللفظ ولذا قلنا بان نحو رايت اسدا فى الشجاعة تشبيه لا استعارة وذلك لان اشمامها رائحة التشبيه يبطل الغرض من الاستعارة اعنى ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به والحاقه به لما فى التشبيه من الدلالة على كون المشبه به اقوى فى وجه الشبه كقولنا ... فى تشبيه ... بالمسك فقاعدة التشبيه نقصان ما يحكى ومن زعم ان من شرائط حسن كل منهما ان يكون مطلقا غير مقيد بصفة او تفريع كلام ملائم لاحد الطرفين فقد اخطأ لان المرشحة من احسن انواع الاستعارات ثم المجردة ناقصة الحسن بالنسبة الى المرشحة ... ولذلك اى ولان شرط حسنها ان لا يشم رائحة التشبيه لفظا يوصى ان يكون التشبيه اى ما به المشابهة بين الطرفين جليا بنفسه او بسبب عرف او اصطلاح خاص لئلا يصير الاستعارة الغازا اى تعمية فى المراد يقال الغز فى كلامه اذا عمّى مراده ومنه اللغز والجمع الغاز مثل رطب وارطاب يعنى يصير الغازا اذا روعى شرائط حسن الاستعارة واما اذا لم يراع كما لو اشم رائحة التشبيه فلا يصير الغازا لكن يفوت الحسن كما لو قيل فى التحقيقية رايت اسدا واريد انسان ابخر وفى التمثيل رايت ابلا مائة لا تجد فيها راحلة واريد الناس من قوله عليه السلام الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة وفى الفائق تجدون الناس كابل مائة ليس فيها راحلة الراحلة البعير الذى يرحل الرجل جملا كان او ناقة يريد ان المرضى المنتجب فى عزة وجوده كالنجيبة التى لا توجد فى كثير من الابل والكاف مفعول ثان لتجدون وليست ... فى محل النصب على الحال كانه قيل كالابل المائة غير موجود فيها راحلة او ... مستانفة وبهذا ظهر ان التشبيه اعم محلا يعنى ان كل ما يتاتى فيه الاستعارة التحقيقية او التمثيل يتاتى فيه التشبيه وليس كل ما يتاتى فيه التشبيه يتاتى فيه الاستعارة التحقيقية او التمثيل لجواز ان يكون وجه الشبه خفيا فيصير تعمية والغازا او تخليطا بالاطلاق كما فى المثالين المذكورين ويتصل به اى بما ذكر من انه اذا خفى الشبه بين الطرفين لا يحسن الاستعارة ويتعين التشبيه انه اذا قوى الشبه بين الطرفين حتى اتحدا كالعلم والنور والشبهة والظلمة لم يحسن التشبيه وتعينت الاستعارة لئلا يصير كتشبيه الشئ بنفسه فاذا فهمت مسالة

تقول حصل في قلبي نور ولا تقول كان في قلبي نورا وكذا اذا وقعت في شبهة تقول وقعت في ظلمة ولا تقول كاني في ظلمة
والاستعارة المكني عنها كالتحقيقية في ان حسنها برعاية جهات حسن التشبيه لانها تشبيه مضمر والاستعارة التخييلية حسنها
بحسب حسن المكني عنها لانها لا تكون الا تابعة للمكني عنها عند المصنف وليس لها في نفسها تشبيه لانها حقيقة كما مر فحسنها تابع لحسن
متبوعها واما صاحب المفتاح فلما لم يقل بوجوب كونها تابعة للمكني عنها قال ان حسنها بحسب حسن المكني عنها متى كانت تابعة لها
وقلما تحسن الحسن البليغ غير تابعة لها ولذا استهجن باب اللام ولقائل ان يقول لما كانت التخييلية عنده استعارة مفرعة
مبنية على التشبيه فلم لم يكن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه ايضا كما ذكر في التحقيقية والمكني عنها **فصل** اعلم ان
الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلها عن معناها الاصلي كذلك توصف به ايضا لنقلها عن اعرابها الاصلي الى غيره وظاهر عبارة المفتاح ان
الموصوف بهذا النوع من المجاز هو الاعراب وهو ظاهر في الحذف كالنصب في القرية والرفع في ربك لانه قد نقل عن محله اعني المضاف
واما في المجاز بالزيادة فلا يتحقق ذلك الانتقال فيه وقد صرح بان الجر في ليس كمثله شيء مجاز والمقصود في فن البيان هو المجاز بالمعنى
الاول لكنه قد جاوز التنبيه على هذا اقتداء بالسلف واحترازا لتضييع السامع عن الزلل عند اتفاق الكلمة بالمجاز بهذا الاعتبار فقال
وقد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم اعرابها الاصلي اي اضافة الحكم الى الاعراب للبيان وهو يشعر لفظ المفتاح ان تغير اعرابها من نوع الى
آخر بحذف لفظ او زيادة لفظ فالاول كقوله تعالى وجاء ربك واسأل القرية والثاني مثل قوله تعالى ليس كمثله شيء اي جاء امر ربك لاستحالة المجيء
على الرب واسأل اهل القرية للقطع بان المقصود سؤال اهل القرية وان كان الله قادرا على انطاق الجدران ايضا قال الشيخ عبد القاهر
ان الحكم بالحذف في مثل هذا الامر يرجع الى غرض المتكلم حتى لو وقع في غير هذا المقام لم يقطع بالحذف لجواز ان يكون كلام رجل مر بقرية قد خربت
وباد اهلها فاراد ان يقول لصاحبه واعظا ومذكرا او لنفسه متعظا ومعتبرا اسأل القرية عن اهلها وقل لها ما صنعوا كما يقال سل الارض
من شق انهارك وغرس اشجارك وجنى ثمارك فالحكم الاصلي لربك والقرية هو الجر وقد تغير في الاول الى الرفع وفي الثاني
الى النصب بسبب حذف المضاف وليس مثله شيء فالحكم الاصلي لمثله هو النصب لانه خبر ليس وقد تغير الى الجر بسبب زيادة
الكاف وذلك لان المقصود نفي ان يكون شيء مثله تعالى لا نفي ان يكون شيء مثل مثله والاحسن ان لا تجعل الكاف زائدة وكونه
من باب الكناية وفيه وجهان احدهما انه نفي للشيء بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم كما يقال ليس لاخي زيد
اخ فاخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لا بد لاخي زيد من اخ هو زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفي ملزومه اي ليس لزيد اخ اذ
لو كان لزيد اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا نفيت ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان
هو مثل مثله اذ التقدير انه موجود والثاني ما ذكره صاحب الكشاف وهو انهم قد قالوا مثلك لا يبخل فنفوا البخل عن مثله
والغرض نفيه عن ذاته فسلكوا طريق الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا نفوه عمن يسد مسده وعمن يكون على اخص اوصافه فقد

نفوه عنه كما يقولون قد ايفعت لداته وبلغت اترابه يريدون ايفاعه وبلوغه فحينئذ لا فرق بين قوله ليس كالله شيء وقوله ليس كمثله
شيء الا ما تعطيه الكناية من فائدتها وهما عبارتان متعاقبتان على معنى واحد وهو نفي المماثلة عن ذاته ونحوه قوله تعالى بل يداه مبسوطتان
فان معناه بل هو جواد من غير تصور يد ولا بسط لها لانها وقعت عبارة عن الجود فلا يقصدون شيئا آخر حتى انهم استعملوها
فيمن لا يد له وكذلك يستعمل هذا فيمن له مثل ومن لا مثل له قال صاحب المفتاح ورأيي في هذا النوع ان يعد ملحقا بالمجاز
ومشبها به لاشتراكهما في التعدي عن الاصل الى غير الاصل لا ان يعد مجازا ولهذا لم اذكر الحد شاملا له لكن العهدة في ذلك على السلف
وفيه نظر لانه ان اراد بعدهم عن المجاز اطلاق لفظ المجاز عليه فلا نزاع له في ذلك سواء كان على سبيل المجاز او الاشتراك
وان اراد انهم جعلوه من اقسام المجاز اللغوي المقابل للحقيقة المفسر بتفسير يتناوله وغيره فليس كذلك لاتفاق السلف
على وجوب كون المجاز مستعملا في غير ما وضع له مع اختلاف عباراتهم في تعريفاته كما في التعريف الذي نقله السكاكي عنهم وهو
كل كلمة اريد بها غير ما وضعت له في وضع واضع لملاحظة بين الثاني والاول فظاهر انه لا يتناول هذا النوع من المجاز لانه مستعمل
في معناه الاصلي والا لدخل في تعريف السكاكي ايضا واما تقسيمهم المجاز الى هذا النوع وغيره فمعناه انه يطلق عليهما
كما يقال المستثنى متصل ومنقطع فلا نزاع للسكاكي ههنا رأيا يتفرد به والله اعلم بالصواب **الكناية**
في اللغة مصدر قولك كنيت بكذا عن كذا وكنوت اذا تركت التصريح به وفي الاصطلاح يطلق على معنيين احدهما المعنى المصدري
الذي هو فعل المتكلم اعني ذكر اللازم وارادة الملزوم مع جواز ارادة اللازم ايضا فاللفظ مكنى به والمعنى مكنى عنه والثاني نفس
اللفظ وهو الذي اشار اليه المصنف بقوله الكناية لفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادته معه اي ارادة ذلك المعنى مع لازمه
كلفظ طويل النجاد المراد به لازم معناه اعني طول القامة مع جواز ان يراد حقيقة طول النجاد ايضا فظهر انها تخالف المجاز من
جهة ارادة المعنى الحقيقي للفظ مع ارادة لازمه كارادة طول النجاد مع ارادة طول القامة بخلاف المجاز فانه لا يصح فيه ان يراد
المعنى الحقيقي مثلا لا يجوز في قولك رأيت اسدا في الحمام ان يراد بالاسد الحيوان المفترس لانه يلزم ان يكون في المجاز
قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي فلو انتفى هذا انتفى المجاز لانتفاء الملزوم بانتفاء اللازم وهذا معنى قولهم ان المجاز ملزوم
قرينة معاندة لارادة الحقيقة وملزوم معاند الشيء معاند لذلك الشيء والا لزم صدق الملزوم بدون اللازم وههنا
بحث وهو ان المفهوم من التعريف المذكور ان المراد بالكناية هو لازم المعنى وارادة المعنى جائزة لا واجبة وبهذا
يشعر قوله في المفتاح ان الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة فلا يمتنع في قولك فلان طويل النجاد ان يراد طول نجاده مع ارادة
طول قامته وهذا هو الحق لان الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى الحقيقي وان كانت جائزة للقطع بصحة قولنا فلان
طويل النجاد وان لم يكن له نجاد قط وقولنا جبان الكلب ومهزول الفصيل وان لم يكن له كلب ولا فصيل وفي مواضع من

المفتاح تصريح بان المراد بالكناية هو المعنى ولازمه جميعا لانه قال المراد بالكلمة المستعملة اما معناها وحده او غير معناها
وحده او معناها وغيرها والاول الحقيقة والثاني المجاز والثالث الكناية والحقيقة والكناية يشتركان في كونهما حقيقتين
ويفترقان في التصريح وعدم التصريح وبهذا يشعر قول المصنف بخلاف المجاز من جهة ارادة لازمه وان كان يشير الى ان
ارادة اللازم اصل وارادة الملزوم المعنى تبع كما يفهم من قولنا جاء زيد مع عمرو ولهذا يقال جاء فلان مع الامير ولا يقال جاء الامير
معه فوجه التوفيق بين كلامي المصنف ان معنى قوله من جهة ارادة المعنى من جهة جواز ارادة المعنى بقرينة ما سبق من
التعريف واما قوله في الايضاح والفرق بينها وبين المجاز من هذا الوجه اي من جهة ارادة المعنى مع جواز ارادة لازمه
فليس بصحيح اللهم الا ان يراد بالمعنى ما عنى وهو لازم المعنى الموضوع له وبلازمه الحق معناه الموضوع له وفيه ما فيه وفرق

الفرق بين الكناية والمجاز

السكاكي وغيره بين الكناية والمجاز بان الانتقال فيها اي في الكناية من اللازم الى الملزوم كالانتقال من طول
النجاد الذي هو لازم لطول القامة اليه وفيه اي في المجاز من الملزوم الى اللازم كالانتقال من الغيث الذي هو ملزوم النبت
الى النبت ومن الاسد الذي هو ملزوم الشجاع الى الشجاع ورد هذا الفرق بان اللازم ما لم يكن ملزوما لم ينتقل منه الى الملزوم
لان اللازم من حيث هو لازم يجوز ان يكون اعم من الملزوم ولا دلالة للعام على الخاص بل انما يكون ذلك على تقدير تلازمهما
وتساويهما فان قيل يجوز ان يدل عليه بواسطة انضمام القرينة قلنا لا يبقى اعم ولو سلم فلا يجوز ان يكون المجاز ايضا
كذلك وحينئذ اي اذا كان اللازم ملزوما يكون الانتقال من الملزوم الى اللازم كما في المجاز فلا يتحقق الفرق والسكاكي
ايضا معترف بان اللازم ما لم يكن ملزوما امتنع الانتقال منه لانه قال مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم وهذا
يتوقف على مساواة اللازم للملزوم وح يكونان متلازمين فيصير الانتقال من اللازم الى الملزوم ح بمنزلة الانتقال
من الملزوم الى اللازم فان قيل مراده ان اللزوم من الطرفين من خواص الكناية دون المجاز او شرط لها دونه قلنا
لانم ذلك وما الدليل عليه بل الجواب ان مرادهم باللازم ما يكون وجوده على سبيل التبعية كطول النجاد التابع لطول القامة ولهذا
جوزوا كون اللازم اخص كالضاحك بالفعل للانسان فالكناية ان يذكر من المتلازمين ما هو تابع ورديف ويراد

الكناية

به ما هو متبوع ومردوف والمجاز بالعكس وفيه نظر لان المجاز قد يكون من الطرفين كاستعمال الغيث في النبت واستعمال
النبت في الغيث وهي اي الكناية ثلثة اقسام الاولى اي القسم الاول والثانية باعتبار كونه عبارة عن الكناية بين الاولى
من الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة فمنها اي فمن الاولى ما هي معنى واحد وهو ان يتفق في صفة من الصفات
اختصاص بموصوف معين عارض فيذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى ذلك الموصوف كقوله الضاربين بكل ابيض
مخذم والطاعنين مجامع الاضغان المخذم القاطع والضغن الحقد ومجامع الاضغان معنى واحد كناية عن القلوب

ما هي مجموع معان وهو ان يؤخذ صفة فيضم الى لازم آخر وآخر فيصير جملتها مختصة بموصوف فيتوصل بذكرها اليه كقولنا كناية عن الانسان حي
مستوي القامة عريض الاظفار ويسمى هذا خاصة مركبة وشرطها ان تكون الكناية مختصة بالمكنى عنه ليحصل الانتقال
من العام الى الخاص وجعل السكاكي الاولى اعني ما هو معنى واحد قريبة والثانية اعني ما هي مجموع معان بعيدة وقال المصنف فيه نظر ولعل وجه
النظر انه فسر القريبة في القسم الثاني بما يكون الانتقال بلا واسطة والبعيدة بما يكون الانتقال بواسطة لوازم متسلسلة والكناية
التي هي معنى واحد والتي هي مجموع معان كلاهما خالية عن الواسطة لظهور ان ليس الانتقال من حي مستوي القامة عريض الاظفار
الى شيء ثم منه الى الانسان فالجواب ان القرب والبعد ها هنا باعتبار آخر وهو سهولة المأخذ لبساطتها واستغنائها عن ضم لازم الى آخر وتلفيق
بينها وتكلف التساوي والاختصاص والبعد بخلاف ذلك الثانية من اقسام الكناية المطلوب بها صفة من الصفات كالجود والكرم
والشجاعة وطول القامة ونحو ذلك وهي ضربان قريبة وبعيدة فان لم يكن الانتقال من الكناية الى المطلوب بواسطة فقريبة والقريبة قسمان واضحة يحصل

كناية ساذجة

الانتقال منها بسهولة كقولهم كناية عن طول القامة طويل نجاده وطويل النجاد والاولى كناية ساذجة لا يشوبها شيء من التصريح وفي الثانية تصريح ما
لتضمن الصفة الضمير الراجع الى الموصوف ضرورة احتياجها الى مرفوع مسند اليه فيشتمل على نوع تصريح بثبوت الطول له والدليل على هذا
انك تقول زيد طويل نجاده وهند طويل نجادها والزيدان طويل نجادهما والزيدون طويل نجادهم بافراد الصفة وتذكيرها لكونها مسندة
الى الظاهر وفي الاضافة تقول هند طويلة النجاد والزيدان طويلا النجاد والزيدون طوال النجاد فتؤنث وتثني وتجمع الصفة لكونها مسندة
الى ضمير الموصوف وانما جاز اسناد الصفة الى ضمير الموصوف ثم اضافتها الى ما هو سبب اعني المضاف اليه لكونها جارية على الموصوف في اللفظ
خبرا او حالا او نعتا وفي المعنى الى ما هو صفة له في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة نحو زيد حسن الوجه فانه يتصف بالحسن بحسن وجهه
او كانت غيرها نحو زيد ابيض اللحية اي شيخ وكثير الاخوان اي متقو بهم بخلاف نحو زيد احمر فرسه او اسود ثوبه فانه يقبح فيه الاضافة وكذا يقبح طويل
القامة الغلام فان قلت اذا اسند الصفة الى ضمير الموصوف فلم زعمت انها كناية مشوبة بالتصريح ولم لا كانت تصريحا كما ان قوله تعالى حتى يتبين
لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر ونحو ذلك مما يشتمل على اسناد الى ذكر احد الطرفين يجعل تشبيها لا استعارة مشوبة بالتشبيه

كناية عن الابله

قلت للقطع بان في المعنى صفة للمضاف اليه واعتبار الضمير العائد الى السبب انما هو لجري امر لفظي وهو امتناع خلو الصفة عن معمول مرفوع بها
او خفية عطف على واضحة وخفاؤها بان يتوقف الانتقال منها على تأمل واعمال روية كقولهم كناية عن الابله عريض القفا فان عرض القفا
وعظم الرأس بالافراط مما يستدل به على بلاهة الرجل وهو ملزوم لها بحسب الاعتقاد لكن في الانتقال منه الى البلاهة نوع خفاء لا يطلع
عليه كل احد وليس ينتقل فيه الى امر آخر ومن ذلك الامر الى المقصود بل انما ينتقل منه الى المقصود لكن لا في بادي النظر وبهذا يمتاز عن
البعيدة وجعل صاحب المفتاح قولهم عريض الوسادة كناية قريبة خفية عن هذه الكناية اعني قولهم عريض القفا قال المصنف وفيه نظر بل هو
كناية بعيدة عن الابله لانه ينتقل منه الى عريض القفا ومنه الى الابله والجواب انه لا امتناع في ان يكون الكناية بعيدة بالنسبة الى المطلوب وقريبة

بالنسبة الى الواسطة بل الاب كذلك فيما يكون الانتقال منها الى المطلوب بواسطة فنبه صاحب المفتاح على ان المطلوب بالكناية قد يكون
هو الوصف المقصود المفتوح وقد يكون ما هو كناية عنه هذا كله ان لم يكن الانتقال بواسطة وان كان الانتقال من الكناية الى المطلوب بها
بواسطة فبعيدة كقولهم كثير الرماد كناية عن المضياف فانه ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب تحت القدر ومنها الى ومن كثرة
الاحراق وكذا الى كثرة منها ابدا الى الكثرة التى قبلها الى كثرة الطبائخ جمع طبيخة ومنها الى كثرة الاكلة جمع آكل ومنها الى كثرة الضيفان بكسر
الضاد جمع ضيف ومنها الى المقصود وهو المضياف وبحسب قلة الوسائط وكثرتها يختلف الدلالة على المقصود وضوحا وخفاء وبما يتبع
الامثلة فانها اكثر من ان تحصى الثالثة من اقسام الكناية الكناية المطلوب بها نسبة اى اثبات امر لامر او نفيه عنه وهذا معنى قول صاحب
المفتاح ان المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف ولم يرد بالتخصيص الحصر اذ لا دلالة هاهنا كقوله اى قول زياد الاعجم ان السماحة والمروة اى
كمال الرجولية والندى فى قبة ضربت على ابن الحشرج فانه اراد ان يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات اى ثبوتها له سواء كان
على طريق الحصر او لا فترك التصريح باختصاصها به بان يقول انه مختص بها او نحوه مجرور معطوف على ان يقول او بمثل القول او منصوب معطوف على محل
ان يقول اى او ان يقول نحو قولنا انه مختص بها من العبارات الدالة على هذا المعنى كالاضافة ونحوها والاسناد ومعناه مثل ان يقول سماحة ابن
الحشرج او السماحة لابن الحشرج او نحو ابن الحشرج او حصل السماحة له او ابن الحشرج سمح كما ان اختصاص الصفة بالموصوف مصرح به فى امثلة القسم الثاني
باعتبار اضافة او اسناد الى الموصوف او ضميره الا يرى ان طول القامة المكنى عنه بطول النجاد مضاف الى ضميره فى قولنا طويل النجاد ومسند الى ضميره
فى قولنا طويل النجاد وكذا فى كثير الرماد ونحوه كذا فى المفتاح وبه تعرف ان ليس المراد بالاختصاص هاهنا هو الحصر فترك التصريح باختصاصها به الى الكناية
بان جعلها اى جعل تلك الصفات فى قبة تنبيها على ان محلها ذو قبة وهى تكون فوق الخيمة يتخذها الرؤساء مضروبة عليه اى على ابن الحشرج واما الاشارة
الى هذا الوجود ذوى قباب فى الاما كثيرين فانه اثبات الصفات المذكورة له لانه اذا اثبت الامر فى مكان الرجل وحيزه فقد اثبت له ونحوه اى نحو قولهم
زيادة كون الكناية لنسبة الصفة الى الموصوف بان تجعل فيما يحيط به ويشتمل عليه قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه حيث لم يصرح بثبوت
المجد والكرم له بل كنى عن ذلك بكونهما بين برديه وثوبيه فى هذا الاسناد الى دفع ما يتوهم من ان قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه من القسم الثاني
اعنى طويل النجاد فى بناء على ان اضافة البرد والثوب الى ضمير الموصوف كاضافة النجاد اليه وليس كذلك لان اسناد طويل الى النجاد تصريح باثبات
الطول للنجاد وهو قائم مقام طول القامة فاذا صرح باضافة النجاد الى ضمير زيد كان ذلك تصريحا باثبات طول القامة له وان كان ذكر طول القامة
غير صريح وليس فى قولهم المجد بين ثوبيه دلالة على ثبوت المجد للثوبين فضلا عن التصريح بذلك حتى يكون التصريح باضافة الثوبين الى الضمير تصريحا باثبات
المجد له بل يعود اليه الضمير واعلم ان هذا القسم يشكل من ان يحصى فان قلت هاهنا قسم رابع وهو ان يكون المطلوب بها صفة ونسبة معا كقولنا
يكثر الرماد فى ساحة زيد كناية عن نسبة المضيافية اليه قلت ليس هذا كناية واحدة بل كنايتان احديهما المطلوب بها نفس الصفة وهى كثرة الرماد
والثانية المطلوب بها نسبة المضيافية اليه وهو جعلها فى ساحته ليفيد اثباتها له والموصوف فى هذين القسمين اعنى الثاني والثالث قد يكون مذكورا كما

وقد يكون غير مذكور كما يقال فى عرض من يؤذى المسلمين المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده فانه كناية عن نفى صفة الاسلام عن المؤذى وهو غير
مذكور فى الكلام وكما تقول فى عرض من يشرب الخمر ويعتقد حلها وانت تريد تكفيره انا لا اعتقد حل الخمر وهذا كناية عن اثبات صفة الكفر مع انه قد كنى عن
الكفر ايضا باعتقاد حل الخمر ولا يخفى عليك امتناع ان يكون الموصوف غير مذكور فى هذه الكناية عن الصفة مع التصريح بالنسبة لان التصريح باثبات الصفة
للموصوف او نفيها عنه مع عدم ذكر الموصوف محال والعرض هو الشئ بالضم الناحية من اى وجه جئته يقال نظرت اليه من عرض اى من جانب وناحية قال السكاكى
الكناية تتفاوت الى تلويح وتعريض ورمز وايماء واشارة وذكر فى شرح المفتاح انه انما قال تتفاوت ولم يقل تنقسم لان التعريض والامثلة المذكورة ليس
من اقسام الكناية فقط بل هو اعم وفيه نظر والمناسب للعرضية اى الكناية العرضية التى سيقت لاجل موصوف غير مذكور التعريض وهو خلاف التصريح يقال عرضت لفلان وبفلان اذا قلت قولا وانت
تعنيه فكانك اشرت به الى جانب وتريد جانبا اخر ومنه المعاريض فى الكلام وهى التورية بالشئ عن الشئ وقال صاحب الكشاف فى الكناية
ان تذكر الشئ بغير لفظه الموضوع له والتعريض ان تذكر شيئا تدل به على شئ لم تذكره كما يقول المحتاج اليه جئتك لاسلم عليك فكانه امال الكلام
الى عرض يدل على المقصود وسمى التلويح لانه يلوح منه ما يريده وقال ابن الاثير فى المثل السائر الكناية ما دل على معنى يجوز حمله على جانبى الحقيقة
والمجاز بوصف جامع بينهما ويكون فى المفرد والمركب والتعريض هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقى او المجازى بل من جهة التلويح
والاشارة فيختص باللفظ المركب كقول من يتوقع صلة والله انى لمحتاج فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازا وانما فهم المعنى
من عرض اللفظ اى جانبه ولغيرها اى والمناسب لغير العرضية ان كثرت الوسائط بين اللازم والملزوم كما فى كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول
الفصيل التلويح لان التلويح هو ان تشير الى غيرك من بعيد والمناسب لغيرها ان قلت الوسائط مع خفاء فى اللزوم كعريض القفا وعريض
الوسادة الرمز لان الرمز هو ان تشير الى قريب منك على سبيل الخفية لان حقيقته الاشارة بالشفة او الحاجب والمناسب لغيرها ان قلت الوسائط
بلا خفاء كما فى قوله او ما رايت المجد القى رحله فى آل طلحة ثم لم يتحول الايماء والاشارة ثم قال السكاكى والتعريض قد يكون مجازا كقولك اذيتنى
فستعرف وانت تريد انسانا مع المخاطب دونه اى لا تريد المخاطب وان اردتهما اى اردت المخاطب وانسانا آخر معه كان كناية لانك اردت
باللفظ المعنى الاصلى وغيره معا والمجاز ينافى ارادة المعنى الاصلى ولا بد فيهما اى فى الصورتين من قرينة دالة على ان المراد فى الصورة الاولى
هو الانسان الذى مع المخاطب وحده ليكون مجازا وفى الثانية كلاهما جميعا ليكون كناية وهاهنا بحث وهو ان المذكور فى المفتاح ليس هو ان
التعريض قد يكون مجازا وقد يكون كناية بل انه قد يكون على سبيل المجاز وقد يكون على سبيل الكناية وقال الشارح العلامة معناه
ان عبارة التعريض قد تكون مشابهة للمجاز كما فى الصورة الاولى فانها تشبه المجاز من جهة استعمالها فى غير ما هى
موضوعة له وليس بمجاز اذ لا يتصور فيه انتقال من ملزوم الى لازم وقد تكون مشابهة للكناية كما فى الصورة الثانية فانها تشبه
الكناية من جهة استعمال اللفظ فيما هو موضوع له مرادا منه غير الموضوع وليس بكناية اذ لا يتصور فيه لازم وملزوم وانتقال من احدهما
الى الآخر وفيه نظر لان هذا مذهب لم يذهب اليه احد بل امر لا يقبله عقل لانه يؤدى الى ان يكون كلام يدل على معنى دلالة تعريضية

من غير ان يكون معتبرا في ذكر المعنى ولا مجازا ولا كناية بل الحق ان الاولى مجاز والثانية كناية كما صرح به العلامة وهو الذي قصده السكاكي وتحقيقه ان قولنا آذيتني فستعرف كلام دال على معنى يقصد به تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزم منه التهديد لكل من صدر عنه الايذاء فان استعملته واردت به تهديد المخاطب وغيره من المؤذين كان كناية وان اردت به تهديد غير المخاطب بسبب الايذاء لعلاقة اشتراكه للمخاطب في سبب الايذاء اما تحقيقا واما فرضا وتقديرا كان مجازا والله اعلم

فصل اطبق البلغاء على ان المجاز والكناية ابلغ من الحقيقة والتصريح لان الانتقال فيهما من الملزوم الى اللازم فهو كدعوى الشيء ببينة فان وجود الملزوم يقتضي وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم عن اللازم وهذا ظاهر وانما الاشكال في بيان اللزوم في سائر انواع المجاز و اطبقوا ايضا على ان الاستعارة التحقيقية او التمثيلية ابلغ من التشبيه لانها نوع من المجاز وقد علم ان المجاز ابلغ من الحقيقة وانما قيدنا الاستعارة بالتحقيقية والتمثيلية لان التخييلية والمكنية ليستا من انواع المجاز قال الشيخ عبد القاهر وليس السبب في كون المجاز والاستعارة والكناية ابلغ ان واحدا من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها خلافه بل لانه يفيد تاكيدا لاثبات المعنى لا يفيده خلافه فليست مزية قولنا رايت اسدا على قولنا رايت رجلا هو والاسد سواء في الشجاعة ان الاول افاد زيادة في مساواته للاسد في الشجاعة لم يفدها الثاني بل الفضيلة هي ان الاول افاد تاكيدا لاثبات تلك المساواة لم يفده الثاني وليست فضيلة قولنا كثير الرماد على قولنا كثير القرى ان الاول افاد زيادة لقراه لم يفدها الثاني بل هي ان الاول افاد تاكيدا لاثبات كثرة القرى لم يفده الثاني واعترض عليه بان الاستعارة اصلها التشبيه والاصل في وجه الشبه ان يكون في المشبه به اتم منه في المشبه واظهر فقولنا رايت اسدا يفيد للرجل شجاعة اتم مما يفيدها قولنا رايت رجلا كالاسد لان الاول يفيد شجاعة الاسد والثاني يفيد شجاعة دون شجاعة الاسد فكيف يصح القول بان ليس واحد من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها خلافه ثم اجاب بان مراد الشيخ ان السبب في ابلغية المجاز ليس هو ذلك وليس المراد ان ذلك ليس بسبب في شيء من الصور فهذا في قولنا رايت اسدا بالنسبة الى قولنا رايت رجلا كالاسد لا بالنسبة الى قولنا رايت رجلا مساويا للاسد او زائدا عليه في الشجاعة ولا يتحقق ايضا في كثير الرماد وكثير القرى ونحو ذلك هذا وهم من الله بل مرجع كلام الشيخ ان شيئا من هذه العبارات لا يوجب ان يحصل في الواقع زيادة في المعنى مثلا اذا قلنا رايت اسدا فهو لا يوجب ان يحصل لزيد في الواقع زيادة شجاعة لا يوجبها قولنا رايت رجلا كالاسد وهذا كما ذكره الشيخ من ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى او نفيه مع انا قاطعون بان المفهوم من الخبر ان هذا الحكم ثابت او منفي وقد بينا ذلك في بحث الاسناد الخبري والدليل على ما ذكرناه انه قال فان قيل مزية قولنا رايت اسدا على قولنا رايت رجلا مساويا للاسد في الشجاعة ان المساواة في الاول علم من طريق المعنى وفي الثاني من اللفظ قلت لا يتغير حال المعنى في نفسه بان يكنى عنه بمعنى آخر ولا يتغير معنى كثرة القرى بان يكنى عنه بكثرة الرماد فكذا لا يتغير معنى مساواة الاسد بان يدل عليه بان تجعل اسدا وهذا صريح في ان مراده ما ذكرنا لكن المصنف كثيرا ما يغلط في استنباط المعاني من عبارات الشيخ لا تفتقر الى تامل وافر والله اعلم هذا آخر الكلام في علم البيان والله المشكور على نواله وهو المسؤول لاتمام القسم الثالث بالنبي وآله

الفن الثالث علم البديع وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام اي يتصور معانيها ويعلم اعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقة فوجوه تحسين الكلام اشارة الى الوجوه المذكورة في صدر الكتاب في قوله وتتبعها وجوه اخر تورث الكلام حسنا وقوله بعد رعاية المطابقة اي مطابقة الكلام لمقتضى الحال ورعاية وضوح الدلالة اي الخلو عن التعقيد المعنوي للتنبيه على ان هذه الوجوه انما تعد محسنة للكلام بعد رعاية الامرين والا لكان كتعليق الدرر على اعناق الخنازير وقوله بعد متعلق بالمصدر اعني تحسين الكلام ولا يجوز ان يكون المراد بوجوه التحسين ما هو اعم اي سواء كان للمطابقة لمقتضى الحال والخلو عن التعقيد وغير ذلك مما يورث الكلام حسنا سواء كان داخلا في البلاغة او غير داخل ويكون قوله بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة احترازا عما يكون داخلا في البلاغة مما تبين في علم المعاني والبيان واللغة والصرف والنحو لانه يدخل فيها حينئذ بعض ما ليس من المحسنات التابعة لبلاغة الكلام كالخلو من التنافر وملائمة ... انه ليس من علم البديع وهي اي وجوه

تحسين الكلام ضربان معنوي اي راجع الى تحسين المعنى بحسب الافادة والاصالة وان كان بعضها قد يفيد تحسين اللفظ ولفظي اي راجع الى اللفظ كذلك وبدا بالمعنوي لان المقصود الاصلي والغرض الاولي هو المعاني والالفاظ توابع وقوالب لها فقال اما المعنوي فالمذكور منه في الكتاب تسعة وعشرون فمنه المطابقة وتسمى الطباق والتضاد ايضا والتطبيق والتكافؤ ايضا وهي الجمع بين المتضادين اي معنيين متقابلين في الجملة يعني ليس المراد بالمتضادين هنا الامرين الوجوديين المتواردين على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض بل اعم من ذلك وهو ما يكون بينهما تقابل وتناف في الجملة وفي بعض الاحوال سواء كان التقابل حقيقيا او اعتباريا وسواء كان تقابل التضاد او تقابل الايجاب والسلب او تقابل العدم والملكة او تقابل التضايف او ما يشبه شيئا من ذلك على ما يجيء من الامثلة ويكون ذلك الجمع بلفظين من نوع واحد من انواع الكلمة اسمين نحو وتحسبهم ايقاظا وهم رقود او فعلين نحو يحيي ويميت او حرفين نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت فان في اللام معنى الانتفاع وفي على معنى التضرر اي لها ما كسبت من خير وعليها ما اكتسبت من شر لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرها وتخصيص الخير بالكسب والشر بالاكتساب لان الاكتساب فيه اعتمال والشر تشتهيه النفس وتنجذب اليه فكانت اجد في تحصيله واعمل او من نوعين عطف على قوله من نوع واحد والقسمة تقتضي ان يكون هذا ثلاثة اقسام اسم مع فعل واسم مع حرف وفعل مع حرف لكن الموجود هو الاول فقط نحو او من كان ميتا فاحييناه فان الموت والاحياء مما يتقابلان في الجملة وقد ذكر الاول بالاسم والثاني بالفعل وهو اي الطباق ضربان طباق الايجاب كما مر وطباق السلب وهو ان يجمع بين فعلي مصدر واحد احدهما مثبت والآخر منفي او احدهما امر والآخر نهي فالاول نحو ولكن اكثر الناس لا يعلمون يعلمون ظاهرا من الحياة الدنيا والثاني نحو فلا تخشوا الناس

الطباق ضربان

إطباق

واحسنوا من الطباق ما سماه بعضهم تدبيجا من دبج المطر الارض اذا زينها وفسره بان يذكر في معنى من المدح او غيره الوان لقصد الكناية او
التورية واراد بالالوان ما فوق الواحد ولما كان هذا اخلاق تفسير الطباق بما بين اللونين من التقابل صرح المصنف بانه من اقسام الطباق
وليس قسما من المعنوى براسه فتدبيج الكناية نحو قوله اى قول ابي تمام في مرثية ابي نهشل محمد بن حميد حين استشهد تردى ثياب الموت
حمرا فما اتى لها الليل الا وهي من سندس خضر اى ارتدى الثياب الملطخة بالدم فلم ينقض يوم قتله ولم يدخل
في ليلة الا وقد صارت الثياب من سندس خضر من ثياب الجنة فقد ذكر لون الحمرة والخضرة والقصد من الاول الكناية عن
القتل ومن الثاني الكناية عن دخول الجنة وما في هذا البيت من الكناية قد بلغ من الوضوح الى حيث يستغني عن البيان ولا ينبغى الاعتناء
لا بعرف معنى الكناية واما تدبيج التورية فكقول الحريري فمذ اغبر العيش الاخضر وازور المحبوب الاصفر اسود يومي الابيض
وابيض فودي الاسود حتى رثى لي العدو الازرق فيا حبذا الموت الاحمر فالمعنى القريب للمحبوب الاصفر هو الانسان الذي
له صفرة والبعيد هو الذهب وهو المراد هنا فيكون تورية وتلحق به اى بالطباق شيئان احدهما الجمع بين معنيين يتعلق احدهما بما يقابل
الآخر نوع تعلق مثل السببية واللزوم نحو اشداء على الكفار رحماء بينهم فان الرحمة وان لم تكن مقابلة للشدة لكنها مسببة
عن اللين الذي هو ضد الشدة ونحو قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فان ابتغاء
الفضل وان لم يكن مقابلا للسكون لكنه يستلزم الحركة المضادة للسكون ومنه قوله تعالى اغرقوا فادخلوا نارا لان ادخال
النار يستلزم الاحراق المضاد للاغراق والثاني الجمع بين معنيين غير متقابلين عبر عنهما بلفظين يتقابل معناهما الحقيقيان
نحو قوله اى قول دعبل لا تعجبي يا سلم من رجل ضحك المشيب برأسه اى ظهر ظهورا تاما فبكى ذلك الرجل
فانه لا تقابل بين البكاء وظهور الشيب لكنه عبر عن ظهور الشيب بالضحك الذي يكون معناه الحقيقي مضادا لمعنى البكاء
ويسمى الثاني ايهام التضاد لان المعنيين المذكورين وان لم يكونا متقابلين حتى يكون التضاد حقيقيا لكنهما قد ذكرا بلفظين
يوهمان بالتضاد نظرا الى الظاهر والحمل على الحقيقة ودخل فيه اى في الطباق بالتفسير الذي سبق ما يختص باسم المقابلة
التي جعلها السكاكي وغيره قسما براسه من المحسنات المعنوية وهي ان يؤتى بمعنيين متوافقين او اكثر اى بمعان
متوافقة ثم بما يقابل ذلك اى ثم يؤتى بما يقابل المعنيين المتوافقين او المعاني المتوافقة على الترتيب فيدخل في الطباق لانه جمع
بين معنيين متقابلين في الجملة والمراد بالتوافق خلاف التقابل لا ان يكونا متناسبين او متماثلين فان ذلك غير مشروط
كما يجيء من الامثلة ثم يختص اسم المقابلة بالاضافة الى العدد الذي وقع عليه المقابلة مثل مقابلة الاثنين بالاثنين ومقابلة الثلثة
بالثلثة والاربعة بالاربعة الى غير ذلك فمقابلة الاثنين بالاثنين نحو فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا اتى بالضحك والقلة المتوافقين
ثم بالبكاء والكثرة المتقابلين لهما ومقابلة الثلثة بالثلثة نحو قوله اى قول ابي دلامة ما احسن الدين والدنيا اذا اجتمعا واقبح

اغبر
وازور
ايهام تضاد

مقابلة الاثنين بالاثنين — مقابلة الثلثة بالثلثة

١٠١

الكفر والافلاس بالرجل قابل الحسن والدين والدنيا بالقبح والكفر والافلاس على الترتيب ومقابلة الاربعة
بالاربعة نحو فاما من اعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى واما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى
فسنيسره للعسرى والتقابل في الجميع ظاهر الا مقابلة الاتقاء والاستغناء فبينه بقوله والمراد باستغنى انه
زهد فيما عند الله تعالى كانه استغنى عنه اى عما عند الله تعالى فلم يتق او استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق فيكون
الاستغناء مستلزما لعدم الاتقاء المقابل للاتقاء فيكون هذا المثال تنبيها على ان المقابلة قد تتركب من الطباق وقد تتركب
بما هو ملحق بالطباق لما مر من ان مثل مقابلة الاتقاء والاستغناء من قبيل الملحق بالطباق مثل مقابلة الشدة
والرحمة وزاد السكاكي في تعريف المقابلة قيدا آخر حيث قال هي ان تجمع بين شيئين متوافقين او اكثر وضديهما
واذا شرطهنا اى فيما بين المتوافقين او المتوافقات امر شرطت ثمة اى فيما بين الضدين او الاضداد ضده اى
ضد ذلك الامر كهاتين الاثنتين فانه لما جعل التيسير مشتركا بين الاعطاء والاتقاء والتصديق جعل ضده اى ضد التيسير
وهو التعسير المعبر عنه بقوله فسنيسره للعسرى مشتركا بين اضدادها اى اضداد تلك المذكورات وهي البخل والاستغناء
والتكذيب فعلى هذا لا يكون بيت ابي دلامة من المقابلة لانه اشترط في الدين والدنيا الاجتماع ولم يشترط
في الكفر والافلاس ضده ومنه اى ومن المعنوي مراعاة النظير وتسمى التناسب والتوفيق والائتلاف والتلفيق
ايضا وهي جمع امر وما يناسبه لا بالتضاد والمناسبة بالتضاد ان يكون كل منهما مقابلا للآخر وبهذا القيد يخرج
الطباق وذلك قد يكون بالجمع بين الامرين نحو والشمس والقمر بحسبان وقد يكون بالجمع بين ثلثة امور نحو قوله اى
قول البحتري في صفة الابل كالقسي المعطفات اى المحنيات من عطف العود وعطفه حناه بل الاسهم مبرية اى منحوتة
من براه نحته بل الاوتار جمع بين القوس والسهم والوتر وقد يكون بين اربعة كقول بعضهم للمهلبي الوزير
انت ايها الوزير اسماعيلي الوعد شعيبي التوفيق يوسفي العفو محمدي الخلق وقد يكون بين اكثر كقول
ابن رشيق اصح واقوى ما سمعناه في الندى من الخبر المأثور منذ قديم احاديث يرويها السيول عن
الحيا عن البحر عن كف الامير تميم فانه ناسب فيه بين الصحة والقوة والسماع والخبر المأثور والاحاديث والرواية
وكذا ناسب ايضا بين السيل والحيا والبحر وكف تميم مع ما في البيت من صحة الترتيب في العنعنة اذ جعل
الرواية لصاغر عن كابر كما يقع في سند الاحاديث فان السيول اصلها المطر والمطر اصله البحر على ما يقال والبحر انما
كف الممدوح على ادعاء الشاعر ومنها اى ومن مراعاة النظير ما يسميه بعضهم تشابه الاطراف وهو ان يختم الكلام
بما يناسب ابتداءه في المعنى والتناسب قد يكون ظاهرا نحو لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف الخبير

مراعاة النظير

النجم

فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك للابصار والخبير يناسب كونه مدركا للاشياء لان المدرك للشيء يكون خبيرا به وقد يكون خفيا كقوله تعالى ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك انت العزيز الحكيم فان قوله ان تغفر لهم يوهم ان الفاصلة الغفور الرحيم لكن يعرف بعد التامل ان الواجب هو العزيز الحكيم لانه لا يغفر لمن يستحق العذاب الا من ليس فوقه احد يرد عليه حكمه وهو العزيز اي الغالب من عز يعز اذا غلب ثم وجب ان يوصف بالحكيم على سبيل الاحتراس لئلا يتوهم انه خارج عن الحكمة اذ الحكيم من يضع الشيء في محله اي ان تغفر لهم مع استحقاقهم العذاب فلا اعتراض عليك لاحد في ذلك والحكمة فيما فعلته ويلحق بها اي بمراعاة النظير ان يجمع بين معنيين غير متناسبين بلفظين يكون لهما معنيان متناسبان وان لم يكونا مقصودين ههنا نحو والشمس والقمر بحسبان والنجم اي النبات الذي ينجم اي يظهر من الارض لا ساق له كالبقول والشجر الذي له ساق يسجدان اي ينقادان لله تعالى فيما خلقا له فالنجم بهذا المعنى وان لم يكن مناسبا للشمس والقمر لكنه قد يكون بمعنى الكوكب وهو مناسب لهما ولهذا يسمى ايهام التناسب كما مر في ايهام التضاد ومن ايهام التناسب بيت السقط وحرف كنون تحت راء ولم يكن بدال يؤم الرسم غيّره النقط الحرف الناقة المهزولة وهي مجرورة معطوفة على الرهط في البيت السابق تخلى عن الرهط اللامائي فاء والنون هو الحرف من حروف المعجم شبه به الناقة في الدقة والانحناء وليس المراد بها الحوت على ما توهم وراء اسم فاعل من رايته اذا ضربت ريئته وكذلك دال اسم فاعل من دلا الراكب اذا رفق بسوقها واراد بالنقط ما تقاطر على الرسوم من المطر وقوله يؤم الرسم صفة دال والمعنى تخلى هذه الجنيبة عن ان تركب من النوق ما هي في النحافة والانحناء كالنون يركبها الاعرابي لزيارة الاطلال فيضرب ريئتها اذ الاعرابي بها من شدة الهزال يريد ان مراكب هذه الجنيبة سمان ذات النجية ففي ذكر الحرف والنون والراء والدال والنقط ايهام ان المراد بها معانيها المتناسبة واما ما يسميه بعضهم بالتفويف من قولهم برد مفوف للذي على لونه وفيه خطوط بيض على الطول وهو ان يؤتى في الكلام بمعان متلائمة وجمل مستوية المقادير او متقاربة المقادير كقول من يصف سحابا تسربل وشيا من خزوز تطرزت مطارفها طرزا من البرق كالتبر فوشي بلا رقم ونقش بلا يد ودمع بلا عين وضحك بلا ثغر تسربل اي لبس السربال والوشي ثوب منقوش والخز ونسج من خز وتطرزت اي اتخذت الطراز والمطارف جمع مطرف وهو رداء من خز مربع له اعلام والطرز جمع طراز وهو علم الثوب وكقوله تبكي الجفن فجل وارض وقرن وانف ولن وانتشر وزل ونم واقب وانتدب للمعالي اي كن حلوا للاولياء مرا على الاعداء متواضعا للاحالف نافعا للعواقب لينا لمن يلاينك خشنا لمن يخاشنك وزل اي اقبح حال من يتقي حاله وابرهن الى التعلم اذا فتنه اي اشد حال المعتدين وانتدب اي اجب للمعالي واجبها يقال ندبه لامر فانتدب اي دعاه له

فاجاب فالاول داخل في مراعاة النظير لكونه جمعا بين الامور المتناسبة والثاني داخل في الطباق لكونه جمعا بين الامور المتقابلة ومنه اي من المعنوي الارصاد وهو نصب الرقيب في الطريق من رصدته رقبته والرصد القوم يرصدون كالحرس يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث ويسميه بعضهم التسهيم يقال برد مسهم فيه خطوط مستوية وهو ان يجعل قبل العجز من الفقرة وهي في النثر بمنزلة البيت من الشعر مثلا قوله هو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه فقرة ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فقرة اخرى وهي في الاصل حلي يصاغ على شكل فقرة الظهر او من البيت ما يدل عليه اي على العجز وهو آخر كلمة من البيت او الفقرة اذا عرف الروي فان الروي الذي يتعلق بمعرفته ان يعرف العجز في الارصاد بالنسبة الى من عرف الروي وهو الحرف الذي يبنى عليه اواخر الابيات او الفقر ويجب تكراره في كلها فانه قد يكون من الارصاد ما لا يعرف فيه العجز لعدم معرفة حرف الروي كقوله تعالى وما كان الناس الا امة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة سبقت من ربك لقضي بينهم فيما هم فيه يختلفون فانه لو لم يعرف ان حرف الروي النون لربما توهم ان العجز فيما هم فيه اختلفوا او فيما اختلفوا فيه وكقوله احلت دمي من غير جرم وحرمت بلا سبب يوم اللقاء كلامي فليس الذي حللته بمحلل وليس الذي حرمته بحرام فانه لو لم يعرف ان القافية مثل سلامي وكلامي لربما توهم ان العجز بمحرم فالارصاد في الفقرة نحو قوله وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وفي البيت نحو قوله اي قول عمرو بن معدي كرب اذا لم تستطع شيئا فدعه وجاوزه الى ما تستطيع ومنه اي من المعنوي المشاكلة وهي ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته اي لوقوع ذلك الشيء في صحبة ذلك الغير تحقيقا او تقديرا اي وقوعا محققا او مقدرا فالاول كقوله قالوا اقترح شيئا من اقترحت عليه شيئا اذا سألته اياه من غير روية وطلبته على سبيل التكليف والتحكم لا من اقترح الشيء ابتدعه ومنه اقتراح الكلام لارتجاله فانه غير مناسب على ما لا يخفى نجد نجد لك طبخه قلت اطبخوا لي جبة وقميصا اي خيطوا وذكر خياطة الجبة بلفظ الطبخ لوقوعها في صحبة طبخ الطعام ونحوه تعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك حيث اطلق النفس على ذات الله تعالى وهو ما يكون وقوعه في صحبة الغير تقديرا نحو قوله تعالى قولوا آمنا بالله وما انزل الينا الى قوله صبغة الله ومن احسن من الله صبغة ونحن له عابدون وهو اي قوله صبغة الله مصدر لانه فعلة من صبغ كالجلسة من جلس وهي الحالة التي يقع عليها الصبغ مؤكد لآمنا بالله اي تطهير الله لان الايمان يطهر النفوس فيكون آمنا بالله مشتملا على تطهير الله لنفوس المؤمنين ودالا عليه فيكون صبغة الله بمعنى تطهير الله مؤكدا لمضمون قوله آمنا بالله فيكون قوله لان الايمان تطهير لكونه مؤكدا لآمنا بالله ثم اشار الى بيان المشاكلة ووقوع تطهير الله في صحبة ما يعبر عنه بالصبغة تقديرا بقوله والاصل فيه اي في هذا المعنى وهو ذكر التطهير بلفظ

المشاكلة

الفتح

الصبغ ان النصارى كانوا يغمسون اولادهم في ماء اصفر يسمونه المعمودية ويقولون انه اى الغمس فى ذلك الماء تطهير لهم فاذا
فعل الواحد منهم بولده ذلك قال الآن صار نصرانيا حقا فأمر المسلمون بان يقولوا لهم قولوا آمنا بالله وصبغنا الله بالايمان
صبغة لا مثل صبغتنا وطهرنا به تطهيرا لا مثل تطهيرنا هذا اذا كان الخطاب فى قولوا آمنا بالله للكافرين واما اذا كان الخطاب
للمسلمين فالمعنى ان المسلمين امروا بان يقولوا صبغنا الله بالايمان صبغة ولم يصبغ صبغتكم ايها النصارى فجىء عن
الايمان بالله بصبغة الله للمشاكلة لوقوعه فى صحبة صبغة النصارى تقديرا بهذه القرينة الحالية التى هى سبب النزول من غمس
النصارى اولادهم فى الماء الاصفر وان لم يذكر ذلك لفظا وهذا كما تقول لمن يغرس الاشجار اغرس كما يغرس فلان تريد رجلا
يصطنع الكرام ويحسن اليهم فتعبر عن الاصطناع بلفظ الغرس للمشاكلة بقرينة الحال وان لم يكن له ذكر فى المقال
ومنه اى ومن المعنوى المزاوجة وهى ان تزاوج اى توقع المزاوجة على ان الفعل مسند الى ضمير المصدر كما فى قولهم حيل
بين العير والنزوان بين معنيين فى الشرط والجزاء ان يجعل معنيان واقعان فى الشرط والجزاء مزدوجين فى ان
يترتب على كل منهما معنى رتب على الآخر كقوله اى قول البحترى اذا ما نهى الناهى ومنعنى عن حبها فلج بى الهوى ولزمنى
اصاخت الى الواشى اى استمعت الى النمام الذى يشى حديثه ويزينه وصدقته فيما افترى على فلج بها الهجر زاوج
بين نهى الناهى واصاختها الى الواشى الواقعين فى الشرط والجزاء فى ان يترتب عليهما لجاج شىء ومثله قوله ايضا اذا
احتربت يوما ففاضت دماؤها تذكرت القربى ففاضت دموعها زاوج بين الاحتراب وتذكر القربى الواقعين
فى الشرط والجزاء فى ترتب فيضان الشىء عليهما ومن تتبع الامثلة المذكورة للمزاوجة علم ان معناها ما ذكرنا لا ما يسبق
الى الوهم من ان معناها ان يجمع بين معنيين فى الشرط ومعنيين فى الجزاء كما جمع فى الشرط بين نهى الناهى ولجاج الهوى
وفى الجزاء بين اصاختها الى الواشى ولجاج الهجر اذ لا يعرف احد يقول بالمزاوجة فى مثل قولنا اذا جاءنى زيد فسلم
على اجلسته فانعمت عليه ومنه اى ومن المعنوى العكس والتبديل وهو ان يقدم جزء فى الكلام على جزء آخر ثم
يؤخر ذلك المتقدم على الجزء الآخر والعبارة الصريحة ما ذكره القدماء حيث قالوا هو ان تقدم فى الكلام جزءا ثم تعكس
فتقدم ما اخرت وتؤخر ما قدمت واما ظاهر عبارة المصنف فيصدق على مثل قوله تعالى وتخشى الناس والله احق ان
تخشاه وقول الشاعر سريع الى ابن العم يلطم وجهه وليس الى داعى الندى بسريع ولا عكس فيه ويقع العكس
على وجوه منها ان يقع بين احد طرفى جملة وما اضيف اليه ذلك الطرف نحو عادات السادات سادات العادات
فان العكس قد وقع بين العادات وهو احد طرفى الكلام وبين السادات وهو الذى اضيف اليه العادات وقد
وقعه بينها انه قدم العادات على السادات ثم عكس فقدم السادات على العادات ومنها اى ومن الوجوه ان يقع بين متعلقى فعلين

من الوجوه

اسطناع

المزاوجة

اصاخت

العكس والتبديل

كلام الملوك ملوك الكلام

من الوجوه

فى جملتين نحو يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى فقد وقع العكس بين الحى والميت بان قدم الحى واخر الميت ثم عكس
فقدم الميت واخر الحى وهما متعلقان لفعلين فى جملتين ومنها اى ومن الوجوه ان يقع بين لفظين فى طرفى جملتين نحو لا هن
حل لهم ولا هم يحلون لهن فقد وقع العكس بين هن وهم حيث قدم هن على هم ثم عكس فاخر هن عن هم وهما لفظان
واقعان فى طرفى جملتين ومنها ان يقع بين طرفى الجملتين كما قلت طويت باحراز الفنون ونيلها رداء شبابى والجنون
فنون فحين تعاطيت الفنون وحظها تبين لى ان الفنون جنون ومنه اى ومن المعنوى الرجوع وهو العود الى
الكلام السابق بالنقض اى بنقضه وابطاله لنكتة كقوله اى قول زهير قف بالديار التى لم يعفها القدم بلى وغيرها
الارواح والديم الكلام السابق على ان تطاول الزمان وتقادم العهد لم يعف الديار ثم عاد اليه ونقضه
بانه قد غيرها الرياح والامطار لنكتة وهى اظهار الكآبة والحزن والحيرة والدهش حتى كأنه اخبر اولا بما لم يتحقق ثم
رجع اليه عقله وافاق بعض الافاقة فتدارك كلامه قائلا بلى عفاها القدم وغيرها الارواح والديم ومثله قوله
لهذا الدهر لا بل لأهلى ومنه اى ومن المعنوى التورية ويسمى الايهام ايضا وهو ان يطلق لفظ له معنيان قريب
وبعيد ويراد به البعيد اعتمادا على قرينة خفية وهى ضربان مجردة وهى التورية التى لا تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب
نحو الرحمن على العرش استوى فانه اراد باستوى معناه البعيد وهو استولى ولم يقرن به شىء مما يلائم المعنى القريب
الذى هو الاستقرار ومرشحة عطف على مجردة وهى التى تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب المورى به عن المعنى
البعيد المراد اما بلفظه قبله نحو والسماء بنيناها بأيد فانه اراد بأيد معناها البعيد اعنى القدرة وقد قرن بها ما يلائم المعنى
القريب اعنى الجارحة المخصوصة وهو قوله بنيناها او بلفظ بعده كقول القاضى اى الفضيل عياض يصف ربيعا باردا
او الغزالة من طول المدى خرفت فما تفرق بين الجدى والحمل يعنى كأن الشمس من كبرها وطول مدتها صارت
خرفة قليلة العقل فنزلت فى برج الجدى فى اوان الحلول ببرج الحمل اراد بالغزالة معناها البعيد اعنى الشمس وقد قرن
بها ما يلائم المعنى القريب الذى ليس بمراد اعنى الرشا حيث ذكر الخرافة وكذا ذكر الجدى والحمل وقد يكون كل من التوريتين
ترشيحا للاخرى كبيت السقط اذا صدق الجد افترى العم للفتى مكارم لا تخفى وان كذب الخال اراد بالجد الحظ وبالعم
الجماعة من الناس وبالخال المخيلة فان قلت قد ذكر صاحب الكشاف فى قوله تعالى الرحمن على العرش استوى انه
تمثيل لانه لما كان الاستواء على العرش وهو سرير الملك مما يردف الملك جعلوه كناية عن الملك ولما امتنع هاهنا
المعنى الحقيقى صار مجازا كقوله تعالى وقالت اليهود يد الله مغلولة اى هو بخيل بل يداه مبسوطتان اى هو جواد من
غير تصور يد ولا غل ولا بسط والتفسير بالنعمة والتمحل للتثنية من ضيق العطن والمسافرة عن علم البيان

الفنون جنون

الرجوع

التورية

الايهام

مرشحة

من علم البيان بسيرة الاوام وكذا قولنا والسموات مطويات بيمينه تمثيل وتصوير لعظمته وتوقيف على كنه جلاله من غير ذهاب بالايدي
الى جهة حقيقة او مجاز بل يذهب الى اخذ الزبدة والخلاصة من الكلام من غير ان يتمحل لمفرداته حقيقة او مجازا وقد شدد النكير
على من يفسر اليد بالنعمة والايدي بالقدرة والاستواء بالاستيلاء واليمين بالقدرة وذكر الشيخ في دلائل الاعجاز انهم وان
كانوا يقولون المراد باليمين القدرة فذلك تفسير منهم على الجملة وقصد الى نفي الجارحة بسرعة خوفا على السامع من خطرات تقع للجهال
واهل التشبيه والا فلا يذكرون طريق التمثيل فلا كذلك في جعل الآيتين مثالين للتورية على ما اشتهر بين اهل الظاهر

ومن المعنوي الاستخدام

من المفسرين ومنه اي من المعنوي الاستخدام وهو ان يراد بلفظ له معنيان احدهما اي احد المعنيين ثم يراد بضميره اي بالضمير
الراجع الى ذلك اللفظ معناه الآخر او يراد باحد ضميريه اي ضميري ذلك اللفظ احدهما اي احد المعنيين ثم يراد بالآخر اي بالضمير الآخر معناه
الآخر فالاول كقوله اذا نزل السماء بارض قوم رعيناه وان كانوا غضابا اراد بالسماء الغيث وبالضمير الراجع اليه من
رعيناه النبت والثاني كقوله اي قول البحتري فسقى الغضا والساكنيه وان هم شبوه بين جوانحي وضلوعي اراد باحد الضميرين
الراجعين الى الغضا وهو المجرور في الساكنيه المكان وبالآخر وهو المنصوب في شبوه النار اي اوقدوا بين جوانحي نار

اللف والنشر

الغضا يعني نار الهوى التي تشبه نار الغضا ومنه اي من المعنوي اللف والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل او الاجمال ثم ذكر ما لكل
من آحاد هذا المتعدد من غير تعيين ثقة بان السامع يرده اليه اي يرد ما لكل من آحاد هذا المتعدد الى ما هو له فالاول وهو ان يكون ذكر المتعدد
على سبيل التفصيل ضربان لان النشر اما على ترتيب اللف بان يكون الاول من النشر للاول من اللف والثاني للثاني وهكذا الى الترتيب كقوله تعالى
ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله ذكر الليل والنهار على التفصيل ثم ذكر ما لليل وهو السكون
فيه وما للنهار وهو الابتغاء من فضل الله على الترتيب واما على غير ترتيبه اي ترتيب اللف وهو ضربان لانه اما ان يكون الاول من النشر
للآخر من اللف والثاني لما قبله وهكذا على الترتيب ويسمى معكوس الترتيب كقوله اي قول ابن حيوس كيف اسلو وانت حقف وغصن
وغزال لحظا وقدا وردفا فاللحظ للغزال والقد للغصن والردف للحقف وهو النقا من الرمل يشبه به الكفل في العظم او
لا يكون كذلك ويسمى مختلط الترتيب كقولك هو شمس واسد وبحر جودا وبهاء وشجاعة والثاني وهو ان يكون ذكر المتعدد على
سبيل الاجمال نحو وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى فان الضمير في قالوا لليهود والنصارى فذكر الفريقان
على طريق الاجمال دون التفصيل ثم ذكر ما لكل منهما فالمتعدد المذكور اجمالا هو الفريقان ولكن اجمل قول الفريقين فانه قد لف بين
القولين فقالوا اي قالت اليهود وقالت النصارى وهذا معنى قوله في الايضاح فلف بين القولين فان ما لف بينهما في هذا الباب هو
المتعدد المذكور اولا على ما صرح به صاحب المفتاح حيث قال هو ان تلف بين الشيئين في الذكر ثم تتبعهما كلاما مشتملا على متعلق بواحد
ومتعلق بآخر من غير تعيين اي قالت اليهود لن يدخل الجنة الا من كان هودا وقالت النصارى لن يدخل الجنة الا من كان نصارى فلف

بين الفريقين او بين القولين اتكالا لعدم الالتباس والثقة بان السامع يرد الى كل فريق او كل قول مقوله للعلم بتضليل كل فريق
صاحبه واعتقاده انه انما يدخل الجنة هو لا صاحبه وقالت اليهود ليست النصارى على شيء وقالت النصارى ليست اليهود على شيء ولهذا
الضرب لا يتصور فيه الترتيب وعدمه وهنا نوع آخر من اللف لطيف المسلك وهو ان يذكر متعدد على التفصيل ثم يذكر ما لكل ويؤتى
بجمله بذكر ذلك المتعدد على الاجمال ملفوظا او مقدرا فيقع النشر بين لفين احدهما مفصل والآخر مجمل وهذا معنى لطيف المسلك و
ذلك كما تقول ضربت زيدا واعطيت عمرا وخرجت من بلد كذا للتأديب والاكرام والتجارة فعلت ذلك وعليه قوله تعالى
فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة
ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون قال صاحب الكشاف الفعل المعلل محذوف مدلول عليه بما سبق تقديره
ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون شرع ذلك يعني جملة ما ذكر من امر الشاهد بصوم الشهر
وامر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر فيه ومن الترخيص في اباحة الفطر فقوله ولتكملوا علة الامر بمراعاة العدة ولتكبروا
علة ما علم من كيفية القضاء والخروج عن عهدة الفطر ولعلكم تشكرون اي ارادة ان تشكروا علة الترخيص والتيسير
وهذا نوع من اللف لطيف المسلك لا يكاد يهتدي الى تبينه الا النقاب المحدث من علماء البيان هذا كلامه وعليه
اشكال وهو انه جعل من تفاصيل المعللات امر الشاهد بصوم الشهر ولم يجعل شيئا من العلل راجعا
اليه وجعل ولتكبروا علة لما علم من كيفية القضاء وهو مما لم يذكره في تفاصيل المعللات فما ذكره في بيان تطبيق العلل
غير موافق لما ذكره من تقدير الكلام ويمكن التفصي عنه بان يقال ان ذكر امر الشاهد بصوم الشهر في تفصيل المعللات
ليس لانه بانفراده معلل بشيء من العلل المذكورة بل هو توطئة وتمهيد لنوعي الترخيص ومراعاة العدة وكيفية
القضاء عليه ويشهد بذلك انه لم يقل ومن امر المرخص بالعدة في الجملة كما قال ومن الترخيص فالحاصل ان المذكور فيما
سبق من الكلام بعد امر الشاهد بصوم الشهر هو الترخيص وامر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر ليصومها في ايام
اخر وفي هذا دلالة واضحة على تعليم كيفية القضاء فصار المذكور بعد الامر بصوم الشهر ثلاثة اولها امر المرخص له بمراعاة
العدة والثاني تعليم كيفية القضاء والثالث الترخيص وبعد ذلك متفرع على الامر بصوم الشهر فجعل كلا من العلل راجعا
الى واحد من هذه الثلاثة وقد يقال ان قوله ولتكملوا علة الامر بمراعاة العدة بل لامر الشاهد بصوم الشهر على
ان العدة هي الشهر كله والشاهد فيه ثمة ايام الافطار في المرخص له وفيه نظر اذ لا معنى لتعليل امر الشاهد بصوم الشهر
باكمال عدة ايام الشهر على انه لا ارتياب في ان الامر بمراعاة العدة في قوله ولتكملوا علة الامر بمراعاة العدة اشارة الى
المذكور قبله وهو امر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر فيه ومنه اي ومن المعنوي الجمع وهو ان يجمع بين متعدد في حكم

ومن المعنوي الجمع

من المعنوي التفريق — من المعنوي التقسيم — الجمع مع التقسيم

وذلك التعدد قد يكون اثنين كقوله تعالى المال والبنون زينة الحيوة الدنيا وقد يكون اكثر نحو قول ابي العتاهية علمت يا مجاشع بن
مسعدة ان الشباب والفراغ والجدة اي الاستغناء يقال وجد في المال وجدا ووجدا وجدة اي استغنى مفسدة للمرء
اي مفسدة هي ما يدعو صاحبه الى الفساد ومنه اي ومن المعنوي التفريق وهو ايقاع تباين بين امرين من نوع في المدح او
غيره كقوله اي قول الوطواط ما نوال الغمام وقت ربيع كنوال الامير يوم سخاء فنوال الامير بدرة عين هي عشرة الاف درهم
ونوال الغمام قطرة ماء ومنه اي من المعنوي التقسيم وهو ذكر متعدد ثم اضافة ما لكل اليه على التعيين وبهذا القيد يخرج
عنه اللف والنشر وقد اهمله السكاكي فيكون التقسيم عنده اعم من اللف والنشر ولقائل ان يقول ان ذكر الاضافة مخرج عن
هذا القيد اذ ليس في اللف والنشر اضافة ما لكل اليه بل يذكر فيه ما لكل حتى يضيفه السامع اليه ويرده عليه فليتأمل فانه دقيق
كقوله اي قول المتلمس ولا يقيم على ضيم يراد به الا الاذلان عير الحي والوتد هذا على الخسف مربوط برمته وذا يشج فلا يرثي له احد
ذكر الظلم بذلك الاحد الا الاذلان هذا الاستثناء مفرغ وقد اسند اليه الفعل اعني لا يقيم في الظاهر وان كان في الحقيقة
مسندا الى العام المحذوف عير الحي العير الوحشي والاهلي وهو المناسب هنا والوتد اي عير الحي على الخسف اي الذل
مربوط برمته هي قطعة حبل بالية وذا اي الوتد يشج اي يدق ويشق راسه فلا يرثي اي لا يرق ولا يرحم له احد ذكر العير والوتد
ثم اضاف الى الاول الربط مع الخسف والى الثاني الشج على التعيين فان قلت هذا وذا متساويان في الاشارة الى القريب
فكيف يتحقق التعيين قلت فيه تنبيه على ان يكون اشارة الى العير والى الوتد فلا يتحقق التعيين وح يكون البيت من قبيل اللف والنشر قلت لا نم
التساوي بل في حروف التنبيه ايماء الى ان القرب فيه اقل وانه يحتاج الى تنبيه ما فيكون اشارة الى عير الحي ولو سلم فسواء
جعلت هذا اشارة الى عير الحي وذا الى الوتد او بالعكس يحصل التعيين غاية ما في الباب ان التعيين محتمل ومثل هذا البيت من
اللف والنشر قليل ومنه اي من المعنوي الجمع مع التفريق وهو ان يدخل شيئان في معنى ويفرق بين جهتي الادخال كقوله اي قول
الوطواط فوجهك كالنار في ضوئها وقلبي كالنار في حرها ادخل قلبه ووجه الحبيبة كونهما كالنار ثم فرق بينهما بان جهة ادخال
الوجه فيه من جهة الضوء وادخال القلب من جهة الحر والاحتراق ومنه اي من المعنوي الجمع مع التقسيم وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه
او العكس اي تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم فالاول كقوله اي المتنبي كقول ابي الطيب حتى اقام على ارباض خرشنة تشقى به الروم والصلبان والبيع
الدولة وتصيير الاقامة مغيا بالسلب معلقا بعلى فقال على ارباض جمع ربض وهو ما حول المدينة خرشنة وهي من
بلاد الروم تشقى به الروم والصلبان جمع صليب النصارى والبيع جمع بيعة بكسر الباء وسكون الياء وهي متعبد النصارى
ومتى متعلق بالفعل في البيت السابق اعني قاد المقانب يعني قاد العساكر حتى اقام على ارباض هذه المدينة وقد شقيت به الروم
وهذه الاشياء فقد جمع في هذا البيت شقاء الروم بالممدوح اجمالا لانه شمل القتل والنهب والسبي وغير ذلك ثم قسم

في البيت الثاني وفصله وقال للسبي ما نكحوا والقتل ما ولدوا والنهب ما جمعوا والنار
ما زرعوا ولان في التعبير عنهم بلفظة ما دلالة على الاهانة وقلة المبالاة بهم حتى كانهم ليسوا من جنس ذوي العقول وذكر صاحب
المفتاح قبل هذا البيت قوله والدهر معتذر والسيف منتظر وارضهم لك مصطاف ومرتبع وقال قد جمع فيه ارض
العدو وما فيها في كونها خالصة للممدوح ثم قسم في هذا البيت والمذكور فيما رأينا من نسخ ديوان ابي الطيب وما وقع عليه
الشرح موافق لما اورده الله وقوله الدهر معتذر بعد قوله للسبي ما نكحوا بابيات كثيرة والثاني كقوله اي التقسيم ثم الجمع
كقول حسان بن ثابت قوم اذا حاربوا ضروا عدوهم او حاولوا اي طلبوا النفع في اشياعهم اي اتباعهم وانصارهم
نفعوا سجية اي غريزة وخلق تلك منهم غير محدثة ان الخلائق جمع خليقة وهي الطبيعة والخلق فاعلم شرها البدع جمع
بدعة وهي في الاصل الحدث في الدين بعد الاستكمال والمراد ههنا مستحدثات الاخلاق لا ما هو كالغرائز منها قسم في
البيت الاول صفة الممدوحين الى ضر الاعداء ونفع الاولياء ثم جمعها في الثاني كونها سجية حيث قال سجية تلك منهم ومنه اي
ومن المعنوي الجمع مع التفريق والتقسيم ولم يتعرض لتفسيره لكونه معلوما مما سبق من تفسيرات هذه الامور الثلاثة كقوله تعالى
يوم يأتي يعني يأتي الله اي امره او يأتي اليوم اي هوله والظرف منصوب باضمار اذكر او بقوله لا تكلم نفس بما ينفع من
جواب او شفاعة الا باذنه اي باذن الله كقوله تعالى لا يتكلمون الا من اذن له الرحمن وهذا في موقف وقوله يوم لا ينطقون
ولا يؤذن لهم فيعتذرون في موقف آخر والماذون فيه هو الجواب الحق والممنوع عنه هو العذر الباطل فمنهم اي من اهل الموقف
شقي وجبت له النار بمقتضى الوعيد وسعيد وجبت له الجنة بمقتضى الوعد فاما الذين شقوا ففي النار لهم فيها
زفير وشهيق الزفير اخراج النفس والشهيق رده خالدين فيها ما دامت السموات والارض اي سموات
الآخرة وارضها لانها دائمة مخلوقة للابد وهي عبارة عن التابيد ونفي الانقطاع كقول العرب ما قام ثبير وما لاح كوكب
وغير ذلك الا ما شاء ربك ان ربك فعال لما يريد واما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها ما دامت السموات والارض
الا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ اي غير مقطوع ولكنه ممتد الى غير النهاية فان قلت ما معنى الاستثناء في قوله الا ما شاء الله قلت
هو استثناء من الخلود في عذاب النار ومن الخلود في نعيم الجنة يعني ان اهل النار لا يخلدون في عذاب النار وحده بل
يعذبون بالزمهرير ونحوه من انواع العذاب سوى عذاب النار ولذا اهل الجنة لهم سوى الجنة ما هو اكبر منها واجل وهو
رضوان الله وما يتفضل الله عليهم مما لا يعرف كنهه الا الله كذا ذكره صاحب الكشاف بناء على مذهبه واما عندنا فمعناه ان
فساق المؤمنين لا يخلدون في النار وهذا كاف في صحة الاستثناء لان صرف الحكم عن الكلية وقت ما يكفيه صرفه عن البعض
وكذا الاستثناء الثاني معناه ان بعض اهل الجنة لا يخلدون فيها وهم المؤمنون الفاسقون الذين فارقوا الجنة ايام عذابهم

والتأبيد من مبدأ معين كما ينتقص باعتبار الانتهاء فكذا ينتقص باعتبار الابتداء واطلاق السعادة عليهم باعتبار مشارفتهم سعادة
الايمان والتوحيد وانهم ليسوا بمعنى المعاصي فقد جمع الانفس باعتبار التكلم بقوله لا تكلم نفس لان النكرة في سياق النفي يعم
ثم فرق بان اوقع التباين بينها بان بعضها شقي وبعضها سعيد بقوله فمنهم شقي وسعيد اذ الانفس واهل الموقف واحد
ثم قسم واضاف الى السعداء ما لهم من نعيم الجنة والى الاشقياء ما لهم من عذاب النار بقوله واما الذين شقوا الى الآخر وقد
يطلق التقسيم على امرين آخرين احدهما ان يذكر احوال الشيء مضافا الى كل من تلك الاحوال ما يليق به كقوله اي قول ابي الطيب
سأطلب حقي بالقنا ومشايخ كأنهم من طول ما التثموا مرد ثقال لشدة وطأتهم على الاعداء وثباتهم على اللقاء
اذا لاقوا اي حاربوا الاعداء خفاف مسرعين الى الاجابة اذا دعوا الى كفاية مهم ومدافعة خطب كثير اذا شدوا لان واحدا
منهم يقوم مقام جماعة قليل اذا عدوا ذكر احوال المشايخ واضاف الى كل منها ما يناسبها وهو ظاهر والثاني استيفاء
اقسام الشيء كقوله تعالى يهب لمن يشاء اناثا ويهب لمن يشاء الذكور او يزوجهم ذكرانا واناثا ويجعل من يشاء عقيما فان
الانسان اما ان يكون له ولد او لا يكون واذا كان فاما ان يكون ذكرا او انثى او ذكرا وانثى وقد استوفي جميع الاقسام وذكرها
وانما قدم ذكر الاناث لان سياق الآية على انه تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاؤه الانسان فكان ذكر الاناث اللاتي من جملة
ما لا يشاؤه الانسان اهم لكنه اخر الذكور عرفهم لان في التعريف تنويها بالذكر فكأنه قال ويهب لمن يشاء الفرسان الذين
لا يخفى عليكم ثم اعطى كلا الجنسين حقه من التقديم فقدم الذكور واخر الاناث تنبيها على ان تقديم الاناث لم يكن لتقدمهن
بل لمقتض آخر ومنه اي ومن المعنوي التجريد وهو ان ينتزع من امر ذي صفة امر آخر مثله فيها اي مماثل لذلك الامر ذي الصفة
في تلك الصفة مبالغة لكمالها فيه اي لاجل المبالغة في كمال تلك الصفة في ذلك الامر ذي الصفة حتى كانه بلغ من الاتصاف بتلك
الصفة الى حيث يصح ان ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة وهو اي التجريد اقسام منها ان يكون بمن التجريدية نحو قولهم لي من
فلان صديق حميم في الصحاح حميمك قريبك الذي تهتم لامره اي بلغ فلان من الصداقة حدا صح معه ان
يستخلص منه اي من فلان صديق آخر مثله فيها اي في الصداقة ومنها ما يكون بالباء التجريدية الداخلة على المنتزع منه نحو قولهم
لئن سألت فلانا لتسألن به البحر بالغ في اتصافه بالسماحة حتى انتزع منه بحرا في السماحة وزعم بعضهم ان من التجريدية
والباء التجريدية على حذف مضاف فمعنى قولهم لقيت من زيد اسدا لقيت من لقائه اسدا والغرض تشبيهه بالاسد
وكذا معنى لقيت به اسدا لقيت بلقائه اسدا ولا يخفى ضعف هذا التقدير في مثل قولنا من فلان صديق حميم لفوات
المبالغة في تقدير حصل لي من حصول صديق فليتأمل ومنها ما يكون بدخول الباء المعية والمصاحبة في المنتزع نحو قوله وشوهاء
من شاملت الاوجه فتحت وفرس شوهاء صفة محمودة يراد بها سعة اشداقها وقيل اراد بها فرسا قبيحة الوجه لما اصابها

من

التجريد من المعنوي

من شدائد الحرب تعدو بي الى صارخ الوغى اي مستغيث في الحرب وهو الحرب بمستلئم اي لابس لامة وهي الدرع والباء
للملابسة والمصاحبة مثل الفنيق هو الفحل المكرم عند اهله المرحل من رحل البعير اشخصه عن
مكانه وارسله اي تعدو بي ومعي من نفسي لابس درع لكمال استعدادي للحرب بالغ في اتصافه بالاستعداد للحرب
حتى انتزع منه مستعدا آخر لابس درع ومنها ما يكون بدخول في في المنتزع منه نحو قوله تعالى لهم فيها دار الخلد اي في جهنم وهي
دار الخلد لكنه انتزع منها دارا اخرى وجعلها معدة في جهنم لاجل الكفار تهويلا لامرها ومبالغة في اتصافها بالشدة ومنها ما يكون
بدون توسط حرف نحو قوله اي قول قتادة بن مسلمة الحنفي فلئن بقيت لارحلن بغزوة تحوي اي تجمع الغنائم الجملة
صفة غزوة وروي نحو الغنائم فالظرف منصوب بارحلن او يموت منصوب بان مضمرة كانه قال الا ان يموت كريم يعني بالكريم نفسه
وكانه انتزع من نفسه كريما مبالغة في كرمه ولذا لم يقل او اموت وهذا بخلاف قوله تعالى انا اعطيناك الكوثر فصل لربك اذ لا معنى
لا انتزاع فيه وقيل تقديره او يموت مني كريم فيكون هذا من قسم الاول اعني ما يكون بمن التجريدية وفيه نظر اذ لا حاجة
الى هذا التقدير لحصول التجريد بدونه ولا قرينة عليه وبهذا سقط ما قيل انه اراد انه في البيت نظر لانه من باب الالتفات
من التكلم الى الغيبة لانه اراد بالكريم نفسه ورد بان التجريد لا ينافي الالتفات بل هو واقع بان يجرد المتكلم نفسه
من ذاته ويجعلها مخاطبا لنكتة كالتوبيخ في تطاول ليلك بالاثمد والتشجيع في قوله اقول لها اذا جشأت
وجاشت مكانك تحمدي او تستريحي ومنها ما يكون بطريق الكناية نحو قوله يا خير من يركب المطي ولا يشرب
كأسا بكف من بخلا اي يشرب الكأس بكف الجواد فقد انتزع من الممدوح جوادا يشرب هو بكفه على
طريق الكناية لانه اذا نفى عنه الشرب بكف البخيل فقد اثبت له الشرب بكف كريم ومعلوم انه يشرب بكفه فهو
ذلك الكريم وقد خفي هذا على بعضهم لدقته فزعم ان الخطاب ان كان لنفسه فهو تجريد والا فليس من التجريد في شيء
وانما هو كناية عن كون الممدوح غير بخيل ولم يعرف ان كونه كناية لا ينافي التجريد واذا كان الخطاب لنفسه لم يكن
قسما برأسه ويكون داخلا في قوله ومنها مخاطبة الانسان نفسه وبيان التجريد انه ينتزع فيها من نفسه شخصا
آخر مثله في الصفة التي سيق لها الكلام ثم يخاطبه كقوله اي قول ابي الطيب لا خيل عندك تهديها ولا مال
فليسعد النطق ان لم يسعد الحال اراد بالحال الغنى فكأنه انتزع من نفسه شخصا آخر مثله في فقد الخيل والمال
ومثله قول الاعشى ودع هريرة ان الركب مرتحل وهل تطيق وداعا ايها الرجل ومنه اي ومن المعنوي المبالغة
المقبولة لان المردودة لا تكون من المحسنات وفي هذا اشارة الى الرد على من زعم انها مردودة مطلقا لان خير الكلام
ما خرج مخرج الحق وجاء على منهج الصدق كما يشهد له قول حسان وانما الشعر لب المرء يعرضه على المجالس ان

مخاطبة الانسان نفسه

من المعنوي المبالغة

كيف وإن خفا فإن أشعر بيت أنت قائله بيت يقال إذا أنشدته صدقا. وعلى من زعم أنها مقبولة مطلقا بل الفضل مقصور عليها لأن أحسن الشعر أكذبه وخير الكلام ما بولغ فيه ولهذا استدرك النابغة على حسان في قوله لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى وأسيافنا يقطرن من نجدة دما حيث استعمل جمع القلة أعني الجفنات والأسياف وذكر وقت الضحوة وهو وقت تناول الطعام وقال يقطرن دون يسلن ويفضن أو نحو ذلك بل المذهب المرضي أن المبالغة منها مقبولة ومنها مردودة فالمصنف أشار إلى تفسير المبالغة مطلقا وإلى تقسيمها ليتعين المقبولة من المردودة ولذا لم يقل وهي بل قال والمبالغة أن يدعى لوصف بلوغه في الشدة أو الضعف حدا مستحيلا أو مستبعدا إنما يدعى ذلك لئلا يظن أنه أي ذكر الوصف غير متناه فيه أي في الشدة أو الضعف وتذكير الضمير باعتبار عوده إلى أحد الأمرين وتنحصر المبالغة في التبليغ والإغراق والغلو لأن المدعى إن كان ممكنا عقلا وعادة فتبليغ كقوله أي قول امرئ القيس يصف فرسا له بأنه لا يعرق وإن أكثر العدو فعادى عداء في الصحاح العداء بالكسر الموالاة بين الصيدين يصرع أحدهما على إثر الآخر في طلق واحد بين ثور ونعجة أراد بالثور الذكر من بقر الوحش وبالنعجة الأنثى منها دراكا متتابعا فلم ينضح بماء فيغسل مجزوم معطوف على ينضح أي لم يعرق فلم يغسل ادعى أن هذا الفرس أدرك ثورا ونعجة وحشيين في مضمار واحد ولم يعرق وهذا ممكن عقلا وعادة وإن كان ممكنا عقلا لا عادة فإغراق كقوله ونكرم جارنا ما دام فينا ونتبعه الكرامة حيث مالا ادعى أن جاره لا يميل عنه إلى جانب إلا وهو يرسل الكرامة والعطاء على إثره وهذا ممكن عقلا ممتنع عادة وهما أي التبليغ والإغراق مقبولان وإلا أي وإن لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة لامتناع أن يكون ممكنا عادة ممتنعا عقلا فغلو كقوله أي قول أبي نواس وأخفت أهل الشرك حتى إنه لتخافك النطف التي لم تخلق ادعى أنه يخاف منه النطف الغير المخلوقة وهذا ممتنع عقلا وعادة والمقبول منه أي من الغلو أصناف منها ما أدخل عليه ما يقربه إلى الصحة نحو لفظة يكاد في قوله تعالى يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار وعليه بيت السقط تجاوز ركبا وأفراسا وإبلا وزاد فكاد أن يتجو الرجالا ومنها ما تضمن نوعا حسنا من التخييل كقوله أي قول أبي الطيب عقدت سنابكها عليها أي الجياد عثيرا أي غبارا لو تبتغي تلك الجياد عنقا هو نوع من السير عليه أي على ذلك العثير لأمكنا أي أمكن العنق ادعى أن الغبار المرتفع من سنابك الخيل قد اجتمع فوق رؤوسها متراكما بحيث صار أرضا يمكن أن تسير عليها تلك الجياد وهذا ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن وقد اجتمعا أي إدخال ما يقربه إلى الصحة وتضمن نوع حسن من التخييل في قوله أي قول القاضي الأرجاني يصف طول الليل يخيل لي أن سمر الشهب في الدجى وشدت بأهدابي إليهن أجفاني أي يوقع

في خيالي أن الشهب محكمة بالمسامير لا تزول عن مكانها وأن أجفان عيني قد شدت بأهدابها إلى الشهب لطول سهري في ذلك الليل وعدم انطباقها والتقائها وهذا أمر ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن ولفظ يخيل مما يقربه إلى الصحة ومنها ما أخرج مخرج الهزل والخلاعة كقوله أسكر بالأمس إن عزمت على الشرب غدا إن ذا من العجب ومنها أي من المعنوي المذهب الكلامي وهو إيراد حجة للمطلوب على طريقة أهل الكلام وهو أن تكون بعد تسليم المقدمات مستلزمة للمطلوب نحو لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا واللازم وهو فساد السموات والأرض باطل لأن المراد به خروجهما عن النظام الذي هما عليه فكذا الملزوم وهو تعدد الآلهة وفي التمثيل بالآية رد على الجاحظ حيث زعم أن المذهب الكلامي ليس في القرآن وكأنه أراد بذلك ما يكون برهانا وهو القياس المؤلف من المقدمات اليقينية القطعية التي لا تحتمل النقيض بوجه ما وتعدد الآلهة ليس قطعي الاستلزام للفساد وإنما هو من المشهورات الصادقة وقوله أي قول النابغة من قصيدة يعتذر فيها إلى النعمان بن المنذر وقد كان مدح آل جفنة بالشام فتنكر النعمان من ذلك حلفت فلم أترك لنفسك ريبة وهي ما يريب الإنسان ويقلقه وأراد بها الشك وليس وراء الله للمرء مطلب أي أعظم المطالب فالحلف به أعلى الأحلاف لئن كنت قد بلغت عني جناية لمبلغك الواشي أغش من غش إذا خان وأكذب واللام في لئن كنت موطئة للقسم وفي لمبلغك جواب القسم ولكنني كنت امرأ لي جانب من الأرض فيه أي في ذلك الجانب وأراد به الشام مستراد أي موضع يتردد فيه لطلب الرزق ومنتجع من راد الكلأ وارتاده ومذاهب ملوك أي في ذلك الجانب ملوك وإخوان إذا ما مدحتهم أحكم في أموالهم وأقرب كفعلك أي يجعلونني حاكما في أموالهم مقربا عندهم رفيع المنزلة عندهم كما تفعل أنت في قوم أراك اصطفيتهم وأحسنت إليهم فلم ترهم في مدحهم لك أذنبوا يعني لا تلومني ولا تعاتبني على مدح آل جفنة وقد أحسنوا إلي كما لا تلوم قوما مدحوك وقد أحسنت إليهم فكما أن مدح أولئك لك لا يعد ذنبا كذلك مدحي لمن أحسن إلي وهذه الحجة على صورة التمثيل الذي يسميه الفقهاء قياسا ويمكن رده إلى صورة قياس استثنائي بأن يقال لو كان مدحي لآل جفنة ذنبا لكان مدح ذلك القوم لك أيضا ذنبا لكن اللازم باطل فكذا الملزوم ومما ورد على صورة القياس الاقتراني قوله تعالى وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه أي الإعادة أهون عليه من البداء وكل ما هو أهون فهو أدخل في الإمكان فالإعادة أدخل في الإمكان وقوله تعالى حكاية فلما أفل قال لا أحب الآفلين أي القمر آفل وربي ليس بآفل فالقمر ليس بربي ومنها أي من المعنوي حسن التعليل وهو أن يدعى لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف غير حقيقي أي بأن ينظر نظرا يشتمل على لطف ودقة ولا يكون موافقا لما في نفس الأمر يعني يجب أن لا يكون ما اعتبر علة لهذا الوصف علة له في الواقع وإلا لما كان من محاسن الكلام لعدم التصرف فيه كما يقال قتل فلان أعاديه لدفع ضررهم وبهذا يظهر فساد ما يتوهم من أن هذا الوصف غير مفيد

لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا

تخييل حسن

من المعنوي حسن التعليل

لان الاعتبار لا يكون الا غير حقيقي ومنشأ هذا الوهم انه سمع ارباب المعقول يطلقون الاعتبارى على مقابل الحقيقي ولو كان الامر كما
توهم لوجب ان يكون جميع اعتبارات العقل غير مطابق للواقع وهذا ارجع الضرب لان الصفة التى ادعى لها علة مناسبة اما ثابتة
فقصد بيان علتها او غير ثابتة اريد اثباتها والاولى اما ان لا يظهر لها فى العادة علة وان كانت لا تخلو فى الواقع عن علة كقوله
اى قول ابى الطيب لم يحك اى لم يشابه نائلك اى عطاءك السحاب وانما حمت به اى صارت محمومة بسبب نائلك وتفوقه عليها
فصبيبها الرحضاء اى فالمصبوب من السحاب هو عرق الحمى فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة لا يظهر لها فى العادة علة وقد
علله بانه عرق حماها الحادثة بسبب عطاء الممدوح او يظهر لها اى لتلك الصفة علة غير العلة المذكورة اذ لو كانت علتها هى
المذكورة لكانت المذكورة علة حقيقية فلا يكون من حسن التعليل كقوله اى قول ابى الطيب ما به قتل اعاديه ولكن
يتقى اخلاف ما ترجو الذئاب فان قتل الاعداء اى قتل الملوك اعداءهم انما يكون فى العادة لدفع مضرتهم حتى يصفو لهم
الملك من منازعتهم لا لما ذكره من ان طبيعة الكرم قد غلبت عليه ومحبته ان يصدق رجاء الراجين بعثته على قتل اعاديه لما علم
انه لما غدا للحرب غدت الذئاب ترجو ان يتسع عليها الرزق من قتلاهم وهذا مبالغة فى وصفه بالجود وتتضمن المبالغة فى وصفه
بالشجاعة على وجه تخييلى اى تناهى فى الشجاعة حتى ظهر ذلك للحيوانات العجم من الذئاب وغيرها فاذا غدا للحرب رجت الذئاب ان
تنال من لحوم اعاديه وتتضمن ايضا مدحه بانه ليس ممن يسرف فى القتل طاعة للغيظ والحنق اى ليست قوته الغضبية متصرفة
فيه ذلك الافراط ويتضمن ايضا قصور اعاديه عنه وفرط امنه منهم وانه لا يحتاج الى قتلهم واستئصالهم والثانية اى الصفة الغير
الثابتة التى اريد اثباتها اما ممكنة كقوله اى قول مسلم بن الوليد يا واشيا حسنت فينا اساءته نجى حذارك انسانى من الغرق
انسانى اى انسان عينى من الغرق فان استحسان اساءة الواشى ممكن لكن لما خالف الشاعر الناس فيه حيث
لا يستحسن الناس اساءة الواشى وان كانت ممكنة عقبه اى عقب الشاعر استحسان اساءة الواشى بان حذاره
اى حذار الشاعر منه اى من الواشى نجى انسانه اى انسان عين الشاعر من الغرق فى الدموع حيث ترك البكاء خوفا منه او
غير ممكنة عطف على قوله اما ممكنة كقوله هذا البيت لشعر مترجم لو لم يكن نية الجوزاء
خدمته لما رايت عليها عقد منتطق من انتطق اى شد النطاق وحول الجوزاء كواكب يقال لها نطاق الجوزاء فنية الجوزاء
خدمة الممدوح صفة غير ممكنة قصد اثباتها كذا ذكره المصنف وفيه نظر لان المفهوم من الكلام على ما هو اهل لو من امتناع الجزاء
لامتناع الشرط ان يكون نية الجوزاء خدمة علة لرؤية عقد النطاق عليها ورؤية عقد النطاق عليها اعنى الحالة الشبيهة
بانتطاق المنتطق صفة ثابتة قصد تعليلها بنية خدمة الممدوح فيكون هذا من الضرب الاول مثل قوله لم يحك نائلك السحاب
البيت فمن زعم انه اراد ان الانتطاق صفة ممتنعة الثبوت للجوزاء وقد اثبتها الشاعر وعللها بنية خدمة الممدوح فقد اخطا

بينا لان حديث انتطاق الجوزاء اظهر من ان يمكن انكاره بل هو محسوس او المراد به الحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق
ولان المصنف قد صرح فى الايضاح بخلاف ذكره فان قلت هل يجوز ان يكون لو فى البيت مثلها فى قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله
لفسدتا اعنى الاستدلال بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط فيكون رؤية ما على الجوزاء من هيئة الانتطاق علة لكون نيته خدمة
الممدوح اى دليلا عليه كما ان انتفاء الفساد دليل على انتفاء تعدد الآلهة وانما حلّ ان العلة المذكورة قد يقصد كونها علة لثبوت
الوصف ووجوده كما فى الضربين الاولين لان ثبوته معلوم وقد يقصد كونها علة العلم به كما فى الاخيرين لعدم العلم بثبوته
بل الغرض اثباته فاذا جعلت نية خدمة الممدوح علة للانتطاق كان من الضرب الاول واذا جعل الانتطاق دليلا على كون
النية خدمة الممدوح كان من الضرب الرابع فيصح التمثيل قلت لا يخفى تكلف لان الظاهر من قوله ان يدعى لوصف علة
مناسبة انها علة لنفس ذكر الوصف لا للعلم به والحق به اى بحسن التعليل ما بنى على الشك ولكونه مبنيا على
الشك لم يجعل من حسن التعليل لان فيه ادعاء واصرارا والشك ينافيه كقوله اى قول ابى تمام كان السحاب الغر
جمع الاغر والمراد السحاب الماطرة الغزيرة الماء غيبن تحتها حبيبا فما ترقى اى ما تنقطع بالمسنة فمعنى ما تسكن له
مدامع والضمير فى تحتها للربى فى البيت الذى قبله وهو قوله ربى شفعت ريح الصبا بنسيمها الى المزن حتى جادها وهو هامع
يعنى ساقت الريح المزن اليها وجاد من الجود وهو المطر العظيم القطر والهامع السائل فقد علل على سبيل الشك نزول
المطر من السحاب بانها غيبت حبيبا تحت تلك الربى فهى تبكى عليها وهذا البيت يشير الى قول مجنون ومنتبه طللان
طال عليهما الامد درسا فلا علم ولا نضد لبسا البلى فكانما وجدا بعد الاحبة مثل ما اجد وقال بعض النقاد فسر هذا
البيت قوم فقالوا اراد بحبيب نفسه ولا ادرى ما هذا التفسير قلت وجه هذا التفسير انه قيده بالملاية لطلع القصيدة وهو
قوله الا ان صدرى من عزائى بلاقع عشية شاقتنى الديار البلاقع وفى بعض النسخ من الديوان هذا البيت قبل
قوله كان السحاب الخ وعلى هذا فالضمير فى تحتها للديار البلاقع وكان نفسه اى ابا تمام هو الحبيب الذى فقدته السحاب
فى تلك الديار ومنه اى من المعنوى التفريع وهو ان يثبت لمتعلق امر حكم بعد اثباته اى اثبات ذلك الحكم لمتعلق له آخر
على وجه يشعر بالتفريع والتعقيب وهو احتراز عن نحو قولنا غلام زيد راكب وابوه راكب كقوله اى قول الكميت من
قصيدة يمدح بها اهل البيت احلامكم لسقام الجهل شافية كما دماؤكم تشفى من الكلب الكلب بفتح اللام شبه
جنون يحدث للانسان من عض الكلب الكلب وهو الذى يكلب بلحوم الناس فيأخذه من ذلك شبه جنون
لا يعض انسانا الا كلب ولا دواء له انجع من شرب دم ملك يعنى انتم ارباب العقول الراجحة وملوك واشراف وفى طريقته قول
الحماسى بناة مكارم واساة كلم دماؤكم من الكلب الشفاء فقد فرع على وصفهم بشفاء احلامهم لسقام الجهل وصفهم بشفاء

وما بهم من ... والكلب ومنه اي من المعنوي تأكيد المدح بما يشبه الذم النظر في هذه التسمية على الاعم الاغلب والا فقد يكون ذلك
في غير المدح والذم ويكون من محسنات الكلام كقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء الا ما قد سلف يعني ان امكن لكم ان تنكحوا
ما قد سلف فانكحوه فلا يحل لكم غيره وذلك غير ممكن والغرض المبالغة في تحريمه وتسميته تأكيد الشيء بما يشبه نقيضه وهو ضربان
افضلهما ان يستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح لذلك الشيء بتقدير دخولها فيها اي دخول صفة المدح في صفة الذم
كقوله اي قول النابغة الذبياني ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول اي كسور في حدها والواحد فل من قراع
الكتائب اي من مقارعة الجيوش فالعيب صفة ذم منفية فاستثنى منها صفة مدح وهو ان سيوفهم ذوات فلول اي كان
فلول السيف عيبا فاثبت شيئا منه اي من العيب على تقدير كونه منه اي كون فلول السيف من العيب وهذا زيادة توضيح
للتعليق وتعريج به الا فيه مفهوم من بنائه على الشرط المذكور وهو ان هذا التقدير وهو كون الفلول من العيب محال لانه
كناية عن كمال الشجاعة فهو اي اثبات شيء من العيب في المعنى تعليق بالمحال كقولهم حتى يبيض القار وحتى يلج الجمل في سم
الخياط فالتأكيد فيه اي تأكيد المدح ونفي صفة الذم في هذا الضرب من جهة انه كدعوى الشيء ببينة لانه قد علقت نقيضه
المطلوب وهو اثبات شيء من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال فعدم العيب ثابت ومن جهة ان الاصل في مطلق الاستثناء
هو الاتصال اي كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير السكوت عن الاستثناء ليكون ذكر المستثنى اخراجا له
عن الحكم الثابت للمستثنى منه وذلك لان الاستثناء المنقطع مجاز على ما تقرر في اصول الفقه واذا كان الاصل في الاستثناء
الاتصال فذكر اداته قبل ذكر ما بعدها وهو المستثنى يوهم اخراج شيء وهو المستثنى مما قبلها اي ما قبل الاداة وهو المستثنى
منه يوقع في وهم السامع وظنه ان غرض المتكلم ان يخرج شيئا من افراد ما تقدم من المنفي ويريد اثباته حتى يحصل فيهم
شيء من العيب بحال توهمت الشيء اي ظننته واوهمته غيري فاذا وليها اي الاداة صفة مدح وتحول الاستثناء
من الاتصال الى الانقطاع جاء التأكيد لما فيه من المدح على المدح والاشعار بانه لم يجد فيه صفة ذم حتى يثبتها فاضطر
الى استثناء صفة مدح مع ما فيه من نوع خلابة وتأنيق للقلوب والضرب الثاني من تأكيد المدح بما يشبه الذم ان
يثبت لشيء صفة مدح ويعقب باداة الاستثناء اي يذكر عقيب اثبات صفة المدح لذلك الشيء اداة استثناء
يليها صفة مدح اخرى له اي لذلك الشيء نحو انا افصح العرب بيد اني من قريش وبيد بمعنى غير وهو اداة الاستثناء
واصل الاستثناء فيه اي في هذا الضرب ايضا ان يكون منقطعا كما ان الاستثناء في الضرب الاول منقطع لكون المستثنى
غير داخل في المستثنى منه وهذا الذي في قوله ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال فليتأمل لكنه اي الاستثناء
المنقطع في هذا الضرب لم يقدر متصلا كما في الضرب الاول بل بقي على حاله من الانقطاع لانه ليس في هذا الضرب صفة ذم منفية

الاستثناء المنقطع

109

عامة يمكن تقدير دخول صفة المدح فيها واذا لم يقدر الاستثناء في هذا الضرب متصلا فلا يفيد التأكيد الا من الوجه الثاني
من الوجهين المذكورين في الضرب الاول وهو ان الاصل في مطلق الاستثناء الاتصال فذكر اداته قبل ذكر المستثنى
يوهم اخراج شيء مما قبلها من حيث انه استثناء فاذا ذكر بعد الاداة صفة مدح اخرى جاء التأكيد ولا يفيد التأكيد
من الوجه الاول اعني دعوى الشيء ببينة لانه مبني على التعليق بالمحال المبني على تقدير الاستثناء متصلا ولهذا اي لكون
التأكيد في هذا الضرب من الثاني فقط كان الضرب الاول افضل لافادته التأكيد من الوجهين واما قوله تعالى لا يسمعون
فيها لغوا الا سلاما فيحتمل ان يكون من الضرب الاول بان يقدر السلام داخلا في اللغو فيفيد التأكيد من وجهين
وان يكون من الضرب الثاني بان لا يقدر ذلك ويجعل الاستثناء من اصله منقطعا ويحتمل وجها آخر وهو ان
يجعل الاستثناء متصلا حقيقة لان معنى السلام الدعاء بالسلامة واهل الجنة اغنياء عن ذلك فكان ظاهره من
قبيل اللغو وفضول الكلام لولا ما فيه من فائدة الاكرام فكانه قيل لا يسمعون فيها لغوا الا هذا النوع من اللغو وقوله
لا يسمعون فيها لغوا ولا تأثيما الا قيلا سلاما سلاما يمكن حمله على كل من ضربي تأكيد المدح بما يشبه الذم كما مر
ولا يمكن حمله على الوجه الثالث اعني حقيقة الاستثناء المتصل لان قوله تعالى سلاما سلاما وان امكن جعله من قبيل اللغو
لكنه لا يمكن جعله من قبيل التأثيم وهو النسبة الى الاثم وليس لكرية الكلام ان تذكر متعددين ثم تأتي بالاستثناء
المتصل من الاول مثل ان تقول ما جاءني رجل ولا امرأة الا زيدا ولو قصدت ذلك كان الواجب ان تؤخر ذكر
الرجل ومنه اي من تأكيد المدح بما يشبه الذم ضرب آخر وهو ان يؤتى بالاستثناء مفرغا ويكون العامل فيما فيه معنى
الذم والمستثنى ما فيه معنى المدح نحو وما تنقم منا الا ان آمنا بآيات ربنا اي ما تعيب منا الا اصل المناقب والمفاخر كلها وهو
الايمان بآيات الله يقال نقم منه وانتقم اذا عابه وكرهه وعليه قوله تعالى قل يا اهل الكتاب هل تنقمون منا الا ان آمنا بالله
وما انزل الينا فان الاستفهام فيه للانكار فيكون بمعنى النفي وهي كالضرب الاول في افادة التأكيد من وجهين والاستدراك
الدال عليه لفظ لكن في هذا الباب اي باب تأكيد المدح بما يشبه الذم كالاستثناء في افادة المراد كما في قوله اي قول ابي
الفضل بديع الزمان الهمداني يمدح خلف بن احمد السجستاني هو البدر الا انه البحر زاخرا سوى انه الضرغام لكنه
الوابل فالا والا استثناء مثل قوله بيد اني من قريش وقوله لكنه الوابل استدراك يفيد من التأكيد
ما يفيده هذا الضرب من الاستثناء لانه استثناء منقطع والآخر بمعنى لكن ومنه اي من المعنوي تأكيد الذم بما يشبه
المدح وهو ضربان احدهما ان يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة ذم له بتقدير دخولها فيها اي دخول صفة
الذم في صفة المدح كقولك فلان لا خير فيه الا انه يسيء الى من احسن اليه وثانيهما ان يثبت للشيء صفة ذم ويعقب

من المعنوي استتباع

بأداة استثناء يليها صفة ذم أخرى له كقولك فلان فاسق إلا أنه جاهل فالضرب الأول يفيد التأكيد من وجهين والثاني
من وجه واحد وتحقيقهما على قياس ما مر ويأتي منه الضرب الآخر أعني الاستثناء المفرغ نحو لا يستحسن منه إلا جهله
والاستدراك فيه بمنزلة الاستثناء نحو هو جاهل لكنه فاسق ومنه أي ومن المعنوي الاستتباع وهو المدح بشيء على
وجه يستتبع المدح بشيء آخر كقوله أي قول أبي الطيب نهبت من الأعمار ما لو حويته لهنئت الدنيا بأنك خالد
مدحه بالنهاية في الشجاعة إذ كثر قتلاه بحيث لو ورث أعمارهم لخلد في الدنيا على وجه استتبع مدحه بكونه سببا لصلاح
الدنيا ونظامها حيث جعل الدنيا مهنأة بخلوده ولا معنى لتهنئة أحد بشيء لا فائدة له فيه قال علي بن عيسى الربعي وفيه
أي في البيت وجهان آخران من المدح أحدهما أنه نهب الأعمار دون الأموال وهذا مما ينبئ عن علو الهمة والثاني أنه لم يكن ظالما في
قتلهم أي قتل مقتوليه لأنه لم يقصد بذلك إلا صلاح الدنيا وأهلها وذلك لأن تهنئة الدنيا إنما هي تهنئة لأهلها فلو كان
ظالما في قتل من قتل لما كان لأهل الدنيا سرور بخلوده ومنه أي من المعنوي الإدماج يقال أدمج الشيء في الثوب
إذا لفه فيه وهو أن يضمن كلام سيق لمعنى مدحا كان أو غيره معنى آخر منصوب مفعول ثان ليضمن وقد أسند إلى المفعول
الأول وهذا المعنى الآخر يجب أن لا يكون مصرحا به ولا يكون في الكلام إشعار بأنه مسوق لأجله فمن قال في قول الشاعر أبى دهرنا
إسعافنا في نفوسنا وأسعفنا فيمن نحب ونكرم فقلت له نعماك فيهم أتمها ودع أمرنا إن المهم المقدم
إنه أدمج شكوى الزمان في التهنئة فقد سها لأن الشكاية مصرح بها فكيف يكون مدمجة ولو جعل التهنئة مدمجة لكان أقرب
فهو أعم من الاستتباع لشموله المدح وغيره واختصاص الاستتباع بالمدح كقوله أي قول أبي الطيب أقلب فيه أي في ذلك
الليل أجفاني كأني أعد بها على الدهر الذنوبا فإنه ضمن وصف الليل بالطول الشكاية من الدهر يعني لكثرة تقلبي
لأجفاني في ذلك الليل كأني أعدها على الدهر ذنوبه وقوله معنى آخر أراد به الجنس أعم من أن يكون واحدا كما في بيت أبي
الطيب أو أكثر كما في قول ابن نباتة ولا بد لي من جهلة في وصاله فمن لي بخل أودع الحلم عنده فإنه أدمج في الغزل الفخر
بكونه حليما حيث كنى في ذلك بالاستفهام عن وجود خليل صالح لأن يودعه حلمه وضمن الفخر بذلك شكوى الزمان
لتغير الإخوان حيث أخرج الاستفهام مخرج الإنكار تنبيها على أنه لم يبق في الإخوان من يصلح لهذا الشأن ونبه بذلك على
أنه لم يعزم على مفارقة حلمه أبدا لكن لما كان مريدا لوصل هذا الحبيب الموقوف على الجهل المنافي للحلم عزم على أنه إن وجد من يصلح
لأن يودعه حلمه أودعه إياه فإن الودائع تستعاد آخر الأمر ومنه أي من المعنوي التوجيه ويسمى محتمل الضدين وهو
إيراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين كقول من قال لأعور يسمى عمرا خاط لي عمرو قباء ليت عينيه سواء فإنه يحتمل تمني
أن يصير العين العوراء صحيحة فيكون مدحا وتمني العكس فيكون ذما وقال السكاكي ومنه أي من التوجيه متشابهات

من المعنوي التوجيه محتمل الضدين

من المعنوي الهزل يراد به الجد

القرآن باعتبار وهو احتمالها للوجهين المختلفين وتفارقه باعتبار آخر وهو أنه يجب في التوجيه استواء الاحتمالين
وفي المتشابهات أحد المعنيين قريب والآخر بعيد ولهذا قال السكاكي وأكثر متشابهات القرآن من قبيل
التورية والإيهام ومنه أي من المعنوي الهزل الذي يراد به الجد كقوله إذا ما تميمي أتاك مفاخرا فقل عد عن
ذا كيف أكلك للضب ومنه أي من المعنوي تجاهل العارف وهو كما سماه السكاكي سوق المعلوم مساق غيره
لنكتة وقال لا أحب تسميته بالتجاهل لوروده في كلام الله تعالى كالتوبيخ في قول الخارجية أيا شجر الخابور
ما لك مورقا كأنك لم تجزع على ابن طريف فهي تعلم أن الشجر لم
تجزع على ابن طريف لكنها تجاهلت فاستعملت لفظ كأن الدال على الشك والمبالغة أي وكالمبالغة في المدح كقوله أي قول
البحتري ألمع برق سرى أم ضوء مصباح أم ابتسامتها بالمنظر الضاحي أي الظاهر بالغ في مدح ابتسامها حيث
لم يفرق بينه وبين لمع البرق وضوء المصباح أو المبالغة في الذم في قوله أي قول زهير وما أدري وسوف إخال أدري
أقوم آل حصن أم نساء فيه دلالة على أن القوم للرجال خاصة والتدله أي وكالتدله وهو التحير والتدهش في الحب
في قوله أي قول الحسين بن عبد الله بالله يا ظبيات القاع هو المستوي من الأرض قلن لنا ليلاي منكن أم ليلى
من البشر وفي إضافة ليلى إلى نفسه أولا والتصريح باسمها الظاهر ثانيا تلذذ ومن هذا القبيل خطاب الأطلال والرسوم
والمنازل والاستفهام عنها كقوله أمنزلتي مي سلام عليكما هل الأزمن اللائي مضين رواجع وهل يرجع التسليم أو
يدفع البكا ثلاث الأثافي والديار البلاقع وكالتحقير كقوله تعالى حكاية عن الكفار هل ندلكم على رجل ينبئكم إذا مزقتم كل ممزق
إنكم لفي خلق جديد يعنون محمدا عليه السلام كأن لم يكونوا يعرفون منه إلا أنه رجل ما وهو عندهم أظهر من الشمس وكالتعريض
في قوله تعالى وإنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين وغير ذلك من الاعتبارات ومنه أي من المعنوي القول بالموجب وهو
ضربان أحدهما أن تقع صفة في كلام الغير كناية عن شيء أثبت له أي لذلك الشيء حكم فتثبتها لغيره فتثبت أنت في كلامك
تلك الصفة لغير ذلك الشيء من غير تعرض لثبوته له أو نفيه عنه أي من غير أن تتعرض لثبوت ذلك الحكم لذلك الغير أو
لانتفائه عن ذلك الغير نحو يقولون لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين
فالأعز صفة وقعت في كلام المنافقين كناية عن فريقهم والأذل كناية عن المؤمنين وقد أثبتوا لفريقهم المكنى عنه بالأعز
الإخراج فأثبت الله تعالى في الرد صفة العزة لغير فريقهم وهو الله ورسوله والمؤمنون ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذي
هو الإخراج للموصوفين بالعزة أعني الله ورسوله والمؤمنين ولا لنفيه عنهم والثاني حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف
مراده مما يحتمله أي حال كون خلاف مراده من المعاني يحتملها ذلك اللفظ بذكر متعلقه متعلق بالحمل على خلاف مراده بأن

من المعنوي تجاهل العارف

مبالغة في المدح

مبالغة في الذم

من المعنوي القول بالموجب

حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده

الاطراد

الجناس

اللفظ المحسنة للكلام

تجنيس تام

يذكر متعلق ذلك اللفظ كقوله قلت ثقلت اذ اتيت مرارا قال ثقلت كاهلي بالايادي فلفظ ثقلت وقع في كلام الغير بمعنى حملتك
المؤنة وثقلتك بالاتيان مرة بعد اخرى وقد حمله على تثقيل عاتقه بالايادي والمنن والنعم وبعده قلت طولت قال لا بل تطولت
وابرمت قال حبل ودادي اي طولت الاقامة والاتيان وابرمت اي امللت وابرم ايضا احكم والمتطول المتفضل الانعام
فقوله ابرمت ايضا من هذا القبيل واما قول الشاعر واخوان حسبتهم دروعا فكانوها ولكن للاعادي وخلتهم سهاما
صائبات فكانوها ولكن في فؤادي وقالوا قد صفت منا قلوب فقد صدقوا ولكن عن ودادي فالبيت الثالث من
هذا القبيل والبيتان الاولان قريب منه لان اللفظ المحمول على معنى آخر لم يقع في كلام الغير بل وقع في ظنه بمعنى حمله على خلاف ذلك المعنى
ومنها اي من المعنوي الاطراد وهو ان تاتي باسماء الممدوح او غيره واسماء ابائه على ترتيب الولادة من غير تكلف في السبك ويسمى اطرادا
لان تلك الاسماء في تحدرها كالماء الجاري في اطراده وسهولة انسجامه كقوله ان يقتلوك فقد ثللت عروشهم بعتيبة بن الحارث بن
شهاب يقال للقوم اذا ذهب عزهم وتضعضعت حالهم قد ثل عروشهم يعني ان تبجحوا
بقتلك وصاروا يفرحون به فقد اثرت في عزهم وهدمت اساس مجدهم بقتل رئيسهم عتيبة بن الحارث ومنه قوله عليه السلام
الكريم بن الكريم بن الكريم بن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحاق بن ابراهيم هذا تمام الكلام في الضرب المعنوي واما الضرب
اللفظي من الوجوه المحسنة للكلام فالمذكور منه في الكتاب سبعة فمنه الجناس بين اللفظين وهو تشابههما في اللفظ اي في التلفظ
فيخرج التشابه في المعنى نحو اسد وسبع او في مجرد عدد الحروف نحو ضرب وعلم او مجرد الوزن نحو ضرب وقتل ثم وجوه التشابه
في اللفظ كثيرة يجيء تفصيلها والجناس ضربان تام وغير تام والتام منه ان يتفقا اي اللفظان في انواع الحروف فكل من الالف والباء
والتاء الى آخر نوع آخر من انواع الحروف وبهذا يخرج نحو يفرح ويمرح وفي اعدادها وبه يخرج نحو الساق والمساق وفي هيآتها
وبه يخرج نحو البرد والبرد بفتح اولهما وضم الآخر فان هيئة الكلمة هي كيفية تحصل لها باعتبار حركات الحروف وسكناتها فنحو ضرب وقتل
على هيئة واحدة بخلاف ضرب المبني للفاعل وضرب المبني للمفعول وفي ترتيبها اي تقديم بعض الحروف على بعض وتاخيره عنه وبه يخرج
نحو الفتح والحتف وهذا الحسن في هذا القسم اعني التام حسن الافادة مع ان صورته صورة الاعادة فان كانا اي اللفظان المتفقان
في جميع ما ذكر من نوع واحد من انواع الكلمة كاسمين او فعلين او حرفين سمي مماثلا لان التماثل هو الاتحاد في النوع ثم اللفظان اما
متفقان في الافراد والجمع بان يكونا مفردين نحو ويوم تقوم الساعة اي القيامة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة من ساعات الايام
او جمعين نحو قول الشاعر حدق الآجال آجال والهوى للمرء قتال الاول جمع اجل بالكسر وهو القطيع من بقر الوحش والثاني جمع اجل
والمراد بها منتهى الاعمار واما مختلفان نحو فلان طويل النجاد وطلاع النجاد الاول مفرد والثاني جمع نجد وهو ما ارتفع من الارض وان كانا اي
اللفظان المتفقان فيما ذكر من نوعين اسم وفعل او اسم وحرف او فعل وحرف سمي مستوفى كقوله اي قول ابي تمام ما مات من كرم الزمان

تجنيس مركب

121

فانه يحيى لدى يحيى بن عبد الله لانه كريم يحيي الكرم ويجدده وايضا تقسيم آخر للتام وهو انه ان كان احد لفظيه اي لفظي التجنيس التام
مركبا والآخر مفردا سمي جناس التركيب وهذا ان يكون التجنيس جناس التركيب فان اتفقا اي لفظا التجنيس اللذان احدهما
مركب والآخر مفرد في الخط خص هذا النوع من جناس التركيب باسم المتشابه لاتفاق لفظيه في الخط ايضا كقوله اي قول ابي الفتح
البستي اذا ملك لم يكن ذا هبة اي صاحب هبة فدعه فدولته ذاهبة اي غير باقية وكقول ابي العلاء سلايا سلايا وجدتن مثار ل
ثنى زين عنها لبس عنق بتقلع ... فعل ماض ويا حرف نداء وسلايا منادى والآن وان لم يتفق اللفظان اللذان احدهما مفرد والآخر
مركب في الخط خص هذا النوع من جناس التركيب باسم المفروق لافتراق اللفظين في الخط كقوله اي قول ابي الفتح كلكم قد اخذ
الجام ولا جام لنا ما الذي ضر مدير الجام لو جاملنا اي عاملنا بالجميل فان قلت يدخل في قوله والآخر خص باسم المفروق ما يكون
اللفظ المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة كقول الحريري ولا تله عن تذكار ذنبك وابكه بدمع يحاكي الوبل حال مصابه ومثل لعينيك
الحمام ووقعه وروعة ملقاه ومطعم صابه فالثاني مركب من صاب والميم من مطعم والصاب عصارة شجرة مرة والاول
الاول بالفتح مفعل من صاب المطر اذا نزل وهما غير متفقين في الخط فهل يسمى مفروقا قلت لا اذ يجب في المفروق ان يكون
المركب مركبا من كلمتين وبعض كلمة والتقسيم ان المركب ان كان مركبا من كلمة وبعض كلمة يسمى التجنيس مرفوا والا فاما
متشابه او مفروق صرح بذلك في الايضاح ففي عبارة الكتاب تسامح هذا اذا كان اللفظان متفقين في انواع الحروف واعدادها
وهيآتها وترتيبها وان لم يكونا متفقين في ذلك فهو اربعة اقسام لان عدم الاتفاق في ذلك اما ان يكون بالاختلاف في انواع الحروف او
في اعدادها او في هيآتها او في ترتيبها لانهما لو اختلفا في اثنين من ذلك او اكثر حتى لم يبق الاتفاق الا في النوع والعدد مثلا او في
الهيئة او العدد فقط لم يعد ذلك من باب التجنيس لبعد التشابه بينهما فلهذا انحصر المذكور في الاقسام الاربعة فقال وان اختلفا
وهو عطف على قوله الجملة الاسمية اعني قوله والتام منه ان يتفقا او على مقدر اي هذا ان اتفقا فيما ذكر وان اختلفا اي لفظا المتجانسين
في هيآت الحروف فقط واتفقا في النوع والعدد والترتيب سمي التجنيس محرفا لانحراف هيئة احد اللفظين عن هيئة الآخر والاختلاف قد
يكون في الحركة كقولهم جبة البرد جنة البرد والمراد لفظ البرد بالضم والبرد بالفتح واما لفظا الجبة والجنة فمن التجنيس اللاحق
ونحوه اي نحو قولهم جبة البرد جنة البرد في كونه من التجنيس المحرف وكون الاختلاف في الهيئة فقط قولهم الجاهل اما مفرط او مفرط
لان الراء من مفرط وان كان مشددا والمشدد حرفان وهذا يقتضي ان يكون مفرط ومفرط مختلفين في عدد الحروف لكن لما كان
الحرف المشدد يرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة كحرف واحد عد حرفا واحدا فكانه في الصورة حرف واحد زيدت فيه كيفية والى
هذا اشار بقوله والحرف المشدد في هذا الباب في حكم المخفف فعلى هذا الراء من مفرط مكسورة كالراء من مفرط والاختلاف بينهما
في الهيئة فقط وهو ان الفاء من الاول ساكن ومن الثاني متحرك وهذا نوع آخر من الاختلاف غير الاول ونحو قولهم البدعة شرك الشرك وقد

مرفو ومفروق

يكون الاختلاف بالحركة والسكون جميعا كقولهم البدعة شرك الشرك فان الشين من الاول مفتوح ومن الثاني مكسورة والراء من
الاول مفتوح ومن الثاني ساكن وان اختلفا في اعدادها اى وان اختلف لفظا المتجانسين في اعداد الحروف بان يكون لاحدهما
اكثر من الآخر بحيث اذا حذف الزائد اتفقا في النوع والهيئة والترتيب سمي الجناس ناقصا لنقصان احد اللفظين عن الآخر
وهو ستة اقسام لان الزائد اما حرف واحد او اكثر وعلى التقديرين فهو اما في الاول او الوسط او الآخر والى هذا اشار
بقوله وذلك الاختلاف اما بحرف واحد في الاول مثل والتفت الساق بالساق الى ربك يومئذ المساق او في الوسط نحو جدي
جهدي او في الآخر كقوله اى قول ابي تمام يمدون من ايد عواص عواصم تصول باسياف قواض قواضب من في من ايد
بعضه موصوف محذوف اى يمدون سواعد من ايد او زائدة على مذهب الاخفش او للتبعيض مثلها في قولهم هز من عطفه وبالجملة فهو الواقع
موقع مفعول يمدون وعواص جمع عاصية من عصاه ضربه بالعصا وعواصم من عصمه حفظه وحماه وقواض من قضى عليه حكم وقواضب
من قضبه قطعه اى يمدون للضرب يوم الحرب ايديا ضاربات للاعداء حاميات للاولياء صائلات على الاقران بسيوف حاكمة بالقتل قاطعة
وربما سمي هذا القسم الذي يكون زيادة الحرف في الآخر مطرفا ووجه حسنه انه يوهم قبل ورود آخر الكلمة كالميم من عواصم انها
هي الكلمة التي مضت انما اتي بها تأكيدا للاولى حتى اذا تمكن آخرها في نفسك ووعاه سمعك انصرف عنك ذلك التوهم وحصل لك
فائدة بعد اليأس منها واما باكثر عطف على قوله اما بحرف ولم يذكر منه الا ما يكون الزيادة في الآخر كقولها اى قول الخنساء
ان البكاء هو الشفاء من الجوى اى حرقة القلب بين الجوانح وربما يسمى هذا الذي يكون اكثر من حرف مذيلا وان اختلفا في انواعها
اى ان اختلف لفظا المتجانسين في انواع الحروف فيشترط ان لا يقع الاختلاف باكثر من حرف واحد والا لبعد بينهما التشابه
فيخرج عن التجانس لان انواع الحروف كلفظي نصر ونكل ولفظي ضرب وفرق ولفظي ضرب وسلب ثم الحرفان اللذان وقع فيهما
الاختلاف ان كانا متقاربين في المخرج سمي هذا الجناس مضارعا وهو ثلاثة اضرب لان الحرف الاجنبي اما في الاول نحو بيني وبين كني
ليل دامس وطريق طامس او في الوسط نحو وهم ينهون عنه وينأون عنه او في الآخر نحو الخيل معقود بنواصيها الخير والتقارب
ما بين الدال والطاء وما بين الهاء والهمزة وما بين اللام والراء من تقارب المخرج والا اى وان لم يكن الحرفان متقاربين
سمي لاحقا وهو ايضا اما في الاول نحو ويل لكل همزة لمزة الهمز الكسر واللمز الطعن وشاع استعمالهما في الكسر من اعراض
الناس والطعن فيها وبناء فعلة يدل على الاعتياد ولا يقال ضحكة ولعنة الا للمكثر المتعود او في الوسط نحو ذلكم بما كنتم
تفرحون في الارض بغير الحق وبما كنتم تمرحون الاولى ان يمثل بقوله تعالى وانه على ذلك لشهيد وانه لحب الخير لشديد لان
في عدم تقارب الفاء والميم المشهود بنين نظرا فانهما شفويتان فان اريد بالتقارب ان يكونا بحيث يدغم احدهما في الآخر
فالهاء والهمزة ليسا كذلك او في الآخر نحو قوله تعالى واذا جاءهم امر من الامن اختلفا في الراء والنون في الآخر ولم يتقاربا في المخرج

وان اختلفا في ترتيبها اى وان اختلف لفظا المتجانسين في ترتيب الحروف بان يتحدا في النوع والعدد والهيئة لكن قدم
في احد اللفظين بعض الحروف واخر في اللفظ الآخر سمي هذا النوع تجنيس القلب وهو ضربان لانه ان وقع
الحرف الآخر من الكلمة الاولى اولا من الثانية والذي قبله ثانيا وهكذا على الترتيب سمي قلب الكل والا سمي
قلب البعض والى هذا اشار بقوله نحو حسامه فتح لاوليائه حتف لاعدائه فان الاحسن حسامك فيه للاحباب
فتح ورمحك فيه للاعداء حتف ويسمى قلب كل ونحو اللهم استر عوراتنا وآمن روعاتنا ويسمى قلب
بعض واذا وقع احدهما اى احد المتجانسين تجنيس القلب في اول البيت والمتجانس الآخر في آخره يسمى تجنيس
القلب ح مقلوبا مجنحا لان اللفظين كأنهما جناحان للبيت كقوله لاح انوار الهدى من كفه في كل حال واذا ولي
احد المتجانسين سواء كان جناس القلب او غيره ولهذا ذكره بالاسم الظاهر دون المضمر المتجانس الآخر يسمى
الجناس مزدوجا ومكررا ومرددا نحو وجئتك من سبأ بنبأ يقين ونحو قولهم من طلب شيئا وجد وجد
وقولهم النبيذ بغير النغم غم وبغير الدسم سم ومثل عواص عواصم وقواض قواضب وكقوله حسامه للاولياء
وللاعداء فتح وحتف وقد يقال التجنيس على توافق اللفظين في الكتابة ويسمى تجنيسا خطيا كقوله تعالى والذي
هو يطعمني ويسقين واذا مرضت فهو يشفين وكقوله عليه السلام عليكم بالابكار فانهن اشد حبا واقل خبا
وكقولهم غرك عزك فصار قصار ذلك ذلك فاخش فاحش فعلك فعلك تهدى بهذا وقد يعد في هذا
النوع ما لم ينظر فيه الى اتصال الحروف وانفصالها كقولهم في سعود بني سعود وفي المستنصرية جنة الشيء بنيه
جنة وقيل لفاضل استنصح بغلة ابش نقحيف فقال اتيت بتصحيف ويلحق بالجناس شيئان
احدهما ان يجمع اللفظين الاشتقاق وهو توافق الكلمتين في الحروف الاصول مرتبة والاتفاق في اصل المعنى
نحو فأقم وجهك للدين القيم فانهما مشتقان من قام يقوم والثاني ان يجمعهما اى اللفظين المشابهة وهي ما يشبه
الاشتقاق وليس باشتقاق وذلك بان يوجد في كل من اللفظين جميع ما يوجد في الآخر من الحروف او اكثرها لكن لا
يرجعان الى اصل واحد في الاشتقاق نحو قال اني لعملكم من القالين فان قال من القول والقالين من القلى ونحو قوله
اثاقلتم الى الارض ارضيتم بالحيوة الدنيا وبهذا يعرف ان ليس المراد بشبه الاشتقاق الاشتقاق الكبير وذلك لان
الاشتقاق الكبير هو الاتفاق في الحروف الاصول من غير رعاية الترتيب مثل القمر والرقم والمرق ونحو ذلك والارض مع
ارضيتم ليس من هذا القبيل وهو ظاهر ومن انواع التجنيس تجنيس الاشارة وهو ان لا يظهر التجنيس باللفظ بل
بالاشارة كقوله حلقت لحية موسى باسمه وبهرون اذا ما قلبا ومنها اى ومن اللفظي رد العجز على الصدر وفي القرآن يجعل

احد اللفظين المكررين اعني المتفقين في اللفظ والمعنى او المتجانسين اي المتشابهين في اللفظ دون المعنى او الملحقين بهما
اي بالمتجانسين والمراد بهما اللفظان اللذان يجمعهما الاشتقاق او شبه الاشتقاق في اول الفقرة وقد عرفت معناهما واللفظ
الآخر في آخرها اي آخر الفقرة فيكون اربعة اقسام احدها ان يكون اللفظان مكررين نحو وتخشى الناس والله احق ان
تخشاه والثاني ان يكونا متجانسين نحو سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل الاول من السؤال والثاني من السيلان
والثالث ان يجمع اللفظين الاشتقاق نحو استغفروا ربكم انه كان غفارا والرابع ان يجمعهما شبه الاشتقاق
نحو قال اني لعملكم من القالين وهو في النظم ان يكون احدهما اي احد اللفظين المكررين او المتجانسين او الملحقين بهما في آخر
البيت واللفظ الآخر في صدر المصراع الاول او حشوه او آخره او صدر المصراع الثاني واعتبر صاحب المفتاح قسما آخر وهو ان يكون
اللفظ الآخر في حشو المصراع الثاني نحو في علمه وحلمه وزهده وعهده مشتهر مشتهر ورأى المصنف تركه اولى اذ لا حسن فيه لرد العجز على الصدر
اذ لا صدارة لحشو المصراع الثاني اصلا بخلاف المصراع الاول فالمعتبر عنده اربعة اقسام وهو ان يقع اللفظ الآخر في صدر المصراع الاول
او حشوه او آخره او صدر المصراع الثاني وعلى كل تقدير فاللفظان اما مكرران او متجانسان او ملحقان بهما فيصير اثني عشر
حاصلة من ضرب اربعة في ثلثة وباعتبار ان الملحقين قسمان لانه اما ان يجمعهما الاشتقاق او شبه الاشتقاق يصير الاقسام
ستة عشر حاصلا من ضرب اربعة في اربعة لكن المصنف لم يورد من شبه الاشتقاق الا مثالا واحدا اما لعدم الظفر
بالامثلة الثلثة الباقية واما اكتفاء بامثلة الاشتقاق فبهذا الاعتبار اورد ثلثة عشر مثالا اما ما يكون اللفظان مكررين
فما يكون احد اللفظين في آخر البيت واللفظ الآخر في صدر المصراع الاول كقوله سريع الى ابن العم يلطم وجهه وليس الى داعي الندى
بسريع وما يكون اللفظ الآخر في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول الصمة بن عبد الله القشيري تمتع من شميم عرار نجد
فما بعد العشية من عرار هي وردة ناعمة صفراء طيبة الرائحة وموضع من عرار رفع على انه اسمها ومن زائدة وفتح مفعول الفعل
في قول القائل والعيس تهوي بنا بين المنيفة فالضمار يعني اجار[illegible] وابانة عشيا والرواية شرح بين هذين
الموضعين والقول في ذلك مثلها استمتع بشميم عرار نجد فانا نعدمه اذا امسينا لخروجنا من ارض نجد ومنابته
وما يكون اللفظ الآخر في آخر المصراع الاول مثل قوله اي قول ابي تمام ومن كان بالبيض الكواعب جمع كاعب وهي الجارية
حين يبدو ثديها للنهود مغرما مولعا فلست بالبيض يعني بالسيوف القواضب القواطع مغرما وما يكون اللفظ الآخر
في صدر المصراع الثاني مثل قوله وان لم يكن الا معرج ساعة قليلا فاني نافع لي قليلها وقبله الا على الدار التي لو وجدتها بها اهلها ما
كان وحشا مقيلها الالمام النزول القليل والتعريج على الشيء الاقامة عليه وهو منصوب على انه خبر لم يكن واسمه ضمير يعود الى الالمام و
قليلا صفة مؤكدة لان التعريج يفهم من اضافة التعريج الى الساعة ويجوز ان يريد الا تعريجا قليلا في ساعة فيكون الصفة مقيدة وقليلها

فاعل نافع او هو مبتدأ ونافع خبره والضمير في قليلها للساعة اي قليل التعريج في الساعة يعني قفا على الدار التي لو وجدتها باهلها ما
كان موضع مقيلها وحشا لكثرة اهلها وكثرة النعم وان لم يكن الا تعريجا ساعة فان قليلها ينفعني ويشفي غليلي
واما اذا كان اللفظان متجانسين فما يقع احدهما في آخر البيت والآخر في صدر المصراع الاول مثل قوله اي قول القاضي الارجاني دعاني
اي اتركاني من ملامكما سفاها هو الخفة وقلة العقل فداعي الشوق قبلكما دعاني من الدعاء وما يكون المجانس الآخر في حشو
المصراع الاول مثل قوله اي قول الثعالبي واذا البلابل جمع بلبل وهو الطائر المعروف افصحت بلغاتها فانف البلابل جمع بلبال
وهو الحزن باحتساء بلابل جمع بلبلة بالضم وهو ابريق يكون فيها الخمر والاحتساء الشرب والمقصود بالتمثيل هو البلابل
الثالث بالنسبة الى الاول واما بالنسبة الى الثاني فهو من هذا الباب على مذهب السكاكي دون المصنف وما يكون المجانس
الآخر في آخر المصراع الاول مثل قوله اي قول الحريري فمشغوف بآيات المثاني اي القرآن قال الجوهري المثاني من القرآن ما
كان اقل من المائتين ويسمى فاتحة الكتاب مثاني لانها تثنى في كل صلوة ويسمى جميع القرآن مثاني لاقتران آية الرحمة
باية العذاب ومفتون برنات المثاني اي بنغمات اوتار المزامير التي ضم طاق منها الى طاق الواحد مثنى مفعل من التثنية
وما يكون المجانس الآخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله اي قول القاضي الارجاني املتهم ثم تاملتهم فلاح اي ظهر لي ان ليس
فيهم فلاح اي فوز ونجاة واما اذا كان اللفظان ملحقين بالمتجانسين فما يكون احدهما في آخر البيت والآخر في صدر المصراع
الاول مثل قوله اي قول البحتري ضرائب ابدعتها في السماح فلسنا نرى لك فيها ضريبا فالضرائب جمع ضريبة وهي الطبيعة
التي ضربت للرجل وطبع الرجل عليها والضريب المثل واصلهما من ضرب القداح [illegible]
الاشتقاق وما يكون الملحق الآخر في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول امرئ القيس اذا المرء لم يخزن عليه لسانه
فليس على شيء سواه بخزان اي اذا لم يخزن المرء لسانه على نفسه ولم يحفظ ما يعود ضرره اليه فلا يخزنه على غيره ولا
يحفظه مما لا ضرر له فيه فيخزن وخزان مما يجمعهما الاشتقاق وقوله اي قول ابي العلاء لو اختصرتم من الاحسان زرتكم والعذب
من الماء يهجر للافراط في الخصر اي البرودة يعني ان تجنبي عنكم لكثرة انعامكم علي وهذا ايضا مثال لما وقع احد الملحقين في آخر البيت
والآخر في حشو المصراع الاول لانه من القسم الثاني من الالحاق اعني ما يجمعهما شبه الاشتقاق وما يكون الملحق الآخر في
آخر المصراع الاول مثل قوله فدع الوعيد فما وعيدك ضائري اطنين اجنحة الذباب يضير ضائري ويضير مما يجمعهما الاشتقاق
وما يكون الملحق الآخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله اي قول ابي تمام من مرثية محمد بن نهشل حين استشهد
ثوى في الثرى من كان يحيى به الورى ويغمر صرف الدهر نائله الغمر وقد كانت البيض القواضب اي السيوف القواطع في الوغى
بواتر اي قواطع فهي الآن من بعده بتر جمع ابتر اي لم يبق بعده من يستعملها استعمالها فيعتبر

والزما يجمعها الاشتقاق وكذا البوادر والبدر وامّا الامثلة الثلثة التي اهملها المصنف فقال ما يقع احد الملحقين اللذين يجمعهما

شبه الاشتقاق في آخر البيت والملحق الآخر في صدر المصراع الاول قول الحريري ولاح يلحى على جري العنان الى ملهى

فسحقا له من لاح لاح فالاول ماض يلوح والآخر اسم فاعل من لحاه ومثال ما وقع الملحق الآخر في آخر المصراع الاول قوله

ومضطلع بتلخيص المعاني ومطلع الى تخليص عاني فالاول من عني والثاني من عنا يعنو ومثال ما وقع الملحق الآخر في صدر المصراع

الثاني قول الآخر لعمري لقد كان الثريا مكانه ثراء فاضحى الآن مثواه في الثرى فالثراء واوي من الثروة والثرى يائي ومنه اي من اللفظي

السجع

السجع وقد تطلق على نفس الكلمة الاخيرة من الفقرة باعتبار كونها موافقة للكلمة الاخيرة من الفقرة الاخرى كما سيجي وقد تطلق

على توافقهما والى هذا اشار بقوله قيل وهو تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد في الآخر وهو معنى قول السكاكي هو اي السجع

في النثر كالقافية في الشعر وفيه بحث لان القافية هو لفظ في آخر البيت اما الكلمة برأسها او الحرف الاخير منها او غير ذلك على

تفصيل المذاهب ولا تطلق القافية على تواطؤ الكلمتين من اواخر الابيات على حرف واحد وانما اراد السكاكي بالاسجاع حيث

قال انما هي في النثر كالقوافي في الشعر الالفاظ المتواطئة عليها في اواخر الفقر وهي التي يقال لها الفواصل ولذا ذكرها

بلفظ الجمع والحاصل انه لم يرد بالاسجاع معنى المصدر كما اراد المصنف وهو معنى قول السكاكي معناه ان هذا مقصود كلام

السكاكي ومحصوله يعني كما ان القافية هي الالفاظ المتوافقة في اواخر الابيات كذلك الاسجاع هي الالفاظ المتوافقة في اواخر

الفقر فكما ان التقفية هي توافقها فكذلك السجع بمعنى المصدر ههنا توافقها وهو اي السجع ثلثة اضرب مطرف ان اختلفتا

مطرف

اي الفاصلتان في الوزن نحو ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا فالوقار والاطوار مختلفان وزنا والا اي وان

لم تختلف الفاصلتان في الوزن فان كان ما في احدى القرينتين من الالفاظ او كان اكثره في احدى القرينتين مثل ما يقابله

اي يقابل ما في احدى القرينتين من الاخرى في الوزن والتقفية اي التوافق على الحرف الآخر فترصيع كقول الحريري فهو يطبع

الاسجاع بجواهر لفظه ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فجميع ما في القرينة الثانية يوافق ما يقابله من الاولى في الوزن والتقفية واما

لفظ فهو فلا يقابله شيء من القرينة الثانية ولو قيل بدل الاسماع الاذان لكان اكثر ما في الثانية موافقا لما يقابله من الاولى

والا فمتواز اي وان لم يكن ما في احدى القرينتين ولا اكثره مثل ما يقابله من الاخرى فهو السجع المتوازي وذلك بان يكون ما في

احدى القرينتين او اكثره وما يقابله من الاخرى مختلفين في الوزن والتقفية جميعا نحو فيها سرر مرفوعة واكواب موضوعة

او في الوزن فقط نحو والمرسلات عرفا فالعاصفات عصفا او في التقفية فقط كقولنا حصل الناطق والصامت وهلك

الحاسد والشامت او لا يكون لكل كلمة من احدى القرينتين مقابل من الاخرى نحو انا اعطيناك الكوثر فصل لربك

وانحر قال ابن الاثير السجع يحتاج الى اربع شرائط اختيار مفردات الالفاظ واختيار التاليف وكون اللفظ تابعا

المعنى وكون كل واحد من الفقرتين دالة على معنى آخر والا كان تطويلا كقول الصابي لا تدرك الامنين بلى ظلها

ولا يحذ الانس بالفاظها ولا يخلف الغفور بغرورها ولا يبهيه الدهور بكرورها والصلوة على من لم يزل للكفر ازرا

الاطمسه ومحاه ولا رسما الا ازاله وعفاه اذ لا فرق بين مرور العصور وكرور الدهور ولا بين محو الاثر والعفاء

الرسم وقيل واحسن السجع ما تساوت قرائنه نحو في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود ثم ان بعد ان لم تتساو

قرائنه فالاحسن ما طالت قرينته الثانية نحو والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى او قرينته الثالثة نحو خذوه فغلوه

ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه والاحسن ان يؤتى قرينة بعد قرينة اخرى اقصر منها

قصرا كثيرا قال ابن الاثير السجع ثلثة اقسام الاول ان يكون الفاصلتان متساويتين كقوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل

فلا تنهر والثالث ان يكون الفاصلة الثانية اطول من الاولى لا طولا يخرج عن الاعتدال كثيرا والا كان قبيحا كقوله وقالوا اتخذ الرحمن ولدا لقد

جئتم شيئا ادا تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الارض وتخر الجبال هدا فان الاول ثماني لفظات والثاني

تسع ولا في القرآن غير نظير ويستثنى منه ما كان على ثلثة فقر فان الاوليين يحسبان في عدة واحدة ثم تأتي الثالثة

تزيد عليهما طولا ويجوز ان يجيء مساوية لهما كقوله تعالى واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين في سدر مخضود وطلح منضود وظل

ممدود فهذه الثلث كل منها من لفظتين ولو جعلت الثالثة منها في لفظات او ستة كان حسنا والثالث ان يكون

الاخير اقصر من الاول وهو عندي عيب فاحش لان السجع قد استوفى امده في الاول بطوله فاذا جاء الثاني قصيرا يبقى الانسان

عند سماعه كمن يريد الانتهاء الى غاية فيعثر دونها ثم السجع اما قصير واما طويل والقصير هو احسن لقرب الفواصل المسجوعة من

سمع السامع واصعب مؤاخذا لان المعنى اذا صيغ بالفاظ قليلة عسر مواتاة السجع فيه واحسن القصير ما كان من

لفظتين ومنه ما يكون من ثلثة الى عشرة وما زاد عليها وهو من الطويل ومنه ما يقرب من القصير بان يكون تأليفه من احدى

عشرة الى اثني عشرة واكثره خمس عشرة لفظة كقوله تعالى واذا اذقنا الانسان منا رحمة الاية فالاولى احدى عشرة والثانية

ثلث عشرة والاسجاع مبنية على سكون الاعجاز اي اواخر فواصل القرائن لان الغرض من السجع ان يزاوج بين الفواصل فلا يتم ذلك

في كل صورة الا بالوقف والبناء على السكون كقولهم ما ابعد ما فات وما اقرب ما هو آت فانه لو اعتبر الحركة لفات السجع

لان التاء من فات مفتوح ومن آت مكسور منون وهذا غير جائز في القوافي ولا وافٍ بالغرض اعني تزاوج الفواصل واذا

رايتهم يخرجون الكلم عن اوضاعها لازدواج فيقولون اتيك بالغدايا والعشايا اي بالغدوات ومثاني الطعام

ومرأني اي امرأني واخذه ما قدم وما حدث اي حدث بالفتح مع ان فيه ارتكابا لما لم تأت اللغة فيهم في ذلك قيل

يقال في القرآن اسجاع لان السجع في الاصل هدير الحمام ونحوها بل يقال فواصل وهذا يشعر بان السجع هو الكلمة الاخيرة من

فواصل

التقوة اذا يقال الفواصل الآلا وقيل غير مختص بالنثر بل يجري في النظم ايضا ومثاله من النظم قول ابي تمام تجلى به
رشدي واثرت به يدي وفاض به ثمدي الماء القليل واصله في الماء واورى به زندي اي صار ذا ورى وهذا
عبارة عن الظفر بالمطلوب واما اورى بضم الهمزة وكسر الراء على انه مضارع متكلم من اوريت الزند اخرجت ناره فغلط
وتصحيف والضمائر في به تعود الى الفتى المذكور في البيت السابق وهو قوله سأحمد نصرا ما حييت وانني لاعلم ان قد جل نصر
عن الحمد ومن السجع على هذا القول اي القول بعدم الاختصاص بالنثر ما يسمى التشطير وهو جعل كل من شطري البيت
سجعة مخالفة لاختها اي للسجعة التي في الشطر الآخر وقوله سجعة ينبغي ان ينتصب على المصدر اي جعل كل من شطري البيت مسجوعا
سجعة مخالفة للسجعة التي في الشطر الآخر لا على انه المفعول الثاني للجعل لان الشطر ليس بسجع ويجوز ان يسمى كل فقرة من سجعتين
سجعة تسمية للكل باسم جزئه فقول الحريري لما اقتعدت غارب الاغتراب وانأتني المتربة عن الاتراب سجعة وقوله طوحت
بي طوائح الزمن الى صنعاء اليمن سجعة اخرى كقوله اي قول ابي تمام للمعتصم بالله حين فتح عمورية تدبير معتصم بالله منتقم لله مرتغب
في الله اي راغب فيما يقربه من رضوانه مرتقب اي منتظر ثوابه او خائف عقابه فالشطر الاول سجعة مبنية على الميم والثاني على الباء وقوله
تدبير مبتدأ وخبره في البيت الثالث وهو قوله لم يرم قوما ولم ينهد الى بلد الا تقدمه جيش من الرعب ومن السجع على القول
بجريانه في النظم ما يسمى التصريع وهو جعل العروض مقفاة تقفية الضرب والعروض هو آخر المصراع الاول من البيت والضرب آخر
المصراع الثاني منه قال ابن الاثير التصريع ينقسم الى سبع مراتب الاولى ان يكون كل مصراع مستقلا بنفسه في فهم معناه
ويسمى التصريع الكامل كقول امرئ القيس افاطم مهلا بعض هذا التدلل وان كنت قد ازمعت صرمي فاجملي الثانية
ان يكون الاول غير محتاج الى الثاني فاذا جاء جاء مرتبطا به كقوله ايضا قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى
بين الدخول فحومل الثالثة ان يكون المصراعان بحيث يصلح وضع كل منهما موضع الآخر كقول ابن الحجاج البغدادي من شروط
الصبوح في المهرجان خفة الشرب مع خلو المكان الرابعة ان لا يفهم معنى الاول الا بالثاني ويسمى التصريع الناقص كقول ابي
الطيب مغاني الشعب طيبا في المغاني بمنزلة الربيع من الزمان الخامسة ان يكون التصريع بلفظة واحدة في المصراعين
ويسمى التصريع المكرر وهو ضربان لان اللفظ اما متحد المعنى في المصراعين كقول عبيد بن الابرص فكل ذي غيبة يؤوب
وغائب الموت لا يؤوب وهذا انزل درجة واما مختلف المعنى لكونه مجازا كقول ابي تمام فتى كان شربا للعفاة ومرتعا
فاصبح للهندية البيض مرتعا السادسة ان يكون المصراع الاول معلقا على صفة يأتي ذكرها في اول الثاني ويسمى التعليق كقول
امرئ القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل لان الاول معلق بصبح وهذا معيب جدا السابعة
ان يكون التصريع في البيت مخالفا لقافيته ويسمى التصريع المشطور كقول ابي نواس اقلني قد ندمت من الذنوب وبالاقرار

موازنة

عذت من الجحود فصرع بالباء ثم قفاه بالدال التي هي قافيته ولا يخفى ان السابعة خارجة عما نحن فيه ومنه اي من اللفظي الموازنة وهي
تساوي الفاصلتين اي الكلمتين الاخيرتين من الفقرتين او من المصراعين في الوزن دون التقفية نحو ونمارق مصفوفة وزرابي
مبثوثة فلفظا مصفوفة ومبثوثة متساويان في الوزن لا في التقفية لان الاولى على الفاء والثانية على الثاء اذ لا عبرة بتاء التانيث
على ما بين في علم القوافي ومثل قوله هو الشمس قدرا والملوك كواكب هو البحر جودا والكرام جداول وظاهر قوله دون التقفية
انه يجب في الموازنة ان لا يتساوى الفاصلتان في التقفية البتة وح يكون بينها وبين السجع تباين ويحتمل ان يريد انه يشترط فيها
التساوي في الوزن ولا يشترط التساوي في التقفية وح بينها وبين السجع عموم وخصوص من وجه لتصادقهما في مثل سرر مرفوعة
واكواب موضوعة وصدق الموازنة بدون السجع في مثل نمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة وبالعكس في مثل ما لكم لا ترجون لله
وقارا وقد خلقكم اطوارا واما ما ذكره ابن الاثير في المثل السائر من ان الموازنة هي تساوي فواصل النثر وصدر البيت
وعجزه في الوزن لا في الحرف ايضا كما في السجع فكل سجع موازنة وليس كل موازنة سجعا فمبني على انه يشترط في السجع تساوي الفاصلتين
في الوزن ولا يشترط تساويهما في الحرف الاخير كشديد وقريب ونحو ذلك فان كان اي ثم اذا تساوى الفاصلتان
في الوزن دون التقفية فان كان ما في احدى القرينتين من الالفاظ او اكثره اي اكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله من الالفاظ
من القرينة الاخرى في الوزن سواء كان مثله في التقفية او لم يكن خص هذا النوع من الموازنة باسم المماثلة اي من الموازنة
بمنزلة الترصيع من السجع ولما كان في كلام البعض ما يشعر بان الموازنة المفسرة بما فسر به المماثلة مما يختص بالشعر اورد
لها مثالا من النثر ومثالا من الشعر تنبيها على انها تجري في النثر والنظم جميعا ولا يختص بالنظم على ما هو مذهب البعض وعلى ان
المماثلة لا يختص بالنثر كما يسبق الى الوهم من قوله هي تساوي الفاصلتين فقال نحو وآتيناهما الكتاب المستبين وهديناهما
الصراط المستقيم وقوله اي قول ابي تمام مها الوحش الا ان هاتا اوانس اي هذه النساء انس بك وتلك
من الوحش نوافر قنا الخط الا ان تلك القنا ذوابل والنساء نواضر لا ذبول فيهن الظاهر ان الآية والبيت مما
يكون اكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله من الاخرى لا جميعه اذ لا يتحقق تماثل الوزن في آتيناهما وهديناهما وكذا
في هاتا وتلك ومثال الجميع قول البحتري فاحجم لما لم يجد فيك مطمعا واقدم لما لم يجد عنك مهربا ومنه اي من اللفظي القلب

القلب

وهو ان يكون الكلام بحيث اذا قلبته وابتدأت من حرفه الاخير الى الحرف الاول كان الحاصل بعينه هو هذا الكلام وهو قد
يكون في النظم وقد يكون في النثر واما في النظم فقد يكون بحيث يكون كل من المصراعين قلبا للآخر كقوله ارانا الاله هلالا
انارا وقد لا يكون كذلك بل يكون مجموع البيت قلبا لمجموعه كقول القاضي الارجاني مودته تدوم لكل هول وهل كل مودته
تدوم واما في النثر فاشار اليه بقوله وفي التنزيل كل في فلك وربك فكبر والحرف المشدد في هذا الكلام في حكم المخفف لان

التشريع

المعتبر هو الحروف المكتوبة ومنه اي من اللفظي التشريع ويسمى التوشيح وذا القافيتين ايضا وهو بناء البيت على قافيتين
يصح المعنى عند الوقوف على كل منهما اي من القافيتين وكان عليه ان يقول يصح الوزن والمعنى عند الوقوف على كل منهما
لان التشريع ان يكون الشعر مستقيما على اي القافيتين وقفت لانهم فسروه بان يبني الشاعر ابيات
القصيدة ذات قافيتين على بحرين او ضربين من بحر واحد فعلى اي القافيتين وقفت كان شعرا مستقيما والجواب
ان لفظ القافيتين مشعر بذلك فليتأمل كقوله اي قول الحريري يا خاطب الدنيا من خطب المرأة الدنية انها
شرك الردى اي حبالة الهلاك وقرارة الاكدار اي مقر الكدورات دار متى ما اضحكت في يومها ابكت غدا
بعدا لها من دار اي هلاكا لا تنقضي واسيرها لا يفتدى بجلائل الاخطار وكذا سائر الابيات فهذه الابيات كلها من
الكامل الا انها على القافية الثانية من ضربه الثاني وعلى القافية الاولى من ضربه الثامن والقافية عند الخليل من آخر حرف في البيت
الى اول ساكن يليه مع الحركة التي قبل ذلك الساكن ويدخل فيه ايضا المتحرك الذي قبل ذلك الساكن هو اول القافية
فالقافية الاولى من قوله يا خاطب الدنيا من حركة الكاف من شرك الردى الى الآخر او مجموع قوله كالردى والقافية الثانية
من فتحة الدال من الاكدار الى الآخر او لفظ دار منه وههنا اقوال اخر مذكورة في علم القوافي ولو قال هو بناء البيت على
قافيتين او اكثر لكان احسن ليشمل نحو قول الحريري جودي على المستهتر الصب الجوي وتعطفي بوصاله وترحمي ذا المبتلى
المتفكر القلب الشجي ثم الكئيب من حاله لا تظلمي فانه قيل اذا وجد البناء على اكثر من قافيتين فقد وجد البناء على قافيتين
قلنا الظاهر من قولهم بناء البيت على قافيتين انه يكون مبنيا عليهما فقط ومنه اي من اللفظي لزوم ما لا يلزم ويقال له الالتزام
والتضمين والتشديد والاعنات ايضا وهو ان يجيء قبل حرف الروي وهو الحرف الذي تبنى عليه القصيدة وتنسب اليه فيقال
قصيدة لامية او نونية مثلا سمي بذلك لانه يجمع بين الابيات من رويت الحبل اذا فتلته وهذا لان الفتل يجمع بين قوى الحبل
او من رويت على البعير اذا شددت عليه الرواء وهو الحبل الذي يجمع به الاحمال او من الري لان البيت يرتوي عنده
فينقطع كما ان عند الارتواء ينقطع الشرب او ما في معناه اي قبل الحرف الذي هو في معنى حرف الروي من الفاصلة يعني الحرف
الذي وقع في فواصل القرائن موقع حرف الروي في قوافي الابيات ما ليس بلازم في السجع مثل التزام حرف او حركة يحصل السجع
بدونه فقوله من الفاصلة حال مما في معناه وقوله ما ليس بلازم فاعل يجيء والمراد بالمجيء ذكره في بيتين او اكثر او قرينتين او اكثر
والا ففي كل بيت يجيء قبل حرف الروي ما ليس بلازم في السجع مثلا قوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول
فحومل قد جاء قبل اللام ميم مفتوح وهو ليس بلازم في السجع وانما يتحقق لزوم ما لا يلزم لو جيء في البيت الثاني ايضا بميم مفتوحة
ما ليس بلازم في السجع معناه انه يؤتى قبل حرف الروي من قافية البيت او قبل ما في معناه من فاصلة الفقرة بما لا يلزم الاتيان به في

مذهب

مذهب السجع يعني لو جعل هاتان القافيتان او الفاصلتان سجعين لم يحتج الى الاتيان بذلك الشيء ويتم السجع
بدونه وبهذا يظهر فساد ما يقال انه كان ينبغي ان يقول ما ليس بلازم في السجع او القافية ليوافق قوله قبل
حرف الروي او ما في معناه فمجيء ما ليس بلازم في السجع قبل ما هو في معنى حرف الروي من الفاصلة نحو فاما
اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر فالراء بمنزلة حرف الروي ومجيء الهاء قبلها في الفاصلتين بالهاء وليس
بلازم في السجع لتحقق السجع بدون ذلك مثل فلا تنهر ولا تنحر ولا تنظر ونحو ذلك وكذا فتح الهاء لتحقق السجع
في نحو فلا تنهر ولا تنظر ولا تصغر كما ذكر في قوله تعالى اقتربت الساعة وانشق القمر وان يروا آية يعرضوا ويقولوا
سحر مستمر ومجيئه قبل حرف الروي نحو قوله سأشكر عمرا ان تراخت منيتي ايادي لم تمنن وان هي
جلت اي لم تقطع ولم تخلط بمن وان عظمت وفي الاساس شكرت له نعمة واشكر والي وقد يقال شكرت
فلانا يريدون نعمة فكأنه اراد سأشكر لعمرو فحذف الجار وجعل ايادي بدل اشتمال من عمرو فتى غير
محجوب الغنى عن صديقه ولا مظهر الشكوى اذا النعل زلت يقال في الكناية عن نزول الشر وانعكاس الحال زلت
القدم به وزلت النعل به اي لا يظهر الشكاية اذا نزل به البلايا وابتلي بالشدة بل يصبر على ما ينوبه من حوادث
الزمان وفي طريقه قول الآخر اذا افتقر المرء لم يلم بفقره وان ايسر المرء ايسر صاحبه رأى خلتي اي فقري من حيث
يخفى مكانها لاني كنت استرها بالتجمل فكانت خلتي قذى عينيه حتى تجلت اي انكشفت وزالت باصلاحه
اياها بايادية يعني من حسن اهتمامه جعله كالقذى اللازم له حتى تلافاه بالاصلاح فحرف الروي هو التاء وقد جيء قبلها
في الابيات بلام مشددة مفتوحة وهو ليس بلازم في مذهب السجع لتحقق السجع في نحو جلت ومدت ومنت
وانشقت ونحو ذلك ففي كل من الآية والابيات نوعان من لزوم ما لا يلزم احدهما التزام الحرف كالهاء واللام والآخر
التزام فتحها وقد يكون الاول بدون الثاني كالتزم وستر وبالعكس كقول ابن الرومي لما يؤذن الدنيا به من
صروفها يكون بكاء الطفل ساعة يولد والا فما يبكيه منها وانها لاوسع مما كان فيه وارغد حيث التزم
فتح ما قبل الدال فان قلت قد ذكر المصنف في الايضاح ان ذلك قد يكون في غير الفاصلتين ايضا كقول الحريري
وما اشتار العسل من اختار الكسل فانه التزم في الفاصلتين اعني العسل والكسل السين التي
يحصل السجع بدونها كذلك قد التزم في اشتار واختار التاء التي يحصل السجع بدونها فلا بد في مثل ذلك
من التفسير المذكور قلت يحتمل ان يريد بقوله قبل الروي او ما في معناه اعم من ان يكون ذلك في حروف القافية
والفاصلة او في غيرها لان جميع ما في البيت الى حرف الروي يصدق عليه انه قبل حرف الروي وكذا ما في معناه من الفاصلة

فيعد من علم النا، في استشار انه قبل اللام التي هي بمنزلة حرف الروي لكن هذا بعيد والظاهر ان لزوم ما لا يلزم انما يطلق
على ما يكون في القافية او الفاصلة لانهم فسروه بان يلتزم المتكلم في السجع والتقفية قبل حرف الروي ما لا يلزم من
مجيء حركة مخصوصة او حرف بعينه او اكثر وانه قولهم قبل حرف الروي او ما في معناه يعني من حرف القافية او الفاصلة والا لكان
المناسب ان يقول في البيت او الفقرة وقوله في الايضاح وقد يكون ذلك في غير الفاصلتين ايضا معناه انه مثل
هذا الاعتبار الذي يسمى لزوم ما لا يلزم قد يجيء في كلمات الفقر او الابيات غير الفواصل والقوافي والمثل الخ
وذلك كله يعني في الضرب اللفظي من المحسنات ان يكون الالفاظ تابعة للمعاني دون العكس الا لا ان يكون المعاني
توابع الالفاظ وذلك لان المعاني اذا تركت على سجيتها طلبت لانفسها الفاظا تليق بها فيحسن اللفظ والمعنى جميعا وان اتي
بالالفاظ متكلفة مصنوعة وجعل المعاني تابعة لها كان كظاهر مموه على باطن مشوه ولباس حسن على منظر قبيح ونحو ذلك
من ذهب على نصل من خشب فينبغي ان يجتنب عما يفعله بعض المتأخرين الذين لهم شغف بايراد شيء من المحسنات
اللفظية فيصرفون العناية الى جمع عدة من المحسنات ويجعلون الكلام كانه غير مسوق لافادة المعنى فلا يبالون بخفاء الدلالات
وركاكة المعنى قال الله هذا ما تيسر لي باذن الله وعونه وتحريره من اصول الفن الثالث وبقيت اشياء يذكرها في علم البديع
بعض المصنفين وهو قسمان الاول ما يتعين اهماله ويجب ترك التعرض له اما لعدم دخوله في فن البلاغة او لعدم كونه راجعا
الى تحسين الكلام البليغ وهو اشار بان احدهما مثل ما يرجع الى التحسين في الخط دون اللفظ مع ما فيه من التكلف مثل كون الكلمتين
متماثلتين في الخط كما ذكرنا فيما سبق ومثل الموصل وهو ان يؤتى بكلام يكون كل من كلماته متصلة الحروف كقول الحريري
تشتتن فجنتتن تجنى بتجنى يفتن بغب تجنى ومثل القطع وهو ضد الموصل كقول الوطواط واذرك ان زرت
دار ودود فزرا وزرا وزرا وزرا ومثل الخيفاء وهو الرسالة او القصيدة التي يكون حروف احدى كلمتيها
منقوطة باجمعها وحروف الاخرى غير منقوطة باجمعها كقول الحريري الكريم ثبت الله جيش سعودك بزيني الى اخر الرسالة
ومثل الرقطاء وهي التي احد حروف كل كلمة منها منقوطة والآخر غير منقوطة ومثل الحذف وهو ان يتكلف الكاتب او الشاعر فيأتي
برسالة او خطبة او قصيدة لا يوجد فيها بعض حروف الهجاء والثاني ما لا اثر له في التحسين فهو مثل الترديد وهو ان تعلق الكلمة
في المصراع او الفقرة بمعنى ثم تعلق بعينها بمعنى آخر كقوله تعالى حتى يؤتى مثل ما اوتي رسل الله الله اعلم وكقول زهير من يلق يوما على
علاته هرما يلق السماحة منه والندى خلقا وقول ابي نواس صفراء لا تنزل الاحزان ساحتها لو مسها حجر مسته سراء ومثل
التعديد ويسمى سياقة الاعداد وهو ايقاع اسماء مفردة على سياق واحد ومثل ما يسمى تنسيق الصفات وهو
تعقيب موصوف بصفات متوالية واما لعدم الفائدة في ذكره لكونه داخلا فيما ذكرناه مثل ما سماه بعض المتأخرين الايغال

وهو ان تزيد في كلامك ضفاء دلالة فتأتي بكلام يبين المراد ويوضحه فانه داخل في الاطناب ومثل التوشيع بالمعنى المذكور
في باب الاطناب فقد اورده في المحسنات اولكونه مشتملا على تخليط مثل ما سماه حسن البيان وهو كشف المعنى وايصاله
الى النفس فانه قد يجيء مع الايجاز وقد يجيء مع الاطناب ومع المساواة ايضا القسم الثاني ما لا بأس بذكره لاشتماله على فائدة مع
عدم دخوله فيما سبق مثل القول في السرقات الشعرية وما يتصل بها ومثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاء والمصنف
قد ختم الفن الثالث بذكر هذه الاشياء وعقد لها خاتمة وفصلا وعلم بذلك ان الخاتمة انما هي خاتمة الفن الثالث و
ليست خاتمة للكتاب خارجة عن الفنون الثلثة كالمقدمة على ما توهمه بعضهم خاتمة في السرقات الشعرية وما يتصل بها اي
بالسرقات مثل الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح وغير ذلك مثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاء
اتفاق القائلين ان كان في الغرض على العموم كالوصف بالشجاعة والسخاء وحسن الوجه والبهاء ونحو ذلك فلا يعد سرقة ولا
استعانة ولا اخذا ونحو ذلك مما يؤدي هذا المعنى لتقرره اي لتقرر هذا الغرض العام في العقول والعادات يشترك فيه
الفصيح والاعجم والمفحم والشاعر وان كان اتفاق القائلين في وجه الدلالة على الغرض وهو ان يذكر ما يستدل به على اثبات
من الشجاعة واخر ذلك كالتشبيه والمجاز والكناية وكذكر هيئات تدل على الصفة لاختصاصها بمن هي له اي لاختصاص تلك الهيئات
بمن تثبت تلك الصفة له كوصف الجواد بالتهلل عند ورود العفاة اي السائلين وكوصف البخيل بالعبوس مع سعة ذات اليد
فان اشترك الناس في معرفته اي معرفة وجه الدلالة على الغرض لاستقراره فيهما اي في العقول والعادات كتشبيه الشجاع
بالاسد والجواد بالبحر فهو كالاول اي فالاتفاق في هذا النوع من وجه الدلالة على الغرض كالاتفاق في الغرض العام في انه لا يعد
سرقة ولا اخذا فقوله كالاول جزاء لقوله فان اشترك الناس وهذه الجملة الشرطية جزاء لقوله وان كان في وجه الدلالة
والا اي وان لم يشترك الناس في معرفته ولم يصل اليه كل احد لكونه مما لا ينال الا بفكر جاز ان يدعى فيه اي في هذا النوع
من وجه الدلالة السبق والزيادة بان يحكم بين القائلين فيه بالتفاضل وان احدهما فيه اكمل من الآخر وان الثاني زاد على
الاول او نقص عنه وهو اي ما لا يشترك الناس في معرفته من وجه الدلالة على الغرض ضربان احدهما خاصي في نفسه غريب
لا ينال الا بفكر والآخر عامي تصرف فيه بما اخرجه من الابتذال الى الغرابة كما مر في باب التشبيه والاستعارة من تقسيمهما
الى الغريب الخاصي والمبتذل العامي اما مع البقاء على الابتذال او مع التصرف فيه بما يخرجه من الابتذال الى الغرابة كما في الامثلة
المذكورة واذا تقرر هذا فالاخذ والسرقة اي ما يسمى بهذين الاسمين نوعان ظاهر وغير ظاهر اما الظاهر فهو ان يؤخذ
المعنى كله اما مع اللفظ كله او بعضه او وحده عطف على قوله اما مع اللفظ اي او يؤخذ المعنى وحده من غير اخذ اللفظ كله ولا بعضه
فان يوجد الظاهر بهذا الاعتبار ضربان احدهما ان يؤخذ المعنى مع اللفظ كله او بعضه والثاني ان يؤخذ المعنى وحده والضرب الاول

فسمان لان الماخوذ مع المعنى اما كل اللفظ او بعضه اما بتغيير النظم او بدونه فهذه عدة اقسام اشار اليها بقوله فان اخذ اللفظ كله من
غير تغيير لنظمه اى لكيفية الترتيب والتاليف الواقع بين المفردات فهو مذموم لانه سرقة محضة ويسمى نسخا وانتحالا كما حكى عن عبد الله
بن الزبير انه فعل بقول معن بن اوس اذا انت لم تنصف اخاك اى اذا لم تعط صاحبك النصف ولم توفه حقوقه تجده هاجرا لك
ولم توجب له عليك مثل ما توجب لنفسك وجدته على طرف الهجران ان كان يعقل اى وجدته هاجرا لك مستبدلا بك
ان كانت به مسكة ولعقل ومروءة ويركب حد السيف اراد بركوب حد السيف تحمل المكاره وتقطيع السيف
وتؤثره تاثيره او اراد الصبر على الحرب والموت من ان تضيمه اى بدلا من ان تضيمه اذا لم يكن عن شفرة السيف اى عن
ركوب حد السيف مزحل اى مبعد اى لا يبالي ان يركب من الامور ما يؤثر فيه تاثير السيف مخافة ان يدخل عليه ضيم
او يلحق عار او اهتضام حتى لم يجد من ركوبه بدا او مبعدا فقد حكى ان عبد الله بن الزبير دخل على معاوية فانشد هذين البيتين
فقال له معاوية لقد شعرت بعدى يا ابا بكر ولم يفارق عبد الله المجلس حتى دخل معن بن اوس المزني فانشد قصيدته التي
اولها لعمرك ما ادري واني لاوجل على اينا تعدو المنية اول حتى اتمها وفيها هذان البيتان فاقبل معاوية على عبد الله بن
الزبير وقال له الم تخبرني انهما لك فقال اللفظ له والمعنى لي وبعد فهو اخي من الرضاعة وانا احق بشعره وفي معناه اى في معنى ما لم
يغير فيه النظم ان يبدل بالكلمات كلها او بعضها ما يرادفها يعني انه ايضا مذموم وسرقة محضة كما يقال في قول الحطيئة دع المكارم
لا ترحل لبغيتها واقعد فانك انت الطاعم الكاسي ذر المآثر لا تذهب لمطلبها واجلس فانك انت الآكل اللابس وكقول
امرئ القيس وقوفا بها صحبي على مطيهم يقولون لا تهلك اسى وتجمل اورده طرفة في داليته الا انه اقام تجلد مقام تجمل وقال العباس
بن عبد المطلب وما الناس بالناس الذين عهدتهم ولا الدار بالدار التي كنت تعلم فاورده الفرزدق في شعره الا
انه اقام تعرف مقام تعلم وقريب من هذا ان تبدل بالالفاظ ما يضادها في المعنى مع رعاية النظم والترتيب كما يقال في قول حسان
بيض الوجوه كريمة احسابهم شم الانوف من الطراز الاول سود الوجوه لئيمة احسابهم فطس الانوف من الطراز الاول وان
كان اخذ اللفظ كله مع تغيير لنظمه اى لنظم اللفظ او اخذ بعض اللفظ لا كله سمى هذا الاخذ اغارة ومسخا وهو ثلثة اقسام لان الثاني اما
ان يكون ابلغ من الاول او دونه او مثله فان كان الثاني ابلغ من الاول لاختصاصه بفضيلة لا توجد في الاول كحسن السبك
والاختصار والايضاح او زيادة معنى فممدوح اى فالثاني ممدوح مقبول كقول بشار من راقب الناس اى حاذرهم في الامر
رقيبة وراقبه حاذره لان الخائف يرقب العقاب ويتوقعه لم يظفر بحاجته وفاز بالطيبات الفاتك اللهج اى الشجاع
الفتاك الذي له ولوع بالفتك وقول سلم الخاسر بالخاء المعجمة سمي بذلك لخسرانه في تجارته في الاساس بيتا سلم الخاسر
باع مصحفا ورثه واشترى بثمنه عودا يضرب به من راقب الناس مات غما اى حزنا

وفاز باللذة الجسور اى الشديد الجراءة فبيت سلم اجود سبكا واخصر لفظا روى عن ابي معاذ راوية بشار انه قال
انشدت بشارا قول سلم فقال ذهب والله بيتي فهو اخف منه واعذب والله لا اكلت اليوم ولا شربت وكقول الآخر خلقنا
لهم في كل عين وحاجب بسمر القنا والبيض عينا وحاجبا وقول ابن نباتة خلقنا باطراف القنا في ظهورهم عيونا
لها وقع السيوف حواجب فبيت ابن نباتة ابلغ لاختصاصه بزيادة معنى وهو الاشارة الى انهزامهم حيث وقع الطعن والضرب
على ظهورهم وان كان الثاني دونه اى دون الاول في البلاغة لفوات فضيلة توجد في الاول فهو اى الثاني مذموم مردود كقول ابي تمام
في مرثية محمد بن حميد وكان قد استشهد في بعض غزواته هيهات لا ياتي الزمان بمثله ان الزمان بمثله لبخيل اى بعد ان
ياتي الزمان بمثله بدليل ما بعده او بعد نسياني له بدلالة ما قبله وهو قوله انسى ابا نصر نسيت اذن يدي من حيث ينصر العتى
ويتبعه قال الشيخ عبد القاهر في اسرار البلاغة قال الشيخ في هذا البيت تقصير لان الغرض في هذا النحو من الكلام
ان يقال انه يعجز وانه لا يكون فاذا جعل سبب فقد مثله بخل الزمان به فقد اخل بالغرض وحطه وجود الكلام لم
يفتح من حيث قوله من حيث بخل الزمان بان يجود بمثله وقول ابي الطيب اعدى الزمان سخاؤه فسخا به ولقد
يكون به الزمان بخيلا فالمصراع الثاني ماخوذ من المصراع الثاني لابي تمام لكن مصراع ابي تمام اجود سبكا لان قول ابي
الطيب ولقد يكون بلفظ المضارع لم يصب محزه اذ المعنى على الماضي والمراد لقد كان فان قلت فيها مضاف محذوف والفعل
المضارع على معناه اى يكون الزمان بخيلا بهلاكه اى لا يسمح بهلاكه ابدا لعلمه بانه سبب لصلاح الدنيا ونظام العالم قلت
السخاء بالشيء هو بذله للغير فالزمان اذا سخا به فقد بذله فلم يبق في تصرفه حتى يسمح بهلاكه او يبخل كذا ذكره الله واعترض
عليه بانا سلمنا ان ايجاده لم يبق في تصرفه لكونه تحصيلا للحاصل وانما اعدامه وافناؤه فباق في تصرفه فله ان يسمح بهلاكه
وان يبخل فمعنى السخاء ذكره الى هنا ان ايجاده واعدامه كان بيد الزمان فسخى بايجاده لكنه لا يسخو باعدامه قط لكونه
سببا لصلاح العالم قلنا وعلى تقدير صحة هذا المعنى يكون مصراع ابي تمام اجود سبكا لاستغنائه عن تقدير المضاف
الذي لا يظهر قرينة تدل عليه على ان هذا المعنى مما لم يذهب اليه احد ممن فسر البيت قال ابن جني اى تعلم الزمان من
سخائه فسخا به واخرجه من العدم الى الوجود ولولا سخاؤه الذي استفاده منه لبخل به على الدنيا واستبقاه لنفسه قال ابن
فورجة هذا تاويل فاسد وغرضه يبخل لان سخا غير موجود لا يوصف بالعدوى وانما المراد سخا به علي وكان بخيلا به علي فلما اعدى
سخاؤه اسعدني بضمي اليه وهدانى له وعلى التفاسير الثلثة فالمصراع ماخوذ من مصراع ابي تمام لان معناه بخل الزمان بهلاكه
او ايجاده او بايصاله الى الشاعر كما ان معنى مصراع ابي تمام بخل بمثل المرثي ولو اشترط في الاخذ اتحادهما في المعنى بحيث
لا يكون بينهما تفاوت ما كما سبق الى بعض الاوهام لما كان ما نحن فيه ماخوذا من واحد من التفاسير لان ابا تمام قد علق البخل

بمثله مرتجى ولهذا قال الامام الواحدي بعدما ذكر معنى ابن جني وابن فورجة ان المصراع الثاني من قول ابي تمام جيء به
البيت وان كان الثاني مثله اى مثل الاول فابعد اى فالثاني ابعد من الذم والفضل للاول كقول ابي تمام لو حار مرتاد
المنية لم يجد الا الفراق على النفوس دليلا الارتياد الطلب واضافة المرتاد الى المنية للبيان اى المنية الطالبة للنفوس
لو تحيرت في الطريق الى اهلاكها ولم يمكنها التوصل اليها لم يكن لها دليل عليها الا الفراق وقول ابي الطيب لولا مفارقة
الاحباب ما وجدت لها المنايا الى ارواحنا سبلا الضمير في لها للمنايا وهو حال من سبلا وقيل انه جمع لهاة وهو
فاعل وجدت المضاف الى المنايا وروى يد المنايا فقد اخذ المعنى كله مع لفظ بعض الالفاظ كالمنية والفراق والوجدان وبدل
بالنفوس الارواح وكذا قول القاضي الارجاني لم يكن الا لحديث فراقكم لما اسر به الى مودعي هو ذلك الدر الذي
اودعتم في مسمعي التقطته من مدمعي وقول جار الله في مرثية استاذه وقائلة ما هذه الدرر التي تساقطها عيناك سمطين
سمطين فقلت هي الدرر اللواتي قد حشابها ابو مضر اذني تساقط من عيني وقوله ابعد من الذم انما هو على تقدير ان
لا يكون في الثاني دلالة على السرقة باتفاق الوزن والقافية والا فهو مذموم جدا كقول ابي تمام مقيم الظن عندك والاماني وان قلقت
ركابي في البلاد ولا سافرت في الآفاق الا ومن جدواك راحلتي وزادي وقول ابي الطيب واني عنك بعد غد لغاد وقلبي عن
فنائك غير غاد محبك حيثما اتجهت ركابي وضيفك حيث كنت من البلاد ولما فرغ من القسم الاول من النوع الظاهر
من الاخذ والسرقة شرع في القسم الثاني وهو ان يؤخذ المعنى وحده فقال وان اخذ المعنى وحده وهو عطف على قوله وان اخذ اللفظ بتمامه
اخذ المعنى وحده الماما من الم اذا قصد واصله من الم بالمنزل اذا نزل به وسلخا وهو كشط الجلد عن الشاة ونحوها فكان اللفظ
بمنزلة الجلد فكانه كشط من المعنى جلدا والبسه جلدا آخر وهو ثلثة اقسام كذلك اى مثل ما مر من اغارة ومسخ يعني ان الثاني اما
ابلغ من الاول او دونه او مثله اولها اى اول الاقسام وهو ان يكون الثاني ابلغ من الاول كقول ابي تمام هو الضمير للشان الصنع
الا الاحسان وهو مبتدا خبره الجملة الشرطية اعني قوله ان يعجل فخير وان يريث اى يبطئ فللريث في بعض المواضع انفع
وقول ابي الطيب ومن الخير بطؤ سيبك اى تأخر عطائك عني اسرع السحب في المسير الجهام اى السحاب الذي لا ماء فيه
يقول ان تأخر عطاياك يحقق يدل على كثرتها كالسحاب انما يسرع منها ما كان خاليا لا ماء فيه وما فيه الماء يكون ثقيل المشي
فبيت ابي الطيب ابلغ لاشتماله على زيادة بيان للمقصود حيث ضرب المثل بالسحاب وثانيها اى ثاني الاقسام وهو
ان يكون الثاني دون الاول كقول البحتري واذا تألق اى لمع في الندي اى في المجلس الناطق باشراف الناس كلامه المصقول
المنقح خلت لسانه من عضبه اى من سيفه القاطع شبه لسانه بسيفه وقول ابي الطيب كان السنهم في النطق قد جعلت
على رماحهم في الطعن خرصانا ... اسنتها واحدها خرص بالضم والكسر

برماحهم ونفاذها كأن السنتهم عند النطق جعلت اسنة على رماحهم عند الطعن وفارقت الاسنة في النفاذ كالسنتهم فبيت
ابي الطيب دون بيت البحتري لانه قد فاته ما افاده البحتري بلفظي تألق والمصقول من الاستعارة التخييلية حيث
اثبت التألق والصقالة كاثبات الاظفار للمنية ويلزم من هذا تشبيه كلامه بالسيف وهو استعارة بالكناية
وثالثها اى ثالث الاقسام وهو ان يكون الثاني مثل الاول كقول الاعرابي اى زياد ولم يك اكثر الفتيان مالا وروي
وما كان اكثرهم سواما السائمة والسوام الابل الراعية ولكن كان ارحبهم ذراعا في الاساس فلان رحب
الباع والذراع ورحيبهما اى سخي وقول اشجع يمدح جعفر بن يحيى وليس باوسعهم في الغنى والضمير في اوسعهم للملوك في البيت
قبله يروم الملوك مدى جعفر ولا يصنعون كما يصنع ولكن معروفه اى احسانه اوسع وكقول الآخر في مرثية ابنه
والصبر يحمد في المواطن كلها الا عليك فانه مذموم وقول ابي تمام بعده وقد كان يدعى لابس الصبر حازما فاصبح يدعى حازما
حين يجزع هذا اى ما ذكر هو النوع الظاهر من الاخذ والسرقة واما غير الظاهر فمنه ان يتشابه المعنيان اى معنى البيت الاول ومعنى
البيت الثاني كقول جرير فلا يمنعك من ارب اى حاجة لحاهم بالضم جمع لحية سواء ذو العمامة والخمار اى لا يمنعك من الحاجة كون
هؤلاء على صورة الرجال لان الرجال منهم والنساء سواء في الضعف وقول ابي الطيب في سيف الدولة يذكر خضوع بني كلاب
وقبائل العرب له ومن في كفه منهم قناة كمن في كفه منهم خضاب فنظير جرير عن الرجل بذي العمامة كنظير ابي الطيب
عنه بمن في كفه قناة وكذا النظير عن المرأة بذي الخمار وبمن في كفه خضاب وينبغي ان يتشابه المعنيان ان يكون احد البيتين
نسيبا والآخر مديحا او هجاء او افتخارا او غير ذلك فان الشاعر الحاذق اذا قصد الى المعنى المختلس لينظمه احتال
في اخفائه فغير لفظه وصرفه عن نوعه من النسيب او المديح او غيره وعن وزنه وعن قافيته ومنه اى من غير الظاهر
ان ينقل المعنى الى محل آخر كقول البحتري سلبوا اى ثيابهم واشرقت الدماء عليهم محمرة فكأنهم لم يسلبوا لان الدماء
المشرقة صارت بمنزلة ثياب لهم وقول ابي الطيب يبس النجيع عليه اى على السيف وهو مجرد عن غمده فكأنما هو مغمد
لان الدم اليابس صار بمنزلة غمد له فنقل المعنى من القتلى والجرحى الى السيف ومنه اى من غير الظاهر ان يكون معنى الثاني
اشمل من معنى الاول كقول جرير اذا غضبت عليك بنو تميم وجدت الناس كلهم غضابا لانهم يقومون مقام الناس
كلهم وقول ابي نواس ليس من الله بمستنكر ان يجمع العالم في واحد فان الاول يختص ببعض العالم وهو الناس وهذا
يشملهم وغيرهم روي انه لما بلغ هرون الرشيد كثرة افضال الفضل البرمكي وذكر احسانه في زمانه ...
غيره افضيت به الى التنكيل والامر بحبسه فكتب اليه ابو نواس هذه الابيات قد لا يروق امام الهدى عند احتفال
المجلس الحاشد انت على ما بك من قدرة فلست مثل الفضل بالواحد ليس من الله ... البيت فأمر بردّه باطلاقه ومنه اى من

غير الظاهر القلب وعلى ان يكون معنى الخ نقيض معنى الاول كقول ابي الشيص اجد الملامة في هواك لذيذة حبا
لذكرك فليلمني اللوم وقول ابي الطيب أأحبه الاستفهام للانكار والانكار راجع الى القيد الذي هو الحال اعني قوله
وأحب فيه ملامة كما يقال أتصلي وانت محدث هذا اذا جعلت الواو للحال اما على تجويز تقدير المضارع المثبت بالواو كما
هو رأي البعض او على تقدير المبتدا اي وانا احب واما اذا جعلها للعطف فالانكار راجع الى الجمع بين الامرين اعني محبته ومحبة
الملامة فيه يعني لا يكون الا واحد ان الملامة فيه من اعدائه وما يكون من عدو الحبيب يكون مبغوضا لا محبوبا فهذا نقيض معنى بيت
ابي الشيص والاحسن في هذا النوع ان يبين السبب كما في هذين البيتين الا ان يكون ظاهرا كما في قول ابي تمام وتقية مقتنى
جدواه اخلى على اذنيه من نغم السماع وقول ابي الطيب والجراحات عنده نغمات سبقت قبل سيبه بسؤال اراد ابو تمام
ان الممدوح يستلذ بنغمات السائلين لما فيه من غاية الكرم ونهاية الجود وراد ابو الطيب انه اذا سبقت نغمة من سائل
عطاء الممدوح بلغ ذلك منه مبلغ الجراحة من المجروح لان عادته ان يعطي بغير سوال ومنه اي من غير الظاهر ان يؤخذ بعض المعنى
ويضاف اليه ما يحسنه كقول الافوه وترى الطير على آثارنا رأي عين ثقة ان ستمار اي واثقة على ان المصدر اقيم مقام
الصفة او مفعول له من الفعل الذي يتضمنه قوله على آثارنا اي كاينة على آثارنا لوثوقها واعتمادها ان ستطعم
من لحوم من نقتلهم من القتلى وقول ابي تمام وقد ظللت اي القى عليها الظل عقبان اعلامه ضحى بعقبان طير في الدماء نواهل
من نهلا اذا روي نقيض عطش اقامت اي عقبان الطير مع الرايات اي الاعلام اعتمادا على انها ستطعم لحوم قتلاه حتى كانها
من الجيش الا انها لم تقاتل يعني ان رايات الممدوح التي هي كالعقبان قد سارت مظللة بالعقبان من الطيور النواهل في دماء
القتلى لانه اذا خرج للغزو سائر العقبان فوق راياته لاكل لحوم القتلى فتلقي ظلالها عليها فان ابا تمام لم يلم بشيء من معنى
قول الافوه رأي عين ومن معنى قوله ثقة ان ستمار يعني ابا تمام انما اخذ بعض معنى بيت الافوه لا كله لان الافوه افاد بقوله
رأي عين قرب الطير من الجيش لانها اذا بعدت كانت متخيلة لا مرئية رأي عين وقربها انما يكون لاجل توقع الفريسة
وهذا يؤكد المعنى المقصود اعني وصفهم بالشجاعة والاقتدار على قتل الاعادي ثم قال ثقة ان ستمار فجعل الطير واثقة
بالميرة لاعتيادها بذلك وهذا ايضا يؤكد المقصود واما ابو تمام فلم يلم بشيء بما افاده قول الافوه رأي عين وقوله ثقة ان
ستمار لا يقال ان قول ابي تمام ظللت الماخ يعني قوله رأي عين لان وقوع الظل على الرايات يشعر بقربها من
الجيش لانا نقول هذا ممنوع اذ قد يقع ظل الطير على الراية وهو في جو السماء بحيث لا يرى اصلا لكن زاد ابو تمام عليه اي على
الافوه زيادات محسنة لبعض المعنى الذي اخذه من الافوه وهو سائر الطير على آثارهم بقوله الا انها لم تقاتل وبقوله في الدماء
نواهل وباقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش وبها اي باقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش يتم حسن الاول انتهى قوله

الا انها لم تقاتل لانه قيل ظللت عقبان الرايات بعقبان الطير الا انها لم تقاتل لم يحسن هذا الاستثناء المتصل ذلك الحسن
فان اقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش نظنه انها ايضا تقاتل مثل الجيش فيحسن الاستدراك الذي هو رفع
التوهم الناشي من الكلام السابق بخلاف وقوع ظلها على الرايات ويحتمل ان يكون معنى قوله وبها يتم حسن الاول ان
بهذه الزيادات يتم حسن معنى البيت الاول اعني سائر الطيور على آثارهم وما ذكرناه اولا هو الموافق لما في الايضاح
وعليه التعويل واكثر هذه الانواع المذكورة لغير الظاهر ونحوها مقبولة بل منها اي من هذه الانواع ما يخرجه حسن التصرف
من قبيل الاتباع الى حيز الابتداع وكل ما كان اي كل نوع من هذه الانواع يكون اشد خفاء بحيث لا يعرف ان الثاني
ماخوذ من الاول الا بعد اعمال روية ومزيد تامل كان اقرب الى القبول لكونه ابعد من الاخذ والسرقة وادخل في الابداع
والتصرف هذا الذي ذكر في الظاهر وغيره من ادعاء سبق احدهما واتباع الثاني وكونه مقبولا او مردودا وتسمية كل بالاسامي
المذكورة وغير ذلك مما سبق كله انما يكون اذا علم ان الثاني اخذ من الاول بان يعلم انه كان يحفظ قول الاول حين نظم او
بانه يخبر هو عن نفسه بانه اخذه منه والا فلا يحكم بسبق احدهما واتباع الآخر ولا يترتب عليه الاحكام المذكورة لجواز ان يكون
الاتفاق اي اتفاق القائلين في اللفظ والمعنى جميعا او في المعنى وحده من قبيل توارد الخاطر اي مجيئه على سبيل الاتفاق
من غير قصد الى الاخذ كما يحكى عن ابن ميادة انه انشد لنفسه مفيد ومتلاق اذا ما اتيته تهلل واهتز اهتزاز
المهند فقيل له اين تذهب بك هذا للحطيئة فقال الآن علمت اني شاعر اذ وافقته على قوله ولم اسمعه وكما يحكى ان
سليمان بن عبد الملك اتي باسارى من الروم وكان الفرزدق حاضرا فامره سليمان بضرب واحد منهم
فاستعفى فما اعفى وقد اشير الى سيف غير صالح للضرب ليستعمله فقال الفرزدق بل اضرب بسيف ابي
رغوان سيف مجاشع يعني نفسه وكانه قال لا استعمل ذلك السيف الكالم او ابن ظالم ثم ضرب بسيفه الرومي فنبا
ان نبا السيف فضحك سليمان ومن حوله فقال الفرزدق ايعجب الناس ان اضحكت سيدهم خليفة الله
يستسقى به المطر لم ينب سيفي من رعب ولا دهش عن الاسير ولكن اخر القدر ولن يقدم نفسا قبل ميتتها
البدين ولا الفتصاة الذكر ثم انه اسف وهو يقول ما ان يعاب سيد اذا صبا ولا يعاب صارم اذا نبا ولا
يعاب شاعر اذا كبا ثم جلس يقول كاني بابن المراغة يعني جريرا قد هجاني فقال بسيف ابي رغوان سيف
مجاشع ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم وقام وانصرف وحضر جرير فخبر الخبر ولم ينشد الشعر فانشا يقول
بسيف ابي رغوان سيف مجاشع ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم فاعجب سليمان ما شاهده ثم قال جرير
يا امير المؤمنين كاني بابن القين يعني الفرزدق قد اجابني فقال ولا نقتل الاسرى ولكن نفكهم اذا اثقل الاعناق حمل

المغارم ثم أجر الرزق بالجود دون ما عداه فقال مجيبا كذاك سيوف الهند تنبو ظباتها وتقطع أحيانا مناط التمائم ولا تقتل الأسرى ولكن نفكهم إذا أثقل الأعناق حمل المغارم وعلى ضربة الروم جاءت [illegible] أبا [illegible] كليب أو [illegible] مثل دارم فإذا لم يعلم أن الثاني أخذ من الأول قيل قال فلان كذا وقد سبقه إليه فلان فقال كذا ليغتنم بذلك فضيلة الصدق ويسلم من دعوى العلم بالغيب ومن نسبة النقص إلى الغير ومما يتصل بهذا أي بالقول في السرقات الشعرية القول في الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح بتقديم اللام على الميم من لمحه إذا أبصره

الاقتباس

ووجه اتصال القول فيها بالقول في السرقات أن في كل منها أخذ شيء من الآخر أما الاقتباس فهو أن يضمن الكلام نثرا كان أو نظما شيئا من القرآن أو الحديث لا على أنه منه أي لا على طريقة أن ذلك الشيء من القرآن أو الحديث يعني على وجه لا يكون فيه إشعار بأنه من القرآن أو الحديث وهذا احتراز عما يقال في أثناء الكلام قال الله تعالى كذا وقال النبي عليه السلام كذا ونحو ذلك ومثل في الكتاب بأربعة أمثلة لأن الاقتباس إما من القرآن أو من الحديث وعلى التقديرين فالكلام إما منثور أو منظوم فالأول كقول الحريري فلم يكن إلا كلمح البصر أو هو أقرب حتى أنشد فأغرب والثاني مثل قول الآخر إن كنت أزمعت على هجرنا من غير ما جرم فصبر جميل وإن تبدلت بنا غيرنا فحسبنا الله ونعم الوكيل والثالث مثل قول الحريري قلنا شاهت الوجوه وقبح اللكع ومن يرجوه فإن قوله شاهت الوجوه لفظ الحديث على ما روي أنه لما اشتد الحرب يوم حنين أخذ النبي عليه السلام كفا من الحصباء فرمى بها وجوه المشركين وقال شاهت الوجوه أي قبحت بالضم من القبح نقيض الحسن وقول الحريري وقبح اللكع أي لعن اللئيم وقيل أبعد من قبحه الله أي أبعده عن الخير والرابع مثل قول ابن عباد قال الحبيب لي إن رقيبي سيئ الخلق فداره من المداراة وهي الملاطفة والمجاملة وضمير المفعول للرقيب قلت دعني وجهك الجنة حفت بالمكاره اقتباسا من قوله عليه السلام حفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات أي أحيطت بها يعني لا بد لطالب جنة وجهك من تحمل مكاره الرقيب كما أنه لا بد لطالب الجنة من مشاق التكاليف وهو أي الاقتباس ضربان أحدهما ما لم ينقل فيه المقتبس عن معناه الأصلي كما تقدم من الأمثلة الأربعة والآخر خلافه أي ما نقل فيه المقتبس عن معناه الأصلي كقوله أي كقول ابن الرومي لئن أخطأت في مدحك ما أخطأت في منعي لقد أنزلت حاجاتي بواد غير ذي زرع فقوله بواد غير ذي زرع مقتبس من قوله تعالى حكاية ربنا إني أسكنت من ذريتي بواد غير ذي زرع عند بيتك المحرم لكن معناه الأصلي في القرآن واد لا ماء فيه ولا نبات وقد نقله ابن الرومي عن هذا المعنى إلى جناب لا خير فيه ولا نفع ومن لطيف هذا الضرب قول بعضهم في صبيح الوجه دفع [illegible] فلق رأسه بجرة الحجام من الفتنة [illegible] والبس من ثوب الملاحة مكبوبا وفلق [illegible]

التضمين

[illegible] بين راحة [illegible] أوتيت سؤلك يا موسى ولا بأس بتغيير يسير في اللفظ المقتبس للوزن أو غيره كقوله أي كقول بعض المغاربة عند وفاة بعض أصحابه قد كان أي وقع ما خفت أن يكونا إنا إلى الله راجعونا وفي القرآن إنا لله وإنا إليه راجعون وأما التضمين فهو أن يضمن الشعر شيئا من شعر الغير بيتا كان أو ما فوقه أو مصراعا أو ما دونه مع التنبيه عليه أي على أنه من شعر الغير إن لم يكن ذلك مشهورا عند البلغاء وإن كان مشهورا فلا احتياج إلى التنبيه وبهذا يتميز عن الأخذ والسرقة ولو قال مكان قوله من شعر الغير من شعر آخر لكان أحسن ليتناول ما إذا ضمن الشاعر شعره شيئا من قصيدة له أخرى لكنه لم يلتفت إليه لندرته في أشعار العرب أما تضمين البيت مع التنبيه على أنه من شعر الغير فكقول عبد القاهر بن طاهر التميمي إذا ضاق صدري وخفت العدى تمثلت بيتا بحالي يليق فبالله أبلغ ما أرتجي وبالله أدفع ما لا أطيق وبدون التنبيه كقول بعضهم كانت بلهنية الشبيبة سكرة فصحوت واستبدلت سيرة مجمل وقعدت أنتظر الفناء كراكب عرف المحل فبات دون المنزل البيت الثاني لمسلم بن الوليد الأنصاري وما ترك فيه التنبيه على أنه من شعر الغير مع كونه مشهورا لا حاجة إليه قول ابن العميد لأنه كان مطويا على إحن ولم يكن في قديم الأمر أنشدني إن الكرام إذا ما أسهلوا ذكروا من كان يألفهم في المنزل الخشن البيت الثاني لأبي تمام وتضمين المصراع مع التنبيه على أنه من شعر آخر كقوله أي قول الحريري يحكي ما قاله الغلام الذي عرضه أبو زيد للبيع على أني سأنشد يوم بيعي أضاعوني وأي فتى أضاعوا المصراع الثاني للعرجي وهو عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان رضي الله عنه نسب إلى العرج وهو منزل بطريق مكة وقيل هو لأمية بن أبي الصلت وتمامه ليوم كريهة وسداد ثغر اللام في ليوم للوقت والكريهة من أسماء الحرب وسداد الثغر بكسر السين لا غير وهو سده بالخيل والرجال والثغر موضع المخافة من فروج البلدان أي أضاعوني في وقت الحرب وزمان سد الثغر ولم يراعوا حقي أحوج ما كانوا إلي وأي فتى أي كاملا من الفتيان أضاعوا وفيه تنديم وأما بدون التنبيه فكقول الآخر وقد قلت لما أطلعت وجناته حول الشقيق الغض روضة آس أعذاره الساري العجول توقفا ما في وقوفك ساعة من باس المصراع الأخير لأبي تمام والعلم أن تضمين ما دون البيت ضربان أحدهما أن يتم المعنى بدون تقدير الباقي كما مر آنفا والثاني أن لا يتم بدونه كقول الشاعر كنا معا أمس في بؤس نكابده والعين والقلب منا في قذى وأذى والآن أقبلت الدنيا عليك بما تهوى فلا تنسني إن الكرام إذا أشار إلى بيت أبي تمام ولا بد من تقدير الباقي فإن المعنى لا يتم بدونه وأحسنه أي أحسن التضمين ما زاد على الأصل بنكتة أي ما يتضمن البيت أو المصراع المضمن في شعر الشاعر الثاني لطيفة لا توجد في شعر الشاعر الأول كالتورية ويلوم أن يذكر لفظا معناه قريب وبعيد ويراد به البعيد والتشبيه

إذا دعا الأصل

في قوله اي قول الصاحب التجبير اذا الوهم ابدى اي اظهر لي لماها اي سمرة شفتيها وثغرها تذكرت ما بين العذيب وبارق
ويذكرني من الاذكار من قدها ومدامعي مجر عوالينا ومجرى السوابق انتصب مجر على انه مفعول يذكرني وفاعله ضمير يعود
الى الوهم وقوله تذكرت ما بين العذيب وبارق مجر عوالينا ومجرى السوابق مطلع قصيدة لابي الطيب والعذيب
وبارق موضعان معروفان وما بين ظرف للتذكر او للمجر والمجرى وقد عرفت جواز تقديم الظرف على المصدر ويجوز
ان يكون ما بين العذيب مفعول تذكرت ومجر عوالينا بدلا منه والمعنى انهم كانوا نزولا بين هذين الموضعين وكانوا يجرون
الرماح عند مطاردة الفرسان ويسابقون على الخيل فالشاعر اراد في تضمينه بالعذيب وبارق معنيهما الحقيقي

تغيير

لانه جعل العذيب تصغير العذب وعنى به شفة الحبيبة وببارق ثغرها الشبيه بالبرق وبما بينهما ريقها
تبخترها بقدها بمائل الرمح وجريان دمعه على التتابع بجريان الخيل السوابق فزاد على ابي الطيب بهذه التورية والتشبيه
ولا يضر في التضمين التغيير اليسير لما قصد تضمينه ليدخل في معنى الكلام كقول بعضهم في يهودي به داء الثعلب
اقول لمعشر غلطوا وغضوا من الشيخ الرشيد وانكروه هو ابن جلا وطلاع الثنايا متى يضع العمامة
تعرفوه والبيت لسحيم بن وثيل واصله انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني فغير الى طريق الغيبة
ليدخل في المقصود وقوله غلطوا وغضوا اي نقصوا في حقه وحطوا من رتبته ولم يعرفوا مقداره
ووصفه بالرشيد واراد به الغوي على سبيل التهكم وربما سمي تضمين البيت فما زاد على البيت استعانة
وتضمين المصراع فما دونه ايداعا لان الشاعر الثاني قد اودع الى شعره شيئا من شعر الاول
ورفوا لانه رفا شعره بشعر الغير واما العقد فهو ان ينظم نثر قرآنا كان او حديثا او مثلا او غير ذلك لا على

العقد

طريق الاقتباس وقد عرفت ان طريق الاقتباس هو ان يضمن الكلام شيئا من القرآن او الحديث لا على انه منه فالنثر الذي
قصد نظمه ان كان غير القرآن والحديث فنظمه عقد على اي طريق كان اذ لا دخل فيه للاقتباس كقوله اي قول ابي العتاهية
ما بال من اوله نطفة وجيفة آخره يفخر حال اي ما بال متكبر يفخر عقد قول علي رضي الله عنه وما لابن آدم والفخر وانما اوله
نطفة وآخره جيفة وان كان قرآنا او حديثا فانما يكون عقدا اذا غير تغييرا كثيرا لا يحتمل مثله في الاقتباس او لم يغير
تغييرا كثيرا ولكن اشير الى انه من القرآن او الحديث وح لا يكون على طريق الاقتباس كقول الشاعر انلني بالذي
استقرضت خطا واشهد معشرا قد شاهدوه فان الله خلاق البرايا عنت لجلال هيبته الوجوه
يقول اذا تداينتم بدين الى اجل مسمى فاكتبوه وقول الامام الشافعي رحمه الله عمدة الخير عندنا كلمات
اربع قالهن خير البرية اتق الشبهات وازهد ودع ما ليس يعنيك واعملن بنية عقد قوله عليه السلام الحلال بين

للحل

والحرام بين وبينهما امور مشتبهات وقوله ازهد في الدنيا يحبك الله وقوله من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه
وقوله انما الاعمال بالنيات واما الحل فهو ان ينثر نظم وشرط كونه مقبولا ان يكون سبكه مختارا لا يتقاصر عن سبك
النظم وان يكون حسن الموقع مستقرا في محله غير قلق كقول بعض المغاربة فانه لما قبحت فعلاته وحنظلت نخلاته
اي صارت ثمار نخلاته كالحنظل في المرارة لم يزل سوء الظن يقتاده اي يقوده الى تخيلات فاسدة وتوهمات باطلة
ويصدق توهمه الذي يعتاده اي يعاوده ويراجعه فيعمل على مقتضى توهمه حل قول ابي الطيب اذا ساء فعل
المرء ساءت ظنونه وصدق ما يعتاده من توهم يشكو سيف الدولة واستماعه لقول اعدائه اي اذا قبح

التلميح من لمحه اذا ابصره

فعل الانسان قبحت ظنونه فيسيء ظنه لاوليائه وصدق ما يخطر بقلبه من التوهم على اصدقائه واما التلميح بتقديم
اللام على الميم من لمحه اذا ابصره ونظر اليه وكثيرا ما تسمعهم يقولون في تفسير الابيات في هذا البيت تلميح الى قول فلان
وقد لمح هذا البيت فلان الى غير ذلك من العبارات واما التمليح بتقديم الميم على اللام فهو مصدر ملح الشاعر
اذا اتى بشيء مليح وقد ذكرناه في باب التشبيه وهو ههنا خطأ محض نشأ من قبل الشارح العلامة حيث سوى
بين التلميح والتمليح وفسره بما يشار الى قصة او شعر ثم صار الغلط مستمرا واخذ مذهبا لعدم التمييز فهو ان
يشار في فحوى الكلام الى قصة او شعر او مثل سائر من غير ذكره اي ذكر تلك القصة او الشعر او المثل فالضمير
لواحد من القصة والشعر واقسام التلميح ستة لانه اما ان يكون في النظم او في النثر وعلى التقديرين فاما ان
يكون اشارة الى قصة او شعر او مثل اما في النظم فالتلميح الى القصة كقوله اي قول ابي تمام لحقنا باخراهم وقد حوم الهوى
قلوبا عهدنا طيرها وهي وقع فردت علينا الشمس والليل راغم بشمس لهم من جانب الخدر تطلع نضا ضوءها
صبغ الدجنة وانطوى لبهجتها ثوب السماء المجزع فوالله ما ادري أأحلام نائم المت بنا ام كان في الركب يوشع
في اخراهم ولهم للاحبة المرتحلين وان لم يجر لهم ذكر في اللفظ وحام الطير على الماء دار حوله وقوله نضا ذهب
وازال التغير بهجتها للشمس الطالعة من الخدر الدجنة الظلمة انطوى انضم المجزع ذو لونين وقوله
احلام نائم استفهام واستغراب اشارة الى قصة يوشع بن نون فتى موسى عليه السلام واستيقافه
الشمس اي طلبه وقوف الشمس فانه روي انه قاتل الجبارين يوم الجمعة فلما ادبرت الشمس خاف ان تغيب قبل
ان يفرغ منهم ويدخل السبت فلا يحل له قتالهم فيه فدعا الله فرد له الشمس حتى فرغ من قتالهم والتلميح الى الشعر كقوله
لعمرو مع الرمضاء اي الارض الحارة التي ترمض فيها القدم اي تحترق والنار تلتظي ارق من رق له اذا رحمه واحفى من حفي
عليه تلطف وتشفق منك في ساعة الكرب اللام للابتداء وعمرو مبتدأ خبره ارق ومع الرمضاء حال من الضمير في

ارق النار عطفا على الرمضا، ونلتظي حالا من النار واشار الى البيت المشهور المستجير بعمرو عند
كربته كالمستجير من الرمضاء بالنار وعمرو هو جساس بن مرة
ولهذا البيت قصة وهي ان البسوس زارت اختها الجليلة وهي ام جساس فجاور لها جرمي بن ربان
ناقة وكليب قد حمى ارضا من العالية فلم يكن يرعاها الا ابل جساس للمصاهرة بينهما فخرجت ابل جساس
ناقة الجرمي ترعى مع نوق جساس فانكرها كليب فرماها فاختل ضرعها فولت حتى بركت بفنا صاحبها وضرعها يشخب
دما ولبنا فصاحت البسوس واذلاه واغربتاه فقال جساس ايتها الحرة اهدئي فوالله لاعقرن فحلا هو اعز على اهله
منها فلم يزل جساس يتوقع غرة كليب حتى خرج وتباعد من الحي فبلغ جساس خروجه فخرج على فرسه واتبعه
فرمى صلبه ثم وقف عليه فقال يا عمرو اغثني بشربة ماء فاجهز عليه فقيل المستجير بعمرو البيت وثبتت الحرب بين تغلب
وبكر اربعين سنة كلها للتغلب على بكر ولهذا قيل اشأم من البسوس والتلميح الى المثل كقول عمرو بن كلثوم
ومن دون ذلك خرط القتاد اشار الى المثل السائر دون عليان القتادة وخرط القتاد ويضرب
للامر الشاق قال كليب اذ سمع قول جساس لاعقرن فحلا يظن انه يتعرض بفحل يسمى عليان دون عليان خرط
القتادة من اعلاها الى اسفلها حتى ينتشر شوكها واما في النثر فالتلميح الى القصص والى الشعر كقول الحريري فبت
بليلة نابغية واحزان يعقوبية اشار الى قول النابغة فبت كاني ساورتني ضئيلة من الرقش في انيابها
السم ناقع والى قصة يعقوب عليه السلام والتلميح الى المثل كقول الحريري فيا ايها من حرة تحوي اولادها اشار
الى المثل اعق من الهرة تأكل اولادها ومن التلميح ضرب يشبه اللغز كما روي ان تميميا قال لشريك النميري ما في
الجوارح احب من البازي فقال النميري وخاصة اذا كان يصيد القطا اشار التميمي الى قول جرير انا البازي المطل
على نمير اتيح من السماء لها انصبابا واشار شريك الى قول الطرماح تميم بطرق اللؤم اهدى من القطا ولو سلكت
طرق المكارم ضلت وروي ان رجلا من بني محارب دخل على عبد الله بن يزيد الهلالي فقال عبد الله ماذا لقينا
البارحة من شيوخ محارب ما تركونا ننام واراد قول الاخطل تنق بلا شيء شيوخ محارب
وما خلتها كانت تريش ولا تبري ضفادع في ظلماء ليل تجاوبت فدل عليها صوتها حية البحر فقال [illegible]
انهم اضلوا البارحة برقعا وكانوا في طلبه اراد قول العائل لكل هلالي من اللؤم برقع ولابن يزيد برقع وجلال

فصل من الخاتمة في حسن الابتداء والتخلص والانتهاء ينبغي للمتكلم شاعرا كان او كاتبا ان
يتانق اي ان يتبع [illegible] تانق في الرياض من تتبع الآنق والاحسن يقال تانق في الروضة اذا وقع فيها

حسن الابتداء والتخلص والانتهاء

مستغنيا

مستغنيا لما يزينها الى [illegible] في ثلثة مواضع من كلامه حتى تكون تلك المواضع الثلثة اعذب لفظا بان تكون في غاية البعد
من التنافر والثقل واحسن سبكا بان تكون في غاية البعد من التعقيد والتقديم والتاخير الملبس
وان تكون الالفاظ متقاربة في الجزالة والمتانة والرقة والسلاسة وتكون المعاني مناسبة لالفاظها
من غير ان يكسى اللفظ الشريف المعنى السخيف او على العكس بل يصاغان صياغة تناسب وتلاؤم واصح معنى
بان يسلم من التناقض والامتناع ومخالفة العرف والابتذال ونحو ذلك مما يجب المحافظة عليه ان يستعمل الالفاظ
[illegible] وذكر الاشواق ووصف ايام البعاد وفي استجلاب المودات وملاينات الاستعطاف وامثال ذلك
احدها الابتداء لانه اول ما يقرع السمع فان كان عذبا حسن السبك صحيح المعنى اقبل السامع على الكلام فوعى جميعه
والا اعرض عنه ورفضه وان كان الباقي في غاية الحسن فالابتداء الحسن في تذكار الاحبة والمنازل كقوله اي
كقول امرئ القيس قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل السقط منقطع الرمل
حيث يدق واللوى رمل معوج ملتوي الدخول وحومل موضعان والمعنى بين اجزاء الدخول فيصير الدخول كاسم
الجمع [illegible] ولهذا صح الفاء وقدح بعضهم هذا البيت لما فيه من عدم التناسب لانه وقف واستوقف وبكى
واستبكى وذكر الحبيب والمنزل في نصف بيت عذب اللفظ سهل السبك ثم لم يتفق له ذلك في النصف الثاني
بل اتى فيه بمعان قليلة في الفاظ غريبة فباين الاول فاحسن من هذا بيت النابغة كليني لهم يا اميمة ناصب
وليل اقاسيه بطيء الكواكب وكقوله اي ومن حسن الابتداء في وصف الديار كقول اشجع السلمي قصر عليه تحية
وسلام خلعت عليه جمالها الايام والاساس خلع عليه اذا نزع ثوبه فطرحه عليه وفي ذكر الفراق قوله اي
الطيب فراق ومن فارقت غير مذمم وام ومن يممت خير ميمم وفي الشكاية قوله ايضا فؤاد ما تسليه
المدام وعمر مثل ما تهب اللئام وفي الغزل قوله ايضا اريقك ام ماء الغمامة ام خمر بفي برود وهو في كبدي جمر
وينبغي ان يجتنب في المديح ما يتطير به كقوله اي قول ابن مقاتل الضرير في مطلع قصيدة انشدها للداعي العلوي
موعد احبابك بالفرقة غد فقال له الداعي موعد احبابك يا اعمى ولك المثل السوء وروي ايضا انه دخل على الداعي
في يوم المهرجان وانشد لا تقل بشرى ولكن بشريان غرة الداعي ويوم المهرجان فتطير به الداعي وقال اعمى يبتدئ
بهذا يوم المهرجان وقيل بطحه [illegible] وضربه خمسين عصا وقال اصلاح ادبه ابلغ من ثوابه واحسنه
اي احسن الابتداء ما ناسب المقصود بان يكون فيه اشارة الى ما سيق الكلام لاجله ليكون الابتداء مشعرا
بالمقصود والانتهاء ناظرا الى الابتداء ويسمى كون الابتداء مناسبا للمقصود براعة الاستهلال من برع الرجل براعة

الابتداء

براعة

التخلص تشبيب

اذا فاق اصحابه في العلم او غيره كقوله في التهنئة اي كقول ابي تمام يهني الصاحب بولد لابنته بشرى فقد انجز الاقبال ما
وعدا وكوكب المجد في افق العلى صعدا وقوله في المرثية اي وكقوله اي ابي الطيب في مرثية [illegible]
تغول بلاء فيها حذار حذار اي احذر من بطشي اي اخذي الشديد وفتكي اي قتلي بغتة وكقوله اي ابي تمام يمدح
المعتصم بالله في فتح عمورية وكان اهل التنجيم زعموا انها لا تفتح في ذلك الوقت السيف اصدق انباء من الكتب
في حده الحد بين الجد واللعب بيض الصفائح لا سود الصحائف في متونهن جلاء الشك والريب وكقوله اي ابي [illegible]
فمن عرضت له شكاة عظيم لعمري ان ذلك عظيم بان علة والانام سليم وكقوله اي ابي الطيب [illegible]
المرض المجد عوفي اذ عوفيت والكرم وزال عنك الى اعدائك السقم ومنها ان [illegible] في اقسام الكتب [illegible]
المصنف فيه كقول جار الله في الكشاف الحمد لله الذي انزل القرآن كلاما مؤلفا منظما وفي المفصل الله احمد على ان جعلني
من علماء العربية وثانيها اي ثاني المواضع الثلاثة التي ينبغي للمتكلم ان يتأنق فيها التخلص اي الخروج مما شبب
الكلام به اي ابتدأ وافتتح قال الامام الواحدي معنى التشبيب ذكر ايام الشباب واللهو والغزل وذلك يكون
في ابتداء قصائد الشعر فسمي ابتداء كل امر تشبيبا وان لم يكن في ذكر الشباب من تشبيب [illegible]
وصف للجمال او غيره كالادب والافتخار والشكاية وغير ذلك الى المقصود مع رعاية الملائمة بين
ما شبب به الكلام وبين المقصود واحترز بهذا القيد عن الاقتضاب وقوله التخلص اراد به المعنى اللغوي
والا فالتخلص هو الانتقال بما افتتح به الكلام الى المقصود مع رعاية المناسبة وانما كان التخلص من المواضع التي ينبغي
ان يتأنق فيها لان السامع يكون مترقبا للانتقال من الافتتاح الى المقصود كيف يكون فاذا كان حسنا
متلائم الطرفين حرك من نشاط السامع واعان على اصغاء ما بعده والا فبالعكس ثم التخلص قليل في كلام المتقدمين
واكثر انتقالاتهم من قبيل الاقتضاب واما المتأخرون فقد لهجوا به لما فيه من الحسن والدلالة على براعة الشاعر كقوله
اي قول ابي تمام في عبد الله بن طاهر يقول في قومس اسم موضع قومي وقد اخذت منا السرى اخذه اي اثرت فينا ونقصت من
السرى مصدر سريت اذا سرت ليلا ويقال سريت سرية واحدة والاسم السرية بالضم والسرى و[illegible]
السرى والهدى وهم بنو اسد يؤنثهما [illegible] لانهما جمع سرية وهدية [illegible] كذا في
الصحاح وخطى المهرية القود الخطى جمع خطوة وهي ما بين القدمين والمهرية منسوبة الى مهرة بن حيدان ابو قبيلة
تنسب اليه الابل المهرية والقود الطويلة الظهور والاعناق والواحد اقود اي يقول قومي والحال انه قد اثرت فينا مزاولة السرى
ومسايرة المطايا بالخطى قد اثرت فينا ونقصت من قوانا [illegible] وخطى المهرية عطف على السرى لا على [illegible]

الاقتضاب

[illegible] قطع الابل على ما يتوهم [illegible] يقول امطلع الشمس تبغي ان تؤم بنا فقلت كلا ولكن مطلع الجود [illegible]
[illegible] واحسن التخلص ما وقع في بيت واحد كقول ابي الطيب نودعهم والبين فينا كأنه قنا ابن ابي
الهيجاء في قلب فيلق وقد ينتقل منه اي مما شبب به الكلام الى ما لا يلائمه ويسمى ذلك الانتقال الاقتضاب اي الاقتطاع
والارتجال وهو اي الاقتضاب مذهب العرب الجاهلية ومن يليهم من المخضرمين بالمعجمة والفصحاء المعجمين وهم الذين
ادركوا الجاهلية والاسلام مثل لبيد قال في الاساس ناقة مخضرمة التي جدع نصف اذنها ومنه المخضرم الذي
ادرك الجاهلية والاسلام كأنما قطع نصفه حيث كان في الجاهلية والاقتضاب وان كان مذهب العرب المخضرمين
لكن الشعراء الاسلاميين ايضا قد يتبعونهم في ذلك ويجرون على مذاهبهم وان كان الاكثر فيهم التخلص كقوله اي قول
ابي تمام وهو من الشعراء الاسلامية في الدولة العباسية لو رأى الله ان في الشيب خيرا جاورته الابرار في الخلد
شيبا جمع اشيب وهو حال من الابرار ثم انتقل من هذا الكلام الى ما لا يلائمه فقال كل يوم تبدي صروف
الليالي خلقا من ابي سعيد غريبا ومنه اي من الاقتضاب ما يقرب من التخلص في انه يشوبه شيء من الملائمة
كقولك بعد حمد الله اما بعد فاني قد فعلت كذا وكذا فهو اقتضاب من جهة انه انتقل من حمد الله والثناء عليه
الى كلام آخر من غير رعاية ملائمة بينهما لكنه يشبه التخلص من جهة انه لم يؤت بالكلام الآخر فجأة
من غير قصد الى ارتباط وتعليق بما قبله بل اتى بلفظ اما بعد اي مهما يكن من شيء بعد حمد الله فاني فعلت كذا وكذا
قصدا الى ربط هذا الكلام بما سبق عليه قيل وهو اي قوله بعد حمد الله اما بعد فصل الخطاب قال ابن الاثير والذي اجمع
عليه المحققون من علماء البيان ان فصل الخطاب هو اما بعد لان المتكلم يفتتح كلامه في كل امر ذي شأن بذكر الله تعالى وتحميده
فاذا اراد ان يخرج منه الى الغرض المسوق اليه فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله اما بعد ومن الاقتضاب الذي يقرب
من التخلص ما يكون بلفظ هذا كقوله تعالى بعد ذكر اهل الجنة هذا وان للطاغين لشر مآب فهو اقتضاب لكن فيه
نوع ارتباط لان الواو بعده للحال ولفظ هذا اما خبر مبتدأ محذوف اي الامر هذا او مبتدأ محذوف الخبر اي هذا كما ذكر
[illegible] قوله تعالى حيث ذكر جمعا من الانبياء واراد ان يذكر عقيبه الجنة واهلها هذا ذكر وان للمتقين لحسن
مآب قال ابن الاثير لفظ هذا في هذا المقام من الفصل الذي هو احسن من الوصل وهي علاقة وكيدة بين الخروج من كلام
الى كلام آخر [illegible] من فصل الخطاب الذي هو احسن موقعا من التخلص ومنه اي ومن الاقتضاب الذي يقرب
من التخلص قول الكاتب عند ارادة الانتقال من حديث الى حديث آخر هذا باب فان فيه نوع ارتباط حيث لم يبتدأ
الحديث الآخر فجأة ومن هذا القبيل لفظ ايضا في كلام المتأخرين من الكتاب وثالثها اي ثالث المواضع التي

ينبغي للمتكلم ان يتأنق في الانتهاء فيجب على البليغ ان يختم كلامه شعرا كان او خطبة او رسالة باحسن خاتمة

لانه آخر ما يعيه السمع ويرتسم في النفس فان كان مختارا حسنا تلقاه واستلذه حتى جبر ما وقع فيما سبق

من التقصير كالطعام اللذيذ الذي يتناول بعد الاطعمة التفهة وان كان بخلاف ذلك كان على العكس حتى ربما

انساه المحاسن الموردة فيما سبق كقوله اي قول ابي نواس في الخصيب بن عبد الحميد واني جدير اذ

بلغتك بالمنى اي جدير بالفوز بالاماني وانت بما أملت منك جدير فان تولني اي ان تعطني منك

الجميل فاهله اي فانت اهل لاعطاء ذلك الجميل والا فاني عاذر اياك من هذا المنع وشاكر لما صدر منك من

الاصغاء الى المديح او من العطايا السابقة واحسنه اي الانتهاء ما آذن بانتهاء الكلام حتى لم يبق للنفس تشوق

الى ما وراءه كقوله اي قول المعري بقيت بقاء الدهر يا كهف اهله وهذا دعاء للبرية شامل لان بقاءك سبب لكون

البرية في امن ونعمة وصلاح حال وقد قلت عناية المتقدمين بهذا النوع والمتاخرون يجتهدون في رعايته ويسمونه

حسن المطلع المقطع وبراعة المقطع وجميع فواتح السور وخواتمها واردة على احسن الوجوه واكملها من البلاغة

فانك اذا نظرت الى فواتح السور جملتها ومفرداتها رايت من البلاغة والتفنن وانواع الاشارات ما تقصر عن

كنهه وصف العبارة واذا نظرت الى خواتمها وجدتها في غاية الحسن ونهاية الكمال لكونها بين ادعية ووصايا ومواعظ وتحميد

ووعد ووعيد الى غير ذلك من الخواتم التي لا يبقى للنفوس بعدها تطلع ولا تشوق الى شيء آخر كيف لا وكلام الله عز وجل

في الطرف الاعلى من البلاغة والغاية القصوى من الفصاحة وقد اعجز مصاقع البلغاء واخرس شقاشق الفصحاء

ولما كان في هذا النوع خفاء بالنسبة الى بعض الاذهان حيث افتتحت بعض السور بذكر الاهوال والافزاع واحوال الكفار

وامثال ذلك كقوله تعالى يا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم وقوله تبت يدا ابي لهب وغير ذلك

وكذا خواتم بعض السور مثل قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين وان شانئك هو الابتر ونحو ذلك اشار

الى ان هذا انما يظهر عند التامل والتذكر للاحكام المذكورة في علمي المعاني والبيان وان لكل مقام مقالا لا احسن فيه

غيره ولا يتقدم مقامه وهذا معنى قوله يظهر ذلك بان تمر بيع التذكر لما تقدم من الاصول المذكورة في الفنون الثلثة

وتفاصيل ذلك مما لا تفي به الدفاتر بل لا يمكن الاطلاع على كنهها الا لعلام الغيوب هذا آخر ما اردنا بذه من

الفوائد ونظمه من الفرائد مع توزع البال وتشتت الاحوال وتفاقم الاحزان والمحن وتكاثر الافزاع

والفتن وتواتر حوادث اوزنت الطبع ملالا والخاطر كلالا لكن الله جلت حكمته قد وفقنا للاتمام

وحقق لنا الفوز بهذا المرام والحمد لله على الاختتام وتيسر الفراغ من نقله الى البياض في يوم الاربعاء الحادي عشر



175

من صفر سنة ثمان واربعين وسبعمائة بمحروسة هراة صانها الله تعالى عن الآفات وكان

الافتتاح يوم الاثنين الثامن من رمضان الواقع في سنة اثنين واربعين

وسبعمائة بجرجانية خوارزم حماها الله تعالى عن البليات

فالحمد لله على التوفيق ومنه الهداية الى سواء الطريق

والصلوة على نبيه محمد خير البرية واله

واصحابه ذي النفوس الزكية

تمت بعون الله تعالى

هذا الى هاهنا

كلام الشارح

الحمد لله رب العالمين والصلوة على محمد وآله اجمعين قد افرغ الله انعامه علي واتم احسانه الي واتفق

الفراغ من تعليقه بحمد الله وحسن توفيقه على يد اضعف الخلائق

الراجي رحمة ربه عبدي بن سليمان غفر الله لهما

ولوالديهما ولكافة المسلمين اجمعين

في يوم الاحد من شهر جمادى الاخرى

سنة اربع وتسعين

وثمانمائة

تم

الدروح فتنلکه گوزل طرزله بودر بک تقال بر تحت الرأس بدوقا
اذا مست شبة حسنة فیها تفکک تفکک صالنی بور بکدر وبدوح بدحکر جمعی گلور
فضا سعنا سنه بو حده العکا

[illegible] سلطان اوحد [illegible] شر [illegible]